سلسلة الدراسات الفكريّة والسياسيّة

مركز نهوض للدراسات والنشر

الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي

تأليف:

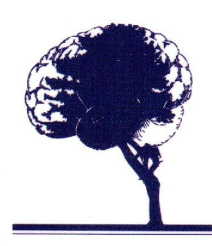
جون إسبوزتيو - تمارا سون - جون ڤول

ترجمة:

أسامة عباس

مراجعة:

طارق عثمان



مركز نهوض للدراسات والنشر

NOHOUDH CENTER FOR STUDIES AND PUBLICATIONS

الإسلام والديمقراطية
بعد الربيع العربي

وقف نهوض لدراسات التنمية

في عالم سريع التغير، بآفاقه وتحدياته الجديدة التي توسع من دائرة النشاط الإنساني في كل اتجاه، ونظراً لبروز حاجة عالمنا العربي الشديدة إلى جهود علمية وبحثية تساهم في تأطير نهضته وتحديد منطلقاته ومواجهة المشكلات والعقبات التي تعترضها، وذلك في ظل إهمال للمساهمات المجتمعية، والاعتماد بصورة شبه كلية على المؤسسات الرسمية. وحيث كانت نشأة الوقف فقهياً وتاريخياً كمكون رئيسي من مكونات التنمية في المجتمع المدني العربي الإسلامي، انعقدت الرؤية بإنشاء «**وقف نهوض لدراسات التنمية**» في ٥ يونيو ١٩٩٦م كوقف عائلي - عائلة الزميع في الكويت - وتم تسجيل أول حجية قانونية لهذا الوقف وإيداعها وتوثيقها بإدارة التوثيقات الشرعية بدولة الكويت، حيث اختير اسم «**نهوض**» للتعبير عن الغرض والدور الحقيقي الذي يجب أن يقوم به الوقف في تحقيق نهضة المجتمع، انطلاقاً من الإيمان القائم أن التنمية البشرية بأوجهها المختلفة هي المدخل الحقيقي لعملية التنمية والانعتاق من التخلف ومعالجة مشكلاته.

ويسعى وقف «**نهوض**» إلى المساهمة في تطوير الخطاب الفكري والثقافي والتنموي بدفعه إلى آفاق ومساحات جديدة، كما يهدف إلى التركيز على مبدأ الحوار والتفاعل بين الخطابات الفكرية المتنوعة مهما تباينت وتنوعت في مضامينها، كما يسعى إلى تجنب المنطلقات الأحادية في تناول القضايا في ظل تطور الحياة وتشابك العلاقات الفكرية والثقافية.

ويقوم الوقف بتنفيذ هذه الأهداف والسياسات عن طريق أدوات عديدة من أبرزها إحياء دور الوقف في مجال تنشيط البحوث والدراسات، وتأصيل مناهج البحث العلمي في التفاعل مع القضايا المعاصرة التي تواجه حركة التنمية، من أبرزها:

- إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات بحثية تختص بإجراء الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتنموية.
- تمويل برامج وكراسي أكاديمية.
- نشر المطبوعات البحثية والأكاديمية لإثراء المكتبة العربية.
- إقامة المؤتمرات والملتقيات والورش العلمية.
- إقامة شبكة علاقات تعاون مع المتخصصين والمراكز العلمية.

للمزيد حول أهداف ومشاريع وقف نهوض لدراسات التنمية يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للوقف: www.nohoudh.org

سلسلة الدراسات الفكريّة والسياسيّة

الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي

تأليف:

جون إسبوزتيو - تمارا سون - جون ڤول

ترجمة:

أسامة عباس

مراجعة:

طارق عثمان



جون إسبوزتيو ـ تمارا سون ـ جون ڤول

الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي

الطبعة الأولى ٢٠١٩م
طبع في بيروت

ISBN: 978 - 614 - 470 - 017 - 4

«الآراء التي يتضمّنها هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نهوض للدراسات والنشر»

البريد الإلكتروني: info@nohoudh-center.com

مركز نهوض للدراسات والنشر

تأسس «**مركز نهوض للدراسات والنشر**»، كشركة زميلة وعضو في مجموعة غير ربحية متمثلة في «**مجموعة وقف نهوض لدراسات التنمية**» في الكويت والتي تأسست في عام ١٩٩٦م.

يسعى المركز للمشاركة في إنتاج المعرفة الجادة سواء اتفقت أو اختلفت مع توجهاته، والمساهمة في إحداث تغيير نوعي في الساحة الثقافية والعلمية.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

مقدمة

صُدِم العديد من المراقبين الغربيين عندما بدأ العرب انتفاضاتهم العلنية ضد حكوماتهم في ديسمبر عام ٢٠١٠. كان الحكم السلطوي قد أصبح هو الواقع لفترة طويلة، لدرجة أنَّ البعض قد اعتبره شكل الحكم المفضل لدى العرب، أو على الأقل هو الواقع المتوقع والمقبول بالنسبة لهم. لقد أقرَّ غريغوري غاوس (بالإنكليزية: Gregory Gause) أنَّ العديد من علماء السياسة كانوا غير مستعدِّين تمامًا لهذه التطورات، في مقالٍ له في مجلة فورين أفيرز (بالإنكليزية: Foreign Affairs) في صيف عام ٢٠١١، بعنوان: «لماذا أخفقت دراسات الشرق الأوسط في توقُّع الربيع العربي»[١]. وقد صرَّحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون (بالإنكليزية: Hillary Clinton)، التي يُفتَرَض أنها تتلقى المشورة والنصائح من كبار الخبراء في الأمة، أنَّه: «نحن نواجه صحوة عربية لم يكن أحد يتخيَّلها، ولم يتوقعها إلا قليلون ومنذ سنوات قليلة فقط. وهذه الصحوة تجرِفُ معها الكثير من التصوُّرات القديمة»[٢]. وقد قالت أستاذة السياسة جاكلين ستيفنز (بالإنكليزية: Jacqueline Stevens) نفس الشيء أيضًا ولكن بعبارات أكثر صراحة وخشونة، في مقالتها الافتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز في أحد أعداد يونيو عام ٢٠١٢، تحت عنوان[٣]: «علماء السياسة متنبئون سيئون للغاية». وبعد عرضها لفشل علماء السياسة في توقُّع انهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود تنظيم القاعدة وتأثيره المُحتمَل، والربيع العربي، خلصت ستيفنز إلى أنَّ «قردة

---

(١) Gregory Gause, "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability." *Foreign Affairs* 94:4 (July-August 2011): 81-90.

(٢) *New York Times*, September 18, 2011.

(٣) Political Scientists Are Lousy Forecasters.

الشيمبانزي التي تلقي السهام عشوائيًا على النتائج المحتملة، ربما كانت ستؤدي كأداء هؤلاء الخبراء تقريبًا»[٤].

وقد اقترح بعض المحللين أنَّ تلك الانتفاضات، العفوية كما يبدو، كانت أثرًا غير متوقَّع لظاهرة «الانفجار الشبابي» (بالإنكليزية: youth bulge) ـ أي: أنَّ أكثر السكان تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا، ولا يجدون فرص عمل، ويكون تعليمهم عادةً أفضل من آبائهم ـ، ولسهولة وصول هؤلاء الشباب إلى الفضاء السَّيبراني العمومي الجديد. إنَّ الدول ذات الأغلبية المسلمة تشترك مع العديد من البلدان النامية في أنَّ غالبية سكانها تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا. هذه الظاهرة، التي تعكس النجاح في الحد من وفيات الرُّضَّع وتحسُّن الرعاية الصحية في الجملة؛ تسبِّبُ ضغوطًا اجتماعية هائلة في البلدان غير القادرة على توفير فرص العمل للشباب الضجر الجامح. إنَّ الشباب العاطل عن العمل في الأنظمة السلطوية يمكن أن يتحوَّل إلى قوة فاعلة، لا سيما في سياق تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، المرتبطة عادةً بالأجيال الشابة. لقد سمحت وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية بإنشاء مجال عام افتراضي جديد، أتاح للنشطاء تجاوز الحظر الذي فرضته الحكومات السلطوية على حرية التعبير والصحافة والتجمع. وكما بيَّن عمل جون أندرسون (بالإنكليزية: Jon Anderson) وديل إيكلمان (بالإنكليزية: Dale Eickleman)، فإنَّ المجال العام الافتراضي يحيِّدُ التمييز الطبقي والجنسي وحتى الطائفي، مما يتيح إنشاء نوع جديد من النشاط الاجتماعي، لا يحتاج إلى كاريزما قائدٍ ولا إلى طليعةٍ؛ بل إلى أرقام وحسب. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت درجة المشاركة في هذا المجال العام الافتراضي تقترب من الوصول إلى الكتلة الحرجة[٥]. وكان كل المطلوب

(٤) *New York Times*, June 23, 2012.

(٥) الكتلة الحرجة critical mass: مصطلح فيزيائي يشير إلى «أقل كتلة من المواد القابلة للانشطار، التي يمكنها أن تُحدِث تفاعلًا نوويًا متسلسلًا» (معجم الفيزياء الصادر عن مجمع اللغة العربية). وقد انتقل المصطلح من الفيزياء إلى الثقافة الشعبية والعلوم الاجتماعية، ويستخدم على نحو فضفاض للإشارة إلى أي سياق تتغير فيه الأوضاع بعدما يتجمع عدد بعينه من الناس أو عندما يدخلون إلى تجمع ما. وفي سياق دراسة الحركات الاجتماعية، يستخدم المصطلح على نحو استعاري للإشارة إلى جماعة المتظاهرين أو النشطاء التي يكون حجمها كبيرًا للدرجة التي تكفي لإحداث تغيير اجتماعي. (المترجم)

لتحقيق فعاليَّة التنظيم الاجتماعي عبر الإنترنت هو «نقطة تحوُّل» - حتى نستعير مصطلح مالكولم غلادويل (بالإنكليزية: Malcolm Gladwell). وربما كان الجانب الوحيد من الربيع العربي الذي لم يكن من الممكن التنبؤ به، هو الحدث الذي لعب دور نقطة التحول هذه. ففي حالة تونس، كان هذا الحدث هو حرق بائع الفاكهة محمد بوعزيزي لنفسه؛ وبالنسبة لمصر، فقد تمثل في مقتل المبرمج خالد سعيد في الإسكندرية. وفي ليبيا واليمن، كان هو ما حدث في تونس ومصر. وفي سوريا، كان هو تعذيب المراهقين في درعا الذين كتبوا على الجدران شعارات مناهضة للنظام والحكومة. وبطريقة أو بأخرى، أصبح الفضاء الاجتماعي السيبراني الجديد وسيلة التنفيس عن مطلب الديمقراطية المكبوت، ولا سيَّما بين الشباب المتعلمين.

وذهب آخرون، على نحو أكثر تقليديَّةً، إلى أنَّ البلدان المسلمة كانت تحاول أخيرًا أن تلحق بسائر بلدان العالم. ففي عام ١٩٩١، وهو العام الذي تفكك فيه الاتحاد السوفييتي، وصف العالم السياسي صموئيل هانتنغتون تاريخ التحوُّلات الديمقراطية منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية بأنه سلسلة من «الموجات» الطويلة[٦]. فشهدت الموجة الأولى، التي استمرت من ١٨٢٨ إلى ١٩٢٦، تحوُّلًا ديمقراطيًّا في الولايات المتحدة والأرجنتين وشيلي وبريطانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا، حيث وسَّعت تلك البلدان المشاركةَ الديمقراطيَّةَ إلى ما وراء النخب التي هيمنت على الحكومات والأنظمة السابقة. لم تكن النتائج مثاليَّة، لكنَّ نصف البالغين من الذكور على الأقل، حصلوا على الحق في المشاركة في انتخابات تنافسيَّة. ووفقًا لإحصاء هانتنغتون، تضمنت هذه الموجة «الطويلة» ثلاثين دولة تقريبًا. ثم أنهت الانقلابات العسكرية وصعود الحكومات الفاشية في أمريكا اللاتينية وأوروبا تلك الموجة، وأدت إلى الحرب العالمية الثانية. ثم أدَّت هزيمة الأنظمة الفاشية في تلك الحرب إلى صعود الموجة الثانية من التحوُّل الديمقراطي. استمرَّت هذه الموجة الثانية من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٦٢، وشملت استعادة الديمقراطيَّات التي دمَّرتها الفاشية، كما أضافت بضع دول أخرى إلى قائمة الدول الديمقراطية بفضل إنهاء الاستعمار. ولكن بحلول

(٦) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، عادت الأنظمة السلطوية إلى الصعود مرة أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا واليونان والبرتغال. فقد حلّ محلّ جمهورية البرتغال الديمقراطية، على سبيل المثال، دولة إستادو نوفو(٧) عام ١٩٣٣. ثم أطيح بهذا النظام القمعي البغيض، في الانقلاب العسكري غير العنيف الذي أيده الشعب في عام ١٩٧٤ (وقد عُرِف باسم «ثورة القرنفل» (بالإنكليزية: Carnation Revolution)؛ لأن أنصاره ملأوا الشوارع ووضعوا أزهار القرنفل الحمراء في فوّهات بنادق الجنود). ومثّل هذا التحوُّل بداية الموجة الثالثة من التحوُّل الديمقراطي عند هانتنغتون، التي شملت دولًا من أمريكا الجنوبية والاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا وأفريقيا. ضمّت هذه الموجةُ، في الجملة، حركاتٍ شعبيَّةٍ غير عنيفة، وكانت مدفوعة بمجموعة من العوامل، من بينها الفشل الاقتصادي والعسكري، وزيادة التمدُّن، وارتفاع مستويات التعليم، وما ترتَّب على ذلك من ارتفاع في رغبات الناس في الحرية، وفي قدرتهم على التعبير عن تلك الرغبات. إنّ احتجاجات الربيع العربي الشعبية الواسعة، والتي أسقطت بعض الأنظمة السلطوية الراسخة في العالم العربي، دفعت البعض للتحدث عن «موجة رابعة من التحوُّل الديمقراطي»(٨).

---

(٧) إستادو نوفو Estado Novo: كلمة برتغالية، معناها: الدولة الجديدة، وكانت تُسمَّى أيضًا بالجمهورية الثانية، وهو نظام حكم سلطوي تأسس بعد الانقلاب العسكري الذي وقع عام ١٩٢٦، على الجمهورية الأولى، التي سُمِّيت جمهورية البرتغال الديمقراطية. (المترجم)

(٨) انظر على سبيل المثال:

Stephen R. Grand, "Starting in Egypt: The Fourth Wave of Democratization?" *Brookings Opinion*, February 10, 2011. www.brookings.edu/research/opinions/2011/02/10-egypt-democracy-grand. Accessed June 2, 2012.

وأيضًا، في المظاهرات الضخمة التي كانت مميزة للثورات، شارك عدد كبير من الناس في أنواع جديدة من النشاط السياسي في المجال العام. وعند بعضهم، أصبح الربيع العربي «ثورة الفيسبوك»، ونسبوا نجاحه إلى قوة وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة في خلق مجال عام جديد. «ومع ذلك، فإن القليل من هذه التعبئة التشاركية من طرف المجتمع المدني قد بدا موصولًا على نحو فعال بالبنى الرسمية والعمليات المؤسسية». انظر:

Seyla Benhabib et al., *The Democratic Disconnect: Citizenship and Accountability in the Transatlantic Community*. Washington, DC: Transatlantic Academy, 2013, p. vii.

وكانت النتيجة أنّ العديد من المتظاهرين لم ينظموا صفوفهم بفعالية، في العمليات الانتخابية الرئيسية، وشعروا أنهم قد خُدِعوا عندما خسروا الانتخابات. ورأى بعضهم أن هذا يمثِّل ضعفًا في الديمقراطية (أنها تؤدي إلى سيطرة الأغلبية)، فأصبحوا مستعدين لتقبل البدائل غير الديمقراطية.

ولكن بحلول صيف عام ٢٠١٣، أصبح من الواضح أن انتفاضات الربيع العربي قد فشلت في إنتاج الديمقراطية إلا في المنطقة التي بدأت منها؛ أي: في تونس. فقد أطيح بأول حكومة ديمقراطية في مصر في انقلاب عسكري كان بدعم من الشعب في الظاهر. وانزلقت سوريا إلى حرب أهلية وحشية وطويلة الأمد، أدت إلى عودة الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الأخرى، حتى لحظة كتابة هذه السطور، إلى الصراع في الشرق الأوسط مع القوى الإقليمية الأخرى. كما انقسمت ليبيا؛ وأصبح فيها حكومتان منتخبتان تتبادلان العداء، واحدة في طرابلس والأخرى في طبرق، بينما تسيطر الميليشيات المختلفة على قطاعات مختلفة من البلاد.

إنَّ هذه التطورات تكشفُ، بدايةً، عن عدم وجود تحوُّلٍ حتميٍّ من الانتفاضة الشعبية - سواءٌ أكان ذلك من خلال الانفجار الشبابي ووسائل التواصل الاجتماعي أم لم يكن - إلى حركةٍ اجتماعيَّةٍ أو سياسيَّةٍ مستدامة. فلكي تصبح الانتفاضات حركة مستدامة، كما يقول سيدني تارو (بالإنكليزية: Sidney Tarrow)، لا بد من عدد من الشروط المسبقة، من بينها انتشار الشبكات الاجتماعية، والأشكال المألوفة من العمل الجماعي، والأطر الثقافية المشتركة على نحو واسع بين السكان، والفرص السياسية. وكما تبيِّن عودة السيطرة العسكرية في مصر وسوريا، فإنَّ الفرصة السياسية لم تكن متوفرة على أي حال. وفي ليبيا، من المشكوك فيه ما إذا كانت أي من عناصر الحركة الاجتماعية التي يتحدث عنها تارو موجودة أم لا. وعلى أي حال، فإنَّ أعدادًا كبيرة من الشباب أنفسهم قد شاركوا في المظاهرات ضد الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، وكذلك في المظاهرات التي أيدته، وكذلك في الميليشيات المختلفة في سوريا وليبيا. وتشير استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة بيو (بالإنكليزية: Pew) في عام ٢٠١٢، إلى أنَّ ما يقرب من ثلثي المصريين يفضِّلون نموذج الحكم السعودي، على النموذج العلماني التركي[٩]. وكما توحي قائمة التسجيلات المصوَّرة التي نشرتها الدولة الإسلامية (داعش)، فإن الشباب البارعين تكنولوجيًّا ليسوا جميعهم من مؤيدي الديمقراطية[١٠].

(٩) http://www.pewglobal.org/2012/05/08/egyptians-remain-optimistic-embrace-democracy-and-religion-in-political-life/. Accessed September 23, 2014.

(١٠) يشير المؤلف إلى الجودة والاحترافية الكبيرة الواضحة في إخراج التسجيلات المصوَّرة التي ينشرها التنظيم. (المترجم)

ولكن ماذا عن فرضية «الموجة الرابعة»؟ هل كانت متفائلة أكثر من اللازم؟ هل الفشل العام الذي منيت به انتفاضات الربيع العربي دليلٌ على أنّ فرضية «الموجة الرابعة» كانت سيئة التأسيس؟ كما يشير أحمد كورو (بالتركية: Ahmet T. Kuru)، فإنّ الإغراء قويٌّ في أعقاب الفشل الظاهر للربيع العربي لإعادة إحياء فرضية أنّه لن توجد «موجة ديمقراطية» في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؛ لأنّ الإسلام هو العقبة المنيعة حقًّا على طريق التحوُّل الديمقراطي[11]. هذه الفرضية ترتبط بصموئيل هانتنغتون نفسه، الذي جاء بنظرية موجات التحول الديمقراطي والذي ادّعى أيضًا أنّ الدول الإسلامية لن تشهد موجتها الخاصة، بسبب التناقضات العميقة بين الإسلام والديمقراطية. وفي عام ١٩٩٦، تناول جون إسبوزيتو (بالإنكليزية: John L. Esposito) وجون فول (بالإنكليزية: John O. Voll) هذه القضايا في كتاب: الإسلام والديمقراطية[12]. وبيَّن المؤلفان، استنادًا إلى ستٍّ من دراسات الحالة ـ وهي الجزائر ومصر وإيران وماليزيا وباكستان والسودان ـ، أنّ الإسلام والحكم الديمقراطي بعيدان كل البعد عن أن يكونا غير متوافقين، لكنّ التجارب والخبرات الاجتماعية والثقافية والتاريخية المختلفة ينتج عنها مسالك متنوّعة إلى مسألة التحوُّل الديمقراطي وعلاقته بالأيديولوجيات الإسلامية. وفي ضوء انتفاضات الربيع العربي وإخفاقاتها الظاهرة، سوف نعيد النظر في سؤال المسالك الإسلامية إلى الديمقراطية. وفي دراسات الحالة التي أوردناها ـ وهي تتضمن دولًا عربية وغير عربية من البلدان ذات الأغلبية المسلمة ـ، سوف نتتبع مسار النضال من أجل الحكم الرشيد. وسوف نبحث في الحالة الراهنة لجهود التحوُّل الديمقراطي في الدول محلِّ الدراسة، مع الانتباه إلى العوامل المؤثرة، كأثر الاستعمار، والحرب الباردة، والتغيُّرات الديموغرافية. وسوف نُقيم الحجة على أنّ ثورات الربيع العربي ليست سوى أحدث التطوُّرات في النضال ـ المستمر منذ أكثر من قرن ـ من أجل الحكم الرشيد والسيادة الشعبية، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وأنّها جميعًا كانت مدفوعة بمظالم راسخة قد حرّكتها ضد

---

(١١) Ahmet T. Kuru, "Authoritarianism and Democracy in Muslim Countries: reinter States and Regional Diffusion." *Political Science Quarterly* 129 (November 3, 2014): 399 - 427.

(١٢) Islam and Democracy (Oxford University Press).

الحكومات السلطوية، الاستعمارية وما بعد الاستعمارية على السواء. لم تفجأ تلك الثورات إلا مَنْ نظر، لجهله بذلك التاريخ، إلى حكومات ما بعد الاستقلال غير الديمقراطية في البلدان العربية، ورأى مُعمِّمًا أنها تمثِّل الشكل المُفضَّل، وربما الضروري، للحكم عند العرب، أو حتى عند المسلمين بأسرهم. وكما قال زياد العليمي، أحد قادة الانتفاضات المصرية في عام ٢٠١١: «لقد بدأت الثورة المصرية قبل عام ٢٠١١ بزمن طويل، وسوف تستمر لفترة طويلة بعده»(١٣). والأمر نفسه يصدق على جهود التحوُّل الديمقراطي في البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة. وبالتالي، فعلى الرغم من أن الربيع العربي لم يؤد - على طريقة قطع الدومينو المتساقطة - إلى وضع حدٍّ للسلطوية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، إلا أننا سنحاجج عن أنَّ التحول الديمقراطي لم يبدأ مع الربيع العربي وأنه على الأرجح، وبناءً على تاريخه، سوف يستمر طويلًا بعد «شتائه».

نظرية التحديث، وهانتنغتون، ومشكلة النظر إلى «الدين» باعتباره العامل المؤثر

من ضمن الأسباب التي جعلت الربيع العربي يفاجئ المحللين الغربيين هو هيمنة نظرية التحديث، ولازمتها؛ فرضية العلمنة. فنظرية التحديث، التي ترجع جذورها إلى رائد علم الاجتماع الألماني ماكس ڤيبر (بالألمانية: Max Weber) (ت. ١٩٢٠)، ووصفه للعالم الحديث بأنه «حسابي» أو عقلاني، تتنبأ بأنَّه على قدر ما تتحول المجتمعات إلى التصنيع، وتتمدن، وتتطور تكنولوجيًّا؛ على قدر ما ستتراجع فيها جاذبية الدين بكل ما فيه من غموض وأسرار، ورضا بالقدر؛ أي: أنَّ المجتمع سوف «يتعلمن». وكما حدث في أوروبا، سيتعرَّض الدين الممأسس إلى الإقصاء من الشؤون الاقتصادية والسياسية؛ وسوف يقتصر الدين على الأمور الشخصية.

إنَّ خصخصة الدين - أي: «العلمنة» -(١٤) كانت نتيجة لعملية التحوُّل

(١٣) Paraphrased by Robert F. Worth, "The Pillars of Arab Despotism." *New York Review of Books*, October 9, 2014. https://www.nybooks.com/articles/2014/10/09/pillars-arab-despotism/. Accessed September 23, 2014.

(١٤) خصخصة الدين هي واحدة من ثلاث دلالات لمصطلح العلمنة وفقًا لخوسيه كازانوفا: =

من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي في أوروبا. لكنَّها اكتسبت منزلة المعياريَّة تدريجيًّا. وأصبح الخطاب العلماني يتضمَّن القول بأنَّ تحديث المجتمع وتحوَّله إلى الديمقراطية يستلزمان علمنته. وكما يقول عالم الاجتماع الدانماركي ديتريك يونغ (بالإنكليزية: Dietrich Jung): «إن نظرية العلمنة هذه، في صورتها التبسيطيَّة، جُعِلت مساويةً للتحديث في حد ذاته، بحيث كان يُنظَر إلى الدين والحداثة باعتبارهما طرفين في صراع صفريٍّ»[15]. وبعبارة أخرى، سيكون المجتمع علمانيًّا بقدر كونه مجتمعًا حديثًا وديمقراطيًّا؛ وسوف يقتصر الدين على المجال الشخصي الخاص. وبقدر ما يشارك الدين في المجال العام بقدر ما يصبح المجتمع غير علمانيٍّ؛ ولا يمكن له أن يكون مجتمعًا حديثًا ولا ديمقراطيًّا.

كان صموئيل هانتنغتون من أشدِّ المتخصصين الذين ناضلوا تحت ثقل فرضية العلمنة، وقد اشتُهِر بنبوءته بوقوع الصدام بين الغرب وبين الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية[16]. لقد تشكَّك هانتنغتون، في واقع الأمر، في نظرية التحديث، على الأقل فيما يتعلق بتنبؤها بالعولمة الحتمية للنموذج الأوروبي من الحداثة. لقد كتب هانتنغتون قائلًا: «في النصف الأول من القرن العشرين، افترضت النخب المثقفة عمومًا أن التحديث الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى إزاحة الدين عن كونه عنصرًا مهمًّا في الوجود البشري». وأنَّ المجتمع الناشئ [عن ذلك] سيكون «متسامحًا، وعقلانيًّا، وبراغماتيًّا، وتقدُّميًّا، وإنسانيًّا، وعلمانيًّا»[17]. لم تكن هذه التوقعات صحيحة، كما يقول هانتنغتون، في ضوء «الإحياء الديني العالمي». لكنَّه بدلًا من أن يعيد النظر في النظرية، فقد عمَّم ما قاله عن «التراجع عن العلمنة في العالم». فهذا الإحياء الديني العالمي، عند هانتنغتون، يُعَدُّ رفضًا

= العلمنة بوصفها ممايزة المجالات الدنيوية (الدولة، الاقتصاد، العلم) عن الدين ومؤسساته؛ والعلمنة بوصفها اضمحلال الممارسات والمعتقدات الدينية من المجتمعات الحديثة (وهي الدلالة الأحدث والأوسع انتشارًا)؛ والعلمنة بوصفها خصخصة للدين. (المراجع).

(١٥) Dietrich Jung, *Orientalists, Islamists and the Global Public Sphere*. Sheffield, UK, and Oakville, CT: Equinox, 2011, p. 44.

(١٦) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* (Summer 1993); *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster Paperbacks, 1996.

(١٧) المصدر السابق، ص٩٥.

للحداثة[١٨]. وبسبب بقائه ملتزمًا بنظرية التحديث، يُخرِج ببساطة المجتمعات غير العلمانية من صفوف المجتمعات الحديثة ومن ثمَّ الديمقراطية (أو «التي تتحوَّل إلى الديمقراطية»).

هذا الرفض المزعوم للديمقراطية، هو الذي أصبح محور «الصدام» الذي افترضه هانتنغتون بين «الغرب وسائر العالم»، على حد تعبيره؛ لأنَّ تصوَّره للديمقراطية يضمُّ العلمانية وما يصاحبها من الحرية الدينية (التعددية)، التي لم تظهر في أوروبا إلا بعد تحوُّلها الديمقراطي. فعند هانتنغتون، وجميع الملتزمين بنظرية التحديث التقليدية: إذا كان الدين مشاركًا في الحياة العامة، فسوف يحول دون التعددية والديمقراطية.

تعكس هذه الملاحظات العمل المبكر لهانتنغتون حول عمليات التحول الديمقراطي، الذي أوضح فيه السبب في «عجز الديمقراطية» في الدول ذات الأغلبية المسلمة، وهو غياب الشروط اللازمة لازدهار الديمقراطية عن المجتمعات الإسلامية. وذهب هانتنغتون إلى أنَّه ربما لم تكن جميع الأديان معاديةً للتعددية والحرية الدينية وللديمقراطية، لكنَّ الإسلام كذلك بالفعل. لقد استطاعت الديمقراطية أن تنشأ في المجتمعات الغربية المسيحية، لكنَّها عجزت عن ذلك في المجتمعات الإسلامية.

أوضح هانتنغتون «عجز الديمقراطية» في المجتمعات الإسلامية في سياق مناقشات أواخر القرن العشرين حول تطوُّر الديمقراطية العالمية. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، كتب فرانسيس فوكوياما (تلميذ هانتنغتون) كتابه: نهاية التاريخ والإنسان الأخير[١٩]، الذي ادَّعى فيه أنَّ التاريخ لن يُنظر إليه كما كان مرة أخرى. لقد هيمن الصراع بين مجموعات الدول (أو «الكتل») الرأسمالية والشيوعية ـ الذي عُرِف بالصراع بين الشرق والغرب، أو الحرب الباردة ـ على السياسة العالمية، ولا سيما في الولايات المتحدة. كانت تلك «مباراة موت» بين خصمين متكافئين في القوة إلى حدٍّ ما؛ فقد كان يمكن لهؤلاء «الحُمر»[٢٠] أن يسيطروا على «العالم الحر»، ويدمِّروا الحياة التي

---

(١٨) المصدر السابق، ص٩٦ ـ ٩٧.

(١٩) The End of History and the Last Man (Free Press, 1992)

(٢٠) كناية عن الشيوعيين. (المراجع)

نعرفها. ولذلك فإنَّ الاستعداد والجاهزيَّة لردع أي تهديدات عسكرية محتملة من الكتلة السوڤييتية، كان هو المحرِّك للسياسة الأمريكية والحشد العسكري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى تفكيك الاتحاد السوڤييتي في عام ١٩٩١. وفي أعقاب هذا التطور المفاجئ، تحدَّث الرئيس جورج بوش عن «ثمار السلام»؛ فالآن بعد انهيار الاتحاد السوڤييتي، يمكن للدول الغربية أن تقلل الإنفاق العسكري، وأن تستخدم مواردها استخدامًا بَنَّاءً؛ أكثر من ذي قبل. حاول فوكوياما أن يُبرِز هذا التحوُّل في الأحداث. فقال: «إنَّ ما نشهده الآن ليس نهاية الحرب الباردة وحسب... لكنه نهاية التاريخ في حد ذاته؛ أي: نقطة النهاية للتطوُّر الأيديولوجي للجنس البشري، وبالتالي عولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية، بوصفها الشكل النهائي للحكم الإنساني»[٢١]. وباختصار، يعتقد فوكوياما أن جميع الشعوب ترغب في نوع الحكومات الموجود في أوروبا والأمريكتين[٢٢].

---

(٢١) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992, p. 31.

الاقتباس المستشهد به هنا مأخوذ من مقالة فوكوياما، أهي نهاية التاريخ؟ المنشور في The National Interest، صيف ١٩٨٩، ص١، وليس من الكتاب المذكور. (المترجم)

(٢٢) تطورت هذه «الديمقراطيات الليبرالية» عن الأنظمة الملكية، حيث كانت السلطة مقتصرة على الحكام وكبار مالكي الأراضي، وكان ذلك غالبًا بدعم من السلطات الدينية المحلية. وتدريجيًّا، أصبحت أفكار «التنوير» تحظى بشعبية كبيرة: فالناس بطبيعتهم (أو بمنحة من خالقهم) يتمتعون بالحرية والقدرة على ترتيب حياتهم الخاصة. وينبغي أن يكونوا قادرين على ممارسة تلك الحرية بصورة جماعية، باستخدام عقولهم ومواهبهم لتحديد كيفية تنظيم المجتمع، وتفويض السلطة للممثلين الذين يختارونهم لتنفيذ تلك الإرادة الجماعية. بدأت الأنظمة الملكية الأوروبية في الرحيل تدريجيًّا وحصل الناس على الحقوق الديمقراطية، كان ذلك في بعض الأحيان من خلال ثورات دموية، كما حدث في الولايات المتحدة وفرنسا. وقد استُبعِدت المؤسسات المعادية للديمقراطية، مثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، من السياسة، وجرى توسيع حقوق التصويت من نخبة مختارة من الذكور، لتشمل عموم السكان. (وفي الولايات المتحدة، مُنِحَت النساء حق التصويت في عام ١٩٢٠؛ وفي فرنسا مُنحَن ذلك الحق في عام ١٩٤٤. وقد مُنِح الأمريكيون من أصل أفريقي حق التصويت في عام ١٨٧٠، ومُنِعَت العقبات التي كانت تحول بينهم وبين ممارسة ذلك الحق في عام ١٩٦٥).

وفي أوروبا وبعض مستعمراتها السابقة، بدأت دولة تلو الأخرى تأسيس أنظمة ديمقراطية ليبرالية، بأشكال مختلفة، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين. وكان الاتحاد السوڤييتي الشمولي هو العقبة الكبرى التي منعت المجتمعات والدول الواقعة تحت سيطرته من تحقيق هذا الهدف. وفي رأي فوكوياما، فمع خروج الاتحاد السوڤييتي من الصورة، يمكن لجميع الدول أن تتقدم نحو ذلك الهدف. فيمكن لجميع الدول أن تتحول إلى الديمقراطية. حتى الدول التي لم تكن خاضعة لسيطرة الاتحاد السوڤييتي أو نفوذه، فيمكنها أيضًا أن تتحول إلى الديمقراطية.

لكنَّ هانتنغتون خالفه في ذلك. وذهب إلى استبعاد الأنظمة الماركسية اللينينية والدول التي تهيمن عليها الكونفوشيوسية والبلدان التي تأثرت بالإسلام؛ من أن تكون مرشَّحة للتحوُّل الديمقراطي. لماذا؟ لأنَّ الحضارة الحديثة، ومنها الديمقراطيَّة، كما يقول هانتنغتون، لا يمكن أن تنشأ إلا في ظلِّ مجموعة من القيم التي يصفها بأنها غربيَّة حصرًا: «الفردية، والليبرالية، والدستورية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والحرية، وحكم القانون، والديمقراطية، والأسواق الحرة، والفصل بين الكنيسة والدولة»[٢٣].

يعترف هانتنغتون بأنَّ العديد من البلدان «المقاومة للديمقراطية» عنده قد وقعت فريسةً للإمبريالية الغربية الوحشية، وأنَّ الفاشية والشيوعية هما أيضًا «من منتجات الحضارة الغربية». لكنَّ هذا لا يؤثر على وصف هانتنغتون للقيم الغربية. فبغضِّ النظر عن أفعال القوى الغربية التي تعارض تلك القيم، يظلُّ المعيار الذي يحدد القيم الغربية في رأي هانتنغتون هو احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان[٢٤].

يشير هانتنغتون إلى علاقة ارتباط مباشرة، بين الدول التي أنشأها الاستعمار وحكوماتها ما بعد الاستعمارية الفاسدة التي لا تمثِّل شعوبها، وبين الإحياء المعاصر للإسلام بوصفه محورًا للخطاب المعارض. ولكنَّه وصف المعارضة الإسلامية للسلطوية بأنها لا تشبه نوع المعارضة الشعبية التي ظهرت في المجتمعات المسيحية؛ بل هي بديلة عنها، وذلك لأنَّه افترض بالفعل أنَّ الإسلام غير ديمقراطي أو معارض للديمقراطية[٢٥]. وذهب هانتنغتون إلى أنَّ «الفشل العام للديمقراطية الغربية في أن ترسخ في

---

(٢٣) يعرِّف هانتنغتون الحضارة الغربية فيجعلها حضارة حديثة بجلاء. والحضارة الحديثة تتميز «بعمليات واسعة. . . ما زالت مستمرة من القرن الثامن عشر»، وتلك العمليات تشمل «التصنيع، والتمدُّن، وزيادة مستويات المعرفة والتعليم، والثروة، والتعبئة الاجتماعية، والهياكل المهنية والوظيفية الأكثر تعقيدًا وتنوُّعًا» (١٩٩٦، ٦٨). كما يصرُّ على أن الحضارة الغربية الحديثة فريدة من نوعها، بين الحضارات الأخرى التي قد تصبح حديثة (١٩٩٦، ٦٩).

(٢٤) في مفارقة منطقية جديرة بفرقة مونتي بايثون الكوميدية (بالإنكليزية: Monty Python)، يختتم هانتنغتون مناقشاته حول ازدواجية الغرب وطريقة «ولكن ليس إذا. . .» [كما في مثاله الشهير عن الدعوة إلى الديمقراطية، «ولكن ليس إذا» أدَّت إلى صعود الأصوليين. (المترجم)]، بالدعوى التالية: «إن ازدواجيَّة المعايير عند الممارسة هي الثمن الذي لا مفر منه، للمعايير العالمية للمبادئ».

(٢٥) Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, pp. 111 - 114.

المجتمعات المسلمة. . . يرجع أصله، جزئيًا على الأقل، إلى طبيعة الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي غير القابلة لاستنبات المفاهيم الليبرالية الغربية»[٢٦]. ولعجزه عن النظر بعين الاعتبار إلى مضمون المطالب الإسلامية، خلص ببساطة إلى أنَّ المجتمعات الإسلامية ليست كالمجتمعات المسيحية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في مرحلة ما بعد الشيوعية (وهي موجته الثالثة من التحوُّل الديمقراطي)، فتلك المجتمعات «تتقدَّم نحو التنمية الاقتصادية والسياسات الديمقراطية؛ . . . أما الجمهوريات الإسلامية فإنَّ الاحتمالات فيها قاتمة»[٢٧].

معارضة العلمانية لا تساوي معارضة الديمقراطية: الديمقراطيات المتعددة

أكثر الدول العربية، ولا شك، تعاني من «عجز في الديمقراطية». وقد أصدر المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ سلسلةً من التقارير حول «التنمية الإنسانية العربية»، بدءًا من عام ٢٠٠٢، وقد حدَّدت هذه التقارير وجود «عجز في الحرية» في البلدان العربية (إلى جانب العجز في تمكين المرأة، وتنمية القدرات البشرية أو «المعرفة»). ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (بالإنكليزية: The Arab Human Development Report, AHDR) لعام ٢٠٠٢ ـ بعنوان: «خلق فرص للأجيال القادمة» ـ إلى أنَّه:

«تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر منها في البلدان العربية. فموجة الديمقراطية، التي طوَّرت الحكم في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينيات، وبلدان شرق أوروبا وبلدان عديدة في وسط آسيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لم تصل إلى البلدان العربية بعد. إن هذا القصور في الحرية يُضعِف التنمية الإنسانية، ويشكل واحدًا من أكثر تجليَّات تخلُّف التنمية السياسية إيلامًا. وبينما تنص الدساتير والقوانين

(٢٦) المصدر السابق، ص١١٤.

(٢٧) المصدر السابق، ص٢٩.

والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يُهمَل أو يجري إغفاله عمدًا في أحيان عديدة»[٢٨].

في الواقع، إن تقرير عام ٢٠٠٢ يضع الدول العربية، في أواخر التسعينيات، في أدنى المستويات من حيث الحرية، مقارنةً مع سبع مناطق (وهي أمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب وشرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء).

أما تقرير عام ٢٠٠٤ - بعنوان: «نحو الحرية في الوطن العربي» -، فهو يركز على «[إذكاء] الحوار المجتمعي في البلدان العربية، حول سبل توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح»[٢٩]. لكنَّ تلك التقارير، خلافًا لطريقة هانتنغتون، تتجنب اختزال الإسلام، وتلاحظ أنَّه: «من المبادئ الجوهرية في الإسلام ما يوجب إقامة الحكم الصالح، وتحقيق العدل والمساواة، وكفالة الحريات العامة، وحق الأمة في تولية الحكام وعزلهم، وضمان جميع الحقوق العامة والخاصة لغير المسلمين». وقد أورد التقرير أيضًا مسحَ القيم العالمي (بالإنكليزية: World Values Survey)، الذي شمل تسع مناطق من العالم، ومن بينها البلدان الغربية المتقدمة. جاء العرب فيه على رأس قائمة الموافقة على أنَّ «الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم». ولذلك ينصُّ التقرير تحديدًا على أن الإخفاق في عملية التحول الديمقراطي «ليس متعلِّقًا بأمر ثقافي». فليس الإسلام هو الذي يعرقل طريق الحرية أو الديمقراطية؛ بل «القوى السياسية، سواء في السلطة أو المعارضة، [التي] ما فتئت توظف تفسيراتٍ للإسلام، لدعم التسلّط أو ترسيخه»[٣٠]. ويدخل تحت هذا الصنف من القوى السياسية أيضًا مَنْ يحاولون إقصاء الإسلاميين عن المشاركة السياسية. يعترف التقرير بأنَّ أكثر المعارضين نشاطًا في معارضة

---

(٢٨) *Arab Human Development Report [AHDR] 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, 2002, p. 2.

الترجمة منقولة عن النسخة العربية من التقرير. (المترجم)

(٢٩) *AHDR 2004: Towards Freedom in the Arab World.* New York: United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, 2005, p. 1.

(٣٠) المصدر السابق، ص١ - ١٢.

الأنظمة السلطوية هم الإسلاميون، ويشير إلى أن تلك الأنظمة تقمع حقوق الإسلاميين لهذا السبب، وتدّعي أن دعم الإسلاميين للديمقراطية ليس مخلصًا؛ بل هو حيلة للاستيلاء على السلطة، ومن ثمّ القضاء على جميع الحريات الخاصة والعامة. وبناءً على ذلك، يرى المشاركون في إعداد هذا التقرير، أنّ البلدان العربية متخلفة ديمقراطيًا على الرغم من وجود - وليس بسبب وجود - القيم الإسلامية.

لكنّ من المسلمين أيضًا مَنْ يرفض مذهب العلمانية (secularism)(٣١). فبالنسبة للمسلمين المتدينين، لا يتمثل مذهب العلمانية في إزالة الإكراه الديني من الحياة العامة وفقط، وإنما في إزالة القيم الأخلاقية من الحياة العامة. فعلى حد تعبير المنظِّر الإخواني سيد قطب (ت. ١٩٦٦)، على سبيل المثال، لم تسفر العلمانيّة إلا عن «الشقاء والقلق والخوف»(٣٢)؛ بل إن التقدميين أيضًا عبّروا عن قلقهم. فقد جعل العالم الباكستاني المعاصر فضل الرحمٰن (ت. ١٩٨٨) العلمانية مساويةً للإلحاد، ونسب فظائع الاستعمار إلى

---

(٣١) ثمة خلط مفهومي في السياق العربي بين مجموعة المصطلحات الآتية: العلماني the secular ومذهب العلمانية (العلمانوية) secularism، والعلمانية secularity، والعلمنة secularization. فالعلماني، وفقًا لخوسيه كازانوفا، هو «مقولة حديثة مركزية (مقولة لاهوتية - فلسفية، قانونية - سياسية، ثقافية - أنثروبولوجية) ترمي إلى تأسيس وتقنين وفهم وتجربة واقع مغاير لـ«الديني»». ووفقًا لطلال أسد، هو «مفهوم يجمع في أحشائه سلوكيات ومعارف وحساسيات معينة موجودة في الحياة الحديثة»، إنه «تنويعة من التصورات والممارسات والحساسيات». ويقول تشارلز هيرشكايند: «أفهم العلماني بوصفه مفهومًا يمفصل بين كوكبة من المؤسسات والأفكار والتوجهات الوجدانية التي تشكل بعدًا هامًّا من أبعاد ما نسميه بالحداثة وأشكال المعرفة والممارسة (الدينية وغير الدينية) المحدّدة لها». أما العلمانية فهي تُقال على معان ثلاثة: ١ - العيش في مكان علماني وزمان علماني؛ أي: العيش ببساطة خارج الدير؛ ٢ - العيش ضمن إطار محايثة مكتفٍ بنفسه ومنبت الصلة عن أية تعالٍ؛ أي: العيش ببساطة في حياة خلو من الدين؛ ٣ - العيش وفقًا لوعي مرحلاوي يعتبر الدين فضالة تاريخية من مرحلة قد تجاوزتها الإنسانية ولا يعقل أن تنكص إليها مرة ثانية. أما العلمانوية فتُقال على معنيين: ١ - العلمانوية بوصفها أداة للحكم؛ ٢ - العلمانوية بوصفها أيدولوجيا (وهذه الأيديولوجيا على نوعين: فلسفات تاريخية تتضمن نظرية للدين، ونظريات سياسية تتضمن رؤية لماهية الدين ووظيفته). أما العلمنة فتقال على معان ثلاثة كما أسلفنا: ١ - ممايزة المجالات الدنيوية (الدولة، الاقتصاد، العلم) عن الدين ومؤسساته؛ ٢ - اضمحلال الممارسات والمعتقدات الدينية من المجتمعات الحديثة (وهي الدلالة الأحدث والأوسع انتشارًا)؛ ٣ - خصخصة الدين. (المراجع)

(٣٢) Syed Qutb, *Islam: The True Religion*. Tr. Ravi Ahmad Fedai. Karachi: International Islamic Publishers, 1981, pp. 25 - 26.

باللغة العربية: كتاب هذا الدين، ص٢٧، دار الشروق. (المترجم)

علمانية الغرب. فالعلمانية عنده هي «لعنة الحداثة»[٣٣]. وبكلمات داعية الديمقراطية الإيراني المعاصر عبد الكريم سروش:

«من المدهش أنَّ بعض الناس يرى أن التحوُّل الديمقراطي للحكومة الدينية متوقف على علمنة الدين والقانون الديني... أليس المجتمع الديني بطبيعته جماعيًّا وتعدديًّا؟ إنَّ الإيمان أكثر تنوعًا وألوانًا من الكفر مائة مرة. إذا كانت تعدُّدية العلمانية تجعلها مناسبة للديمقراطية، فإنَّ المجتمع المؤمن أكثر ملاءمة منها لها ألف مرة... وإننا لم نعد نزعم أن الحكومة الدينية الحقيقية يمكن لها أن تكون ديمقراطية؛ بل نزعم أنه لا يمكن لها أن تكون خلاف ذلك»[٣٤].

ولكن كما تبيِّن هذه العبارات، فإنَّ ما يرفضه هؤلاء المسلمون هو الفجور وانعدام التسامح والنفاق وبعض الأجندات السياسية؛ وليس الديمقراطية، ولا حتى التعددية أو الحرية الدينية.

ومِمَّا يعكس التطوُّرات في فهم تنوُّع النماذج الدينية، أنَّ كثيرًا من الباحثين اليوم يقرُّون بالحاجة إلى إعادة تقييم العلاقة بين الدين والحداثة؛ ومن أبرزهم عالم الأنثروبولوجيا طلال أسد. يشير أسد بوضوح شديد إلى التضارب بين نماذج الإيتيقا الخاصة الغربية ونموذج الإيتيقا العامة الإسلامي[٣٥]. وعلى نفس المنوال، يصف خوسيه كازانوڤا (بالأسبانية: Jose Casanova) خصخصة أوروبا الغربية للدين بأنها ظاهرة فريدة. لقد نتجت هذه الظاهرة عن خصوصيَّات التاريخ الأوروبي، وهي ليست قالبًا يمكن تعميمه على المجتمعات الأخرى[٣٦]. كما يصف عالم الاجتماع رودني ستارك (بالإنكليزية: Rodney Stark) نظرية العلمنة بأنها «نتاجٌ لتفكيرٍ قائمٍ على

(٣٣) Fazlur Rahman, *Islam and Modernity: Transformation of an Intellectual Tradition.* Chicago: University of Chicago Press, 1982, p. 15.

(٣٤) Mahmoud Sadri and Ahmad Sadri, trs. and eds., *Reason, Freedom, and Democracy in Islam: Essential Writings of Abdolkarim Soroush.* Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 144 - 145.

(٣٥) Talal Asad, *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2003, p. 209ff.

(٣٦) Jose Casanova, "Civil Society and Religion: Retrospective Reflections on Catholicism and Prospect Reflections on Islam." *Social Research* 68:4 (2001): 1040 - 1080.

التمني»(٣٧). ونتيجةً لتفكيك نموذج القرن العشرين للتحديث الموحَّد، يدعو العديد من الباحثين اليوم إلى الاعتراف بوجود «حداثات متعددة [جمع حداثة]»(٣٨). وبالمثل، فإنَّ نظرةً على التطوُّرات طويلة الأمد في البلدان ذات

(٣٧) Rodney Stark, "Secularization, R.I.P." *Sociology of Religion* 60:3 (1999): 269.

(٣٨) في مقاله الذي يحمل ذلك العنوان، يرى عالم الاجتماع شموئيل نوح آيزنشتادت (بالألمانية: Shmuel Noah Eisenstadt) أنَّ الحداثة الغربية ليست سوى مقاربة واحدة فقط، من بين العديد من المقاربات الممكنة، وانظر:

S. N. Eisenstadt, "Multiple Modernities." *Daedalus* 129:1 (2000): 1-29. See also: Ulrich Beck, Anthony Giddens, and Scott Lash, *Reflexive Modernization: Politics, Tradition, and Aesthetics in the Modern Social Order*. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1994.

وفي معارضة واضحة لكل من دوركهايم وفيبر، يقول آيزنشتادت إنَّه على الرغم من أنَّ «الحياة الأسرية، والبنى الاقتصادية والسياسية، والتمدُّن، والتعليم الحديث، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والنزعة الفردية» تتغيَّر ولا شك مع التحديث، فإنَّ «الطرق التي تُعرَّف بها هذه المجالات وتُنظَّم تتنوَّع بصورة كبيرة... مما أدى إلى ظهور أنماط مؤسسية وأيديولوجية عديدة» (٢٠٠٠، ص٢). وهذا التنوع، عمل كما لو كان «أسسًا ثقافية وتقاليد وخبرات تاريخية معينة». وعلى الرغم من أن بعض الحركات الحديثة، في العديد من المجتمعات غير الغربية، سلكت مسالك معادية للغرب أو معادية للحداثة نفسها، فإن آيزنشتادت يعترف بحقها في أن تُسمَّى بالحداثية.

هذا لأنَّ الحداثة لها «جوهر مشترك»، كما يدعي، بحيث أنَّه حتى الحركات المعادية للغرب والمعادية للحداثة يمكن أن تشترك فيه مع الحداثة الغربية التقليدية. كما يدَّعي آيزنشتادت أيضًا أنَّ الحداثة تنطوي على تغيير مفاهيم الفاعلية الإنسانية (٢٠٠٠، ٣؛ نقلًا عن Björn Wittrock)، والتراجع في «شرعية النظام الاجتماعي المقدور سابقًا، الذي لم يكن عرضة للمساءلة من قبل» (٢٠٠٠، ٤؛ نقلًا عن James D. Faubion). وعلى وجه التحديد، يُرى الإنسان فاعلًا حرًّا ذا إرادة، وهو «متحرر من قيود السلطات التقليدية السياسية والثقافية» (٢٠٠، ٥). «فهذا المشروع الحداثي يستلزم تأكيدًا قويًّا للغاية، للمشاركة المستقلة لأعضاء المجتمع، في دستور النظام الاجتماعي والسياسي له، والوصول المستقل لجميع أفراد المجتمع إلى هذه الأنظمة ومراكزها»، كما يقول (٢٠٠٠، ٥). وبالإضافة إلى ذلك، فمن بين مختلف هذه المجتمعات الحديثة، يوجد «تفسيرات متعددة لمفهوم الصالح العام» (٢٠٠٠، ٥). وبناءً على مفاهيم الصالح العام يختار الأفراد الحداثيون أن ينظموا مجتمعاتهم.

كما يحدد آيزنشتادت الجوانب الأخرى المشتركة، بين الحداثات المتنوعة: «إعادة هيكلة العلاقات بين المركز والمحيط، باعتبارها المحور الرئيسي للديناميَّات السياسية في المجتمعات الحديثة»، و«[وجود] نمط مميز، لبناء حدود المجموعات والهويات الجماعية» (٢٠٠٠، ٦). وتظهر هويات جماعية جديدة في جميع أنحاء العالم، كما يلاحظ آيزنشتادت، وهي «تنازع برامج التجانس القديمة في هيمنتها، وتدعي لنفسها مكانها المستقل في المساحات المؤسسية المركزية؛ كالبرامج التعليمية، ووسائل الاتصال الجماهيرية، ووسائل الإعلام. وقد نجحت بصورة متزايدة في فرض مطالبات بعيدة المدى، لإعادة تعريف المواطنة والحقوق، والاستحقاقات المرتبطة بها» (٢٠٠٠، ١٨).

يقدم آيزنشتادت عددًا من الأمثلة، للمجموعات التي تشترك في الخصائص المذكورة أعلاه مع اختلافها في التفاصيل، كوجهات النظر حول الأهداف النهائية للمجتمع. ولذلك فهذه المجموعات تشكِّل الحداثات المختلفة. ويخلُص إلى أنَّ «الاتجاه الذي لا يمكن إنكاره في نهاية القرن العشرين، =

الأغلبية المسلمة لتشير أيضًا إلى أهمية الاعتراف بوجود «ديمقراطيات متعددة».

تطوُّرات طويلة الأمد: العلاقات المتغيِّرة بين الإسلام والديمقراطية

كما أنَّ من المسلمين مَنْ يرفض مذهب العلمانية، فإنَّ بعض المنظرين المسلمين كانوا وما زالوا يرفضون الديمقراطية كذلك. لكنَّ هذه المواقف ينبغي أن تُفهم في ضوء السياق الواسع للنشاط المناهض للاستعمار. فقد شهد هذا السياق سلسلة من التحوُّلات القابلة للتحديد، في المواقف تجاه ثقافة المستعمرين، وهي تحوُّلات نتجت عن تطورات تاريخية خاصَّة. ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على سبيل المثال، نظر العديد من الإصلاحيين إلى العلوم الحديثة والأشكال الديمقراطية للحكم، بوصفها جزءًا من التراث العالمي. فبينما هيمن علماء الحضارة الإسلامية على الإنتاج الثقافي والعلمي العالمي في العصور الوسطى، فقد كشف الاستعمار عن أنَّ العلماء الأوروبيين قد أصبحوا في الصدارة. وذهب هؤلاء الإصلاحيون إلى أنَّ مدافعة الهيمنة السياسية الأوروبية، والعودة إلى السوق الثقافي العالمي، يستلزمان استعادة كلٍّ من ديناميَّة الإسلام المفقودة والالتزام بالتعلُّم والمعرفة. وانتقد الإصلاحيون، كجمال الدين الأفغاني الفارسي (ت. ١٨٩٧) ومحمد عبده المصري (ت. ١٩٠٥) التقليديين الذين رفضوا العلم الحديث بوصفه منتجًا غربيًّا، لعدم إدراكهم أنَّ العلوم والتقنيات الحديثة في أوروبا قد طُوِّرت بناءً على التراث الذي خلَّفه العالم الإسلامي في العصور الوسطى. وفي الوقت نفسه، شكَّل النشطاء أحزابًا سياسيَّة تطالب بالإصلاحات الديمقراطية. ففي فارس (التي تُعرف باسم إيران منذ ١٩٣٥)،

= هو التنوع المتزايد في فهم الحداثة، وفهم الأجندات الثقافية الأساسية في المجتمعات الحديثة المختلفة؛ البعيد كل البعد عن الرؤية المتجانسة للحداثة، التي سادت في الخمسينيات» (٢٠٠٠، ٢٤). ولسوء الحظ، فإن تناول آيزنشتادت للحركات الإسلامية في تحليله ركَّز فقط على الحركات الإسلامية الراديكالية، التي يسميها بالحركات «الأصولية»، ويشبهها بالشيوعيين، ويخصَّ حداثتهم بأجندتهم الشمولية. كما يركز على الجماعات الطوباية التي تحركها الأيديولوجيات، والجماعات الإقصائية، والجماعات المسلحة والمتشددة، ويتوقع استمرار المواجهة والصراع على نطاق عالمي. ولا يشير إلى التحول الديمقراطي المستمر في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

أدّت الاحتجاجات الشعبية ضد الملك (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧) إلى تأسيس برلمانٍ ووضع حدود دستورية للسلطة الملكية. وفي مصر، دعا حزب الوفد، الذي تأسس عام ١٩١٩، إلى الاستقلال عن بريطانيا وإنشاء حكومة دستورية.

ولكن مع ترسُّخ الاستعمار الأوروبي ضعفت المؤسسات الديمقراطية وتضرَّرت عملية النقد الداخلي. وإن كان رجال الدين المسلمين قد سقطوا في فخ النزعة التقليديَّة غير المرنة، إلا أنهم قد ظلوا على الرغم من ذلك رموزًا مهمة للهوية المجتمعيَّة، في مواجهة الغزاة الأوروبيين. وازدادت تلك القيمة الرمزية، مع استمرار أنماط الحياة الأوروبية في أن تحل محل أنماط الحياة التقليدية. وفي هذا السياق، كلما انتقد الإصلاحيون السلطات [الدينية] التقليدية، بوصفها عقبةً في طريق التطوُّر والاستقلال، بدوا أشبه بالأوروبيين الذين برَّروا إمبرياليتهم بدعوى أنَّ المسلمين غير قادرين على إدارة شؤونهم. ونتيجةً لذلك، أصبح الكثير من الإصلاحيين المسلمين كالغرباء في مجتمعاتهم. ففي نظر الناس الذين كانوا واقعين بالفعل تحت ضغط الاستعمار الشديد، بدت هذه الانتقادات الداخلية ـ خلافًا للنيات الحسنة وراءها ـ كأنها خيانة.

تفاقم ردُّ الفعل هذا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ففي فترة ما قبل الحرب، أقنعت بريطانيا وفرنسا وروسيا ما قبل الاتحاد السوفييتي، القادةَ العربَ بمساعدتهم في هزيمة عدوهم الأوروبي: ألمانيا، من خلال التمرُّد على حكّامهم الذين هم حلفاء ألمانيا؛ أي: الأتراك العثمانيون. ووعدت بريطانيا بأن تعترف باستقلال العرب في سوريا الكبرى (التي تضمُّ الآن الدول الآتية: سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن والضفة الغربية الفلسطينية) والعراق. لكنَّ بريطانيا أخلفت هذا الوعد؛ وسيطرت على العراق، وعلى بعض أجزاء سوريا الكبرى، التي تُعرَف حاليًّا بإسرائيل والأردن والضفة الغربية. كما سيطرت فرنسا على سوريا الحالية ولبنان. واحتفظت بريطانيا بسيادتها الاستعمارية على مصر، واستمرَّت فرنسا في احتلالها للمغرب وتونس والجزائر. نتج عن هذه الخيانة حتمًا ردُّ فعلٍ عنيف تجاه أوروبا. وفي هذا السياق، وقع خلطٌ بين الإجراءات السياسية الأوروبية وبين المعايير الثقافية الغربية، عند سلالة جديدة من الإصلاحيين الإسلاميين، الذين شدَّدوا على التمييز الحاد بين الثقافة الأوروبية والإسلامية، وعلى نقاء

القيم الإسلاميَّة وتفوقها، وعلى كفاية الإسلام للحاجات الإنسانية كافة.

حقَّق هذا الخطاب الجديد هدفين: جَذب أكبر جمهور ممكن في أوساط المواطنين غير المتعلمين إلى حد كبير، وتحفيَزهم على المشاركة السياسية. وهكذا، بدلًا من أن ينتقد إصلاحيّو ما بعد الحرب العالمية الأولى الأكثر شعبوية سلبيةَ الناسِ وخرافاتِهم، كما فعل الإصلاحيون الأوائل، ركَّزوا على رفع الوعي الاجتماعي والسياسي بين الجماهير. وكما حدث في حركة الحقوق المدنية الأمريكية، كان مستمعوهم مأخوذين بالتفسيرات التي تُطرح للمعاناة التي يتحملونها، وكانوا يُشجَّعون على الانتفاض والمطالبة بحقوقهم. وفي الوقت نفسه، بينما شدَّد النشطاء الأوائل على الحاجة إلى العودة إلى الالتزام بالديناميَّة الثقافية والفكرية للإسلام، كان الاتجاه الجديد يشدِّد على أنَّ الممارسة الدينية هي وسيلة استعادة قوة المجتمعات الإسلامية المفقودة. كما ذكَّر هؤلاء الناس بأن الإسلام أكثر من مجرد اعتقادات وطقوس كما يبدو الحال في المسيحية الغربية. فالإسلام فلسفة كونية شاملة، ومجموعة من القيم والمبادئ الموضوعة لتوجيه جميع جوانب الحياة؛ الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن منظور هذا الإسلام المُسيَّس (الذي يسميه المتخصصون «الإسلام السياسي»، أو الإسلاموية) اعتبرت التنظيمات السياسية التي كانت قائمة في ما قبل الحرب العالمية الثانية، بتوجهها العلماني، غير مناسبة للمجتمعات الإسلامية. فالنظام الجديد لا بد أن يكون إسلاميًّا بأكمله. وخلافًا للأحزاب السياسية السابقة التي كان ينضمُّ إليها عادة أهل المدن، الذين تعلَّموا غالبًا في المدارس الأوروبية، وعاشوا حياة حديثة، كان إصلاحيو فترة ما بعد الحرب يمثِّلون عامَّة الناس ـ فقد كان أكثرهم من الريفيِّين إلى حد كبير أو من المتمدِّنين حديثًا، وكانت آراؤهم في الجملة أكثر تقليديَّة. وأصبح تحفيز عامة الناس ليصبحوا من الناشطين سياسيًّا من أجل تحقيق الاستقلال وإقامة الحكم الصالح، مهمَّة كبرى عند الإسلاميين. وفي صراعهم مع الحكومات العلمانية ذات الموارد الضخمة التي كانت تستمدُّها من علاقاتها الوثيقة بالقوى الأجنبية، طالب الإسلاميون بأن يحلَّ محلَّ الأنظمةِ القانونية الأجنبية (التي فرضتها السلطات الاستعمارية الأوروبية) ونماذج الحكم الأجنبية، أنظمةٌ قانونية ونماذج حكم أخرى تكون إسلاميَّة على نحو أصيل.

هذا هو السياق الذي رُفضت فيه الديمقراطية ـ محددة في الخطاب الشعبوي بوصفها غربية، ومِنْ ثَمَّ فهي غير إسلامية ـ من طرف بعض المنظرين الإسلاميين. لقد كان حسن البنا (ت. ١٩٤٩) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين يحترم الحرية الفكرية والديمقراطية، ولم يكن لديه اعتراضات على الرأسمالية في حد ذاتها، كما أشاد بحثِّ الشيوعية على العدالة الاجتماعية. لكنَّه قال: إن النزعة الفردية الأنانية في أوروبا، وإلحاد الشيوعية واستبدادها يدمران الروح الإنسانية[٣٩]. أما الإسلام فإنه يقدِّم منهجًا شاملًا للصلاح الاجتماعي والروحي، مما أدى إلى ظهور الشعار الإسلامي: «الإسلام هو الحل». لقد وصف محمد الغزالي، وهو أحد المفكرين الكبار في جماعة الإخوان المسلمين الأولى، الإمبريالية الغربية بأنها عدوان ثقافي مناهض للإسلام. وعلى غرار الصليبيين، قال الغزالي، «يسعى الغرب إلى إذلالنا، واحتلال أرضنا، وتدمير الإسلام بإلغاء قوانينه وتقاليده»[٤٠]. لقد كان إرث الهيمنة وعدم الاحترام هو ما تم رفضه، وليس الحوكمة الديمقراطية في حد ذاتها.

الموجة الثانية والثالثة في العالم الإسلامي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلَّ أكثر العالم الإسلامي تحت السيطرة الإمبريالية الغربية، المباشرة أو غير المباشرة. لكن على الرغم من ذلك، التحقت البلدان ذات الأغلبية المسلمة بغيرها من البلدان في آسيا وأفريقيا في مساعيها لتحقيق الاستقلال بحلول أوائل الستينيات من القرن الماضي. وفي جميع هذه البلدان تقريبًا، كانت أول حكومةٍ مستقلةٍ حكومةً برلمانيَّةً منتخبة، يقودها قوميون من الطراز القديم، يمثلون أيديولوجيات ومنظمات ما قبل الحرب العالمية الثانية. فشلت هذه الأنظمة، التي كانت علمانيَّة في الأساس، وحلت محلها أنظمة علمانية سلطوية، يهيمن عليها الجيش. وكان على رأس بعض هذه الأنظمة الجديدة قادة عسكريون

---

(٣٩) See: Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*. New York: Oxford University Press, 1969, reprinted 1993, pp. 225 - 226.

(٤٠) Muhammad al-Ghazzali, *Our Beginning in Wisdom*. Trans. Isma?il R. el Faruqi. Washington, DC: American Council of Learned Societies, 1953, p. 15.

محافظون نسبيًّا، مثل إبراهيم عبود في السودان ومحمد أيوب خان في باكستان وسوهارتو في إندونيسيا. وفي بلدان أخرى، قاد الحكومات العسكرية الجديدة ضباط أصغر سنًّا ـ مثل عبد الناصر في مصر، وزعماء حزب البعث العسكريين في سوريا والعراق، وعبد الكريم قاسم في العراق ـ التزموا بأيديولوجيات ثورية طرحت برامج للتغيير الاجتماعي الراديكالي. وفي بعض الدول التي استقلت حديثًا آنذاك، لم يكن الجيش يسيطر على السلطة، ولكنَّ القادة المدنيين أسسوا أنظمة ذات حزب واحد، بدعم من الجيش، كما حدث مع سيكو توريه (بالفرنسية: Sekou Touré) في غينيا، وبورقيبة في تونس. وفي الجزائر، التي حصلت على الاستقلال عام ١٩٦٢ على إثر حرب باهظة الثمن، تأسست دولة عسكرية ذات حزب واحد، من تركيبة جمعت واحدٍ من تقاليد الأيديولوجية الراديكالية لجبهة التحرير الوطنية مع قوة الجيش تحت قيادة هواري بومدين. وفي بعض البلدان، مثل ماليزيا والسنغال، هيمن حزب واحد على السياسة، على الرغم من وجود العديد من الأحزاب في هذه الأنظمة.

وبينما لم تكن هذه الأنظمة الاستبدادية معادية للدين في الأساس، فإنها ـ سواءٌ أكانت محافظة أم راديكالية ـ كانت علمانيَّة في رؤيتها لدور الدين في السياسة. وفي معظم العالم الإسلامي، انتهت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي إلى مزيج من انعدام كفاءة القادة البرلمانيين العلمانيين الجدد، والاستعاضة عنهم بأنظمة عسكرية استبدادية أو مدنية ذات حزب واحد. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت الرؤى المهيمنة قومية وعلمانية، ولم تكن دينية. حتى في الأنظمة الملكية، التي حافظت على استقلالها الرسمي على الأقل، لم يكن الدين هو العنصر المسيطر. وقد سقط نظامان ملكيَّان كان لهما هوية إسلامية أصيلة، وهما: نظام الإمامة الزيدية في اليمن، ومملكة السنوسي في ليبيا، على أيدي الضباط الشباب، بالأسلوب الراديكالي الجديد.

لكنَّ تركيا هي الاستثناء المهم في هذه التطورات. فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، أنشأ القوميون الأتراك بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك لاحقًا) جمهورية حزبٍ واحدٍ، لتخلف الإمبراطورية العثمانية. لقد شاركت تركيا في الموجة الثانية من التحوُّل الديمقراطي، ولكن بصفتها دولة مستقلة قائمة،

وليس دولة حديثة الإنشاء. كانت الدولة الكمالية مستبدة في أساليبها، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سمح عصمت إينونو، خليفة كمال أتاتورك، بإنشاء أحزاب معارضة. وفي مثال درامي على تحوُّلٍ ديمقراطيٍّ في الموجة الثانية، حقق الحزب الديمقراطي المعارض فوزًا كبيرًا في الانتخابات الوطنية لعام ١٩٥٠، وتنازل الحزب الشعبي الجمهوري، الذي هيمن سابقًا على السلطة، عن الحكومة سلميًّا. ولكن في عام ١٩٦٠، في أعقاب سلسلة من المواجهات العنيفة بين مؤيدي الحزبين الكبيرين في البلاد، أعلن الجيش التركي أنَّه: «بسبب الأزمة التي وقعت فيها ديمقراطيتنا، وبسبب الحوادث المحزنة الأخيرة، ومن أجل منع اقتتال الإخوة؛ سيطرت القوات المسلحة التركية على إدارة البلاد»[٤١]. وعلى الرغم من استعادة النظام البرلماني المتعدد الأحزاب بعد ذلك بفترة وجيزة، فإنَّ الجيش أصبح يتولى دور الحارس المستقل للديمقراطية العلمانية، وقام بانقلابات عسكرية «لاستعادة الديمقراطية»، في عامي ١٩٧١ و١٩٨٠. وقد وصف تشيفك بير (بالتركية: Çevik Bir)، وهو قائد ما أُطلِق عليه لاحقًا انقلاب المذكرة العسكرية لعام ١٩٩٧، الذي أجبر الحكومة على الاستقالة، الموقف العام للقيادة العسكرية على نحو صريح، قال الجنرال: «لدينا في تركيا زواج بين الإسلام والديمقراطية... وقد ولد لهذين الزوجين طفلٌ وهو العلمانية. وهذا الطفل يمرض من وقت لآخر. والقوات المسلحة التركية هي الطبيب الذي ينقذ هذا الطفل»[٤٢]. مثَّلت التجربة التركية نجاحًا جزئيًّا للديمقراطية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لكنها استمرت في حالة من العلمانية السلطوية أيضًا.

وبحلول الثمانينيات، أصبحت معظم الأنظمة العلمانية السلطوية الجديدة قمعيَّة على نحو متزايد، وكانت أعداد متنامية من شعوبها ترى أنَّها حكومات فاشلة. وأدى فشل أنظمة التحديث العلمانية في تحقيق الازدهار وضمان حقوق الإنسان، إلى زيادة جاذبية فكرة أنَّ «الإسلام هو الحل». وفي الحقبة

---

(٤١) هذا النص منقول عن:
Walter F. Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961*. Washington, DC: Brookings Institution, 1963, p. 20.

(٤٢) هذا النص منقول عن:
GerassiMos KarabeliAs, "The Military Institution, Atatürk's Principles, and Turkey's Sisyphean Quest for Democracy." *Middle Eastern Studies* 45:1 (2009): 62.

التي ستصبح الموجة الثالثة من التحوُّل الديمقراطي، كانت المعارضة الرئيسة للحكم السلطوي في العالم الإسلامي متمثلة في الجماعات الإسلامية، التي تتراوح بين الميليشيات الجهادية في أفغانستان، إلى الدعاة إلى مُثُل التعدُّدية الإسلامية، كعبد الرحمٰن وحيد في إندونيسيا.

إن الرؤية الشاملة للمجتمع السياسي الإسلامي، التي حدَّد معالمها الإسلاميون السابقون، مثل سيد قطب، قد تجسدت على نحو ملموس في نطاق واسع من الحركات، ولكن العديد من هذه الحركات الجديدة قد نأت بنفسها عن النزعة المتشددة الخشنة لدى سيد قطب. وقد برز عهد الإسلام السياسي الجديد بعد الإطاحة بالشاه في إيران، وإنشاء جمهورية إيران الإسلامية، في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩.

ومع أنَّ بعض الجماعات الإسلامية استمرَّت في النظر إلى الديمقراطية، على الأقل في صورتها الغربية، باعتبارها غير إسلامية، فإن معظم الجماعات المهمة في الثمانينيات من القرن الماضي اعتبرت أنَّ بعض أشكال الديمقراطية تناسب النظام السياسي الإسلامي. تضمنت هذه التجليَّات الجديدة من الإسلام السياسي حركات مثل: حركة الاتجاه الإسلامي(٤٣) بقيادة راشد الغنوشي في تونس، وحركة الشباب الإسلامي في ماليزيا بقيادة أنور إبراهيم، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين القديمة في السودان، التي تحوَّلت إلى الجبهة الإسلامية القومية على يد حسن الترابي. كانت هذه المجموعات وغيرها على استعداد للمشاركة في السياسة الديمقراطية، ودعمت المبادئ الديمقراطية في برامجها السياسية المختلفة. وحتى الأيديولوجيون الأكثر تصلُّبًا، اعترفوا بأنَّ أشكالًا حديثة من الحكم الإسلامي كانت قيد الإعداد. لقد اعترف سيد قطب بذلك، وقال: إن الإسلام يدعو إلى المرونة في الحكومات الإسلامية بدلًا من مجرَّد العودة الساذجة إلى الماضي: «إن النظام الإسلامي يتسع لعشرات النماذج التي تتوافق مع النمو الطبيعي للمجتمع، والاحتياجات الجديدة للحقبة المعاصرة»(٤٤). وقد أصرَّ

---

(٤٣) هذا هو الاسم السابق لحركة النهضة في تونس. وبالفرنسية: Mouvement de la Tendance Islamique; MTI. (المترجم)

(٤٤) Yvonne Y. Haddad, "Sayyid Qutb: Ideologue of Islamic Revival." In *Voices of Resurgent Islam*. Ed. John L. Esposito. New York: Oxford University Press, 1983, p. 71.

على أن الحكومة لا يمكن لها أن تكون أوتوقراطية. فلا بد أن تقوم على أساس الشورى، وألا يكون فيها تمييز على أساس العرق أو الجنس(٤٥). كما أنَّ نظير سيد قطب في جنوب آسيا، عبد الأعلى المودودي، أصرَّ أيضًا على أن الحكومة الإسلامية يجب أن تكون قائمة على الشورى والمشاركة. فيحقُّ لجميع المسلمين - لا النخبة وحدها - أن يشاركوا في التشريع في الدولة الإسلامية، ولا بد أن يبقى التشريع مرنًا ومتجاوبًا مع حاجات المجتمع. ولكنَّ المودودي اقترح مصطلح «الثيوديمقراطية»(٤٦)، للتمييز بين نظام الحكم الإسلامي الفاضل والديمقراطية الغربية الساقطة.

أما الإسلام السياسي الجديد الذي ظهر في الثمانينيات من القرن الماضي فقد تجاوز هذا النهج الحذر. فذهب الغنوشي إلى أنه «ليس من مصلحة المسلمين تخيُّل عدم الموافقة بين الديمقراطية والإسلام»(٤٧). وأكَّد الترابي أنَّ «النظام الإسلامي للحكومة يُعدُّ في الأساس شكلًا من أشكال الديمقراطية التمثيلية»(٤٨). وبالمثل، قال أنور إبراهيم: «من الواجب الأخلاقي على المسلمين أن يلتزموا تمامًا بالـمُثُل الديمقراطية»(٤٩). وبحلول نهاية الثمانينيات، وهي ذروة ما أطلق عليه الناس الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، أصبحت الحركات والجماعات في عدد من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة من أقوى المؤيدين للتحول الديمقراطي في مجتمعاتهم. لم تخطئ الموجة الثالثة العالم الإسلامي، لكنَّ نتائجها لم تقدم تلك الصورة الدراميَّة التي قدمها انهيار الاتحاد السوفييتي. لكن ما حدث هو أن ما أطلق عليه هانتنغتون «الموجة العكسية» قد أدى، في بعض الأحيان، إلى فشل الديمقراطية على نحو سريع نسبيًّا. وفي حالات أخرى،

---

(٤٥) Sayyid Qutb Shaheed, *This Religion of Islam* [*hadha 'd-din*]. Kuwait: International Islamic Federation of Student Organizations, 1988, pp. 49 - 64.

(٤٦) See: Abul A?la Mawdudi, *Islamic Law and Constitution*. Ed. and trans. Khurshid Ahmad. Lahore: Islamic Publications, 1967, pp. 158, 172.

(٤٧) Quoted in Azzam S. Tamimi, *Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism*. New York: Oxford University Press, 2001, p. 90.

(٤٨) Hassan Turabi, "The Islamic State." In *Voices of Resurgent Islam*. Ed. John L. Esposito. New York: Oxford University Press, 1983, p. 244.

(٤٩) "An Ode to Democracy Delivered by Anwar Ibrahim." *UQ News Online*, The University of Queensland, Australia, July 27, 2006. www.uq.edu.au/news/article/2006/07/ode-democracy-delivered-anwar-ibrahim. Accessed March 18, 2015.

تحرَّكت عملية التحول الديمقراطي ببطء، نحو نظام سياسي تشاركي تنافسي.

لقد تضمنت العديد من التحوُّلات الديمقراطية في الموجة الثالثة، الإطاحةَ بالدكتاتوريات العسكرية والدول السلطوية ذات الحزب الواحد، التي تأسست في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وفي العالم الإسلامي، في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، سقطت بعض الأنظمة السلطوية، وصاحب ذلك توقعات بظهور دول أكثر ديمقراطية من سابقتها. لكنَّ نتائج التجربة كانت متباينة. ففي السودان، أطيح بالدكتاتورية العسكرية لجعفر النميري وحل محلّها نظام ديمقراطي برلماني في عام ١٩٨٥. ثم جاءت الموجة العكسية في عام ١٩٨٩، مع الانقلاب العسكري الذي وضع عمر حسن البشير على رأس السلطة. وقد شاركت حركة الترابي، الجبهة الإسلامية القومية، في النظام السياسي البرلماني وفي نظام البشير أيضًا. وفي تونس، وضع زين العابدين بن علي عام ١٩٨٧ نهايةً لحكم الطاغية الحبيب بورقيبة، وتعهَّد بقدوم عهد ديمقراطي جديد في تونس. وقد كانت حركة الاتجاه الإسلامي من المنتقدين الرئيسيين للنظام القديم، لكن بن علي رفض الاعتراف بحزب النهضة الذي شكلته تلك الحركة. وذهب الغنوشي إلى منفاه السياسي، وأعاد بن علي مجدَّدًا تأسيس نظامٍ أوتوقراطي من حزب واحد.

كما أدت الإطاحة بأنظمة سلطوية أخرى إلى نتائج متباينة. فقد هُزِمَت الحكومة الشيوعية، التي تأسست في أفغانستان نتيجة للغزو السوفييتي في عام ١٩٧٩، على أيدي قوى المعارضة الإسلامية متعددة الجنسيات. وفي أعقاب الانسحاب السوفييتي في عام ١٩٨٩ وانهيار الحكومة الشيوعية في عام ١٩٩٢، لم تتمكن الميليشيات المختلفة من تشكيل حكومة برلمانية جديدة، وانتقلت السلطة إلى حركة طالبان. وفي الصومال، انتهت فترة حكم الدكتاتور العسكري سياد بري عندما هرب من البلاد عام ١٩٩١، في مواجهة العديد من جماعات المعارضة المسلحة. وتلا ذلك انهيار البلاد وسقوطها في فوضى سياسية طويلة الأمد.

كانت تجربة الجزائر واحدة من أكثر عمليات التحوُّل الديمقراطيّ

الفاشلةِ دراميّةً في أوائل التسعينيات. فقد واجهت جبهة التحرير الوطني معارضة متزايدة في أواخر الثمانينيات، ووصلت المعارضة إلى ذروتها في عام ١٩٨٨، مع انفجار الاضطرابات وأعمال الشغب والمظاهرات التي تحتج على الظروف الاقتصادية السيئة والفساد الحكومي والقمع. وردَّت الحكومة ببرنامج للإصلاح السياسي، يتضمن التزامًا بإجراء انتخابات ديمقراطية وإقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب. وفي الأشهر التالية، برز الإسلاميون لكونهم المنافس الوطني الرئيسي أمام جبهة التحرير الوطني، وحقّق الحزب السياسي الذي أنشؤوه حديثًا آنذاك، وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فوزًا كبيرًا في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٠. وأعقب ذلك انتصارات مهمة في المرحلة الأولى من الانتخابات الوطنية لعام ١٩٩١. وفي يناير عام ١٩٩٢، تدخَّل الجيش وأبطل الانتخابات وقمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي العقد التالي، ظهرت جماعات مسلحة من فلول الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين تجاوز عدد القتلى ٢٠٠ ألف شخص، في الحرب الأهلية التي أعقبت سيطرة الجيش على السلطة. لم يتراجع الجيش ولم يُرجِع النظام السياسي الانتخابي إلا تدريجيًّا، ومع قيود قوية.

أدَّت تجربتان من تجارب الموجة الثالثة من التحوُّل الديمقراطي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، إلى إنشاء أنظمة سياسية تنافسية متعددة الأحزاب وحافظت على ذلك، مع سجلٍّ مضطرب ومحفوف بالمخاطر في كثير من الأحيان. ففي بنغلاديش، أدت المظاهرات الشعبية في عام ١٩٩٠ إلى وضع نهاية لحكم حسين محمد إرشاد، الذي جاء إلى السلطة في انقلاب عسكري في عام ١٩٨٢. ووضعت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ١٩٩١ نمطًا من التنافس الشديد بين خالدة ضياء (وحزبها القومي البنغلاديشي)، والشيخة حسينة واجد، زعيمة حزب رابطة عوامي. وبسبب ارتفاع مستويات عدم الثقة، «نتج عن ذلك نظام فريد من حكومة مؤقتة (وهي حكومة انتقالية غير حزبية)، استمرَّت في العمل كالمحفِّز لنقل السلطة، بطريقة ديمقراطية، من حكومة إلى أخرى»[٥٠]. وقد سمحت هذه العملية

(٥٠) Abul Kalam Azad and Charles Crothers, "Bangladesh: An Umpired Democracy." *Journal of Social and Development Sciences* 3:6 (June 2012): 203.

بتحقيق انتصارات للمعارضة في الانتخابات منذ عام ١٩٩١. ولعلَّ ألبانيا، وهي الحالة الثانية، كانت هي النظام الشيوعي الأكثر تشدُّدًا في أوروبا الشرقية. فعندما ألغي الإلحاد المفروض على الناس رسميًّا، عادت ألبانيا إلى كونها دولة ذات أغلبية مسلمة. وعندما نشأ النظام البرلماني المتعدد الأحزاب في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، ظهر نظام سياسي مكوَّن من حزبين. ومع أنَّ الانتخابات اتسمت بالفوضى في كثير من الأحيان، لكنَّها كانت انتخابات حرَّة بما سمح للأحزاب من خارج السلطة أن تحقق انتصارات في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٧ و٢٠٠٥ و٢٠١٣. وبذلك تعدُّ بنغلاديش وألبانيا أمثلة مهمة على ديمقراطيات نشأت في الموجة الثالثة ونجت، رغم التحديات الكثيرة.

بداية السياسات الجديدة للقرن الحادي والعشرين

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الدول والحركات السياسية حول العالم في التغيُّر بواسطة التقنيات الجديدة للتواصل والتأثيرات الواسعة للعولمة المكثفة. وازدادت أهمية الدين؛ لأنَّ «الأديان الكبرى في العالم أصبحت تستفيد من الفرص التي وفَّرتها العولمة، لنقل رسائلها وتوصيلها إلى جمهور عالمي جديد»[٥١]. هذه التقنيات الجديدة تعمل على تغيير طبيعة الطرق التي تستطيع الحركات من خلالها حشد الدعم، إلى الحدِّ الذي جعل تشارلز تيلي (بالإنكليزية: Charles Tilly) يذهب إلى أنَّ الحركات الاجتماعية ذات الطراز القديم يمكن الاستعاضة عنها، «بوصفها وسائط للتعبير عن المطالب الشعبية»، بأشكال أخرى للتعبير عن المطالب وطرق جديدة لحشد التعبيرات عن الرؤى الاجتماعية والسياسية[٥٢]. وضعت هذه التغيُّرات الإطار لحركات التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي في بداية القرن الحادي والعشرين.

وقد رأى بعض المحللين أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١ بوصفها

---

(٥١) Scott M. Thomas, "A Globalized God: Religion's Growing Influence in International Politics." *Foreign Affairs* 89:6 (November-December 2010): 101.

(٥٢) Charles Tilly and Lesley J. Wood, *Social Movements 1768 - 2012*. 3rd ed. Boulder: Paradigm, 2013, p. 154.

انطلاقة موجة التحول الديمقراطي رابعة، والتي ستضم هذه المرة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة(٥٣). أطاحت المظاهرات بالأنظمة السلطوية في تونس ومصر وليبيا واليمن؛ وأدت إلى حرب أهلية كبرى في سوريا؛ كما أنَّ المظاهرات في العديد من الدول العربية الأخرى أظهرت قوة الدعم الشعبي للديمقراطية. ولكن هذه السياسات الجديدة كانت قد بدأت في الظهور بالفعل مع نهاية التسعينيات في عدد من الأماكن، وهذه أمثلة على ذلك.

كانت حركات ريفورماسي الإصلاحية (بالإنكليزية: Reformasi movements) في جنوب شرق آسيا، نقطة انطلاق لدورة جديدة من التحوُّل الديمقراطي. ففي إندونيسيا، أسفرت المظاهرات الكبيرة في عام ١٩٩٨ عن الإطاحة بالنظام العسكري الاستبدادي لسوهارتو الذي حكم لأكثر من ثلاثين سنة. وأنتجت عملية التحوُّل تلك برلمانًا منتخبًا، وانتخب هذا البرلمان بدوره رئيسين متتاليين، ثم في عام ٢٠٠٤، انتُخِب الرئيس الجديد انتخابًا مباشرًا. ويعكس انتقال سلطة الرئاسة بنجاحٍ ثلاث مرَّات نجاحَ عملية التحول إلى الديمقراطية.

كان النظام السياسي في ماليزيا متعدِّد الأحزاب، لكنَّ الائتلاف الذي كانت تقوده المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة احتفظ بالحكم منذ حصول ماليزيا على الاستقلال. وقد تعرَّضت هذه الهيمنة لتحدي إحدى حركات ريفورماسي الإصلاحية، عندما أقال مهاتير محمد، رئيسُ الوزراء ورئيسُ تلك المنظمة، نائبَه أنور إبراهيم، ووجَّه إليه تهمًا جنائيَّة. فانضم أنصار أنور إلى أحزاب المعارضة الأخرى وأنشؤوا ائتلافًا معارضًا كبيرًا، تحدى ائتلاف المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٩. وعلى الرغم من عدم فوز المعارضة الجديدة، إلا أنها نجحت في كسب أصوات الشباب والناخبين من عرق الملايو، وواصلت الأحزاب العمل معًا في تحالف فعَّال. وقد لاحظ أحد المراقبين آنذاك أنَّ «إضفاء الطابع المؤسسي

(٥٣) See, for example: Stephen R. Grand, "Starting in Egypt: The Fourth Wave of Democratization?" *Brookings Opinion*, February 10, 2011.

www.brookings.edu/research/opinions/2011/02/10-egypt-democracy-grand.

Accessed June 2, 2012.

على النظام ثنائي التحالف... يغيِّر ديناميَّات السياسة الماليزية»[٥٤]. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أسفر النظام السياسي «ثنائي التحالف» عن انتخابات شديدة التنافس، وتزايد قوة الائتلاف المعارض. وفي انتخابات عام ٢٠١٣، فازت المعارضة بأغلبية الأصوات، لكنَّها لم تحقِّق بعدُ الأغلبية البرلمانية.

السياسات الجديدة ظاهرة أيضًا في السنغال وتركيا. ففي السنغال، هيمن على الحياة السياسية السنغالية حزب سياسي وحيد منذ زمن الاستقلال حتى عام ٢٠٠٠. وقد كان يُسمَح لأحزاب المعارضة الصغيرة بالمشاركة، مثل الحزب الديمقراطي السنغالي بقيادة عبد الله واد، الذي ترشَّح للرئاسة أربع مرات، وكان يخسر أمام رئيس الحزب الحاكم في كل مرة. ثم في عام ٢٠٠٠، ترشَّح مرة أخرى أمام عبده ضيوف الذي ظلَّ رئيسًا منذ عام ١٩٨١، وفاز بالانتخابات. كان هذا الانتصار مؤشرًا على وجود سياسات تنافسية، حيث حكم واد لفترتين رئاسيتين، ثم خسر الانتخابات في عام ٢٠١٢، وتبع ذلك انتقال سلمي للسلطة.

أما في تركيا، ففي أعقاب التدخل العسكري واستقالة الحكومة في عام ١٩٩٧، أعادت الجماعات السياسية ذات التوجه الإسلامي تنظيم صفوفها، وشكَّل بعضها حزب العدالة والتنمية، الذي كان «نمطًا جديدًا من الأحزاب»[٥٥]، والذي تجاوزت شعبيته جاذبية كل من الأحزاب الإسلامية القديمة، الأكثر صرامة منه، والأحزاب العلمانية للنخبة الحكومية المتمدنة القديمة. فاز هذا الحزب وحلفاؤه بأغلبية برلمانية في انتخابات عام ٢٠٠٢ والانتخابات اللاحقة، وسيطر على السياسة بما يكفي لإثارة المخاوف من سلطوية «الأكثرية» بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وكان جزءٌ من برنامج حزب العدالة والتنمية هو إصلاح النظام الديمقراطي، ليتوافق مع المبادئ التوجيهية لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومن الأبعاد المهمة في هذه الإصلاحات الحدُّ من الدور السياسي للجيش. وبحلول عام ٢٠١٢،

---

(٥٤) John Funston, "Malaysia's Tenth Elections: Status Quo, 'Reformasi' or Islamization?" *Contemporary Southeast Asia* 22:1 (April 2000): 57.

(٥٥) Jenny B. White, *Islamist Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics.* Seattle: University of Washington Press, 2002, p. 274.

يمكن للمراقب أن يقول: إنه «للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، أصبح أداء تركيا يقع بأكمله في أيدي المدنيين. أما الجيش، الذي كان سابقًا يتمكن من مراقبة السياسات المدنية، فلم يعد قويًا بما يكفي للتدخل أو التهديد باتخاذ أي إجراء»(٥٦). وخلال مظاهرات عام ٢٠١٣، لم يُظهِر الجيش مؤشرات تُذكَر على استعداده للتدخل.

حتى في النظام الانتخابي الخاضع لمراقبة وتحكم دقيق في جمهورية إيران الإسلامية، فإنّ أواخر التسعينيات شهدت حركة إصلاحية كبيرة. وفي حَدَث عدّه المحللون مفاجأة كبرى، هزم المرشح الرئاسي الإصلاحي محمد خاتمي، خصمَه الذي كان يحظى بدعم أكثر [أعضاء] المؤسسة الدينية الحاكمة، في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٧. فاز خاتمي بنسبة ٧٠٪ من الأصوات، مع مشاركة ٨٠٪ من الناخبين المؤهلين للتصويت. وكان خاتمي ناشطًا مؤيدًا لإنشاء مجتمع مفتوح، وأعلن أنّ «جوهر التاريخ الإيراني هو النضال من أجل الديمقراطية»(٥٧). ثم كانت الانتخابات التالية تنافسيَّة للغاية، ضمن الحدود التي وضعها النظام. ومما يعكس الدعم الشعبي للديمقراطية الإصلاحية، المظاهرات الضخمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، احتجاجًا على النتائج التي اعتقد معظم الناس أنّها زُوِّرت، وكذلك الفوز المفاجئ للمرشح المعتدل، في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣.

أصبحت هذه السياسات الجديدة لموجة التحول الديمقراطي الرابعة المحتملة مرئية للعالم أجمع في أحداث الربيع العربي وتطوُّراته اللاحقة. وكان عام ٢٠١١ هو عام الاحتجاجات المتصاعدة في جميع أنحاء العالم، مع بدء أحداث الربيع العربي التي مهّدت الطريق لذلك. وقد أطلقت مجلة تايم على «المتظاهر» لقب شخصية العام. وفي خضم الارتفاع العالمي للسياسات المعارضة، حدَّدت مجلة تايم دورًا خاصًا لوسائل الاتصال

---

(٥٦) Omer Taópinar, "Turkey: The New Model." *Brookings/Woodrow Wilson Center Paper*, April 2012. www.brookings.edu/research/papers/2012/04/24-turkey-new-model-taspinar. Accessed July 30, 2013.

(٥٧) Quoted in Ervand Abrahamian, *A History of Modern Iran*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2008, p. 186.

والتواصل الإلكترونية الجديدة، إلى جانب عوامل أخرى كثيرة. «إنَّ تسمية الانتفاضات العربية بأنها ثورات فيسبوك ويوتيوب وتويتر ليست كما يتبيَّن مجرَّدَ مبالغةٍ أمريكية مرتجلة. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي أسبانيا واليونان ونيويورك، لم تحل وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية محلَّ الروابط الاجتماعية والتواصل وجهًا لوجه؛ بل ساعدت في تمكين تلك الروابط وشحنها، مما أتاح للمتظاهرين حشد المزيد من الناس ببراعة، وأن يتواصل بعضهم مع بعض ومع العالم، تواصلًا أكثر فعاليَّة من أي وقت مضى»(٥٨).

تميل طبيعة الاحتجاجات في عام ٢٠١١ إلى تأكيد توقُّع تشارلز تيلي، أنَّ حركات النضال الاجتماعية ستتخذ أشكالًا مختلفة في القرن الحادي والعشرين. وفي مناقشته لطبيعة الاحتجاجات، بوصفها عروضًا (أداءات) عامة، أشار سيدني تارو إلى أنَّ «التواصل الإلكتروني في القرن الحادي والعشرين جعل بعض صور الأداء البدني أقل فعالية، بينما أصبحت الأشكال الأخرى - مثل استخدام الإنترنت - أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، لقد نُظِّمت الاحتجاجات ضد الانتخابات الإيرانية المسروقة في عام ٢٠٠٩، على نحو كبير، من خلال وسائل التواصل الإلكترونية الجديدة، كالهواتف المحمولة والإنترنت وفيسبوك وتويتر»(٥٩). والنتيجة هي نوع جديد من الحركة، يُطلِق عليه مانويل كاستيلز (بالإنكليزية: Manuel Castells): الحركات الاجتماعية الشبكيَّة.

«من الناحية التاريخية، اعتمدت الحركات الاجتماعية على وجود آليات اتصال معيَّنة: كالشائعات والخطب والمنشورات والبيانات، التي تنتقل من شخص إلى آخر، أو من خلال المنابر أو من خلال الصحافة، أو بأي وسيلة اتصال كانت متاحة. أما في زماننا، فإنَّ شبكات التواصل الأفقية الرقمية، متعدِّدة الأشكال، هي أسرع وسائل الاتصال، وأكثرها استقلالًا، وتفاعلية، وقبولًا لإعادة البرمجة وللتوسع الذاتي، في التاريخ... ولهذا السبب تمثِّل

---

(٥٨) Kurt Andersen, "The Protester." *Time* 178:25 (December 26, 2011 - January 2, 2012): 82.

(٥٩) Sidney G. Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics.* Revised and updated 3rd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011, pp. 98 - 99.

الحركات الاجتماعية الشبكية في العصر الرقمي نوعًا جديدًا من الحركات الاجتماعية»[(٦٠)].

ولهذه الحركات الجديدة أبعاد كثيرة. ففي جميع أنحاء العالم العربي مستوياتٌ عاليةٌ من الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وكذلك في غيره من الأماكن في عالم الاقتصادات الناشئة. وهذا الحرمان يخلق أساسًا للشعور القوي بالسخط بين المواطنين. وقد وثَّقت تقارير التنمية الإنسانية العربية، على مر السنين، المشاكل الاقتصادية المستمرة في المجتمعات العربية. ومع ذلك، فإن الفقر والحرمان الاقتصادي يمثلان مشكلات طويلة الأمد، وكثيرًا ما تكون هاتان المشكلتان أكثر حدَّة في البلدان التي لم تشهد احتجاجات كبرى في الربيع العربي، كما أنَّ أكثر المتظاهرين لم يكونوا من الطبقات الأكثر فقرًا في المجتمع. إنَّ محمدًا البوعزيزي، الذي كان إشعاله النار في نفسه نقطة انطلاق الثورة التونسية والربيع العربي بأسره، لم يكن فلاحًا فقيرًا؛ بل كان بائعًا متجوِّلًا تعرَّض لمضايقات الشرطة. وإنَّ خالد سعيد، الذي سُحِب من أحد مقاهي الإنترنت وضُرِب حتى الموت على أيدي قوات الأمن المصرية، وأصبح رمزًا لحمى المعارضة المتزايدة في مصر؛ كان من الطبقة الوسطى، وكان يعمل فنيًّا متخصصًا في إصلاح أجهزة الكمبيوتر. وفي ميدان التحرير بالقاهرة، كان المشاركون في المظاهرات في المقام الأول من الطبقات المثقفة في المناطق الحضرية، مع وجود دعم قوي من الطبقة العاملة. وفيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية للربيع العربي، فإن البعض قد يذهب إلى أنَّ «تلك الانتفاضات كانت حركات ذات استلهام محليٍّ، غذَّتها التوقعات المتزايدة للطبقة الوسطى العالمية الوليدة، في مواجهة الفرص التي حُرِموا منها طويلًا»[(٦١)].

لكنَّ هذه الحركات لم تكن تعبيرًا عن الصراعات الطبقية في مجتمعاتها. إنَّ أيديولوجية الصراع الطبقي الماركسية لم تجد لها تعبيرًا يُذكر

---

(٦٠) Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age.* Cambridge, UK: Polity Press, 2012, p. 15.

(٦١) Brian P. Klein, "The Crisis of the Global Middle Class: Part I." *Briefing, World Politics Review*, August 6, 2012. www.worldpoliticsreview.com/aticles/print/12231. Accessed July 31, 2013.

في تصريحات المتظاهرين. فقد كانت مطالبهم إنهاء الحكم الاستبدادي، ووضع حد للفساد في الحكومات، وتحقيق المساواة(٦٢). وأيًّا ما كان السبب المحدد للاحتجاج، سواءٌ أكان معارضةً لدكتاتور عسكري، أم كان كما في الاحتجاجات في تركيا عام ٢٠١٣، اعتراضًا على إعادة بناء حديقة عامّة(٦٣)؛ فإنَّ هذه الحركات الجديدة كان لديها أساس اقتصادي مهم يبرِّر الاستياء، لكنَّه لم يكن جزءًا من نضالٍ طبقيٍّ واعٍ بذاته.

كانت الأجيال الأصغر سنًّا هي الأكثر تعرُّضًا للضغوط الناشئة بسبب المشكلات الاقتصادية، وما زالت كذلك. فحتى في الدول ذات الاقتصاد القوي نسبيًّا بلغت نسبة بطالة الشباب نحو ٢٥٪. وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي، تُعدُّ ظاهرة «الانفجار الشبابي» الديموغرافية عاملًا رئيسيًّا. ففي معظم البلدان الإسلامية تقل أعمار معظم السكان عن ٣٠ سنة، مع متوسطٍ عمريٍّ يتراوح بين ٣١ سنة في تونس وألبانيا، إلى ١٧ و١٨ سنة في أفغانستان واليمن وقطاع غزة(٦٤). وعلى الرغم من أنَّ المشاركين في الاحتجاجات في الربيع العربي، وفي حركات الاحتجاج الأخرى حول العالم في عام ٢٠١١، كانوا من مستويات مختلفة من المجتمع، فإنَّ جيل الشباب كان هو المركز، لا سيما الشباب المتعلِّم إلى حد ما، ممن لديهم توقعات حقيقية للارتقاء الاجتماعي والحرية. لقد خلصت إحدى الدراسات لحركات المعارضة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١١ إلى تلك النتيجة: «كان في قلب جميع الحركات الاحتجاجية نوع اجتماعي جديد: وهو الخريج الذي لا مستقبل له»(٦٥). ومع أنَّ الفقراء والعمال في الحضر قد شاركوا، «فإنَّ هؤلاء (الخريجين بلا مستقبل) هم الذين تعيَّن عليهم أن يبدؤوا الحراك. فمن العالم الغني إلى العالم الفقير، الشباب المتعلم هو من تتحطم الآن فرصه وأحلامه في الحياة. وعلى الرغم من أنَّ ظروف هؤلاء

---

(٦٢) انظر على سبيل المثال: تصريح أحد المتظاهرين البارزين، في هذا المقال:
Wael Ghonim, "In Bleak Cairo, a Call for Optimism." *New York Times*, November 29, 2011.

(٦٣) المقصود احتجاجات حديقة أو متنزه غيزي. وسترد تفاصيلها في الفصل الخاص بتركيا. (المترجم)

(٦٤) CIA World Factbook. www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook.

(٦٥) Paul Mason, *Why It's Still Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions*. 2nd ed. London: Verso, 2013, p. 66.

الشباب العامة ما زالت أفضل حالًا من ظروف سكان الأحياء الفقيرة وبعض العمال، إلا أنهم قد عانوا من خيبات أمل أكبر بكثير من هؤلاء»[٦٦].

وصفت توكُّل كرمان، التي حصلت على جائزة نوبل للسلام لمشاركتها في الربيع العربي في اليمن، الحركةَ بأنها «ثورة شبابنا الشعبية السلمية»[٦٧]. لقد كان البعد الشبابي في الربيع العربي وغيره من الاحتجاجات حول العالم محوريًّا. وكانت الأشكال الجديدة للحركات الاجتماعية الشبكية متاحةً للشباب بشكل خاصٍّ، مما شجعهم على المشاركة. كانت هذه الحركات «قد انتظمت حول الشبكات غير الرسمية، التي سهَّلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة»، وكانت متاحة بسهولة أمام الشباب، وكانت تتضمن أشكالًا غير تقليدية من ممارسات الاحتجاج المباشرة، التي شارك فيها الشباب بفعالية. كما كان النشطاء الشباب منجذبين إلى الأشكال غير المعهودة من ممارسات الاحتجاج المباشرة، التي تتضمَّن «أدوارًا مبدعة أو معبِّرة أو قوية»[٦٨]. إنَّ النظر إلى «النشاط السياسي في عام ٢٠١١ من خلال عدسة قومية أو عرقية أو حتى طبقية؛ معناه: أن تخطئ سمته الجامعة، لقد كان عام ٢٠١١ عام ثورة الشباب العالمية»[٦٩].

إنَّ البعد الشبابي في الربيع العربي واضحٌ للغاية في ثقافات الاحتجاج الشعبية الناشئة. فكانت الكلمات الفظَّة التي أنشدها مُطربو الراب من أكثر الطرق فعالية في توضيح مطالب المتظاهرين. وقدَّم نجوم «الهيب هوب» ما أسماه بعض الناس «الموسيقا التصويرية للثورة»، مثل الجنرال (El-General) في تونس، ورامي عصام في القاهرة، والمطرب إبراهيم قشوش الذي قُتِل بسبب إنشاده للأغاني التي تنتقد الديكتاتور بشار الأسد في سوريا، في الأيام الأولى للاحتجاجات هناك. ومن الواضح أنَّ الثقافة الشعبية لاحتجاجات

---

(٦٦) المصدر السابق، ص٧٢.

(٦٧) Tawakkol Karman, "Nobel Lecture." December 10, 2011. www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2011/karman-lecture_en.html. Accessed August 2, 2013.

(٦٨) Carles Feixa, Inês Pereira, and Jeffrey S. Juris, "Global Citizenship and the 'New, New' Social Movements: Iberian Connections." *Young: Nordic Journal of Youth Research* 17:4 (2009): 427.

(٦٩) Siv Malik, Jack Senker, and Adam Gabbatt, "Arab Spring Anniversary: How a Lost Generation Found Its Voice." *Guardian*, December 16, 2011. Accessed July 31, 2013.

الشوارع كانت جزءًا من ثقافة الشباب في العالم العربي، من المغرب إلى العراق، وفي كثير من الأجزاء الأخرى من العالم الإسلامي أيضًا.

كانت النساء أيضًا عنصرًا مهمًّا في حركات الربيع العربي. وفي الجملة، كما وصف أحد المحللين الحركات العالمية الأوسع نطاقًا، فإن النساء «كُنَّ كثيرات للغاية، وكُنَّ بمثابة العمود لتلك الحركات. وبعد مرور عشرين عامًا على أسواق العمل الحديثة والوصول إلى التعليم العالي، أصبحت الآن زعيمة الاحتجاج، ومنظِّمته، والمعينة عليه، والناطقة باسمه: هي امرأة شابة متعلمة»(٧٠). كانت الفتيات، مثل أسماء محفوظ في مصر، في الخطوط الأمامية للاحتجاجات المبكرة، وكُنَّ صاحبات أصوات مسموعة بين المدوِّنين. وعندما نشرت مجلة نيوزويك في عام ٢٠١٢، دراسة خاصة عن «١٥٠ امرأة هزَّت العالم»، كانت ١٥ امرأة على الأقل من بينهنَّ من المشاركات في بعض جوانب الربيع العربي(٧١). وقد أشارت توكُّل كرمان إلى أهمية دور المرأة في الثورة: «إن ثورتنا الشبابية الشعبية السلمية العارمة استطاعت أن تجذب إلى صفوفِها ومسيراتِها مئاتِ الآلافِ من النساء، اللاتي قمن ولا زلن يقمن بدورٍ رئيسيٍّ كبيرٍ وملحوظٍ وفعال، في أحداثِ الثورة وقيادة مسيراتها... وقدمن العشرات؛ بل المئات، من الضحايا، شهيداتٍ وجرحى، في سبيل انتصار الثورة»(٧٢).

وفي أطر العمل العامة، اللاهرمية والمفتوحة، في شبكات المعارضة التي تطوَّرت، كانت العادات الأبوية الذكورية كهيمنة الذكور على المنظمات كما هو الحال في الأحزاب والجمعيات السياسية القديمة؛ محدودةً. وقد أتاح غياب الهيكليَّة للشباب والنساء الفرصة لأن يصبح لهم تأثير كبير في تشكيل الحركات. لقد وُصِفت هذه الحركات ذات النمط الجديد بأنها بلا قيادة، باعتبار ذلك جزءًا واعيًا من حركتها. إنَّ خيبة الأمل في القيادات القائمة ظاهرة عالمية. «إن الاستياء كبير للغاية، ومنتشر للغاية، لدرجة أنَّ الولاءات في جميع أنحاء العالم تبدو كأنها تتحول لا إلى قادة جدد؛ بل إلى

(٧٠) Mason, *Why It's Still Kicking Off Everywhere*, p. 272.

(٧١) "150 Women Who Shake the World." *Newsweek*, March 5, 2012, pp. 50 - 63. www.newsweek.com/150-women-who-shake-world-66131.

(٧٢) Karman, "Nobel Lecture." December 10. 2011.

النقيض تماماً؛ إلى الحركات التي لا قادة لها، مثل حركة احتلوا وول ستريت (بالإنكليزية: Occupy Wall Street)، والربيع العربي، وحركة الشاي»(٧٣). في هذه الحركات الجديدة للتحول الديمقراطي، وكذلك في الحركات الاجتماعية الشبكية بصورة عامّة، كان الأشخاص الرئيسيون منظمين ومنسقين أكثر من كونهم قادة من أصحاب الكاريزما في قمة هيكل هرمي. ففي مصر، على سبيل المثال، كان وائل غنيم صاحب دور مهم في تنظيم الحشد للمظاهرات على موقع فيسبوك، لكنّه لم يبرز في موقع القيادة. وقد أكّد غنيم على عدم تطلعه إلى تولي موقع القيادة في الحركة التي ساعد في حشدها. وبعد أن حاولت صفحته على موقع فيسبوك أن تستعين بشخصية كبيرة، مثل محمد البرادعي، لقيادة المعارضة ضد مبارك، خلص هو وزملاؤه إلى أنه «لم نكن في حاجة إلى منقذ؛ وكان علينا أن نقوم بذلك بأنفسنا»(٧٤).

وإلى جانب كونها بلا قيادة إلى حد كبير في بنيانها، فقد كانت هذه الحركات الجديدة تميل إلى أن تكون غير مؤدلجة. وقد لاحظ المحللون بالفعل في الأيام الأولى من الربيع العربي، مثل عماد شاهين، أنّ «العصر لم يعد عصر الأيديولوجيات الآن». إنّ المنافسات القديمة بين العروبة والاشتراكية والإسلامية، قد حل محلّها مطالب جامعة «لإنهاء فساد الحكومة، وإرساء سيادة القانون، وتخفيف المعاناة الاقتصادية»(٧٥). وفي هذا الإطار، أصبح حشد الناس ليشاركوا في الحركة أكثر أهميّة من تحويلهم إلى أيديولوجية حركة بعينها. لقد ذهب وائل غنيم إلى أنّ «المشاركة أكثر أهمية من النشاط السياسي»(٧٦).

---

(٧٣) Andrea Ovans, "When No One's in Charge." *Harvard Business Review*. May 2012. http://hbr.org/2012/05/when-no-ones-in-charge/ar/I. Accessed August 1. 2013.

(٧٤) Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater Than the People in Power*. Boston: Houghton Mifflin, 2012. p. 57.

(٧٥) Michael Slackman, "In Mideast Activism, a New Tilt Away from Ideology." *New York Times*. January 23. 2011.

(٧٦) نقلًا عن كلمة ألقاها وائل غنيم في جامعة هارڤارد، وانظر:

Micah L. Sifry, "Wael Ghonim: Why 'Engagism' Is More Valuable Than Activism." http://tech-president.com/news/21794/wael-ghonim-why-engagism-morevaluable-activism. Accessed February 20, 2012.

هذه الطبيعة غير المؤدلجة للحركات ذات النمط الجديد تعني أنه قد يكون لديها مطلب محدَّد للغاية، مثل رحيل الدكتاتور، لكنَّها ليس لديها برامج محددة ولا مجموعة متنوِّعة من المطالب. ولأنَّ «المطالب متعدِّدة والدوافع غير محدودة، فلا يمكنهم أن يشكِّلوا منظمة أو قيادة؛ لأن اتفاقهم وتعاونهم يعتمد على التداولات والاحتجاجات المرتجلة، وليس على تنفيذ برنامج مبنيٍّ حول أهداف محددة: إنَّ هذا هو مكمن قوتهم (الدعوة المفتوحة والواسعة)، ومكمن ضعفهم أيضًا (إذ كيف يمكن تحقيق أي شيء عندما تكون الأهداف التي يجب تحقيقها غير محددة؟)»[٧٧].

في الديناميَّات السياسية الجديدة في القرن الحادي والعشرين، كان لحركات التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي أثر كبير في تغيير الأنظمة السياسية في مجتمعاتها. ومع ذلك، فإن الحركات الاجتماعية الشبكية الجديدة لديها أيضًا نقاط ضعف محدَّدة، تفتح الطريق أمام الموجات العكسية المحتملة، أو النتائج غير المتوقعة. وعلى الرغم من أن الشباب والنساء كانا من العناصر المهمة في تلك الحركات، فإنه عندما تأسست الحكومات الجديدة لم يتمتع الشباب ولا النساء بمثل هذا الدور البارز. إن المشاركة الناجحة في الانتخابات تتطلب تنظيمًا فعالًا، ونتيجة لذلك، كانت المجموعات ذات النمط القديم هي الأكثر قدرة على المنافسة في الساحة السياسية الجديدة. وعلى الرغم من أن نجاح الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في الانتخابات التي تلت الربيع العربي قد فاجأ الكثير من الناس، فإنَّ هذا النجاح كان معتمدًا على القاعدة الشعبية الواسعة لتلك الجماعات، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

تشكَّلت موجة عكسية في بلدان الربيع العربي وحصلت على دعم الخائفين من حكم الإسلاميين والمجموعات المرتبطة بالأنظمة القديمة. ويمكن أن تبدو الديمقراطية في مأزق عندما يكون هؤلاء على استعداد لقبول الحكم العسكري مجدَّدًا، كما حدث في مصر في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فلم يعد من الممكن أن نتحدث عن العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين، كما لو كانت مشاركته في التحوُّل الديمقراطي أمرًا غير محتمل أو ممكن.

---

(٧٧) Castells, *Networks of Outrage and Hope*, p. 227.

يمكن رؤية موجة رابعة محتملة من التحول الديمقراطي من السنغال إلى أندونيسيا، ومن الواضح أن دعم الديمقراطية لا يقتصر على نخبة حضرية متمدِّنة صغيرة. لقد أفادت دراسة بحثية كبرى، أجرتها مؤسسة غالوب بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، وشملت أكثر من ٣٥ دولة، أن معظم المسلمين: «لا يرون أي تناقض بين القيم الديمقراطية والمبادئ الدينية»[٧٨]. كما أنَّهم قدَّموا دعمًا قويًّا للحرية السياسية وحرية التعبير؛ بل إنَّ هذا الدعم للمبادئ الديمقراطية كان قبل حماسة الربيع العربي، الذي جاء فأكد من أوجه عديدة صدقَ نتائج مؤسسة غالوب. كما أنَّ الاستطلاعات اللاحقة أظهرت أيضًا دعمًا مستمرًّا وواسع النطاق للديمقراطية. ففي عام ٢٠١٣ نشر مركز بيو للأبحاث نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢ في العالم الإسلامي، وذكر أنَّ «معظم المسلمين في جميع أنحاء العالم يعبِّرون عن دعمهم للديمقراطية»[٧٩].

في القرن الحادي والعشرين، تُظهر التطورات السياسية في جميع أنحاء العالم الإسلامي الرغبة في نظام الحكم الأكثر ديمقراطية. ولكل بلد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة خبرة مميَّزة، ومن الصعب أن نختار عددًا قليلًا من دراسات الحالة لتوضيح تنوع تواريخها. وفي هذا الكتاب، سنقدم سبع دراسات حالة، كطريقة لفتح المزيد من النقاش حول الإسلام والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. إنَّ مصر وتونس، حيث بدأ الربيع العربي، تقدمان أمثلة مهمة على النمط الجديد من الحركات، أثناء فاعليتها، بكل قوتها وضعفها. وتعدُّ السنغال وأندونيسيا من التجليات المبكرة للسياسات الجديدة، في تحولهما من الحكم العسكري وحكم الحزب الواحد إلى الديمقراطيات الفاعلة. كما تسمح باكستان بتقديم تحليل للعلاقات المتصادمة المستمرة، بين جيش قوي سياسيًّا وبين الداعمين والمؤيدين لدرجة أكبر من الديمقراطية ذات الحكم المدني. ثم تأتي تركيا وإيران على طرفي نقيض من حيث الدين والسياسة، فتركيا جمهورية علمانية رسميًّا، وإيران جمهورية إسلامية.

---

(٧٨) John L. Esposito and Dalia Mogahed, *Who Speaks for Islam? What a Billion Muslims Really Think*. New York: Gallup Press, 2008. p. 63.

(٧٩) The Pew Forum on Religion & Public Life, "The World's Muslims: Religion, Politics and Society." Washington, DC: Pew Research Center, April 30. 2013. p. 3 2.

وتوضح هذه الدراسات أنَّ السياسة الجديدة في القرن الحادي والعشرين هي مزيج درامي بين أنواع جديدة من الحركات الاجتماعية، كما أنَّ فيها استمرارية لعناصر مهمة من الديناميَّات السياسية القديمة للقرن العشرين. فربما تتحوَّل السلطة السياسية للجيش في أماكن كثيرة إلى صور وأشكال أخرى، لكنها لا تختفي. وإن الشباب والنساء لديهما قوة وأثر لم يتوفرا لهما من قبل، لكنَّ نشاطهما لم يؤدِّ إلى فقدان العادات الأبوية الذكورية القديمة للكثير من قوتها. وقد حوَّلت التقنيات الجديدة للاتصال والمعلومات مفردات السياسة، وخلقت طرقًا جديدة ومبتكرة لحشد الدعم الشعبي، لكنَّ الأساليب القديمة المباشرة في التعامل مع السياسات المؤسسية وسياسة الشوارع؛ ما زالت تشكل جزءًا ضروريًا من العملية السياسية الفعالة. وإنَّ العلاقة بين الدين والسياسة ربما يجب أن يُعادَ فحصها، عند أولئك الذين يفترضون وجود تمييز جذري بين دوائر عمل كل منهما. لقد طوَّرت الديمقراطيات الليبرالية، نتيجةً لدعم الكنيسة تاريخيًّا للحكومات السلطوية، الفصلَ بين المؤسسات السياسية والدينية، وهو الفصل الذي تجلى في غياب المطالب الدينية الصريحة في الخطاب السياسي. لكنَّ ازدياد الخطاب الديني في الحملات السياسية الأمريكية على مدى العقدين الماضيين، يوحي بأن «جدار الفصل» هو في الحقيقة جدار مَسَاميٌّ؛ فليس الفصل بين الدين والسياسة نهائيًّا وحاسمًا كما كان يبدو، حتى في الغرب. أما في البلدان ذات الأغلبية المسلمة من ناحية أخرى، لم تكن الحركات الإسلامية تميل إلى دعم الحكومات السلطوية؛ بل غالبًا ما عبَّر القادة الدينيون عن الاستياء السياسي الشعبي، مع الإشارة المتكرِّرة إلى الثيمات الإسلامية. وهكذا، ففي حين كان الخطاب العلماني في أوروبا وسيلة المعارضة السياسية للحكومات السلطوية، ففي البلدان ذات الأغلبية المسلمة كان الخطاب الديني في كثير من الأحيان هو الذي يعبر عن المعارضة الشعبية للسلطوية. ولذلك فقد لا يكون الاختيار بين الأنظمة السياسية الدينية أو الديمقراطية، وإنما لمزيج منهما معًا.

الفصل الثاني

الإسلام والديمقراطية والدولة العلمانيَّة في تركيا

التجربة التركية مع الديمقراطية والعلاقة بين الدين والدولة، لها تاريخ طويل ومعقد ومثير للجدل في بعض الأحيان. فلسنوات طويلة، كانت تركيا هي الدولة الوحيدة العلمانية الحديثة (وإن لم تكن ديمقراطيَّة تمامًا) في العالم الإسلامي، وكان يُعتقَد أنها محصنة ضد أي تأثير جاد من الإسلام السياسي. واعتقد الكثيرون أنَّ تركيا قدَّمت في عام ١٩٢٨ النموذج الأول للدول القومية ذات الأغلبية المسلمة، مع تبنِّيها للمسار العلماني الضروري للتحديث والتنمية. وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، روَّج بعض الناس في الولايات المتحدة وأوروبا لـ «العلمانية المسلمة» في تركيا، كما لو كانت ترياقًا للتأثيرات الإسلامية «الأصولية»، في إيران أو السعودية أو باكستان.

لكنَّ انتخاب الدكتور نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه، ليصبح أوَّل رئيس وزراء إسلاميًّا في تركيا، قد فاجأ النخبة العلمانية في تركيا، وكان يشير آنذاك إلى تحوُّلٍ سياسيٍّ مزلزل: وهو خطر التراجع عن ماضي تركيا العلماني. وعلى الرغم من تدخل الجيش وقمعه لحزب الرفاه والأحزاب التي خلفته، فقد شهد عام ٢٠٠٢ النجاح الانتخابي الساحق لحزب العدالة والتنمية، الذي كان قادته من الأعضاء السابقين في حزب الرفاه. واستمرَّت هيمنة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية على السياسة التركية في الانتخابات الوطنية والمحلية التالية. إنَّ العلمانية اللائكية السلطوية الصلبة لأتاتورك، وهيمنة الأحزاب العلمانية على السياسة التركية، والثقافة السياسية التي قيَّدت وجود الدين ودوره في السياسة والمجتمع؛ قد حل محلها حزبٌ كان قادته الأساسيون ـ وكثير منهم من المسلمين المتدينين، لكنهم كانوا على الرغم من ذلك ملتزمين بالديمقراطية والتعددية وعلمانية الدولة ـ أكثر تناغمًا مع العلمانية الأنغلوساكسونية عنهم مع العلمانية

الفرنسية الأكثر حزمًا، حيث تتيح الأولى مساحةً للثقافة والعادات الإسلامية في تركيا.

أصول الدولة العلمانية في تركيا

يرجع تاريخ تركيا إلى الإمبراطورية العثمانية (١٢٩٩ ـ ١٩٢٢)، ومع انهيارها في عام ١٩٢٢ ظهرت تركيا الحديثة. وقد أسس عثمان بك الدولة العثمانية في شمال غرب الأناضول في عام ١٢٩٩، وأصبحت دولة توسُّعيَّة، ومع غزوها للقسطنطينية (إسطنبول)، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، على يد محمد الثاني عام ١٤٥٣؛ تحوَّلت إلى إمبراطورية. ومع اتخاذها للقسطنطينية عاصمةً لها صارت كالجسر بين العالمين الشرقي والغربي لأكثر من ستة قرون. وبحلول منتصف القرن السادس عشر وصلت الإمبراطورية إلى أوجها في عهد السلطان سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦). كانت الدولة العثمانية آنذاك أقوى إمبراطورية في أوروبا وأكبرها، وكان يُنظَر إليها بوصفها عدوًّا كافرًا وتهديدًا كبيرًا. ولعدة قرون، حاول المسيحيون أن يصدُّوا تقدُّم الإمبراطورية العثمانية والمسلمين، الذي بدا لهم كما لو كان غير قابل للإيقاف. لكنَّ نقطة التحول كانت هي الحصار الذي ضربه العثمانيون على أبواب ڤيينا. فقد حطَّمت معركة ڤيينا في ١٢ سبتمبر عام ١٦٨٣، التي انهزم فيها الأتراك العثمانيين أمام الجيش المسيحي بقيادة الملك البولندي جون سوبيسكي؛ تقدمَ الإمبراطورية العثمانية في أوروبا. وقد كتب سوبيسكي في رسالته إلى البابا إينوسنت الحادي عشر: «أتينا، رأينا، فانتصر الرب»(١).

إنَّ الذكرى التاريخية للتهديد العثماني المسلم لأوروبا المسيحية، والاعتقاد بأنه إذا سقطت ڤيينا فسوف تسقط أوروبا؛ ما زالت حيَّة في الأذهان، وربما يذهب بعض الناس إلى أنَّها ما زالت تتجلى في السياسة والشؤون الدولية وتؤثر فيهما. ومن الأمثلة العديدة على ذلك نزاعات البلقان؛ ومقاومة بعض الأوروبيين والدول الأوروبية لانضمام تركيا إلى

---

(١) عبارة لاتينية شهيرة صيغتها هي veni, vidi, vici «أتيت، رأيت، فانتصرت» وتستخدم (وتنويعاتها) للتعبير عن النصر الحاسم السريع، استعملها يوليس قيصر لأول مرة، واشتهرت من بعده. واستعملتها هيلاري كلينتون في معرض الحديث عن قتل معمر القذافي في ٢٠٠١. كما اتخذت شركة فيليب موريس للتبغ منها شعارًا لها (المراجع).

الاتحاد الأوروبي؛ والإسلاموفوبيا والخوف من التهديد الديموغرافي الإسلامي في فرنسا وألمانيا والنمسا وغيرها؛ فضلًا عن استخدام صورة أحد السلاطين العثمانيين كخلفيَّةٍ لمقال برنارد لويس بالغ الأثر «جذور الغضب الإسلامي» في مجلة ذا أتلانتك (بالإنكليزية: The Atlantic)، الذي اشتمل على مزاعم حول ١٤ قرنًا من الجهاد في تاريخ العلاقات بين المسيحيين والمسلمين ومزاعم حول صدام الحضارات الحديث.

كان الإسلام الديانة الرسمية للعثمانيين. وعلى الرغم من أنَّ الشريعة (أي: القانون الإسلامي) كانت قانون الدولة الأساسي، فإنها تعايشت مع نظام قانون علماني. ولذلك فإنَّ سليمان القانوني، أطول سلاطين الدولة العثمانيَّة حكمًا (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)، الذي كان يُلقَّب في الغرب بسليمان «العظيم» (بالإنكليزية: Suleiman the Magnificent)، قد لُقِّب في الشرق بسليمان القانوني، بسبب إعادة بنائه للنظام القانوني العثماني بأكمله. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية، التي تضم أجزاء كثيرة من شمال أفريقيا وغرب آسيا وجنوب أوروبا وشرقها والقوقاز والقرن الأفريقي؛ شديدة التنوُّع الإثني (فكانت تضم خمسًا وسبعين إثنية مختلفة داخل حدودها)، وكانت دولة متعددة الأديان، تتألف من مجموعات كبيرة من المسلمين واليهود والمسيحيين. لقد أقرَّ النظام العثماني بتعدُّدية الجماعات الدينية، وصنَّفها إلى شرائح أو مجموعات دينية. وكانت كل مجموعة دينية ـ من المسلمين والمسيحيين واليهود ـ تحكم بقوانينها الدينية الخاصة في القضايا الشخصية، كالتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، وقَّع سليمان القانوني في عام ١٥٣٣ معاهدة مع فرانسيس الأول ملك فرنسا، وهو أول تحالف دبلوماسي من نوعه بين إمبراطورية مسيحية وغير مسيحية، وقد لقيت تلك المعاهدة شجبًا وتنديدًا في العالم المسيحي، باعتبارها تحالفًا مدنَّسًا.

ثم شهد أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تراجع الإمبراطورية العثمانية، بسبب الحملات العسكرية الفاشلة وفقدانها للكثير من دول البلقان والشرق الأوسط، مما أدى في النهاية إلى هزيمتها وانهيارها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وإلى إنشاء دولة تركيا الحديثة في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، على يد الضابط السابق بالجيش العثماني، مصطفى كمال (ولقبه أتاتورك؛ أي: «أبو الأتراك»)، حيث حوَّل

جزءًا من الإمبراطورية السابقة إلى دولة علمانية حديثة، على غرار الدول الأوروبية.

وخلافًا للدول الإسلامية الناشئة الأخرى في النصف الأول من القرن العشرين، كانت تركيا الحديثة دولةً علمانيَّةً منذ نشأتها. وخلافًا لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سارت تركيا نحو تحقيق الدولة العلمانية من خلال سلسلة مبكرة من الإصلاحات الكاسحة. فقد رأى مصطفى كمال أتاتورك، أول رئيس لتركيا، أنَّ الدولة العلمانية وحدها هي التي يمكن أن تضمن السلام والتحديث الاجتماعي للبلاد. فعطَّل أتاتورك الدين عن طريق إلغاء السلطنة في عام ١٩٢٢، والخلافة في عام ١٩٢٤، ليستبدل بالشريعة نظامَ قانونٍ علمانيًّا يستلهم من الغرب؛ وبالوزارة الدينية العثمانية رئاسةَ الشؤون الدينية (بالتركية: Diyanet) التي أنشئت في عام ١٩٢٤، وأغلق الكثير من المؤسسات الدينية. وفي العام نفسه، حُظِرت جميع الطرق الصوفية، وبدأ العمل بالقانون المدني الغربي. وفي عام ١٩٢٨، حُذِفت مادة الدستور التي تنص على أنَّ «دين الدولة هو الإسلام»، ليكسر الحاجز الأخير أمام ظهور جمهوريةٍ قد كُرِّست علمانيتها المؤسسة حديثًا في دستور ١٩٢٤، وحزبٍ حاكمٍ واحدٍ (وهو حزب أتاتورك، حزب الشعب الجمهوري)، وجيشٍ قويٍّ.

وجاءت نخبةٌ حاكمةٌ أقليَّةٌ متمدِّنة - من الموظفين المدنيين، والعسكريين، والمثقفين المختارين الذين تعاونوا مع الأثرياء في المدن والريف، والذين اغتنى الكثير منهم بالاستيلاء على ممتلكات الأقليات غير المسلمة، التي اضطرت إلى مغادرة البلاد (كالأرمن في عام ١٩١٥، واليونانيين بعد ذلك) - ففرضت رؤية أتاتورك العلمانية من أعلى. ويتجلى الغياب التام لأي التزام بالديمقراطية، في الفجوة بين النخبة العلمانية الكمالية والشعب التركي. لقد طغت العلمانية الدولتية الراديكالية، التي فرضها نظام سياسي أحادي الحزب، على مبادئ الديمقراطية. وكما أشارت نيلوفر غول (بالتركية: Nilufer Göle): «كانت الديمقراطية غائبة عن المبادئ التأسيسية الستة للجمهورية التركية [وهي الجمهورية، والقومية، والشعبوية، والدولتية، والعلمانية والثورية/الإصلاح]. وكان طغيان العلمانية هذا على حساب الديمقراطية ناتجًا عن شكوك النخبة الحاكمة في أنَّ سيادة الشعب

ستؤدي في نهاية المطاف إلى سيادة الإسلام»(٢).

مع وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ وصعود حزب الشعب الجمهوري في عهد رئيس تركيا الجديد عصمت إينونو، أتاح السماحُ بديمقراطيةٍ سياسيةٍ (محدودةٍ) متعددة الأحزاب، في عام ١٩٤٦، مساحةً أكبر للدين. فبُنيت المساجد ورُمِّمت؛ وأعيد افتتاح الكلية الإسلامية في جامعة أنقرة؛ ورُفِع الحظر المفروض على البث الديني؛ وأعيد تنظيم البرامج التدريبية للأئمة؛ وعادت الدروس الدينية في المدارس العامة بإذن الوالدين. والسبب في ذلك جزئيًّا هو الخوف من تأثير الاشتراكية السوفيتية الإلحادية. كما سُمِح للطرق الصوفية بالعمل (ليس بصورة قانونية، لكن الحكومة غضت الطرف عنها). وبحلول عام ١٩٨٢، كان الوفد التركي يضم أكبر عدد من الحجاج إلى مكة، وبحلول عام ٢٠١٣، أصبح في تركيا ٨٥ ألف مسجد، و١١٥ ألف إمام تحت رقابة رئاسة الشؤون الدينية، بميزانية تتجاوز ٢,٥ مليار دولار أمريكي(٣).

في عام ١٩٥٠، وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة، على إثر انتصار ساحق في الانتخابات الرئاسية، وأدى ذلك إلى قدوم فترة من التحرير السياسي وظهور أكبر للإسلام، مما أشار إلى فشل الكماليَّة في أن تتجذَّر في المجتمع بصورة تامة: «فالمدن والبلدات الكبيرة هي التي استفادت من الكمالية، وظهر فيها طبقة صغيرة ملتزمة بها. أما الريف، فقد ظل بمنأى عن فوائد التعليم الحديث، ولم تنتشر المعرفة بالقراءة والكتابة إلا ببطء»(٤). كان الظهور الأكبر للإسلام في الحياة العامة ثقافيًّا دينيًّا في المقام الأول، وليس سياسيًّا، وكان يتكون من أفراد ومجموعات (من المثقفين والصوفيين والمنظمات الثقافية)، تسعى إلى تحقيق التجديد الديني والأخلاقي للمجتمع. وعلى الرغم من الاختلافات بينها، فإنَّ هذه الحركات كانت تنتقد العلمانية

(٢) Nilufer Gole, "Authoritarian Secularism and Islamist Politics." In *Civil Society in the Middle East*. Vol. 2. Ed. Augustus Richard Norton. Leiden: E. J. Brill, 1996. p. 20.

(٣) Ihsan Yilmaz, "Homo LASTus and Lausannian Muslim: Two Paradoxical Social-Engineering Projects to Construct the Best and the Good Citizen in the Kemalist Panopticon." *TJP Turkish Journal of Politics* 4:2 (Winter 2013): 116.

(٤) Feroz Ahmad, "Turkey." *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*. Vol. 4. Ed. John L. Esposito. Oxford: Oxford University Press, 2009, p. 244.

التركية وتؤكد مركزيَّة الإسلام. وفي الوقت نفسه، أنتج التطور الاقتصادي التركي مجموعة جديدة من التكنوقراط. كان هؤلاء أيضًا حداثيين ومتعلمين، لكنَّهم خلافًا للنخبة البيروقراطية العسكرية العلمانية، ظلَّ الإسلام يشكِّل تأثير كبيرًا في حياتهم.

وبحلول الستينيات من القرن الماضي، أدى التحوُّل السريع إلى التصنيع، والتنمية الاقتصادية العالمية، والتفكك الاجتماعي، والسياسات اليساريَّة؛ إلى زيادة المخاوف من التهديد الشيوعي، مما ساهم في إعادة التأكيد على أهمية الإسلام في السياسة التركية. وبرز مؤلفون وكُتَّاب مسرحيات وفلاسفة ونشطاء وساهموا في تشكيل خطاب ثقافي وسياسي إسلامي محافظ. جمع هؤلاء بين الخصوصيات الأوروبية والعثمانية، مع منظور إسلاميٍّ محافظ اجتماعيًّا (وليس اقتصاديًّا)، وهذا هو سلف ما أصبح بعد ذلك بعقود التوجُّه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، و«الديمقراطية المحافظة».

ظهور الإسلام مُجدَّدًا في السياسة التركية

تألَّف النشاط الإسلامي في الستينيات من الجماعات الدينية اللا سياسية (بالإنكليزية: apolitical) وغير السياسية (بالإنكليزية: nonpolitical). وكانت أبرز الحركات الإسلامية هي التي بدأها في عام ١٩٧٠ البروفيسور نجم الدين أربكان (١٩٢٦ - ٢٠١١) في قونية، وهي مدينة في وسط الأناضول. كان أربكان مهندسًا تخرَّج في جامعة إسطنبول التقنية، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة آخن التقنية في ألمانيا، وجمع بين السياسة والأعمال ووظائفه الأكاديمية.

وكان أربكان يمثِّل بديلًا أمام النخبة القديمة، ومنهم رجال الأعمال الأناضوليين الذين خاب أملهم، والذين سيشكِّلون لاحقًا جمعية رجال الأعمال والتصنيع المستقلة (جمعية الموصياد) (بالتركية: Müstakil Sanayici ve İşadamlar: Derneği, MÜSİAD)، وسيُطلَق عليهم اسم نمور الأناضول (بالتركية: Anadolu Kaplanları). كما كان أربكان إسلاميَّ التوجه وكان ملتزمًا بالقومية التركية، لكنه كان يستند إلى التقاليد العثمانية الإسلامية؛ المستقلة ثقافيًّا واقتصاديًّا عن الغرب، الذي ربط بينه وبين الانحلال

والفسوق. وأكّد أربكان، مثل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر قبله؛ أنَّ الاعتماد الأعمى على الغرب قد سلب تركيا هويتها وقوتها. وكما أشار أحد مريديه: «إن الرجل الأوروبي، عندما جعلنا نتبعه اتباعًا أعمى ودون أي فهم، حبسنا بذلك في قفص القرود هذا، ونتيجة لذلك أجبرنا على التخلي عن شخصيتنا ونبلنا. وبعبارة أخرى، لقد نجح في ذلك لأنه استعمل عملاءه الذين جنّدهم من الداخل، من الذين شعروا [بالدونية والانهزام] والاشمئزاز من أنفسهم، مما أركع الأتراك الذين لم يُمكِن هزيمتهم لقرون طويلة من الحروب الصليبية والضربات الخارجية»(٥).

كان أربكان نشطًا سياسيًّا خلال الستينيات، وهو الوقت الذي أدى فيه زيادة التمدُّن والتحول الصناعي إلى البطالة والتضخم المفرط، وازدادت في الوقت نفسه الانتقادات للثقافة الغربية، وبرزت الأسئلة الجديدة حول الهوية الوطنية التركية. فمن عدة أوجه، كان ذلك هو الوقت الملائم لظهور حركة سياسية تستلهم القيم والمثل الدينية. وفي عام ١٩٧٠ أنشأ أربكان حزب النظام الوطني.

ركّز برنامج حزب النظام الوطني على الابتكار التكنولوجي والتحوُّل السريع إلى الصناعة والتجديد الروحي والخلقي للمجتمع. وبشّر الحزب بالخلاص المادي والروحي للأتراك (من صغار رجال الأعمال والعمال والمهنيين الشباب من مختلف المقاطعات والمثقفين)، الذين أصبحوا ضحايا التنمية السريعة، وشركات الاستعاضة عن الواردات، والهجرة الجماعية إلى المدن، والفصام الثقافي الذي عجّل به المجتمع المدني العلماني الحديث.

جمع أربكان بين الالتزام بالتنمية التي ترجع أصولها إلى الثقافة والقيم الإسلامية التركية، وبين الدعوة إلى التحوُّل الديمقراطي، في وقت كان الكثيرون يعانون فيه من قمع الحكم العسكري في عام ١٩٧١. إن أربكان، والأحزاب الإسلامية التي أسسها، وكذلك حزب العدالة والتنمية الذي تفرَّع عنها بعد ذلك بعقود، ظلوا على رغبتهم في خلق دولة تركية حديثة وديمقراطية وصناعية وعادلة(٦).

---

(٥) Feroz Ahmad, "Political Islam in Modern Turkey." *Middle East Studies* 27:1 (1991): 14 - 15.

(٦) المصدر السابق، ص١٥.

حزب الخلاص الوطني

بعد حظر الجيش لحزب النظام الوطني في عام ١٩٧١، أعاد الحزب تنظيم نفسه في حزب الخلاص الوطني، مع برنامج سياسي يجمع مجدَّدًا بين التحوُّل السريع إلى الصناعة والإصلاح الديني والأخلاقي. كانت أيديولوجية أربكان وحزب الخلاص قائمة على شعور قوي بالقومية التركية والهوية الإسلامية ومناهضة الشيوعية ومناهضة التبعية للغرب. ولم يتَحَدَّ الحزب مباشرةً شرعية الدولة الكمالية ولم يسعَ إلى الإطاحة بها. لكنَّه دعا إلى مساحة دينية داخل علمانيَّة الدولة، لا سيَّما وأنَّ القومية التركية والمجتمع التركي يعيدان التأكيد على العقيدة والقيم الإسلامية للأمة ويتبنيانهما.

وبحلول منتصف السبعينيات، سيطر أربكان على مقاعد كافية في البرلمان ليصبح نائبًا لرئيس الوزراء في ثلاث حكومات متعاقبة[٧]. وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠، وجد أعضاء حزب الخلاص الوطني والمتعاطفين معه طريقًا إلى البرلمان والمكاتب الحكومية والتعليم والأعمال. ولكن عندما استولى الجيش على السلطة في انقلاب سبتمبر ١٩٨٠، وحلَّ البرلمان والأحزاب السياسية كافة، اعتقلت المحاكم العسكرية أربكان وقيادات حزب الخلاص الوطني (خلافًا لقادة الأحزاب الأخرى)، مستشهدةً (كما ستعتاد ذلك في التدخلات اللاحقة على مر السنين) بالدفاع عن علمانية أتاتورك، ضد «تهديد الإسلام الراديكالي الذي يجسده حزب الخلاص الوطني لأربكان»[٨].

حزب الرفاه

في عام ١٩٨٣، بعد أن عادت السياسة المدنية والحزبية، أسس أربكان حزبًا آخر ليخلف حزب الخلاص المحظور، وهو حزب الرفاه (بالتركية: Refah Partisi). يعكس اسم الحزب وبرنامجه الاقتصادي ـ «النظام العادل» ـ مهمَّته الرامية إلى إنشاء مجتمع يتمتع بالعدالة الاجتماعية، من خلال زيادة

(٧) Binnaz Toprak, "Refah Partisi." *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World.* Vol. 3. Ed. John L. Esposito. Oxford: Oxford University Press, 2009, p. 414.

(٨) Ertugrul Kürkçü, "The Crisis of the Turkish State." *Middle East Report* (April-June 1996): 3.

ثروة البلاد وضمان توزيع أكثر عدلًا لمواردها. وعلى غرار الكماليين، فضّل الإسلاميون الأتراك نهجًا يركّز على الدولة، كما فضلوا هندسة اجتماعيّة تبدأ من أعلى إلى أسفل. أصبح حزب الرفاه حزبًا جماهيريًّا عصريًّا ناجحًا؛ بل يُعَدُّ الحزب الجماهيري الوحيد في تاريخ تركيا، وكان أعضاؤه الذين يتجاوز عددهم ٤ ملايين عضو ينتمون إلى المدن الكبرى وكذلك المحافظات والأقاليم. وكان يضمُّ بين صفوفه العمال، والأساتذة والطلاب، وقادة الشركات، وعمال المصانع، والرجال والنساء معًا، كما كان يمثّل طيفًا متنوِّعًا من التوجُّهات الدينية. وكان مؤيدوه من الطبقات المتوسطة الدنيا، والمتوسطة. وكان معظمهم قد تعلَّم في المدارس الحكومية العلمانية، وتلقى تدريبًا في العلوم والتكنولوجيا والفكر الغربي. وكان الدعم المالي للحزب يأتي من الأعضاء والعاملين في الخارج والمؤيدين للحزب، ولا سيَّما في ألمانيا(٩). ومع ذلك، فإن العديد من الجماعات الإسلامية، مثل النورسية(١٠)، والسليمانيَّة(١١) وجماعة غولن؛ ظلت بعيدة عن أحزاب أربكان الإسلامية، وكانت تصوِّت لصالح أحزاب يمين الوسط، مثل حزب سليمان ديميرل (بالتركية: Süleyman Demirel): الطريق المستقيم (بالتركية: Doğru Yol Partisi)، وحزب توركوت أوزال (بالتركية: Turgut Özal): الوطن (بالتركية: Anavatan Partisi).

الإسلام وتقاسم السلطة في العملية السياسية

ساهم التغيير السياسي والاجتماعي في الثمانينيات في زيادة بروز الإسلام في السياسة والمجتمع التركي. ومن المفارقات أنَّ الجيش الذي كان يصف نفسه بالمدافع عن العلمانية، وتوركوت أوزال رئيس الوزراء المنتخب والعضو السابق في حزب الخلاص الوطني؛ كانوا مسؤولين عن هذا الانفتاح الجديد. فكلًّا من الجيش، تحت قيادة الجنرال أحمد كنعان إڤرين (بالتركية:

---

(٩) للاطلاع على تناول مطوَّل لهذا الأمر، انظر:
M. Hakan Yavuz, "Political Islam and the Welfare Party in Turkey." *Journal of Comparative Politics* 30:1 (October 1997): 63-82.

(١٠) أتباع بديع الزمان النورسي، نسبةً إلى قرية نورس في شرق الأناضول. (المترجم)

(١١) أتباع سليمان حلمي طوناخان (بالتركية: Süleyman Hilmi Tunahan)، وهي جمعية صوفية حنفيَّة. (المترجم)

(Ahmet Kenan Evren)، وأوزال، قد شددا، بعد انتخاب حزب الوطن في عام ١٩٨٣، على أهمية القيم الدينية.

وبينما اتَّسع وجود الدين سيطرت الدولة على تدريسه (بسيطرتها على المدرسين والمناهج الدراسية)، ومن هنا سيطرت على «ماركة» الإسلام الذي كان يُدرَّس (وهو إسلام غير «أصولي»، أو هو معادٍ للأصولية؛ والمقصود بذلك: الإسلاموية). كان الدين يُستَخدم لمواجهة تأثير اليسار (الشيوعي/الماركسي) وتعزيز النسيج الأخلاقي في المجتمع، وتعزيز جهود تركيا لتقوية روابطها الاقتصادية مع الأسواق الأخرى في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

عزَّز انتخاب توركوت أوزال وحزب الوطن في مايو عام ١٩٨٣ السعي وراء سياسة اللبرلة. كان أوزال (١٩٢٧ - ١٩٩٣)، مثل أربكان، مسلمًا متدينًا، وقد تخرَّج في جامعة إسطنبول التقنية، كما كان عضوًا في حزب الخلاص الوطني لفترة ما في السبعينيات. وكان يعتقد أيضًا أن الإسلام لم يزل جزءًا أساسيًّا من الثقافة والهوية التركية. أكَّد أوزال على أهمية التراث الإسلامي التركي وعلى كونه مصدرًا رئيسًا للهوية التركية ووحدتها ومجتمعها، بالإضافة إلى كونه وسيلةً لمواجهة تأثير اليسار ضمن حدود دولتها العلمانية. وأكَّد أنَّ أحد الأسباب المهمة وراء «الوحدة التركية وتماسك شعبها، هو أننا جميعًا مواطنون في الجمهورية التركية... إن دولتنا علمانية. لكنَّ ما يجمع أمتنا معًا، وما يعمل عملًا قويًّا على تماسكنا الوطني، وما يلعب الدور الأساسي في ذلك: هو الإسلام»(١٢). أصبح الدين مادة إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس الأئمة والخطباء (وهي مدارس لتدريب أئمة الصلاة)، ليصبح الخريجون منها مؤهلين للتقديم في الجامعات والحصول على الوظائف الحكومية وفي القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، وجد الكثيرون طريقًا إلى الحكومة وخدموا في بيروقراطيتها وفي وزارات التعليم والثقافة.

(١٢) David Kushner, "Self-Perception and Identity in Contemporary Turkey." *Journal of Contemporary History* 32 (1997): 230.

مسار حزب الرفاه إلى السلطة: الإسلام السياسي والديمقراطية والسياسة الانتخابية

بعد وفاة توركوت أوزال فجأة في عام ١٩٩٣، شهدت تركيا فترة انتقالية استفاد فيها حزب الرفاه من إخفاقات الدولة، والمعارك الداخلية في القيادة السياسية لتركيا، والحكومات الائتلافية الفاسدة وغير الفعالة، كما استفاد أيضًا من التزام قياداته وأعضائه. لقد استعمل حزب الرفاه الديمقراطية كمحك، للحكم على فشل العلمانية التركية في أن تكون تعددية بحق ومحترِمة لحقوق جميع مواطنيها، ومن ضمنها حرية ضميرهم أو حقهم في أن يعيشوا وفقًا لمعتقداتهم الخاصة. رأى أربكان أنَّ العلمانية الحقيقية (أي: الفصل بين الدين والدولة)، لا ينبغي أن يكون معناها استقلال الدولة عن الدين وفقط، وإنما استقلال الدين عن الدولة أيضًا؛ أي: أنَّ الدين أيضًا يجب أن يبقى له استقلاله المحترم من قِبل الدولة، والمعفي من تدخلاتها. فالدولة يتعين عليها أن تمتنع عن التدخل في المجال الديني، من خلال تنظيم اللباس والمظهر الخارجي (حق المرأة في ارتداء الحجاب، أو حق الرجال في إطلاق لحاهم) أو تنظيم الممارسات الدينية[١٣].

في عام ١٩٩٤، كان حزب الرفاه حزبًا رئيسيًّا في الانتخابات البلدية، حيث فاز بنسبة ٢٤,١٪ من الأصوات، وحقَّق نتائج جيدة ولا سيَّما في مناطق الطبقة العاملة، وانتخب الحزب رؤساء البلديات في ثماني وعشرين بلدية، من بينها إسطنبول وأنقرة، عاصمة تركيا. كانت النجاحات التي حققها حزب الرفاه نتيجة لعوامل عديدة: فإخفاقات الحكومات السابقة كانت تعني أن حزب الرفاه قد حصل على أصواتها، وكذلك على أصوات الناخبين الساخطين عليها الذين عادةً ما يدعمون الأطراف الأخرى. وبقدر ما كان التصويت للحزب يتعلَّق بالسياسة والاقتصاد (نسب التضخم التي بلغت

---

(١٣) وفقًا لطلال أسد فإن اللاتكافؤ في السلطة بين الدولة العلمانية وما تعينه على أنه «الدين» هو تحديدًا ما يبين وبوضوح عن السلطة السيادية للدولة. إن أسد يحاجج هنا عن أنه وعلى الرغم من أن العلمانوية تدعي استقلال كل من الدولة والدين عن بعضهما البعض، إلا أن واقع الحال يقول أن الدولة تتخذ قرارات من شأنها أن تؤثر على الدين، بينما العكس غير حاصل أبدًا. ثمة لا تكافؤ بين سلطة كل من الدولة والدين على الآخر هنا؛ الدولة تؤثر في الدين بينما الدين لا يؤثر في الدولة. هذا اللاتكافؤ هو تحديدًا ما يعبر عن أن الدولة هي وحدها صاحبة السيادة. (المراجع)

الضعفين والثلاثة، والفقر في المناطق الحضرية، وسوء الخدمات الاجتماعية والصحية، والتلوث، والزحام، والنسبة المرتفعة للعمالة، والمساكن غير المناسبة، والجريمة، والفساد)، بقدر ما كان يتعلّق أيضًا بدعم حزب الرفاه في الجملة، وأيديولوجيته. وفي الواقع، لقد أظهر استطلاع للرأي أجري عام ١٩٩٤ أنّ ثلث الناخبين الذين انتخبوا حزب الرفاه، اختاروه لأنّه كان حزبًا إسلاميًّا[١٤]. وبالمثل، أظهر استطلاعٌ للرأي، أجري بُعَيد الانتخابات، أنّ ١٦٪ فقط من ناخبي حزب الرفاه يعدُّون حزبهم منظمة إسلامية، وأنّ أكثر من ٧٠٪ منهم أجابوا بأن الحزب لن يطبق الشريعة ولن يقيم دولة إسلامية[١٥]. إنّ تركيز الحزب على قضايا الناخبين كالتوظيف والمعاشات والرعاية الصحية والإسكان والبيئة، وتعليق إخفاقات المجتمع على تلك الأزمات، الذي انعكس في شعار الحزب «سياسات نظيفة» و«نظام عادل»؛ أثبت فعاليّته.

رئيس وزراء تركيا الإسلامي العصري

خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها أربكان رئاسة للوزراء، حثّ حزب الرفاه على توسيع دور الدين في المجتمع، وزيادة عدد المدارس، والمؤسسات الدينية، والشركات، والبنوك، وشركات الخدمات الاجتماعية، ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من تأكيدات حزب الرفاه، فإنّ كلًّا من المسلمين العلمانيين والأقليات الدينية، كالأقلية العلوية المسلمة في تركيا (ربما تبلغ نسبتهم ٢٠٪ من إجمالي المواطنين الأتراك المسلمين، الذين تبلغ نسبتهم ٩٨٪ من إجمالي المواطنين الأتراك)؛ كانوا في شكٍّ من التزام الحزب بالتعددية.

وقد أظهر أربكان أنه أكثر براغماتية عما كان يتوقعه بعض الناس عندما

---

(١٤) Metin Heper, "Islam and Democracy in Turkey: Towards a Reconciliation?" *Middle East Journal* 51 (1997): 35.

(١٥) للاطلاع على تحليل دقيق لهذا المسح والمواقف العامة للمواطنين الأتراك، فيما يتعلق بالعملية السياسية، وسؤال الإسلام والديمقراطية، انظر:

M. Hakun Yavuz, *Islamic Political Identity in Turkey*. Oxford: Oxford University Press, 2003. p. 220.

تولى السلطة. فمن أجل أن يسد الطريق على منتقديه، ولكي يحول دون إمكانية التدخل العسكري، ضمَّن أربكان خطاب تنصيبه تمجيدًا لقيم النظام الديمقراطي، مؤكِّدًا بالخصوص أنَّه سيحترم المسار العلماني اللائكي التركي.

لقد كان للجيش التركي تاريخ طويل من التأثير والتدخل في السياسة الداخلية، وقد استولى على السلطة في أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، و١٩٧١ ـ ١٩٧٣، و١٩٨٠ ـ ١٩٨٣. ولقد تقمص المخلصون للعلمانية (وربما وُصِفوا بالعلمانيين المتشدِّدين) باستمرارٍ دورَ المدافعين عن الكمالية لتبرير تدخلاتهم السياسية. لقد اتضحت حساسية الجيش تجاه أي شكل من أشكال الدين في الحياة العامة بشكل خاص، في معارضته لحق الطالبات في ارتداء الحجاب، ومعارضته لأي شكل من أشكال المشاركة أو النشاط السياسي الإسلامي. وكان من التبريرات التي سوَّغ الجيش بها الانقلابات العسكرية السابقة التي نفَّذها، هو ادعاؤه أن الحكومة قد خانت مبدأ العلمانية الذي وضعه أتاتورك. ولذلك، فقد استغلَّ الجيش كل مناسبة للإشارة إلى المخاوف بشأن أي مساس بالمبادئ العلمانية لتركيا. وقد أجرى الجيش عملية تطهير جديدة للضباط الذين يُشتبه في كونهم من الإسلاميين (وربما كان السبب وراء بعض ذلك هو أن زوجة الضابط المشتبه فيه قد ارتدت الحجاب، أو أنه صلى في المسجد). وفي الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٩٧، عرضت هيئة الأركان العسكرية على حكومة أربكان مذكرةً تضمنت مجموعة من ثمانية عشر مطلبًا، تهدف إيقاف تهديد الإسلاميين للدولة العلمانية. شملت هذه المطالب قيودًا على ارتداء الزي الإسلامي؛ وإجراءاتٍ لمنع الإسلاميين من دخول الجيش أو الإدارات الحكومية؛ والمراقبة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجمعيات الدينية؛ وأمرًا رسميًّا بإغلاق مدارس الأئمة والمدارس الدينية ـ التي كان يُعتقَد أنها تدرِّس البروباغاندا الدينية، وتمثل معقلًا لتدريب الإسلاميين ـ بسبب تحيزها ضد العلمانية. وفي الوقت نفسه، طالب الجيش بزيادة التعليم العلماني الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات. وقد بدت هذه المخاوف مثيرة للسخرية؛ لأن تلك المدارس كانت الحكومة هي التي أنشأتها وهي التي تموِّلها، وكانت خاضعة لتنظيم الدولة ورقابتها[١٦].

(١٦) Kelly Couturier, "Anti-Secularism Eclipses Insurgency as Army's No. 1 Concern." *Washington Post*, April 5, 1997, A-22.

لقد تبيَّن أنَّ أربكان وحكومة حزب الرفاه قصيرة الأجل كانا بمثابة واقي صواعق بالنسبة للعلمانيين المتشددين(١٧)، مما ساهم في زيادة استقطاب المجتمع. وكما حدث في الجزائر، كانت المؤسسة العلمانية على استعداد للتنازل عن التزام تركيا بالديمقراطية، لمنع الإسلاميين من المشاركة في السياسة والمجتمع، وللحفاظ على سلطتها وامتيازها ونمط حياة أتباعها، بدلًا من السماح للناخبين بالاختيار في انتخابات حرة ونزيهة. إنَّ مقارنة شريف ماردين (بالتركية: Şerif Mardin) بين هذا الموقف الكمالي وبين كراهية ڤولتير للكنيسة، لتعيننا كثيرًا على فهم مصدر العلمانية المتشددة وتراثها الحي في تركيا(١٨).

كان على أربكان وحزب الرفاه أن يتعاملوا مع الضغوط المتزايدة من الجيش والأصوات البرلمانية المطالبة بسحب الثقة، وفي مايو عام ١٩٩٧ قدَّم المدعي العام في تركيا التماسًا إلى المحكمة الدستورية (أعلى محكمة في تركيا) لحظر حزب الرفاه، لانتهاكه المواد العلمانية في الدستور التركي، ودفعه للبلاد نحو حرب أهلية محتملة. وأخيرًا، انهار ائتلاف أربكان وتشيلر عندما فقد أغلبيته البرلمانية بعد استقالة عدد كبير من أعضاء حزب تشيلر: الطريق المستقيم. وقدَّم أربكان استقالته في ١٨ يونيو عام ١٩٩٧. وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٩٨، أصدرت المحكمة الدستورية أمرًا بحظر حزب الرفاه. طُرِد أربكان من البرلمان ومُنِع من المشاركة في العملية السياسية لمدة ٥ سنوات. كما صودرت أصول حزب الرفاه. ثم حوكم أربكان وعدد من القادة الآخرين بتهمة إثارة الفتنة.

حزب الفضيلة

في عام ١٩٩٨، اجتمع أعضاء حزب الرفاه السابقين وأنصاره، وشكَّلوا حزب الفضيلة (بالتركية: Fazilet Partisi, FP)، الخليفة غير الرسمي لحزب

---

(١٧) lightning rod أي موضوع جاذب للنقد، خاصة بغرض صرف الانتباه عن موضوعات أخرى أشد خطورة وأهمية. تماما كما يعمل واقي الصواعق الذي يثبت على المباني لحمايتها من البرق، بتوجيهه إلى الأرض عوضا عنها (المراجع)

(١٨) للاطلاع على مناقشة لتلك الظاهرة، انظر:

Serif Mardin, "Ideology and Religion in the Turkish Revolution." *International Journal of Middle East Studies* 2 (1971): 197-211, especially pp. 208-209.

الرفاه. وقد تحرَّكت حكومة رئيس الوزراء بولنت أجاويد (بالتركية: Bülent Ecevit)، بدعم قوي من الجيش، لقمع المنظمات الإسلامية أو تلك التي يُشتبه في أنها على صلة بها. وفي عام ٢٠٠٠، حصل أجاويد مرتين على مرسوم حكومي يمكِّنه من فصل آلاف الموظفين المدنيين المشتبه في صلتهم بالجماعات الإسلامية أو الانفصالية. وفي كلتا المناسبتين، رفض رئيس تركيا أن يوقِّع على هذا الإجراء ليصبح قانونًا. وفي يونيو عام ٢٠٠١، أعلنت المحكمة الدستورية أن حزب الفضيلة منظمة إسلامية غير قانونية، وحظرته. واستشهدت المحكمة بالدستور التركي الذي يجعل العلمانية حجر الزاوية في الدولة.

انقسام في الحركة

أدى إغلاق حزب الفضيلة، وما أعقبه من محاولات لإعادة التجمع والحركة مجدَّدًا إلى وقوع انقسام في الحركة الإسلامية التي يقودها أربكان، فانقسمت إلى حرس قديم يقوده أربكان، وبعض الإصلاحيين الأصغر سنًّا ممن كانوا يأملون في إنشاء حزب جديد، يكون أقل إثارة للجدل وأقل تعرُّضًا للنظام التركي العلماني. تجمَّع هؤلاء الإصلاحيون الجدد حول عمدة إسطنبول السابق، صاحب الكاريزما والشعبية، رجب طيب أردوغان (بالتركية: Recep Tayyip Erdogan)، إلى جانب عبد الله غول (بالتركية: Abdullah Gül)، وبولنت أرينك (بالتركية: Bülent Arinç). كانت شعبية أردوغان عمدة إسطنبول تعتمد في جزء كبير منها على إدارته الكفء والفعالة للبلدية وتوسيع خدماتها. وتكتل التنظيم السياسي الذي تجمع تحت قيادته حول رؤيته للبلاد والتغيير الأيديولوجي الذي طرحه ـ ذلك التغيير الذي كان متوافقًا مع قواعد الجمهورية التركية، ومحترمًا لمبادئ كل من الديمقراطية والعلمانية اللائكية.

صعود حزب العدالة والتنمية

تأسس حزب العدالة والتنمية التركي رسميًّا في عام ٢٠٠١. وبحلول نوفمبر عام ٢٠٠٢ فاز الحزب بنسبة ٣٤,٣٪ من الأصوات، وحصل على ٣٦٣ من بين ٥٥٠ من المقاعد في الانتخابات البرلمانية. هذا الانتصار

الساحق بكل المقاييس كان يعني أنه للمرة الأولى منذ أكثر من ١٠ سنوات؛ أمكن لأحد الأحزاب أن يفوز بما يكفي من المقاعد في البرلمان، لكي يتمتع بأغلبية واضحة ومن ثمَّ يكون بمقدوره أن يشكل الحكومة بمفرده.

وعد حزب العدالة والتنمية بعقد اجتماعي جديد؛ يقوم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والمبادئ الأخلاقية والإيتيقية الأساسية[١٩]. لم تركِّز الاستراتيجية الانتخابية لحزب العدالة والتنمية على الأيديولوجية الدينية، أو على الدمج بين الدين والسياسة، لكنها ركزت على قضايا «لقمة العيش»، التي كان لها صدًى عابر للانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. لقد عبَّر طيب أردوغان في خطاب ألقاه عام ٢٠٠٣ بمناسبة ظهور حزب العدالة والتنمية عن الطبيعة غير الإقصائية للحزب، ليس بالمعنى المجتمعي وحده، وإنما بالمعنى السياسي أيضًا: «إنَّ ما نشهده الآن ليس تمييزًا واستقطابًا للأيديولوجيات عن طريق رسم خطوط صارمة وواضحة تفصل فيما بينها، وإنما تشكيلًا لمسارات سياسية جديدة تعبر عن شتى الأيديولوجيات. أمامنا إذن صورة ذات ألوان أكثر، وأبعاد أكثر، بدلًا من الصورة الحادة ذات اللونين الأبيض والأسود»[٢٠].

ماكياج الحزب

في الواقع، كان فوز حزب العدالة والتنمية نتيجة لطيف واسع من الكتل التصويتية. فقد اجتمع الوطنيون والمحافظون وأصحاب الرؤية الليبرالية الاقتصادية؛ على انتخاب أردوغان وحزب العدالة والتنمية. ولم يقتصر فوز الحزب على الأصوات التي كانت تذهب سابقًا إلى أحزاب أخرى؛ بل فاز أيضًا بنسبة ٢٩٪ من أصوات الناخبين الجدد[٢١].

كيف اجتمعت تلك المجموعة المتنوعة من الناخبين وتوصلت إلى نتيجة واحدة بدعم حزب العدالة والتنمية؟ أوَّلًا، لقد قيَّد حزب العدالة والتنمية

---

(١٩) M. Hakun Yafuz, *Islamic Political Identity in Turkey*, p. 256.

(٢٠) هذا النص منقول عن:

Hakan Yavuz, ed., *The Emergence of a New Turkey*. Salt Lake City: University of Utah Press, 2006, p. 334.

(٢١) Yavuz, *Islamic Political Identity in Turkey*, p. 258.

رسالته المتعلقة بالمسائل الدينية، وكرسّ نفسه مبكرًا كحزب مؤيد لـ«ديمقراطية محافظة»، حزب لا ينصب عزمه على نشر رسالة دينية شاملة ولا على التعزيز من تأثير الإسلام على سياسات الحكومة، وإنما حزب براغماتي وديمقراطي وتعددي ينصب عزمه على تحقيق مستقبل زاهر لجميع المواطنين الأتراك. وقد أكّد أردوغان ذلك قائلًا: «بينما نعلّق أهمية كبيرة على الدين بوصفه قيمة اجتماعية، إلا أننا لا نعتقد أنه من الصواب أن نمارس السياسة من خلال الدين، أو أن نحوّل الحكومة أيديولوجيًّا باستخدام الدين، أو أن نلجأ إلى الأنشطة التنظيمية القائمة على الرموز الدينية. إنّ تحويل الدين إلى أداة سياسية، وتبني مقاربات سياسية إقصائية باسم الدين، لن يضر بالتعددية السياسية وفقط، وإنما سيضر بالدين نفسه أيضًا. فالدين قيمة مقدّسة وجماعية»(٢٢).

ضمّت قيادة حزب العدالة والتنمية جيلًا جديدًا من السياسيين المسلمين، مثل عبد الله غول وبولنت أرينك وعلي باباجان (بالتركية: Ali Babacan) وغيرهم، ممن لديهم هوية إسلامية محدّدة بوضوح؛ كما أنهم جميعًا من خريجي التعليم الجامعي، وكانوا أكثر تعرُّضًا للأفكار الأوروبية، مقارنة بقادة الماضي، نتيجةً لاتساع التعليم ووسائل الإعلام. وهو ما أدى بهم إلى تبني رؤية كونية مبنية على التقاطع بين التقليد والحداثة، رؤية تتبلور فيها الخطابات العالمية في اللغة الأم لسياسيين من ذوي الخبرة والصلات النافذة. وكانت النتيجة هي حزب ذو هوية هجينة ـ تركي ومسلم وغربي في آن. وعلى الرغم من أن الحزب متجذر بعمق في التقليد التركي ـ العثماني، فإنّ مزيج هوياته، الدينية والسياسية هذا، قد عزز من فرصه في تولي الحكم.

قضايا لقمة العيش

في السنوات التي تلت انتخابه، حقّق أردوغان العديد من الوعود التي تعهد بها بشأن التحسينات الاقتصادية. وكان معظم النجاح الاقتصادي المبكر

(٢٢) هذا النص منقول عن:

Yavuz, *The Emergence of a New Turkey*, p. 336.

الذي حققه حزب العدالة والتنمية نتيجة لسيطرته، وهو حزب وحيد، على البرلمان. وخلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٢ إلى مارس ٢٠٠٣، وهي ثلاثة أشهر فقط، تمكن الحزب من تمرير أكثر من ٥٤ تعديلًا دستوريًا وقانونيًا لإعداد البلاد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وهي الخطوة التي لم تحسّن صورة تركيا على الساحة الدولية وحسب؛ بل أدت إلى قفزات في الأسواق وزيادة في الاستثمارات وصعود اقتصادي عام. كما عالجت هذه الخطوة - على الأقل قانونيًا - شيئًا من التمييز الطويل الأمد ضد الأقليات الكردية والمسيحية، على الرغم من استمرار مشكلاتهم(٢٣).

بالإضافة إلى ذلك، حقّق حزب العدالة والتنمية نموًّا هائلًا في الناتج المحلي الإجمالي التركي، حيث طبّق الحزب برنامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، الذي كان يدعو إلى خصخصة قطاعي البنوك والطاقة وإصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية والضرائب وفتح الطريق أمام المستثمرين الأجانب. وفي عام ٢٠٠٤، انخفض التضخم إلى أقل من ١٠٪ للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود (وبحلول عام ٢٠١٠، أصبحت تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوروبا، وحصلت على مقعد في مجموعة العشرين)(٢٤).

وكانت رئاسة أردوغان السابقة للبلدية، كما ذكرنا سابقًا؛ عاملًا مهمًّا في نجاحه المبكر في زعامته لحزب العدالة والتنمية. وقد وضع الحزب وطبق برامج خدمية سدّت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في البلاد، كما احتفظت المراكز الحضرية (المتروبولية) بميزتها التنافسية في تحقيق النمو الاقتصادي والصعود الاجتماعي. أما الخدمات منخفضة التكاليف، ومن ضمنها الرعاية الصحية وبرامج للكتب الدراسية والرواتب الشهرية، التي وفرها الحزب، فكانت ترمي إلى مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على الازدهار والارتقاء في سلم الصعود الاجتماعي(٢٥).

---

(٢٣) Kamal Karakas, 2014 Turkey Report, 31.
http://www.sgi-network.org/docs/2014/country/SGI2014_Turkey.pdf.

(٢٤) للاطلاع على تناول مفصّل لسياسات الحزب الاقتصادية، انظر:
Marcie J Patton, "The Economic Policies of Turkey's AKP Government: Rabbits from a Hat?" *The Middle East Journal* 60:3 (Summer 2006): 513-536.

(٢٥) Ibrahim Kalin, "Political Islam in Turkey." In *Oxford Handbook of Islam and Politics*, ch. 28. Ed. John L. Esposto and Emad Shahin. New York: Oxford University Press, 2013, pp. 430-431.

السياسة الخارجية

كانت سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية متعدِّدة الأوجه، ويُعَدُّ هذا انعكاسًا للطبيعة التوفيقية للحزب نفسه، ومع ذلك فقد كان من أهم سماتها: التركيز على الغرب. لقد كانت علاقة تركيا مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال، علاقة غير مستقرة منذ سنوات حرب الخليج عام ١٩٩١، لكنَّ حكومة العدالة والتنمية ربطت مصالحها السياسية الخارجية بمصالح الغرب والولايات المتحدة، ونشرت القوات العسكرية التركية في إطار قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن (الإيساف) (بالإنكليزية: International Security Assistance Force, ISAF) في أفغانستان في عام ٢٠٠١. لكنَّ الفترة التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ شهدت تناطحًا بين أردوغان وإدارة بوش حول مشاركة تركيا. إذ أن القيادة التركية كانت تخشى أن تؤدي الحرب إلى انعدام الاستقرار في المنطقة بعامة وعلى حدودها الجنوبية بالأخص، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلتها مع الأكراد.

سعى حزب العدالة والتنمية إلى جعل علاقته بأوروبا محورًا لسياساته الخارجية، وأقام علاقات وثيقة مع تلك الدول التي تشكِّل الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، لقد غدت الرغبة في اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي هي ما يحدد، بدرجة أو بأخرى، علاقة تركيا بالقارة في السنوات الأخيرة. وعبر تصريحه بأنه ملتزم بتطبيق متطلبات ومعايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية المدنية سعى حزب العدالة والتنمية إلى إعادة تعريف دور الجيش وحلفائه؛ بل والحد منه أيضًا. كانت القيادة التركية تتخيل بلدًا لا يُعرَّف بناءً على قوته العسكرية بقدر ما يُعرف بناءً على علاقاته الجيوسياسية الاستراتيجية[٢٦]. ومع ذلك، فقد تبيَّن أنَّ هذا طريق صعب. فقد تراجع الدعم الشعبي في أوروبا لإدراج تركيا في الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة في الاستفتاءات التي أجريت في فرنسا وهولندا في مايو عام ٢٠٠٥، التي عارضت توسيع الاتحاد ليضم دولة جديدة غير أوروبية. وكانت أكثر تلك المعارضة ترجع إلى تصوُّر أن تركيا ليست جزءًا من أوروبا من

---

(٢٦) Yavuz, *Secularism and Muslim Democracy in Turkey*, p. 204.

الناحية الثقافية. فمع انشغال دول أوروبا بالتصدي لمشكلة هويتها الناجمة عن زيادة عدد سكانها المسلمين، خشي أكثرها من تأثير وجود حكومةٍ إسلاميَّةٍ في الاتحاد على استقرار المجتمع[٢٧].

استمرار النجاح الانتخابي

بعد خمس سنوات من ظهوره على الساحة السياسية في تركيا، تعرَّض سجل حزب العدالة والتنمية لاختبار آخر في الانتخابات العامة السادسة عشرة في البلاد في ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٧. وقفزت نسبة أصوات الحزب من ٣٤٪ تقريبًا في انتخابات عام ٢٠٠٢ إلى نسبة مفاجِئة بلغت ٤٦,٦٪ من الأصوات في عام ٢٠٠٧؛ أي: بزيادة تتجاوز ١٢٪.

لقد زاد الدعم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في جميع أقاليم البلد السبعة، وفي أكبر خمس مدن فيها. وحصل في إسطنبول على عدد من الأصوات يساوي ما حصل عليه خصومه مجتمعين[٢٨].

وقد أشارت استطلاعات الرأي العامة إلى أنَّ العامل الأكثر أهمية الذي جعل الناس يصوتون لصالح حزب العدالة والتنمية هو الاقتصاد: حيث اختار ٧٨٪ منهم تلك الإجابة: «الموقف الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية»، واختار ١٤٪: «الديمقراطية»، واختار ١١٪: «تهديد العلمانية»[٢٩]. لقد كان الاقتصاد، وليس الديمقراطية أو العلمانية أو الدين؛ هو العامل الأساسي في تلك الانتخابات. ففي السنوات الخمس التي سبقت الانتخابات نما الناتج المحلي الإجمالي التركي نموًّا كبيرًا، مع تحقيق ارتفاع قياسي في الاستثمار الأجنبي، من ١,٢ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار في العام. وفي النهاية، كانت قدرة حزب العدالة والتنمية على إنجاز مهمته ـ وهي تقديم الدعم اللازم لتحسُّن الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وتوسُّع نطاق الخدمات ـ هي ما منحه الفوز في الانتخابات.

---

(٢٧) Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, *The Rise of Political Islam in Turkey.* Washington, DC: RAND National Research Defense Institute, 2008, p. 77.

(٢٨) المصدر السابق، ص٤٩.

(٢٩) المصدر السابق، ص٢٥٦.

ثم في عام ٢٠١١ أيضًا، حقّق حزب العدالة والتنمية فوزًا مذهلًا في الانتخابات العامة، حيث حصل على ٣٢٧ من مقاعد برلمان البلاد، وازدادت أصواته الانتخابية إلى ما يقرب من ٥٠٪. ويشير إعلان الحزب الانتخابي: «تركيا مستعدة، والهدف ٢٠٢٣»، إلى أنَّ الأفق السياسي لحزب العدالة والتنمية سيستمر خلال السنوات الاثني عشرة المقبلة[٣٠]. إنَّ «العلامة التجارية» لحزب العدالة والتنمية، كما أشار مندريس سينار، كانت تنتظم حول الشخصية الكاريزمية لقائده رجب طيب أردوغان الذي يدير سياسات الحزب واستراتيجياته[٣١].

إرغينكون ومحاولة الانقلاب العسكري

وصلت العلاقة الوعرة بين حكومة حزب العدالة والتنمية والجيش إلى ذروتها، مع سلسلة المحاكمات التي حققت في التآمر المزعوم للإطاحة بالحكومة. ففي ١٢ يونيو عام ٢٠٠٧، بعد إجراء عدد من التحقيقات، ادَّعى ممثلو الادعاء أنَّهم وقفوا على سلسلة من مخططات الانقلاب ضد الحكومة. ثم بدأت موجة واسعة من الاعتقالات، وفي ٢١ يناير عام ٢٠٠٨، اعتُقِل واحد وثلاثون شخصًا بعد صدور لائحة الاتهام الأولى في قضية إرغينكون (بالتركية: Ergenekon).

وفي عام ٢٠١٠، اعتُقِل واحد وثلاثون من أعضاء الجيش، وسُجِنوا بتهمة التخطيط للإطاحة بحكومة أردوغان. وبعد عامين، في عام ٢٠١٢، أدين ٣٣٠ من ضباط الجيش بتهمة التآمر للإطاحة بحكومة أردوغان في عام ٢٠٠٣، وحُكِم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى عشرين عامًا.

وفي أبريل عام ٢٠١١ قُبِض على أكثر من ٥٠٠ شخص، من بينهم ضباط كبار في الجيش، ومحامون وصحفيون، ومؤلفون، ونواب من المعارضة، وحُوكِم نحو ٣٠٠ منهم رسميًّا بتهمة الانضمام إلى ما وصفه الادعاء بأنه «منظمة إرغينكون الإرهابية»، وادعى ممثلو الادعاء أنَّ تلك

---

(٣٠) Menderes Cinar, "The Electoral Success of the AKP: Cause for Hope and Despair." *Insight Turkey* 13:4 (2011): 478.

(٣١) المصدر السابق.

المنظمة خططت لاغتيالات وهجمات بالقنابل، لإثارة الاضطرابات وتمهيد الطريق لانقلاب عسكري. وبعد نحو ٥ سنوات من المحاكمات، في منتصف مارس عام ٢٠١٣، أدين رئيس أركان الجيش السابق - مع إدانة ٢٧٥ آخرين (وتبرئة ٢١ متهمًا) -، وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة. لقد أدت قضية إرغينكون والإصلاحات القانونية المتعلقة بها إلى قصقصة أجنحة الجيش وتقييد قوته المطلقة. وعلى الرغم من أن الكثيرين رأوا أن إخضاع الجيش للسلطة المدنية خطوة ضرورية ومهمة، فقد رأى آخرون أنَّ تلك الخطوة كانت أداة للحكومة لقمع خصومها (الجيش، والصحفيين، والسياسيين). وراح النقاد يتهمون أردوغان وحكومته التي طالما اعتبرت تقدمية، بأنها قد غدت سلطوية على نحو لا ينفك يتزايد.

هذا التحول في التصوُّر هو الذي أخرج الكثيرين إلى الشوارع في عام ٢٠١٣. ففي أزمة حديقة غيزي (بالتركية: Gezi Parkı) (التي سنناقشها أدناه)، جمعت الاحتجاجات الغاضبة ضد الحكومة تحالفًا غير مسبوق من مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية التي اجتمعت كلمتها على معارضة الحكومة.

منذ فوزه في انتخابات عام ٢٠١١، جمَّد أردوغان عمليًّا عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأوقف الإصلاحات الديمقراطية. وبدأ يوجِّه انتقادات شديدة إلى الاتحاد الأوروبي واستمر في الحديث عن اتفاقية تعاون شنغهاي. كما بدأ ومؤيدوه في المدافعة عن نظام رئاسي على الطريقة التركية، يكون فيه المسؤول التنفيذي واسع الصلاحيات جدًّا، دون وجود ضوابط وموازنات فعالة. (وقد وصف بعض نواب أردوغان بالبرلمان، الرئيسَ الأمريكيَّ باراك أوباما، بالفاشل البائس؛ لأنَّه مضطر إلى التعاون مع الكونغرس). وفي عام ٢٠١٢، قدَّمت أغلبية حزب العدالة والتنمية حزمةَ تعديلاتٍ دستوريةٍ من ستين مادة إلى البرلمان. كانت هذه التعديلات تحاول أن تصنع رئيسًا خارقًا، لديه سلطة التشريع عندما لا يكون البرلمان منعقدًا، ولديه سلطة تعيين ثلثي قضاة المحكمة العليا. وهذا التعيين سيكون بالاشتراك بين الرئيس والبرلمان، ولكن بسبب قوانين الأحزاب السياسية فإنَّ رؤساء الأحزاب وليس فروعها، هم الذين يقررون المرشحين البرلمانيين. وبذلك، كان أردوغان يسعى إلى الجمع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقضائية. رفضت المعارضة هذا الأمر، ولم يتمكن أردوغان من

الحصول على ثلاثة أخماس الأغلبية البرلمانية، من أجل إجراء استفتاء على هذه التعديلات؛ حيث يتطلب عقد الاستفتاء موافقة ٣٣٠ من أصل ٥٥٠ من الأصوات، وقد حصل على ٣٢٦ صوت فقط. لكنَّ هذه المحاولة أظهرت نواياه بوضوح. ثم قال أردوغان مرارًا وتكرارًا إنَّ حزبه إذا استطاع أن يحصل على هذه المقاعد في انتخابات عام ٢٠١٥، فسوف يغيِّر النظام السياسي إلى نظام رئاسي.

الربيع العربي

عندما بدأت الثورات في العالم العربي في مصر وتونس، دعا أردوغان وحزب العدالة والتنمية بنشاط إلى تطبيق الديمقراطية في بلاد مثل مصر وتونس. كان لأردوغان علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة التونسية، وكان شخصية شعبية يجذب حوله جماهير كثيرة. وقد لعب دورًا بنَّاءً ليس في المنطقة وحدها، وإنما مع الولايات المتحدة وأوروبا أيضًا. ويشير عمر تاسبينار (بالتركية: Omer Taspinar) إلى المفارقة التي أدى الربيع العربي إلى إبرازها: الفكرة المغلوطة التي ترى السياسة الخارجية التركية محكومة بثنائية «موالٍ للغرب»/«إسلامي». «فلمَّا كان جميع سكان تركيا تقريبًا من المسلمين، وبما أنَّ حزب العدالة والتنمية، وهو حزب ذو جذور إسلامية، قد فاز بثلاثة انتخابات متتالية. قد يفترض الكثيرون أنَّ ابتعاد تركيا عن الغرب ـ تركيا «الخاسرة» ـ يُعدُّ نتيجة لإحياء إسلامي، أو لعملية أسلمة»[٣٢].

الخلاف حول حديقة غيزي واتهامات الحكومة بالفساد

مثَّلت سلسلةٌ من الأحداث، من ضمنها احتجاجات حديقة غيزي، في الفترة من مايو إلى أغسطس عام ٢٠١٣، وفضيحة الفساد الكبرى في ديسمبر عام ٢٠١٣، تغذيها زيادة الاستياء الشعبي والاستقطاب المجتمعي؛ تحدِّيًا كبيرًا أمام أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وهو التحدي الذي لم يواجهوا مثله منذ وصولهم إلى السلطة في عام ٢٠٠٢.

---

(٣٢) Omer Taspinar, “Turkey: An Interested Party.” In Kenneth Pollack, Daniel Byman, et al., *The Arab Awakening*. Washington, DC: Brookings Institution, 2011, p. 268.

لقد بدأت المظاهرات الاحتجاجية التي عمّت أرجاء البلاد والاضطرابات الأهلية التي اجتاحت تركيا في ٢٨ مايو عام ٢٠١٣، بسبب الغضب من الإخلاء العنيف للمعتصمين احتجاجًا على خطة حكومية بتطوير حديقة غيزي في منطقة تقسيم في إسطنبول. كان مشروع حزب العدالة والتنمية يهدف إلى تطوير ميدان تقسيم، أو إعادة تشكيله، وهو مساحة خارجية اشتهرت بالمقاهي والمساحات الخضراء، وذلك ببناء مركز للتسوق وتحويل ثكنة عسكرية قديمة إلى مراكز للتسوق وشقق فاخرة، في حديقة غيزي الملاصقة للميدان.

وبينما كانت الاحتجاجات الأولى مدفوعة بالاعتراض على هدم الحديقة لأسباب بيئية، فقد تحوَّلت إلى حركة أوسع، انضم إليها في نهاية المطاف مَن استغلوا هذا الجدل للتعبير عن مظالم أخرى ضد الحكومة: «الشباب والشيوخ، والعلمانيون والمتديِّنون، ومشجِّعو كرة القدم والمكفوفون، والأناركيون، والشيوعيون، والقوميون، والأكراد، والمثليُّون جنسيًّا، والنسويات، والطلاب»[٣٣]. لقد طالبوا بالتراجع عن مشروع هدم الحديقة، ووقف عنف الشرطة ووحشيتها، والتراجع عن بيع الأماكن العامة للمطوِّرين العقاريين والمستثمرين، وطالبوا بحق جميع الأتراك في التعبير عن شكاواهم ضد سياسات الحكومة وأفعالها دون خوف من القمع، وزيادة حريات وسائل الإعلام والصحافة[٣٤]. وأراد أعضاء المعارضة العلمانية لحزب العدالة والتنمية محاكاة حركة تمرُّد والانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الإخوان المسلمين في مصر. أمَّا أردوغان، فقد ردَّ على المنتقدين وتسبب في زيادة التوترات باتِّهام المحتجين بأنهم يشربون الخمور حتى داخل المساجد، واتَّهمهم بارتكاب أعمال أخرى مخالفة للقانون، وقال: إن الاحتجاجات جزء من مؤامرة دولية، تتورَّط فيها الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإسرائيل، وأنَّ هذه الدول تستعمل حركة غولن (بالتركية: Gülen hareketi، وتسمى أيضًا: hizmet hareketi) كالدمية. وفي الجملة،

(٣٣) Victor Kotsev, "How the Protests Will Impact Turkey at Home and Abroad." *Atlantic*, June 2, 2013. http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/06/how-the-protests-will-impact-turkey-at-home-and-abroad/276456/.

(٣٤) Fidel Martinez, "Turkish Protesters Release a List of Demands." *Daily Dot*, June 4,2013. www.dailydot.com/news/occupy-gezi-turkish-protest-taksim-demands/.

خرج أكثر من ٣ ملايين من سكان تركيا، البالغ عددهم ٨٠ مليونًا إلى الشوارع، تعبيرًا عن مظالمهم.

كان ردُّ فعل الحكومة متحدِّيًا. ففي خطاب متلفز تعهَّد أردوغان أنَّه «إذا جمعوا عشرة أشخاص، فسوف أقوم وأجمع ٢٠٠ ألف شخص. وإذا جمعوا ١٠٠ ألف شخص، فسوف أجمع مليون شخص من حزبي»[٣٥]. كما وصف خصومه بأنهم «لصوص» و«متشردون»، وحذَّر من أنَّ صبره له حدود.

وقد ذكرت منظمة العفو الدولية (بالإنكليزية: Amnesty International) أنَّها «تلقَّت تقارير متسقة وموثوقة عن تعرُّض المتظاهرين للضرب على أيدي الشرطة، أثناء اعتقالهم ونقلهم إلى أماكن الحجز، والحرمان من الوصول إلى الغذاء والماء والمراحيض لمدة تصل إلى ١٢ ساعة، خلال الاحتجاجات الحالية في إسطنبول المستمرة منذ ثلاثة أسابيع تقريبًا»[٣٦]. وقد سقط في هذا الصراع ثمانية قتلى، وأكثر من ثمانية آلاف مصاب، وما يقرب من خمسة آلاف معتقل.

وعلى الرغم من أن أردوغان قد وصف رجال الشرطة بالأبطال، فإنَّ عمدة إسطنبول قادر توباك (بالتركية: Kadir Topbaş)، قد أعلن في مقابلة أجريت معه في ٢٠ يونيو عام ٢٠١٣؛ أنَّ سبعة موظَّفين بالبلدية قد أقيلوا من مناصبهم، بسبب اتهامات بأنهم أحرقوا خيام المعتصمين في حديقة غيزي ومتعلَّقاتهم، وسعى إلى تهدئة الجمهور، مشيرًا إلى أنَّ الحكومة سوف تسعى إلى الحصول على موافقة الشعب في جميع المشروعات المقبلة[٣٧].

وخلافًا للاضطرابات التي وقعت في تركيا، وكما توقَّع أردوغان، حقَّق حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس، وذلك وسط مزاعم فساد وتسريب أمني مدمِّر والحظر المثير للجدل

(٣٥) "Erdogan: For Every 100,000 Protesters, I Will Bring out a Million from My Party." *Haaretz*, June 1, 2013. http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.527188.

(٣٦) "Turkey: End the Incommunicado Detention of Istanbul Protesters." Amnesty International, June 16, 2013. http://www.amnestyusa.org/news/news-item/turkey-end-the-incommunicado-detention-of-istanbul-protesters.

(٣٧) "Istanbul Mayor: We Will Now Ask Even for Bus Stops." *Hurriyet Daily News*, June 20, 2013, http://www.hurriyetdailynews.com/istanbul-mayor-to-ask-residents-about-all-future-projects.aspx?pageID=238&nID=49153&NewsCatID=341.

لوسائل الإعلام. لقد شارك نحو ٩٠٪ من الناخبين الأتراك، وصوّت ٤٣٪ منهم لحزب العدالة والتنمية (وهي نسبة أعلى من أصوات الحزب في عام ٢٠٠٩، التي كانت ٣٩٪)[٣٨]. فلا يبدو أنَّ تلك الأزمة السياسية قد أثَّرت على جموع الناخبين الذين فتحوا الباب لإعادة انتخاب أردوغان في أغسطس عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ١ يوليو عام ٢٠١٤، اختير أردوغان مرشَّحًا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية وفاز بها بنسبة ٥٢٪.

وبدلًا من أن يعالج المخاوف من خلال عمليَّة ديمقراطيَّة ـ ويُبدِّد بذلك الاتهامات الموجَّهة إليه بأنَّه يتحرك في اتجاه السلطوية ـ اختار أن يعتمد على نظريات المؤامرة والتفسيرات الجوفاء، التي تتجاهل المخاوف الحقيقية للشعب. كما حكم بما يناسب فقط مصالح هؤلاء الناخبين ـ ٥٠٪ من الأصوات ـ الذين صوّتوا لصالح حزب الحرية والعدالة في الانتخابات العامة. ومن خلال فهمه للديمقراطية بمعنى الأكثرية، كثيرًا ما لجأ أردوغان إلى وضع نصف المواطنين الذين يدعمونه في مواجهة النصف الآخر، ليشكِّل بذلك كتلتين كبيرتين على شقاق وخلاف. لكنَّ الديمقراطية لا تقتصر على حكم الأكثرية، وربما كان من الممكن حل التوترات في تركيا لو كان أردوغان قد فهم الديمقراطية بمعناها التعددي، واعترف بالحقوق والحريات، وتعاطف مع مخاوف المجتمع المتنوع إلى حد كبير، الذي يضم عدة مجموعات سياسية واجتماعية[٣٩].

صدام حزب العدالة والتنمية مع حركة غولن

تعززت اتهاماتِ الناقدين بأنَّ رئيس الوزراء [آنذاك] أردوغان، قد انحرف عن مسار الديمقراطية، واختار مسار السلطوية، عندما اندلع الصراع الحاد بين الحكومة وحركة غولن المعروفة أيضًا باسم «خدمة» (بالتركية: Hizmet)، في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٣، وذلك بعد سنوات من التعايش، على الرغم من الخلافات بينهما.

---

(٣٨) "Turkey Elections: Test of Erdogan's Rule?" *Al Jazeera*, April 1, 2014. http://www.aljazeera.com/programmes/insidestory/2014/03/turkey-elections-test-erdogans-rule-2014331161154603492.html.

(٣٩) Burak Kadercan, "Turkey's Gezi Park Episode Is Far from Over." openDemocracy, August 11, 2013. http://www.opendemocracy.net/burak-kadercan/turkey%E2%80%99s-gezi-park-episode-is-far-from-over.

إنَّ حكومة حزب العدالة والتنمية التي ينتمي إليها أردوغان، وحركة غولن، تشتركان في أيديولوجية إسلامية حديثة، تتبنى الإسلام المدني، في مواجهة الاستخدام السياسي للدين. وعلى الرغم من أنَّ العلاقات بينهما كانت تتدهور أحيانًا، فقد كان من الممكن ـ قبل الأزمة الحالية ـ أن ينتمي الإنسان إليهما معًا. لكنَّ هذا التعايش انتهى فجأة في ١٧ ديسمبر. فقد احتُجِز أكثر من ٥٠ شخصًا من مؤيدي حزب العدالة والتنمية، ومن بينهم رئيس بنك خلق أو البنك الأهلي التركي (بالتركية: Türkiye Halk Bankası، أو Halkbank) المملوك للدولة، وأبناء ثلاثة من الوزراء، وخضعوا للاستجواب أمام المدَّعين؛ بسبب مزاعم أنهم من رجال غولن.

يُمثِّل فتح الله غولن وحركته، حركةً عالمية تركية إسلامية (وتميل أكثر إلى كونها لا سياسية)، ينتشر عملها في ١٦٠ دولة، مع متطوعين من خلفيات عرقية عديدة[٤٠]. وفي السياق التركي المسيَّس على نحو متزايد، سارت المجموعة في سنواتها المبكرة على خط دقيق بين العلمانيين المتشددين والإسلاميين مثل حزب الرفاه. فكانت تؤكد أهمية كل من الدين والقومية العلمانية، والتعليم العصري والديني ـ ولا سيما العلوم والتكنولوجيا ـ، والعلاقات مع الغرب، والعلاقات بين الإسلام والأديان الأخرى. كما أنَّ غولن وأتباعه، بحذرٍ، يعترفون بأهمية أتاتورك، ويعلنون احترام الجيش، ويعترفون بمخاطر تسييس الدين. وقد انتشرت رسالتهم انتشارًا فعالًا، من خلال جريدتهم (زمان) واسعة الانتشار، ومن خلال شبكة من المحطات التلفزيونية ودور النشر التابعة لهم.

وتؤكِّد حركة غولن على وجه التحديد أنَّ الأفكار والممارسات الإسلامية موافقةٌ لاقتصاد السوق، وهو ما أدى، إلى جانب انتشار الديمقراطية، إلى أسلمةٍ غير مسبوقة للمجال العام، مع نسيج معقَّد من شبكات الشركات والأعمال، وإمبراطورية إعلامية كبيرة.

وخلال الثمانينيات، وسَّعت حركة غولن بصورة ملحوظة وجودها في

(٤٠) For more on Nurcu political activism, see M. Hakan Yavuz, "Print-Based Islamic Discourse and Modernity: The Nur Movement." In *Third International Symposium on Bediuzzaman Said Nursi*. Vol. 2. Istanbul: Sozler, 1995, pp. 324 - 350.

القطاع الاقتصادي، من خلال الشركات القابضة الكبيرة والبنوك وبيوت الاستثمار وشركات التأمين وسلاسل المتاجر.

كان مشروع غولن يهدف إلى إنشاء نخبة جديدة أطلق عليها اسم «الجيل الذهبي»، وعمل على تزويد تلك النخبة بالتعليم والتدريب في العلوم الحديثة والأخلاق الإسلامية. وفي ضوء هذا، انتقل غولن من عالم الحركات الدينية الخالصة إلى قيادة ثورة اجتماعية وتعليمية. وقد أثبتت مشروعاتهم التعليمية فعاليتها (كبناء المدارس والجامعات والمدن الجامعية لتسكين عشرات الآلاف من الطلاب؛ ونشر الكتب وتوزيعها والدروس التعليمية؛ والمساعدات المالية)، وانضم إليها المتطوعون، وكان لها أثرٌ قويٌّ على الجيل القادم من المهنيين. ومن خلال الجمع بين المصالح الدينية والتعليمية والتجارية في تركيا وخارجها، وبمساعدة مالية من المتطوعين من مجتمع الأعمال؛ أنشأت حركة غولن شبكة واسعة من المدارس العلمانية في جميع أنحاء تركيا، وأسست أكثر من ألف مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية في أكثر من ١٦٠ دولة، لا سيَّما في آسيا الوسطى، والبلقان، والقوقاز، وباكستان، وأفغانستان، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا[(٤١)].

يرى غولن أنَّ فرض العلمانية الدوغمائية من أعلى كما فعل أتاتورك وأتباعه، قد خلق انقسامًا غير ضروري بين المجتمع التركي والنخبة الحاكمة. ويعتقد غولن أنَّ الدولة مسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي لمواطنيها، وبينما كان معارضًا لتطبيق الشريعة على سبيل المثال، فقد دافع لعقود طويلة عن العلمانية الأنغلو ساكسونية، والتعددية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأفراد في التعبير عن إيمانهم.

لقد أثار انتقاد غولن العلني لتسييس حزب الرفاه للإسلام، استنكارًا من قادة الحزب، على أساس ديني وسياسي. وقد ظلَّ العديد من العلمانيين في الجيش والنخبة المثقفة حذرين ومتشككين في جماعة غولن، وكثيرًا ما ربطوا بين توسع الحركة وبين حزب الرفاه وغيره من الجماعات الأكثر تسيسًا،

---

(٤١) Sencer Ayata, "Patronage, Party, the State: The Politicization of Islam in Turkey." *Middle East Journal*50:1 (Winter 1996): 51.

وكانوا يعتبرونها جميعًا حركات إسلاموية. في عام ١٩٩٩، هاجر غولن إلى أمريكا. وفي منفاه الاختياري في مجمعه في بنسلفانيا، استمر غولن في التأثير في المسلمين وغيرهم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال أجندته التعليمية. لقد علّقت مجلة الإكونوميست (بالإنكليزية: The Economist)، التي عرضت تعريفًا بغولن وحركته في عام ٢٠٠٨، على وصولهم الواسع بقولها:

«في الجنوب السوفيتي سابقًا، دافعت [الحركة] عن الثقافة «التركية»، في مناطق تتعايش فيها الثقافات الروسية والصينية والإيرانية على نحو مضطرب. ويقول أحد المراقبين الأتراك: «إذا قابلت شخصًا مهذّبًا من وسط آسيا، يجيد اللغة الإنكليزية والتركية، فسوف تدرك أنه تعلم في إحدى مدارس حركة غولن». وفي قيرغيزستان، على سبيل المثال، تدير الحركة جامعة وعشرات من المدارس الثانوية التي تتفوّق في المسابقات الدولية. حتى في باكستان، يتعلّم التلاميذ في مدارس غولن الأغاني التركية، ويستفيدون أيضًا من مختبرات العلوم اللامعة»[٤٢].

وفي الجملة، ينتشر نحو ٢٠٠٠ مدرسة ومعهد من مدارس حركة غولن ومعاهدها (وأكثرها مدارس خاصة)؛ في ١٦٠ دولة. وبعد انتصارات حزب العدالة والتنمية، كان لغولن وحركته علاقات جيدة مع الحكومة على الرغم من وجود بعض التوتر أحيانًا، بناءً على اتفاقهما في الرؤية الواسعة للفهم الإسلامي الإصلاحي المحافظ المعتدل. لكنَّ هذه العلاقة تمزّقت في أواخر عام ٢٠١٣ مع تصاعد التوتر بين المجموعتين، خصوصًا مع انتقاد غولن القوي لأردوغان وتعامل حكومته مع احتجاجات حديقة غيزي. وفي نوفمبر، أعلنت الحكومة أنها ستغلق شبكة الدرشان، وهي شبكة من مدارس التعليم الخاصة، يدير نحو ٢٠٪ منها أتباع غولن، اعتبارًا من عام ٢٠١٥[٤٣]. وردًّا على ذلك، ساعد مدّعون ورجال شرطة على علاقة قريبة بالحركة على كشف

(٤٢) "Global Muslim Networks: How Far They Have Traveled." *Economist*, March 6, 2008. http://www.economist.com/node/10808408?story_id=10808408. Accessed February 7, 2013.

(٤٣) "Turkish Government Determined to Close Private Tutoring Schools." *Hurriyet Daily News*, November 5, 2013. http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-government-determined-to-close-private-tutoring-schools.aspx?PageID=238&NID=57375&NewsCatID=338.

فضيحة فساد حكومي، هزّت حزب العدالة والتنمية، باتهامات المحاباة والاحتيال وغسل الأموال والرشوة وتهريب الذهب. وقبل ذلك بثمانية أشهر، كانت المخابرات التركية قد أبلغت الحكومة بتهم الفساد. صادرت الشرطة ما يقرب من ٢٠ مليون دولار، واعتقلت ٢٦ شخصًا، واحتجزت أكثر من ٩١ آخرين، من بينهم ثلاثة من أبناء وزراء بارزين في حكومة أردوغان(٤٤). وقد استقال أربعة وزراء بعد ذلك.

اتّهم أردوغان موظفي الدولة المدنيين بالتخطيط لـ «انقلاب قضائي»(٤٥). وأعيد تعيين أكثر من ٤٠ ألف ضابط شرطة. كما عُيِّن مدَّعون جدد، ولم يسمح أردوغان قطُّ بوصول الاتهامات ضد وزرائه إلى البرلمان لمناقشتها. كما أُغلِقت وسائل الإعلام الناقدة التي كانت تثير الأسئلة حول تهم الفساد؛ وحُجِبت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ظل تشريع مقترح، كان سيسهل على الحكومة فرض الرقابة على الإنترنت، حاول المسؤولون الأتراك السيطرة على تدفق المعلومات إلى الجمهور عن طريق حجب المواقع بشكل تعسُّفي، وجمع البيانات الشخصية من شركات الإنترنت، وإجبار مواقع الأخبار على إزالة المعلومات التي يعترض عليها أردوغان وحزب العدالة والتنمية(٤٦). وفي أوائل شهر فبراير عام ٢٠١٤، أُمِر محرِّر جريدة الزمان الشهيرة التابعة لغولن، ماهر زيالنوف (بالتركية: Mahir Zeynalov)، بمغادرة البلاد، بعد سلسلة من التغريدات التي انتقدت أردوغان(٤٧). كما حُجبت مواقع تويتر ويوتيوب، لكنَّ المحكمة الدستورية ألغت هذا الحجب بعد ذلك.

---

(٤٤) Bayram Balci, "What Are the Consequences of the Split between Erdogan and Gülen on Turkey's Foreign Policy?" *Foreign Policy Journal*, January 17, 2014. http://www.foreignpolicyjournal.com/2014/01/17/what-are-the-consequences-of-the-split-between-erdogan-and-gulen-on-turkeys-foreign-policy/.

(٤٥) Kharunya Paramaguru, "Turkey: Police Chiefs Fired after High-Profile Bribery Arrests." *Time*, December 18, 2013. http://world.time.com/2013/12/18/turkish-police-chiefs-fired-after-high-profile-bribery-arrests/.

(٤٦) Tim Arango and Ceylan Yeginsu, "Amid Flow of Leaks, Turkey Moves to Crimp Internet." *New York Times*, February 6, 2014.
http://www.nytimes.com/2014/02/07/world/europe/amid-flow-of-leaks-turkey-moves-to-crimp-internet.html.

(٤٧) Humeyra Pamuk and Dasha Afanasieva, "Turkish Paper Says Journalists Expelled for Criticizing Erdogan." *Reuters*, February 7, 2014.
http://www.reuters.com/article/2014/02/07/us-turkey-media-idUSBREA1614520140207.

كانت التداعيات الاقتصادية والسياسية كبيرة. ومع اشتداد التوترات في أعقاب التحول السلطوي لأردوغان، تدهور الترتيب المالي لتركيا، كما تراجعت قيمة عملتها. وهزَّت المخاوف من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر المؤسساتِ الماليَّةَ. ورفع البنك المركزي التركي أسعار الفائدة، لتعويض الانخفاض في الليرة، العملة الرسمية لتركيا، وبلغت مخاوف طبقة رجال الأعمال المحافظة ـ التي تعتمد شركات الطاقة والتصنيع التي يمتلكونها على قوة تركيا في السوق الدولية ـ ذروتها[٤٨].

وبحلول أوائل عام ٢٠١٤، أعاد الكثيرون مِمَّن رحبوا بتركيا، بصفتها النموذج والمثال للدول الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية سياسيَّة، النظر في رأيهم. كما كانت علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، المعلَّقة جزئيًّا على مواءمة حكم القانون في تركيا لمعايير الاتحاد الأوروبي، عرضة لخطر التدهور، بفضل «الإصلاحات» الحكومية: «لقد وُضِع المجلس الأعلى للقضاة والمدَّعين العامين، الذي يتعامل مع التعيينات والترقيات، تحت السلطة الفعلية لوزير العدل، في حين وُضِعت الشرطة القضائية تحت سيطرة الشرطة، بدلًا من النيابة. ولم يعد لدى وسائل الإعلام القدرة على الوصول إلى مرافق الشرطة... وقد مرَّر البرلمان على عجلٍ قانونًا جديدًا يُعَدُّ تقديريًّا للغاية، يُلزِم الشركات المزوِّدة لخدمة الإنترنت أن تكشف عن البيانات الشخصية لعملائها أمام السلطات، وقد وافق الرئيس عليه على الفور، على الرغم من الانتقادات الواسعة التي ألجأت الرئيس إلى الرد عليها»[٤٩].

كان الاستياء الشعبي المتزايد والاستقطاب المجتمعي الذي نشأ في أعقاب احتجاجات حديقة غيزي، وفضيحة الفساد التي اندلعت في ديسمبر عام ٢٠١٣؛ عوامل محفِّزة للتشريع الجديد الذي اقترحته الحكومة في عامي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، والذي يتيح لها الحدَّ من الحرية الأكاديمية. فقد أصدر مجلس التعليم العالي التابع للحكومة لوائح جديدة للحرم الجامعي، تتيح لإدارات الجامعات «فرض عقوبات على أعضاء هيئة التدريس والطلاب، الذين ينخرطون في المناقشات والحوارات والبيانات والتصريحات التي

(٤٨) Marc Pierini, "How Far Backward Is Turkey Sliding?" Carnegie Europe, March 3, 2014. http://carnegieeurope.eu/2014/03/03/how-far-backward-is-turkey-sliding/h29v.

(٤٩) المصدر السابق.

ليست ذات طبيعة «علمية»»[٥٠]. كما اقترح تشريع حكومي نقل الترقيات والتعيينات، من المجلس المستقل المشترك بين الجامعات، إلى مجلس التعليم العالي التابع للحكومة، ومكّنه من تعيين أعضاء المجالس في الجامعات الخاصة (التي تمولها المؤسسات). وقد قوّض هذا التشريع الأخير الجامعات الخاصة الأكثر استقلالاً، ولا سيما تلك التابعة لحركة غولن.

خلاصة

على الرغم من أن أتاتورك قد صنع تركيا الحديثة وشكّلها في صورة دولة علمانية، فإنّ الإسلام قد ظل، في الوقت نفسه، قويًا في المناطق غير الحضرية التي تمثّل أغلبية البلاد، وفي التديُّن الشعبي. إنّ الواقع السياسي بعد وفاة أتاتورك قد أنتج تاريخًا أكثر سيولة، أصبح فيه الإسلام والهوية والثقافة التركية المسلمة على وجه الخصوص، أكثر وضوحًا في السياسات المستخدمة من قِبَل كل من الجيش والحكومة. وقد شهدت تركيا في العقدين الماضيين ظهور الإسلام السياسي ونموّه وتأثيره، وقد بلغ ذلك ذروته في النجاح الانتخابي لحزب الرفاه الإسلامي. إنّ ظهور حزب الرفاه، لاعبًا سياسيًّا رئيسيًّا، قد أدى إلى أزمة سياسية وصراع بين النخبة العسكرية والعلمانية، والإسلاميين: «ونظرًا لأنّ العلمانية لم تفصل بين الدين والسياسة؛ بل كانت تُخضِع الدين للمجال السياسي، فقد شجّعت على تسييس الإسلام، وعزّزت الصراع بين العلمانيين والمسلمين، للسيطرة على الدولة»[٥١]. وخلافًا لاتهامات ناقديه، لم يفرض حزب الرفاه خلال فترته الوجيزة في السلطة، دولةً إسلاميّةً، لكنّه صنع دولة تركيّة أكثر ديمقراطية، مع مساحةٍ للدين، ونفّذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية، وخلق مجتمعًا أكثر عدلًا ومساواة، ووضع حدًّا للفساد والمحاباة. وقد اتهم الجيش وكثير من النخبة العلمانية ذلك بأنّه يُعدُّ انتهاكًا للعلمانية التركية أو اعتداءً عليها حتى. ونظرًا لعلمانيتهم المتشدِّدة، التي ترجع جذورها إلى النزعة العقلانية للقرن

(٥٠) A. Kahir Yildirim, "The Slow Death of Turkish Higher Education." *Al Jazeera*, July 10, 2014. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/07/turkish-higher-education-reform-20147106282924991.html.

(٥١) Hakan Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey." *Comparative Politics* 30:1 (October 1997): 65.

التاسع عشر، فقد كانوا يرون في العودة إلى الدين رجعية، ورِدّة عن الحداثة، ونكوصًا إلى العصور المظلمة، وتهديدًا لسلطتهم ونمط حياتهم.

لقد أثبت صعود حزب التنمية والعدالة إلى السلطة ونجاحه المذهل في عام ٢٠٠٢ قدرةَ الأعضاء السابقين في حزب الرفاه الإسلامي على التعلُّم من التجارب، وإنشاء حزب سياسي أكثر تنوُّعًا وشمولًا، جذبت برامجه وسياساته الاقتصادية والاجتماعية، وليس أجندته السياسية الإسلامية؛ دعمًا واسع النطاق. وقد وافق الجيش، الذي كان يتمتع سابقًا بسلطة تدخُّلٍ قويَّة، على محاكمات إرغينكون القضائية التي حوكم وأدين فيها العديد من ضباط الجيش. وأما الأحزاب السياسية، فعلى الرغم من معارضتها القوية لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، فقد تقبَّلت على مضض نتائج الانتخابات. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من العديد من الإنجازات والانتصارات في الانتخابات المتعاقبة، فقد لجأ أردوغان وحكومة العدالة والتنمية إلى أسلوب سلطوي عندما واجهوا تحدِّيًا كبيرًا لسلطتهم. إن المستقبل الديمقراطي لحزب العدالة والتنمية، وتركيا، ليعتمد على تعزيز ثقافة سياسية أكثر تعدُّديَّة، وعلى قيم المشاركة في السلطة، والحفاظ على نظام فعَّال من الضوابط والموازنات، وتعزيز الضمانات المؤسسية لذلك النظام، بالإضافة إلى الحريات التي تمكِّن جماهير الشعب من الاحتجاج والتعبير عن استيائهم، دون الخوف من قمع حقوقهم. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الجيش والنخب العلمانية وأطياف المعارضة الأخرى، عليهم أن يقبلوا بدور «المعارضة المخلصة»، وعليهم ألا يجعلوا الاختلافات السياسية واستياء الجماهير عذرًا للإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيًّا، من خلال التدخل العسكري أو العنف، بدلًا من العملية الانتخابية.

الفصل الثالث

إيران

الثيمات الكلاسيكية والتحديات المعاصرة

كما ذكرنا في الفصل الأول، وضع المتخصصون في القرن العشرين فرضيَّات حول التحوُّل الديمقراطي، العملية التي تنتقل فيها البلدان من أشكال الحكم السلطوية إلى أشكاله الشعبية، وافترضوا أنَّ مثل هذا الانتقال كان مرغوبًا فيه على الأقل، إن لم يكن حتميًّا. ولكن في سياق الحرب الباردة، كانت الحكومات الغربية (الرأسمالية) تخشى أحيانًا من أن يؤدي الإفراط في الحكم الشعبي إلى حالة فوضى، يمكن أن تستغلها قوى الكتلة الشرقية (الشيوعية). ولذلك فقد التزمت تلك الحكومات الحذر في دعوتها إلى تعزيز الديمقراطية؛ بل إنَّ بعضها تحدَّث عن فوائد الديمقراطية المقيَّدة، وأشار إلى أنَّ السماح بدرجة معينة من المشاركة الانتخابية - مثل انتخابات المجالس البلدية أو مجالس المحافظات - يمكن أن يرضي الرغبة في الحكم الذاتي، بينما يسمح في الوقت نفسه للحكومة الوطنية السلطوية بالحفاظ على السيطرة النهائية. فالديمقراطية الجزئية يمكن أن تكون عامل استقرار في الحكومات السلطوية. وبفرض أنَّ هذه الحكومات السلطوية كانت تنتمي إلى المعسكر الغربي بقوة، فيمكن أن يصبح ذلك نقطة قوة للرأسمالية في المنافسة بين الشرق والغرب[١]. وهكذا، يمكن لصناع السياسات أن يحوِّلوا

(١) See: Larry Diamond, "Thinking About Hybrid Regimes." *Journal of Democracy* 13:2 (2002): 21 - 35; Andres Schedle, "The Menus of Manipulation." *Journal of Democracy* 13:2 (2002): 36-50; Nicolas van de Walle, "Africa's Range of Regimes." *Journal of Democracy* 13:2 (2002): 66-80; Andreas Schedler, "The Logic of Authoritarianism." In *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*. Ed. A. Schedule. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006; Steven = Levitsky and Lucan Way, "The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy*

تحليلاتهم، من السؤال عمّا إذا كانت الدولةُ المعيَّنةُ ديمقراطيَّةً حقًّا أم لا، إلى السؤال عمّا إذا كانت حكومتها يمكن الاعتماد عليها أم لا، في الحفاظ على الاستقرار الكافي لحماية المصالح المالية الغربية في البلاد. وقد اقترح أصحاب النزعة الواقعية السياسية (بالإنكليزية والألمانية: Realpolitik)، أنّ النظام السلطوي شبه الديمقراطي قد يكون أكثر ملاءمة للأمن من نظام ديمقراطي على نحو تام، ولكن تهيمن عليه القوى المعارضة لسياسات الولايات المتحدة. وإنّ دعمَ نظام لا يحظى بالشعبية لكنه يحمي الاستثمارات الأمريكية، أفضل من المخاطرة بحكومة شعبية قد تنقلب على المصالح الأمريكية.

في ذروة الحرب الباردة، يبدو أن السياسة البريطانية والأمريكية تجاه إيران قد تأثرت بهذا النمط من التفكير. ففي ذلك الوقت، شاركت الولايات المتحدة في عملية سرِّيَّة للإطاحة بمحمد مصدق، أول رئيس وزراء إيراني مُنتخَب ديمقراطيًّا، لإعادة نظام الشاه السلطوي. وعلى الرغم من استمرار الخلاف بين المؤرخين، في التفاصيل الدقيقة لهذه العملية، فإنّ تأثيرها السياسي كان عميقًا. وفي الواقع، يمكن أن يُقال: إنّه لا يُعلَم أنّ أي حدث

13:2 (2002): 51-65; and *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War.*= Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

See also: Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, "Authoritarian Institutions and the Survival of Autocracy." *Comparative Political Studies*40 (2007): 1279-1301; Ellen Lust-Okar, "Legislative Elections in Hegemonic Authoritarian Regimes: Competitive Clientelism and Resistance to Democracy." *Democratization by Elections*. Ed. S. I. Lindberg. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009; Beatriz Magaloni, "Credible Power-Sharing and the Longevity of Authoritarian Rule." *Comparative Political Studies* 41 (2008): 715-741.

ثم تحوّل هذا المنهج في السياسة الخارجية إلى حجة حول ما إذا كانت الأنظمة الاستبدادية أو الشمولية هي بمثابة الحراس الثقات للمصالح الأمريكية. وقد اكتسبت سفيرة الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة، جين كيركباتريك (بالإنكليزية: Jeane Kirkpatrick)، سمعةً سيئةً، لتمييزها بين الدول الشمولية الشيوعية، والأنظمة الاستبدادية الموالية للغرب. كانت الأنظمة الشمولية أكثر استقرارًا في نظرها، ولذلك فقد كانت أكبر خطرًا على المصالح الأمريكية، لقدرتها على التأثير على جيرانها بصورة أكبر. ولذلك فينبغي معارضتها، حتى لو كانت تلك المعارضة تستلزم دعم أنظمة استبدادية؛ بشرط أن تكون مؤيدة للغرب طبعًا. كان هذا هو «مبدأ كيركباتريك»، الذي كان مؤثرًا في دعم إدارة ريغان للحكومات غير الديمقراطية، المعادية للشيوعية، في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، ودعمها لثورة الكونترا، ضد الحكومة الاشتراكية التي يسيطر عليها الساندينستيون في نيكاراغوا، في الثمانينيات.

آخر، كان له مثل هذه العواقب الكارثية، الإقليمية والعالمية، الطويلة المدى. لقد أدى هذا الحدث لاحقًا إلى الإطاحة بنظام الشاه الموالي للغرب في عام ١٩٧٩، وأدى ذلك بدوره إلى غزو العراق لإيران. ونتيجة للأحداث التي وقعت خلال تلك الحرب غزا العراق الكويت، مما أدى إلى تمركز القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وكان هذا من أعظم ما نقمه أسامة بن لادن على بلاده، مما ساهم في تشكيل تنظيم القاعدة، الذي هاجم أعضاؤه الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣، ثم في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. فأشعلت هذه الهجمات الحرب العالمية على الإرهاب، التي كان منها غزو العراق في عام ٢٠٠٣، وهذا هو السياق المباشر الذي أدى إلى وجود تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط، وأدى إلى ظهور تنظيم داعش المتوحِّش (أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ويُعرَف أيضًا بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام)[٢]. وإلى جانب هذه السلسلة من التداعيات والتدخلات العسكرية والتحوُّلات الراديكالية، واصل الإيرانيون نضالهم من أجل الحكم الديمقراطي الإسلامي.

ظل الله

لإيران تاريخ طويل ومتميِّز من الحكم السلطوي، مثل مصر، وخلافًا لباكستان تمامًا. ومنذ عهد الإمبراطورية الساسانية والإمبراطور كورش العظيم (بالإنكليزية: Cyrus the Great) في القرن الثالث، كان حاكم بلاد فارس - التي سميت «إيران» في الثلاثينيات من القرن الماضي - يُعدُّ حاكمًا مطلقًا. كان الساسانيون زرادشتيين[٣]، وكانوا يؤمنون بأن الدين هو مهمة الملك. وفي الزرادشتية، يؤمن الزرادشتيون بأنَّ الله هو الحاكم المطلق للكون والمحافظ على نظامه والحصن ضد الفوضى والظلم، وأنَّ الملك هو مَنْ يمثِّله. ولذلك كانوا يؤمنون بأنَّ ملك فارس كان أكثر أهميَّة من جميع ملوك الأرض؛ ولذلك كان يُسَمَّى «ملك الملوك»؛ أو: الشاهنشاه.

كان لتلك التصوُّرات الساسانية للمُلْكِ أثرها على الفكر السياسي

---

(٢) وبالإنكليزية: (Islamic State in Iraq and Syria, ISIS)، أو: (Islamic State in the Levant, ISIL). (المترجم)

(٣) أي: المجوس. (المترجم)

الإسلامي في القرن العاشر، حيث تلقَّب بعض الحكام المسلمين بلقب الشاهنشاه. ويؤكد الباحث المتخصص في بلاد فارس سعيد أمير أرجوماند (بالفارسية: سعىد أمىر أرجمند، وبالإنكليزية: Said Amir Arjomand) أنَّ مذهب الإثني عشرية، وهو المذهب السائد في إيران، يحتفظ العلماء فيه بالسلطة الدينية، بينما يتولّى الملوك السلطة السياسية المطلقة التي تميَّزت بها بلاد فارس الساسانية(٤). وكانت مهمَّتهم كما كانت في أيام الزرادشتية: الحفاظ على النظام وتعزيز العدالة. وكانت سلطتهم في الواقع مطلقة؛ فقد كانوا يتحكمون في الجيش، مع غياب أي قيود أو موانع مؤسسية فعالة ضدهم. لكنَّ سلطتهم، ولكونها مائزة عن السلطة القهرية، كانت سلطة محدودة. فقد احتفظ علماء الدين - الذين يُشار إليهم بالمراجع في الإسلام الشيعي - بالحقِّ الحصري في تفسير تعاليم الإسلام مع تركيزهم على العدالة. وبهذا الاعتبار كان رجال الدين في موقع الحَكَم على ما إذا كان الملك يقوم بوظيفته أم لا؛ أي: أنهم كانوا يستطيعون تحديد شرعية الحاكم من عدمها. وهكذا كانت السلطات الدينية في موقع المعارضة للملك إذا شهد الناس منه نقيض العدالة؛ أي: الطغيان. أو كما يقول أرجوماند: «إنَّ [حكومة] الطغيان هي حكومة معيبة يسعى حاكمها إلى أن يستعبد عباد الله. أما الحكم العادل، من ناحية أخرى، فيعني حكم القانون **المقدَّس** وحده؛ وإلا فلا يمكن للحاكم العادل أن يحكم، ولا لرعيته أن تزدهر»(٥). لم يكن رجال الدين أصحاب سلطة سياسية بل كانوا في الجملة غير راغبين في المشاركة السياسية؛ وكان صوتهم مقتصرًا على السلطة القيمية الأخلاقية وحدها. وكما يلاحظ المؤرخ مارشال هودجسون (بالإنكليزية: Marshall Hodgson)، فإنَّ علماء الدين الصفويين «لم يقبلوا أن يكونوا جزءًا من النظام العسكري؛ بل فضَّلوا أن يكونوا جزءًا من المواطنين الخاضعين للضرائب. ومن هذا الموقع المتميِّز، احتفظوا بمكان يسمح لهم بنقدٍ ممكنٍ، أو فعليٍّ أحيانًا، للنظام». لقد وصلت السلطات الدينية «إلى مرحلة الاستقلال التام... عن الدولة»،

---

(٤) Said Amir Arjomand, "The Shadow of God on Earth: The Ethos of Persian Patrimonialism." In *The Shadow of God and the Hidden Imam: Religion, Political Order, and Societal change in Shi'ite Iran from the Beginning to 1890.* Chicago: University of Chicago Press, 1984.

(٥) المصدر السابق، ص٩٧؛ والخط السميك من إضافتي [أي: المؤلف].

لكنَّ الدولة «لم تعد مستقلّة عن [تلك السلطات الدينية]»(٦).

هذا النموذج من الملكية أفاد بلاد فارس فوائد جمَّة، ولا سيما في عهد الأسرة الصفوية العظيمة، التي بدأ حكمها في عام ١٥٠٠. لقد كان ذلك بعد فترة طويلة من زوال دول الخلافة الكلاسيكية، التي زال معها أي تفكير في وحدة سياسية إسلامية عالمية. وبدلًا من ذلك، نشأت السلالات الحاكمة الإقليمية، ومنهم العثمانيون، وكان مقرُّهم فيما أصبح تركيا الآن، لكنَّهم حكموا الشرق الأوسط العربي وشمال أفريقيا. لقد ادَّعى العثمانيون أنهم الورثة الشرعيون للخلافة الأخيرة، الخلافة العباسية؛ وكانوا بالتالي من السُّنَّة رسميًا. لكنَّ الفرس قاوموا ببسالة أن يحكمهم العثمانيون. وكانت تلك المقاومة بقيادة الصفويين، الذين كانوا من الأتراك أيضًا، ولكن لم يكونوا من السُّنَّة. ولكونهم من الشيعة، فقد اعتقدوا أنَّ قيادة الأمة المسلمة حقٌّ لأحفاد النبي ﷺ، من خلال ابن عم النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وزوجته فاطمة رضي الله عنها، ابنة النبي ﷺ. وقد دخل «الإمام» الثاني عشر (وهم يسمون الحاكم بالإمام) في «الغيبة» في القرن التاسع الميلادي، ولن يرجع إلا مع نهاية الزمان، وهو المهدي [المنتظر]، ليبشر (مع المسيح عيسى [ابن مريم]) بفترة من السلام والعدالة قبل يوم القيامة. وحتى ذلك الحين، كان على الشيعة أن يتّبعوا الشرع كما يفسره لهم العلماء.

وبسبب رفض الشيعة لشرعية الحكام السُّنَّة فقد كانوا يتعرَّضون غالبًا للاضطهاد، وهو ما يفسر ضراوة مقاومتهم للعثمانيين. لكنَّ هوية الصفويين الشيعة قد منحتهم أيضًا أساسًا للشرعية يختص بهم. وبعد عقود من المعارك بين الطرفين، اتفق العثمانيون والصفويون في نهاية المطاف على وضع حدود رسميَّة، تفصل الأراضي التابعة للسيادة العثمانية السنية عن الأراضي التابعة للسيادة الصفوية الشيعية(٧). وبعد ذلك شرع الصفويون في التأكد من أن جميع المقيمين في أراضيهم كانوا من الشيعة بالفعل، وبدأوا في إجبار الناس

(٦) Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam*. Vol. 3, *The Gunpowder Empires and Modern Times*. Chicago: University of Chicago Press, 1974, pp. 35, 57.

(٧) من المثير للاهتمام، أن معاهدة أماسيا (بالإنكليزية: Treaty of Amasya)، التي رسمت الحدود بين الدولة العثمانية والصفوية، وُقِّعت في عام ١٥٥٥، وهو العام الذي وقع فيه الإمبراطور الروماني المقدس، ومجموعة من الأمراء الجرمانيين، صلح أوغسبورغ (بالإنكليزية: Peace of Augsburg)، الذي كان الهدف منه وقف الحروب بين الكاثوليك واللوثريين.

على التحوُّل إلى مذهب الشيعة. واليوم، تبلغ نسبة الشيعة نحو ٩٠٪ من الإيرانيين، مع أقليات كبيرة من السُّنَّة والبهائيين، وكذلك أقليات صغيرة من المسيحيين واليهود والزرادشتيين والهندوس، وغيرهم.

بلغ حكم الصفويين أوجه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عندما حوَّل الشاه عباس مدينة أصفهان القديمة إلى عجائب معمارية ما زالت قائمة حتى اليوم. كما أتى الشاه عباس بعلماء الشيعة من جميع أنحاء البلاد، لإنشاء المساجد والمدارس، لتطوير التعليم الشيعي ونشره. وبالرغم من المكانة الرفيعة التي حظي بها العلماء، احتفظ الشاه بالسيطرة على البلاط الملكي والجيش، وكان هو مركز السلطة في النهاية.

ثمَّ ثارت المظالم القبلية وغيرها من خارج البلاط الصفوي في القرن الثامن عشر، مما أسفر عن الإطاحة بالأسرة الحاكمة. وفي النهاية، أسس أحد زعماء القبائل الآخرين، وهو محمد خان قاجار، مملكة جديدة وجعل عاصمتها طهران. وقد بذل القاجاريون قصارى جهدهم لتعزيز سلطتهم المركزية، وتطوير البنية التحتية والموارد في البلاد. لكنَّهم لسوء الحظ، فعلوا ذلك من خلال الاقتراض من جارتهم في الشمال: روسيا، ومن إنكلترا، وكان لكل منهما تطلُّعات ومطامع في بلاد فارس. كانت روسيا تبحث دائمًا عن مَوانٍ دافئة المياه، فكان الخليج الفارسي مغريًا للغاية لها. وقد بدأت روسيا جهودها للسيطرة على الأراضي الفارسية في أوائل القرن التاسع عشر. فضمَّ القيصر في عام ١٧٩٦ جورجيا الواقعة على البحر الأسود، وداغستان الواقعة على بحر قزوين، وكانتا تحت سيطرة الفرس سابقًا. وبدءًا من عام ١٨٠٤، خاضت الدولتان قتالًا جديدًا استمر لمدة عقد تقريبًا، للسيطرة على المناطق الأرمنية والأذربيجانية (وهي منطقة القوقاز، التي سُمِّيت على اسم سلسلة الجبال بين البحر الأسود وبحر قزوين). ثم استسلمت بلاد فارس في نهاية المطاف وتخلَّت عن سيادتها على تلك الأراضي لروسيا. ثم استؤنف القتال في عام ١٨٢٦، عندما حاول الشاه القاجاري أن يستعيد تلك الأراضي مرة أخرى. لكنَّه فشل في ذلك، وكان عليه أن يدفع تعويضات عقابية، ويسمح للروس بإنشاء قاعدة بحرية على حدود بلاد فارس الشمالية في بحر قزوين. كما طالبت روسيا بإعفاء تجارتها في بلاد فارس من الضرائب، وحصلت على ذلك.

وكان لإنكلترا من المطامع في بلاد فارس، مثلما كان لروسيا على الأقل. ولكونها جزيرة فمن الواضح أنها لم تكن في حاجة إلى المزيد من الموانئ. ولكن لهذا السبب نفسه ـ أي: لكونها جزيرة صغيرة آنذاك ـ فقد كانت تعتمد على أمرين في تنافسها مع القوى الأوروبية الأخرى: الاستثمارات الأجنبية وقواتها البحرية، من أجل فرض إرادتها على غير الراغبين في التعاون مع مبادرات الاستثمار الأجنبي لبريطانيا. وقد رأى الشاهات القاجاريون أنَّ مبادرات الاستثمار البريطانية كانت أقل تهديدًا من مبادرات روسيا الإمبراطورية. ويعد «امتياز رويتر» لعام ١٨٧٢ مثالًا رئيسيًّا على ذلك. لقد مُنِح البارون البريطاني يوليوس دي رويتر (بالإنكليزية: Julius de Reuter) حقوق تطوير مجموعة واسعة من البنى التحتية والصناعات الفارسية، ومنها الطرق والتلغراف والمصانع والتعدين، لمدة ٥ سنوات، مقابل ٤٠٪ من الأرباح في السنوات العشرين التالية. ويحصل البارون على جميع الأرباح الأخرى. والمثال الآخر: امتياز التبغ لعام ١٨٩٠، الذي مُنِحَ للميجور البريطاني تالبوت (بالإنكليزية: Major G. F. Talbot)، وحصل بموجبه على السيطرة الحصرية على إنتاج التبغ ومبيعاته، محليًّا وأجنبيًّا لمدة ٥٠ عامًا، مقابل ٢٥٪ من الأرباح الصافية. وقد كان امتياز التبغ مكروهًا إلى الحد الذي أدى إلى حدوث تمرُّد بقيادة السلطة الدينية في العام التالي(٨). لكنَّ النفط الفارسي كان أكبر فرصة استثماريَّة تريدها بريطانيا. ليس ذلك من أجل قيمته في السوق العالمية وحدها؛ بل لأن البحرية البريطانية صارت تعتمد على ذلك النفط في تزويد أسطولها الكبير بالوقود. وقد بدأت في تحويل وقود أسطولها من الفحم إلى النفط في عام ١٩١٢. فقد أتاح الوقود الجديد للسفن أن تبحر بسرعة أكبر ولمدة أطول ولفترات توقُّفٍ أقل للتزود بالوقود، كما أنه كان يستلزم عمالة أقل عددًا. ومع إظهار ألمانيا لقدراتها البحرية الخاصة، كانت إنكلترا مصممة على تأمين مصدر موثوق للغاية للنفط. وقد حقَّقت ذلك من خلال شركة النفط الأنغلو ـ فارسية

(٨) أثار هذا الاتفاق الاستياء الشعبي الشديد لدرجة أن الملك ناصر الدين شاه اضطر إلى إلغائه بعد عام واحد. انظر:

Nikki Keddie, *Religion and Rebellion in Iran; The Tobacco Protest of 1892-92*. London: Frank Cass, 1966, p. 5.

(بالإنجليزية: Anglo-Persian Oil Company, APOC)، التي أُسِّست في عام ١٩٠١. اشترت تلك الشركة من الشاه القاجاري الحقَّ الحصريَّ في استكشاف النفط في البلاد واستخراجه ونقله وبيعه، وكذلك الغاز الطبيعي وغير ذلك من الموارد الجيولوجية في البلاد، لمدة ٦٠ عامًا، وحصل الشاه في المقابل على ٢٠ ألف جنيه إسترليني، و٢٠ ألف سهم في الشركة، و١٦٪ من صافي الأرباح السنوية[٩]. (ووفقًا للمؤرخ إلويل ساتون (بالإنكليزية: L. p. Elwell-Sutton)، فلم يستلم الشاه هذه العشرين ألف جنيهٍ قَطُّ؛ وإنما حصل على ٣٠ ألف سهم إضافي[١٠]. وفي عام ١٩٠٤، بدأ النفط في الظهور شيئًا فشيئًا، ثم بدأ في التدفق في عام ١٩٠٨. وحققت الشركة بذلك أرباحًا طائلة.

الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦

على الرغم من الإرث العتيق للملكية الاستبدادية الفارسية، فقد كانت بلاد فارس من أوائل البلدان في العالم التي تضفي الطابع المؤسسي على إصلاحاتها الديمقراطية. وعندما بدأت شركة النفط الأنغلو ـ فارسية في استغلال ثروات البلاد العظيمة كانت فارس نفسها موشكة على الإفلاس. لقد استنزفت حروب القاجار مع روسيا وكذلك مشروعاتها التنموية خزانة البلاد. وكانت فارس قد اقترضت بكثافة من كل من بريطانيا وروسيا، فكانت غارقة في الديون. وقد عارضت السلطات الدينية باستمرار التدخُّلَ الأجنبيَّ في اقتصاد بلاد فارس منذ أواخر القرن التاسع عشر، مما وضع ضغوطًا كبيرة على الشاه، فألغى احتكار بريطانيا لصادرات التبغ في نهاية المطاف. وكانت طبقة التجار الكبار ترفض أيضًا الاستغلال الأجنبي لاقتصاد فارس، كما أنَّ المثقفين، الذين استلهموا الحركات الديمقراطية في أوروبا والإمبراطورية العثمانية، قد قادوا الاحتجاجات الشعبية من أجل الإصلاح السياسي. وفي عام ١٩٠٦، وافق شاه قاجار أخيرًا على المطالبات بوضع دستورٍ، يجعل تشكيل الحكومة بيد البرلمان الذي ينتخبه الشعب. كما نص

(٩) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York, London, Toronto, Sydney: Free Press, 2008, p. 121.

(١٠) L. P. Elwell-Sutton, *Persian Oil: A Study in Power Politics*. London: Lawrence and Wishart Ltd., 1955, p. 15.

الدستور على السماح للشاه بتعيين رئيس للوزراء، تكون مهمته الإشراف على تنفيذ تشريعات البرلمان. ودعا الدستور أيضًا إلى إنشاء مجلس للشيوخ، وجعل تعيين نصف أعضائه بيد الشاه.

ولكن قبل أن يدخل الدستور في نطاق التنفيذ تدخلت روسيا وإنكلترا مرة أخرى. لقد توفي الشاه بُعَيدَ موافقته على الدستور، وجاء خليفته فعارض القيود الجديدة على سلطته معارضةً شديدةً. كما أنَّ النواب المختارين حديثًا لم يكن يجمع بينهم إلا القليل من القواسم المشتركة، ولم يكن لديهم أدنى فكرة عن كيفية وضع التشريعات التي يمكن أن تعالج التحديات الاقتصادية والتنموية المتزايدة في بلاد فارس. وفي خضم خلافاتهم اتفقت إنكلترا وروسيا على تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ. ومع توقيع الحلف الأنغلو الروسي في عام ١٩٠٧ (بالإنكليزية: Anglo-Russian Entente of 1907)، اعتبرت روسيا أنَّ شمال بلاد فارس منطقتها الخاصة بها، وفرضت بريطانيا هيمنتها على المناطق الجنوبية الشرقية (المتاخمة للمناطق التي تسيطر عليها في شبه القارة الهندية؛ كما أنَّ ذلك الحلف أعطى لبريطانيا أفغانستان، لكنَّ هذه قصة أخرى). وما بين هاتين المنطقتين كانت منطقة عازلة، واتفقت القوتان الأجنبيتان على عدم التعدي على مناطقهما المكتسبة حديثًا بموجب الحلف. والأكثر من ذلك، لقد نشروا ميليشياتهما في المناطق الجديدة التي سيطروا عليها: فنُشِرت كتائب القوزاق (بالإنكليزية: Cossack Brigades) في المنطقة الروسية، ونُشِرَت كتائب رماة جنوب فارس (بالإنكليزية: South Persia Rifles) في المنطقة البريطانية.

كان البرلمان الفارسي المشكَّل حديثًا عاجزًا أمام القوة المشتركة لبريطانيا وروسيا. واغتنم الشاه الفرصة، وأمر باعتقال كبار أنصار الدستور، وفي عام ١٩٠٨ فجَّرت كتائب القوزاق البرلمان. وعندما قاوم أنصار الدستور في مدينة تبريز الشمالية، أمر الشاه كتائب القوازق بالسيطرة على المدينة. وفي العام التالي هاجمت الميليشيات القبلية طهران تحت قيادة أنصار الدستور، وأطاحت بالشاه الجديد، ووضعت مكانه ابنه الصغير. وهكذا استعاد البرلمان سلطته، وإن كانت سلطة رمزية فقط. كما استمرت بريطانيا وروسيا في السيطرة على بلاد فارس، طوال الفترة التي تحالفتا فيها ضد ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى.

انقلاب بهلوي

منحت الثورةُ البلشفيَّةُ في عام ١٩١٧ البرلمانَ الفارسيَّ الفرصةَ لاستعادة سلطته. وقد سعى البرلمان إلى الحصول على الدعم المالي من بريطانيا، لتطوير البنية التحتية وتدريب جيش دائم وتزويده بما يلزمه. لكنَّ بريطانيا طالبت بدورها باستمرار احتكارها للنفط الفارسي، وطالبت أيضًا بالنفط الموجود في المحافظات التي كانت تحت سيطرة روسيا القيصرية. وقد عارض الوطنيون والمرجعيات الدينية هذا الاتفاق، خوفًا من مزيد من السيطرة الأجنبية.

ثم جاءت نقطة التحوُّل، عندما حاول الثوريون في شمال إيران في عام ١٩٢٠، أن يؤسسوا «اتحادًا سوفييتيًّا»[١١]، بدعم من الاتحاد السوفييتي المشكَّل حديثًا[١٢]. وفي مطلع العام التالي قرر قائد كتائب القوزاق رضا خان أن يتحرك. فقاد قواته إلى طهران حيث سيطر على البرلمان وعيَّن حكومة جديدة. ثم فاوضوا الاتحاد السوفييتي في إخراج القوات السوفييتية من بلاد فارس، واستعادة السيادة الفارسية على مرافق السكك الحديدية والمواني التي بنتها روسيا، والحصول على حقوق نقل بحرية متساوية في بحر قزوين. كما رفضوا المحاولات البريطانية لتمديد احتكارها للبترول في المنطقة الروسية سابقًا. ثم شرعت قوات القوزاق التابعة لرضا خان في إخماد العديد من الانتفاضات الإقليمية ضد الحكومة المركزية وفكَّك الاتحاد السوفييتي الفارسي الذي أُنشِئ حديثًا.

أدى نجاح رضا خان الواضح ضد التدخل الأجنبي والقبائل المتمردة إلى كسبه دعمًا متزايدًا بين الإصلاحيين، ولا سيَّما بين طبقة التجار والقوميين التقليديين، وكذلك أعضاء النخبة الدينية. وأيدوا تعيينه لنفسه وزيرًا للحرب وما تلا ذلك من توليه لمنصب رئيس الوزراء. وفي عام ١٩٢٥، أيدوا توليه للعرش، عندما أقال البرلمان آخر شاه للدولة القاجارية[١٣]. وبذلك أصبح رضا خان أوَّل شاهٍ «بهلوي».

---

(١١) كلمة «سوفييت» في اللغة الروسية تعني: المجلس، وهو المقصود هنا. (المترجم)

(١٢) Cosroe Chaqueri, *The Soviet Socialist Republic of Iran, 1920 - 21*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1994.

(١٣) Ali Gheissari and Vali Nasr, *Democracy in Iran: History and the Quest for Liberty*. New York: Oxford University Press, 2006, p. 38.

كان صعود رضا شاه إلى العرش يمثِّل أحد الاتجاهين المهيمنين في السياسة الفارسية. وقد أنتجت خلفية رضا شاه العسكرية وسيطرته الشخصية على الجيش، دولة سلطوية واضحة، ولا سيما في هندسته الاجتماعية لشعبه، كما لو أنه كان يسعى لتعزيز تقاليد البلاد، التي اعتادت النظام الملكي القوي. ولم يقتصر الأمر على إجبار الرعاة الرحَّل على تبني أسلوب حياة زراعي مستقر، لكنَّه حظر غطاء الرأس التقليدي على النساء (الشادور الإيراني) (بالفارسية: چادر)، في محاولة لدمج المرأة في القطاع الاقتصادي العام. كما سعى إلى تنظيم السلطة الدينية، ووضع امتحانات إلزامية لترخيص المعلِّمين الدينيين، كما تجاوز القوانين الإسلامية التقليدية ـ التي كانت مسؤولية السلطات الدينية ـ من خلال وضع قانون مدني علماني. (وكما سنرى، سيكون لذلك عواقب وخيمة). كما حاول تعزيز الهوية الوطنية، من خلال الإلزام بارتداء زي «عصريٍّ»، وحظر جميع العلامات التقليدية، العرقية أو الدينية، التي تشير إلى الهوية؛ بل لقد غيَّر اسم البلاد. ففي عام ١٩٣٥ أصبح اسم البلاد إيران. ولإسكات الغضب الشعبي ضد هذه التحولات المفاجئة، حظر رضا شاه الأحزاب السياسية، وأسكت وسائل الإعلام التي انتقدت إصلاحاته.

بالإضافة إلى ما سبق، عزَّز رضا شاه الحكومة المركزية. فجعل البيروقراطية مركزية، وفرض الضرائب المباشرة، واستخدم عائداتها بعد ذلك في تمويل مشروعات مثل نظام الطرق الوطني، وخط للسكك الحديدية يربط بحر قزوين والخليج الفارسي. كما عمل على تحديث الجيش وإدخال التجنيد الوطني، فازداد حجم الجيش زيادة كبيرة، كما ازداد عتاد الجيش وتسليحه من خلال شراء السفن والدبابات والطائرات. وقد مكَّن رضا شاه أيضًا لوزارة التعليم، وأنشأ أول جامعة في البلاد، وهي جامعة طهران، في عام ١٩٢٤. وفي الوقت نفسه، عمل رضا شاه على تطوير القطاع الصناعي، حيث أدخل صناعة المنسوجات، على سبيل المثال، تقليلًا لاعتماد البلاد في التوظيف على قطاع البترول الخاضع للسيطرة الأجنبية.

تجسدت في مملكة رضا شاه أيضًا التقاليد الإيرانية الاستقلالية الشرسة. لقد حاول أن ينتزع البلاد من قبضة الاقتصاد البريطاني، ولا سيما في قطاع البترول؛ وهي المهمة التي ستبرهن في نهاية المطاف على قدراته. فبدأت

الحكومة جهودها لزيادة حصة إيران من عائدات النفط بعد أن أصبح رضا شاه ملكًا على الفور. في ذلك الوقت، كانت الحكومة البريطانية، تحت قيادة الوزير الأول للقوات البحرية وينستون تشرشل (بالإنكليزية: Winston Churchill) قد اشترت حصة من الأسهم تتيح لها التحكم في الشركة. ولذلك فإنَّ جميع الجهود المبذولة لزيادة حصة إيران من عائدات النفط من ١٦٪ إلى ٢٥٪، وتقليل المساحة الممنوحة لبريطانيا في عام ١٩٠١، وفرض ضريبة على أرباح الشركة، والمطالبة بشفافية أكبر في محاسبة الشركة؛ قد ذهبت جميعها سُدًى. وفي عام ١٩٣٢، ألغى رضا شاه اتفاقية عام ١٩٠١، لتذهب بريطانيا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي (بالإنكليزية: The Hague). فتراجع رضا شاه عن إلغائه للاتفاقية، واستطاع صياغة اتفاقية جديدة في عام ١٩٣٣. استطاعت الاتفاقية الجديدة أن تقلِّل المساحة التي كانت مخصصة سابقًا لبريطانيا، لكنَّها أتاحت لبريطانيا أن تتخلى عن أقل المناطق إنتاجًا، واستبدلت بها رسومًا سنويَّة ثابتة، تعويضًا عن نسبتها السابقة من الأرباح، ورسومًا سنوية ثابتة أخرى من أجل الضرائب والرسوم التي دفعتها الشركة الأنغلو فارسية سابقًا، ثم مدَّدت فترة الاتفاق لثلاثة عقود أخرى.

بدأ رضا شاه، في خطوة تعكس إحباط إيران المتزايد تجاه كل من إنكلترا وروسيا، يتطلع إلى ألمانيا، للحصول على الخبرة الفنية والدعم اللازم للتنمية. وكما قال ابنه محمد رضا شاه، في سيرته الذاتية لعام ١٩٦١: «لقد تعمَّد والدي تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية الوثيقة مع ألمانيا. وبحلول عام ١٩٣٨، كانت ألمانيا في المركز الأول في التجارة الخارجية لإيران، وكانت روسيا في المركز الثاني (وذلك بسبب قربها)». ووفقًا لروايته، لم تقتصر ألمانيا على تزويد إيران بالمعدات والآلات الصناعية وحدها؛ بل أرسلت المهندسين والفنيين والمدرسين والمدربين، بالإضافة إلى الأدبيات المؤيدة للنازية، التي وُضِعت في مكتبة إيران الوطنية، ومحطات البث الإذاعية. والأساس المنطقي لذلك، كما يقول محمد رضا شاه، هو أنَّ ألمانيا «لم يكن لديها سجلٌ واضحٌ من الطموحات الإمبريالية في إيران... وكانت تواجه القوتين الإمبرياليتين، اللتين ابتليت بهما إيران منذ فترة طويلة»[(١٤)].

(١٤) Mohammed Reza Shah Pahlavi, *Mission for My Country*. London: Hutchinson & Co. Ltd., 1961, p. 66. =

لكنَّ هذا الميل الجيوسياسي الجديد، بسبب الحالة السياسة الألمانية آنذاك، أصبح خطأ استراتيجيًّا هائلًا. فإذا كان بإمكانه أن يُسكِت شعبه أو يهمِّشه، فقد كان لدى القوى الأوروبية خيارات أخرى. وعقب الغزو النازي للاتحاد السوفييتي، احتلت القوات السوفييتية وقوات الكومنولث البريطانية (بالإنكليزية: Commonwealth of Nations، أو British Commonwealth) إيران، لتأمين حقول النفط فيها وضمان حيادها. وتحت الضغط البريطاني والروسي تنازل رضا شاه في سبتمبر عام ١٩٤١ عن منصبه لابنه محمد رضا. ثم اعتُقِل ونُفي خارج البلاد. وللمرة الثانية، قُسِّمَت بلاد فارس ـ إيران آنذاك والآن ـ بين دائرتي النفوذ البريطانية والروسية ـ السوفييتية آنذاك ـ. ومرة أخرى، أصبح لديهم الشاه الذي يتعاطف مع مصالحهم. وكذلك أصبح الملك الذي يحكم الإيرانيين، بدعم من القوى الأجنبية، سالمًا من أي ضغط يُلزِمه بالحدود الدستورية لسلطاته.

تأميم النفط الإيراني، والعملية أجاكس، وعودة الأوتوقراطية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ازداد توجُّه محمد رضا شاه نحو الغرب، نتيجة لتدخل الاتحاد السوفييتي في إيران في فترة ما بعد الحرب. وبدعم من السوفييت، اندلعت الانتفاضات التي تدعو إلى التمكين المحلي في المناطق الكردية والأذربيجانية (غير الفارسية) في شمال إيران. وفي الوقت نفسه، استأنف القوميون الإيرانيون جهودهم لانتزاع السيطرة على موارد البلاد النفطية من إنكلترا. فقدَّمت الشركة الأنغلو فارسية ـ التي أصبحت تسمى الشركة الأنغلو إيرانية في ذلك الحين ـ بعض التنازلات الأخرى في عام ١٩٤٩، لكنها استمرَّت في السيطرة التامة على إدارة الشركة، وكانت تحصل على نصيب الأسد من أرباحها. رفض البرلمان هذا الاتفاق الجديد، لكنه كان عاجزًا عن القيام بأي شيء آخر غير التصويت بالرفض، ما دام رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الشيوخ الذين عينهم القصر يقبلون به.

= واللافت للنظر أن الشاه يناقض نفسه بعد صفحتين من ذلك، فيقول: «كان من المعروف أنَّه من خلال ما يسمى بخطة روزنبيرغ (بالإنكليزية: Rosenberg Plan)، كان النازيون يستهدفون احتلال الشرق الأوسط، وصولًا إلى الخليج الفارسي».

في ذلك الوقت، نشأ عدد من الحركات والأحزاب السياسية للترويج لأجندات وطنية محددة (فقد بدأ محمد رضا شاه يخفِّف تدريجيًّا ذلك الحظر الذي فرضه والده على الأحزاب السياسية). فكان منها حزب توده الإيراني (بالفارسية: حزب تودهٔ إیران)، الذي أُسِّس في أوائل الأربعينيات، وكان يدعو إلى وضع قيود دستورية على السلطة الملكية، وإلى الديمقراطية والاستقلال الوطني. وعقب الإطاحة بالقياصرة الإمبرياليين المعتدين، لم يكن من الغريب أن تتطلع البلدان النامية إلى الشيوعيين الروس، وأن تظنّ أنهم مؤيدون لحقوق الجماهير المهمشة والمضطهدة، فلذلك جذب حزب توده الإيراني عددًا كبيرًا من الأتباع. وكان منها الحركة الأقل تمثيلًا، حركة فدائيِّي الإسلام (بالفارسية: فدائیان إسلام)، وهي حركة غامضة كانت تبشِّر بالتشدد وحمل السلاح الذي تطوَّر بعد ذلك في أواخر القرن العشرين. دعت تلك الحركة، التي أُسِّست في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، إلى حظر جميع البدع الأجنبية - ومن بينها السينما والملابس الغربية -، ودعت إلى الالتزام الصارم بالتفسيرات التقليدية للشريعة الإسلامية. وكانت أداتها الأساسية اغتيال الشخصيات العامة الذين رأت الحركة أنهم مؤيدون للغرب أو معادون للإسلام. أما أكثر الحركات تمثيلًا، فهي الجبهة الوطنية الإيرانية (بالفارسية: جبهة ملی إیران)، وهي ائتلاف يضمُّ عدة أحزاب أخرى، تأسس في أواخر الأربعينيات، على يد السياسي المخضرم وداعية التأميم محمد مصدق، للدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي والسياسي وإلى الديمقراطية. وكان تأميم النفط الإيراني على رأس أجندته(١٥).

في عام ١٩٥١، مع انتشار الفقر واتساع الفجوة بين مستويات المعيشة الإيرانية والبريطانية، بلغ الضغط الشعبي لتأميم النفط ذروته. وفي مارس اغتيل رئيس الوزراء المعارض للتأميم، وفي غضون أسابيع صوَّت البرلمان لصالح تأميم النفط الإيراني. وعند ذلك اضطر الشاه إلى تعيين مصدق رئيسًا للوزراء، بعد تصويت برلماني ساحق لصالح تعيينه. وكما قال محمد رضا شاه في سيرته الذاتية: «مرَّر البرلمان بأغلبية ساحقة مشروع القانون، الذي أيدته تأييدًا تامًّا، لتأميم صناعة النفط»(١٦). وأصبحت الشركة الأنغلو إيرانية

(١٥) Chrisopher de Bellaigue, *Patriot of Persia: Muhammad Mossadegh and a Tragic Anglo-American Coup*. New York: Harper, 2012.

(١٦) Mohammed Reza Shah Pahlavi, *Mission for My Country*, p. 90.

تسمى شركة النفط الإيرانية الوطنية[١٧].

أصبح على عاتق مصدق أن ينفّذ تأميم النفط الإيراني. وقد فشلت جهود التفاوض مع شركة النفط الأنغلو إيرانية، في الوصول إلى صفقة مماثلة لتلك التي أبرمتها الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو) مع السعوديين، مقابل حصص متساوية من الأرباح. كما فشلت استئنافات بريطانيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية[١٨]. وحاولت الولايات المتحدة، تحت إدارة ترومان، أن تتوسط بين الطرفين، لكنّ هذه الوساطة فشلت أيضًا، على الرغم من تنازل إيران وسماحها لمحكمة العدل الدولية أن تحدد التعويض اللازم لبريطانيا عن استثمارها في الشركة. وبدلًا من التفاوض، كان رد بريطانيا أن سحبت فنييها وأقنعت الدول الأخرى بألا تسمح لفنييها بأن يحلّوا محلها، كما حاصرت ميناء عبادان (بالفارسية: آبادان) ـ ميناء تصدير النفط الإيراني ـ، فجعلت من المستحيل على إيران أن تصدِّر نفطها، وفرضت عقوبات مشدَّدة على إيران، فجمَّدت ودائع الأموال الإيرانية في البنوك البريطانية.

كان الشاه يؤيد التأميم، لكنّه لم يكن راضيًا عن قيود البرلمان المتزايدة على سلطته. وخوفًا من أن يتدخل الشاه، اتخذ مصدق بعض الإجراءات التي يرى بعض الناس أنها غير ديمقراطية. واستغل الشاه والدائرة القريبة منه هذه الإجراءات، وجعلوا منها دليلًا على أنَّ مصدقًا قد أصبح ديكتاتورًا؛ أو الأسوأ من ذلك: شيوعيًّا.

تعاونت بريطانيا مع الولايات المتحدة في نهاية المطاف، في المهمة السرية التي أطاحت بحكومة مصدق (وكان الاسم الرمزي الأمريكي للعملية: Operation Ajax؛ والاسم البريطاني: Operation Boot)[١٩]. وربما كانت هذه الإطاحة بتحريض من أعضاء الجيش الإيراني، ومن الواضح أيضًا أن

(١٧) See: "Anglo-Persian Oil Company." In *Encyclopaedia Iranica.* www.iranicaonline.org/articles/anglo-persian-oil-company. Accessed October 3, 2014.

(١٨) Alan Ford, *The Anglo-Iranian Oil Dispute of 1951 - 1952.* Berkeley: University of California Press, 1954.

(١٩) لكلمة Boot عدة معانٍ، والمقصود منها هنا: التخلُّص من أحد الناس وصرفه من الخدمة (العسكرية مثلًا) (بالإنكليزية: to give somebody the boot)، والمعنى: التخلُّص من مصدق. (المترجم)

بريطانيا كان لديها دوافع قوية لدعمها. لكنَّ الولايات المتحدة كانت لديها أيضًا مصالح قوية في سيطرة الشاه على الحكومة الإيرانية. فقد شهد عام ١٩٤٩ توقيع الشاه لعقود تطوير عالية المخاطر، مع اتحاد شركات هندسية أمريكية يدعى شركة الاستشاريون في الخارج (بالإنكليزية: Overseas Consultants Inc.)، وتعهَّد للمستثمرين المحتملين أنه لن يسمح بتأميم النفط[٢٠]. وقد ساعد ألان دولاس (بالإنكليزية: Allen Dulles)، المحامي في إحدى شركات المحاماة الدولية الكبرى، وهي سوليڤان وكرومويل المحدودة (بالإنكليزية: Sullivan & Cromwell LLP)، في إبرام هذه الصفقة. رفض ائتلاف مصدق دعم الاتفاق عندما عُرِض على البرلمان في عام ١٩٥٠، وعدَّه استمرارًا لنمط التدخل الأجنبي في الاقتصاد الإيراني. وازداد قلق دولاس وشقيقه جون فوستر دولاس (بالإنكليزية: John Foster Dulles)، وهو أيضًا أحد المحامين بالشركة السابقة، عندما انتُخِب مصدق رئيسًا للوزراء في عام ١٩٥١؛ لأنَّ شركة المحاماة التي يعملون لديها كانت تمثِّل بنك شركة النفط الأنغلو إيرانية. وفي الوقت الذي عرضت فيه بريطانيا خطة الإطاحة بمصدق على الرئيس الأمريكي أيزنهاور، كان جون فوستر دولاس وزيرًا للخارجية الأمريكية، وكان شقيقه ألان مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية، الـ سي آي إيه. ولذلك فلم يكن من الغريب أنَّ كليهما شجَّع الرئيس أيزنهاور بقوة على دعم الخطة.

لقد تحدَّث الشاه طويلًا في سيرته الذاتية عن الإطاحة بمصدق، ووصفها بأنها كانت شأن إيراني محض: «أتحدى أيَّ إنسان أن يثبت أن الإطاحة بمصدق لم يكن من عمل عامة الشعب في بلادي؛ الذين تحتفظ قلوبهم بشرارة إلٰهية»[٢١]. وقال: إنه كان من الضروري أن يحمي حكم سلالته، وأن يحمي إيران من استيلاء السوڤييت عليها، الذي ادَّعى أنَّ مصدق وأنصاره كانوا يسهِّلونه[٢٢]. ولم يذكر أي مساعدة أجنبية في تلك العملية، ربما لأن ذلك كان سرًّا.

---

(٢٠) Mohammed Reza Shah, *Mission for My Country*, p. 139. See also: Stephen Kinzer, *The Brothers*. New York: Henry Holt, 2013. Kindle Edition, location 2042 - 2052.

(٢١) المصدر السابق، ص٥٨.

(٢٢) المصدر السابق، ص٩٧.

وقد نُشِرَت وثائق السي آي إيه الخاصة بهذه القضية، التي كتبها عام ١٩٥٤ أحد المخططين لها، وهو دونالد ويلبر (بالإنكليزية: Donald Wilber)، في صحيفة نيويورك تايمز في أبريل عام ٢٠٠٠. ووفقًا لويلبر، فقد كان رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل في حاجة ماسة إلى استعادة السيطرة على النفط الإيراني، وطلب الدعم الأمريكي في العملية. وقد أخبر تشرشل الرئيس أيزنهاور، من خلال رئيس السي آي إيه آلان دولاس، أنَّ أنصار الملكية الإيرانيين في الجيش يفضِّلون انقلابًا عسكريًّا ضد حكومة مصدق، ووافق أيزنهاور على خطة الانقلاب. كما وافق دولاس على تمويل العملية بمليون دولار غير مقيَّدة. ويدَّعي تقرير ويلبر أن عملاء السي آي إيه بدأوا بإثارة الفوضى ونشر الخوف من أنَّ الشيوعيين كانوا يخططون للسيطرة على البلاد. وانتحل هؤلاء العملاء صفة الشيوعيين الإيرانيين، وهددوا أعضاء النخبة الدينية، وفجَّروا منزل واحد منهم على الأقل، ومن خلال المقالات والافتتاحيات التي نشرتها الصحف المتعاونة، ألقوا باللائمة على حزب توده الشيوعي، وشككوا في نزاهة مصدق وصوَّروه في صورة غير الكفء والأوتوقراطي والمسؤول عن خراب إيران المالي. (وتشير السيرة الذاتية للشاه إلى أنه كان يصدِّق هذه الدعاوى). ومع ظهور المؤامرة وازدياد الفوضى: اتخذ مصدق إجراءات مضادة، ونظَّم استفتاءً على حل البرلمان[٢٣]. فلم يؤدِّ هذا إلا إلى استقطاب الرأي العام، وأكَّد الشكوك المزروعة بعناية أنَّ مصدق سيسمح للشيوعيين الشموليين بالاستيلاء على البلاد. وفي أغسطس عام ١٩٥٣ وفق الشاه على عزل مصدق، وتعيين الجنرال الموالي له، فضل الله زاهدي في منصبه. فاشتبك مؤيدو مصدق مع الموالين للشاه، ولأول وهلة بدا أن المؤامرة قد فشلت. فاختبأ الجنرال زاهدي وهرب الشاه خارج البلاد[٢٤]. لكنَّ المخاوف من أنَّ مصدق قد ضلَّ

(٢٣) للاطلاع على مناقشة جيدة للعوامل التي أسهمت في الإجراءات المضادة لمصدق، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها الحصار البريطاني، ومنع الجهود لحل القضية من خلال القانون الدولي، انظر:

Ervand Abrahamian, *The Coup: 1953, the CIA, and the Roots of Modern U.S. - Iranian Relations*. New York, London: The New Press, 2013.

(٢٤) أو كما قال في ص١٠٤: «في أعقاب خطة مسبقة، غادرت أنا والملكة طهران، قبل العلم بنجاح الثورة... وكنت قد قررت أن أتخذ هذه الخطوة لأنني اعتقدت أنها ستجبر مصدق وأتباعه على إظهار ولاءاتهم الحقيقية، وبالتالي ستساعد في بلورة الرأي العام الفارسي».

طريقه استمرَّت في الانتشار. ودعا الجنرال زاهدي إلى الجهاد ضد الشيوعية. وقاد الإيرانيون، المدعومون من السي آي إيه، الحشود لمهاجمة الصحف الموالية لمصدق ولحزب توده. وسيطر القادة العسكريون الموالون للشاه على الشوارع والوزارات الرئيسية والاتصالات. ثم عاد الشاه من روما، وتمكَّن من تعزيز نظامه بمنحة من السي آي إيه، بلغت قيمتها ٥ ملايين دولار، تاركًا الغالبية العظمى في البرلمان الذين أيدوا التأميم في حيرة تامة[٢٥].

اعتُقِل مصدق وسُجِن. وتغيَّر اسم الشركة الأنغلو إيرانية إلى شركة النفط البريطاني (بالإنكليزية: British Petroleum)، ووافقت على تقسيم الأرباح مع إيران، وعلى تخصيص ٤٠٪ من الشركة لشركات النفط الأمريكية، و٢٠٪ لشركات النفط الأوروبية.

بدأ الشاه، الذي مكَّن لنفسه مجدَّدًا، في فرض السياسات غير الشعبية الموالية للغرب في إيران، متجاهلًا الحدود الدستورية لسلطته. ودعمه في ذلك جهازٌ أمنيٌّ يتسم بالكفاءة والولاء، أنشأه الجنرال هربرت نورمان شوارزكوف (بالإنكليزية: Herbert Norman Schwarzkopf) (وهو والد الجنرال هربرت نورمان شوارزكوف الابن (بالإنكليزية: Herbert Norman Schwarzkopf Jr.)، الذي سيدير عملية درع الصحراء ضد صدام حسين، بقيادة الولايات المتحدة، في عام ١٩٩١). وقد شكَّلت هذا الجهاز الأمني نواة ما سيصبح بعد ذلك قوات الساڤاك (بالفارسية: ساواک)، وهو جهاز الاستخبارات الذي أرعب المواطنين في الفترة التي سبقت الإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩[٢٦].

وبعد فشل البرلمان في استعادة سلطته شرع الشاه في تعزيز الملكية. وقد افتخر الشاه بسلطاته المتزايدة: فإنه بالإضافة إلى توليه سلطة عزل البرلمان وحق الاعتراض على تشريعاته، قال: «بصفتي ملكًا، سأعيِّن رئيس الوزراء. وسأعيِّن أيضًا الوزراء الآخرين، عادةً بمشورة رئيس الوزراء؛

(٢٥) Steven Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror*. New York: John Wiley & Sons, 2003.

(٢٦) Palash Ghosh, "Iran's Feared SAVAK: Norman Schwarzkopf's Father Had Greater Impact on Middle East Affairs." *International Business Times*, December 28, 2012. http://ww.ibtimes.com/irans-feared-savak-norman-schwarzkopfs-father-had-greater-impact-middle-east-affairs-976502. Accessed September 27, 2014.

وبالمثل سوف أوقِّع القرارات التي تعيِّن الحكام وكبار القضاة والسفراء وضباط الجيش وغيرهم. وسوف أكون القائد العام للقوات المسلحة، وسيكون من سلطتي إعلان الحرب والسلام»[٢٧]. أما العالم السياسي مهران كمراڤا (بالفارسية: مهران كامروا)، فإنه يصف الأمر وصفًا مختلفًا. فقد وصف تلك الحقبة بأنها كانت «حقبة الحكم الملكي المطلق، الذي استمرَّ من عام ١٩٥٢ حتى حدود عام ١٩٧٥»:

«وضع انقلاب عام ١٩٥٣ نهاية فعلية لاستقلال [البرلمان] ولسلطاته، ولاستقلالية جميع مؤسسات الدولة غير التاج وسلطاتها من الناحية العملية. وأصبحت الانتخابات البرلمانية تمثيلية هزلية، ولم يعد أحدٌ يأخذها على محمل الجد، حتى أعضاء المؤسسة السياسية. على سبيل المثال، كان حكام الأقاليم يُسمَح لهم باستخدام قوات الدرك الريفية وشرطة المدينة لضمان انتخاب مرشحي الحكومة. وأصبح البرلمان مرة أخرى خاتمًا مطاطيًّا في أصبع رضا شاه. وإذا تمكَّن أحد المرشحين غير المسموح لهم بالفوز، في مناسبات نادرة، من الوصول إلى البرلمان بطريقة ما؛ فسرعان ما كان يُفصَل ويُعتقل. أصبح التاج، أو بالأحرى شخص الشاه نفسه، هو الدولة»[٢٨].

لكنَّ الإيرانيين لم ينسوا انقلاب ١٩٥٣. وبغض النظر عمَّن كان المسؤول عن الإطاحة بمصدق، فقد كان الإيرانيون ينظرون إلى هذا الحدث من منظور علاقتهم المضطربة مع الإمبريالية الغربية. وهكذا، كانوا يرون الولايات المتحدة هي آخر القوى الغربية، التي تحاول أن تقوِّض الاستقلال السياسي والاقتصادي لإيران.

ثورة ١٩٧٩ الإسلامية

بعد إعادة تنصيبه ملكًا لإيران بدأ الشاه في تأمين منصبه بعدة طرق. فمع زيادة ثروة البلاد النفطية شرع في تنفيذ برامج تنموية صُمِّمت لتجعل إيران القوَّة المهيمنة في الشرق الأوسط. كما زوَّد حجم الجيش وقوته على

---

(٢٧) Mohammed Reza Shah, *Mission for My Country*, p. 171.

(٢٨) Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. 3rd ed. Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2013, p. 145.

نحو كبير، واشترى أحدث الأسلحة والبرامج التدريبية من الولايات المتحدة. وأجرى إصلاحات زراعية («الثورة البيضاء»، التي بدأت عام ١٩٦٣) لتحسين أوضاع الكثير من الفلاحين والعمال، ومنح النساء حق التصويت، لتعويض إغراء اليساريين، ولا سيما حزب توده الشيوعي الموالي للسوڤييت.

لكنَّه، مثل والده، لم يكتف بتجاهل البرلمان في إعطائه لنفسه الحقَّ في التشريع؛ بل انتهك المبدأ الأساسي للشرعية الإسلامية السياسية: لقد تجاوز سلطة علماء الدين في صياغة التشريعات. وأصبح أحد هؤلاء المرجعيات الدينية ـ آية الله الخميني ـ صوتًا لمعارضة الشاه، الذي أصبح الناس يرونه مواليًا للغرب وغير متدين. أثارت معارضة آية الله الرأي العام مما أدى إلى مظاهرات كانت عنيفة أحيانًا. فنفاه الشاه خارج البلاد، لكنَّه لم يستطع إسكاته. وكانت موجات الراديو، ثم أشرطة الكاسيت لاحقًا؛ أدوات اتصال فعالة في عصر ما قبل الإنترنت، لنشر رسالته الشعوبية.

ومن الواضح أن آية الله الخميني لم يكن الخصم الوحيد لأساليب الشاه الأوتوقراطية (الاستبدادية). فقد استمرَّت أحزاب المعارضة الأكثر رسوخًا، التي كانت قد حُظِرَت آنذاك، في العمل سرًّا، كما ظهرت جماعات معارضة مسلَّحة، مثل حركة مجاهدي خلق (بالفارسية: سازمان مجاهدىن خلق إىران)، أو الأكثر راديكالية منها حركة فدائيي خلق (بالفارسية: سازمان فداىىان خلق إىران). لكنَّ جهاز الاستخبارات اليقظ والفعال والموالي للشاه كان يعمل على إسكات هذه الأصوات المعارضة. أمَّا صوت الخميني، فقد استمر عاليًا حتى وهو في المنفى ـ أو ربما بسبب كونه في المنفى ـ، ولقي تجاوبًا حتى بين العلمانيين. وأصبح آية الله بتركيزه على الظلم ومحن المهمشين والمحرومين وهي الثيمات الكلاسيكية في الأيديولوجيا الشيعية، رمزًا للمعارضة المتزايدة ضد الشاه.

ومع نمو المعارضة ازداد تجاوز الشاه للمراجع الدينية، وازداد في اتباعه للتقاليد الملكية الفارسية. وكان قد أعاد استخدام «عرش الطاووس». كان هذا هو اسم العرش المرصَّع بالجواهر، الذي بني في القرن السابع عشر لجاهان شاه ملك المغول في الهند (وهو الملك الذي بنى تاج محل،

ضريحًا لزوجته ممتاز محل). استغرق بناء العرش سبع سنوات، وكان مدعومًا بأعمدة من الذهب، ومرصَّعًا بالماس والياقوت والزمرد وغير ذلك من الأحجار الكريمة، وكذلك الياقوتة الضخمة التي تبرَّع بها أحد الشاهات الصفويين. وقد أُخِذ هذا العرش غنيمة في عهد أحد الملوك الفارسيين في القرن الثامن عشر، وأصبح رمزًا لعظمة الملكية الفارسية. إنَّ كلًّا من رضا شاه ومحمد رضا شاه، قد استخدم نسخًا لاحقة من هذا العرش في احتفالات التتويج. لكنَّ الإيرانيين استمروا في النضال ضد الأوتوقراطية وأصبح رجال الدين هم قناة الاستياء الشعبي. وفي مناورة سياسية تكلَّفت ملايين الدولارات، بذل الشاه آخر جهوده لإحكام سلطته السياسية. فأقام احتفالًا ضخمًا بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على إنشاء مملكة فارس، ليستعيد بذلك أمجاد الملك كورش الكبير، بدلًا من النظر إلى ماضي إيران الإسلامي المجيد. ولعلَّ هذا الحدث هو السبب في سك عبارة «قمة المبالغة» (بالإنكليزية: over the top). فمن أجل الاحتفال الذي كان سيستمر لمدة ٤ أيام، أمر الشاه ببناء ٥٠ شقة فاخرة على طراز ما قبل الإسلام لاستضافة زواره وضيوفه. وزُيِّنت هذه الشقق على أيدي المصممين الباريسيين؛ كما صُمِّمت ملابس الخدم أيضًا على أيدي المصممين الفرنسيين؛ وجاءت المأكولات من مطعم مكسيم في باريس، مصحوبةً بأجود أنواع النبيذ الفرنسي، وأغلى أنواع الشمبانيا الفرنسية؛ في ممارسة غير إسلاميَّة بوضوح.

كان كل هذا يهدف إلى تعزيز التراث الإمبراطوري الفارسي الكبير. لكنَّه بدلًا من ذلك زاد من حِدَّة المعارضة للملك، الذي يبدو كأنه أصيب بجنون العظمة. فأصبحت رسائل آية الله الخميني أكثر تركيزًا، وتدعو إلى العدالة الاجتماعية، وطالبت بحكومة جديدة لتنفيذها.

لم يكن الخميني مفكِّرًا أصيلًا على نحو خاص. ولكنه، كما أشار المؤرخ إرڤاند أبراهاميان (بالإنكليزية: Ervand Abrahamian، وبالفارسية: یرواند آبراهامیان:)، كان حلقة وصلٍ فعالة لنقل أفكار غيره من أصحاب الأيديولوجيات المشهورين. وكان أبرزَ هؤلاء علي شريعتي (ت. ١٩٧٧). كان شريعتي، وهو ناشط ديني ومفكِّر موهوب، مؤيدًا لمصدق في فترة منتصف القرن العشرين. لقد جمع بين الثيمات الإسلامية، المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ورعاية المحرومين، وبين النداءات الجماهيرية لتجديد الالتزام

الإسلامي الاجتماعي بين شباب إيران. وقد قُبِض عليه بسبب نشاطه، ثم غادر إيران وذهب إلى باريس لمواصلة دراسته. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة السوربون، عاد إلى إيران مشبَّعًا بمزيد من الحماسة والمفردات الجديدة، المتعلقة بالنضال ما بعد الاستعماري، ضد الاستغلال الأوروبي لـ«المعذَّبين في الأرض»؛ وهو عنوان الكتاب المشهور لفرانز فانون (بالفرنسية: Frantz Fanon)، الذي ترجمه شريعتي إلى اللغة الفارسية (بالفرنسية: Les Damnés de la Terre، وبالفارسية: دوزخیان روى زمين)[٢٩]. وبعد عودته إلى إيران عام ١٩٦٤ واصل شريعتي تدريسه ونشاطه السياسي. وألهم في قاعات المحاضرات المكتظة بالطلاب الشباب الإيراني أن يتذكروا دورهم كحماة للأرض، وأن يوحدوا نضالهم الروحي والاجتماعي والسياسي، وأن يظهروا سلامهم الروحي، بالعمل على إنهاء الاستبداد والظلم. وأكَّد أن هذا ضروري لإقامة المجتمع الرباني وأن هذا هو ما يوجبه الإسلام - إذا فُهِم فهمًا صحيحًا -. وأكسبته شعبيته المتزايدة المزيد من السنوات في السجن. وفي عام ١٩٧٥ سُمِح له بمغادرة البلاد، ليتوجَّه إلى إنكلترا، حيث توفي بعد ذلك بوقت قصير بسبب نوبة قلبية وهو في الرابعة والأربعين من عمره[٣٠].

إنَّ تصوُّر شريعتي للنظام الاجتماعي السياسي، الذي يعكس إرادة الخالق في تحقيق العدالة (نظام التوحيد)، لا يعبِّر عن الثيمات الفارسية القديمة وحدها، وإنما يعبِّر أيضًا عن الثيمات القرآنية الرئيسية. وقد أصبح هذا التصوُّر من الثيمات الكبرى عند الخميني أيضًا. وكان من الثيمات الأخرى عند الخميني: مسألة ولاية الفقيه. كانت ولاية الفقيه هي التأويل الخميني المبتكر لأفكار عالم الدين الشيعي العراقي محمد باقر الصدر (ت. ١٩٨٠)، حول الحكم الحديث أو ولاية الأمة[٣١]. إن كلا النظامين يرفض الحكم الاستبدادي ويصرُّ على انتخاب الممثلين الشعبيين، ولكن مع الدعوة

(٢٩) ونُشِر الكتاب باللغة العربية بعنوان: معذبو الأرض، ترجمة: د. سامي الدروبي ود. جمال الأتاسي. (المترجم)

(٣٠) See: Ali Rahnema, *An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shariati*. London: I.B. Tauris, 1998.

(٣١) See: Chibli Mallat, "Muhammad Baqir as-Sadr." In Ali Rahnema, *Pioneers of Islamic Revival*. London: Zed Books, 1994.

إلى إشراف علماء الدين على العملية الديمقراطية. أما عند الخميني، فإنَّ الأكثر علمًا بالإسلام عليه مسؤوليةُ توجيهِ المجتمع في حياته اليومية، الاقتصادية والاجتماعية، لحمايته من الظلم والتجاوز والجشع والفساد وسائر الغرائز الإنسانية الأخرى. وهكذا ذهب في خطوة أبعد من النماذج التقليدية التي تجعل لرجال الدين مرجعيَّة أخلاقية قيمية. ففي الصياغة الخمينية الجديدة سيتولى رجال الدين السلطة السياسية أيضًا.

كان يُفتَرض لولاية الفقيه الخمينية أن تصبح جاهزة للتطبيق بمجرد أن يتخلص الشعب من الشاه المستبد[٣٢]. لكنَّ التفاصيل حول كيفية تطبيقها كانت قليلة آنذاك، وكان الانشغال بها أقل بكثير من الانشغال بمثال المطالبة بتحقيق العدالة في وجه الطغيان ذو الطابع التحريضي على طريقة شريعتي[٣٣]. المثال الذي حفَّز عناصر متنوعة من السخط والاستياء الاجتماعي بين المدنيين الإيرانيين، بالقدر الذي كان كافيا - على الرغم من جميع الصعاب - للإطاحة بالملك القوي المدعوم من الغرب محمد رضا بهلوي: «لقد كان أساس التحالفات السياسية السائدة في نهاية فترة بهلوي، هو كراهية الشاه... وفي غياب أي زعيم علماني، تحوَّلت العناصر المؤيدة للديمقراطية وكذلك بعض العناصر اليسارية، نحو القيادة التي كان الخميني يمثلها»[٣٤].

بعبارة أخرى، كانت ثورة ١٩٧٩ للإطاحة بالشاه البهلوي شعبية على نطاق واسع وكانت معادية للأوتوقراطية. كما أنها أصبحت «ثورة إسلامية» تلقائيًّا. ولم يفاجئ نجاح الثورة أحدًا كالإيرانيين أنفسهم. لقد وقعت الأحداث الحاسمة في تتابع سريع: حيث فرَّقت قوات الشرطة مظاهرة احتجاجية لبعض الطلاب الدينيين في يناير ١٩٧٨ مما أدى إلى مقتل الكثير من الطلاب[٣٥]. وقد تبع ذلك مظاهرات تعاطف عفوية، تلتها مظاهرات

---

(٣٢) See: Said Amir Arjomand, *Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*. New York: Oxford University Press, 1988.

(٣٣) See: Mansor Moaddel, *Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution*. New York: Columbia University Press, 1993.

(٣٤) Ali Gheissari and Vali Nasr, *Democracy in Iran: History and the Quest for Liberty*. New York: Oxford University Press, 2006, pp. 65 - 66.

(٣٥) See: Charles Kurzman, "The Qum Protests and the Coming of the Iranian Revolution, 1975 and 1978." *Social Science History* 27:3 (Fall 2003): 187 - 325.
http://www.unc.edu/ßkurzman/cv/Kurzman_Qum_Protests.pdf. Accessed October 4, 2014.

أكثر تنظيمًا، بلغت ذروتها في سبتمبر ١٩٧٨ في «الجمعة السوداء»، وهي المظاهرة الحاشدة في إيران التي فرَّقها الجيش وأسفرت عن مقتل أكثر من ٨٠ متظاهرًا. ففُرِضَت الأحكام العرفية. وشهد شهر يناير التالي تمرُّدًا في القوات الجوية. وعيَّن الشاه رئيسًا جديدًا للوزراء، ثم غادر إيران في الشهر التالي. وعلى عكس رحيله أثناء الإطاحة بمصدق عام ١٩٥٣ كانت مغادرته دائمة هذه المرة. وفي ١٧ يناير عام ١٩٧٩ عاد آية الله الخميني إلى الحشود الهائلة ليتولى السيطرة على الحكومة؛ وفي ١١ فبراير انهزم ما تبقى من القوات الموالية للشاه في اشتباكات الشوارع.

أزمة الرهائن والحرب الإيرانية العراقية

فجأة، أصبح على ولاية الفقيه الخمينية أن تنتقل من عالم المثل إلى عالم الواقع. ولحسن الحظ، كان لدى إيران بيروقراطية عاملة تكفَّلت باستمرار الوظائف اليومية للبلاد، وكان من الممكن إعادة تنشيط برلمانها المحتضر ليتولى التشريع. أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية لمراجعة دستور ١٩٠٦، وفقًا للنظام المثالي لآية الله الخميني، المبهم إلى حد ما. احتفظ الدستور الجديد بعناصره الديمقراطية الأساسية ـ وأهمها البرلمان المنتخب شعبيًا ـ، لكنَّه نصَّ على أن السيادة النهائية لله، وأنَّ [علماء] المؤسسة الدينية الشيعية الإثني عشرية هم «الأمناء» على تلك السيادة. ولذلك، أنشأ الدستور منصب «القائد الأعلى»، الذي يختاره «مجلس الخبراء» (الذي ينتخب الشعب أعضاءه من قائمة تضعها المؤسسة الدينية)، ويكون لديه السلطة النهائية لتعيين ستة أعضاء في «مجلس صيانة الدستور» (وكذلك تعيين رئيس السلطة القضائية، الذي سيرشح أعضاء آخرين لمجلس صيانة الدستور، فينتخب البرلمان منهم ستة أعضاء)، وهذا المجلس يُكلَّف بتحديد شرعية أي أعمال برلمانية. وافق الشعب على الدستور في عام ١٩٧٩ في استفتاء شعبي، ولم يكن من المستغرب أن يُختَار الخميني قائدًا أعلى للثورة.

ولكن في الوقت نفسه، اتخذت فوضى الثورة مساراتها الإشكالية الخاصة بها، محليًا أولًا، ثم دوليًا. وكانعكاس للغضب المتراكم في الشارع الإيراني خلال القرن، ولا سيَّما منذ عودة الشاه إلى السلطة في عام ١٩٥٣،

كان أحد الأحداث الكبرى التي أعقبت عودة آية الله إلى إيران، أن تسلّق بعض الغوغاء الأسوار المحيطة بالسفارة الأمريكية في طهران وأهانوا ساكنيها، بسبب دور الولايات المتحدة في إطالة حكم الشاه من خلال العملية أجاكس في عام ١٩٥٣. فتولت السلطات الإيرانية المسؤولية عن الوضع، وأخرجت المعتدين من السفارة، ثم أعادت السفارة إلى السيطرة الأمريكية(٣٦). إن هذه الحادثة تعكس بوضوح العلاقة بين التدخل الأمريكي في المؤسسات الديمقراطية الإيرانية، وأحداث العنف التي شهدتها الثورة الإيرانية في النهاية. لكنَّ الحل السريع لهذه الأزمة يعكس أيضًا إصرار إيران والإسلام على إنفاذ حكم القانون. ولكن بعد ذلك بتسعة أشهر، في نوفمبر عام ١٩٧٩، سمحت الولايات المتحدة للشاه المخلوع بدخول الولايات المتحدة لتلقي العلاج، فخرجت مجموعة من الطلبة إلى الشوارع واقتحموا السفارة. وفي هذه المرة، رفضت الحكومة الإيرانية أن تتدخل، ربما لانشغالها بوضع الدستور وإرساء البيروقراطية الجديدة، في سياقٍ من الأيديولوجيات المتعارضة والراسخة، وربما لانشغالها بالاحتلال السوڤييتي لأفغانستان، جارة إيران (في ديسمبر عام ١٩٧٩). فبسبب التاريخ الفارسي (الإيراني) مع المطامع الإمبريالية لروسيا (الاتحاد السوڤييتي)، كان الوضع في أفغانستان يبعث على القلق. ومع رفض حكومة إيران حلَّ الأزمة، جمَّدت الولايات المتحدة أصولًا إيرانية مهمة لديها، مما زاد الأزمة الاقتصادية الناشئة سوءًا، وأشعل أيضًا المشاعر المعادية نحو الولايات المتحدة. وقد باءت الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس جيمي كارتر لحل أزمة الرهائن بالفشل، وكذلك عملية الإنقاذ العسكرية التي جرت في أبريل عام ١٩٨٠(٣٧).

ومع ذلك، فقد استمر الخطاب الخميني الشعبي الثوري بلا هوادة. وتحوَّل التركيز من إيران التي نجحت في ثورتها إلى «تصدير الثورة»(٣٨). لقد

---

(٣٦) Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. 3rd ed. Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2013, pp. 157 - 158.

(٣٧) See: Paul Ryan, *The Iranian Rescue Mission: Why It Failed*. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1985.

(٣٨) See: Hafizullah Emadi, "Exporting Iran's Revolution: The Radicalization of the Shiite Movement in Afghanistan." *Middle Eastern Studies* 31:1 (January 1995): 1 - 12.

شجّع آية الله الخميني المسلمين في جميع أنحاء المنطقة على الانتفاض ضد حكوماتهم، التي لم يكن أي منها يرقى إلى معاييره للشرعية الإسلامية. وكانت الممالك والديكتاتوريات العسكرية أهدافًا خاصة لخطابه، ومنها الدول التي تضم أقليات شيعية، مثل المملكة العربية السعودية والكويت، وكذلك الدول ذات الأغلبية الشيعية، مثل البحرين والعراق.

أتاح خطاب آية الله الخميني التهديدي لصدام حسين رئيس العراق، فرصةً نادرةً للتعامل مع الصراع الحاد بين البلدين. فقد اعتاد الفرس السيطرة على الخليج الفارسي (ومن هنا جاءت تسمية «الخليج الفارسي»)، أما العراق العربي فكان يسيطر على شط النهر؛ الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات ويصبُّ في الخليج (ومن هنا جاءت تسمية شط العرب). كان شط العرب هو النقطة الوحيدة التي يصل منها العراق إلى الخليج الفارسي، ولذلك كان مهمًّا للغاية لتصدير النفط. وفي عام ١٩٧٥، تحت ضغط الشاه المدعوم من الولايات المتحدة، وافق العراق على السماح لإيران بالسيطرة على النصف الشرقي من شط العرب[٣٩]. أما الآن، ففي خضم الفوضى التي أعقبت الثورة، ربما استطاع العراق أن يستعيد حقوقه التقليدية. وبدعم من الولايات المتحدة، غزا صدام إيران في سبتمبر عام ١٩٨٠، مما أدى إلى حرب وحشية ومنهكة للطرفين استمرت لمدة ثمانية أعوام. هذه الحرب ربما كانت في الواقع بتحريض من مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، وهو زبغنيو بريجينسكي (بالإنكليزية: Zbigniew Brzezinski). وعلى الرغم من عدم وجود أي سجلات رسمية تؤيد هذه الدعوى، فإن الشائعات المتداولة على نطاق واسع تفيد أنَّ بريجينسكي اقترح على صدام، حليف الولايات المتحدة آنذاك، أن الوقت قد حان لتسوية الخلافات العراقية الإيرانية حول السيطرة على ممر شط العرب المائي[٤٠]. وعلى أي حال، لا شك أن الغزو العراقي

---

(٣٩) The "Algiers Agreement." See: F. Gregory Gauss III, *International Relations of the Persian Gulf*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009, pp. 37 - 39.

(٤٠) See: Said K. Aburish, "Secrets of His Life and Leadership." *Frontline*. http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/saddam/interviews/aburish.html. Accessed October 23, 2014.

See also Howard Teicher and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush*. New York: William Morrow and Company, Inc., 1993: =

لإيران الثورية كان ملائمًا لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. فبعد فقدان الولايات المتحدة لإيران، التي كانت ركيزة أساسية للجهود الغربية لتأمين وصولٍ مستقرٍّ إلى موارد الخليج، بدا العراق بديلًا محتملًا.

أدَّت الحرب الإيرانية العراقية إلى معاناة لا توصف. وتشير تقديرات الخسائر في الأرواح إلى مقتل مئات الآلاف على كلا الجانبين. كما اشتدت المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة، لدعمها العلني للعراق في الحرب وبيعها لسلائف الأسلحة الكيميائية التي استُخدِمَت ضد السكان المدنيين. ثم انفرجت أزمة الرهائن أخيرًا، بعد ٤٤٤ يومًا، عندما أجرت الولايات المتحدة عملية سريَّة أخرى؛ وقد سمحت هذه المرة ببيع أسلحة إلى إيران، مقابل الإفراج عن الرهائن(٤١).

لم تكن أزمة الرهائن إذن مجرَّد نزعة عدائية ضد الولايات المتحدة بلا سبب؛ بل كانت تعبيرًا عن غضب مكبوت على مدى عقود تجاه الاستغلال الاقتصادي والتلاعب السياسي. وقد نجح آية الله الخميني في تركيز الاستياء الشعبي على الشاه وربط بينه وبين كل ما هو غير إسلامي: كالجشع والتجاوز واحتقار الفقراء والمحرومين. لقد أصر الخميني على أن الشاه لم يكن غير إسلامي فحسب؛ بل كان أيضًا غير إيراني؛ بل كان أداة في أيدي القوى الغربية الإمبريالية اللادينية: «إن جميع مشكلاتنا اليوم بسبب أمريكا وإسرائيل. إن إسرائيل نفسها تستمد وجودها من أمريكا؛ وهؤلاء النواب والوزراء الذين فُرِضُوا علينا يستمدون وجودهم من أمريكا - إنهم جميعًا عملاء لأمريكا، فلو لم يكونوا كذلك لقاموا احتجاجًا في المظاهرات»(٤٢).

= «كان بريجينسكي يؤكد أنه مع التوليفة الصحيحة من الإغراءات، فيمكن فطم العراق عن موسكو. وبتشجيع من قمع [النظام العراقي] للحزب الشيوعي العراقي، وربما لاعتقاده بأن العراق، مثل مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، يمكن أن يقتنع أيضًا بالتحول نحو واشنطن؛ خلُص بريجينسكي إلى أن العراق جاهز لخلافة إيران، وأن يصبح الركيزة الأساسية للاستقرار في الخليج العربي... وفي الواقع، صرَّح بريجينسكي في أبريل، في التلفزيون الوطني، أنه لا يرى أي تعارض جوهري بين مصالح الولايات المتحدة والعراق» (ص٦٢ - ٦٣).

(٤١) See: US Congress, "Report of the Congressional Committees Investigating the Iran-Contra Affair." Washington, DC: US Government Printing Office, 1987.

(٤٢) Imam Khomeini, *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini.* Tr. and annotated by H. Algar. London: KPI, 1985, pp. 187, 210 - 211.

التعافي والتطبيع: رفسنجاني وخاتمي

انتهت الحرب العراقية الإيرانية إلى طريق مسدود. وبدأ سريان وقف إطلاق النار في أغسطس عام ١٩٨٨ الذي طالب به قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر في يوليو ١٩٨٧. وظلّ وقف إطلاق النار ساريًا في الجملة منذ ذلك الحين. وبعد ذلك على الفور دخل العراق في حرب أخرى، ضد الكويت هذه المرة. وفي ظل هذه الظروف، سعى صدام إلى التوصل إلى اتفاق مع إيران للعودة إلى حدود شط العرب لعام ١٩٧٥. لكنّ العراق ظل في صراع مستمر منذ ذلك الحين، ولم تُوقَّع أي اتفاقية رسمية توضّح حدود البلدين.

لكنّ الذي أصبح واضحًا بعد وقف إطلاق النار هو التحديات التي كانت تواجه إيران آنذاك. وقد كانت مشاعر النشوة والفرح هي التي ميَّزت المزاج الإيراني بُعَيدَ الإطاحة بالشاه الأوتوقراطي. لقد عانى الإيرانيون من سقوط مئات الآلاف من الضحايا في الحرب الإيرانية العراقية، وخسارة مليارات الدولارات نتيجة للأضرار التي أصابت البلاد من موجات القصف الذي تعرضت له مدنها(٤٣). ثم إنَّ نظامها السياسي الجديد لم يكن قد تبلور بعد.

في غضون أشهر بعد وقف إطلاق النار مع العراق، شرعت السلطة التشريعية في مراجعة دستور ١٩٧٩ الثوري. وكان الهدف هو توضيح حدود السلطة التشريعية والتنفيذية وتبسيط البيروقراطية. ألغى الدستور الجديد مكتب رئيس الوزراء، وأنشأ مجلسًا للتحكيم في مسائل الخلاف بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. (ويُعيِّن المرشدُ الأعلى أعضاءَ هذا المجلس: «مجلس تشخيص مصلحة النظام» (بالفارسية: مجمع تشخىص مصلحت نظام». ووافق الشعب على الدستور الجديد في استفتاء شعبي في العام التالي، وهو العام الذي تُوفِّي فيه آية الله الخميني، وانتُخِب أكبر هاشمي رفسنجاني رئيسًا للبلاد.

---

(٤٣) See: Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*. New York: Routledge, 1991.

خلال فترة حياة آية الله الخميني، كان دور مكتب الرئاسة مغمورًا نسبيًّا. (فإن القليلين ممن هم خارج إيران يتذكرون رؤساء إيران مثل أبو الحسن بني صدر أو محمد علي رجائي، أو أنَّ المرشد الأعلى الحالي علي خامنئي، كان رئيسًا لإيران خلال الثمانينيات). ولكن مع وفاة المرشد الأعلى الأول وإقرار المراجعات الدستورية لعام ١٩٨٩، أصبح رئيس إيران يتمتع بمزيد من السلطات.

تلقى أكبر هاشمي رفسنجاني تعليمًا دينيًّا، ودرس مع آية الله الخميني. لكنَّه كان من أسرة ثرية إقطاعية، ولذلك كان تركيزه أثناء رئاسته على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إيران. كانت البلاد حرفيًّا في حالة صدمة وكان اقتصادها في حالة فوضى تامة(٤٤). فإلى جانب التدمير الذي خلفته الحرب أمَّمت حكومة آية الله الخميني غالب الاقتصاد الإيراني. وخلال فترتي رئاسته، عمل رفسنجاني على إعادة بناء الاقتصاد الإيراني وخصخصته وتحديثه وتوسيعه وتنويعه. فكان لا بد من إعادة بناء وسائل النقل والاتصالات، وكذلك أنظمة الرعاية الصحية والتعليم، ولا سيَّما في ضوء ظاهرة «الانفجار الشبابي» في إيران؛ حيث كان أكثر من نصف السكان تحت سن ٣٠ عامًا، وكانوا آخذين في التحضُّر بسرعة(٤٥).

كانت مطالب هذا الجيل الجديد هي المحرِّك الذي دفع السياسة الإيرانية خلال التسعينيات. وخلافًا لأجيال آبائهم، فإنَّ التصوُّرات التي كانت لدى الأجيال الشابة لم تشكِّلها ذكريات الحكم الأوتوقراطي؛ بل ذكريات الحرب والقيود على الحريات الشخصية التي فرضتها الحكومة بقيادة رجال الدين. وقد أتاح لهم التحسُّن في الاتصالات الوصول إلى سائر العالم، وإلى ما يتجاوز جيران إيران المحاربين. كان العراق لا يزال تحت حكم الطاغية صدام حسين، وعلى الحدود الشرقية لإيران سيطرت حركة طالبان على أفغانستان بعد رحيل الاحتلال السوفييتي. ولم يكن لأيٍّ منهما جاذبية خاصة. فكان العديد من الإيرانيين يتطلعون بشكل متزايد نحو

---

(٤٤) See: Jahangir Amuzegar, *Iran's Economy under the Islamic Republic*. London: I.B. Tauris, 1993.

(٤٥) See: Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience*. Albany: State University of New York Press, 1990.

الغرب، بحرياته وفرصه، وكانوا متلهفين على التعامل معه. وقد ظهرت هذه المشاعر في النجاح الانتخابي الساحق للرئيس محمد خاتمي في عام ١٩٩٧.

أظهر انتخاب خاتمي موافقة ساحقة على برنامجه السياسي القائم على الإصلاح الشامل و«حوار الحضارات»، وإعادة دمج إيران في الأسرة الدولية[٤٦]. لقد أقرَّ خاتمي بتاريخ الاستعمار ودوره في عزلة إيران، لكنه دعا الإيرانيين إلى التغلب على هذا الإرث وتجاوز موقفهم الدفاعي الحالي وممارسة حرية الفكر والتعبير، اللازمين للتحول التقدُّمي للمجتمع. أو كما قال: «إنَّ التحوُّل والتقدم يستلزمان الفكر، ولا يزدهر الفكر إلا في جو من الحرية. لكنَّ تاريخنا لم يسمح للشخصية الإنسانية بالنمو، ولم يمنحها التقدير، ولذلك فإن التوق الإنساني للتفكير والحرية ظل مهملًا على أفضل التقديرات، وتعرَّض للتقويض في أسوأها»[٤٧]. كان خاتمي يرى أن يُمنَح الناس حرية تطوير المعارف، والمساعدة في توجيه المجتمع على نحو جماعي، بدلًا من مجرد اتباع قادتهم.

وفي خروج صارخ عن معايير الخطاب الثوري، ذهب خاتمي إلى أنَّ المجتمع الغربي لديه نقاط قوة وإنجازات إيجابية، على الرغم من جشعه وإباحيته. وكانت الحداثة إحدى نقاط القوَّة هذه. لقد تضمنت الحداثة رفض «الحكام المستبدين وأصحاب الهوى»، كالحكام الذين ابتلي العالم الإسلامي بهم وما زال. وكان ينتقد أولئك الذين استخدموا الدين لتقييد الحرية. فلا ينبغي أن تُجعَل كلمات السلطات البشرية مقدَّسة. وبمجرد أن يستعيد الإيرانيون حريتهم الفكرية، سيمكنهم أن يعملوا على أن يصبحوا أعضاء مساهمين في المجتمع العالمي. وسيمكنهم أن يتجاوزوا التعصب والنزعة الانفعالية، التي أصبحت تميز إلى حد كبير الخطابة السياسية الإسلامية، وأن يتفاعلوا مع الغرب تفاعلًا بنَّاءً.

لقد وصف خاتمي في خطاب تنصيبه المجتمع المثالي لإيران. وخلافًا للعديد من المراجع الدينية الذين تجنبوا مصطلح «الديمقراطية» وكانوا يربطون

---

(٤٦) Statement by H. E. Seyyed Mohammad Khatami, President of the Islamic Republic of Iran and Chairman of the Eighth Session of the Islamic Summit Conference, Tehran, December 9,1997. http://www.undp.org/missions/iran/new.html.

(٤٧) Khatami, *Islam, Liberty and Development*, p. 11.

بينه وبين الغرب، فإنَّ خاتمي أكَّد بجرأةٍ تراثَ إيران الديمقراطي. فينبغي أن تحترم الديمقراطية الإيرانية «أمن الفرد والمجتمع في إطار الدستور»، كما قال. وقال مركِّزًا على تنمية المجتمع المدني: إنه يجب على الإيرانيين «أن يحدِّدوا بوضوح الحقوق والواجبات، للأفراد والحكومة». فيجب على الحكومة «أن تعترف رسميًّا بحقوق الشعب والأمة في إطار القانون». وإنَّ مثل هذه الحكومة تحتاج إلى «أحزاب سياسية منظمة، ومنظمات اجتماعية، وصحافة حرة مستقلة». إن هذا مجتمعٌ «تنتمي الحكومة فيه إلى الشعب، وهي خادمة للشعب وليست سيدًا له، ولذلك فهي مسؤولة أمام الشعب»[٤٨].

ولكن على الرغم من شعبية الرئيس الإصلاحي خاتمي، فإن فترة رئاسته لم تكن قادرة على التغلب على المؤسسة المحافظة الراسخة، التي رأت في أجندته تهديدًا لاستقرار الجمهورية الإسلامية. وفي المجال الاجتماعي، شهدت فترة ولايته تخفيفًا لبعض القيود، كالقواعد الصارمة لملابس النساء وصناعة النشر والسينما. لكنَّ المحافظين واصلوا جهودهم للتحكم في المعارضة. ففي عام ١٩٩٩ أغلقوا صحيفة إصلاحية مما أدى إلى مظاهرات قادها الطلاب الإصلاحيون. فداهمت قوات الأمن مساكن الطلبة، مما أدى إلى عدة أيام من المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، التي تحوَّل بعضها إلى العنف. وكان خاتمي عاجزًا عن التدخل في الشؤون الأمنية. وعندما أعيد انتخابه في عام ٢٠٠١، كان إقبال الناخبين منخفضًا. ثم تدخَّلت الأحداث العالمية مرة أخرى.

١١ سبتمبر، و«محور الشر»، وعودة النزعة المحافظة: أحمدي نجاد

على الرغم من المطالب المتزايدة بالإصلاح والانفتاح، استمر الأعضاء الأكثر محافظةً في الحكومة التي يهيمن عليها رجال الدين، في عدم الثقة في الغرب. فقد كانوا يرون أن الدعم الغربي للشاه وعملية أجاكس ودعم صدام حسين في الحرب الإيرانية العراقية، قد أظهر أنَّ الولايات المتحدة لن تسمح

(٤٨) Khatami, *Hope and Challenge: The Iranian President Speaks*. Binghamton, NY: Institute of Global Cultural Studies, Binghamton University, 1997, pp. 77 - 78.

أبدًا بازدهار إيران المستقلة. كانت العزلة عن الغرب هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على استقلال إيران. وقد بدت مخاوفهم أكثر منطقية في ضوء «الحرب العالمية على الإرهاب»، التي أطلقتها الولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي نفذها تنظيم القاعدة في نيويورك وواشنطن العاصمة. ففي يناير عام ٢٠٠٢، ألقى الرئيس جورج بوش كلمة حدَّد فيها أنَّ ثلاثة بلدان تدعم الإرهاب، ولذلك فهي أعضاء في «محور الشر» العالمي: كوريا الشمالية، والعراق، وإيران. وكانت الولايات المتحدة قد احتلَّت بالفعل أفغانستان المجاورة لإيران. وقد ارتفعت هذه المخاوف إلى مستوى الأزمة، في مارس عام ٢٠٠٣، عندما غزت القوات التي تقودها الولايات المتحدة العراق. لم يكن للعراق أي علاقة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ بل إنَّ حكومته العلمانية في الواقع تعرَّضت لانتقادات تنظيم القاعدة. كان من السهل على المحافظين الإيرانيين أن يلحظوا نمطًا مألوفًا مثير للقلق، وخشوا من أن تصبح إيران هي الضحية التالية لما كانوا يرونه عدوانًا أمريكيًّا. وفي غضون عامين، أبدلت الانتخابات الرئاسية بمحمد خاتمي التقدمي، رئيسًا آخر وهو أحمدي نجاد، الاستفزازي، الانعزالي، الذي يصرِّح بمعاداة الولايات المتحدة.

إنَّ أحمدي نجاد، في ترشُّحه ضد الرئيس المخضرم السابق رفسنجاني الذي انضم هو نفسه إلى المعسكر الإصلاحي؛ كان يمثِّل مَنْ هم سوى النخبة في إيران، مِمَّن حُرِمُوا من الانتعاش الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب. دعا نجاد إلى توزيع أكثر عدلًا للدخل النفطي في البلاد، وقارن بين تهميش الفقراء في إيران وتهميش المجتمع الدولي لإيران. ومع ذلك، تطلَّبت الانتخابات جولة إعادة.

كان أحمدي نجاد ضعيف الخبرة في الحكم الوطني، وقد ظهر ذلك في سياساته. على سبيل المثال، لقد وُجِّهت انتقادات حادة إلى سياساته الاقتصادية وجهوده لتحسين نصيب الفقراء من خلال زيادة الإنفاق على الإسكان؛ لأنها أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات. كما أحرج الكثير من الإيرانيين بسبب إدانته الشديدة لإسرائيل وإنكاره العلني للهولوكوست[٤٩].

(٤٩) في ديسمبر عام ٢٠٠٦، نظَّمت حكومة أحمدي نجاد مؤتمرًا بعنوان: «المؤتمر العالمي =

لكنَّ أكثر ما وُجِّه إليه من نقد كان بسبب سجله في مجال حقوق الإنسان. فقد نُشِرَت عدة تقارير عن انتهاكات لحقوق المرأة وحرية التعبير والاعتقالات التعسفية، وبدأت احتجاجات الطلبة مرة أخرى في الزيادة، بعد التحسن الطفيف في الفترة التي تولي فيها خاتمي منصب الرئيس.

تجديد الإصلاح: سوروش، وكاديفار، والحركة الخضراء

على الرغم من انتكاساتها، كانت النزعة الإصلاحية في إيران متماسكة، منذ زمن علي شريعتي فصاعدًا، حتى مع صعود المحافظين والتقليديين والبراغماتيين. ومن أشهر الأصوات التي ظهرت خلال التسعينيات، صوت الإصلاحي عبد الكريم سوروش، الذي ما زال نشطًا إلى الآن. وعلى الرغم من أن سوروش انتقد تسييس الإسلام عند شريعتي، فقد كان مثله معارضًا للتفسيرات الجامدة للشريعة الإسلامية. فبحسبه، الفقه الإسلامي يجب أن يظل مرنًا للوفاء بواجباته في تعزيز العدالة الاجتماعية. ولا يرى سروش أنه من المتعين على الفقه الإسلامي أن يستجيب للتطورات الجديدة وفقط، وإنما يرى أيضًا أنه بمثابة مسعى بشري ومن ثَمَّ فهو غير معصوم. ولذلك فإنَّ سوروش، مثل شريعتي، كان معارضًا لمنح مكانة امتيازية لأي مأول (مفسر) بشري، سواء أكان من رجال الدين أم من غيرهم. إن جميع البشر قد رُزِقوا القدرات الأساسية لتمييز الصواب من الخطأ. ولذلك فإنَّ الديمقراطية - حين تمنح الشعب صوته - هي أنسب أشكال الحكم. لكنَّ الديمقراطية تستلزم بالضرورة إزالة الاعتبارات الدينية من مداولات الحكومة. ويقول سوروش، وهو يعارض فرضية العلمنة، التي ترى أن المجتمعات الدينية ما زالت عاجزة عن إرساء الديمقراطية:

«من المدهش أنَّ بعض الناس يرى أن التحوُّل الديمقراطي للحكومة الدينية متوقف على علمنة الدين والقانون الديني. إنَّ الديمقراطية الليبرالية

= لمراجعة الهولوكوست: الرؤية العالمية»، في طهران، وكان المؤتمر يُعَدُّ معاديًا للسامية بصورة عميقة. انظر:

Nazila Fathi, "Holocaust Deniers and Skeptics Gather in Iran." *New York Times*, December 11, 2006. http://www.nytimes.com/2006/12/11/world/middleeast/11cnd-iran.html?_r=0. Accessed October 5, 2014.

تستمد إلهامها وقوتها من البديهة الأصلية التي تنص على أنَّ البشر أحرار وفريدون بطبيعتهم... أليس المجتمع الديني بطبيعته جماعيًّا وتعدديًّا؟ إنَّ الإيمان أكثر تنوعًا وألوانًا من الكفر مائة مرة. إذا كانت تعدُّدية العلمانية تجعلها مناسبة للديمقراطية، فإنَّ المجتمع المؤمن أكثر ملاءمة منها لها ألف مرة... إننا لم نعد نزعم أن الحكومة الدينية الحقيقية يمكن لها أن تكون ديمقراطية؛ بل نزعم أنه لا يمكن لها أن تكون خلاف ذلك»[٥٠].

لقد انتُخِب الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧ في الثاني من شهر خُرداد في التقويم الفارسي. ولذلك فإنَّ الحركة الإصلاحية المرتبطة بانتخابه تُعرَف باسم جبهة الثاني من خُرداد. وليست هذه الجبهة بحزب أو حركة منظمة؛ بل هي ائتلاف واسع من أنصار النضال اللا عنيف، من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بوصفهما تعبيرًا عن الحكم الإسلامي الأصيل. وكان يُدَّعى أن عبد الكريم سوروش هو سلف هذه الحركة.

وكان محسن كاديڤار أحد المصلحين الآخرين المرتبطين بحركة الثاني من خرداد. وقد اشتُهِر خلال التسعينيات. كان كاديڤار عالمًا دينيًّا، مثل مرشده آية الله منتظري رجل الدين المنشق، لكنه كان يعارض الحكم الاستبدادي لرجال الدين. فلا يمكن لأحد أن يكون فوق القانون، حتى المرشد الأعلى نفسه. وقد انعكست المقاربة التقليدية للحكم الإيراني في قول كاديڤار إن المرجعيات الدينية عليها أن تدرس وتدرِّس وتوجِّه، لا أن تحكم[٥١]. وقد أثار نقده لحكم رجال الدين غضب الحكومة كما حدث مع سوروش. (وكلاهما يعيش في المنفى ويدرِّس حاليًا في الولايات المتحدة).

لكنَّ كاديڤار يعارض أيضًا «العلمانية الراديكالية»؛ وهي إزالة الدين من المجال العام. إنه يرفض حكم المرجعيات الدينية من خلال التفسيرات المقدَّسة للنص، لكنَّه يواصل دعمه للقيم الدينية التي تعلي من شأن الحكم

---

(٥٠) Mahmoud Sadri and Ahmad Sadri, trs. and eds., *Reason, Freedom, & Democracy in Islam: Essential Writings of 'Abdolkarim Soroush.* Oxford: Oxford University Press, 2000, pp. 144 - 145.

وقد سبق الاستشهاد بهذه الفقرة من كلام سوروش في الفصل الأول. (المراجع)

(٥١) See: Robin Wright, *Dreams and Shadows: The Future of the Middle East.* New York: Penguin Press, 2008, p. 296.

الديمقراطي[٥٢].

ومن الإصلاحيين الآخرين مير حسين موسوي. وفي يونيو عام ٢٠٠٩، كان أحمدي نجاد يريد أن يُعاد انتخابه لولاية ثانية. فترشَّح موسوي، الذي كان رئيسًا للوزراء خلال الثمانينيات من القرن الماضي، ضده، وطرح برنامجًا إصلاحيًّا شعبيًّا. كما هاجمه (أي: نجاد) أحد الإصلاحيين الآخرين، وهو مهدي كروبي. وكان لكليهما أتباع أقوياء ونشطين، ولا سيما بين الطلاب: «إن الناخبين، في صورة لم يُعهَد مثلها في حياة الجمهورية الإسلامية التي دامت ثلاثين عامًا، قد خرجوا إلى الشوارع بالملايين، فأثاروا نشوةً انتخابيَّة هزت أسس النظام نفسها»[٥٣]. وعندما أعلنت نتائج الانتخابات في يونيو، وأُعلِن أنَّ الفائز هو أحمدي نجاد، انتشرت الاتهامات بالتزوير واندلعت المظاهرات العفوية على الفور، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد[٥٤].

تعرَّضت هذه المظاهرات الشعبية للقمع الوحشي. وقد قُتِل خمسة

---

(٥٢) See: Mohsen Kadivar, "Wilayat al-Faqih and Democracy." In *Islam, the State, and Political Authority: Medieval Issues and Modern Concerns*. Ed. Asma Afsaruddin. New York: Palgrave Macmillan, 2011. See also http://en.kadivar.com/wilayat-al-faqih-and-democracy/. Accessed October 5, 2014.

يرتبط العديد من الأشخاص الآخرين، مثل الصحفي سعيد حجاريان، بحركة الثاني من خرداد. كان حجاريان، وهو من أشدِّ معارضي الشاه، قد شارك في اقتحام السفارة الأمريكية، بعد الإطاحة بنظام الشاه، ثم انضم إلى أجهزة الاستخبارات بعد ذلك بوقت قصير. وبتلك الصفة، اكتشف شراسة النظام في مواجهة المعارضة، ويُقال: إنه سرَّب أخبارًا عن حالات الاختفاء وقتل العشرات من المعارضين، خلال التسعينيات. وقد أصبح إصلاحيًّا بصورة علنية وعمل مستشارًا للرئيس خاتمي. وفي عام ٢٠٠٠، كان ضحيَّةً لمحاولة اغتيال. وقد ذهب إلى أنَّ سيطرة السلطات الدينية على الحكومة تؤدي حتمًا إلى علمنتها [أي: علمنة السلطات الدينية]. وللحفاظ على الدور الإرشادي والتعليمي، وهو الدور الأساسي للدين، فيجب ألا يشارك المتحدثون باسمه في صراعات السلطة والنشاط السياسي.

See: F. Khosrokhavar, "The New Intellectuals in Iran." *Social Compass* 51:2 (2004): 191-202. http://scp.sagepub.com/content/51/2/191. Accessed October 5, 2014.

(٥٣) Mehran Kamrava, *The Modern Middle East: A Political History since the First World War*. 3rd ed. Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2013, p. 166.

(٥٤) See: Nader Hashemi, "Renegotiating Iran's Post-revolutionary Social Contract: The Green Movement and the Struggle for Democracy in the Islamic Republic." In Rex Brynen, Pete W. Moore, Bassel F. Salloukh, and Maire-Joelle Zahar, eds., *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012, pp. 191 - 222.

طلاب في حملة قمع في جامعة طهران بعد يومين من إعلان نتائج الانتخابات. وكان هذا يُعدّ بداية للحركة الخضراء الإيرانية، التي استلهمت موسوي وكروبي، وكانت بدعم من الإصلاحي المسنّ، آية الله حسين علي منتظري[٥٥].

كان منتظري من رجال الدين البارزين، وقد عيَّنه الخميني أولًا خليفةً له، لكنَّه في أواخر الثمانينيات أصبح ينتقد الحكومة المحافظة وقمعها الوحشي لخصومها. وقد أدَّت دعوته إلى حكومة أكثر انفتاحًا إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية، بقرار من خليفة الخميني آية الله خامنئي في عام ١٩٩٧. أُفرِج عن منتظري في أعقاب احتجاجٍ عامٍّ في عام ٢٠٠٣. وقد ظل صوتًا نشطًا للديمقراطية وحقوق الإنسان حتىً وفاته في ديسمبر عام ٢٠٠٩. وقد شهدت جنازته حضورًا واسعًا لأنصار الحركة الخضراء. فتحركت قوات الأمن، وهاجمت كلًّا من كروبي وموسوي. وتبع ذلك اشتباكات عنيفة استمرت طوال الشهر.

لم يكن موسوي ولا كروبي من الثوريين بأكثر من نظرائهم من الإصلاحيين. لقد كانا يؤيدان التغيير السياسي والتحول الديمقراطي، ولكن في إطار الدستور الحالي لجمهورية إيران الإسلامية. وقد سُجِن موسوي، عندما كان طالبًا مرتبطًا بحركة علي شريعتي الإصلاحية، بسبب تنظيمه للمظاهرات المعارضة للشاه. وعندما نجحت الثورة أيَّدها، وعيَّنه آية الله الخميني في مناصب رسمية، منها وزارة الخارجية، قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء. ومع ذلك فقد كان لديه خلافات كبيرة مع الرئيس المحافظ آنذاك، آية الله خامنئي. وبعد وفاة الخميني، وتعيين خامنئي مرشدًا أعلى، عمل موسوي مستشارًا للرئيسين رفسنجاني وخاتمي. وقد ترشَّح للرئاسة عام ٢٠٠٩ مرشحًا عن الوسط، ولكن مع دعم قوي من الإصلاحين، مع برنامج بسيط من الانفتاح الإعلامي وحقوق المرأة وأن يكون إنفاذ القانون بيد المسؤولين المنتخبين. أمَّا مهدي كروبي فكان رجل دين وسياسيًّا مخضرمًا، وتعرَّض للسجن في سجون الشاه، لكنَّه أصبح ناقدًا للحكومة التي يسيطر

(٥٥) See: Negin Nabavi, ed., *Iran: From Theocracy to the Green Movement.* New York: Palgrave Macmillan, 2012.

عليها رجال الدين. وكثيرًا ما دافع عن حقوق المرأة والأقليات العرقية والدينية. وأثناء ترشُّحه في انتخابات عام ٢٠٠٥، ندَّد باستخدام الحكومة للمساجد في دعم للمرشح المفضَّل لدى رجال الدين.

لكنَّ نتائج انتخابات ٢٠٠٩ بدت مزوَّرة تزويرًا واضحًا، لا سيما بين مؤيدي هذين المرشحين الشهيرين. وكانت هزيمتهم تلك هي التي أدت إلى ظهور الحركة الخضراء[٥٦] (اللون الأخضر هو لون ملصقات حملة موسوي؛ وهو أيضًا لون الإسلام، واللون الذي يرمز إلى الأمل). وإنَّ حملة الحكومة على المظاهرات العفوية، التي خرجت احتجاجًا على نتائج الانتخابات، لم تزد مؤيدي الحركة الخضراء إلا إصرارًا.

في أعقاب الأحداث التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٩، منعت الحكومة المظاهرات العامة، واعتقلت المئات من السياسيين والناشطين الطلابيين والصحفيين، المعروفين بآرائهم الإصلاحية. لقد أُسكِتت الحركة الخضراء، حرفيًّا. وبعد إعلان نتائج الانتخابات بثلاثة أيام ظهر موسوي في مسيرة حاشدة في طهران؛ شارك فيها ثلاثة ملايين شخص، واحتجوا بصمت وقوة على الانتخابات المزوَّرة[٥٧]. وعلى الرغم من كونها مسيرة صامتة فقد قمعتها الحكومة بالقوَّة. لكنَّ الاحتجاجات الصامتة استمرت للمطالبة بإعادة فرز نتائج الانتخابات الرئاسية. كان الشعار الشعبي في ذلك الوقت هو «أين صوتي؟». ولم تسفر إعادة الفرز الجزئي، التي أعلن عنها مجلس صيانة الدستور، عن أي تغيير في نتائج الانتخابات، فاستمرَّت الاحتجاجات الصامتة طول شهر يونيو عام ٢٠٠٩، وإن تراجعت أعداد المشاركين فيها.

وقد عُقِدت احتجاجات صامتة تذكارية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مما يشير بوضوح إلى أنه على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومة على التعبير عن المشاعر الشعبية، فإنَّ المطالبة بالحكم الإسلامي الديمقراطي والتقدمي والقائم على الحقوق المدنية، لم تمت. وفي الواقع، لقد ظهرت بقايا قوة تلك المطالبات في انتخاب الرئيس حسن روحاني عام ٢٠١٣.

---

(٥٦) See: Hamid Dabashi, *The Green Movement in Iran.* Piscataway, NJ: Transaction Publishers, 2011.

(٥٧) See: Afshin Salimpour, "Turmoil Follows Silent Protest," *Frontline*, June 16, 2009. http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2009/06/turmoil-follows-silent-protest.html. Accessed October 23, 2014.

استمرار النضال: الربيع العربي وانتخاب روحاني

ذهب الإيرانيون مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع في صيف عام ٢٠١٣. وقد استبعد المرشد الأعلى جميع المرشحين، البالغ عددهم ٦٨٦ إلا ثمانية منهم، وكان الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني من بين المستبعدين. ومع ذلك، فمع ارتفاع أعداد الناخبين مقارنة بأعدادهم منذ انتخاب خاتمي عام ١٩٩٧، اختار الناخبون المرشح التقدمي حسن روحاني[٥٨].

كان على رأس أولويات روحاني حل الأزمة النووية بين إيران والولايات المتحدة. بدأ برنامجُ إيرانِ النوويُّ مع برنامج «تسخير الذرة من أجل السلام»[٥٩] (بالإنكليزية: Atoms for Peace program)، الذي بدأه الرئيس أيزنهاور في الخمسينيات. وقد واصلت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية دعم البرنامج النووي الإيراني أثناء حكم الشاه محمد رضا بهلوي. لكنَّ الدعم الأجنبي لبرنامج إيران النووي توقَّف إلى حد كبير في أعقاب الثورة الإسلامية عام ١٧٩٧، مما أجبر إيران على البحث عن مصادر جديدة لليورانيوم المخصَّب، وتطوير محطات تخصيب خاصة بها. وقد وقَّعت إيران على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ (التي صُدِّق عليها في عام ١٩٧٠)، وعملت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برنامجها للتخصيب. ومع ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية تشعر بالقلق، من أن تحاول إيران تطوير أسلحة نووية. وقد أشار تقرير لدائرة البحوث بالكونغرس الأمريكي صدر عام ٢٠١٢ إلى أنَّه اعتبارًا من أغسطس ٢٠١٢: «أنتجت إيران كمية من اليورانيوم منخفض التخصيب (بالإنكليزية: Low-Enriched Uranium, LEU)، الذي يحتوي على ٥٪ من اليورانيوم - ٢٣٥، التي يمكن نظريًّا مع مزيد من التخصيب أن تنتج من اليورانيوم عالي التخصيب (بالإنكليزية: Highly Enriched Uranium, HEU)، ما يكفي لصنع عدة أسلحة نووية». إنَّ إيران، بصفتها إحدى الدول الموقِّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لديها الحق في تطوير الطاقة النووية تحت

---

(٥٨) See: Jessica T. Mathews, "Iran: A Good Deal Now in Danger." *New York Review of Books*, February 20,2014. http://www.nybooks.com/articles/archives/2014/feb/20/iran-good-deal-now-danger/. Accessed October 23, 2014.

(٥٩) مستفاد من ترجمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (المترجم)

إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما سمحت به إيران. ولكن منذ ثورة ١٩٧٩، عارضت الولايات المتحدة برنامج إيران للطاقة النووية، وادَّعت أنه غطاء لبرنامج سري للأسلحة النووية. وكما أشار تقرير دائرة البحوث بالكونغرس الأمريكي: «على الرغم من أن إيران تدَّعي أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية وحدها، فقد أثار البرنامج قلقًا كبيرًا من أنَّ طهران تسعى إلى برنامج للأسلحة النووية»[٦٠].

وبناءً على شكوك الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، في أنَّ إيران تسعى إلى تطوير أسلحة نووية، وخلافًا لتأكيدات إيران، فقد طولبت إيران بإيقاف برنامجها للتخصيب. وعندما رفضت إيران ذلك، بدأ تصويتٌ بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر عام ٢٠٠٦ سلسلةً من العقوبات، ومنها تجميد أصول شركة خطوط الشحن لجمهورية إيران الإسلامية (قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٢٩، في يونيو عام ٢٠١٠)[٦١].

عيَّن روحاني، الذي كان مفاوضًا نوويًّا سابقًا، الدبلوماسيَّ المخضرمَ جواد ظريف لتلك المهمة بعد انتخابه على الفور. وأسفرت المفاوضات رفيعة المستوى، بين الولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا («مجموعة ٥+١»)، وبين إيران، عن اتفاق مؤقت في نوفمبر ٢٠١٣، توقف إيران مؤقتًا بموجبه جزءًا من برنامجها النووي، وفي المقابل تُرفَع عنها بعض العقوبات المفروضة عليها. وكان من المقرر أن يتبع هذا إطارٌ للتفاوض حول اتفاقية شاملة، واستمرَّت تلك المناقشات حول الاتفاقية الشاملة، مع تحديد موعد نهائي جديد لها في ١ يوليو عام ٢٠١٥[٦٢].

وبينما قد يبدو إصرار إيران على حقها القانوني في مواصلة برنامجها للطاقة النووية على رأس أولوياتها بل قد يبدو حتى تبنِّيًا لسياسة حافة الهاوية

---

(٦٠) Paul K. Kerr, "Iran's Nuclear Program: Status." Congressional Research Service, October 17, 2012. http://fas.org/sgp/crs/nuke/RL34544.pdf. Accessed October 23, 2014.

(٦١) See: "Citing Iran's Failure to Clairfy Nuclear Ambitions, UN Imposes Additional Sanctions." UN News Centre, June 9, 2010.
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=34970&Cr=iran&Cr1=#. Accessed October 23, 2014.

(٦٢) انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من هذا الاتفاق النووي مع إيران، في ٨ مايو ٢٠١٨، وأعاد فرض العقوبات على إيران. (المترجم)

مع القوى الغربية، فإنَّ الهمَّ الأساسي للإيرانيين، وكما تبين من انتخاب روحاني، هو الحكم الرشيد. وقد تأكَّد هذا في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة زغبي (بالإنكليزية: Zogby) في سبتمبر عام ٢٠١٣، الذي أظهر أن الهموم الرئيسية للإيرانيين كانت همومًا محليَّة: وهي الوظائف والإصلاح الحكومي. وقد أجاب ما يقرب من ثلث المشاركين أنَّ فرص العمل هي الأولوية القصوى لديهم. وأجاب ما يقرب من ربع المشاركين بأنَّ الديمقراطية والحقوق المدنية وحقوق المرأة هي الأولوية. وكشف التقرير عن اهتمام قليل بشأن البرنامج النووي الإيراني[٦٣]. وقد كان رفع العقوبات من الأولويات عند الرئيس روحاني؛ لأنها كانت مصدرًا للتحديات الاقتصادية التي تواجه إيران. لكنَّ التقدم الذي سيحرزه في الحقوق المدنية والإصلاح الحكومي، هو ما سيراقبه الإيرانيون.

خلاصة

في عام ٢٠٠٦، كتب العالمان السياسيَّان علي غيساري وولي نصر ما يلي: «بعد مرور قرن على الثورة الدستورية لعام ١٩٠٦، ما زالت إيران في صراع مع كيفية تحقيق الدولة الديمقراطية. وما زال السؤال مطروحًا حول ما إذا كانت إيران أقرب إلى ذلك الهدف ممَّا كانت عليه في أي وقت آخر في القرن الماضي»[٦٤]. وفي عام ٢٠١١، وفي سياق انتفاضات الربيع العربي، زعم مير حسين موسوي من الحركة الخضراء: «إن نقطة البداية لما نشهده الآن في شوارع تونس وصنعاء والقاهرة والإسكندرية والسويس يمكن إرجاعها بلا شك إلى أيام ١٥ و١٨ و٢٠ من شهر يونيو عام ٢٠٠٩، عندما خرج الملايين من الناس إلى شوارع طهران، وهم يهتفون: (أين صوتي؟)، وطالبوا باستعادة حقوقهم المسلوبة»[٦٥]. وقد ردَّد المؤرخ مهران كامراڤا كلا

---

(٦٣) Zogby Research Services, LLC, "Iranian Attitudes, September 2013." http://www.zogbyresearchservices.com/blog/2013/12/6/zrs-releases-september-2013-iran-poll. Accessed October 23, 2014.

(٦٤) Gheissari and Nasr, *Democracy in Iran*, p. 158. See also: Nader Hashemi, "Religious Disputation and Democratic Constitutionalism: The Enduring Legacy of the Constitutional Revolution on the Struggle for Democracy in Iran." *Constellations* 17:1 (2010): 50 - 60.

(٦٥) Mir Hossein Musavi, January 29, 2011, facebook.com/mousavi, as noted by Charles Kurzman, "The Arab Spring: Ideals of the Iranian Green Movement, Methods of the Iranian Revolution." *International Journal of Middle East Studies* 44 (2012): 162.

الموقفين في عام ٢٠١٣: «لقد كانت... مشاعر اليأس والقنوط هي التي أشعلت الحركة الخضراء في إيران في عام ٢٠٠٩ والانتفاضات العربية في عام ٢٠١١. ومع اقتراب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من منتصفه، يبدو أنَّ الشرق الأوسط يقف على حافة التغيير السياسي مرة أخرى»[٦٦]. لكنَّ ذلك كان قبل انتخاب روحاني. ويبدو أن انتخاب روحاني يمثِّل عودةً إلى المسار الذي بدأه الإيرانيون منذ أكثر من قرن، وتأكيدًا للتوجُّه التقدمي، الذي عبَّر عنه انتخاب الرئيس خاتمي قبل أقل من عشرين عامًا. وكما قال خاتمي آنذاك، فإن إيران هي مجتمعٌ «تنتمي الحكومة فيه إلى الشعب، وهي خادمة للشعب، وليست سيدًا له، ولذلك فهي مسؤولة أمام الشعب»[٦٧].

من السابق لأوانه أن يُتنبَّأ بنتائج جهود روحاني، لإعادة إيران إلى مسارها الديمقراطي الإسلامي الإصلاحي. وكما يشير كامراڤا: «إنَّ عملية إنشاء الأنظمة السياسية الديمقراطية... كما يعلمنا التاريخ... يمكن أن تكون عملية طويلة، وغالبًا ما تكون محفوفة بالنكسات والصعوبات»[٦٨]. فهل ستسمح مؤسسة إيران المحافظة لروحاني بتنفيذ أجندته الإصلاحية؟ ولكن كما يعلمنا التاريخ الإيراني، فإن الجهود التي امتدت على مدى عقود ستستمر ولا شك، على الرغم من الانتكاسات الناتجة عن التعقيدات الجيوستراتيجية الإقليمية والعالمية، والمعوقات العلمانية والإسلاموية. وكما قال ولفريد كانتويل سميث ذات مرة عن باكستان، فإنَّ المطالبة بدولة إسلامية لا تعني المطالبة بشكل مخصوص من الحوكمة بقدر ما هي تعني المطالبة بمجتمع يجسد القيم الإسلامية كالعدالة الاجتماعية و«المجتمع الصالح»[٦٩].

---

(٦٦) Kamrava, *The Modern Middle East*, p. 405.

(٦٧) Mohammad Khatami, *Hope and Challenge: The Iranian President Speaks*. Binghamton, NY: Institute of Global Cultural Studies, Binghamton University, 1997, pp. 77 - 78.

(٦٨) Kamrava, *The Modern Middle East*, p. 405.

(٦٩) See: Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History*. New York: Mentor Books, 1957, p. 240.

الفصل الرابع

باكستان: ما زالت عمليَّة جارية

حلم باكستان

بعض الدول كمصر وإيران لديها تقاليد حكم ما قبل حديثة راسخة، وإن كانت متنوعة، والتي من شأنها أن تؤثِّر على النضال من أجل تمكين المؤسسات الديمقراطية الحديثة. وكان لهذه الدول أيضًا حكومات حديثة علمانية، ديمقراطية اسميًا، تأسست في حقبة ما بعد الاستعمار فكانت بمثابة المقابل لمطالب النشطاء بحكم تمثيلي وتشاركي وإسلامي. لكنَّ باكستان خلافًا لذلك نشأت في منتصف القرن العشرين لتكون تحديدًا دولة ديمقراطية للمسلمين. فمن خلال البدء بصفحة بيضاء فارغة سيعمل المسلمون في جنوب آسيا على إنشاء حكومتهم الجديدة، دون مبادئ توجيهية معيَّنة تتجاوز تلك الواردة في قرار الأهداف الدستورية (بالإنكليزية: Objectives Resolution)، الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية (بالإنكليزية: Constituent Assembly)، في هذا البلد الجديد. ومن بين تلك الأهداف: «يجب مراعاة مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية، كما يعلنها الإسلام»[١]. وللأسف، كان تنفيذ هذا القرار صعبًا لعدد من الأسباب. وأهمُّ هذه الأسباب هو الدور الحاسم للجيش في الشؤون الخارجية، بمساعدةٍ وتحريضٍ من نخبةٍ موافقةٍ له من الأرستقراطيين والصناعيين، الإقطاعيين والقبليين. فهذه النخب المدنية، التي كانت مهتمَّة في الأصل بالحفاظ على الوضع القائم الذي يؤمن لها امتيازاتها، قد أذعنت لانشغال الجيش بالأمن القومي، ممَّا جعل البلاد في

(١) Pakistan Objectives Resolution:
http://www.pakistani.org/pakistan/constitution/annex.html. Accessed July 18, 2014.

حالة حرب دائمة طوال تاريخها القصير. وفي جهودٍ راميةٍ إلى كسب التأييد، تلاعب هذا المركب الباكستاني الحاكم، الإقطاعي القبلي العسكري الصناعي؛ بالرأي العام، من خلال التركيز على التهديدات الخارجية، كما تلاعب بالمشاعر الدينية من خلال تقديم الامتيازات للمؤسسات الدينية المستعدة للتغاضي عن انتهاكات قرار الأهداف الدستورية. واستنزفت الحكومة خلال هذه العملية خزائن الأموال العامة، اللازمة للتنمية الاجتماعية وإنشاء البنية التحتية المدنية. وأدى غياب التنمية هذا بدوره إلى تعزيز الاستياء الذي غالبًا ما كان يُعبَّر عنه في النزعات الفصائلية وغيرها من النزعات المزعزعة للاستقرار، التي أدَّت إلى التدخل العسكري وتقويض ديمقراطية هذا البلد الناشئ.

لكنَّ هذه الصورة القاتمة قد تُخفي الكثير من الاتجاهات الإيجابية. فعلى مدى العقدين الماضيين، أظهر المجتمع المدني نشاطًا متزايدًا مع إتمام ولايةٍ كاملةٍ للحكومة المنتخبة لأول مرَّة على الإطلاق، ومع الشعبية المتزايدة لأول حزب سياسي جديد ناجح منذ الستينيات؛ وهو الحزب الذي يقوم على المبادئ التأسيسية الإسلامية والديمقراطية لباكستان، وجذب دعم الأجيال الجديدة من الباكستانيين المشاركين في المجال السياسي.

تُعدُّ المنطقة المعروفة باسم باكستان موطنًا لواحدة من أقدم الحضارات الإنسانية. فقد تأسست موهينجو دارو (بالإنكليزية: Mohenjo Daro) في عام ٢٦٠٠ قبل الميلاد تقريبًا في مقاطعة السند في باكستان، وهي مركز حضارة وادي السند، كما أنَّها من مواقع التراث العالمي لليونسكو. لكنَّ دولة باكستان هي في الواقع واحدة من أحدث الدول على وجه الأرض نشأةً، وقد «فصلتها» بريطانيا من الهند، بعد انتهاء سيطرتها على شبه القارة الهندية، لأكثر من قرن من الزمان.

وقد بدأ ما أصبح دولة باكستان، برغبة من المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم البريطاني في الهند؛ في الاستقلال الذاتي. وكان «الأب الروحي» لباكستان هو الشاعر والفيلسوف محمد إقبال (ت. ١٩٣٨). وقد أعرب عن ندائه في اجتماعٍ لرابطة مسلمي عموم الهند (بالإنكليزية: All-India Muslim League) في عام ١٩٣٠، فقال:

«إنّني أود أن أرى إقليم البنجاب، والإقليم الشمالي الغربي الحدودي، والسند، وبلوشستان، تندمج جميعًا في دولة واحدة. إنَّ الحكم الذاتي، سواءٌ أكان تحت الإمبراطورية البريطانية أم بدونها، وتشكيل دولة مسلمة هندية شمالية غربية موحدة، ليبدو لي أنَّه الهدف النهائي للمسلمين، على الأقل في شمال غرب الهند»(٢).

أما المؤسس السياسي لباكستان فهو محمد علي جناح، وهو مسلم شيعي من كراتشي (في إقليم السند). عمل جناح في البداية مع حزب المؤتمر الهندي، حزب غاندي ونهرو، وكان يدعو إلى هندٍ موحَّدةٍ مستقلة عن بريطانيا. وقد دفعته الخلافات حول الاستراتيجيات، وعلى وجه التحديد، رفضُ جهودِه لتأمينِ تمثيلٍ للأقليَّةِ المسلمةِ في البرلمان؛ إلى دعم دعوة رابطة مسلمي عموم الهند إلى فصل الدولة المسلمة عن الهندوسية في الهند البريطانية.

وعندما اضطرت إنكلترا في النهاية إلى التخلي عن قبضتها الإمبراطورية على الهند، قرَّرت «تقسيم» شبه القارة الهندية إلى دولتين منفصلتين، دولة للمسلمين ودولة للهندوس. وكما حدث في تقسيم فلسطين، كان تقسيم الهند شديد القصور، وقد تسبب فعليًّا في عدم الاستقرار لفترة طويلة. فقد كان المسلمون والهندوس مختلطين في العديد من المناطق، ولذلك أدَّى ضمُّ المراكز ذات الأغلبية المسلمة في شمال غرب الهند وشمال شرقها في دولة إسلاميَّة واحدة؛ إلى نزوحٍ جماعيٍّ للهندوس إلى البلد الهندوسي الذي أُنشِئ حديثًا وهو الهند، كَما نزحت كتلة مماثلة من المسلمين من الهند إلى باكستان. وتضمنت هذه العملية المحمومة أعمال شغب ومذابح من جميع الأطراف، وكان عدد ضحاياها يفوق الخيال (ويتجاوز اليقين الإحصائي).

كان الهنود كغيرهم من الشعوب المستعمَرة يكافحون بنشاط من أجل الاستقلال منذ عقود. ولم يُمنَح الهنود الاستقلال إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبح الاقتصادُ البريطانيُّ الضعيفُ عاجزًا عن السيطرة

(٢) http://www.columbia.edu/itc/mealac/pritchett/00islamlinks/txt_iqbal_1930.htm. Accessed July 18, 2014.

الاستعماريّة المباشرة على الهند، لكونه أمرًا غير ذي جدوى. لكنَّ هذا الاستقلال قد جاء على مضض، وفي نظر العديد من الشعوب المستعمرة سابقًا، كان الاستقلال الممنوح قد أعطى أكبر فائدة مستمرة للقوى المغادرة، كما جعل هذه المستعمرات السابقة غير مستقرة، ولذلك فمن غير المحتمل أن تبرز هذه المستعمرات لتصبح منافسًا اقتصاديًّا لحكامها السابقين. وبالإضافة إلى تقسيم فلسطين، كثيرًا ما يُشار إلى تقسيم فرنسا لسوريا، إلى سوريا المعاصرة ولبنان، بوصفه مشابهًا لتقسيم بريطانيا للهند، وما زالت تبعات ذلك التقسيم الفرنسي مستمرَّة حتى اليوم.

وسواءٌ أكان عدم الاستقرار واستمرار النزاع الأهلي هدفًا لذلك التقسيم أم لا، فلم يكن من الممكن تحقيق هذين الهدفين بأفضل من ذلك. فإنَّ جزئي باكستان ـ الغربية والشرقية ـ كانا مفصولين بأكثر من ١٠٠٠ ميل من الأراضي المعادية، ناهيك باختلاف اللغات والثقافات فيهما. وإنَّ اسم البلد الجديد نفسه ليكشف عن ذلك: فكلمة باكستان هي اختصار لهذه المناطق: البنجاب وأفغانيا (وكانت تُعرَف آنذاك بالإقليم الشمالي الغربي الحدودي، وتُعرَف حاليًّا باسم خيبر بختونخوا) وكشمير والسند وبلوشستان. لكنَّ بريطانيا قسَّمت «أفغانيا» بين الهند وأفغانستان في عام ١٨٩٣؛ وقد أدى هذا أيضًا إلى عدم الاستقرار والنزاع الأهلي الذي ما زال مستمرًّا إلى اليوم. فلا تعترف المجموعات العرقية الأفغانية (ويعرفون أيضًا باسم البشتون والبختون والبتان) بشرعية هذه الحدود، التي تمتد على أي حال على مسافة ١٥٠٠ ميل عبر واحدة من أعلى الجبال في العالم، ولا يمكن إنفاذ تلك الحدود بالقوة. أمَّا كشمير، وهي منطقة ذات أغلبية مسلمة، فقد كان يحكمها الهندوس في وقت التقسيم، ولم تُدرَج في باكستان؛ وقد أصبحت محورًا للأعمال العدائية المستمرة بين باكستان والهند وما زالت من المناطق المتنازع عليها. ولم تُذكَر باكستان الشرقية، والبنغال تحديدًا، في اسم باكستان المختصر. كما أدَّت الصراعات بين جزئي باكستان إلى اندلاع حرب أهلية دامية أسفرت في عام ١٩٧١ عن إنشاء بنغلاديش، بدلًا ممَّا كان يُعرَف باسم باكستان الشرقية.

ومع ذلك، كان جناح، «القائد الأعظم» لباكستان، قد وضع آمالًا كبيرةً في هذا البلد الجديد. وكانت كلمته التي ألقاها في افتتاح أول جمعية

تأسيسية في البلاد، في أغسطس عام ١٩٤٧، تعبِّر عن المثل والقيم التي ما زال الباكستانيون يعتزون بها إلى اليوم:

«لا شك أنكم متفقون معي، على أنَّ الواجب الأول للحكومة: هو الحفاظ على القانون والنظام، بحيث تحمي الدولة أرواح مواطنيها، وممتلكاتهم، ومعتقداتهم الدينية... والآن، إذا أردنا أن نجعل هذه الدولة الباكستانية العظيمة سعيدة ومزدهرة، فينبغي لنا أن نركِّز تركيزًا تامًّا على رفاهية الشعب، ولا سيَّما عوام الناس وفقرائهم. فإذا كنتم ستشاركون في التعاون وتنسون الماضي... فسوف تنجحون حتمًا. وإذا غيَّرتم ماضيكم، وعملتم معًا بروح تجمع كل واحد منكم، بغض النظر عن المجتمع الذي ينتمي إليه، وبغض النظر عن العلاقات التي كانت بينكم في الماضي، وبغض النظر عن اللون أو الطبقة أو العقيدة، فالكل أولًا وثانيًا وأخيرًا مواطنون في هذه الدولة لهم حقوق وامتيازات وواجبات واحدة، إذا فعلتم ذلك، فلن يكون هناك نهاية للتقدم الذي ستحققونه»[(٣)].

ومع ذلك، ففي يومنا هذا يضع تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (بالإنكليزية: United Nations Human Development Report) دولة باكستان، - وهي ثاني أكبر دولة مسلمة في العالم، البالغ عدد سكانها ١٨٠ مليون نسمة -؛ يضعها في المركز ١٤٦ عالميًّا، حيث يعيش نحو ٥٠٪ من سكانها في فقر، ويعيش أكثر من ٢٠٪ منهم بأقل من ١,٢٥ دولار يوميًّا، وقد انخفض متوسط عدد سنوات التعليم للفرد، فبلغ أقل من خمس سنوات[(٤)]. كما أنَّ اقتصاد باكستان هشٌّ للغاية. وفي عام ٢٠١٣، أوضح رئيس صندوق النقد الدولي (بالإنكليزية: International Monetary Fund)، الذي أعلن عن قرض لباكستان بقيمة مليارات الدولارات، أنَّ الغرض منه هو «تجنب حدوث أزمة كاملة وانهيار للعملة»[(٥)]. تعاني البلاد أيضًا من حالات التمرُّد والعنف

(٣) Seeı
http://www.columbia.edu/itc/mealac/pritchett/00islamlinks/txt_jinnah_assembly_1947.html. Accessed July 18, 2014.

(٤) hhttp://hdr.undp.org/en/countries/profiles/PAK. Accessed July 18, 2014.

(٥) See: "Pakistan Gets $6.6 Billion Loan from IMF," IMF Survey, September 4, 2013. =

الطائفي. وقد حظرت الحكومة ستين منظمة متورطة في هذا العنف[٦]. تشير منظمة هيومن رايتس ووتش[٧] (بالإنكليزية: Human Rights Watch) إلى مقتل ٨٥٩ شخصًا، من الأقلية الشيعية في باكستان على أيدي الجماعات السُّنِّية المسلحة، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وحدهما[٨]. وقد ردَّت الميليشيات الشيعية بالمثل. كما عانى المسيحيون من العديد من الهجمات أيضًا، ومن ذلك مقتل ٨٥ مسيحيًا في تفجير كنيسة جميع القديسين العتيقة في بيشاور، البالغ عمرها ١٣٠ عامًا، في سبتمبر عام ٢٠١٣[٩]. وكذلك الأقلية الأحمدية، التي أُعلِن أن أتباعها ليسوا من المسلمين، وتعرَّضوا للتمييز والتحرُّش المستمر (انظر: أدناه).

وكما هو الحال في العديد من البلدان في حقبة ما بعد الاستعمار، أصبح الجيش هو المؤسسة المسيطرة في باكستان بصورة تلقائية؛ فكان هو المؤسسة الأكثر فعالية التي تركها الحكام المستعمرون وراءهم. ونظرًا لأنَّ الجيش كان يتحكم في أسلحة البلد، فلم يكن لديه حافز للخوض في منافسة مع المنافسين المدنيين بعد انتهاء الاستعمار. ومع ذلك، فقد أُنشِئت باكستان تحديدًا لتكون دولة ديمقراطية، وقد سمح الجيش للحكومات المدنية بالحكم بصورة متقطعة، ما دامت تحمي مصالح الجيش.

وما مصالح الجيش؟ هذه المصالح هي جزئيًّا مصالح اقتصادية، ولا شك. وقد حاولت المديرة السابقة للبحوث في البحرية الباكستانية الدكتورة عائشة صديقي، أن تصف الحصص المالية للجيش في كتابها الصادر عام

Pervez Hoodbhoy and Zia Mian, "Nuclear Thinking in Pakistan." Asia Pacific Leadership= Network for Nuclear Non-Proliferation/Center for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament. February 2014. http://www.princeton.edu/sgs/faculty-staff/zia-mian/Hoodbhoy-Mian-Changing-Nuclear-Thinking.pdf. Accessed July 2, 2014.

(٦) Tariq Butt, "60 Banned Organisations Identified by New NISP." *International News*, March 30, 2014. http://www.thenews.com.pk/Todays-News-2 - 235921 - 60 - banned-organisations-identified-by-new-NISP. Accessed September 13, 2014.

(٧) هكذا تترجم المنظمة اسمها إلى اللغة العربية، ومعنى الاسم هو: منظمة مراقبة حقوق الإنسان. (المترجم)

(٨) Phelim Kine, "Pakistan's Shia under Attack." *Diplomat*, July 5, 2014.

(٩) Jon Boone, "Pakistan Church Bomb: Christians Mourn 85 Killed in Peshawar Suicide Attack." *Guardian*, September 23, 2013.

٢٠٠٧[١٠]. وصفت صديقي نمطًا من المشاركة في الاقتصاد المدني (مثلما حدث في مصر، وخلافًا لتونس)، كالممتلكات العقارية الهائلة، التي كان كثيرًا منها على نفقة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، وصفت مجموعة من التكتلات - تسمى «مؤسسات الرفاهية» (بالإنكليزية: Welfare Foundations) - تتعامل في كل شيء، بدءًا من محطات الغاز ومصانع معالجة الحبوب والمخابز، إلى المؤسسات المالية وشركات التأمين والصناعات الثقيلة؛ وقدَّرت أنَّ الجيش يسيطر على ثلث الصناعات الثقيلة. وتُسمَّى هذه التكتلات بمؤسسات الرفاهية؛ لأن عائداتها تساهم في دعم المتقاعدين من أفراد الجيش. ولكن يُفترَض أنَّ الفائض الذي يُعَاد استثماره يسمح لتلك المؤسسات بزيادة ثروتها. كما أن ثروة الجيش تعززها مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية. فباكستان تحتل المرتبة الثالثة (بعد إسرائيل وأفغانستان) في قائمة المستفيدين من المساعدات الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٢، حيث حصلت على أكثر من ٢,١ مليار دولار[١١]. كما احتلت المرتبة الخامسة (في عام ٢٠١٢) في قائمة المستفيدين من المساعدات الأمريكية العسكرية تحديدًا (بعد أفغانستان وإسرائيل ومصر والعراق). واعتبارًا من عام ٢٠١٢ بلغت جملة المساعدات الأمريكية إلى باكستان أكثر من ٢٦ مليار دولار[١٢]. كما تتلقى الدولة مساعدات كبيرة من المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ومن الدول الأخرى، مثل إنكلترا والصين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ربما كانت الملفات المالية للمؤسسة العسكرية في باكستان ذات أهمية كبيرة، لكنَّ تلك المؤسسة لديها مخاوف وجودية أيضًا. فمن أجل الحفاظ على أهميته - أو ربما كانت هذه ببساطة هي طبيعة الضواري - يصرف الجيش

(١٠) Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy (Pluto Press).

(١١) http://abcnews.go.com/Politics/OTUS/fullpage/top-10 - us-foreign-aid-recipients-17534761. Accessed July 19, 2014. Cf "Aid to Pakistan by the Numbers." Center for Global Development. http://www.cgdev.org/page/aid-pakistan-numbers.

(١٢) http://www.pbs.org/newshour/spc/multimedia/military-spending/. Accessed July 19, 2014; Susan B. Epstein and K. Alan Kronstadt, "Pakistan: U.S. Foreign Assistance." Congressional Research Service, July 1, 2013. www.fas.org/sgp/crs/row/R41856.pdf.

اهتمام الرأي العام إلى الحاجة الملحّة إلى الأمن القومي، لا سيّما على طول حدود البلاد غير المستقرة. وهكذا، أظهر الجيش الباكستاني الذي يعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال الحكومة الوطنية؛ اهتمامًا بارزًا بحماية الحكم الذاتي للبلاد، من خلال موازنة القوى الإقليمية ـ الهند وأفغانستان وإيران والصين ـ، والقوى الدولية العظمى ـ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي/ روسيا ـ. وكما قال وزير خارجية باكستان وأحد صقورها (وقد أصبح رئيس الجمهورية، ثم رئيسًا للوزراء)، ذو الفقار علي بوتو، في كتابه الصادر عام ١٩٦٩[١٣]: «إنَّ أمن باكستان وسلامة أراضيها أهم من التنمية الاقتصادية... فيجب أن نفترض أنَّ الحرب ضد باكستان يمكن أن تصبح حربًا شاملة. فمن الخطر أن نخطط لما هو أقل من ذلك، وينبغي أن تتضمَّن خططنا الردع النووي»[١٤].

مركز الاهتمام: الأمن القومي

عندما تأسست باكستان عام ١٩٤٧ كانت تابعة للملك جورج السادس ملك إنكلترا. وظلَّ العاهل البريطاني رأسًا لباكستان حتى عام ١٩٥٦، عندما أصبحت البلاد جمهورية برلمانية. وقد عيَّنت الجمعية الوطنية البطل القومي لياقت علي خان رئيسًا للوزراء، وظلَّ في منصبه حتى اغتياله عام ١٩٥١. وعلى الرغم من عدم وجود رواية رسمية عن دوافع القاتل أو سبب الاغتيال، فإنَّ الرأي العام عادةً ما يدَّعي أنَّ السبب هو الاستياء من تقسيم كشمير، التي قُسِّمت بين باكستان والهند في اتفاقٍ هشٍّ لوقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب الأولى بين البلدين في عام ١٩٤٨.

وفي حالةٍ ستصبح بعد ذلك ثيمة متكررة في تاريخ باكستان، يشكُّ الرأي العام أيضًا في تورط الولايات المتحدة في هذا الاغتيال، بسبب علاقات لياقت الودية مع الاتحاد السوفييتي، وعلاقات باكستان القوية مع إيران. فقد كانت الولايات المتحدة الرأسمالية والاتحاد السوفييتي الشيوعي يتنافسان على الهيمنة الاقتصادية على العالم. كانت هذه هي «الحرب

---

(١٣) The Myth of Independence.

(١٤) Zulfiqar Ali Bhutto, *The Myth of Independence*. Karachi: Oxford University Press, 1969, pp. 152 - 153.

الباردة»، التي كان كل طرف فيها يطالب حلفاءه بالولاء الحصري له وحده. فكان من المتوقَّع من باكستان أن تختار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي؛ وليس كليهما. وفيما يتعلق بإيران، لقد شعر الرأسماليون الغربيون بالخوف بسبب خطة رئيس الوزراء المنتخب حديثًا آنذاك، محمد مصدّق، لتأميم شركة النفط الأنغلو إيرانية (التي أصبحت بعد ذلك شركة النفط البريطانية). فقد كانوا يرون أنَّ عملية التأميم - التي تسيطر بها الحكومات على الشركات والممتلكات الخاصة - كالسرقة، أو ربما أسوأ من ذلك، كانوا يرونها من الشيوعية. ولذلك كانوا يرون أنَّ الإيرانيين قد انضموا إلى معسكر الأعداء في الحرب الباردة، وكان من المتوقَّع من باكستان أن تتجنبهم.

خلف لياقت سلسلة من رؤساء الوزراء، قادوا باكستان إلى معاهدات تضع باكستان في صفِّ الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وكان أبرزها المعاهدتين اللتين كرستهما الولايات المتحدة بدعم أوروبي غربي، فعلى غرار منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) (بالإنكليزية: North Atlantic Treaty Organization, NATO). ففي عام ١٩٥٤، تأسست منظمة حلف سياتو (منظمة حلف جنوب وشرق آسيا) (بالإنكليزية: SEATO, South East Asia Treaty Organization)، لحماية جنوب شرق آسيا من المدِّ الشيوعي. فإلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ضمَّت المنظمة في أعضائها فرنسا وأستراليا ونيوزلندا وباكستان، بالإضافة إلى دولتين تقعان بالفعل في جنوب شرق آسيا، وهما الفلبين وتايلاند. وقد رفضت دول أخرى من جنوب شرق آسيا، منها إندونيسيا وبورما وكمبوديا، أن تنضم إلى ذلك الحلف مفضِّلة عدم الانحياز؛ فلم يشاركوا في تصوُّر الغرب أنَّ النزعات القومية تساوي الشيوعية، ولا أنَّها عدوانية بطبيعتها. أقنعت الولايات المتحدة باكستان بالانضمام إلى حلف سياتو، مقابل ٢٥٠ مليون دولار من المساعدات، «حتى يتمكنوا من مضاعفة حجم جيشهم»[(١٥)]. ولذلك، فمنذ بدايتها تقريبًا، كانت باكستان عرضة للتقلبات الجيوسياسية العالمية، التي كان اهتمامها منصبًا على القدرة العسكرية للبلاد، بدلًا من التنمية الاجتماعية الاقتصادية الداخلية فيها.

(١٥) Stephen Kinzer, *The Brothers: John Foster Dulles, Allen Dulles, and Their Secret World War*. New York: Henry Holt and Company/Times Books, 2013. Kindle loc. 3509 - 3518.

أثار الدعم الغربي لتعزيز القوة العسكرية لباكستان قلق الهند، فقد حاربتها باكستان بالفعل، وتركت تلك الحرب الخلافات الحدودية بينهما دون حل. فحذَّر رئيس الوزراء الهندي نهرو من أنَّ المساعدات العسكرية إلى باكستان «ستضعِف ديمقراطية البلد الناشئة، وستدفعها نحو النزعة العسكرية، وستعرضها لضغوط لا تنتهي من واشنطن»[١٦]. (وكانت المنظمة الثانية الموالية للغرب التي انضمت إليها باكستان، هي منظمة الحلف المركزي (بالإنكليزية: Central Treaty Organization) [وكانت تُسمَّى منظمة حلف الشرق الأوسط، وعُرِفت أيضًا باسم حلف بغداد]، التي أُنشِئت في عام ١٩٥٥ لحماية الشرق الأوسط من المد الشيوعي. وكان أعضاؤها هم العراق وإيران وتركيا وباكستان، والمملكة المتحدة. ولم يكن للحلف المركزي أي فائدة للمشاركين فيه، وحُلَّ في منتصف السبعينيات).

في عام ١٩٥٦، صدَّقت باكستان على أول دستور لها، مما سمح لها بالتخلي عن ملكها البريطاني وانتخاب رئيس لها. وفي ذلك العام، بدأت جهود تطوير التكنولوجيا النووية مع إنشاء لجنة الطاقة الذرية الباكستانية (بالإنكليزية: Pakistan Atomic Energy Commission). وقد قدَّمت الولايات المتحدة ٣٥٠ ألف دولار لإنشاء أول مفاعل نووي في باكستان[١٧]. وفي عام ١٩٥٨، تأكَّدت مخاوف رئيس الوزراء الهندي نهرو؛ فأُلغِي الدستور الجديد في انقلاب أدى إلى استمرار الحكم العسكري لنحو ١٥ عامًا، تحت قيادة المشير أيوب خان أولًا، ثم الجنرال يحيى خان. ثم بلغت الأزمة ذروتها في الحرب الأهلية التي أدت إلى تأسيس بنغلاديش، بدلًا ممَّا كان يُعرف بباكستان الشرقية. وهكذا بدأ إغفال المخطط الأصلي لباكستان. فلم تُعلَّق الديمقراطية وحسب؛ بل جرى التضحية بالبنية التحتية الاجتماعية في باكستان لصالح العسكرة الواسعة والمكلِّفة، التي أدَّت إلى نتائج كارثية في الحروب الإقليمية والأهلية أيضًا.

خاضت باكستان حربها الأولى ضد الهند في كشمير، وهي دولة ذات

(١٦) Kinzer, *Brothers*, Kindle loc. 3518 - 3529.

(١٧) George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1999, p. 48.

أغلبية مسلمة كان يحكمها الهندوس، كما ذكرنا أعلاه. وخوفًا من أن ينحاز حاكم كشمير الهندوسي بدولته إلى الهند ذات الأغلبية الهندوسية بعد قرار التقسيم؛ غزت القوات الباكستانية كشمير. فتوسطت الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في عام ١٩٤٨، وأصدر مجلس الأمن قراره الذي يحمل رقم ٤٧، داعيًا إلى إجراء تصويت شعبي ليتمكن شعب كشمير من تقرير مستقبله السياسي. ولم يحدث هذا التصويت قط، وما زالت كشمير محورًا للصراع بين البلدين. لكنَّها لم تكن نقطة الصراع الوحيدة.

وفي عام ١٩٦٢، خاضت الهند حربًا مع الصين بسبب النزاعات حول الحدود الجبلية الواسعة بين البلدين. وعلى الرغم من المساعدات العسكرية الأمريكية، فقدت الهند بعض مناطقها لصالح الصين. شعرت الحكومة الباكستانية بالخيانة بسبب الدعم الأمريكي للهند، بسبب صراعها المستمر مع الهند حول كشمير. كما انزعجت من الزيادة الكبيرة في القوات العسكرية في الهند. فخلال الحرب الصينية ـ الهندية في عام ١٩٦٢، رفعت الهند إنفاقها العسكري بنسبة الثلث؛ وكان الإنفاق العسكري يمثِّل بالفعل خُمس ميزانيتها الوطنية. وفي أعقاب الحرب استمرت الهند في تعزيز قواتها العسكرية(١٨).

كان ذو الفقار علي بوتو، الذي شغل منصب وزير الخارجية تحت قيادة المشير أيوب خان، مقتنعًا بأنَّ الهند تعمل على تطوير قدرات نووية. وقد اتضح هذا في مقابلة مع باتريك كيتلي (بالإنكليزية: Patrick Keatley)، الصحفي في صحيفة مانشستر غارديان (بالإنكليزية: Manchester Guardian) في مارس عام ١٩٦٥. كان بوتو مصرًّا على أنَّ العمل قد بدأ بالفعل في المشروع، مشيرًا إلى أنَّه إذا أنتجت الهند سلاحًا نوويًّا، فسوف تضطر باكستان إلى بناء سلاحها أو شرائه، حتى «لو اضطررنا إلى أن نأكل العشب»(١٩). وقد زار أيوب وبوتو الصين في ذلك العام، وادَّعى كيتلي

(١٨) See: Patrick J. Killen, "Nehru Given Mandate to Drive Out the Chinese," *Times-News* (Hendersonville, SC), October 14, 1962. Compare w/Robert S. Allen and Paul Scott, "India Beefs Up Military Might." *Sarasota Herald-Tribune*, May 17, 1962. See also: George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1999, p. 107.

(١٩) Patrick Keatley, "The Brown Bomb." *Manchester Guardian*, March 11, 1965.

أنَّ الحصول على التكنولوجيا النووية كان الموضوع الرئيسي للحوار.

كانت باكستان قلقة أيضًا من علاقة الهند مع الاتحاد السوفييتي القوي. فعلى الرغم من موقف الهند الرسمي بعدم الانحياز في الحرب الباردة (فقد كان رئيس الوزراء الهندي نهرو أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز)، فقد أقامت الهند علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي. كما دعم الاتحاد السوفييتي علانيةً موقف الهند في نزاعها مع باكستان حول كشمير، على سبيل المثال، ووقَّع اتفاقية مع الهند للتعاون في إنتاج الطائرات المقاتلة من طراز ميغ ـ ٢١. ونتيجة لذلك، كانت باكستان متشكِّكة للغاية في النوايا السوفييتية حيال المنطقة، ليس فيما يتعلق بحدودها الشرقية مع الهند وحسب، ولكن أيضًا فيما يتعلق بحدودها الغربية مع أفغانستان. وفي منتصف الخمسينيات بدأت أفغانستان في تقوية علاقتها مع الاتحاد السوفييتي. وازدادت هذه العلاقة قوَّة عندما أظهرت حكومة كابول دعمها لميليشيات البشتون على الحدود مع باكستان. وخوفًا من انتشارٍ قد يؤدي إلى تعزيز التمرُّد في مناطق البشتون الحدودية الباكستانية ـ وهي منطقة الإقليم الشمالي الغربي الحدودي (بالإنكليزية: North-West Frontier Province NWFP) (وهي منطقة «أفغانيا» التي تدخل ضمن كلمة باكستان المختصرة؛ وتسمى الآن خيبر بختونخوا)، والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (بالإنكليزية: Federally Administered Tribal Areas, FATA)؛ أغلقت باكستان حدودها مع أفغانستان في عام ١٩٦١.

أدى القلق بشأن النوايا السوفييتية حيال المنطقة إلى تصميم باكستان على زيادة قوتها العسكرية، وإلى زيادة ميلها نحو الصين، المنافس الإقليمي للاتحاد السوفييتي. لكنَّ باكستان لم تتخلَّ عن علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، على الرغم من خيبة أملها بسبب الدعم العسكري الأمريكي للهند في الحرب الصينية ـ الهندية. وفي عام ١٩٦٣، أنشأت الحكومةُ المعهدَ الباكستاني للعلوم والتكنولوجيا النووية، وفي عام ١٩٦٥، بدأت بناء أول مفاعل نووي باكستاني، الذي قدَّمته الولايات المتحدة في إطار برنامج «الذرة من أجل السلام» (بالإنكليزية: Atoms for Peace)، للرئيس آيزنهاور. (وقد زوَّد هذا البرنامج إيران أيضًا بالتكنولوجيا

والتدريب النووي الأول فيها، كما زوّدها بالمفاعلات النووية). كان البرنامج الأمريكي يهدف إلى تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، لكنَّ باكستان، كما ذكرنا، كان لديها ما يدفعها إلى تطوير أسلحة نووية أيضًا.

وسرعان ما نشبت الحرب الثانية بين باكستان والهند. ولأنَّ باكستان كانت حريصة على حل النزاع في كشمير قبل أن يحقق الجيش الهندي التفوقَ العسكريَّ الذي لن تتمكن معه من هزيمتها، فقد بدأت باكستان الصراع بإرسالها لقواتٍ غير نظامية لتتسلل إلى كشمير، للتحريض على التمرد ضد الهند. وانتهت تلك الحرب نهاية سيئة؛ بعد سقوط الآلاف من الضحايا من كلا الجانبين، وفرضت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار واستئناف الوضع القائم، واستمرَّت بعد ذلك مشاعر الاستياء بين الجانبين.

كان وزير الخارجية بوتو قد شجَّع عملية التسلل تلك لتعجيل الحرب، على الرغم من عدم حماس الكثيرين في حكومته. وقد أدت النتيجة السلبية للحرب إلى وقوع صراعات داخل الحكومة. وفي أعقاب الحرب، ترك بوتو، الذي كان قد تلقى تعليمه في كاليفورنيا وأكسفورد أيام النشاط الطلابي للطلاب اليساريين، حزب أيوب خان، وهو حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية (بالإنكليزية: Pakistan Muslim League)، وأسَّس حزبه الخاص: حزب الشعب الباكستاني (بالإنكليزية: Pakistan Peoples Party). وكان هذا الحزب اشتراكيًّا. فكانت قيمه العليا ـ العدالة الاجتماعية والديمقراطية ـ جذَّابة للغاية، وكذلك كان إصرار بوتو على عدم انحياز باكستان إلى «الشرق» (أي: الكتلة السوفييتية) ولا إلى «الغرب» (أي: الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) في الحرب الباردة. ولكن كما تبيَّن بعد ذلك، فإنَّ حزب الشعب الباكستاني واصل عسكرة باكستان على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعاون مع كلٍّ من الشرق والغرب لتحقيق أهدافه.

في عام ١٩٦٩، أعلن اللواء يحيى خان، الذي خلف المشير أيوب خان في رئاسة البلاد، أنَّ الحكومة سوف تسمح بإجراء انتخابات وطنية للمرة الأولى. وقد عُقِدَت هذه الانتخابات في أواخر عام ١٩٧٠. في

ذلك الوقت، كانت باكستان الغربية تتمتع بالهيمنة السياسية، على الرغم من أن عدد سكانها كان أقل من عدد سكان باكستان الشرقية (٦١ مليون شخص مقابل ٦٧ مليون شخص، آنذاك). أسفرت الانتخابات عن حصول رابطة عوامي (بالإنكليزية: Awami League) من باكستان الشرقية على أغلبية مقاعد البرلمان. لكنَّ حزب الشعب الباكستاني، الذي أسسه بوتو حديثًا آنذاك، حصل على غالبية الأصوات في باكستان الغربية، ورفض بوتو الاعتراف بحق رابطة عوامي في تشكيل الحكومة. فطالب زعماء باكستان الشرقية حكومة اللواء يحيى خان بتنفيذ نتائج الانتخابات. فأجَّل يحيى الاجتماع الأول للجمعية الوطنية المنتخبة حديثًا، التي كانت أغلبيتها التابعة لرابطة عوامي ستشكِّل حكومةً تستبعد بوتو بلا شك.

كانت العلاقات مع باكستان الشرقية متوتِّرة بالفعل، بسبب الانتقادات الموجهة إلى جهود الإغاثة السيئة التي قدمتها الحكومة في الإعصار المدمِّر الذي ضرب باكستان الشرقية في عام ١٩٧٠، الذي أدى إلى مقتل مئات الآلاف. وبحلول أوائل عام ١٩٧١، اندلعت احتجاجات كبرى في باكستان الشرقية بسبب رفض باكستان الغربية السماح لرابطة عوامي بتشكيل الحكومة الوطنية للبلاد. وفي مارس ١٩٧١، شنَّت باكستان الغربية عملية عسكرية لقمع الاحتجاجات التي قادتها رابطة عوامي، فتطوَّرت الاحتجاجات إلى الدعوة إلى استقلال البنغال (أي: باكستان الشرقية) عن باكستان الغربية. وبحلول نهاية مارس، أعلنت باكستان الشرقية استقلالها، مما دفع باكستان الغربية إلى شنِّ حرب عقابية ضد البنغاليين.

عمل الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، على التقارب مع الصين بمساعدة حلفائه في باكستان الغربية. وكان نيكسون يخشى من دخول السوڤييت في الحرب الأهلية الباكستانية نيابة عن باكستان الشرقية، التي كانت تتلقى المساعدة من الهند، حليفة الاتحاد السوڤييتي وعدو باكستان. ولذلك قدَّمت حكومة نيكسون المساعدات إلى باكستان الغربية عبر حلفائها في الشرق الأوسط، الأردن وإيران (حيث كانت قد نجحت بالفعل في التخلص من قرار تأميم إيران للنفط الإيراني الذي كانت تسيطر عليه بريطانيا، عن طريق الانقلاب المدعوم من وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية، الذي أطاح بحكومة مصدق).

كانت تلك الحرب وحشية بالفعل. وفي السادس من أبريل عام ١٩٧١، أرسل القنصل الأمريكي العام في دكا (في باكستان الشرقية)، أرتشر كينت بلاد (بالإنكليزية: Archer Kent Blood)، برقيته الشهيرة الآن، إلى وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجرز (بالإنكليزية: William Rogers). انتقدت البرقية حكومة الولايات المتحدة لفشلها في «اتخاذ إجراءات قوية، لحماية المواطنين [في باكستان الشرقية]، واسترضائها الشديد لحكومة باكستان الغربية، وفشلها في تقليل التأثيرات السلبية المحتملة والمستحقَّة على العلاقات العامة الدولية ضدها». وتكمل البرقية على هذا النحو: «لقد برهنت حكومتنا على قيامها بما سيعدُّه الكثيرون إفلاسًا أخلاقيًّا»، وخلصت إلى أنَّ «مصطلح الإبادة العرقية ينطبق بالفعل على ما يحدث»[٢٠]. وفي مكالمة هاتفية مع مستشار الأمن القومي كيسنجر، أعرب وزير الخارجية ويليام روجرز عن ازدرائه لتلك «الرسالة اللعينة»، ووصفها بأنها «شائنة» و«لا تغتفر»، وقال: إنَّ مكتبه سوف يحاول الحدَّ من توزيعها. ووعد كيسنجر بإخفائها عن الرئيس نيكسون لبضعة أيام[٢١]. لكنَّ حمام الدم استمر. وتختلف تقديرات الضحايا اختلافًا كبيرًا. فتدَّعي بنغلاديش أنَّ ثلاثة ملايين قد قُتِلوا؛ ويدَّعي تحقيق الحكومة الباكستانية (لجنة حمود الرحمٰن) سقوط ٢٦ ألف مدني. وتتراوح التقديرات الأخرى لعدد القتلى بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف قتيل، مع وجود ثمانية ملايين إلى عشرة ملايين لاجئ في الهند، وما بين عشرات الآلاف إلى مئات الآلاف من حالات الاغتصاب. وعلى أي تقدير، لا يبدو أن مذكِّرة القنصل العام الأمريكي بلاد كانت مبالغة[٢٢]. ثم اتَّسعت الحرب. وتلقَّت باكستان أسلحة من كوريا الشمالية. كما حصل المقاتلون البنغاليون على أسلحة ومشورة عسكرية هندية، كما لجأ الملايين من المدنيين البنغاليين إلى الهند. وفي

---

(٢٠) http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969 - 76v11/d19. Accessed July 17, 2014.

(٢١) http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969 - 76v11/d20. Accessed July 17, 2014. Consul General Blood was recalled from his position.

(٢٢) Henry Kissinger acknowledged the "brutal military repression" in a discussion of the memo in his 1979 memoir *The White House Years*: "There was some merit to the charge of moral insensitivity." (New York: Little, Brown and Company, 1979, p. 854).

ديسمبر شنَّت باكستان غارات جوية على القواعد الجوية الهندية، في محاولة لإيقاف الدعم الهندي للبنغال. لكنَّ تلك الضربات دفعت الهند إلى الدخول في الحرب مباشرة. ولم يكن لقوات باكستان الغربية قِبَلٌ بالقوات البنغالية والهندية مجتمعتين.

وطوال تلك الفترة، قدَّم زعيم حزب الشعب الباكستاني ووزير الخارجية بوتو الحملةَ العسكريَّةَ ضد باكستان الشرقية كما لو كانت جهادًا بطوليًّا لإنقاذ باكستان (الموحَّدة)، معزِّزًا المشاعر المعادية للهند في هذه العملية. وقد ألقى خطابًا عاطفيًّا أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر عام ١٩٧١، وملأه بالخطابة المعادية للهند، وقال فيه: «سوف نقاتل لألف عام، إذا استدعى الأمر»(٢٣). وفي اليوم التالي، استسلمت باكستان الغربية. وتغيَّر اسمها إلى باكستان، بينما أصبحت باكستان الشرقية تسمى بنغلاديش. تركت باكستان وراءها ٩٠ ألف أسير حرب عند الهنود، وشعورًا كثيفًا بالمهانة، بعد هزيمتها لمرة أخرى، وتزايد الاستياء من الهند بسبب دعمها لباكستان الشرقية في الحرب. وها هو نفس النمط يتكرر مرة أخرى: العسكرة المتزايدة، والتلاعب بالرأي العام لدعم تلك العسكرة، بتشجيع من الحكومة المدنية.

قُضِيَ الأمر

إذا تأملنا في أحداث الماضي بأثر رجعي، فستبدو هزيمة باكستان الغربية نقطةَ تحوُّلٍ في تاريخ باكستان المضطرب. ففي أعقاب الهزيمة أمام الهند في عام ١٩٧١، بدأ إصرارُ بوتو على ضرورة زيادة قدرات باكستان العسكرية ومنها الأسلحة النووية؛ يلقى دعمًا واسع النطاق، بسبب التهديد الشديد الذي تواجهه من جيرانها المعاديين. وقد بدأ بذلك اتجاهان صارت تتسم بهما باكستان الجديدة. كان الاتجاه الأول هو الشيطنة المنتظمة للهند. فتضمَّن هذا وصفهم بالداعمين للبنغاليين «الإرهابيين»، مع التركيز على علوِّ الإسلام على الأديان الأخرى ولا سيَّما الهندوسية. هذه الشيطنة سوف تدخل في المناهج التعليمية الجديدة، بحيث تنشأ أجيال

(٢٣) http://gulhayat.com/Zulfiqaralibhutto.asp. Accessed July 17, 2014.

المستقبل على العداء القوي تجاه الهند الذي يقوم على التحيز الديني وعرض التاريخ على تلك الأجيال من جانب واحد. والنتيجة الطبيعية لذلك، أنَّ حكومة باكستان بدأت تستجيب إلى مطالب الأحزاب الإسلامية المحافظة بتطهير باكستان من الممارسات غير الإسلامية. وقد خلق هذا سياقًا جعل الحكومة تعتمد على دعم تلك الأحزاب، حتى على حساب المبادئ التأسيسية الديمقراطية وغير الإقصائية. وما زالت آثار هذين الاتجاهين محسوسة إلى اليوم.

في ديسمبر عام ١٩٧١، تولى ذو الفقار بوتو منصب الرئاسة. واستمرَّ في خطاباته النارية في اللعب على مشاعر المواطنين، مع التركيز على كبريائهم واستقلالهم. وقد قدَّم نفسه في صورة المصلح الذي تهدف سياساته إلى تحسين جوانب «كثيرة في حياة الرجل العادي، [وتحسين]. . . مستويات معيشة العمال والفلاحين»[٢٤]. كما قال: إن سياساته سوف تحسِّن الاقتصاد وتعالج عدم المساواة الاجتماعية، المتأصِّلة في التقسيم الاجتماعي الباكستاني[٢٥].

لقد تأسست باكستان دون خطة رئيسية للاقتصاد. وكانت الثروة قد تركَّزت في أيدي عدد قليل من العائلات وكبار أصحاب الأراضي، الذين تمكَّنوا من ذلك بفضل الأنظمة الاقتصادية «الإقطاعية» ما قبل الحديثة، التي تركها الحكم الاستعماري البريطاني موجودة. وفي خطاب عام ١٩٦٨ الذي تكثر الإشارة إليه، حدد الدكتور محبوب الحق (ت. ١٩٩٨) الذي

---

(٢٤) Z. A. Bhutto, "Pakistan Builds Anew." *Foreign Affairs* 3 (April 1973): 543.
http://www.foreignaffairs.com/articles/24423/zulfikar-ali-bhutto/pakistan-builds-anew.

(٢٥) على الرَّغم من أنَّ باكستان دولة مسلمة وأنَّ الإسلام يرفض الطبقية من أي نوع، فإنَّ آثار النظام الطبقي القديم في الهند ظل منتشرًا في باكستان، في صورة معدَّلة قليلًا. فالنخب الكبيرة من أصحاب الأراضي تدعي لنفسها الشرف على أساس نسبها الذي يرجع إلى الغزاة العرب الأصليين في القرن الثامن، أو إلى الحكام المغول من العصور الوسطى، أو في حالة البشتون؛ ببساطة لكونهم من البشتون. وأدنى من هؤلاء درجة أصحاب الصناعات الأثرياء، الذين حققوا الثراء على الرغم من عدم ملكيتهم للأراضي. ثم الأدنى من هؤلاء درجة هم صغار أصحاب الأراضي وأصحاب المتاجر والحرفيين. ويحتل الخدم والعمال من مختلف الأنواع المرتبة الدنيا في السلَّم الاجتماعي. وغالبًا ما يكون المسيحيون من هذه المرتبة. وانظر على سبيل المثال:

H. A. Rose, *A Glossary of the Tribes and Castes of the Punjab and North-West Frontier Province.* New Delhi: Nirmal Publishers, 1997.

كان كبير الاقتصاديين في لجنة التخطيط في باكستان، «العائلات العشرين» التي كانت تتحكم في الاقتصاد الباكستاني، فكانت تسيطر على ٦٦٪ من الأصول الصناعية، و٨٧٪ من الأعمال المصرفية[٢٦]. حاول بوتو أن يعيد توزيع هذه الثروات المجتمعة. وقد حاول المشير أيوب خان من قبل أن يضع حدودًا لحجم الأراضي الإقطاعية، ولكن من دون جدوى معتبرة. وفي عام ١٩٧٢، وضع بوتو عددًا من الإصلاحات القوية أدت إلى الحد من مساحات الأراضي التي يمكن أن يمتلكها الناس، وإعادة توزيع الأراضي على الفقراء[٢٧]. وكما قال بوتو في مقاله المنشور في مجلة فورين أفيرز (بالإنكليزية: Foreign Affairs) عام ١٩٧٣: «نحن نواجه ملاك الأراضي الجهلة والمستبدين، بقدر ما نواجه بارونات الصناعة اللصوص»[٢٨].

وبذلك أصبح «المزارعون المقدامون المستنيرون» من روّاد الأعمال. ولكنْ دون القدر الكافي من التشاور وبناء التوافق في الآراء، ومن غير إعداد فقراء الريف من أجل أن ينتقل ولاؤهم من النخب التقليدية - الإقطاعيين والزعماء القبليين - إلى الحكومة المركزية، ومن دون التعويض الكافي للنخب عن وضعهم المتراجع؛ فإنَّ برامج بوتو كانت غالبًا ما تؤدي إلى نقيض الأثر المقصود. وفي الواقع، لقد أدت جهوده في إعادة توزيع السلطة ونقلها من كبار ملاك الأراضي في المحافظات إلى إحداث مستوًى آخر من العداءات، التي لا تزال آثارها محسوسة حتى اليوم. فهذه السياسات، ولا سيَّما خارج المراكز الحضرية، قد أدَّت إلى التخندق حول الهويات المحلية والحشد ضد الحكومة المركزية.

أطلق بوتو أيضًا خططًا سنوية للتنمية، ووضع عددًا من برامج التنمية الريفية، استنادًا إلى النماذج الاشتراكية السائدة كالتقاسم المحلي والاكتفاء الذاتي. ومع ذلك فقد عرقل كل من التضخم وانعدام الكفاءة والفساد

(٢٦) *Economist*, http://www.economist.com/node/169653.

(٢٧) See: Ronald J. Herring, "Zulfiqar Ali Bhutto and the 'Eradication of Feudalism' in Pakistan." *Comparative Studies in Society and History* 21:4 (October 1979): 551.

(٢٨) Omar Noman, *Pakistan: Political and Economic History Since 1947*. London: Routledge, 2013, p. 93.

نجاحها. وفي نهاية المطاف، كما يقول عالم السياسة سعيد شفقت:

«واجهت هذه السياسات صعوبات في التنفيذ بسبب عدم بذل أي جهود لتنظيم الفلاحين، أو خلق بيئة اجتماعية يمكن فيها تنفيذ تلك الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوكلت مهمة تنفيذ إصلاحات الأراضي برُمَّتِها إلى البيروقراطية؛ وأصبح النواب المفوضون وإدارات الإيرادات هي الأدوات الرئيسية للتنفيذ. ولكن بالنظر إلى مواقفهم وخلفياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالنخب الريفية، لا يمكن أن يُتَوَقَّع منهم تنفيذًا فعَّالًا لتلك الإصلاحات. ونتيجةً لذلك، كان تأثير إصلاحات الأراضي هذه على البنى الريفية هامشيًّا»[٢٩].

وفي الوقت نفسه، أمَّم بوتو الصناعات الرئيسية، كصناعة الحديد والصلب، والهندسة الثقيلة والكهربية، وصناعة المعادن الأساسية، والسيارات والجرارات، وصناعات الكيماويات والأسمنت والبتروكيماويات، وأمَّم مصافي النفط والغاز[٣٠]. (وفي عام ١٩٧٦، أضاف صناعات القطن والأرز ومطاحن الدقيق إلى قائمة التأميمات). كما حاول أن يحمي حقوق العمال فوضع حدًّا أدنًى للأجور، وأعطى العمال الحق في الإضراب، والحق في الحصول على تعويض عن الإصابات والحصول على المعاشات. وشملت خطط بوتو أيضًا توفير الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني للأطفال. ولسوء الحظ، لم يضع بوتو الآليات اللازمة لتوفير الدعم المالي لسياساته، وأظهرت الحكومة إدارة سيئة غير فعالة للصناعات والقطاعات المؤمَّمة حديثًا آنذاك. كما تقلَّص الاستثمار في القطاع الخاص أيضًا خوفًا من المزيد من التأميمات، مِمَّا أدى إلى تقلُّص القاعدة الضريبية في البلاد وزيادة البطالة. وتعويضًا عن تراجع فرص العمل في القطاع الخاص بسبب عمليات التأميم، شجَّع بوتو هجرة العمالة الباكستانية إلى الشرق الأوسط، حيث يمكن لدول الخليج الغنية بالنفط أن توفِّر فرص العمل. ووفقًا لشفقت، زادت تحويلات العمال

(٢٩) Saeed Shafqat, "Public Policy and Reform in Pakistan 1971 - 77: An Analysis of Zulfikar Ali Bhutto's Socio-Economic Policies." *Journal of South Asian and Middle Eastern Affairs* 11:3 (Spring 1988): 48 (37-56).

(٣٠) المصدر السابق، ص٤١.

المهاجرين المالية زيادةً مُطَّرِدةً خلال السبعينيات، وبحلول عام ١٩٨١ أصبحت تعادل إيرادات التصدير الإجمالية للبلاد، وما يمثِّل ١٠٪ من ناتجها القومي الإجمالي[٣١]. وبينما نجحت هذه السياسات في حل مشكلة البطالة مؤقتًا، فإنَّها لم تنجح في تحسين الاقتصاد الكلي في باكستان[٣٢].

ومن السياسات التي وضعها بوتو وكان لها أثر ملحوظ ـ ولو أنه كان أثرًا سلبيًّا ـ، تلك السياسات التي تناولت التعليم. ففي عام ١٩٧٢، وبالإضافة إلى التأميمات الاقتصادية، وضع بوتو المدارس في باكستان تحت إدارة الحكومة. وكانت سياسته التعليمية تهدف إلى جعل التعليم متاحًا للجميع[٣٣]. لكنَّ تنفيذ هذه السياسات قد تم من دون توفير المعلمين اللازمين لسد حاجة المدارس. وقد لاحظ السياسي المعاصر عمران خان: «لعلَّ أكبر كارثة وقعت في سنوات بوتو هي تأميم النظام المدرسي في عام ١٩٧٢، وهو الفعل الذي أدَّى إلى رحيل الكثير من المعلمين المؤهلين، من دون أن يكون هناك برامج تدريبية للمعلمين معدة سلفًا. ومنذ ذلك الحين، اضمحلَّت البنية المدرسية الحكومية، وعانت أجيال من الباكستانيين بسبب سياساته»[٣٤].

في عام ١٩٧٣، وافق البرلمان الباكستاني على دستور جديد، جعل رئيس الوزراء الرئيس التنفيذي للبلاد، وجعل منصب الرئيس فخريًّا. وأصبح الرئيس بوتو رئيسًا للوزراء. لكنَّ سياساته الاقتصادية المستمرة لم يكن لها أثر تقريبًا في إغاثة الفقراء، كما أدَّت إلى زيادة الاستياء بين الأغنياء. وعلى الرغم من تركيزه على تنقيح التعليم في باكستان، فإنَّ الإنفاق الفعليَّ على التعليم لم يزدد إلا قليلًا، ولا سيَّما عند مقارنته

---

(٣١) المصدر السابق، ص٤٤.

(٣٢) في الواقع، لقد غرقت باكستان في الديون بدرجة أكبر. وفي عام ١٩٧٥ وحده، أقرض البنك الآسيوي للتنمية (بالإنكليزية: Asian Development Bank) باكستان أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، لمشاريع التنمية المختلفة.

Asian Development Bank Annual Report 1975.

(٣٣) "The Education Policy: 1972 - 1980." Islamabad: Ministry of Education, Government of Pakistan, 1972.

(٣٤) Imran Khan, *Pakistan: A Personal History*. London, Toronto, etc.: Bantam Books, 2013, p. 75.

بالإنفاق العسكري. هذا وليست تفاصيل الميزانية العسكرية في باكستان مُعلنَةً على الملأ. ولذلك فإن التقديرات الرسمية ومتوسطات الميزانية تُعَدُّ محلَّ خلاف بين الباحثين. وكما تقول شاليني تشاولا (بالإنكليزية: Shalini Chawla): «لا تقدِّم الحكومة سوى رقم كلي عام لميزانية الدفاع. لكنَّ تقديرات الإنفاق العسكري تزيد كثيرًا عن ذلك الرقم؛ لأنَّ المساعدات العسكرية الخارجية في صورها المختلفة، ليست مُدرَجةً في الأرقام الرسمية للنفقات الدفاعية. كما أنَّ العديد من النفقات المتعلقة بالجيش تغطيها الإدارة المدنية والعامة». ومع ذلك، فيمكن تمييز بعض البيانات. فوفقًا للدراسات القُطْرِيَّة الأمريكية، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في باكستان في عام ١٩٦٠ ما نسبته ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ الإنفاق الحكومي على الجيش نحو ٦٪، وهو ما يمثِّل أكثر من ٥٠٪ من الإنفاق الحكومي[٣٥].

وكما يحدث في كثير من الأحيان، بدأت السلطات الدينية في توجيه السخط الشعبي، لكنَّ بوتو سعى في تهدئتهم. فقد انتقدت السلطات الدينية سياساته الاشتراكية لكونها تُبْعِد باكستان عن جذورها الإسلامية، على الرغم من أن دستور عام ١٩٧٣ نصَّ على أنَّ الإسلام هو دين الدولة، وأنَّه «لا يجوز سنُّ أي قانون يتعارض مع أحكام الإسلام، المنصوص عليها في القرآن الكريم والسُّنَّة»[٣٦]. وفي جهودهم لجعل باكستان إسلاميَّةً «نقيَّة» (فإنَّ كلمة «باكستان» يمكن ترجمتها إلى «أرض النقاء»)، حرَّضت بعض السلطات الدينية ضد الأحمدية، وهي طائفة إسلامية بدعيَّة. فشجعوا على المقاطعة والمظاهرات، التي أدت إلى العنف، مِمَّا أدى إلى مقتل العشرات من الأحمديين، وتدمير العديد من المساجد والمتاجر والمنازل الخاصة بهم. وفيما بدا أنه بداية لنمط من التلاعب بالمشاعر الدينية لتحقيق مكاسب سياسية، أقرَّت حكومة بوتو تشريعًا يُعلِن أنَّ الأحمديين

---

(٣٥) Shalini Chawla, "Trends in Pakistan's Defence Spending." Manekshaw Paper #5, New Delhi: KW Publishers and Centre for Land Warfare Studies, 2008. http://www.claws.in/administrator/uploaded_files/1233139340Manekshaw%20Paper%205.pdf. Accessed July 4, 2014.

(٣٦) The Constitution of Pakistan. http://www.pakistani.org/pakistan/constitution/part9.html. Accessed July 17, 2014.

ليسوا من المسلمين. وفي عام ١٩٧٤، عدّلت حكومته الدستور ووضعت للمسلمين حدًّا يستبعد الأحمديين، مِمَّا أدّى إلى زيادة اضطهادهم، وزيادة تمكين الزعماء الدينيين الأكثر محافظة بين نخب السلطة الباكستانية. (وما زال اضطهاد الأحمديين مستمرًّا في باكستان إلى هذا اليوم. فقد قُتِل ستة وثمانون منهم أثناء الصلاة في لاهور عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، ولم يُحاكَم الجناة، ولكن طغى على تلك الحادثة اضطهاد الشيعة والمسيحيين، كما هو مذكور أعلاه).

وفي هذه الأثناء، وبالرغم من تعثُّر الاقتصاد الباكستاني، واصل بوتو تطوير برنامج باكستان النووي. وفي عام ١٩٧٦ وقَّعت حكومته اتفاقية مع فرنسا لتطوير محطة للمعالجة النووية. كانت الولايات المتحدة تزداد شكًّا في أن البرنامج النووي للبلاد قد تجاوز خطة «الذرة من أجل السلام» التي وضعها أيزنهاور، إلى خطة بوتو التي تهدف إلى تطوير أسلحة نووية للحرب[٣٧]. ولم تكن شكوك الولايات المتحدة بلا أساس. فقد أَذِن بوتو بتطوير الأسلحة النووية في عام ١٩٧٤، واحتفظ[٣٨] بعبد القادر خان وجعله على رأس العلماء[٣٩]. وقد تأكَّدت هذه المعلومات في عام ٢٠٠٤، عندما انكشفت شبكة عبد القادر خان لنشر الأسلحة النووية[٤٠].

استمرَّت معارضة بوتو في الزيادة. وفي الانتخابات العامة في مارس عام ١٩٧٧، فاز حزب الشعب الباكستاني بأغلبية المقاعد، لكنَّ حكومة بوتو اتُّهِمَت بتزوير النتائج. فنظَّمت أحزاب المعارضة مظاهرات حاشدة. وفي محاولة للحصول على التأييد الشعبي من خلال تلميع «أوراق اعتماده»

(٣٧) See: Shirin Tahir-Kheli, *India, Pakistan, and the United States: Breaking with the Past.* Washington, DC: Council on Foreign Relations, 1997.

(٣٨) يقول المؤلف هذا لأن بوتو طلب من عبد القادر خان ألا يغادر باكستان ويرجع إلى هولندا، حيث كان مقر عمله في منظمة يورنكو (بالإنكليزية: Urenco)، التي حصل من خلال عمله فيها على المعلومات السرية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. (المترجم)

(٣٩) Feroz Khan, *Eating Grass: The Making of the Pakistani Bomb.* Palo Alto, CA: Stanford Security Studies, November 7, 2012.

(٤٠) See: Jeremy Bernstein, "He Changed History." *New York Review of Books*, April 9, 2009. http://www.nybooks.com/articles/archives/2009/apr/09/he-changed-history/. Accessed September 16, 2014.

الإسلامية، حظر بوتو بيع المشروبات الكحولية وممارسة القمار على الجميع، إلا غير المسلمين. لكنَّ الاضطرابات استمرَّت في التصاعد. وفي يوليو، تدخَّل الجيش وقمع الاحتجاجات. وأعلن قائد الجيش الجنرال ضياء الحق حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وسيطر على الحكومة. ثم اتُّهم بوتو بالتآمر لاغتيال أحد خصومه السياسيين، وفي مارس ١٩٧٨ حُكِم عليه بالإعدام، على الرغم من العديد من الادعاءات بأنَّ الإجراءات القانونية كانت معيبة. وبعد استئنافات فاشلة، أُعدِم بوتو في أبريل عام ١٩٧٩.

وكما حدث في اغتيال لياقت في عام ١٩٥١ وبغضِّ النظر عن أي سجلات عامة، فإنَّ الرأي العام كان يرى دورًا أمريكيًّا في هذا الإعدام(٤١). لقد كانت الولايات المتحدة داعمًا رئيسيًّا لباكستان منذ إنشائها كما أشرنا أعلاه، وقد وضعتها كالحصن في مواجهة الاتحاد السوفييتي، من خلال ضمِّها إلى التحالفات الإقليمية مثل حلف سياتو ومنظمة الحلف المركزي. لكنَّ برامج التأميم لحزب بوتو وخطابه الاشتراكي، وضعت أوراق اعتماده في مرحلة الحرب الباردة في موضع الشك، وقد جعل هذا الأمر البرنامجَ النوويَّ لباكستان أكثر إشكالًا عند الولايات المتحدة. وقد نُقِل عن بوتو أنه قال خلال محاكمته: إنَّ الولايات المتحدة تعاقبه بسبب دعمه لبرنامج باكستان النووي(٤٢).

الأسلمة

بعد وفاة بوتو وتولي نظام عسكريٍّ آخر للسلطة، أدَّى تطوُّران إقليميان في عام ١٩٧٩ إلى حدوث تحوُّلات جوهريَّة في العلاقات بين

---

(٤١) See e.g.,: "CIA Sent Bhutto to the Gallows."
http://sixhour.com/cia-sent%20bhutto_to_the_gallows.htm. Accessed July 5, 2014.

(٤٢) ذكر هذه العبارة المحامي محمد أظهر صديقي، الذي يدَّعي أنه نظر في تقارير قضية مقتل بوتو. وورد في التقرير:

«لقد قال الدكتور هنري كيسنجر لي في أغسطس عام ١٩٧٦، (وزير الخارجية آنذاك): إنه إذا لم تتراجع عن اتفاقية وحدة إعادة المعالجة أو تعدلها أو تؤجلها، فسوف نجعل منك مثالًا وعبرة. لكنَّني من أجل بلدي، ومن أجل الشعب الباكستاني؛ لم أستسلم لتلك الابتزازات والتهديدات». ونقلت الصحيفة أنَّ بوتو صرَّح بذلك أمام هيئة المحكمة العليا في لاهور، التي حكمت عليه في النهاية بالإعدام.

http://zeenews.india.com/news/south-asia/zulfikar-bhutto-had-blamed-us-for-his-horrible-fate_698531.html. Accessed July 4, 2014.

الولايات المتحدة وباكستان. التطور الأول منهما هو الثورة الإسلامية في إيران، التي جعلت الحليف السابق للولايات المتحدة من ألدِّ أعدائها. فمنذ الإطاحة برئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيًّا مصدق بدعم أمريكي وبريطاني، وما ترتَّب على ذلك من ارتقاء للشاه محمد رضا بهلوي إلى مرتبة الطاغية المدعوم من الخارج؛ تزايدت المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي في إيران. وقد احتشدت أنواع مختلفة من حركات الإصلاح - العلمانية والدينية والشيوعية - حول المصلح الديني الشهير آية الله روح الله الخميني (ت. ١٩٨٩)، الذي كان الشاه قد نفاه، لكنَّ الدعم الشعبي لدعوته استمر في النمو، مما أدى في النهاية إلى طرد الشاه من إيران. وفي فبراير عام ١٩٧٩ عاد الخميني منتصرًا إلى إيران، للسيطرة على حكومة الشاه المخلوع، والإشراف على تحويلها إلى جمهورية إيران الإسلامية.

أعلن ضياء الحق، ربما بإلهام من تجربة الإيرانيين، عن تشكيل نظام حكم إسلامي، وهو ما أسرَّ السلطات الدينية الباكستانية، وأطلق عليه: «نظام المصطفى [محمد ﷺ]». وهذا المشروع، المعروف باسم «الأسلمة»، شمل إدخال عنصر ديني جديد في النظام القضائي الباكستاني. فأُنشِئَت المحاكم الشرعية وأصبح لديها السلطة لتحديد ما إذا كانت القوانين «موافقة للإسلام أم لا»؛ كما ينص الدستور.

ومن العناصر الرئيسية في أسلمة ضياء الحق للقانون الباكستاني التي ما زالت سارية المفعول، هي إدخال بعض العقوبات الجنائية في المؤسسة القضائية. فقد أبدلت حكومته ببعض العقوبات القضائية الحديثة كالسجن والغرامات، عقوبات بدنية تقليدية مثل قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى للسارق. لكنَّ هذا «البتر القضائي» يجب أن ينفِّذه الأطباء، الذين رفضوا في الواقع بصورة منهجيَّة أن يشاركوا فيه، بناء على قسم أبقراط الذي يوجب الامتناع عن الأذى. ولهذا السبب، بالإضافة إلى محاكم الاستئناف النشطة في باكستان، لم يُنفَّذ هذا البتر القضائي في أي قضية إلى الآن. لكنَّ هذا القانون كان له قيمة رمزية قوية، وكذلك كان القانون الذي يعاقب على الزنا، والذي يوجب جلد الزاني غير المتزوج ورجمه إذا كان متزوِّجًا. وبسبب المتطلبات الصارمة للغاية التي توجب شهادة أربعة من

المسلمين العدول بأنهم رأوا الإيلاج بالفعل، كان من الصعب تنفيذ مثل هذه العقوبة. لكنَّها مع ذلك تسبَّبت في معارضة هائلة؛ لأنَّها، عمليًّا، تعاقب ضحايا الاغتصاب اللاتي يعجزن عن الإتيان بالشهود المطلوبين(٤٣)(٤٤). وبالمثل، ثار الجدل حول الردَّة أو التجديف، لكنَّ هذا القانون كان أكثر تعلُّقًا بالقانون الاستعماري البريطاني من تعلقه بالمعايير الإسلامية التقليدية. ففي ظل حكم ضياء الحق عُدِّل القانون البريطاني ليقضي بعقوبة الإعدام لمن يُظهِر الإساءة إلى الإسلام أو محمد ﷺ أو أهل بيته أو صحابته أو القرآن. وحتى يناير عام ٢٠١٤ لم يُعدَم أي مُتَّهم بتهمة التجديف: «ففي كل قضية منها كانت المحاكم الأعلى درجةً تبرِّئ المتهم، لعدم كفاية الأدلة»(٤٥). ومع ذلك، وكما حدث في قضايا الزنا، فإنَّ هذه الدعاوى في حد ذاتها تؤدي إلى معاناة هائلة، وكثيرًا ما تكون كافية لتنفيذ الحكم خارج نطاق القضاء.

كما بنى ضياء الحق فوق بنيان الأسلمة الذي بدأه ذو الفقار علي بوتو، ولا سيَّما في مجال التعليم. وقد دعت سياسة بوتو التعليمية إلى وضع منهج دراسي موحد تنظِّمه الحكومة، يتضمَّن مكوِّنات أيديولوجية، مثل تعزيز الوعي الاجتماعي لدى أطفال باكستان، والالتزام بالقومية الباكستانية(٤٦). ووفقًا لكيران هاشمي، فإنَّ هزيمة باكستان الغربية في عام ١٩٧١ أقنعت الحكومة بضرورة تعزيز الالتزام بالهوية الوطنية الجديدة(٤٧). وفي محاولة للوفاء بتلك الحاجة، وُضِع للمدارس العامة منهجٌ لـ

---

(٤٣) أي: إذا اتهمت أحدًا باغتصابها وعجزت عن الإتيان بالبينة. (المترجم)

(٤٤) See: Charles H. Kennedy, "Islamic Legal Reform and the Status of Women in Pakistan." *Journal of Islamic Studies* 2:1 (1991): 45 - 55.

(٤٥) Mumtaz Ahmad, "The Politics and Theology of Blasphemy Laws in Pakistan." Unpublished lecture delivered at University of Calgary, Edmonton, January 30, 2014.

(٤٦) D. E. Jones and Rodney W. Jones, "Nationalizing Education in Pakistan: Teachers' Education and the Peoples' Party." *Pacific Affairs* 50:4 (Winter 1977 - 1978): 581.

(٤٧) Kiran Hashmi, "An Analytical Study on Issues, Challenges and Reforms in the Pakistan Studies Curriculum of Secondary Level." *International Journal of Social Sciences and Education* 1:3 (July 2011): 210 - 222, which cites Saifur Rehman Ullah, "The Impact of Culture Conflict on Identity with an Emphasis on Pakistan." Ph.D. dissertation, University of Punjab, Lahore, 1973.

«الدراسات الباكستانية» في عام ١٩٧٦. لكنَّ هذا المنهج الجديد «الدراسات الباكستانية» الذي دعت إليه حكومة بوتو، لم يُطبَّق حتى عام ١٩٨١. ويقول هاشمي: إنَّ هذا المنهج كان يهدف إلى غرس التقدير للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لباكستان عند الطلاب، وتنمية وعيهم بالتزاماتهم الاجتماعية، وتعزيز الوطنية. وفي عام ١٩٨٣، أصدرت لجنة المنح الجامعية توجيهًا بأن الكتب المدرسية الوطنية ينبغي أن تهدف إلى:

«توضيح أنَّ أساس الدولة الباكستانية ليس مبنيًّا على عوامل عرقية أو لغوية أو جغرافية، لكنَّه يقوم على التجربة المشتركة لدينٍ مشتركٍ. وأن تجعل الطلاب يعرفون ويقدِّرون أيديولوجية باكستان، وأن تنشرها بواسطة الشعارات. وأن توجِّه الطلاب نحو الهدف النهائي لباكستان: إنشاء دولة مؤسلمة بالكامل»(٤٨).

إنَّ هذا التركيز الجديد على الهوية الدينية الحصرية، الذي يختلف بصورة تامة عن رؤية باكستان التي عبَّر عنها قرار الأهداف لعام ١٩٤٩ والكلمة الافتتاحية للقائد الأعظم أمام الجمعية التأسيسية؛ كان له تداعيات اجتماعية وسياسية ولا بد. وفي عام ١٩٨٣، وصف بيرڤيز هودبهوي (بالإنكليزية: Pervez Hoodbhoy) وعبد الحميد نير (بالإنكليزية: Abdul Hameed Nayyar)، هذه الأيديولوجية الجديدة التي تفرضها الدولة بأنَّها «تُعِيد كتابة تاريخ باكستان». وقد سلَّطا الضوء على الطبيعة الإشكالية لوصف الأب المؤسس لباكستان، محمد علي جناح ـ الذي كان شيعيًّا، والذي كان على أي حال خفيف الالتزام بهويته الدينية ـ بأنه كان مدفوعًا بالمبادئ الدينية السُّنِّية الأرثوذكسية، واختزال الإسلام إلى مجموعة من الطقوس(٤٩). كما حدَّد الباحثون بعد ذلك مشكلات أخرى. فيعرض كتاب جريمة اغتيال التاريخ الصادر عام ١٩٩٣ لخورشيد كمال عزيز، بطريقة ناقدة، عددًا كبيرًا

(٤٨) University Grants Commission directive, Islamabad: Mutalliyah-i-Pakistan, Alama Iqbal Open University, 1983, p. xi.

(٤٩) Pervez Hoodbhoy and A. H. Nayyar, "Rewriting the History of Pakistan." In *Islam, Politics, and the State*. Ed. Asghar Khan. London: Zed Press, 1985, pp. 164 - 177. http://www.sacw.net/HateEducation/1985HoodbhoyNayyar06022005.html. Accessed July 17, 2014.

من الأمثلة على عدم الدقة في الكتب والنصوص الدراسية التي أقرتها لجنة المراجعة الوطنية في وزارة التعليم الباكستانية، مِمَّا يعكس وجود رسالة سياسية خفية، وليس فقط التحيُّز الأيديولوجي وضعف المعرفة بشكل عام. وأوضحت دراسته الاستقصائية للكتب الدراسية المستخدمة في الثمانينيات، وجود جهود سافرة لشيطنة الهنود وإلقاء اللوم عليهم في إخفاقات باكستان(٥٠). وبغض النظر عن مشكلات التدنِّي المعرفي، فإنَّ مثل تلك الرسائل كانت ترسخ الخوف من الهنود، وكانت تدعم العسكرة المتزايدة. كما كان الطلاب يُعلَّمون «الفخر» بأنَّ بلادهم «حصن» للإسلام. كان منهج «أيديولوجية باكستان» يجسِّد وجهة نظر الجماعة الإسلامية، وهي حزب إسلامي سُنِّي تأسس في الهند قبل التقسيم، على

(٥٠) Khursheed Kamal Aziz, *The Murder of History: A Critique of History Textbooks Used in Pakistan*. Lahore: Vanguard, 1993, pp. 164 - 177.

على سبيل المثال، يدرس طلاب الصف الرابع أنَّه عندما حكم المسلمون الهند، فقد «عاملوا غير المسلمين معاملةً طيِّبة. لكنَّ غير المسلمين هؤلاء كتموا في قلوبهم عداوة المسلمين. وعندما غزا البريطانيون المنطقة، وقف غير المسلمين معهم ضد المسلمين. لذلك احتلَّ البريطانيون جميع البلاد» (ص١٥). ويشير عزيز إلى أنَّه عندما دخل البريطانيون المناطق التي أصبحت باكستان، لم يكن فيها سوى عدد قليل إلى حد ما من غير المسلمين، وعلى أي حال، فلا تذكر أي سجلَّات أنَّ غير المسلمين قد عاونوا البريطانيين. ومن ناحية أخرى، فتشير بعض السجلات إلى أنَّ بعض المسلمين ساعد البريطانيين في إلحاق الهزيمة بالمسلمين من القبائل المنافسة. ويشير عزيز إلى أنَّ تلاميذ الصف الخامس يدرسون هذا التاريخ تحت العناوين التالية: «الاختلافات بين الحضارة الإسلامية والهندوسية، والحاجة إلى إنشاء دولة مستقلة، وأيديولوجية باكستان، والمخططات الهندية الشريرة ضد باكستان» (ص١٩). كما يجري تذكيرهم بما درسوه في الصفوف السابقة عن أنَّ الهندوس ينحازون سرًّا إلى الغزاة البريطانيين، لـ «قمع» المسلمين في الهند. وأمَّا الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧١، وأسفرت عن استقلال بنغلاديش، فإنَّ تُقدَّم للطلاب في صورة مخالفة للواقع: «خطَّطت الهند لأعمال الشغب في باكستان الشرقية من خلال عملائها، ثم غزتها من جميع جهاتها الأربعة. وهكذا اضطرت باكستان لخوض حرب أخرى مع الهند» (ص١٩). وبعد ترديد قصة الهند وتورطها في إثارة الحرب الأهلية في عام ١٩٧١، يخلص الدرس إلى أنَّه: «يجب علينا جميعًا أن نتلقى التدريب العسكري، وأن نكون مستعدين لمحاربة العدو» (ص٢١). وفي مقطع آخر يصفه عزيز بأنه «جوهرة حقيقية»، يدَّعي النص أنَّه قبل قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، قد كانت الهند «جزءًا من بلادنا» (ص٢٤). ثم في الصف الثامن، يلقَّن الطلاب الفخرَ الشديدَ بباكستان، فإنه بعد أن حاول الأعداء «تدمير البلاد بكل طريق ممكن»، ومن ذلك «مؤامرة» انفصال بنغلاديش عن باكستان، «فقد أصبحت باكستان قوية لدرجة أنَّ الدول الإسلامية تعتبرها قلعة الإسلام، وسوف تصبح باكستان، قريبًا إن شاء الله، من بين الدول التي تحتل المرتبة الأولى في العالم» (ص٣٨).

يد أبي الأعلى المودودي[٥١].

كان المودودي معارضًا لتقسيم الهند، مفضّلًا أن يستعيد المسلمون الهند بأكملها. ولكن عندما حدث التقسيم استقر المودودي في باكستان، وجعل مهمَّة حزبه هي «أسلمة» الدولة، طبقًا للتعاليم المحافِظة والسُّنِّية منها تحديدًا. وفي البداية، أدى انتقاده للحكومة العلمانية في باكستان وتحريضه ضد الأحمديين، إلى سجنه. ولكن كما رأينا، فإنه بحلول السبعينيات وافقت حكومة ذو الفقار علي بوتو على بعض مطالب الجماعة بالتشريع الإسلامي المحافظ وتهميش الأحمدية.

على الرغم من أنَّ بوتو هو الذي بدأ عملية تسييس القادة الدينيين المحافظين، من خلال سن تشريعات تتماشى مع مطالبهم المتعلقة بالأرثوذوكسية الدينية والتجديف والخمور والقمار، فقد تبنَّى الجنرال ضياء الحق مشروع الجماعة الإسلامية للأسلمة بجملته. أما رؤية محمد علي جناح للدولة التعددية التي تركِّز طاقتها على قيم الإسلام كالعدالة الاجتماعية والحرية الدينية، فقد غدت مجرد تاريخ؛ فالآن تركيز باكستان ينصب على تطبيق التفسيرات السُّنِّية التقليدية للشريعة، في دولة معسكرة للدافع ضد جارتها، الهند، العدو اللدود المتحفز على الدوام. لقد كانت رسالة المودودي تستميل أولئك الذين يشعرون بأنهم قد جُردوا من الهوية الهندية الإسلامية التقليدية المتفوقة أخلاقيًّا وسياسيًّا؛ فتنديدها المتواصل بغدر الغرب، وتكرارها لثيمة الكمال الإسلامي، قد سد، وعلى نحو واضح، حاجة عاطفية لدى هؤلاء. لكنَّ الرسالة كان لها تداعيات أخرى مهمة. فمع «أسلمة» باكستان التعدُّدية سابقًا، خلال الثمانينيات، تمتَّعت المقاربة السُّنِّيَّة الإسلاميَّة الإقصائية وأنصارها - وهم الأحزاب الإسلامية المهيمنة - بمزية

(٥١) يشير كل من هودبوي ونيار إلى أنَّ عبارة «أيديولوجية باكستان»، قد ظهرت لأول مرة في بيان الجماعة الإسلامية، في عام ١٩٥١: «لا أحد ينبغي أن يتورَّط في أي أمر معارض لأيديولوجية باكستان. إنَّ أيَّ عملٍ لتحويل هذا البلد إلى دولة علمانية أو لزرع أي فكر أجنبي هنا، يرقى إلى كونه هجومًا على وجود باكستان ذاته».

Pervez Hoodbhoy and A. H. Nayyar, "Rewriting the History of Pakistan." In Asghar Khan, ed., *Islam, Politics, and the State*. London: Zed Press, 1985.

http://www.sacw.net/HateEducation/1985HoodbhoyNayyar06022005.html. Accessed July 17, 2014.

كونهم المحكِّمين في الشرعية السياسية. إنَّ الجماعة الإسلامية، وهي أقدم الأحزاب الدينية الباكستانية، ليست منظمة إرهابية ولا يؤيد أنصارها الإرهاب. لكنَّ العلاقة الوثيقة التي جمعتها بالحكومة بدايةً من السبعينيات؛ وضعت الأساس للتمكين السياسي للجماعات الإسلامية المسلحة في أفغانستان وباكستان. إنَّ هذا التمكين، مقترنًا بالاقتصاد المحلي الفاشل والتنافس المتزايد على الموارد النادرة بين المواطنين الباكستانيين المتنوعين عرقيًّا ودينيًّا، وفَّر سياقًا للراديكالية والتطرُّف، الذي لا تزال باكستان تحاول التعافي منه حتى الآن(٥٢).

الراديكالية والتطرُّف

كان التطوُّر الإقليمي الثاني الذي أثَّر تأثيرًا عميقًا على باكستان في عام ١٩٧٩ هو غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان. فعلى الرغم من المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الباكستاني تحت حكم ذي الفقار علي بوتو، فإنَّ الغزو السوفييتي جعل الحاكم العسكري الجديد لباكستان، ضياء الحق، أقرب حليف لأمريكا. فوجَّهت الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها: السعودية ومصر؛ دعمًا هائلًا للمقاتلين الأفغان المعروفين باسم المجاهدين، من خلال وكالة الاستخبارات الباكستانية (بالإنكليزية: Inter-Services Intelligence) التي يسيطر عليها الجيش. فوفَّرت هذه الدول المال والأسلحة والتدريب، لضمان هزيمة عدو أمريكا في الحرب الباردة.

ووفقًا للباحث الأفغاني نعمة الله نجومي (بالإنكليزية: Neamatollah Nojumi)، وهو من المجاهدين السابقين، فإنَّ وكالة الاستخبارات في عهد ضياء الحق قد عملت عن قصدٍ على توجيه الدعم إلى جماعات المقاومة الأفغانية التي كان لديها توجُّهات إسلامية تحديدًا، وتجاهلت جماعات المقاومة العلمانية والقومية، ولا سيَّما التي كانت مؤيدة للديمقراطية(٥٣).

---

(٥٢) للاطلاع على نظرة عامة على مناهج الدراسات الباكستانية وأثرها، انظر:

Tariq Rahman, *Denizens of Alien Worlds: A Study of Education, Inequality and Polarization in Pakistan*. Karachi: Oxford University Press, 2004.

(٥٣) See: Neamatollah Nojumi, "The Rise and Fall of the Taliban." In *The Taliban and the Crisis of Afghanistan*. Ed. Robert D. Crews and Amin Tarzi. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008.

كما أتاح التمويل الأجنبي للميليشيات الإسلامية إنشاء شبكة من المدارس على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية، وتجنيد الطلاب من مخيمات اللاجئين وتعليمهم أسس الإسلام المحافظ، التي شملت التشديد على واجبهم في الدفاع عن المسلمين الذي يتعرَّضون للهجوم؛ أي: أهمية الجهاد. هذه الأيديولوجية «الجهادية» المسلحة المتشددة كانت شديدة الأهمية في حقبة الغزو السوفييتي، ولكن تبين أنها أثارت مشكلات كبرى بعد هزيمة السوفييت(٥٤).

كان قلب الدين حكمتيار (و. ١٩٤٧) من مقاتلي المقاومة. وكان قائدًا للنشطاء الطلاب الأفغان الذين عارضوا النفوذ السوفييتي على الحكومة الأفغانية خلال السبعينيات قبل الغزو. وقد انضم إلى مجموعة لقبت نفسها بـ«الشباب المسلم»، وتنافسوا مع الطلاب النشطاء الآخرين على الهيمنة. ثمَّ لجأ حكمتيار إلى باكستان عابرًا للحدود، بعد اتهامه بمحاولتين على الأقل لقتل منافسيه، وأسس حزبه الإسلامي الخاص (الحزب الإسلامي) في عام ١٩٧٧. في ذلك الوقت، كانت الحكومة الأفغانية تحاول جذب التأييد والدعم بين سكانها الذين كان أغلبهم من البشتون. وكان البشتون مستائين بطبيعة الحال من الانقسام بين أفغانستان وباكستان على أيدي البريطانيين في عام ١٨٩٣، وقد دعا بعضهم إلى إنشاء دولة «بشتونستان» الموحَّدة. ومثل هذه الدولة إذا اندمجت مع أفغانستان، فسوف تؤدي إلى تقليل عدد سكان باكستان ببضعة ملايين. وعندما أعربت الحكومة الأفغانية عن دعمها لتلك الفكرة كان ردُّ فعل رئيس الوزراء ذي الفقار علي بوتو هو دعم «الطلبة الراديكاليين» المعارضين للحكومة الأفغانية، مثل حكمتيار (الذي كان هو نفسه من البشتون). وقد أصبح حكمتيار بعد ذلك عميلًا رئيسيًّا لوكالة الاستخبارات العسكرية الباكستانية. وعندما غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩، أصبح حزب حكمتيار الإسلامي هو القناة المفضَّلة للدعم الأمريكي أيضًا. (وهذا هو حكمتيار نفسه، الذي ستصبح قواته من أشدِّ المعارضين لقوات التحالف الأمريكي وحكومة حامد قرضاي في أفغانستان

(٥٤) See: Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalists in Central Asia.* New Haven, CT: Yale University Press, 2000, p. 106.

التي تدعمها الولايات المتحدة، بعد ١١ سبتمبر. كما أنَّ حزبه الإسلامي تصنفه الولايات المتحدة الآن منظَّمةً إرهابيَّةً، وكذلك كندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، كان من بين المجاهدين الذين تدربهم وتموِّلهم الولايات المتحدة عددٌ لا يُحصى من المتطوعين من جميع أنحاء العالم، ومنهم أسامة بن لادن السعودي).

يعتقد العديد من الباكستانيين أنَّ الولايات المتحدة أيضًا، مثل بوتو، قد بدأت بالفعل دعمها لحكمتيار و«الطلبة الراديكاليين» قبل الغزو السوفييتي، وتحديدًا من أجل استفزاز السوفييت حتى يتورطوا في الغزو وينهزموا عسكريًّا. ويؤيد هذه الشكوك دعوى واسعة الانتشار، كثيرًا ما تُنقَل عن مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر (بالإنكليزية: Jimmy Carter)، زبيغنيو بريجنسكي (بالإنكليزية: Zbigniew Brzezinski)، في مقابلة مع صحيفة لو نوفيل أوبسرفاتور (بالفرنسية: Le Nouvel Observateur) نُشِرَت عام ١٩٩٨. في تلك المقابلة، أكَّد بريجنسكي مقولة مدير الـ سي آي إيه السابق روبرت غيتس (بالإنكليزية: Robers Gates)، أنَّ الولايات المتحدة قد بدأت في دعم المجاهدين الأفغان قبل ستة أشهر من غزو السوفييت لأفغانستان. أو كما قال: «لم ندفع الروس للتدخل، لكنَّنا زدنا عن قصدٍ من احتمالية قيامهم بذلك»[٥٥]. وعلى أي حال، فقد دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها من العرب المقاتلين الإسلاميين، الأكثر محافظة، بفضل وكالة الاستخبارات الباكستانية في عهد ضياء الحق. وقد لجأ ملايين الأفغان إلى المخيمات على طول الحدود الباكستانية مع أفغانستان، حيث أصبحت المدارس التي ترعاها الاستخبارات الباكستانية أماكن خصبة لتجنيد المقاتلين. وعند هزيمة السوفييت ودخول أفغانستان في حرب أهلية، ظلَّت العديد من المدارس الدينية على طول الحدود الباكستانية على تشدُّدها؛ كما ظلت تحت تأثير وكالة الاستخبارات الباكستانية.

---

(٥٥) "Les revelations d'un ancient conseilleur de Carter. 'Oui, la CIA est entrée en Afghanistan avant les Russes.'?" *Le Nouvel Observateur* (Paris), January 15-21, 1998. Trans. by William Blum and David N. Gibbs. In David N. Gibbs, "Afghanistan: The Soviet Invasion in Retrospect." *International Politics* 37:2 (2000): 241.

http://dgibbs.faculty.arizona.edu/sites/dgibbs.faculty.arizona.edu/files/afghan-ip.pdf. Accessed July 6, 2014.

ومن بين سياسات ضياء الحق الأخرى إلى جانب الأسلمة المتسارعة: التراجع عن برامج التأميم التي وضعها بوتو. وقد أكسب هذا الأمر حكومته العسكرية الدعمَ بين النخب الاقتصادية في البلاد. ففي عام ١٩٨٥، وبدعم من الولايات المتحدة إلى جانب دعم النخبة الدينية والصناعية الباكستانية، وافقت حكومة ضياء الحق على التعديل الثامن للدستور، الذي أعطى منصب الرئاسة ـ المنصب الذي يشغله ـ الحق في إقالة حكومة رئيس الوزراء. وبعد أن أمَّن ضياء الحق لنفسه السيطرة المطلقة على الحكومة، أنهى الأحكام العرفية وسمح بإجراء الانتخابات، لكن دون أحزاب سياسية، فقد حُظِرت جميعًا. وقد قاطع الانتخاباتِ حزبُ الشعب الباكستاني، الذي أصبحت بنظير بوتو (بالإنكليزية: Benazir Bhutto) تتزعمه الآن، وهي خريجة جامعتي أكسفورد وهارفارد. وقد اختير زعيم حزب الرابطة الإسلامية، محمد خان جونيجو (بالإنكليزية: Muhammad Khan Junejo) رئيسًا للوزراء.

وقد اصطدم جونيجو المعارض للحكم العسكري مع حكومة ضياء الحق في عدد من القضايا. وكان أهمُّها هو دعمه لجهود الأمم المتحدة للتوسط في انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان في أوائل عام ١٩٨٨. لقد عارضت حكومة ضياء الحق هذا الأمر، خوفًا من قيام حكومة موالية للهند في كابول. وفضَّل ضياء الحق دعم المجاهدين المقاتلين بالوكالة عنه، لتأمين إنشاء حكومة موالية له في أفغانستان ما بعد الغزو السوفييتي. وقد وقَّعت حكومة جونيجو على اتفاقيات جنيف التي وضعت جدولًا زمنيًا لانسحاب السوفييت في أبريل. وفي مايو، عزله ضياء الحق وحلَّ المجالس الوطنية والإقليمية وواصل دعمه للمجاهدين.

استفادت الولايات المتحدة من ضياء الحق في صراعها في الحرب الباردة لهزيمة الاتحاد السوفييتي. لكنَّه واصل أيضًا تطوير البرنامج النووي الباكستاني، ويُقَال: إنه أنفق مئات الملايين من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، التي أُرسِلت إلى حكومته لدعم القتال ضد السوفييت، في دعم البرنامج النووي. ووفقًا للخبير الهندي في مكافحة الإرهاب، باهو كوتومبي رامان (بالإنكليزية: Bahukutumbi Raman)، فقد تعاون ضياء الحق «تعاونًا وثيقًا» مع كوريا الشمالية الشيوعية، في تطوير برنامج باكستان النووي ليصل

إلى مرحلة الأسلحة[٥٦]. كما حافظ ضياء الحق على علاقة وثيقة مع إيران، وهي الدولة التي كانت آنذاك متورِّطة في حرب مدمِّرة وطويلة الأمد مع العراق، الذي تدعمه الولايات المتحدة. وقد ارتفعت المخاوف إلى مستويات حرجة عندما عُثِر على صواريخ ستنغر الأمريكية التي أُرسِلَت لمساعدة الأفغان على هزيمة السوڤييت، على متن قارب إيراني قُبِض عليه في الخليج الفارسي في أكتوبر ١٩٨٧. أصرَّ المسؤولون الباكستانيون والأمريكيون علانيةً على أنَّ الإيرانيين حصلوا على الصواريخ في مناوشات على الحدود مع المجاهدين الأفغان، لكنَّ الشكوك ظلَّت قوية أنَّ هؤلاء المجاهدين باعوها إلى إيران بموجب تعليمات رعاتهم الباكستانيين[٥٧]. هذا مع أنَّ باكستان كانت تساعد السعودية في «حربها الباردة» ضد إيران؛ فقد نشرت نحو ٤٠ ألف جندي في السعودية لحماية المملكة إذا قررت إيران توسيع حربها ضد العراق. حيث كان آية الله الخميني قد دعا إلى «تصدير» إسلامه الثوري[٥٨]. فيبدو إذن أن ضياء الحق كان يواصل الجهود لضمان أمن باكستان من خلال القوة العسكرية، وكان يحاول أن يستغل الصراع السوڤييتي الأفغاني لصالح باكستان، مع المحافظة على علاقة جيدة مع القوى الإقليمية المتصارعة. وربما كان يعتقد أنه يمكن لباكستان أن تتوسط بين قوى الخليج العظمى المتنازعة؛ إيران والسعودية. لكنَّ هذه الجهود كان مصيرها الفشل.

(٥٦) See: B. Raman, "The Pakistan-North Korea Nexus." *Rediff Special*, April 8,2003. http://www.rediff.com/news/2003/apr/08spec.htm. Accessed July 21, 2014.

(٥٧) "Ahmed Rashid, "Pakistan after Reagan." MERIP MER155. http://www.merip.org/mer/mer155/pakistan-after-reagan. Accessed July 6, 2014.

ربما كانت الحرب بين إيران والعراق نفسها قد نشبت بتحريض من زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي كارتر. وعلى الرغم من عدم وجود سجلات رسمية تدعم هذه الدعوى، فإنَّ «الشارع» الباكستاني والعربي يعتقد على نطاق واسع أن السيد بريجنسكي أشار على صدام حسين، حليف الولايات المتحدة، بأنَّ الوقت قد حان في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٠ لتسوية الخلافات مع إيران حول السيطرة على ممر شط العرب المائي، الذي ظلت الدولتان تتنازعان عليه لسنوات. كما أُصرَّ بمصداقية الولايات المتحدة أنها دعمت العراق علنًا في الحرب، لكنَّها باعت الأسلحة سرًّا لإيران أيضًا، حتى إذا كانت قد أدانت باكستان لأنها سمحت بوقوع صواريخ ستنغر الأمريكية في أيدي الإيرانيين. وانظر:

US Congress, "Report of the Congressional Committees Investigating the Iran-Contra Affair." Washington, DC: US Government Printing Office, 1987.

(٥٨) See: Said Amir Arjomand, *Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*. New York: Oxford University Press, 1988.

في أغسطس عام ١٩٨٨، قُتِل ضياء الحق والسفير الأمريكي في حادث تحطم طائرة مريب. وكشفت التحقيقات عن أن الطائرة قد تعرَّضت بالفعل للتخريب، فقد عُثِر على شظايا قنبلة في بقاياها. لكنَّ التحقيقات لم تحدد هوية مفخخي الطائرة. ويُقَال: إنَّ ابنة ضياء الحق، روبينا سلام (بالإنكليزية: Rubina Salam)، تعتقد أن الولايات المتحدة مع عناصر معارضة لوالدها في الجيش وبمشورة من بنظير بوتو (التي أعدمت حكومةُ ضياء الحق والدَها في عام ١٩٧٩): قد «اغتالت» والدها. لقد هُزِم السوفييت في أفغانستان؛ فلم تعد هناك حاجة إلى ضياء الحق. والأكثر من ذلك، إنَّ قربه من إيران ورغبته في إنشاء «كتلة إسلامية» بقيادة باكستان النووية، كان أمرًا غير مقبول بالكليَّة عند الولايات المتحدة. تدَّعي روبينا سلام أنَّ والدها كان على علم تام بالخطة الأمريكية للقضاء عليه، ولذلك دعا السفير الأمريكي وشخصيات عسكرية كبرى للسفر معه لـ «ضمان» حياته. وتقول: «الجميع في باكستان يعلم ذلك»[٥٩].

ظلَّ لغز مقتل ضياء الحق بلا حل. وفي عام ١٩٨٩، كتب الصحافي روبرت كابلان (بالإنكليزية: Robert D. Kaplan) في صحيفة نيويورك تايمز أنَّ الاعتقاد السائد في الولايات المتحدة هو أنَّ جهاز المخابرات السوفييتية هو المسؤول عن مقتل ضياء الحق. لكنَّه أشار أيضًا إلى أن الولايات المتحدة كانت أكبر مستفيد من ذلك. ودون الإشارة إلى تورط الولايات المتحدة في عملية الاغتيال، أشار كابلان إلى أنَّ دوافع ضياء الحق في أفغانستان لم تكن تتضمن فقط هزيمة الاتحاد السوفييتي، وإنما إنشاء أفغانستان متحالفة بقوة مع باكستان ضد عدوها الدائم (وحليف السوفييت): الهند. ولذلك فلم يوجِّه ضياء الحق الدعم إلا إلى المجاهدين الذين رأى أنهم يقبلون رؤيته ـ أي: الذين لديهم أجندة دينية ـ، ليطيل بذلك أمد الحرب في أفغانستان. وفي هذا الوقت عانى الباكستانيون أنفسهم من الحرمان، في ظلِّ اقتصاد يركز على الحرب، وكانوا أكثر اضطرابًا في ظل حكمه العسكري. وبعد وفاته أجريت

(٥٩) هذه العبارة: «يمكنك أن تسأل أي باكستاني، وسوف يخبرك بالمتورِّطين في اغتياله»، وردت في المقابلة التالية التي أجريت معها:

Khalid Hasan, "US Eliminated My Father, Charges Zia's Daughter." *Fact* 9 (May 2004). http://www.fact.com.pk/archives/may/feng/zia.htm. Accessed July 7, 2014.

الانتخابات، التي جلبت إلى السلطة ابنة ذي الفقار علي بوتو: بنظير بوتو، التي اعتقدت الولايات المتحدة أنها سوف تحوِّل مسار النزعة المعادية للولايات المتحدة في باكستان(٦٠).

كانت بنظير مؤيدة للديمقراطية ولم تكن تجهر بمعاداة الولايات المتحدة. لكنَّها واصلت سياسات والدها. فواصلت دعم برنامج الأسلحة النووية الباكستاني ودعم الميليشيات الإسلامية، ضمن استراتيجيتها الجيوسياسية، ولذلك تراجعت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان. وأصبح القلق الأمريكي من برنامج الأسلحة النووية السري الباكستاني رسميًّا في عام ١٩٨٥، حيث تسارعت وتيرة البرنامج، بعد إجراء الهند لأول تجربة نووية لها في عام ١٩٧٤. كان هذا عندما أقرَّ الكونغرس الأمريكي تعديل بريسلر (بالإنكليزية: Pressler Amendment)، الذي يتطلب التحقق سنويًّا من أنَّ باكستان ليس لديها برنامج للأسلحة النووية. وفي غياب هذا التحقق ستُمنَع المساعدات العسكرية والاقتصادية. لكنَّ باكستان خلال فترة الاحتلال السوڤييتي لأفغانستان، كانت تُعَدُّ ضروريةً للجهود الأمريكية للقضاء على عدو الحرب الباردة؛ فعلى الرغم من الأدلة الواضحة آنذاك على وجود برنامج نووي في باكستان فقد ظلت تلك التراخيص النووية متيسرة حتى انهزم السوڤييت. ثمَّ في أغسطس عام ١٩٩٠ استدعى الرئيس جورج دبليو بوش تعديل بريسلر للمرة الأولى. فانقطعت المساعدات التي كانت الولايات المتحدة ترسلها إلى باكستان أيام نظام ضياء العسكري، عن حكومة بنظير المنتخبة ديمقراطيًّا، ممَّا ألحق أضرارًا بالغة بالاقتصاد الباكستاني، الهش بالفعل. وفي الوقت الذي فُعِّل فيه تعديل بريسلر، أقيلت حكومة بنظير، واتُّهِمت هي وزوجها آصف علي زرداري (بالإنكليزية: Asif Ali Zardari) بالفساد.

كما حظرت الولايات المتحدة تصدير الأسلحة، ومنها ٢٨ مقاتلة كانت باكستان قد اشترتها من شركة جنرال داينمكس (بالإنجليزية: General Dynamics) الأمريكية (لوكهايد مارتن حاليًّا)، وكانت تعدها ضرورية للدفاع

(٦٠) Robert D. Kaplan, "How Zia's Death Helped the U.S." *New York Times*, August 23, 1989. http://www.nytimes.com/1989/08/23/opinion/how-zia-s-death-helped-the-us.html. Accessed July 4, 2014.

عن أمنها ضد الهند. لأنَّ الهند كانت قد أجرت تدريبات عسكرية كبرى على طول حدودها مع باكستان في عام ١٩٨٧، وأطلقت على تلك العملية: عملية براستاكس (بالإنكليزية: Operation Brasstacks). استنتجت باكستان من ذلك أنَّ الهند كانت تخطط لتوجيه ضربات وقائية لمنشآتها النووية. ولذلك وضعت جميع منشآتها النووية في حالة التأهب القصوى وعبَّأت قواتها المسلحة. لم تقع تلك المواجهة، لكنَّ تلك التدريبات العسكرية زادت تصميم باكستان على التركيز على العسكرة[٦١]. وأدت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والحظر العسكري إلى زيادة الاعتماد على الصين في سعي باكستان إلى التنمية.

بعد إقالة بنظير بوتو في عام ١٩٩٠، أعادت الانتخابات الجديدة الأغلبية إلى حزب الرابطة الإسلامية، وأصبح زعيمها نواز شريف رئيسًا للوزراء، في أول فتراته الثلاثة. زاد نواز شريف اعتماد باكستان على الصين، وتعاقد معها لبناء محطات تجارية نووية في تشاشما (وقد بدأ تشغيل أولها في عام ٢٠٠٠). ويدَّعي ب. رامان أنَّه واصل سرًّا العلاقات التي أقامها ضياء الحق مع كوريا الشمالية وإيران. ومع قطع الأسلحة الأمريكية، وفقًا لما قاله رامان، أمَّنت باكستان لنفسها الدعم الإيراني المالي، المقدَّم إلى كوريا الشمالية؛ من أجل إنتاج نسخ من الصواريخ الأمريكية والروسية القديمة الموجودة في الخزائن الباكستانية.

واصل نواز شريف أيضًا خصخصة الاقتصاد وكذلك أسلمته للمجتمع من خلال النظام القانوني. وكما حصل في عهد ضياء الحق، فقد أكسبته هذه السياسات دعم النخب الاقتصادية والدينية. لكنَّ الضغوط الاجتماعية تصاعدت. واستمرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية في خنق الاقتصاد، وكذلك الصراع الاجتماعي في كراتشي بين السنديين [نسبةً إلى السند] وبين المهاجرين من المسلمين الهنود؛ وكانوا يُسمَّون بالمهاجرين. لم يندمج هؤلاء المهاجرون اندماجًا كاملًا في المجتمع السندي، ونظَّموا حزبًا سياسيًّا

---

(٦١) أحيانًا يُعزَى تراجع التصعيد إلى «دبلوماسيت الكريكت»، وانظر:

Rone Tempest, "War Talk Evaporates on First Pitch: Zia's Cricket Diplomacy Gets High Score in India." *Los Angeles Times*, February 23, 1987. http://articles.latimes.com/1987-02-23/news/mn-3286_1_cricket-fans. Accessed September 16, 2014.

في الثمانينيات، وهو الحركة القومية المتحدة (وكانت تسمى سابقًا حركة المهاجرين المتحدة). ونجح هؤلاء، بمعارضتهم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحافظة لشريف نواز، في الهيمنة على انتخابات مجالس المحافظات عام ١٩٩٠. فتصاعدت حدة الاضطرابات الاجتماعية بينهم وبين غير المهاجرين من السنديين، وتحول الوضع إلى فترة من العنف الذي شلَّ كراتشي، مركز البلاد الاقتصادي، بحلول عام ١٩٩٢. وتحت مزاعم الفساد وسوء الإدارة، استقال شريف في عام ١٩٩٣.

أعادت الانتخابات الجديدة بنظير إلى رئاسة الوزراء. وعلى الرغم من الصورة الشائعة عنها في الولايات المتحدة أنَّها النسوية صاحبة التوجه الإصلاحي، فقد واصلت السياسة الباكستانية في استخدام الجماعات الإسلامية الراديكالية لتحقيق المكاسب السياسية. بعد الانسحاب السوفييتي، سقطت أفغانستان في حرب أهلية وحشية، وبحلول ولاية بنظير الثانية، بدأت حركة طالبان في الظهور وأصبحت قوّة فعالة في تلك الحرب. حركة «طالبان»، التي تعني «الطلاب»، هو الاسم الذي تبنته الميليشيا التي يرأسها المدرس السابق في إحدى مدارس قندهار: الملا عمر، وهو من البشتون. أقام الملا عمر علاقة وثيقة مع وكالة الاستخبارات الباكستانية، حيث كانت توجِّه الأموال إلى الميليشيات ذات التوجه الديني لمكافحة الاحتلال السوفييتي. ويقول نجومي، المجاهد السابق: إنَّ مولانا فضل الرحمٰن ـ زعيم منظمة السلطات الدينية المحافظة في باكستان، وهي جماعة علماء الإسلام ـ؛ كان هو حلقة الوصل بين وكالة الاستخبارات الباكستانية وحركة طالبان. كان بوتو الراحل قد أقام روابط قوية بين حزب الشعب الباكستاني وجماعة علماء الإسلام في السبعينيات نتيجةً لبرنامج الأسلمة، كما واصلت جماعة علماء الإسلام دعمها لإدارة بنظير وحزبها. وإدراكًا منه لحاجة باكستان المستمرة إلى الاستقرار على حدودها الغربية وتفضيلها لنظام صديق في كابول؛ شجَّع فضلُ الرحمٰن بنظيرَ على دعم الملا عمر وحركة طالبان في الحرب الأهلية الأفغانية(٦٢). وقد

---

(٦٢) يدَّعي نجومي أيضًا أن بنظير عيَّنت وزير الداخلية الجنرال نصر الله بابار ـ البشتوني الذي عينه والدها لدعم المتمردين الأفغان ضد النظام الأفغاني في السبعينيات ـ، للإشراف على التدريب والدعم الباكستاني لحركة طالبان.

Nojumi, "The Rise and Fall of the Taliban," p. 101

أتاح هذا الدعم في نهاية المطاف لطالبان أن تسيطر على أفغانستان في عام ١٩٩٦.

كانت سيطرة طالبان على أفغانستان تناسب أهداف باكستان الجيوستراتيجية. فقد أصبح لديها الآن دولة موافقة لها على حدودها الغربية، وأمّنت وصولها إلى أسواق النفط والغاز في كل من آسيا الوسطى وإيران(٦٣). كما كان أيضًا مناسبًا للأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة والسعودية، حيث سعت الشركات من كلا البلدين إلى إبرام عقود مربحة لبناء خطوط الأنابيب عبر أفغانستان لتصدير النفط والغاز(٦٤). وهكذا، خلص نجومي إلى أنَّ «تشكيل نظام (صديق) موالٍ لباكستان في كابول قد أصبح الاستراتيجية الأساسية للحكومة الباكستانية، في دعمها لجماعات المعارضة الإسلامية الأفغانية التي كانت في المنفى، في السبعينيات والثمانينيات، ثم دعمها لطالبان في التسعينيات»(٦٥).

استمرَّت بنظير أيضًا في سياسة باكستان في التعاون مع كوريا الشمالية في المجال النووي وإنتاج أنظمة الصواريخ، بدعم إيراني ومساعدات صينية. وفي أغسطس ١٩٩٣ فرضت الولايات المتحدة مزيدًا من العقوبات على مختبرات كاهوتا للأبحاث (بالإنكليزية: Kahuta Research Laboratories)، وهي المرفق الرئيسي للأسلحة النووية في باكستان، ردًّا على جهودها للحصول على صواريخ من الصين.

ولكن مرة أخرى، فشلت سياسات بنظير الاقتصادية. ويبدو أن تدابير التقشُّف قد أضرَّت بموقف حزب الشعب الباكستاني المؤيد للعمال؛ كما استمرت معاناة الاقتصاد. وفي عام ١٩٩٦، كانت بنظير وزوجها آصف علي زرداري هدفًا لمزيد من تهم الفساد، وأقيلت حكومتها مرة ثانية. ثم أعادت الانتخابات الجديدة نواز شريف، في ولايته ثانية.

---

(٦٣) See: Jan H. Kalicki, "Caspian Energy at the Crossroads." *Foreign Affairs* 80:5 (Sept. - Oct. 2001): 120-134.

(٦٤) See: Nojumi, "The Rise and Fall of the Taliban," p. 102.

(٦٥) المصدر السابق، ص١٠٣.

جهود التهدئة ووقف التصعيد

حاول نواز شريف أن يحسِّن العلاقات مع الهند في فترة ولايته الأولى، وقد قيل: إنه سعى في ذلك أيضًا في بداية ولايته الثانية. فقد اجتمع مع رئيس وزراء الهند، وأجرى وزراء خارجية الدولتين سلسلة من المحادثات لحل القضايا العالقة. وفي عام ١٩٩٩، تمكَّنوا من توقيع اتفاقيات تتعلق بالعلاقات التجارية والنقل. لكنَّ جهود الحكومة المدنية في تحسين العلاقات الباكستانية الهندية كانت محفوفة بالمنافسة العسكرية بين البلدين. وفي أبريل عام ١٩٩٨، أجرت باكستان اختبارًا ناجحًا لصاروخها الخاص من طراز غوري (بالإنكليزية: Gauri)، القادر على حمل الرؤوس الحربية النووية. وفي الشهر التالي، أجرت الهند اختبارها الثاني للأسلحة النووية ففجَّرت خمسة أجهزة نووية. وبعد ذلك بأسابيع، نفَّذت باكستان أول اختباراتها النووية ففجَّرت أيضًا خمسة من أجهزتها النووية في إقليم بلوشستان.

ظل النزاع حول كشمير أيضًا نقطة اشتعال بين باكستان والهند. وبعد مرور عام على تجربة باكستان النووية، أمر رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال برويز مشرف، في مخالفة للحكومة المدنية، بتوجُّه القوات الباكستانية إلى منطقة كارجيل (بالإنكليزية: Kargil) في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير، وهو ما فاجأ الجيش الهندي. ولما أوشكت الهند على الهزيمة تدخل الرئيس الأمريكي بيل كلنتون (بالإنكليزية: Bill Clinton)، وضغط على الحكومة الباكستانية لسحب قواتها. وكان قرار الانسحاب موضع استياء كبير عند الجيش الباكستاني.

وصل الصراع بين نواز شريف والجيش إلى حدِّ الأزمة في أكتوبر، عندما مُنِعت طائرة الجنرال مشرف العائدة من الخارج من الحصول على تصريح بالهبوط في كراتشي، وأعلن نواز شريف أنه أقاله من منصب قائد الجيش. فتحرَّك الجيش ووضع نواز شريف تحت الإقامة الجبرية، واستولى مشرَّف على الحكومة الباكستانية في انقلاب عسكري آخر.

استقبل العديد من الباكستانيين في البداية انقلاب مشرف عام ١٩٩٩ بالارتياح، على أمل أن يضع نهاية للفساد والاضطرابات الاجتماعية، لكنَّ

آمال الإصلاح تلاشت عاجلًا(٦٦). وقد اتُّهِم نواز شريف بالخيانة والشروع في القتل، لكن سُمِح له بالذهاب إلى المنفى في السعودية قبل صدور حكم في قضيته. وفي مايو ٢٠٠٠، دعت المحكمة العليا حكومة مشرف إلى تحديد موعد للانتخابات الوطنية في غضون ١٧ شهرًا. ولكن قبل الموعد المحدد، أعلن مشرَّف نفسه رئيسًا للبلاد (في يونيو ٢٠٠١). وكان مقدَّرًا أن تؤثر الجيوسياسات العالمية مرَّة أخرى على نضال باكستان من أجل الديمقراطية.

هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأثرها على باكستان

إنَّ هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي نفَّذها إرهابيون عرب انطلاقًا من أفغانستان، كان لها تأثير عميق على باكستان. لقد أطاح الجيش بالحكومة الباكستانية المنتخبة ديمقراطيًّا مرَّة أخرى. وبدلًا من الإدانة والتنديد، تلقى هؤلاء الحكام العسكريين الجدد الدعم الدولي؛ بسبب فائدتهم الكبرى للرد العسكري الذي قادته الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر. سعت الحكومة الأمريكية إلى الحصول على موافقة الرئيس الجنرال مشرف على تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي لغزو أفغانستان، حيث يقع مقر تنظيم القاعدة العربي تحت حماية حكومة طالبان. وفي المقابل، رفعت الولايات المتحدة العقوبات التي فُرِضت على باكستان، بموجب تعديل بريسلر المذكور سابقًا، بالإضافة إلى تعديلات غلين وسيمنتون اللاحقة (بالإنكليزية: Glenn and Symington Amendments)، التي حظرت المساعدات العسكرية والاقتصادية، بسبب برنامج باكستان النووي(٦٧).

وفي مواجهة الدعم الأمريكي للحكومة العسكرية تحت حكم مشرف،

---

(٦٦) See: Rory McCarthy, "Sharif Family Alone against the Military." *Manchester Guardian*, March 31,2000.

http://www.theguardian.com/world/2000/apr/01/pakistan.rorymccarthy. Accessed July 23, 2014.

(٦٧) See: Touqir Hussain, "U.S-Pakistan Engagement: The War on Terrorism and Beyond." United States Institute of Peace Special Report No. 145, July 2005. http://www.usip.org/events/us-pakistan-engagement-the-war-terrorism-and-beyond. Accessed September 14, 2014.

شعر الباكستانيون بالعجز عن إعادة بناء الديمقراطية. ومرَّة أخرى، أصبحت حكومة باكستان العسكرية محصنة بسبب ضخِّ المساعدات الأمريكية الضخمة إلى باكستان، على الرَّغم من عدم القبول الشعبي للحكومة الأمريكية والتصوُّر الشعبي السائد أنَّها تتلاعب بباكستان من أجلها مصالحها الخاصة. وقد عزَّز هذا التصور أن الولايات المتحدة كانت هذه المرة تستخدم باكستان في محاربة المقاتلين الذين درَّبتهم وأشرفت على تجهيزهم في المقام الأول. وكما أشرنا أعلاه، استفادت طالبان من التمويل والتدريب الأمريكي أثناء الاحتلال السوڤييتي؛ بل كان أسامة بن لادن نفسه أحد المتطوعين العرب المتحالفين مع الولايات المتحدة في الجهاد ضد السوڤييت.

إنَّ حقيقة أنَّ باكستان كان لها دور فعال في تدريب المجاهدين الأفغان وتجهيزهم وأنها استمرَّت في دعم النسخة الطالبانية منهم لما بعد الاحتلال السوڤييتي؛ وضعت باكستان في موقف غامض. لقد سمح هذا لباكستان بالحصول على مساعدات أمريكية هائلة، لكنَّه أتاح لها أيضًا مواصلة دعمها لطالبان والجماعات المسلحة الأخرى، متى وأين كان ذلك يناسب أهداف باكستان. وهكذا، لعب مشرف الدور الذي رسمته له الولايات المتحدة، في الحرب ضد القاعدة، فسلَّم عددًا لا يُحصَى من الأشخاص إلى الاحتجاز في الولايات المتحدة، بأدلة على إدانتهم أو بغير أدلة. لكنَّه واصل أيضًا سياسة دعم المسلحين الإسلاميين، لضمان تشكيل حكومة صديقة لباكستان في حقبة ما بعد طالبان، ولمنع الهند من ترسيخ سيطرتها على كشمير.

كانت الحرب التي شنَّتها الولايات المتحدة ضد مَنْ مكَّنت هي لهم في الأصل، عاملًا حاسمًا في التحول الراديكالي والتطرُّف عند المسلَّحين الإسلاميين الباكستانيين. فحركة طالبان التي يسيطر عليها البشتون لم يكن من الممكن أن تظل محصورةً في أراضيها في أفغانستان، في ظلِّ الحدود المفتوحة وغير المعترف بها التي فرضتها بريطانيا في مناطق «بلوشستان». فأدى اجتياح الولايات المتحدة لأفغانستان بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى انتقال عدد لا يُحصى من أفراد طالبان الأفغانية، المدربين والممولين جيِّدًا، إلى قلب مناطق البشتون الأكثر أمانًا في باكستان. وقد وجدوا هناك الملجأ

والمجندين المستعدين للانضمام إلى حربهم في هذه الجولة الجديدة من الغزو الأجنبي.

بدأت الميليشيات الإسلامية البشتونية المنظمة في الظهور في باكستان في عام ١٩٩٢، مع إنشاء «حركة تطبيق الشريعة الإسلامية» في سوات في إقليم خيبر بختونخوا (الذي كان يُعرَف سابقًا باسم الإقليم الشمالي الغربي الحدودي). وكان زعيم حركة تطبيق الشريعة صوفي محمد على علاقة بجماعة علماء الإسلام لمولانا فضل الرحمٰن (التي كانت وسيطًا بين الاستخبارات الباكستانية وحركة طالبان الأفغانية خلال التسعينيات؛ انظر: أعلاه)، لكنه انفصل عنهم لتشكيل جماعته الخاصة. فكان تركيز الحركة منصبًّا على تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان، لكنَّها مثل جماعة علماء الإسلام، واصلت دعمها لطالبان في أفغانستان. ولذلك يُطلَق أحيانًا على صوفي محمد لقب «الأب الروحي» لحركة طالبان الباكستانية؛ لكنَّ المقصود من كلمة «طالبان» هنا المعنى الواسع الذي يشير إلى الإسلاميين المسلَّحين والمحافظين، الذين يدعمون المقاتلين ضد القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان.

في نوفمبر عام ٢٠٠١، سَجَنَ الرئيسُ مشرف حليفُ الولايات المتحدة صوفي محمد؛ لقيادته للمتطوعين لقتال القوات الأمريكية في أفغانستان[٦٨]. وقد حُظِرت الجماعة رسميًّا في عام ٢٠٠٢، لكنها واصلت الانتشار والتوسُّع تحت قيادة صهر صوفي محمد، مولانا فضل الله، المعروف بلقب «المُلَّا راديو»، بسبب برامجه الإذاعية الشعبية التي كانت تدعو إلى تنقية الممارسات الإسلامية[٦٩].

في ذلك الوقت، حاول الجنرال مشرف تعزيز قبضته على الحكومة. وفي أبريل عام ٢٠٠٢، شكَّل «التحالف الوطني الكبير» لدعمه (بالإنكليزية: Grand National Alliance)، وأجرى استفتاءً شعبيًّا لإضفاء الشرعية على فترة

(٦٨) See: "Top Pakistani Militant Released." *BBC*, April 21, 2008. http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7359523.stm. Accessed July 24, 2014.

(٦٩) للاطلاع على تحليل مفصَّل لخطب الوعاظ المشهورين من البشتون، انظر: Sam Robinson, *Islamic Sermons in North West Pakistan: Harnessing the Power of Heaven and Hell*. Ph.D. thesis, University of Birmingham, Department of Theology and Religion, 2011.

رئاسته التي تولاها بنفسه لمدة ٥ سنوات. لكنَّ سياسته في التعاون مع الولايات المتحدة في حربها العقابية ضد أفغانستان، سرعان ما حوّلت الرأي العام ضده ولا سيَّما في المناطق القبلية التي يسيطر عليها البشتون على طول الحدود. وفي أكتوبر عام ٢٠٠٢، أجرى مشرف أخيرًا الانتخابات الوطنية. وقد هيمن على الانتخابات الفصيل الموالي لمشرف من حزب الرابطة الإسلامية. ولكن تشكَّل ائتلافٌ من الأحزاب الدينية المعارضة لمشرف (وللولايات المتحدة أيضًا)، ـ وهو مجلس العمل المتحد ـ، وكان يضم جماعة علماء الإسلام لمولانا فضل الرحمٰن. وسيطر مجلس العمل المتحد على حكومة المقاطعة في أرض البشتون في إقليم خيبر بختونخوا.

وبحلول هذا الوقت، نجح حزب سياسي جديد في الظهور بين جيل جديد من الباكستانيين، الذين فقدوا الثقة في حكومات حزب الرابطة الإسلامية، وحزب الشعب الباكستاني، والجيش. وفي عام ١٩٧٧، تأسست حركة الإنصاف الباكستانية (بالإنكليزية: Pakistan Movement for Justice)، على يد فاعل الخير ونجم رياضة الكريكت السابق عمران خان، وقد ركَّزت حركته على قيم باكستان المؤسِّسة الإسلامية كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كانت تلك الحركة، وما زالت، تعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان معارضة قوية. وقد انتُخِب عمران خان في الجمعية الوطنية (أي: المجلس الوطني للنواب والممثلين في باكستان) في عام ٢٠٠٢. ومع ظهور حركة الإنصاف، أصبح للحركات المعارضة للولايات المتحدة صوتًا آخر، غير صوت الإسلاميين المسلَّحين.

تصاعدت الميول المعارضة لمشرف وللولايات المتحدة بعد غزو العراق في عام ٢٠٠٣. وعلى نحو متزايد، انقلبت الجماعات الإسلامية المسلَّحة في باكستان ـ التي كانت تعارض القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة ـ على حكومة باكستان أيضًا. وهكذا، كان دعم باكستان للحملة الأمريكية على أفغانستان هو الذي أدى إلى ظهور حركة طالبان الباكستانية، التي بدورها جرَّت «الحرب العالمية على الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة إلى أرض باكستان، مع بدء ضربات الطائرات دون طيار (الدرونز) في يونيو ٢٠٠٤. هذه الهجمات الموجَّهة ضد مَنْ يشتبه في كونهم من المسلحين المعارضين للولايات المتحدة، أرهبت المدنيين، كما سقط الكثير منهم

ضحايا لها. ونظرًا لأنها كانت تُعَدُّ تعدِّيًا على سيادة باكستان، فقد فاقمت تلك الهجمات من المشاعر المعادية لأمريكا في باكستان بصورة عامة، وزادت من راديكالية المتشددين فيها.

ارتفعت حدة الاضطرابات على طول الحدود الغربية لباكستان، وانتشرت من منطقة خيبر بختونخوا ذات الأغلبية البشتونية، ومن المناطق القبلية؛ لتصل إلى بلوشستان التي تشترك في الحدود مع كل من أفغانستان وإيران. وهذه المنطقة، بلوشستان التقليدية - مثل بشتوستان التقليدية - تقسمها بالفعل الحدود الغربية لباكستان. ويُعدُّ البلوش عرقيًا من الإيرانيين، ويشعر الكثيرون منهم بمزيد من التضامن مع البلوش الإيرانيين والأفغان، أكثر من تضامنهم مع الباكستانيين من غير البلوش، على الرغم من أنَّ أقلية كبيرة من البشتون تعيش في مناطقهم - نحو الثلث -، وفيها أيضًا أقلية صغيرة من مختلف البنجابيين وبعض الأقليات الأخرى. وعلى المستوى الإقليمي، تُعَدُّ بلوشستان أكبر منطقة في باكستان، وتضم أكثر من ٤٠٪ من مساحة البلاد، كما تُعَدُّ أقلها من حيث الكثافة السكانية، فيعيش فيها أقل من ٥٪ من سكان البلاد. لكنَّ حقول الغاز الطبيعي فيها - وهي أكبر الحقول الباكستانية - ومواردها النحاسية والذهبية فضلًا عن خطها الساحلي البالغ طوله ٤٧٠ ميلًا على طول بحر العرب؛ جعلها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية أكثر المقاطعات قيمةً في البلاد. وكثيرًا ما أدى الاستياء من حكومة باكستان إلى حركات تدعو إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي والمشاركة في موارد المقاطعة الخاصة بها. فاندلعت فيها الثورات عدة مرات منذ إنشاء باكستان، ولا سيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧. هذه الانتفاضات قمعها ذو الفقار علي بوتو بصورة وحشية، فخلَّف آلاف القتلى والذكريات المريرة. انفجر الاستياء مرة أخرى في عام ٢٠٠٤، وأصبح أكثر عنفًا بدعم من الراديكاليين الإسلاميين. وفي يوليو ٢٠٠٦، قُتِل الزعيم البلوشي أكبر خان بُكتي (بالإنكليزية: Akbar Khan Bugti) في غارة جوية شنتها الحكومة، مما أدى إلى توقف أعمال العنف مؤقتًا. لكنَّ الصراعات الدامية ظلت مستمرة في مناطق البشتون، بين الجماعات المسلحة المتنافسة، وبين تلك الجماعات والحكومة، على طول الحدود مع أفغانستان.

حركة المحامين

كانت معارضة حكومة الجنرال مشرف كامنة وراء التوترات المتزايدة والمتنوعة في باكستان، وقد كان عام ٢٠٠٧ محوريًا في تكتل عناصر هذه المعارضة.

ففي العام السابق، حاولت حكومة مشرف خصخصة أكبر الشركات المملوكة للدولة، وهي شركة باكستان ستيل ميلز، ومنحتها لصاحب أعلى عطاء وهو اتحاد من الشركات الروسية والسعودية والباكستانية. لكنَّ المحكمة العليا، برئاسة كبير القضاة افتخار تشودري، ألغت صفقة البيع، مستشهدة بالمخالفات في إجراءات الصفقة وأثارت التساؤلات حول انتفاع المسؤولين الحكوميين الباكستانيين من بيع الممتلكات الحكومية. وردَّت حكومة مشرَّف على ذلك بتوجيه اتهامات بارتكاب مخالفات لرئيس المحكمة، وأوقفته. فلجأت المحكمة العليا إلى التصعيد من خلال التحقيق في المئات من حالات «الاختفاء»[٧٠].

وكما هو متوقع، فإنَّ «الشارع» الباكستاني كان يزعم تورط الولايات المتحدة في قرار المحكمة العليا بإلغاء بيع مصانع الصلب الباكستانية. وانتشرت القصص حول المحامين الذين يتلقون مبالغ كبيرة، مقابل عرقلة دخول روسيا (أي: «منافس الولايات المتحدة») في الاقتصاد الباكستاني. لكنَّ المشاركين في حركة المحامين رأوا الأمر على خلاف ذلك. لقد كان من المقرر إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٨، وكان مشرف يرغب في خوض تلك الانتخابات. وكانت محكمة تشودري ستعارض ولا بد حقَّ الجنرال مشرف في الترشح للانتخابات والبقاء رئيسًا للجيش. فكانت «الحكومة العسكرية في حاجة إلى رئيس قضاة مطيع، إذا أراد مشرف أن يظل في منصبه دون أن ينزع زيه العسكري»، كما يقول ويليام دالريمبل

(٧٠) Asma Jahangir, Pakistani human rights lawyer and participant in what came to be called the "Lawyers' Movement," estimates that there were around 600 unsolved "disappearances" between 2002 and 2007, many of them in the restive areas along the border with Afghanistan and Iran. Suspicions that the missing were the victims of the government's extrajudicial methods of dealing with its enemies ran high. See, July 23, 2007,p. 7.
http://www.newyorker.com/reporting/2007/07/23/days0of-rage. Accessed July 19, 2007.

(بالإنكليزية: William Dalrymple)، المتخصص في الشؤون الباكستانية[٧١].

كان المحامون قد بدأوا في تنظيم احتجاجات عامة في الربيع، ولكن بحلول مايو، انضم إليهم الكثير من الآخرين، وكان منهم الإسلاميون المتشددون من مجلس العمل المتحد. وكان شعار هذا المجلس الذي ظهر في الانتخابات التالية للغزو الأمريكي لأفغانستان: «إنها حرب بين الإسلام والكفر الأمريكي». وقد أعلن زعيمهم في احتجاجات ٢٠٠٧: «إن أصدقاء بوش هم أعداؤنا!»[٧٢].

وصل حجم معارضة مشرف إلى الكتلة الحرجة في يوليو، عندما اقتحمت قواته مجمع المسجد الأحمر في إسلام أباد. كان هذا المجمع الشهير معروفًا بموقفه المناهض للولايات المتحدة، كما يُزعَم أنَّه كان على اتصال بالاستخبارات الباكستانية. لكنَّ حثه المتشدد على نحو متزايد على الحكم الديني الصارم في باكستان ـ ومن ذلك هجماته على الشركات التي اعتُبِرت غير دينية (وعمليات خطف المشتبه في كونهن من البغايا) ـ أثار ردَّ فعلٍ عسكريًّا من الدولة. ودون سابق إنذار، شنَّت الحكومة هجومًا استمر لمدة ١٠ أيام في يوليو ٢٠٠٧، وانتهى بمقتل ما لا يقل عن ٦٠ طالبًا، وربما كان عدد القتلى ضعفي ذلك.

أدت الصدمة ومشاعر الغضب في باكستان من وحشية الهجوم، بالإضافة إلى الغضب من هجمات الطائرات الأمريكية دون طيار، وتدخل مشرف في القضاء؛ إلى وضع ضغوط هائلة على حكومة مشرف. فأعاد مشرف تشودري إلى منصب كبير القضاة. وفي أغسطس، ظهرت تقارير إخبارية تتحدث عن أنَّ زعيمة حزب الشعب الباكستاني، بنظير بوتو، كانت تتفاوض مع حكومة مشرف للعودة إلى باكستان والمشاركة في الانتخابات المقرر إجراؤها في أوائل عام ٢٠٠٨. وفي أكتوبر، أعلنت الحكومة قانون المصالحة الوطنية، الذي يمنح العفو لجميع السياسيين المتهمين بسوء السلوك بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٩، فعادت بنظير بوتو إلى باكستان. وفي

(٧١) Dalrymple, "Days of Rage," p. 3.

(٧٢) المصدر السابق، ص٢.

الشهر التالي استقال مشرف من منصبه العسكري، وبعد فترة وجيزة من حالة طوارئ مربكة، استعد لخوض الانتخابات المقبلة مرشَّحًا مدنيًّا.

لكنَّ الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة ظلَّت مكروهة بصورة كبيرة، كما واصلت المعارضة تنظيم صفوفها. وفي شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧، عمل الزعيم البشتوني بيت الله محسود، المؤيد منذ فترة طويلة لحركة طالبان الأفغانية، على توحيد مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة وأسَّس حركة طالبان الباكستانية. لم يعد اهتمامهم الرئيسي الآن منصبًّا على الجار القريب أفغانستان؛ بل أصبح هدفهم حكومة باكستان. وانضمت حركة تطبيق الشريعة الإسلامية من إقليم خيبر بختونخوا، المؤيدة لطالبان الأفغانية (انظر أعلاه)، إلى تحالف طالبان الباكستانية، وسيطرت على وادي سوات في ذلك الإقليم وفرضت تفسيرها الراديكالي للعدالة الإسلامية، ومن ذلك قطع الرؤوس على الملأ وحرق مدارس البنات. وردَّت حكومة باكستان بشن هجمات عسكرية في سوات.

وفي ديسمبر عام ٢٠٠٧، اغتيلت بنظير بوتو في تجمع سياسي لأنصارها في روالبندي (بالإنكليزية: Rawalpindi). وقد اشتبهت الحكومة في أنَّ بيت الله محسود، زعيم حركة طالبان الباكستانية، هو المتهم باغتيالها، نظرًا لانتقادات بوتو العلنية لـ «التطرف الديني». وكانت هي قد ادَّعت أنَّ الرئيس مشرف قد هددها[(٧٣)]. ومن الوارد أيضًا بالقدر نفسه أن تكون الحركة القومية المتحدة (من كراتشي) وراء حادثة الاغتيال. فيُعتقَد أن لهذه الحركة وحدات شبه عسكرية تشارك في الأنشطة الإجرامية المدرَّة للدخل، كالخطف والابتزاز، فضلًا عن اغتيال المعارضين وحتى أعضاء الحركة الذين يعتبرون غير مخلصين لقيادة الحزب. وقد أسفر قانون المصالحة الوطنية الذي أعلنه مشرف عن إسقاط ٧٢ تهمة جنائية موجهة لزعيم الحركة القومية المتحدة، ألطاف حسين، منها ٣١ اتهام بالقتل[(٧٤)]. كانت حكومة بنظير بوتو قد نفَّذت

---

(٧٣) See: Carlotta Gall, "What Pakistan Knew about Bin Laden." *New York Times Magazine*, March 19, 2014. http://www.nytimes.com/2014/03/23/magazine/what-pakistan-knew-about-bin-laden.html?_r=0. Accessed September 16, 2014.

(٧٤) http://www.theguardian.com/world/2013/jul/29/altaf-hussain-mqm-leader-pakistan-london. Many Pakistanis accuse the British government of protecting Altaf Hussain because they use his party members as a source of intelligence on Taliban activities in Karachi. Altaf Hussain was granted British citizenship in 2002.

«عملية تطهير» في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، في محاولة للتخلص من الحركة القومية المتحدة، مما أدى إلى مواجهات دامية في شوارع كراتشي وسقوط الآلاف من القتلى واختفاء الآلاف[٧٥]. ولذلك فقد كان لدى الحركة القومية المتحدة ضغائن ضدها. ويشير «الشارع» الباكستاني، بطبيعة الحال، إلى مسؤولية الولايات المتحدة عن اغتيال بنظير؛ فيرى أنَّ الولايات المتحدة ساعدت في المفاوضات التي أدت إلى عودتها إلى باكستان، متوقِّعة منها أنها ستكون عميلة مخلصة لها، لكنَّ الأمريكيين شكُّوا في ولائها بعد ذلك. وحتى الآن، فإنَّ الشخص الوحيد الذي اتُّهِم في قضية اغتيال بوتو هو مشرف نفسه، في أغسطس عام ٢٠١٣.

العودة إلى الديمقراطية؟

في نهاية المطاف، أدَّت الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ٢٠٠٧ إلى العودة إلى الديمقراطية في أوائل عام ٢٠٠٨. وأسفرت الانتخابات البرلمانية عن أغلبية قوية لحزب الشعب الباكستاني، والجناح المؤيد لنواز شريف من حزب الرابطة الإسلامية (ن)[٧٦]. وقد عُيِّن يوسف رضا غيلاني، من حزب الشعب الباكستاني، رئيسًا للوزراء. كما ظل مشرَّف رئيسًا إلى أن عُزِل ثم استقال في أغسطس عام ٢٠٠٨. ثم أوصلت الانتخابات الرئاسية، زعيمَ حزب الشعب الباكستاني بحكم الواقع وأرمل بنظير بوتو: آصف علي زرداري، إلى هذا المنصب.

وللمرة الأولى في تاريخ الحكومات المنتخبة ديمقراطيًّا في باكستان، حكمت الحكومة المدنية التي انتخبت بعد مقتل بنظير بوتو لفترة ولايتها بالكامل لمدة ٥ سنوات. لم تكن تلك الفترة سلميَّة، فقد واصلت حكومة زرداري دعمها للحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، كما ازدادت هجماتها باستخدام الطائرات دون طيار داخل باكستان، وازداد

(٧٥) See: Vazira Fazila-Yacoobali, "The Battlefields of Karachi: Ethnicity, Violence and the State." *Journal of the International Institute* 4:2 (Fall 1996). http://quod.lib.umich.edu/j/jii/4750978.0004.108Ḥ - battlefields-of-karachi-ethnicity-violence-and-the-state. Accessed September 16, 2014.

(٧٦) يرمز حرف النون إلى الجناح المؤيد لنواز شريف في الحزب. (المترجم)

معها العداء للولايات المتحدة والحكومة الباكستانية المتحالفة معها. كما شن الجيش الباكستاني هجمات على المسلحين المشتبه فيهم في منطقة باجور القبلية على سبيل المثال، مما أدى إلى مقتل المئات، وخروج آلاف من اللاجئين. وردَّت حركة طالبان الباكستانية بشن هجمات على مصانع الأسلحة الرئيسية في باكستان، وفندق ماريوت بإسلام آباد، مما أسفر عن مقتل أكثر من خمسين شخصًا وإصابة المئات. وقد بذلت الحكومة جهودًا مستمرَّة لإرساء وقفٍ لإطلاق النار مع العديد من الجماعات المسلَّحة، بينما واصلت عملياتها ضد جماعات أخرى. وفي فبراير عام ٢٠٠٨، أعلن بيت الله محسود وحركة طالبان الباكستانية عن وقف إطلاق النار مع الحكومة، على سبيل المثال، وفي فبراير عام ٢٠٠٩، توصلت الحكومة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع حركة تطبيق الشريعة، مما سمح لهم بتطبيق نسختهم من الشريعة الإسلامية في منطقة مالاكاند في إقليم خيبر بختونخوا(٧٧). لكنَّ هجمات الطائرات الأمريكية دون طيار ازدادت (وقد قُتِل بيت الله محسود في إحدى هذه الضربات، في أغسطس عام ٢٠٠٩)، كما تصاعدت الهجمات الإرهابية التي تبنتها طالبان الباكستانية: كالهجوم على فندق بيرل كونتيننتال في بيشاور عام ٢٠٠٩ (أسفر عن مقتل ١٩ شخصًا)؛ واستهداف بعض الأهداف العسكرية كالقيادة العامة في روالبندي (٢٠٠٩)؛ واستهداف القاعدة الجوية البحرية الباكستانية في كراتشي (٢٠١١)؛ وقاعدة سلاح الجو في كامرا والأهداف العسكرية في المناطق القبلية (٢٠١٢)؛ وسجن ديرة إسماعيل خان المركزي (٢٠١٣)، لتحرير المئات من معتقلي طالبان.

وعلى الرغم من المعارك المستمرة مع الإرهابيين، تمكنت الحكومة من إحراز بعض التقدم الملحوظ في الحكم الديمقراطي. فقد أعيد تفعيل لجنة الحسابات العامة ـ المكلفة دستوريًّا بالإشراف على الإنفاق العام ـ، بعد فترة طويلة من الخمول. وقد تمكنت اللجنة بعد انتهائها من دفاتر مشروعات التنمية الحكومية وسجلاتها المتراكمة منذ عقود، من استرداد مليارات

(٧٧) "Pakistan Agrees Sharia Law Deal." BBC, February 16, 2009. http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7891955.stm. Accessed July 24, 2014.

الروبيات لم تكن في الحسبان من قبل(٧٨). ولعلَّ التقدم الأكثر أهميَّة هو تمرير التعديل الثامن عشر في عام ٢٠١٠. لقد نقل هذا التعديل العديد من الوزارات والإدارات إلى المقاطعات، استجابةً لمطالبها بالحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي. كما ألغى هذا التعديلُ التعديلَ السابع عشر، الصادر في عهد مشرف، الذي كان سيسمح له بالاحتفاظ بمنصبه رئيسًا للجيش ورئيسًا للبلاد. وأعاد التعديل أيضًا سلطة البرلمان في حكومة باكستان، بإلغاء التعديل الثامن الصادر في عهد ضياء الحق الذي يسمح للرئيس بإقالة البرلمان المنتخب إذا شاء.

ثم أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في مايو عام ٢٠١٣ عن ظهور قوي لحزب الرابطة الإسلامية (ن) (١٦٦ مقعدًا)، يليه حزب الشعب الباكستاني (٤٥ مقعدًا). وكانت الظاهرة الأخرى التي حدثت لأول مرة في تاريخ باكستان الديمقراطي، هو الظهور القوي أيضًا لحزب عمران خان «الجديد»؛ أي: حركة الإنصاف الباكستانية (٣٤ مقعدًا). فقد كانت هذه هي الانتخابات الأولى التي يحقِّق فيه حزبٌ ليس من أحزاب النخب التقليدية - حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية -، نجاحًا انتخابيًّا كبيرًا. كان نجاح حركة الإنصاف يمثِّل قفزة كبيرة في ظهور المشاركة السياسية بين الشباب من سكان الحضر، الذين تتزايد أعدادهم.

ومع ذلك، استمرَّت الحكومة في تعاونها مع الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، واستمرَّت الجماعات المسلحة في مهاجمتها. وفي الصيف والخريف من عام ٢٠١٤، نفَّذت حركة طالبان الباكستانية هجمات مدمرة على مطار كراتشي الدولي، وكذلك على مكاتب الاستخبارات الباكستانية، ومراكز تدريب الشرطة في العديد من المدن. كما استمرَّت الاحتجاجات على نتائج الانتخابات في عام ٢٠١٣. فقد أصرَّت حركة عمران خان - الإنصاف، على أنَّ حزب الرابطة الإسلامية (ن) قد زوَّر النتائج، وقدمت أدلة موثَّقة على هذه الدعوى(٧٩). وفي أغسطس عام

---

(٧٨) Personal communication with committee co-chairperson, May 21, 2014.

(٧٩) See, e.g., :"Election Rigging: Imran Khan Presents 2000 - Page White Paper." *Express Tribune with the International New York Times*, August 21, 2013. Http://tribune.com.pk/story/593204/election-rigging-imran-khan-presents-2000-page-white-paper/. Accessed September 14, 2014.

٢٠١٤، نظَّم خان مسيرة شعبية كبرى - مسيرة أزداي (أي: «الحرية») - شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين في إسلام أباد للمطالبة باستقالة نواز شريف؛ وإقامة انتخابات جديدة؛ والأعم من ذلك: طالبوا بوضع حد لفساد الحكومة، وللتعاون مع الحرب الأمريكية على الإرهاب، وطالبوا بالتفاوض مع طالبان، وأن تلتزم الحكومة بتقديم الرعاية الصحية والتعليم، وأن يحصل جميع الباكستانيين على السلطة الكافية والمستدامة(٨٠). وقد استمرت تلك الاحتجاجات طوال العام، ولكن لم يكن لها تأثير يُذكَر، حتى الآن(٨١). وعلى الرغم من شعبية عمران خان الواسعة بين الأعداد المتزايدة من «الشباب» الباكستاني في الداخل والخارج، فقد ضعفت قضيته لأنها ارتبطت بمسيرات أخرى بقيادة طاهر القادري. أسس قادري حزبه الخاص في عام ١٩٨٩ لكنَّه لم يحقق النجاح الذي وصل إليه عمران خان. وقد خدم القادري في الجمعية الوطنية لأكثر من عقد من الزمان، لكنَّه استقال بعد ذلك في عام ٢٠٠٤ ورحل إلى كندا. وعندما عاد في عام ٢٠١٢ ليُطلِق حملته للإصلاح السلمي، ثارت شكوك حول وجود مصادر أجنبية للدعم المالي القوي لحملته. وعلى الرغم من أنَّه لم يعلن عن مسيراته إلا بعد أن اكتسبت خطط حركة الإنصاف شعبيتها وظهورها، فإنَّ سجلَّه السياسي وشعبيته الضعيفة أثارت التساؤلات حول أهداف حركة الإنصاف. كما أضعفت حركة الإصلاح بصورة أكبر تلك الاتهامات التي وجَّهها إليها رئيس حزب حركة الإنصاف نفسه، جواد هاشمي، أنَّ عمران خان أبرم صفقة مع الجيش لإسقاط حكومة نواز(٨٢). فرفض أنصار عمران خان هذه الادعاءات، كما

---

(٨٠) لسنوات، عانى الباكستانيون من نقص في الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي، المعروف باسم «تخفيف الأحمال»، لعدة ساعات كل يوم. واعتبارًا من مايو ٢٠١٤، كان التيار الكهربائي يُقطع عن المناطق خارج العاصمة، لمدة ١٢ ساعة يوميًّا على الأقل. كما أنَّ باكستان تعاني من نقص في إمدادات وقود السيارات والشاحنات. وقد تحوَّلت العديد من السيارات إلى الغاز الطبيعي المضغوط (CNG)، لكنَّه لا يكون متوفِّرًا إلا في أيام معينة من الأسبوع، مما يؤدي إلى طوابير طويلة أمام محطات الوقود، حيث يصطف العديد منهم قبل افتتاح المحطات، في الساعة السادسة صباحًا. وفي باكستان العديد من الأنهار والسدود، ولذلك فلديها إمكانيات عالية لتوليد الطاقة الكهرومائية.

(٨١) جدير بالذكر أن عمران خان، تولى رئاسة وزراء باكستان، في ١٨ أغسطس ٢٠١٨. (المترجم)

(٨٢) "Imran Khan Said We Cannot Move Forward without Army: Javed Hashmi." *Dunya News*, September 15, 2014. http://dunyanews.tv/index.php/en/Pakistan/234977 - Imran-Khan-said-we-cannot-move-forward-without-Arm. Accessed September 14, 2014.

تعهد خان بمواصلة جهود حركة الإنصاف. وظلّت مطالباته بإنهاء التعاون مع الحرب العالمية على الإرهاب؛ والتفاوض مع حركة طالبان الباكستانية؛ وتطبيع العلاقات مع الهند؛ وإقامة حكومة ديمقراطية خالية من الفساد تحت قيادة المدنيين تستلهم الإسلام وتكون تقدُّميَّة، تحظى بشعبية واسعة.

طوال عام ٢٠١٤، واصلت الحكومة الباكستانية بقيادة حزب الرابطة الإسلامية هجماتها العسكرية على معاقل المسلَّحين. وحتى عندما كانت حكومة نواز شريف تناقش وقف إطلاق النار مع بعض الجماعات، شنَّ الجيش عملية «ضربة غضب» ضد الميليشيات الباكستانية في منطقة القبائل (يونيو ٢٠١٤). وبحلول سبتمبر عام ٢٠١٤، ادَّعى الجيش أنه قضى على الخلايا الإرهابية في المناطق القبلية وغيرها من الأماكن[(٨٣)]. وفي ١٤ سبتمبر عام ٢٠١٤، أعلنت حركة طالبان البنجابية عن تخليها عن الكفاح المسلح وتبنيها للوسائل السلمية لإنشاء دولة إسلامية في باكستان[(٨٤)]. ونظرًا للترحيب بذلك بوصفه نجاحًا لحكومة حزب الرابطة الإسلامية والجيش، فمن المرجح أن يضعف ذلك من التحديات التي تواجه حكومة نواز على المدى القريب.

خلاصة: اللاهوت السياسي في باكستان

لقد تأسست باكستان لتكون دولة تمثِّل القيم العليا للحياة الإسلامية؛ ولم يكن لدى مؤسسيها أي شكٍّ في أنها يجب أن تكون دولة ديمقراطية. ودون خوض في تفاصيل ذلك النوع من الديمقراطية الذي يجعل من ديمقراطية باكستان ديمقراطية إسلامية، وأيضًا بصرف النظر عن فترات الحكم العسكري التي مرَّت بها؛ فقد أصبحت باكستان مُجدَّدًا دولة ديمقراطيَّة. وعلى مر السنين، أدرجت ديمقراطية باكستان فيها عددًا من العناصر

---

(٨٣) See: Daniele Grassi, "The State of Terrorism in Pakistan." *Diplomat*, September 8, 2014.
http://thediplomat.com/2014/09/the-state-of-terrorism-in-pakistan/. Accessed September 14, 2014.

(٨٤) Zahir Shah Sherazi, "Punjabi Taliban Call Off Armed Struggle in Pakistan." *Dawn*, September 15, 2014. dawn/news/1131738/punjabi-taliban-call-off-armed-struggle-in-pakistan. Accessed September 14, 2014.

الإسلامية على نحو جلي: فالحكومة ملزمة دستوريًّا بعدم تمرير أي قوانين «معارضة» للإسلام؛ كما أدخلت عناصر من الشريعة الإسلامية في البنية القانونية في البلاد، التي تشرف عليها المحاكم الشرعية؛ ومُنِع بيع الكحوليات وممارسة القمار؛ وأعلن أنَّ المسلمين البدعيين ليسوا من المسلمين. ومع ذلك، واصل الإصلاحيون من مختلف الشرائح دعوتهم إلى الحكم الإسلامي. فما الذي يمكن أن يعنيه ذلك؟

يشير ذلك، ضمن أشياء أخرى، إلى وجود التزام واسع بالأهداف التأسيسية للبلاد، والوعي القوي بأنها لم تتحقَّق بعد. وإلى أن الشك المستمر في التدخل الأجنبي في تاريخ باكستان المضطرب، ليعكس اتفاقًا على أنَّ الإجراءات التشريعية البسيطة، مثل تطبيق الحدود التقليدية وحظر المواد المحرمة؛ لا تقيم مجتمعًا إسلاميًّا، وأنَّ الراديكالية والتطرف ليست منتجًا محليًّا. وفي الواقع، يرى الكثير من الباكستانيين أن حركة طالبان الباكستانية وغيرها من الجماعات المتطرفة الأخرى، تُعَدُّ أكبر تهديد للبلاد[٨٥].

لقد تحقَّقت بعض عناصر قرار الأهداف لعام ١٩٤٩. فإنَّ الهدف الثالث ينصُّ على أنَّ المسلمين يجب أن يكونوا قادرين على العيش وفقًا لتعاليم القرآن. وعلى المستوى المؤسسي، يدعو الهدف الأول إلى أن يكون الحكم من خلال الممثلين المنتخبين؛ وينص الخامس على أن تكون باكستان دولة فيدرالية؛ ويدعو الثامن إلى استقلال القضاء؛ كما يطالب التاسع بالسلامة الإقليمية للبلاد. لقد تحقَّقت هذه الأهداف العمليَّةً في الجملة. ولكن بقيت ثلاثة أهداف أخرى، وهي الأبعد منالًا، غير متحققة. يدعو الهدف الثاني، بالإضافة إلى الديمقراطية والحرية؛ إلى «المراعاة التامَّة» لكلٍّ من «المساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية، كما ينص الإسلام». ويطالب الهدف الرابع بحماية الحقوق الدينية والثقافية للأقليات. ويطالب الهدف السادس بأنَّ

(٨٥) Hoodbhoy and Mian report that "the army has lost more soldiers to terrorism than in the four wars against India." Pervez Hoodbhoy and Zia Mian, "Changing Nuclear Thinking in Pakistan." Asia Pacific Leadership Network for Nuclear Non-Proliferation/Center for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament. February 2014. http://www.princeton.edu/sgs/faculty-staff/zia-mian/Hoodbhoy-Mian-Changing-Nuclear-Thinking.pdf. Accessed July 2, 2014.

«تكون الحقوق الأساسية، كالمساواة في الفرص والمكانة الاجتماعية والمساواة أمام القانون، والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحرية الفكر والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة، والتجمع، مضمونة»[٨٦]. إنَّها تلك الأهداف الهشَّة، هي التي ما زالت تتملص من باكستان.

ولذلك، ليس السؤال في باكستان عمَّا إذا كان الإسلام والديمقراطية متوافقين أم لا، أو حول الاختيار بين الحكم الديني والعلماني، أو عن وجود نوع خاص من الديمقراطية الإسلامية من عدمه. فكما تلاحظ عالمة الأنثروبولوجيا الباكستانية ناڤيدا خان (بالإنكليزية: Naveeda Khan)، أنَّ دولة باكستان يمكن اعتبارها عملية ما زالت جارية. وهي تشير إلى أنَّه بعد وقت قصير من نشأة البلد، وصف العالم البارز ولفريد كانتويل سميث (بالإنكليزية: Wilfred Cantwell Smith) تشكيل دولة باكستان بالتحدي الفريد: «إنَّ الدولة الإسلامية هي المثال الذي يجب... أن تطمح إليه باكستان. إنَّه هذا الطموح هو الذي كان أساسيًّا؛ ليس هذا النمط المثالي أو ذاك»[٨٧]. وتعكس ملاحظة سميث وعي الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي الذي لا ينص على وجود هيكل صوري معيَّن للحكم. لكنَّه بدلًا من ذلك يجعل أساس الشرعية السياسية هو تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وأهدافها. إنَّ تحقيق هذه الأهداف، التي تعكسها بالفعل وثائق تأسيس باكستان، ـ وهي الحفاظ على النفس والدين والنسل والمال والعرض ـ، هو التحدي الأكبر للحكم الإسلامي[٨٨]. وكما يوجز ذلك سميث: «إنَّ المطالبة بأن تكون باكستان دولة إسلامية، هي طريقة المسلمين للقول بأنه على باكستان أن تبني لنفسها مجتمعًا صالحًا»[٨٩].

وفي وجهة نظر ناڤيدا خان، إنَّ هذا التحدي ينقل الحديث من استخدام

---

(٨٦) The Objectives Resolution.
http://www.pakistani.org/pakistan/constitution/annex.html. Accessed October 18, 2014.

(٨٧) Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957,p. 238.

(٨٨) See: Tamara Sonn, "Elements of Government in Classical Islam." In *Islamic Democratic Discourse: Theory, Debates, and Philosophical Perspectives*. Ed. M. A. Muqtedar Khan. New York: Lexington Books/Rowman and Littlefield, 2006, pp. 21 - 36.

(٨٩) Smith, *Islam in Modern History*, p. 239.

المفردات والمصطلحات السياسية الحديثة، إلى خطاب اللاهوت السياسي ما بعد العلماني[٩٠]. فاللاهوت السياسي يسلط الضوء على زيف الفروق الصارمة بين الشواغل والهموم الدينية والعلمانية: «إن مفهوم اللاهوت السياسي يدلنا على الطريقة التي يبث بها اللاهوت الحياة في الأحاديث اليومية»[٩١]. وفي مناقضة صارخة لفكرة فوكوياما عن الشكل السياسي النهائي الذي لا يحتاج إلى أي تطور آخر، يفترض اللاهوت السياسي وجود طموح اجتماعي مستمر، لتحقيق المثل التي يُعتَز بها في البنى السياسية الوظيفية. وتستشهد خان بتوصيف بريكوبتي سينغ (بالإنكليزية: Bhrigupati Singh) لنضال غاندي، بأنه «طرائق لصنع الذات ولتحقيق كمالها»[٩٢]. إنَّ الدعوات المستمرة للحكم الإسلامي في باكستان لا تعكس إلا هذا النوع من النضال ـ النضال من أجل تحقيق أهداف الحكم الراشد المستوحى من الإسلام، الذي يكون معياره هو تحقيق الحياة الكريمة حتى لأضعف أعضاء المجتمع.

---

(٩٠) See: Naveeda Khan, *Muslim Becoming: Aspiration and Skepticism in Pakistan.* Durham, NC: Duke University Press, 2012, p. 11.

[مصطلح ما بعد العلماني هو مصطلح سكه يورجين هابرماس واشتهر من بعده خاصة في سياق مناقشة وضعية الدين في الزمن الراهن. وللمزيد عنه يمكن الرجوع إلى هذه الدراسة: كازانوفا، خوسيه (٢٠١٧). ما بعد العلماني: سجال مع هابرماس، ت: طارق عثمان، أوراق نماء، ورقة رقم ١٤١، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات. أما مصطلح اللاهوت السياسي فقد اشتهر عن الفقيه القانوني وفيلسوف السياسة كارل شميت وصار حقلًا دراسيًا من بعده]. (المراجع).

(٩١) المصدر السابق، ص١١.

(٩٢) See: Bhrigupati Singh, "Inhabiting Civil Disobedience." In *Political Theologies: Public Religion in a Post-Secular World.* Ed. H. de Vries and L. Sullivan. New York: Fordham University Press, 2006.

الفصل الخامس

إندونيسيا

من الحكم العسكري إلى الديمقراطية

«إنَّ الديمقراطية هي الاستماع للشعب واتخاذ إجراءات ملموسة».

جوكو ويدودو

«نحن ملتزمون بالتأكُّد من تأسيس حكومة نظيفة تحافظ على الديمقراطية وتضمن رفاهة الشعب».

فرابوو سوبيانتو(١)

في الانتخابات الوطنية الإندونيسية لعام ٢٠١٤، قدَّم المرشحون الرئاسيُّون وجهات نظر متعارضة حول الديمقراطية. فقد دعا الجنرال المتقاعد فرابوو سوبيانتو (بالإنكليزية: Prabowo Subianto) إلى الممارسة الراسخة القديمة للقيادة النخبوية، التي تقدِّم «الديمقراطية الموجَّهة». وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ جوكو «أو جوكوي» ويدودو (بالإنكليزية: Joko "Jokowi" Widodo)، الزعيم السياسي القادم من البلديات والمقاطعات، الذي لا يربطه بالنخبة الاجتماعية والسياسية القديمة أي رابط؛ كان يدعو إلى ديمقراطية أكثر شعبية، على مستوى القواعد الشعبية. كانت الحملات الانتخابية لهذين الرجلين ووجهات نظريهما المتعارضة؛ تعكس تطوُّر الديمقراطية في إندونيسيا خلال القرن الحادي والعشرين.

كان انتخاب جوكو ويدودو رئيسًا يمثل الانتقال الناجح الرابع للقيادة الرئاسية من خلال الوسائل الديمقراطية، منذ الإطاحة بنظام سوهارتو

---

(١) "Presidential Debate Highlights Democracy." *Jakarta Post*, June 9, 2014. www.thejakartapost.com. Accessed August 27, 2014.

(بالإنكليزية: Suharto)، في عام ١٩٩٨. كما تمثِّل التجربة الإندونيسية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين انتقالًا فعَّالًا من نظام عسكري سلطوي راسخ، إلى ديمقراطية انتخابية. ونتيجة لذلك، فعندما بدأت حركات الربيع العربي في عام ٢٠١١، تساءل بعض الناس عمَّا إذا كان «النموذج الإندونيسي» يمكن أن يقدِّم شيئًا من التوجيه للحكومات الجديدة التي أنشأها الربيع العربي(٢). وفي العام الذي أعقب الإطاحة بحسني مبارك في مصر، عقد المعهد الإندونيسي للسلام والديمقراطية، بقيادة وزير الخارجية الإندونيسي السابق حسن ويرايودا (بالإنكليزية: Hassan Wirajuda)، سلسلة من ورشات العمل في مصر حول عمليات التحوُّل الديمقراطي.

وقد ناقش المحللون المتخصصون في التحوُّلات الديمقراطية أهمية التجربة الإندونيسية للربيع العربي. وبعد فترة وجيزة من اندلاع حركات الربيع العربي، ذهب توماس كوراذرس (بالإنكليزية: Thomas Carothers) إلى أنَّ الحكمة تقتضي «النظر إلى إندونيسيا، لكونها مثالًا يبيِّن كيف يمكن أن يكون التحوُّل الديمقراطي في بلدٍ مسلم ناجحًا»(٣)، بينما ادَّعى توماس بيبنسكي (بالإنكليزية: Thomas Pepinsky) أنَّه «لا يوجد في التجربة الإندونيسية أي نموذج للربيع العربي»(٤). وفي الجملة، لقد أقرَّ المراقبون وكذلك المشاركون في تلك الحركات؛ بأنَّ «السياق الإندونيسي مختلف تمامًا عن سياق العالم العربي»، لكنَّ مجتمعات الشرق الأوسط «يمكن أن تستفيد من بعض الدروس المهمة المستمدة من الحالة الإندونيسية»(٥).

يُعَدُّ ظهور ثالث أكبر ديمقراطيَّة في العالم في إندونيسيا، أكبر البلدان المسلمة في العالم؛ من التطوُّرات الكبرى، سواءٌ أكانت «نموذجًا» للبلدان

---

(٢) James B. Hoesterey, "Is Indonesia a Model for the Arab Spring? Islam, Democracy, and Diplomacy." *Review of Middle East Studies* 47:2 (Winter 2013): 157 - 165.

(٣) Thomas Carothers, "Egypt and Indonesia." *New Republic*, February 2, 2011. www.newrepublic.com/article/world/82650/egypt-and-indonesia. Accessed November 5, 2014.

(٤) Thomas Pepinsky, "There Is No Indonesia Model for the Arab Spring." *Foreign Policy, Democracy Lab*, February 27, 2013. www.foreignpolicy.com/articles/2013/02/27/there_is_no_indonesiāmodel_for_the_arab_-spring. Accessed November 5, 2014.

(٥) Giora Eliraz, "Reflections on the Post-Arab Spring Landscape by Sailing in Thoughts to Indonesia," Middle East Institute, October 20, 2014. www.mei.edu/content/map/reflections-post-arab-spring-landscape-sailing-thoughts-indonesia. Accessed November 5, 2014.

الأخرى أم لا. وقد أكّد صموئيل هانتنغتون (بالإنكليزية: Samuel Huntington)، في دراسته لـ «الموجة الثالثة» من التحوُّل الديمقراطي في العالم التي كتبها في عام ١٩٩١، أنّه «من الصعب أن نحدِّد أي زعيم إسلامي، اشتُهِر بكونه مدافعًا عن الديمقراطية ومؤيِّدًا لها، أثناء وجوده في منصبه»[٦]. وبعد أقل من عقدٍ واحدٍ من ذلك الزعم، كان المدافعون عن الديمقراطية في إندونيسيا يقودون بلادهم، ويؤسسون نظامًا ديمقراطيًّا لانتخاب القادة والانتقال السلميّ للسلطة. لقد بدأت تلك العملية عندما سقط نظام سوهارتو العسكري الاستبدادي الطويل الأمد، في عام ١٩٩٨، نتيجةً للمظاهرات والضغوط السياسية لحركة ريفورماسي (بالإنكليزية: reformasi movement) (ومعناها: الإصلاح باللغة الإندونيسية). تطوَّرت هذه الحركة خلال التسعينيات، بين المثقفين وجماعات الطلاب، وكانت تدعو إلى الإصلاحات الديمقراطية، ومن هنا اكتسبت اسم «ريفورماسي» أو: الإصلاح. وعندما استقال سوهارتو، أصبح بشار الدين يوسف حبيبي رئيسًا، وقاد عملية الانتقال إلى نظام الحكم المنتخب ديمقراطيًّا.

تقدم تجربة إندونيسيا لمحاتٍ وأفكارًا مهمَّة حول عمليات التحوُّل الديمقراطي في سياقات عالم القرن الحادي والعشرين. وفي حين أنّه لا وجود لخطة عمل واحدة بسيطة، تكفي لإنشاء هياكل ديمقراطية فعَّالة بنجاح، فإنَّ التاريخ الحديث لإندونيسيا يقدِّم أمثلة مهمة على كيفية حل القضايا الشائعة في إطار مجتمع سياسي كبير. يتناول هذا الفصل بيان كيف تطوَّر النظام السياسي الإندونيسي، ويشير إلى التفاعلات بين ثلاث مجموعات مهمة؛ وهي النخبة السياسية القومية الحديثة، والجماعات الإسلامية الكبرى، والجيش الإندونيسي. وتمثِّل الإطاحة بسوهارتو في عام ١٩٩٨ نقطة تحوُّل كبرى في الأدوار السياسية لهذه العناصر. سوف نتناول تطوُّر كل واحدة من هذه المجموعات، ثم سنناقش أدوارها في جميع الانتخابات الوطنية منذ عام ١٩٩٨. وفي هذا الإطار، سوف ننظر إلى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ بوصفها المناسبة التي ظهرت فيها قوَّةٌ سياسيَّةٌ ناشئةٌ، من خارج النخب الراسخة، للعيان، وذلك بعد انتخاب جوكوي.

---

(٦) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991, p. 298.

ديناميَّات السياسة الإندونيسية

أُنشِئت دولة إندونيسيا المستقلة على أسس الأنظمة السياسية القديمة، التي ظلَّت محفوظة جزئيًا في سياقات الإمبريالية الأوروبية الحديثة، والبنى الإمبريالية الموروثة منذ حكم شركة الهند الشرقية الهولندية، ثم الحكم الاستعماري الهولندي. فقد أبقت سياسات الحكم غير المباشر المتبعة من قِبل هولاندا في بعض المناطق على جزء من النخب السياسية ما قبل الإمبريالية، حاكمةً على سلسلة من السلطنات الصغيرة، كما ظلَّت الجماعات الإسلامية كالطرق الصوفية والمدارس الدينية، تساهم في تشكيل حياة معظم الإندونيسيين. وقد وُجِدَت سلسلة طويلة من الثورات التي نظمتها الجماعات الإسلامية والمجموعات العرقية المحليَّة، لكنَّ المعارضة الوطنية المنظَّمة للحكم الهولندي لم تظهر إلا في أوائل القرن العشرين. وهذه الحركة القومية الجديدة، هي التي قادت المعارضة الناجحة للهولنديين، مِمَّا أدى إلى تأسيس إندونيسيا المستقلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أعلن القوميون تأسيس جمهورية إندونيسيا المستقلة الجديدة في عام ١٩٤٥، مستغلين فرصة مميَّزة؛ فقد انهزمت القوى الإمبريالية الغربية القديمة ـ بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة ـ أمام اليابانيين في بداية الحرب العالمية الثانية، كما حدث في مناطق أخرى من جنوب شرق آسيا، وانقطع أو انتهى دورها الإمبريالي. وعندما خسرت اليابان الحرب العالمية، أكَّد القوميون المحليون في جزر الهند الشرقية الهولندية استقلالهم، لكنَّهم سرعان ما واجهوا القوات العسكرية البريطانية والهولندية، التي حاولت إعادة الحكم الهولندي. وقد انتهت هذه «الحرب من أجل الاستقلال» باعتراف هولندا بالسيادة الإندونيسية في عام ١٩٤٩. وبالإضافة إلى الصراع مع القوى الإمبريالية القديمة، فقد واجهت الحكومة القومية الجديدة التي اتخذت من جاوة مركزًا لها؛ معارضةً من المجموعات الإقليمية والعرقية والدينية، التي لم تكن مستعدة لقبول الحكومة الجديدة.

وبحلول الخمسينيات نجحت الحكومة القومية، في الجملة، في إنشاء دولة مركزيَّة، في إطار الحدود السياسية القديمة للإدارة الإمبريالية الهولندية في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، استمرَّت في مواجهة ثورات الجماعات

الإسلامية المعارضة، مثل جماعة دار الإسلام، والجماعات الانفصالية الإقليمية، والجماعات المسلحة الشيوعية. وخلال الخمسينيات، تولى قادة الجيش مواقف سياسية متزايدة الأهمية، وكانت النتيجة في نهاية المطاف هي إنشاء نظام سوهارتو العسكري في عام ١٩٦٦. وقد قدَّم هذا المزيج المعقد من العناصر إطارًا للسياسة الإندونيسية منذ الاستقلال. وكانت التجمعات الكبرى التي برزت آنذاك هي: النخبة القومية المدنية، والجماعات الإسلامية الكبرى، والجيش بصفته قوة سياسية واجتماعية منفصلة.

وفي عملية التحول الديمقراطي في القرن الحادي والعشرين ظلَّت كل مجموعة من هذه المجموعات تلعب أدوارًا مهمة. وقد شكَّل تطور السياسة الإندونيسية طبيعة انخراطها في السياسة في حقبة ما بعد سوهارتو. ولفهم السياسة الحزبية في هذه الحقبة الجديدة، من المهم أن ندرس كيف تطوَّرت كل من هذه المجموعات بمرور الوقت، لتصبح قوة سياسية.

لقد جاء القوميون، الذين أعلنوا استقلال إندونيسيا عام ١٩٤٥، من طبقة مهمة داخل المجتمع الإندونيسي. فلم يتحدثوا باسم الثقافة السياسية للسلطنات القديمة التي أبقى عليها الحكم الهولندي غير المباشر. ولم يُعلِنوا استقلال دولة ما قبل الاستعمار. لكنَّهم بدلًا من ذلك أعلنوا استقلال الدولة المستعمرة التي وضع الهولنديون حدودها. لقد كانت «إندونيسيا» هويَّة حديثة حدَّدتها التجربة الإمبريالية، وكان التحدي الذي واجهه القوميُّون منذ بداية الحركة القومية؛ هو تأكيد تلك الهوية الإندونيسية ليصبح لها الأولوية، قبل الهويات الإقليمية والعرقية والدينية المتنوعة داخل حدود الدولة الجديدة. ولا يزال هذا التحدِّي واضحًا في خلافات القرن الحادي والعشرين حول إضعاف مركزية الحكومة.

ومع التركيز على الوحدة الإندونيسية أصبح الدين قضية مهمة في تحديد طبيعة الدولة. فلمَّا كانت الأغلبية الساحقة من الإندونيسيين من المسلمين، فقد دعا بعض النشطاء المشاركين في الحصول على الاستقلال إلى إقامة دولة إسلاميَّة رسميًّا، بينما قاوم القوميون الأكثر علمانيَّةً هذا الخيار. وفي المناقشات التي دارت في منتصف عام ١٩٤٥ حول طبيعة إندونيسيا المستقلة، ألقى سوكارنو قائد الحركة القومية خطابًا؛ وضع فيه المبادئ

الخمسة (بانكاسيلا Pancasila)، المقبولة بوصفها أساسًا للدولة الجديدة. لم تضع تلك المبادئ برنامجًا معيّنًا، لكنّها مثّلت ما أسماه سوكارنو، مستخدمًا «مصطلحًا رنانًا»، بـ «رؤية العالم التي يجب أن نقيم عليها الدولة الإندونيسية»(٧). وكانت المبادئ الخمسة هي: النزعة الإنسانية، والوحدة الوطنية، والحكومة التمثيلية، والعدالة الاجتماعية، والتوحيد. وما زالت تلك المبادئ الخمسة مقبولة في القرن الحادي والعشرين بوصفها المبادئ الأساسية للدولة. ومن حيث السياسات المحددة، كان مبدأ التوحيد هو الأكثر تأثيرًا بين هذه المبادئ الخمسة. فقد ذكر سوكارنو: «لا ينبغي على الشعب الإندونيسي أن يؤمن بالإله وفقط، وإنما يجب على كل إندونيسي أن يؤمن بإلهه **الخاص**»(٨). ومنذ عام ١٩٤٥ كانت مبادئ البانكاسيلا هي الجواب عن سؤال إقامة دولة إسلامية في إندونيسيا. كما ظلّت تمثل موقفَ القوميين في إندونيسيا.

قدّمت هذه الطبقة الجديدة التعليمَ الحديث على النمط الغربي إلى الشعب. وفي جميع أنحاء العالم في أوائل القرن العشرين، «كان دور المفكّرين مهمًا ومركزيًا في صعود القومية في الأراضي المستعمَرة»(٩). كانت العديد من المجموعات القومية من المجموعات الطلابية أيضًا، ولا سيّما في الأيام الأولى لتلك الحركات، فقد كان القادة والأنصار من الشباب. ومع إنشاء الحركات للمنظمات، استمرَّ القادة الأوائل في البروز، وبحلول منتصف القرن العشرين، لم تظل المنظمات الكبرى منظمات شبابية في المقام الأول كما كانت. وكان قادة الدولة الجديدة المستقلة من النشطاء أصحاب المسيرة الطويلة. وكان أبرز هؤلاء القوميين، على سبيل المثال، هو: سوكارنو، الذي كان في السادسة والعشرين من عمره تقريبًا عندما شارك في تأسيس المنظمة القومية الجمعية الوطنية الإندونيسية (بالإندونيسية: Perserikatan (later called Partai) Nasional Indonesia (بالإنكليزية: Indonesian National Association, Indonesian National Association) في عام ١٩٢٧، وفي

(٧) *"Lahirnja Pantjasila" (The Birth of Pantjasila): President Soekarno's Speech.* 2nd English ed. Jakarta: Ministry of Information, Republic of Indonesia, 1952, p. 16.

(٨) Ibid., p. 28. Emphasis in the original.

(٩) Benedict Anderson, *Imagined Communities.* Revised ed. London: Verso, 1991, p. 116.

الرابعة والأربعين من عمره، عندما تولى قيادة القوميين في نهاية الحرب العالمية الثانية.

هؤلاء القوميون الشباب، الحداثيون والمتعلِّمون الذين ظهروا في أوائل القرن العشرين، أصبحوا هم المؤسسة السياسية المدنية في الدولة الجديدة. ثم انقسمت هذه النخبة السياسية الناشئة عند الاستقلال إلى عدد من جماعات المصالح والفصائل المهمة. وكانت هذه المجموعات المختلفة تعكس التاريخ الطويل للمنظمات القومية. ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها، أسست الطبقة المتعلمة الناشئة آنذاك عددًا من المنظمات. وكثيرًا ما توصف حركة بودي أوتومو (بالإندونيسية: Budi Utomo) (التي تعني: الهدف أو: المسعى الجليل أو: النقي)، التي أسستها مجموعة من خريجي إحدى المدارس الهولندية الكبرى في عام ١٩٠٨؛ بأنَّها أولى المنظمات «الوطنية». وكانت حركة بودي أوتومو، كغيرها من الحركات التي نشأت آنذاك، حركة غير سياسية عن قصد؛ حيث كانت تركِّز على الإصلاح الاجتماعي والثقافة الأصيلة (الجاوية بصورة أساسية).

وفي تمهيد رائع لسياسة إندونيسيا المستقلة، ظهرت في نهاية العشرينيات المنظمات التي تعكس الاتجاهات السياسية الرئيسية للنخبة السياسية المتعلِّمة الحديثة. فظهرت جمعية التجارة الإسلامية (بالإندونيسية: Sarekat Dagang Islam) في عامي ١٩١١ - ١٩١٢، لتشجيع الأنشطة الاقتصادية الإسلامية في مواجهة القوة الاقتصادية الصينية المحلية. وسرعان ما انخرطت الجمعية في القضايا الواسعة للإصلاح الاجتماعي، وبدأت تناقش علانيةً الحاجة إلى الحكم الذاتي الإندونيسي. فجذبت بذلك عددًا كبيرًا من الأنصار، ولا سيَّما في جاوة، بين المجموعات المتعلِّمة حديثًا، و«أصبحت أول حركة جماهيرية في جزر الهند الشرقية»[١٠]. وفي نفس الفترة تأسست جمعية ماركسية راديكالية، وانضم الكثير من أتباعها إلى جمعية التجارة الإسلامية، مما أدى إلى حدوث توتُّرات داخلها. كما أنشأ اليساريون الحزب الشيوعي الإندونيسي، وفي عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧ قادت بعض أفرع هذا الحزب

(١٠) Robert W. Hefner, "South-East Asia from 1910." In *The New Cambridge History of Islam*. Vol. 5, *The Islamic World in the Age of Western Dominance*. Ed. Francis Robinson. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010, p. 604.

الثورات التي سحقها الهولنديون. وعلى الرغم من قمع تلك المنظمة فقد ظلَّ لديها أتباع تحت الأرض، وظهرت مرة أخرى قوةً سياسيَّة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وضعت المذابح التي قُتِل فيها آلاف الشيوعيين في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٦، والتي كانت جزءًا من الإطاحة بنظام سوكارنو اليساري الأيديولوجية، نهايةً للحزب الشيوعي الإندونيسي وقوته السياسية، لكنَّ المشاعر اليسارية الأيديولوجية ظلَّت جزءًا من السياسات.

اكتسبت النزعة القومية الأولى، العلمانية إلى حدٍّ ما، هويتها التنظيمية في ظل جيل جديد من القادة في العشرينيات. وقد مهَّدت الانقسامات في جمعية التجارة الإسلامية الطريق للقوميين الأصغر سنًّا لتحويل مجموعات الدراسة الطلابية إلى منظمة قومية صريحة، وهي الجمعية الوطنية الإندونيسية. وأصبح قادة الجمعية الوطنية الإندونيسية، مثل سوكارنو ومحمد حاتا، قادةً لإندونيسيا المستقلة في الأربعينيات، وما زالت عائلاتهم وشركاؤهم الأصغر سنًّا من الشخصيات المهمة في السياسة في القرن الحادي والعشرين. فإنَّ ابنة سوكارنو، ميغاواتي سوكارنو بوتري (بالإندونيسية: Megawati Sukarnoputri)، على سبيل المثال، كانت هي الرئيسة الثانية للبلاد، بعد الإطاحة بسوهارتو.

وبحلول عام ١٩٤٥ ظهرت نخبة قومية مدنية. وقد اشتركت في إحساسٍ بالهوية «الإندونيسية»، إلى جانب التعليم الحديث على النمط الغربي. وكان أصحاب المهن الحضريون هم المؤيدون الرئيسيون للقومية في تلك السنوات المبكرة، ونتيجةً لذلك كانت السياسات الحكومية مرتبطةً بهم، وكانت أقل ارتباطًا بالمواطنين الريفيين ومشكلاتهم. ومع ذلك، فقد كان لهذه النخبة انقساماتها الداخلية، وكانت السياسة، جزئيًّا على الأقل، نظامًا لموازنة مصالح الفصائل المختلفة وقادتها. كان أكثر هؤلاء القادة الأوائل من المسلمين، لكنَّ «تعليمهم الغربي وإخلاصهم لقضية استقلال إندونيسيا جعلهم يتبنون نزعة قوميَّة تتسع لجميع الأديان، وهو المنهج الذي ما زال يحظى بتأييد كبير في أوساط المسلمين اليوم»[١١]. وقد قدَّمت هذه النظرة أساسًا لاستمرار دعم مبادئ البانكاسيلا. لم تكن المعارضة الصريحة للدين أو

(١١) Hefner, "South-East Asia from 1910," p. 605.

الدعوة إلى العلمانية المناهضة للأديان؛ جزءًا من فلسفة هذه النخبة، مع أنّها قاتلت المسلحين الإسلاميين المناهضين للجمهورية، الذين عارضوا الحكومة الجديدة واستمروا في معارضة الحكومة المركزية على مر السنين.

وفي أواخر القرن العشرين، استمرَّت هذه النخبة القومية في تقديم الأصوات السياسية المدنية الرئيسية، فكان بعضها يدعم ديمقراطية سوهارتو الموجَّهة، ودافع بعضها عن بدائل نظام سوهارتو، ليصبحوا تدريجيًّا حركة معارضة سياسية.

في أوائل السبعينيات، سمح سوهارتو بتنظيم ثلاثة أحزاب سياسية وبالمشاركة في انتخابات تخضع لسيطرة دقيقة. كان الحزب الرئيسي هو حزب غولكار (بالإنكليزية: Golkar)، الذي كان يمثل الحكومة (والجيش). وقد أُسِّس أحد الحزبين الآخرين لتجمع الأنشطة السياسية للجماعات الدينية الإسلامية، وهو حزب التنمية المتحد (بالإنكليزية: United Development Party)، والثاني للجمع بين الجمعية الوطنية الإندونيسية والأحزاب القومية أو غير الإسلامية الأخرى، وهو الحزب الديمقراطي الإندونيسي (بالإنكليزية: Indonesian Democratic Party). وبحلول التسعينيات، وجدت المعارضة القومية صوتًا لها في ابنة سوكارنو، ميغاواتي سوكارنو بوتري. ولمَّا كانت هي زعيمةً للحزب الديمقراطي الإندونيسي، فقد رأى فيها سوهارتو تهديدًا له، فاستبعدها من السياسة الانتخابية. وبحلول عام ١٩٩٨ أصبحت هي الشخصية السياسية الأبرز في المعارضة، وعندما استقال سوهارتو أعادت تنظيم مؤيديها من الحزب الديمقراطي الإندونيسي، في حزب جديد، وهو الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال (بالإندونيسية: Partai Demokrasi Indonesia Perjuangan)، الذي فاز بأكثر الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩. وقد أظهر هذا الحزبُ الأهميةَ المستمرة للنخبة القومية القديمة.

أما العنصر الرئيسي الثاني في السياسة الإندونيسية، فهو الجماعات الإسلامية الكبرى، التي تتمتع بجذور تاريخية عميقة مع أشكال تنظيمية حديثة. هذه الجماعات الإسلامية الجديدة، مثل النخبة القومية، ترجع بداياتها إلى أوائل القرن العشرين فقط. ومع ذلك، فقد كان للثورات الإسلامية ضد الحكم الهولندي وحركات التجديد الإسلامي والإصلاح،

تاريخٌ طويلٌ في جزر جنوب شرق آسيا. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، سمحت وسائل النقل الحديثة، ولا سيّما البواخر، لأعداد متزايدة من المسلمين من جزر الهند الشرقية الهولندية؛ بالحجِّ إلى مكة. وكثيرًا ما كان الحجاج العائدون يساندون حركات التجديد الديني والحركات المعارضة للحكم الهولندي.

ومع بداية القرن العشرين، قدّمت هذه الحركة الإصلاحية الإسلامية أساسًا لنشاط غير قومي، لديه تحفظات حول حكم غير المسلمين للمسلمين، لكنّه كان يركِّز على إصلاح الممارسات الدينية والعادات المحلية، التي سادت في حياة المسلمين في مجتمع جنوب شرق آسيا. وقد تأثّر هذا المنهج بالحركة الإسلامية الحداثية الناشئة، ولا سيّما تلك التي عبَّر عنها محمد عبده في مصر، وتضمَّنت أساليب جديدة في تفسير النصوص الدينية، في ضوء التاريخ الحديث. وفي عام ١٩١٢، أسَّس الحاج العائد من مكة، أحمد دحلان، الجمعية التي أصبحت كبرى الجمعيات الحداثية في إندونيسيا، وهي الجمعية المحمدية. كانت هذه المجموعة «تفضِّل برنامجًا من التحديث ذا توجُّهٍ ديني، يركِّز على التعليم والرعاية الاجتماعية، ولم يشارك عمومًا في النشاط السياسي»[(١٢)].

وقد أنشأ النشطاء الدينيون عددًا من الجماعات في العقود الأولى من القرن العشرين. ففي عام ١٩٢٦، قام الزعماء الدينيون من أصحاب التوجُّه التقليدي، في استجابةٍ للإصلاحيين، بتشكيل جمعيَّة على النمط الحديث، للنهوض بالمواقف والمناهج الدينية الأكثر محافظة؛ وهي جمعية نهضة العلماء. وبينما استمرَّت التقاليد القديمة من التشدد في التأثير على العديد من المناطق، مثل آتشيه (بالإنكليزية: Aceh) في شمال سومطرة؛ إلا أنه سرعان ما أصبحت جمعية نهضة العلماء والجمعية المحمدية أكبر الجمعيات الإسلامية في البلاد، فكانتا تشيِّدان وتديران مئات المساجد وآلاف المدارس. وخلافًا للنخبة القومية حضريَّة التوجُّه، فقد كانت هذه الجمعيات وما زالت حاضرة بقوَّة في المناطق الريفية في إندونيسيا، وكذلك في المدن.

(١٢) Paul Kratoska and Ben Batson, "Nationalism and Modernist Reform." In *The Cambridge History of Southeast Asia. Vol. 3,From c. 1800 to the 1930s*. Ed. Nicholas Tarling. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999, p. 266.

وفي ظل الحكم الاستعماري أُنشِئت العديد من الجمعيات ذات الهويّة الإسلامية، لكنّها مثّلت طائفة واسعة من وجهات النظر، ولم تمثّل «حركة إسلامية موحّدة تتحدى الدولة الاستعمارية أو الحركة القومية العلمانية»(١٣).

في نهاية الحرب العالمية الثانية، سعى بعض الزعماء المسلمين إلى تأسيس حزب سياسي إسلامي واسع الانتشار. وكانت إدارة الاحتلال الياباني قد أنشأت حزب ماشومي (بالإندونيسية: Partai Masyumi)، أو مجلس شورى مسلمي إندونيسيا (بالإندونيسية: Partai Majelis Syuro Muslimin Indonesia)، وقد أيّدت أكثر الجماعات الإسلامية الكبرى، ومن بينها جمعية نهضة العلماء والمحمدية، إعادة التنظيم السياسي لحزب ماشومي. ولكن سرعان ما انقسم الحزب، مع انسحاب جمعية نهضة العلماء لتأسيس حزبها الخاص في عام ١٩٥٢. وقد أظهرت أول انتخابات عامة، في عام ١٩٥٥، نقاط القوة والضعف عند المسلمين الناشطين سياسيًّا. ففي تلك الانتخابات ذهب نحو ٤٤٪ من الأصوات إلى الأحزاب الإسلامية، لكنّ هذه الأصوات تفتّتت بينها، حيث فاز حزب ماشومي بنحو ٢١٪ منها، وحصلت جمعية نهضة العلماء على ما يزيد قليلًا على ١٨٪. وعندما أسّس سوكارنو «الديمقراطية الموجهة»، قُمِعت الأحزاب الإسلامية المستقلة. واستمرّت تلك السياسة في عهد سوهارتو، الذي ألزم جميع الأحزاب الإسلامية بالاندماج في الجمعية الوطنية الإندونيسية.

كان دعم الأحزاب الإسلامية ووجهات نظرها السياسيّة قويًّا منذ الاستقلال وما زال. وفي الانتخابات التنافسية، لم تحقق الأحزاب الإسلامية أغلبيةً، لكنها حصلت على دعم يصل إلى ٤٠٪ من أصوات الناخبين في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإنّ الأحزاب الإسلامية الراديكالية والأحزاب التي تدافع عن التطبيق الصارم للشريعة لم تحصل على دعم كبير، على الرغم من أنّ الجماعات الجهادية؛ مثل جماعة دار الإسلام، التي أُسِّست في السنوات الأولى من الاستقلال، والجماعة الإسلامية التي أُسِّسَت في التسعينيات؛ كانت (وما زالت) تمثّل تحدّيًا مهمًّا لسياسات الحكومة المركزية.

(١٣) Greg Fealy, Virginia Hooker, and Sally White, "Indonesia." In *Voices of Islam in Southeast Asia*. Ed. Greg Fealy and Virginia Hooker. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2006, p. 44.

هذه الجمعيات والأحزاب الإسلامية الكبرى لم تكن «إسلامويَّة»، بالمعنى الذي أصبح يستخدم به هذا المصطلح في التحليل السياسي المعاصر، الذي يشير إلى الدفاع عن إقامة دولة إسلامية محدَّدة تقوم على تطبيق الشريعة (كما يفسِّرها علماء القرون الوسطى). لكنَّها كانت تشدِّد على أهمية القيم الإسلامية وكونها مصدرًا للسياسات. وقد عبَّر أمين ريس (بالإنكليزية: Amien Rais)، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للجمعية المحمدية، عن هذا الموقف في الجدل الدائر في أوائل الثمانينيات، حيث قال: «لا أعتقد أنَّ (الدولة الإسلامية) قد وردت في القرآن أو السُّنَّة. ولذلك فإنَّ الإسلام ليس فيه أمرٌ بتبنِّي دولةٍ إسلاميةٍ. والأهم من ذلك هو أنَّ الدولة ما دامت تُدارُ بروح إسلامية، وتطبِّق العدالة الاجتماعية، وتصنع مجتمعًا قائمًا على المساواة... فإنَّ الإسلام ينظر إلى هذه الدولة فيراها دولة صالحة بالفعل»(١٤). وبالمثل، فقد ذهب عبد الرحمٰن وحيد، رئيس جمعية نهضة العلماء، إلى أنَّ الإسلام يجب أن يكون «قاعدة إلهام لإطارٍ وطنيٍّ، لمجتمع ديمقراطيٍّ»(١٥). هذه الآراء وأمثالها شكَّلت الأساسَ لأكثر الأحزابِ الإسلامية منذ الاستقلال، وشكَّلت طبيعة انخراط هذه الأحزاب في سياسة ما بعد سوهارتو.

تتمتع نخبة الجمعيات الإسلامية، مثل النخبة القومية، باستمرارية حقيقية وقوة سياسية مستقرة. فعبد الرحمٰن وحيد، أول رئيسٍ ينتخبه البرلمان بعد الإطاحة بسوهارتو، كان حفيدًا للحاج هاشم أشعري، أحد مؤسِّسي جمعية نهضة العلماء، كما كان جدُّه لأمه، الحاج بصري سيانوري (بالإندونيسية: Bisri Syansuri)، مساهمًا أيضًا في تأسيس الجمعية؛ بل إنَّ عبد الرحمٰن نفسه كان رئيسًا لجمعية نهضة العلماء قبل دخوله في السياسة في حقبة ما بعد سوهارتو، وكان أمين ريس، أول رئيسٍ للبرلمان المنتخب حديثًا، رئيسًا للجمعية المحمدية خلال التسعينيَّات، وكان أيضًا من بين قادة حركة

(١٤) Fealy and Hooker, Voices, "Amien Rais, Mohamad Roem and Nurcholish Madjid," p. 225.

(١٥) منقول عن:

Robert W. Hefner, "Islamization and Democratization in Indonesia." In *Islam in an Era of Nation-States*. Ed. Robert W. Hefner and Patricia Horvatich. Honolulu: University of Hawai'i Press, 1997, p. 101.

الإصلاح الديمقراطي، وكان والداه من القادة النشطين داخل الجمعية المحمدية، وفي أيام القومية في حقبة الاستعمار والحكم العسكري السلطوي، كانت الجمعيات الإسلامية مهمَّة، وظلّت تمثّل جزءًا مهمًّا من النظام السياسي في الحقبة الجديدة من السياسة الديمقراطية.

وليس للعنصر الثالث الرئيسي في سياسة ما بعد الاستقلال ـ أي: الجيش ـ مثل ذلك التاريخ الطويل من القوّة السياسيَّة الكبيرة. وقد أجريت دراسةٌ حول الدور السياسي للجيش في «الأمم الجديدة»، في أوائل الستينيات، واهتمَّت بإيراد نشأة القوات المسلحة في أكثر من خمسين دولة. فكانت إندونيسيا واحدة من أربعة بلدان فقط، نشأت قواتها المسلحة في إطار النضال من أجل «التحرير الوطني». لكنَّ معظم تلك الجيوش، كانت استمرارًا للقوات المسلحة الاستعمارية، أو كانت من الجيوش التي أُنشِئَت بعد التحرير (وأكثرها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)(١٦). أمَّا من حيث النشاط السياسي، فقد أشارت الدراسة إلى أنَّ «تلك الجيوش التي شُكِّلت وولدت من رحم النضال من أجل التحرر الوطني، حافظت على مشاركة سياسية واسعة. فهذه الجيوش الأربعة التي نشأت وكانت قوّةً للتحرر الوطني، وسَّعت دورها السياسي»(١٧). كما أشارت دراسةٌ حول الجيش الإندونيسي في تلك الفترة، في أوائل الستينيات وقبل سيطرة الجيش على الحكومة في ١٩٦٦ و١٩٦٧، إلى أنَّ الجيش الإندونيسي «لم يكن قطُّ جيشًا محترفًا سلبيًّا، وإنَّ أصوله الثورية واستمرار عملياته منذ ١٩٤٨ ضد حركات التمرُّد السياسي المحليَّة؛ جعلت ضباطه على وعيٍ تامٍّ بالسياسة الوطنية»(١٨).

ومنذ نشأة إندونيسيا المستقلة كان القادة العسكريون شركاء مهمِّين في إقامة الدولة الجديدة. فقد قدَّموا الدعم لسوكارنو، ثم في منتصف الستينيات

(١٦) Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations*. Chicago: University of Chicago Press, 1964. pp. 10 - 11, 13-15. The three others with national liberation struggle origins are Burma, Algeria, and Israel.

(١٧) المصدر السابق، ص١٥.

(١٨) Daniel S. Lev, "The Political Role of the Army in Indonesia." *Pacific Affairs* 36:4 (Winter 1963 - 1964): 349.

تدخلوا للسيطرة على الدولة، عندما بدا أنَّ القوى اليسارية والشيوعية هي التي تسيطر على السلطة. كان سوهارتو، الذي أصبح رئيسًا بعد استيلاء الجيش على الحكومة في ١٩٦٦ و١٩٦٧، قائدًا مهمًّا في جيش التحرير الوطني في الأربعينيات، وفي الحملات العسكرية التي قمعت الثورات الإقليمية والدينية في الخمسينيات. وحتى قبل وصول سوهارتو إلى السلطة، كان الضباط العسكريون من الفاعلين النشطين في الحياة السياسية والاقتصادية.

في «النظام الجديد» الذي أنشأه سوهارتو، بدأ الجيش «في بناء نظام سلطوي جديد، يستند إلى ما يُسمَّى في اللغة الإندونيسية «Dwifungsi»؛ أي: الوظيفة المزدوجة» للجيش؛ أي: في كلٍّ من الأمن القومي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[(١٩)]. وخصَّص قانون عام ١٩٦٩ مجموعةً من المقاعد بالبرلمان للجيش، كما كان للضباط أهميتهم في قيادة حزب غولكار، الحزب السياسي لسوهارتو. و«بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٨، عُيِّن كبار أعضاء الجيش الإندونيسي في الهيئات التشريعية والإدارية، وشغلوا المناصب الرئيسية في البيروقراطية، وكذلك في الشركات المملوكة للدولة»[(٢٠)]. كان جوهر السلطة السياسية في النظام الجديد يقع على عاتق القوات المسلحة، التي أصبحت أهميَّة قادتها مركزيَّةً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في الوظائف العادية للمؤسسات العسكرية.

بحلول التسعينات، بدأ العديد من الضباط من ذوي الرتب العالية يشعرون بالتهميش، بسبب بروز أسرة سوهارتو والمجموعة المحيطة به. فلم يعُد «النظام الجديد» مجرَّد نظام عسكري يسيطر عليه قادة القوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان في القيادة العسكرية فصائل ومجموعات يتلاعب سوهارتو بها، كوسيلة للسيطرة على النظام وتجنُّب الانقلابات. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، كان من بين المجموعات الكبرى في القيادة العسكرية مجموعةٌ تميل إلى أن توصف بأنها «قومية» وأكثر علمانية، وكان بينها مجموعةٌ ثانيةٌ أكثر توجُّهًا نحو الإسلام. وبحلول

(١٩) Francesco Montessoro, *Reform and Modernization of the Indonesian Forces*. ISPI Analysis No. 268. Milan: Istituto per gli Studi di Politica Internazionale, July 2014, p. 2.

(٢٠) المصدر السابق، ص١.

عام ١٩٩٨، كان على رأس «القوميين» الجنرال ويرانتو، وعلى رأس الفصيل «الإسلامي» اللواء فرابوو. كما قاد الفريق سوسيلو بامبانغ يودويونو مجموعة ثالثة، مؤيدة للإصلاح، ظهرت بعد استقالة سوهارتو(٢١). كان هذا الجيش المنقسم إلى فصائل هو الذي واجه المظاهرات التي شكّلت بداية حركة ريفورماسي للإصلاح في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، فإنّ القوّة المستمرة لتلك المجموعة العسكرية، قد ظهرت في انتخاب يودويونو رئيسًا للدولة الديمقراطية الجديدة في عام ٢٠٠٤ (كما انتخب مرة أخرى في عام ٢٠٠٩)، وفي كون فرابوو أحد المرشَّحين الرئاسيِّين الرئيسيِّين في عام ٢٠١٤.

في بداية القرن الحادي والعشرين، ظلّ القوميون المدنيون، والجمعيات الإسلامية، والجيش؛ أكثر القوى ظهورًا في النظام السياسي لإندونيسيا المستقلة. لقد شاركوا جميعًا في حروب التحرير في منتصف القرن العشرين، كما تضمَّنت السياسة الإندونيسية منذ ذلك الوقت تفاعل هذه النخب الاجتماعية السياسية الثلاثة. هذا النظام برمَّته، سواءٌ أكنت تراه دولةَ ديمقراطيَّةٍ موجَّهةٍ أم دولةَ نظامٍ جديدٍ، قد مرَّ بمرحلة انتقالية مهمة في أواخر التسعينيات، أظهرت كُلًّا من الاستمرارية القويَّةِ مع الماضي، وإعادةِ تشكيل السياسة وفَّرت الأساس لإندونيسيا لتصبح ثالث أكبر ديمقراطيَّة في العالم.

إعادةُ تشكيلِ إندونيسيا كدولة ديمقراطيَّة

تمثِّل استقالة سوهارتو في عام ١٩٩٨ نقطة تحوُّل مهمة في التاريخ السياسي لإندونيسيا المستقلة. فمنذ استقلالها المُعلَن في عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٨، حكم إندونيسيا رجلان فقط، وقد أسس كلاهما نظامًا سياسيًّا استبداديًّا. وفي العقد ونصف العقد الذي تلا استقالة سوهارتو، تتابع على حكمها خمسة رؤساء، وصل كل منهم إلى السلطة بوسيلة قانونية، لا من خلال الانقلابات، وقد انتُخِب أربعة منهم من خلال إجراءات ديمقراطيَّة، ظلت تتحسَّن باستمرار، وشاركوا في عملية نقل السلطة بصورة ديمقراطية.

لقد فاجأت نهاية حكم سوهارتو الديكتاتوري الطويل العديد من

(٢١) Leo Suryadinata, "A Year of Upheaval and Uncertainty: The Fall of Soeharto and Rise of Habibie." *Southeast Asian Affairs* 1999: 116.

الإندونيسيين وغيرهم. ومع ذلك، كانت المؤشرات القويَّة تشير إلى ضعف نظامه في أواخر التسعينيات. ففي عام ١٩٩٦ اندلعت مظاهرات كبيرة عندما حاولت الحكومة قمع حزب ميغاواتي سوكارنو بوتري، الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال. وقد قُمِعَت هذه المظاهرات بشدةٍ وعنف ممَّا أثار معارضة متزايدة. ثم تلا ذلك الانتخابات الوطنية في عام ١٩٩٧، التي خضعت للتحكم الدقيق ومنحت سوهارتو وحزب غولكار الأغلبية الساحقة المعهودة من الأصوات. أضاف هذا التلاعب الواضح قوَّةً إلى المعارضة. وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة تزداد ظهورًا، وضعت الأزمة الاقتصادية الآسيوية ضغوطًا شديدة على الاقتصاد الإندونيسي وأسفرت عن انهيار العملة. واضطر سوهارتو إلى فرض سياسات اقتصادية غير شعبية مما أدى إلى مزيد من الاحتجاجات. وفي أوائل عام ١٩٩٨، اندلعت المظاهرات الطلابية في العديد من الجامعات. وطالبوا بالإصلاح الاقتصادي واستقالة سوهارتو. وبحلول شهر مايو، بلغ عدد القتلى أكثر من ١٢٠٠ شخص في أعمال الشغب. أدى هذا إلى استقالة سوهارتو وتعيين نائبه بشار الدين يوسف حبيبي، خلفًا له. وقد استمرَّت الاحتجاجات بعد ذلك، حيث رأى الكثيرون أن هذه الخطوة تُعَدُّ مجرَّد استمرار للنظام السابق، لكنَّ النخب الإندونيسية تقبَّلت هذا التغيير، بوصفه خطوةً في الانتقال إلى حكم أكثر ديمقراطيَّةً.

كان الانتقال من سوهارتو إلى حبيبي هو نقطة التحوُّل الأولى، في ست نقاط تحوُّل مهمة، أظهرت الاتجاهات الواسعة التي كانت تعيد تشكيل إندونيسيا لتجعلها دولة ديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. وقد جاءت الخطوة الثانية بسرعة في عام ١٩٩٩، مع انتخاب عبد الرحمٰن وحيد رئيسًا، وتضمَّنت الخطوة الثانية انتخاب ميغاواتي رئيسةً بدلًا منه. كما أنَّ الانتخابات التي أجريت في ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٢٠١٤ كانت مهمَّة أيضًا، فقد كانت تعكس التقدُّم المستمر في السياسة الإندونيسية. إنَّ دراسة تجربة النخب الثلاثة الكبرى في هذه التحوُّلات؛ يمكن أن تقدِّم لمحاتٍ وأفكارًا مهمَّة عن الأمور التي استمرَّت والتي تغيَّرت في الحياة السياسية.

كان تولِّي حبيبي للرئاسة يمثِّل انتقالًا ناجحًا للسلطة دون انقلاب. وقد خشي الكثيرون آنذاك أن يكون ذلك مجرَّد استمرارٍ للنظام القديم ولكن من

دون سوهارتو، ولكن في السنة التالية لتولي حبيبي للرئاسة وقعت تغييرات كبرى. فخلال فترة رئاسته، خفَّضت إدارته وضع الجيش في السلطة التشريعية، ووضعت البنية القانونية اللازمة للأحزاب السياسية والانتخابات التنافسية. كما سمح بإجراء استفتاء في تيمور الشرقية أدى إلى استقلالها، وبدأ عملية تحويل الحكومة إلى اللا مركزية. وعلى الرغم من أنَّ انفصال تيمور الشرقية كان مرتبطًا بالعنف الشديد وانتهاكات القوات المسلَّحة لحقوق الإنسان، فقد مثَّل حلًّا لإحدى القضايا الانفصالية الكبرى. وفي عام ١٩٩٩، في نهاية فترة رئاسته القصيرة، كان من الممكن أن نسأل عمَّا إذا كان حبيبي «هو الرجل الذي أسقط الكثير من الإرث القمعي لسلفه ومرشده سوهارتو، ووضع إندونيسيا بسرعة على طريق الانتخابات الحرة، وأدخلها في عهد جديد من الديمقراطية»، أو أنَّه ببساطة كان يتحرَّك «قبل أن تصيبه موجة الإصلاح التي أطاحت بجميع السياسيين في البلاد»[٢٢]. ومهما كانت الإجابة عن هذه الأسئلة، فقد حدثت تغيرات كبرى خلال فترة رئاسته، وشاركت في ذلك كل مجموعة من مجموعات القوى الكبرى.

بما أن ما جرى كان انتقالًا من النظام العسكري، فقد كان دور القوات المسلَّحة حاسمًا. كان حكم سوهارتو «يعتمد على دعم الجيش الإندونيسي؛ ولذلك كان امتناع الجيش عن التدخل أمرًا حاسمًا في انتقال البلاد من الحكم غير الديمقراطي، وما تلا ذلك من توطيد الديمقراطية»[٢٣]. وقد أيَّد القادة في النخبة العسكرية تغيير النظام. فقد ظلَّ الجنرال ويرانتو، قائد القوت المسلحة في الأشهر الأخيرة من حكم سوهارتو، قائدًا لها في حكومة حبيبي، كما أصبح وزيرًا للدفاع والأمن أيضًا. وشرع ويرانتو في تغيير الهيكل العسكري، وفصل الشرطة عن الجيش، وعدَّه الناس من المؤيدين للإصلاح، على الرغم من أنَّه اتُّهِم بالسماح بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الجيش في تيمور الشرقية وفي العمليات العسكرية الأخرى. وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩، كان مرشَّحًا لمنصب نائب الرئيس،

(٢٢) Seth Mydans, "Indonesia Changed, But Who Deserves the Credit?" *New York Times*, June 13, 1999.

(٢٣) Siddarth Chandra and Douglas Kammen, "Generating Reforms and Reforming Generations: Military Politics in Indonesia's Democratic Transition and Consolidation." *World Politics* 55:1 (October 2002): 125.

لكنَّه انسحب من المنافسة قبل التصويت النهائي للجمعية. ويُظهِر ترشُّحه بعد ذلك للرئاسة (في عام ٢٠٠٤)، ولمنصب نائب الرئيس (في عام ٢٠٠٩)، مشاركتَه المستمرَّة في العملية الديمقراطية. وفي كل مرَّة، ولا سيَّما في عام ١٩٩٩، كان يستطيع أن يردَّ على خسارته في العملية الانتخابية بتنظيم انقلاب عسكري، لمواصلة دور الجيش في قيادة «الديمقراطية الموجَّهة»، لكنَّه اختار أن يقبل نتائج الانتخابات.

لعب القادة العسكريون الآخرون من حقبة التسعينيات أدوارًا مهمَّة أيضًا في المرحلة الانتقالية. فأمَّا يودويونو، فقد عُرِف بدفاعه عن إنهاء الوظيفة المزدوجة للجيش، كما لعب دورًا في عدم تسييس الجيش. وقد خدم في وزارات الرؤساء الثلاثة بعد سوهارتو، ثم فاز بالرئاسة في عام ٢٠٠٤. وأمَّا فرابوو فلم يبرز في أعقاب استقالة سوهارتو مباشرةً، بسبب الاتهامات الموجَّهة إليه بأنَّه سمح للقوات المسلحة بانتهاك لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد أصبح نشطًا في السياسة الانتخابية، وكان أحد المرشحين الرئيسيين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤. ومن أهم العناصر في إعادة تشكيل الديمقراطية الإندونيسية؛ هو أنَّه لا أحد من هؤلاء القادة العسكريين الكبار حاول تنظيم انقلاب عسكري، لإعادة الهيمنة السياسية إلى الجيش.

وقد كانت مشاركة الضباط العسكريين، حتى في المرحلة الانتقالية الأولى، بصفتهم أفرادًا سياسيين، لا بوصفهم ممثلين عن المؤسسة العسكرية. وبالمثل، بدأ إضفاء الطابع المدني على حزب غولكار، الذي كان حزبًا للقوات المسلحة في عهد سوهارتو. وفي رئاسة حبيبي، تحدَّث الإصلاحيون العسكريون، مثل يودويونو وويرانتو، عن «النموذج الجديد» للجيش، الذي تضمَّن قطع روابطه مع حزب غولكار[(٢٤)]. وسرعان ما اتَّخذ حزب غولكار، بوصفه حزبًا سياسيًّا، موضعه بين العديد من الأحزاب الأخرى، في النظام الانتخابي الحر إلى حدٍّ ما. وعلى الرغم من أنَّ العديد مِمَّن كانوا يفضِّلون وجهات نظر سوهارتو استمرُّوا في الحزب، فقد بدأ الحزب يميل إلى فقدان تماهيه مع الجيش. وفي عام ١٩٩٩ و٢٠٠٤، كان

(٢٤) Damien Kingsbury, "The Reform of the Indonesian Armed Forces." *Contemporary Southeast Asia* 22:2 (August 2000): 308 - 309.

ويرانتو مرشَّحًا لحزب غولكار، ولكن لم يترشَّح يودويونو ولا فرابوو عن الحزب عندما ترشَّحا لمنصب الرئيس.

وأمَّا النخبة القومية المدنية، فقد استمرَّت في عرض مجموعة متنوعة من وجهات النظر. ولكن عندما استقال سوهارتو، كانت ميغاواتي سوكارنو بوتري قد أصبحت بالفعل الزعيمة المعترَف بزعامتها للمعارضة السياسية للنظام العسكري. وكان حزبها، الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال، هو المجموعة السياسية الأفضل تنظيمًا في البلاد، وكانت تحظى بتأييد شعبي واسع. وفي نظام حبيبي الانتقالي، كانت ميغاواتي تمثِّل المواقف القومية الأساسية، في مقابل الزعماء أصحاب الهويَّة الإسلامية. كان لديها دعم قوي من المسلمين التقليديين بحكم المجتمع، وكذلك من غير المسلمين، والنخبة الأكثر علمانية. وكانوا يرونها البديل الأساسي لحبيبي، وقد أدى هذا الدعم إلى فوز الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال بأكبر عدد من الأصوات (٣٤٪) في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩. وقد حصل غولكار على ٢٢٪ فقط من الأصوات، لكنَّ حبيبي انسحب من الترشُّح في الانتخابات الرئاسية اللاحقة في البرلمان.

كما برز عدد من الأحزاب ذات الهوية الدينية في سياق النظام السياسي الجديد الذي وضعته إصلاحات حبيبي الانتخابية. وكان بعضها يستند إلى جمعيات قديمة، بينما أسَّس بعضها الآخر أشخاصٌ استغلُّوا تلك الفرصة السياسية الجديدة. وقد وجدت كلٌّ من جمعية نهضة العلماء والجمعية المحمديَّة تمثيلًا لها في الأحزاب الناشئة حديثًا آنذاك. فقد أسَّس عبد الرحمٰن وحيد حزب الصحوة الوطني (بالإنكليزية: National Awakening Party)، ودعمته جمعية نهضة العلماء. وفاز ذلك الحزب بأكبر عدد من الأصوات (١٢٪) بين الأحزاب الإسلامية. وتولَّى أمين ريس، زعيم الجمعية المحمدية، قيادة حزب التفويض القومي (بالإنكليزية: National Mandate Party)، الذي أسسته بُعَيد استقالة سوهارتو إحدى المجموعات الإصلاحية الاستشارية. وكانت قاعدة الحزب من أعضاء الجمعية المحمدية، لكنَّه «على المستوى الوطني» كان «حزبًا غير ديني بوضوح، وكانت أجندته قومية وشعبية»، وكان من بين قياداته العلمانيون والمسيحيون، بالإضافة إلى أفراد الجمعية

المحمدية[٢٥]. كان الحزب يجسد الحداثة التعدُّدية عند أمين ريس والجمعية المحمدية. وحصل على ٧٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩، وكان ذلك كافيًا لانتخاب أمين ريس رئيسًا للجمعية الاستشارية الشعبية. أمَّا الجمعية الوطنية الإندونيسية، فكانت تمثل استمرارًا لبقايا الحزب الذي أُسِّس في عهد سوهارتو ببرنامج محافظ، وقد حصلت على ١٠٪ من الأصوات.

حصل حزبان آخران، وقد كانا أكثر إسلاميَّة من غيرهما، على دعم صغير وعدد قليل من المقاعد: حزب الهلال والنجمة (بالإنكليزية: Crescent Star Party)، والذي كان هو الخلف التنظيمي لحزب ماشومي، وكان يدعو إلى تطبيق صارم للشريعة (٢٪ من الأصوات). وحزب العدالة (بالإنكليزية: Justice Party)، الذي أعيدت تسميته في عام ٢٠٠٢ ليصبح حزب العدالة المزدهر (بالإنكليزية: Prosperous Justice Party)، فقد خرج من إطار حركات الدعوة في الجامعات، على أيدي قادة كانوا على معرفة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر. ودعا الحزب إلى برنامج إسلامي «لتحقيق النظام الإسلامي الذي يقوم على الشريعة»[٢٦]. وعلى الرغم من أنه حصل على ١٪ فقط من الأصوات في عام ١٩٩٩، فقد أوجد أساسًا لمنظمة إسلامية سياسية مستقلة، لا تعتمد على شعبية زعيم معين.

أدى التغيير الذي أعقب استقالة سوهارتو إلى فترة انتقالية شاركت فيها النخب الكبرى الثلاثة بنشاط. وانخفض الدور السياسي المهيمن للجيش انخفاضًا كبيرًا، بالتعاون مع القادة العسكريين ذوي العقلية الإصلاحية. كما فتح السياق السياسي الجديد الطريقَ أمام ٤٨ حزبًا للمشاركة في انتخابات عام ١٩٩٩. وقد تمحورت أكثر هذه الأحزاب حول أفراد يتمتعون بشخصية قوية. وكان الخطان الرئيسان الفاصلان بين الأحزاب هما: الخط الأول بين نشطاء حركة ريفورماسي الإصلاحية، ومَنْ كانوا يحتفظون ببعض التعاطف مع النظام السابق؛ والثاني بين المجموعات ذات الهوية الإسلامية، والقوميين

---

(٢٥) R. William Liddle, "Indonesia in 1999: Democracy Restored." *Asian Survey* 40:1 (January-February 2000): 35.

(٢٦) Kikue Hamayotsu, "The Political Rise of the Prosperous Justice Party in Post-authoritarian Indonesia." *Asian Survey* 51:5 (September-October 2011): 975.

الأكثر علمانية. وقد عكست نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٩ هذه المجموعات، فحصل حزب ميغاواتي على نحو ٣٤٪ من الأصوات، وحصل حزب غولكار على نحو ٢٢٪ منها، وحصلت الأحزاب الإسلامية الثلاثة الكبرى (حزب الصحوة الوطني، وحزب التفويض القومي، والجمعية الوطنية الإندونيسية) على نحو ٣٠٪.

أما الانتقال الثاني، في سيرورة إعادة التشكيل الديمقراطية للسياسة الإندونيسية، فقد وقع في السياق الذي صنعته الإصلاحات التي قادها حبيبي والانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩. وبعد فترة وجيزة من النشاط السياسي الكثيف في أعقاب تلك الانتخابات، أصبح عبد الرحمٰن وحيد رئيسًا. وعلى الرغم من أنَّ عملية الانتخابات قد رافقتها مظاهرات عنيفة أحيانًا في الشوارع، فقد شهد النظام السياسي الجديد عملية انتقال للسلطة كانت محدَّدة بالإطار الانتخابي الديمقراطي الجديد. وفي هذا النظام الجديد، سينتخب الرئيسَ الجمعيةُ الاستشارية الشعبية (بالإنكليزية: People's Consultative Assembly)، وهي مزيج من مجلس نواب الشعب المنتخب (بالإنكليزية: House of People's Representatives)، وأعضاء إضافيين تعيِّنهم المقاطعات، وجماعات مدنية محددة على نحو مخصوص. لقد أدت الانتخابات البرلمانية إلى وضع سياسي يبدو مُفتَّتًا، ولكن سرعان ما تبيَّن أن جميع الأحزاب السياسية كانت مستعدة لبناء التحالفات العابرة للخطوط السياسية الفاصلة بينها.

فتحت المنافسة بين حبيبي وميغاواتي الطريق أمام الأحزاب الصغيرة لتلعب أدوارًا سياسية مهمة في مداولات الجمعية الاستشارية الشعبية. كان أمين ريس أحد أبرز المعارضين لسوهارتو، لكنَّ حزبه، حزب التفويض القومي، لم يكتسب مكانة جيدة في تلك الجمعية الاستشارية الشعبية. ونتيجة لذلك، عمل على تشكيل ائتلاف يمكن له أن يكون بديلًا للحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال ولحزب غولكار. وظهر تحت قيادته تجمُّع مرن، وهو المحور المركزي (بالإندونيسية: Poros Tengah)، الذي كان يجمع بين حزب التفويض القومي وحزب العدالة، وعدد من الأحزاب الصغيرة. وبالمثل، بدأت ميغاواتي في إنشاء علاقة عمل مع حزب الصحوة الوطني، في تحالفٍ بين القوميين وإحدى الجمعيات الدينية الكبرى، كما عمل الإصلاحيون في

حزب غولكار على نحو عابر للخطوط الحزبية أيضًا(٢٧).

توضِّح الأحداث الفعلية للانتخابات الرئاسية وانتخابات نائب الرئيس في الجمعية الاستشارية الشعبية، الواقعَ الجديدَ الذي كان قد تكوَّن بالفعل في السياسة الإندونيسية. ففي مؤسسة المجالس البرلمانية، أدَّى التحالف بين المحور المركزي وحزب غولكار إلى انتخاب أمين ريس رئيسًا للجمعية الاستشارية الشعبية، كما انتُخِب أكبر تانجونغ (بالإندونيسية: Akbar Tanjung)، وهو أحد كبار القادة في غولكار، رئيسًا لمجلس نواب الشعب. كان هذا يمثِّل تعاونًا بين الحزب الحاكم في نظام سوهارتو والمعارض الأيديولوجي لهذا الحزب. ومع بداية الانتخابات الرئاسية كان حبيبي وميغاواتي هما أقوى المرشحين، لكنَّ أول عمل رئيسي للجمعية الاستشارية الشعبية كان الاستماع والتصويت على «خطاب المساءلة» الذي قدَّمه حبيبي. وعندما صوتت الجمعية على رفض هذا الخطاب، انتهى ترشيح حبيبي، وانضم معارضو ميغاواتي إلى المحور المركزي لترشيح عبد الرحمٰن وحيد، الذي كان حزبه، حزب الصحوة الوطني، حليفًا لميغاواتي حتى تلك اللحظة.

فاز عبد الرحمٰن وحيد في الانتخابات بفارق ضئيل إلى حد ما، بحصوله على ٣٧٣ مقابل ٣١٣ من الأصوات، وخرج أنصار ميغاواتي في مظاهرات في جميع أنحاء البلاد. ولكن سرعان ما مدَّت ميغاواتي يدها إلى عبد الرحمٰن وحيد وحثَّت على الهدوء. وفي اليوم التالي، كان حزب وحيد، حزب الصحوة الوطني، وليس الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال؛ هو الذي يرشِّح ميغاواتي لمنصب نائبة الرئيس، الذي فازت به في اليوم التالي. وكانت النتيجة هي إدارة جديدة، جمعت بين اثنين من أكثر القادة السياسيين نفوذًا في البلاد، ورأبت الصدع بين القوميين العلمانيين، والنخبة السياسية الدينية، أو قطاع كبير منهما على الأقل.

وفي هذه العملية، «لعب وفد القوات المسلحة دورًا ارتكاسيًّا، يكاد

(٢٧) Details of the political negotiations involved in the 1999 parliamentary elections and then the MPR elections of the president and vice president are clearly presented and analyzed in (December 1999). www.nbr.org/publications/briefing/pdf/brief9.pdf. Accessed November 18, 2014.

يكون سلبيًّا حتى، في الانتخابات الرئاسية، وفي الانتخابات المهمة قبلها لانتخاب رؤساء البرلمان [أي مجلس نواب الشعب] والجمعية [أي الجمعية الاستشارية الشعبية]»[٢٨]. فرفض الجنرال ويرانتو أن يترشح لمنصب نائب الرئيس في المرة الأولى عندما رشَّحه حزب غولكار، ثم بعد ذلك عندما رشَّحه تحالف صغير من الأحزاب. وقد انضم هو وغيره من كبار القادة العسكريين إلى الإدارة الجديدة، لكنَّهم اتخذوا مواقف إصلاحية، تضمَّنت المزيد من عدم التسييس للمؤسسات العسكرية.

أنشأ الرئيس الجديد حكومة ضمَّت مجموعة واسعة من الشخصيات السياسية الكبيرة، وسرعان ما تبيَّنت الانقسامات الرئيسية. وبعد أقل من عامين من توليه لمنصبه، عزلته الجمعية الاستشارية الشعبية من منصبه، وعيَّنت نائبته ميغاواتي بدلًا منه. وكان لدى المراقبين آنذاك، وكذلك بين الإندونيسيين، وجهات نظر متباينة حول مؤهلاته القيادية. فقد وصفه أحد المحللين بأنه «المفكر الإسلامي ذو الشعبية الكبيرة، والناشط الاجتماعي الديمقراطي القديم»[٢٩]، بينما أبرز آخرون مشكلاته الصحية والأزمات القلبية التي أصابته آنذاك، واصفين إياه بأنه «رجل الدين المسلم، الضعيف والأعمى تقريبًا»، الذي أدى ضعفه الجسدي إلى اتساع الدور القيادي لميغاواتي[٣٠].

واجهت رئاسة وحيد، الناشئة بعد الانتقال الثاني للسلطة، العديد من التحدِّيات، وكان الناس يرون أنَّه رئيسٌ ضعيفٌ، وأنه معرَّض للوقوع في السياسات الخاطئة. وقد لخَّص أحد المحللين، وقد ذكر اثني عشرة مشكلة واجهت رئاسة وحيد، ذلك الموقف بالإشارة إلى أنَّه على الرغم من ضعف مهاراته القيادية و«أسلوب قيادته المضطرب»، فإنَّ «أيسر طريقة لتوضيح نطاق المشكلات التي واجهها الرئيس وحيد. . . هو أنه بوصفه أول رئيس منتخب ديمقراطيًّا في إندونيسيا كان عليه أن يواجه المهمَّة العسيرة المتمثِّلة في الإشراف على عملية تغيير النظام»[٣١].

---

(٢٨) Liddle, "Indonesia in 1999," p. 36.

(٢٩) المصدر السابق، ص٣٤.

(٣٠) Keith B. Richburg, "Vice President Megawati," *Washington Post*, October 22, 1999, A-25.

(٣١) Greg Barton, *Abdurrahman Wahid: Muslim Democrat, Indonesian President*. Sydney: University of New South Wales Press, 2002, p. 374.

وعلى الرغم من أنَّ الجمعية الوطنية قد عزلته من منصبه، فإنَّ فترة رئاسة وحيد، مثل حبيبي، واصلت عملية التحوُّل الديمقراطي. فلم يكن عزلُ وحيد بسبب انقلاب أو نوعٍ ما من الثورات الشعبية. لكنَّ رئاسته انتهت بقرارٍ من جمعيَّةٍ منتخبةٍ ديمقراطيًّا، وانتقلت الرئاسة إلى ميغاواتي، ضمن الإطار الذي حدَّدته عمليات الإصلاح السياسي. انتهت فترة رئاسة وحيد في عام ٢٠٠١، لكنَّ عملية الإصلاح استمرَّت. وساعدت الديناميَّات السياسية لفترة حكمه القصيرة، في ضمان عدم توقُّف التحوُّل الديمقراطي في السياسة الإندونيسية.

وفي الساحة السياسية التي أوجدها الانتقال الثاني، تطوَّرت طبيعة مشاركة النخب [الثلاثة] الكبرى مرة أخرى. ولعلَّ الأدوار المتغيِّرة للنخبة العسكرية كانت الأكثر أهميَّة. لقد تمكَّن وحيد من تحقيق عدد من الإجراءات التي استمرَّت في نزع الطابع السياسي عن الجيش. فقد عيَّن أول وزير دفاع من المدنيين في تاريخ إندونيسيا المستقلة، وشرع في إنشاء محكمة لحقوق الإنسان للنظر في أعمال الجيش في تيمور الشرقية في زمن الاستفتاء على الاستقلال. وقد أظهر سلطة الرئاسة المدنية عندما أجبر ويرانتو الذي كان وزيرًا لتنسيق السياسات والأمن على الاستقالة، بسبب التساؤلات حول تورُّطه المحتمل في انتهاكات الجيش لحقوق الإنسان. وقد خلُص المراقبون والقادة السياسيون إلى أنَّ وحيدًا «قد أمَّن لنفسه درجة من السيطرة المدنية، على المؤسسة التي كانت تضمن حكم الجنرال سوهارتو الديكتاتوري»(٣٢).

كما تقدِّم تجربة ويرانتو مؤشرًا مهمًّا للديناميات المتغيِّرة لسياسات التحوُّل الديمقراطي. فقد كان الضباط الذين ما زالوا في الخدمة العسكرية يرون أنَّ ويرانتو، المتقاعد حديثًا آنذاك: «مجرد مدني يمكن للرئيس أن يعيِّنه أو يقيله، كأي عضو آخر في الحكومة»، و«لم يكن للقوات المسلحة ردُّ فعلٍ مناصر لويرانتو بعد إقالته»(٣٣).

وقد ظهر مؤشر مماثل للدور المتغيِّر للجيش في الأشهر الأخيرة من رئاسة وحيد. فعندما أصبح من الواضح أنَّ الجمعية الاستشارية الشعبية

(٣٢) Chandra and Kammen, "Generating Reforms," p. 103.

(٣٣) R. William Liddle, "Indonesia in 2000: A Shaky Start for Democracy." *Asian Survey* 41:1 (January-February 2001): 211.

سوف تتحرَّك ضدَّه، وبدا أنَّ المظاهرات العامة أصبحت تهدِّد الأمن؛ هدَّد وحيد بإعلان حالة الطوارئ والدعوة إلى انتخابات جديدة. وقد عُدَّ هذا الإجراء بمثابة الإشارة إلى فقده للدعم بين النخب السياسية والعسكرية، كما قال القادة العسكريون: إنَّهم لن يمتثلوا إلى الأمر بفرض حالة الطوارئ(٣٤). وفي بعض التحوُّلات من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي في البلدان الأخرى، كان الجيش يستخدم إعلان حالة الطوارئ وسيلةً للعودة إلى السلطة، لكنَّ القادة العسكريين الإندونيسيين لم يفعلوا ذلك.

وفي السياسة المدنية خلال فترة وحيد، لم يصل أي حزب إلى الأغلبية. وكانت التحالفات التي أُنشِئت من أجل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ متقلِّبة. كما لم يكن وحيد حريصًا على الحفاظ على التحالف الذي انتخبه. وقد أدى عدد من أخطاء وحيد السياسية إلى إبعاد ميغاواتي، ونظرًا لكونها نائبة الرئيس ورئيسة أكبر حزب برلماني، فقد كانت تُعَدُّ أفضل بديل ممكن له.

لقد استمرَّت الانقسامات الأيديولوجية والسياسية القديمة، ولكن مع ميلٍ لأن تغطي عليها الأهداف السياسية قصيرة الأجل، عند الأحزاب وقادتها. وقد سُدَّت الفجوة بالفعل بين أنصار الإصلاح ومؤيدي النظام السياسي السابق، مع التحالف الذي انعقد بين المحور المركزي وحزب غولكار، في الانتقال السياسي لعام ١٩٩٩. وبالمثل، تلاشت الانقسامات بين القوميين الأكثر علمانيَّة والمجموعات ذات التوجهات الدينية، في التحالفات الأولى بين ميغاواتي ووحيد، وكذلك مع دعم الجمعية الوطنية الإندونيسية لميغاواتي، بعد أن كانت تعارضها بشدة في عام ١٩٩٩.

استمرَّت النخب الثلاثة القديمة في إدارة السياسة الإندونيسية. ولعلَّ أظهر التغييرات في عهد الرئيس وحيد، كان في بدايات إجراءاته لعدم تسييس الجيش. كان هذا التطور يوازي التغيير الذي حدث في إحدى المنظمات السياسية الكبرى، وهي حزب غولكار. لقد كانت هويَّة الحزب في البداية

---

(٣٤) انظر على سبيل المثال: التغطيات الإخبارية في وقت تلك الأحداث، التي تشير إلى مواقف القادة العسكريين.

Seth Mydans, "Indonesia's President Threatens Parliament over Its Efforts to Remove Him." *New York Times*, July 10, 2001.

هي أنَّه حزب أنصار سوهارتو والجيش. ولكن لمَّا انفصل الجيش عن النشاط السياسي، شهد حزب غولكار نفسه درجة كبيرة من الانفصال عن الجيش أيضًا. وخلال فترة رئاسة وحيد، أصبح حزب غولكار ممثِّلًا لحزب مدني علماني وقومي، وحافظ على بعض التعاطف مع سياسات الديمقراطية الموجَّهة، من النظام الجديد لسوهارتو. وقد استطاع الحزب أن يحافظ على تنظيم قوي إلى حد ما على المستوى المحلي، وكان مختلفًا عن الأحزاب الأخرى في كونه غير متمحور حول قيادة شخصية قوية واحدة.

واصلت النخبة القومية العلمانية القديمة تماهيها مع ميغاواتي إلى حد كبير، ولكنَّها، من الناحية السياسية، لم تكن قادرة على توسيع قاعدة دعمها لتتجاوز النواة التي صوتت للحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال في عام ١٩٩٩. أمَّا الأحزاب ذات الهوية الإسلامية فقد ظلَّت منقسمة، وفي النهاية حصل وحيد على دعم حزبه وجمعية نهضة العلماء. وفي هذا السياق، ظلَّت النخب القديمة قابلة للتحديد والتصنيف، اجتماعيًّا وفكريًّا، لكنَّ أنشطتها ومنظماتها عكست السيولة الجديدة في السياسة الإندونيسية.

كان عزل وحيد من منصبه في يوليو ٢٠٠١، وتعيين ميغاواتي بدلًا منه، هو الانتقال الرئيسي الثالث في السياسة الإندونيسية المعاصرة. ومرة أخرى، كانت عملية نقل السلطة ضمن الإطار الديمقراطي الذي حدَّده برنامج الإصلاح. وحثَّ وحيد أنصاره على عدم الردِّ بمظاهرات عنيفة، كما تجنَّب المواجهات العامة بمغادرة البلاد، لتلقي العلاج الطبي.

وعلى الفور بعد عزل وحيد، انتخبت الجمعية حمزة حاز (بالإنكليزية: Hamza Haz) نائبًا للرئيسة. وقد جمعت هذه الخطوة بين ميغاواتي وأحد أهمِّ خصومها في عام ١٩٩٩. كان حاز رئيسًا للجمعية الوطنية الإندونيسية، وقاد حملة قويَّة ضدها آنذاك، وذهب إلى أنه لا يليق ببلد مسلم أن تقوده امرأة. لكنَّ الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال لم يطعن أو يعترض على انتخابه، وتشكَّلت الحكومة الجديدة التي جمعت بين الحزب القومي العلماني الرئيسي، وأقوى الأحزاب الإسلامية المحافظة؛ على رأس السلطة.

واصلت رئاسةُ ميغاواتي الناتجة عن هذا الانتقال الثالث، عمليَّةَ التحوُّل

الديمقراطي للنظام السياسي الإندونيسي. وقد أعيد تشكيل الرئاسة والبرلمان نفسيهما. فوافقت الجمعية الاستشارية الشعبية على التعديلات الدستورية التي نقلت سلطة انتخاب الرئيس ونائبه من الجمعية إلى الانتخابات الوطنية المباشرة، التي كان مقرَّرًا إجراؤها عام ٢٠٠٤. كما أعادت الجمعية الاستشارية الشعبية تعريف البرلمان، فألغت مقاعد الأعضاء غير المنتخبين وأنهت بذلك المقاعد المخصصة للجيش. وجعلت العملية الانتخابية الجديدة على خطوتين، حيث تأتي الانتخابات الرئاسية بعد الانتخابات البرلمانية. كما جعلت المرشحين الرئاسيين في حاجة إلى ترشيح الأحزاب أو تحالفات الأحزاب، التي لديها ٣٪ من مقاعد البرلمان أو ٥٪ من جملة الأصوات. وإذا لم يحصل أي مرشح رئاسي على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات، فيلزم إجراء جولة ثانية من الانتخابات بين المرشَّحَيْن الحاصِلَيْن على أكبر عدد من الأصوات. وبذلك كانت هذه التغييرات تمثِّل خطوات أكثر وضوحًا وأكثر ابتعادًا عن الديمقراطية الموجَّهة الاستبدادية، في عهد سوهارتو.

وبمجرد تحديد هذا النظام الجديد، تطوَّرت المنافسة بين القادة والمجموعات السياسية الرئيسية، لتتخذ أشكالًا جديدة. وظنَّ الكثيرون أن ميغاواتي كانت في الوضع المثالي للفوز في الانتخابات العامة المباشرة، نظرًا لقوة حزبها ولشغلها للمنصب. ومع ذلك، فقد بدأت الأحزاب الكبيرة الأخرى في الاستعداد للحملات الانتخابية المباشرة، وشُكِّلت بعض الأحزاب الجديدة لدعم المرشحين المحتملين. وكان أهم هذه المجموعات الجديدة هو الحزب الديمقراطي (بالإندونيسية: Partai Demokrat)، الذي «تأسس في عام ٢٠٠١، ليكون أداةً انتخابيَّة رئاسيَّة للجنرال (المتقاعد) سوسيلو بامبانغ يوديونو»[٣٥]. وقد تأهل أربعة وعشرون حزبًا للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤، وفاز سبعة عشر منها بمقاعد في الجمعية الجديدة. ونتيجة لذلك، ظلَّت الائتلافات والتحالفات الحزبية، هي الوحدات الأساسية للعمل السياسي.

خلال رئاسة ميغاواتي، ظلَّت القضايا المتعلقة بدور الإسلام في السياسة الإندونيسية موضع جدل. وأصبح إرهاب الجماعات الإسلامية المتطرِّفة،

---

(٣٥) R. William Liddle and Saiful Mujani, "Indonesia in 2004: The Rise of Susilo Bambang Yudhoyono." *Asian Survey* 45:1 (January-February 2005): 120.

عالميًّا ثم في إندونيسيا، مصدر قلق كبير لإدارتها. كما أثار تدمير مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك على أيدي إرهابيين مرتبطين بالقاعدة في سبتمبر عام ٢٠٠١، وذلك عقب انتخابها رئيسةً للبلاد؛ أسئلةً حول الجماعات الإسلامية المتطرفة في إندونيسيا. مال الزعماء الإندونيسيون إلى تجاهل تحذيرات أجهزة الاستخبارات الآسيوية والغربية، من أنَّ الجماعة الإسلامية في إندونيسيا لديها علاقات عمل مع تنظيم القاعدة. فأعلن نائب الرئيسة حمزة حاز أنَّ إندونيسيا ليس فيها إرهابيون، وأظهر دعمه لأبي بكر باعشير (بالإندونيسية: Abu Bakar Ba'asyir)، الذي يُعرَف بأنه الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية[٣٦]. لكنَّ هذا الوضع تغيَّر تمامًا في أكتوبر عام ٢٠٠٢، عندما فجَّر إرهابيون تابعون للجماعة الإسلامية بعض النوادي الليلية في بالي، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من ٢٠٠ شخص. استجابت ميغاواتي بسرعة واتخذت إجراءات لمكافحة الإرهاب وتنسيق الأمن ووضع قوانين أكثر صرامة، فيما يتعلق بالعقوبات واحتجاز المشتبه بهم.

إنَّ التعامل مع هجمات بالي والهجمات التالية يظهر جانبًا مهمًّا من ديناميّات التحول الديمقراطي في إندونيسيا. لقد تذكَّر الكثيرون أنَّ سوهارتو قد استخدم الجيش سابقًا في قمع النشاط الإسلامي، ولكن «على الرغم من المخاوف من أنَّ النهج القاسي ضد المشتبه في كونهم إرهابيين قد يثير ردَّ فعلٍ من الإسلاميين، فلم يقع شيء من هذا»[٣٧]؛ بل إنَّ قادة الجماعات والأحزاب الإسلامية الكبرى أدانوا العنف، وتعاونوا مع الجهود الرامية لمنع المزيد من الأعمال الإرهابية. هذه الإجراءات أكَّدت حقيقة أنَّ هذه الجماعات الدينية لم تكن، في دفاعها القوي عن الأسس الإسلامية للسياسة، من أنصار الإسلاميين المسلَّحين.

كما أنَّ الطبيعة المسلمة، لا الإسلاموية، للجمعيات الدينية الكبرى، قد اتضحت في بعض المناقشات البرلمانية. كان نائب الرئيسة وحزبه، الجمعية الوطنية الإندونيسية، من أنصار التطبيق الأوسع للشريعة في الدولة الإندونيسية، وقد تقدَّموا بتشريعات مقترحة في البرلمان لإقرار الاعتراف

---

(٣٦) Michael S. Malley, "Indonesia in 2002: The Rising Cost of Inaction." *Asian Survey* 43:1 (January-February 2003): 136-137.

(٣٧) المصدر السابق، ص١٣٨.

الرسمي بالشريعة الإسلامية. لكنَّ كلًّا من جمعية نهضة العلماء والجمعية المحمدية (والأحزاب المرتبطة بهما) عارض هذا الإجراء، الذي سُحِب بعد ذلك. إنَّ هذا الحادث يؤكد استمرار قبول مبادئ البانكاسيلا، وجعلها كالأساس للسياسات المتعلقة بالدين. وقد ظهر هذا القبول بصورة ملموسة في نتائج انتخابات عام ٢٠٠٤. لقد فازت الأحزاب الإسلامية الأربعة الصريحة بنحو ٢٠٪ من الأصوات، بينما فازت الأحزاب التي أكَّدت قبولها لمبادئ البانكاسيلا (وهي الأحزاب القومية العلمانية، والأحزاب الإسلامية لا الإسلاموية، وهي حزب الصحوة الوطني وحزب التفويض القومي) بنحو ٧٠٪ من الأصوات(٣٨).

واجهت ميغاواتي أيضًا ضغوطًا مستمرة من الحركات الانفصالية الإقليمية. لقد ظلَّت هذه الحركات الانفصالية تتحدى الحكومات المركزية منذ الاستقلال، وحققت تلك الحكومات درجاتٍ متفاوتةً من النجاح في الحد من الصراعات. ومع ذلك، فإنَّ المنطقة الوحيدة التي استقلَّت عن إندونيسيا وأسَّست دولة مستقلة هي تيمور الشرقية، التي سُمِح لها بالانفصال بعد الاستفتاء الذي عُقِد في زمن حبيبي. أما حكومة ميغاواتي فقد حققت بعض النجاح في الحد من النزاع الإقليمي في مالوكو (بالإنكليزية: Maluku) وسولاواسي (بالإنكليزية: Sulewasi) من خلال المفاوضات وقمع الجماعات الإسلامية المسلَّحة في تلك المناطق. وفي آتشيه (باللغة المحلية: Acèh)، قادت حركة آتشيه الحرة (بالإندونيسية: Garakan Aceh Merdeka) حركةً انفصاليَّة راسخة، في أراضي سلطنة ما قبل استعمارية، في سومطرة. وقد استمرَّت المفاوضات من أجل الاستقلال الذاتي الإقليمي، ولكن في عام ٢٠٠٣ نشب النزاع العسكري مرة أخرى. لكنَّ هذا الوضع تغيَّر فجأةً، وبقسوة، في ديسمبر عام ٢٠٠٤، عندما دمَّر التسونامي الهائل الكثير من منطقة آتشيه (والعديد من الأماكن الأخرى في جنوب شرق آسيا). فجمعت عمليات إعادة بناء المجتمع في المنطقة، بين الحكومة وحركة آتشيه الحرة معًا، في جهدٍ مشتركٍ كبير، من خلال إنشاء بنية للحكم الذاتي الإقليمي في إطار الدولة القومية الإندونيسية.

(٣٨) Liddle and Murjani, "Indonesia in 2004," p. 121.

وفي السياسة التي أوجدها الانتقال الثالث، استمرَّت طبيعة مشاركة النخب الثلاثة في التطور. واستمر الجيش في أداء أدوار مهمة في السياسة والحكم. فقد تطلَّبت حملات مكافحة الإرهاب وقمع الحركات الانفصالية مشاركةً عسكريَّةً نشطةً. ومع ذلك، فإنَّ القيادة العسكرية لم تستخدم هذه القضايا لتصبح أكثر مشاركة في السياسة بصورة مباشرة. وكانت المشاركة السياسية للضباط العسكريين المتقاعدين في إطار سياسات الائتلاف المدني. ففي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤، رشَّح حزب غولكار ويرانتو، لكنَّ ويرانتو اختار لمنصب نائب الرئيس، شقيقَ عبد الرحمٰن وحيد، الذي لم يترشَّح بسبب مشكلاته الصحية. والضابط السابق الذي ترشَّح أيضًا في الانتخابات الرئاسية هو يودويونو، وقد كان مرشحًا عن الحزب الديمقراطي الصغير. وفي انتخابات الإعادة، التي كانت بين ميغاواتي ويودويونو، دعمت قيادة غولكار ميغاواتي، وهي المنافسة الإصلاحية السابقة للحزب، بدلًا من دعم يودويونو، الضابط المتقاعد.

وقد ظلَّت النخب القومية القديمة والجمعيات الدينية مصادر بارزة للقيادة السياسية، لكنَّ الانتماءات والتحالفات كانت متقلبة. فقدَّمت مجموعة أساسية من القوميين القدامى دعمها لميغاواتي، لكنَّ كثيرًا منهم أيضًا انجذب إلى الأفكار الإصلاحية عند يودويونو، الذي حصل أيضًا على دعم الجماعات الدينية. واستمرَّ بعض القوميين في تبني رؤية وطنية موحدة لإندونيسيا، مسترشدة بمبادئ البانكاسيلا، لتكون أساسًا للعمل السياسي، بغض النظر عن أيِّ مرشحٍ معيَّن أو حزب أو برنامج سيدعمونه.

كما كانت الجمعيات الدينية أيضًا تتسم بسيولة مشابهة في تحالفاتها، مع تمسكها بالسياسة التي تقودها المبادئ الإسلامية. وقد فسَّرت أكبر الجمعيات الدينية ـ جمعية نهضة العلماء والجمعية المحمدية ـ هذه الرؤية في إطار البانكاسيلا، لكنَّ بعض الأحزاب الصغيرة فقط، مثل الجمعية الوطنية الإندونيسية، كانت تدعو إلى اعتراف أكثر صراحةً بالشريعة. وبحلول موعد الانتخابات التي أنهت رئاسة ميغاواتي انقسم الإسلاميون في دعمهم، فأيَّدت الجمعية الوطنية الإندونيسية ميغاواتي، بينما أيَّد حزب العدالة المزدهر وحزب الهلال والنجمة يودويونو. كان هذا الوضع يعكس استمرار سيولة

المواقف السياسية، حتى بين الجماعات الإسلامية الأيديولوجية. وكان هذا يفصل الإسلاميين السياسيين، عن المتشددين المسلحين في جماعات مثل الجماعة الإسلامية.

قدَّمت فترات الرؤساء الثلاثة الأوائل، بعد سقوط سوهارتو، الإطارات اللازمة لإعادة تشكيل إندونيسيا وجعلها دولة ديمقراطية. وتحت قيادة حبيبي ووحيد وميغاواتي، حدث التحوُّل من نظام عسكري استبدادي، إلى نظام برلماني رئاسي، منتخب شعبيًّا. ومن أهمِّ أجزاء تلك الحقبة الانتقالية هو عمليات نقل السلطة الناجحة. إنَّ جميع هؤلاء الرؤساء الثلاثة كان يأمل في أن يستمر في منصبه، لكنَّه فقد ذلك المنصب من خلال العمليات الديمقراطية. وقد وضع هؤلاء سابقةً مهمةً لقبول فقدان المنصب، بدلًا من محاولة الاستمرار فيه بوسائل خارجة عن القانون. وإنَّ جزءًا مهمًّا في أي عملية ديمقراطية هو قبول المرشحين الخاسرين لنتائج الانتخابات، وقد أضاف حبيبي ووحيد وميغاواتي قوَّةً إلى التحوُّل الديمقراطي في إندونيسيا بفعلهم هذا.

وقد كان كل من النظام الناتج وعملية إبداعه يتسمان بنزعة احتوائية وغير إقصائية على نحو ملحوظ. فعلى الرغم من رفض نظام سوهارتوَ، إلا أن الحزب الذي كان يمثِّل هذا النظام في البداية، حزب غولكار، لم يُحَلَّ؛ بل أصبح فاعلًا سياسيًّا مشاركًا ومهمًّا. وكذلك الجيش، فمع نزع الطابع السياسي عنه على نحو ملحوظ، لم يمنع النظام السياسي ضباط الجيش السابقين من أن يكونوا جزءًا من القيادة السياسية. وقد استمرَّت النخبة القومية المدنية القديمة قلبًا للنظام السياسي، لكنَّها لم تخلق دولة علمانية ذات حزب واحد على الطراز القديم، كما كانت النخبة الدينية المنظَّمة جزءًا مهمًّا من المجتمع السياسي؛ بل قدَّمت رئيسًا منتخبًا، دون أن تحاول فرض نظام إسلامي «دينوقراطي»[٣٩].

---

(٣٩) هذه الكلمة المنحوتة «دينوقراطي» (بالإنكليزية: religiocracy) تعد أكثر دقة في وصف البرامج والرؤى الإسلامية، من المصطلح الشائع «الثيوقراطية». والمقصود بالدينوقراطية هو أن يكون للعلماء والزعامات الدينية سلطة تحديد السياسات الحكومية وتشكيلها، سواءٌ أكان هؤلاء يحملون مناصب سياسية رسميَّة بالفعل أم لا.

ما وراء سياسات حقبة ما بعد سوهارتو

بدأت انتخابات عام ٢٠٠٤ عصرًا جديدًا في مرحلة ما بعد سوهارتو من التاريخ السياسي لإندونيسيا. وتعكس الانتخابات الوطنية الثلاثة، في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٢٠١٤؛ التطوُّر الديناميّ للديمقراطية الانتخابية، كما تظهر التحوُّلات المستمرة في الحياة السياسية. وكما كان الحال في نقاط التحوُّل الثلاثة في مرحلة ما بعد سوهارتو، فقد ظلَّت المجموعات الثلاثة ـ النخب القومية، والجمعيات الدينية، والجيش ـ مركزيَّةً ومهمَّةً. ومع ذلك، ففي المؤسسات وطرق العمل التي تطوَّرت في السنوات التي تلت مباشرةً نظام سوهارتو، بدأت مجموعات جديدة وأنماط جديدة من التفاعل بين المجموعات القديمة، في إعادة تشكيل السياسة الإندونيسية.

إنَّ انتقال الرئاسة من ميغاواتي إلى يودويونو، وهي نقطة التحوُّل الرابعة بعد نهاية نظام سوهارتو، يُمكِن أن تُعَدَّ نهايةً لسياسات حقبة «ما بعد سوهارتو». لقد نجحت ديناميَّة الإصلاح، فاستبدلت بالنظام الاستبدادي نظامًا يُوصف بأنه ثالث أكبر ديمقراطية في العالم. وقد غيَّرت منظمة دار الحرية[٤٠] (بالإنكليزية: Freedom House)، على سبيل المثال، تصنيف إندونيسيا من «بلد حرَّ جزئيًّا» إلى «بلد حر»، في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٦[٤١]. وكان نظام سوهارتو يصنَّف دائمًا بأنه نظام «غير حر»، بينما وُصِفَت الأنظمة في حقبة ريفورماسي الإصلاحية وما بعد سوهارتو (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٥) بأنها أنظمة «حرة جزئيًّا». لم تعد قضايا حقبة الإصلاح وتحدياتها هي القضايا الرئيسية في السياسة الإندونيسية. وأصبحت الأسئلة الأساسية تتضمن تعريف المؤسسات، وحل القضايا القديمة؛ مثل النزعات الانفصالية الإقليمية، أو الدور السياسي للإسلام، في إطار زيادة التحوُّل الديمقراطي.

خلال عام ٢٠٠٤، أجرت إندونيسيا ثلاثة انتخابات وطنية، وأظهرت نتائج تلك الانتخابات مدى تعقيد السياسة الجديدة. ففي الانتخابات الأولى، وهي الانتخابات البرلمانية، كان الحزب الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات وأكبر عدد من المقاعد هو حزب غولكار (٢١,٥٨٪). وقد أكَّدت

---

(٤٠) هكذا تترجم الأمم المتحدة في وثائقها اسم تلك المنظمة. (المترجم)

(٤١) www.freedomhouse.org/report/freedom-world/2006/indonesia.

النتائجُ نجاحَ الحزب في النأي بنفسه عن معارضة السلطوية القديمة، مع الحفاظ على درجة من القومية المحافظة والعلمانية إلى حد ما. لقد أصبح عنصرًا مهمًّا في السياسة الجديدة. وكان الحزب الذي حصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات والمقاعد هو الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال، وهو حزب ميغاواتي. ومع ذلك، فقد تراجعت نسبة تأييد الحزب بدرجة كبيرة، حيث حصل الحزب على ١٨,٥٪ فقط من الأصوات، خلافًا للنسبة التي حصل عليها في انتخابات عام ١٩٩٩ التي بلغت ٣٤٪.

وقد حصلت الأحزاب الخمسة الدينية المنظَّمة، التي شاركت في انتخابات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، على نفس النسبة من الأصوات في كلا المرتين، فقد حصلت على ٣٣,٨٪ مجتمعةً في عام ١٩٩٩، وحصلت على ٣٥,١٪ في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فقد ظهر تحوُّل طفيف في النتائج، حيث تراجعت نسبة الأحزاب القديمة الأكبر حجمًا - حزب الصحوة الوطني، والجمعية الوطنية الإندونيسية، وحزب التفويض القومي -، بينما قفزت نسبة حزب العدالة المزدهر (حزب العدالة سابقًا)، من ١٪ إلى أكثر من ٧٪.

وكانت الإضافة الجديدة الرئيسية هي الحزب الديمقراطي ليودويونو. فقد حصل الحزب على ما يكفي من الأصوات (٧,٥٪)، ليصبح مؤهَّلًا لتقديم مرشَّح للرئاسة. وقد تماهى هذا الحزب مع الجنرال المتقاعد، صاحب السمعة الإصلاحية المحترمة. كما كان الحزب قوميًّا في شعاراته، فتمكن من أن يجذب أتباعًا من الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال وحزب غولكار. وعلى الرغم من أنه لم يكن لديه سوى وفد برلماني صغير، فإنَّ شعبية زعيمه منحته جاذبيَّة تجاوزت حدود الانتماء الحزبي.

وقد أظهرت الانتخابات الرئاسية التالية في عام ٢٠٠٤، استمرار سيولة التحالفات السياسية، التي مالت إلى تجاهل أنواع القسمة السابقة، إلى الإصلاحيين ومؤيدي النظام الجديد لسوهارتو، أو على أساس الاختلافات الدينية - العلمانية. ففي الجولة الأولى، عكست قوائم الانتخابات تلك التحالفات المتغيِّرة. وكما أشرنا أعلاه، لقد رشَّح حزب غولكار الجنرال المتقاعد ويرانتو، الذي اختار نائبًا له شقيق عبد الرحمٰن وحيد، بينما اختارت ميغاواتي نائبًا لها رئيس جمعية نهضة العلماء، هاشم مزادي

(بالإنكليزية: Hasyim Muzadi). وتبيِّن هذه الخيارات أهمية ناخبي جمعية نهضة العلماء وحزب الصحوة الوطني، والاستعداد للجمع بين القوميين والكتل الدينية. وكان أمين ريس هو المرشَّح عن حزب التفويض القومي، واختار نائبًا له أحد زعماء رابطة المزارعين الوطنيين. وأما الحزب الجديد، الحزب الديمقراطي، الذي تمحور تأسيسه حول ترشيح يودويونو؛ فقد اختار نائبًا له أحد رجال الأعمال من كبار قادة غولكار، لكنَّ ترشيحه لم يكن بدعم من الحزب. وفي جولة الإعادة بين ميغاواتي ويودويونو، تشكَّلت التحالفات بسرعة، مما يعكس مرة أخرى الاهتمامات السياسية العملية، لا المواقف الأيديولوجية. فجمع الائتلاف الوطني بين غولكار والجمعية الوطنية الإندونيسية وبين الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال، لدعم ميغاواتي؛ بينما جمع ائتلاف الشعب بين الأحزاب الإسلامية: حزب العدالة المزدهر وحزب الهلال والنجمة وحزب التفويض القومي، وبين الحزب الديمقراطي، لدعم يودويونو. وعلى الرغم من أنَّ الائتلاف الوطني كان يسيطر على نصف المقاعد في البرلمان، فقد فاز يودويونو في الانتخابات الرئاسية بأكثر من ٦٠٪ من الأصوات.

وفي بداية رئاسته، توتَّرت العلاقات بين المعارضة التي تسيطر بشكل كبير على البرلمان، وبين الرئيس، وقد قيَّد ذلك ما كان يمكن ليودويونو أن يفعله. ولكن في عام ٢٠٠٥، وقعت بعض التطورات التي عزَّزت موقف الرئيس. فقد انتُخِب نائبه، محمد يوسف كالا، رئيسًا لحزب غولكار، مما وضع نهاية لائتلاف ميغاواتي الوطني. وفيما يتعلق بالمشكلات التي صنعتها الحركات الانفصالية، فقد توصَّلت الدولة إلى اتفاق مع حركة آتشيه الحرة، الحركة الانفصالية في منطقة آتشيه، في أعقاب تسونامي عام ٢٠٠٤ الذي دمَّر الكثير من تلك المنطقة. وبحلول عام ٢٠٠٦، أجريت الانتخابات المحليَّة وفاز فيها قادة الحركة، مما أدى إلى حل العديد من مصادر الصراع بين تلك المنطقة والحكومة المركزية.

ويمكن أن تُعَدَّ الانتخابات التي أجريت في آتشيه جزءًا من الاتجاه نحو لا مركزية الحكومة. لقد صدرت بعض القوانين بالفعل في رئاسة حبيبي، وبدأت في تحقيق درجة كبيرة من اللا مركزية، كما استمرَّت تلك العملية ببطء في السنوات التالية. وفي عام ٢٠٠٥، أجريت «انتخابات ديمقراطية

على مستوى المديرين التنفيذيين للحكومة المحلية، لأول مرة في التاريخ الإندونيسي»[٤٢]. لقد فتح تطوُّر السياسات المحلية والإقليمية المستقلة الطريق أمام الناس خارج النخبة القديمة للحصول على السلطة السياسية. على سبيل المثال، لقد كان فوز حركة آتشيه الحرة يُرَى أنّه نتيجة «للاستياء العميق من الأحزاب القديمة ومرشحيها، الذين يرى الناس أنهم يخدمون مصالح نخبة ضيقة»[٤٣]. وأصبح من الممكن للرؤساء التنفيذيين المنتخبين محليًّا أن يكتسبوا ظهورًا وطنيًّا، كما يتبين هذا في صعود جوكو ويدودو من منصب العمدة، ليصبح حاكمًا لجاكرتا، ثم يفوز بالرئاسة في عام ٢٠١٤.

خلال الفترة الرئاسية الأولى ليودويونو، واصل إجراء بعض الإصلاحات المهمة على المدى الطويل. لقد كان أحد المصادر الكبرى للاستياء من الحكومة، وما زال كذلك؛ هو المستويات المرتفعة من الفساد بين المسؤولين الحكوميين. وبينما انحاز جميع رؤساء حقبة ما بعد سوهارتو إلى برامج مكافحة الفساد، فإنّ الرأي السائد بين الشعب هو أنّ ذلك لم يحرز تقدُّمًا يُذكر، فقلة فقط من السياسيين المهمين هم من أدينوا بالفساد. واصل يودويونو جهود مكافحة الفساد مع نجاح محدود، ولذلك فقد ظل الفساد مشكلة كبرى. وفي أول مؤشر لتصوُّرات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (بالإنكليزية: Transparency International) الصادر في عام ١٩٩٥، حلَّت إندونيسيا في المرتبة الأخيرة، فجاءت في المركز ٤١ من بين ٤١ دولة. وعلى مرِّ السنين حقَّقت إندونيسيا بعض التحسن الطفيف في ترتيبها. ففي عام ٢٠٠٣، حلَّت إندونيسيا في المرتبة ١٢٢ من بين ١٣٣ دولة، وفي عام ٢٠١٣، أصبحت في المركز ١١٤، من بين ١٧٧ دولة[٤٤]. وفي جميع الانتخابات البرلمانية والرئاسية منذ ١٩٩٨، كان الفساد من القضايا الرئيسية في الحملات الانتخابية.

أحرز يودويونو في فترة رئاسته الأولى تقدمًّا أكبر في عدم تسييس الجيش. فاستمر انسحاب القوات المسلحة من أعماله التجارية المدنية،

---

(٤٢) R. Michael Liddle and Saiful Mujani, "Indonesia in 2005: A New Multiparty Presidential Democracy." *Asian Survey* 46:1 (January-February 2006): 136.

(٤٣) "Indonesia: How GAM Won in Aceh." *Asia Briefing No. 61* (March 22, 2007). Jakarta/Brussels, p. 1.

(٤٤) The figures come from the reports of the annual indices at www.transparency.org.

ولكن بوتيرة بطيئة. وقد أدّى تعيين الضباط الإصلاحيين في المناصب الكبيرة في القوات المسلحة الإندونيسية، إلى تعزيز التحوُّل المستمر والتدريجي في دور الجيش في الدولة والمجتمع.

تكمن الأهمية المتزايدة للنمط الجديد من السياسات، خلال فترة رئاسة يودويونو، في قلب سيولة الائتلافات والإصلاحات الجارية. ومن السمات المميزة لهذا النمط الجديد هو الدور المتغيِّر للإسلام في الخطاب السياسي وبرامج الأحزاب. إنَّ مختلف التحالفات الانتخابية للقادة والأحزاب كانت تعكس ميول الوسطيَّة السياسية، التي لم تكن علمانية ولا إسلامية. هذه «الميول الوسطية تعكس مزيجًا من القيم الإسلامية والقناعات القومية في سياسات الأحزاب، حيث أصبحت الأحزاب الإسلامية أكثر تعدُّدية، وأصبحت الأحزاب العلمانية سابقًا أكثر انفتاحًا على أصوات المسلمين المتدينين»[(٤٥)]. وتُعَدُّ مواقف حزب يودويونو أفضل مثال على هذا النمط «الوسطي المعتدل»، الذي يجعل «من الصعب تمييز أيديولوجية ثابتة في سياسات الحزب»[(٤٦)]. ويمكن رؤية النمط السياسي غير الأيديولوجي في الحركات الجديدة، في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين، وقد تشكَّل هذا في إندونيسيا من خلال القبول الشعبي للتعدُّدية، الموجودة في مبادئ البانكاسيلا.

والسمة الثانية المميزة لهذا الأسلوب السياسي الجديد هو أنَّ المطابقة القديمة بين الهوية الاجتماعية ـ الأهلية، والهوية الحزبية السياسية أصبحت ضعيفة. فكان هناك:

«إضعاف لنمط سياسي قديم، يُعرَف بالمصطلح الإندونيسي (aliran)؛ أي: التيار، الذي يعني تحديد الناخبين العاديين وفقًا لمختلف المجموعات الثقافية في المجتمع الإندونيسي. وكان واضحًا بالفعل في عام ٢٠٠٤ ذلك التراجع في التصويت القائم على فكرة التيارات، وصعود نموذج جديد يعتمد

---

(٤٥) Marcus Mietzner, "Indonesia in 2009: Electoral Contestation and Economic Resilience." *Asian Survey* 50:1 (January-February 2010): 187.

(٤٦) Nadia Bulkin, "Indonesia's Political Parties." *Resource Page*, October 24, 2013. Carnegie Endowment for International Peace. http://carnegieendowment.org/2013/10/24/indonesia-political-parties.

على أساليب الحملات الحديثة، ووسائل الإعلام، وبناء الصور الشخصية، وكذلك (بدرجة أقل) الوعود بالأداء الاقتصادي والسياسي. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحًا في عام ٢٠٠٩»[٤٧].

لم تقضِ هذه التغييرات على نفوذ النخبة القومية القديمة وقوتها، ولا على الجمعيات الدينية ولا الجيش، لكنَّها فتحت الباب لظهور قوى سياسية جديدة في السياسة الإندونيسية، إلى جانب أنَّها فرضت على النخب القديمة سلوكَ مقارباتٍ جديدة في السياسة. ونجاح الحزب الديمقراطي ليودويونو في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ يعكس هذه التغييرات، كما أكَّدها أيضًا انتخاب جوكو ويدودو في عام ٢٠١٤.

كانت انتخابات عام ٢٠٠٩ علامة على نقطة التحوُّل الخامسة المهمة في السياسة الإندونيسية، وقد أكَّدت الانتقال من حقبة «سياسات ما بعد سوهارتو»، إلى حقبة جديدة من الديمقراطية. في عام ٢٠٠٩، فاز يودويونو بفترة ولاية ثانية وهو ما اعتبره الكثيرون انتصارًا ساحقًا. وعلى الرغم من أنَّه كان يواجه معارضين أقوياء ومعروفين سياسيًّا، فقد فاز بأكثر من ٦٠٪ من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، دون الحاجة إلى إجراء جولة إعادة. ومع أنَّ حزبه السياسي قد حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩، فإنه لم يحصل إلا على ٢١٪ فقط من الأصوات. وفي انتخاب يودويونو لولاية ثانية لم تكن إندونيسيا تمهِّد طريق العودة إلى رئاسة سلطوية؛ بل كانت تؤكِّد مسارًا ديمقراطيًّا أكثر استقرارًا، مع توقعات بأنَّ انتخابات عام ٢٠١٤ سوف تتضمن انتخاب رئيس جديد. كانت إندونيسيا تؤكِّد نجاح عملية التحول الديمقراطي، التي بدأت مع الإطاحة بسوهارتو.

تضمَّنت القضايا الرئيسية في ولاية يودويونو الثانية، الجوانب الإجرائية من النظام الديمقراطي الأكثر رسوخًا، بدلًا من التنافس بين الإصلاحيين الديمقراطيين والمعارضين لإصلاحاتهم. وفي تقييمه لإرث رئاسة يودويونو، ذهب إدوارد أسبينال (بالإنكليزية: Edward Aspinall) في عام ٢٠١٤، إلى أنَّ

(٤٧) Edward Aspinall, "Indonesia in 2009: Democratic Triumphs and Trials." *Southeast Asian Affairs* 2010: 107.

عقد يودويونو كان «فترة لتوطيد الديمقراطية ولركودها أيضًا. لقد تجاوزت إندونيسيا في هذا السنوات اضطرابات التحوُّل الديمقراطي (١٩٩٨ - ٢٠٠٤)، وقد استقرَّ نظامها الديمقراطي الجديد في موضعه»[٤٨].

كان إرث الفترة الثانية لرئاسة يودويونو يعكس درجة أكبر من تطبيع القضايا السياسية الرئيسية. وقد تحققت فيها إنجازات مهمة، ولكن في الجملة، كانت النتائج متفاوتة. استمرَّت الحملة على الفساد السياسي، وحاكمت لجنة القضاء على الفساد العديدَ من المسؤولين رفيعي المستوى وأدانتهم، وكان من بينهم زعماء من حزب يودويونو نفسه. ومع ذلك، فإنَّ المحسوبية والفساد كانتا من الحوافز المهمة لمشاركة النخبة السياسية. «فقد أصبحت أموال الرشوة و(سياسات الأموال) من العناصر المهمة في طريقة عمل النظام السياسي»[٤٩]. ونتيجة لذلك، وكما يتضح في مؤشر الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية؛ فما زالت إندونيسيا تحتل مرتبة مرتفعة بين الدول ذات معدلات الفساد العالية، في حين أنَّها تحصل على تصنيف «دولة حرَّة» في مؤشر مؤسسة دار الحرية. فقد يكون هذان الجانبان من الحياة السياسية، متقابلين، في حالة إندونيسيا.

وبالمثل، واجهت الوسطيَّة الناشئة حول القضايا الواسعة المتعلقة بالإسلام والسياسة تحدِّيًا، بسبب تصاعد هجمات المتطرفين العنيفة على الأقليات الدينية. فقد انخرطت مجموعات مثل جبهة المدافعين عن الإسلام (بالإندونيسية: Front Pembela Islam) وجماعة جنود الجهاد (بالإندونيسية: Laskar Jihad) في أنشطة عنيفة، ونظَّموا قوات شبه عسكرية. وبعد الإطاحة بسوهارتو، ازداد ظهور مثل تلك الجماعات[٥٠]. وخلال رئاسة يودويونو ازداد عدد الهجمات على المسيحيين والأقليات المسلمة، كالشيعة والأحمدية؛ بل إنَّ بعض الإجراءات، مثل المرسوم الوزاري المثير للجدل

(٤٨) Edward Aspinall, "Democratic Deepening in Indonesia: Challenges for the New Administration." *Strategic Review (The Indonesian Journal of Leadership, Policy and World Affairs)*, October-December 2014. www.sr-indonesia.com/in-the-journal/view/democratic-deepening-in-indonesia-challenges-for-the-new-administration.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) Greg Fealy, "Islamic Radicalism in Indonesia: The Faltering Revival?" *Southeast Asian Affairs* 2004: 104 - 121.

الذي يمنع الأحمدية وأتباعها من نشر عقيدتهم، قد أشارت إلى موقف حكومي غير متسامح تجاه التنوع الديني[٥١]. وقد أصدر معهد سيتارا (بالإنكليزية: Setara Institute)، وهو منظمة غير حكومية تهتم بحقوق الإنسان، تقريرًا عن حقبة يودويونو، وجاء التقرير تحت عنوان: ركود في الحرية الدينية (بالإنكليزية: Stagnation on Freedom of Religion)، وذكرت أنَّ العنوان كان «تمثيليًّا» من أجل «وصف الأداء القيادي لسوسيلو بامبانغ يودويونو»، الذي لم يفعل «أي: إنجاز لتعزيز حرية الدين والمعتقد وحمايتها»[٥٢]. وفي تقريره عن زيادة حالات التعصب الديني في عام ٢٠١٣، أشار المعهد إلى أنَّ «رد فعل الحكومة البطيء كان السبب في زيادة حالات التعصب»[٥٣]. ومع ذلك فإنَّ كبار الزعماء المسلمين، إلى جانب القوميين الأكثر علمانية، قد أدانوا العنف؛ واستمرُّوا في تأكيد دعمهم لمبادئ البانكاسيلا والحرية الدينية.

استمرَّت الإصلاحات العسكرية، تحت قيادة الجنرال الإصلاحي المتقاعد يودويونو، لكنَّ النتائج كانت متفاوتة. فقد استمرَّ الحدُّ من أعمال القوات المسلحة وأنشطتها التجارية، لكنَّ القادة العسكريين ظلوا يتمتعون بمواقف قوية في الشؤون المحلية في أجزاء عديدة من البلاد. وفيما يتعلق بالسياسة الوطنية، كان للقادة العسكريين المتقاعدين تأثير كبير، لكنَّ أهميتهم تلك كانت مرتبطة بأعمالهم بوصفهم سياسيين مدنيين منافسين، لا بوصفهم ممثلين للمؤسسات العسكرية.

بحلول نهاية العقد الأول بعد الإطاحة بسوهارتو، نشط الضباط العسكريون المتقاعدون في عدد من الأحزاب، وكان لبعضهم، مثل يودويونو، دور مركزي في إنشاء أحزاب جديدة. ولم يعد تماهي الجيش مع حزب غولكار واقعًا سياسيًّا. كما لم تكن الأحزاب الجديدة ذات توجُّهٍ

(٥١) Ehito Kimura, "Indonesia in 2010." *Asian Survey* 51:1 (January-February 2011): 190.

(٥٢) "Stagnation on Freedom of Religion." Setara Institute for Democracy and Peace, November 20, 2014. http://setara-institute.org/en/stagnasi-kebebesan-beragama.

(٥٣) "Religious Intolerance Increases in Indonesia Watchdog Says." Setara Institute for Democracy and Peace, January 18, 2014. http://setara-institute.org/en/english-religious-intolerance-increases-in-indonesia-watchdog-says/.

عسكري؛ بل كانت تمثِّل طائفة متنوعة من المواقف السياسية. فتأسس حزب حركة إندونيسيا العظيمة (بالإندونيسية: Partai Gerakan Indonesia Raya) أو حزب جيريندرا، ليكون الأداة السياسية لفرابوو، وتأسس حزب ضمير الشعب (بالإندونيسية: Partai Hati Nurani Rakyat) أو حزب هانورا، ليكون كذلك أيضًا لويرانتو. وقد عرض كلاهما القيم القومية، كما كان كلاهما ذا توجُّهٍ علماني.

تلائم النشاط السياسي للضباط المتقاعدين مع أنماط التطور السياسي الواسعة في سياقات التحوُّل الديمقراطي. وكان النمط السياسي الوسطي واضحًا بين جميع النخب السياسية القديمة؛ أي: القوميين، والجمعيات الإسلامية، والجيش. تضمَّن النظام السياسي الناشئ استمرارًا للتنوع الواسع في المنظمات السياسية ومجموعات المصالح القابلة للتحديد. وكانت نتيجة هذا التنوُّع أنَّه لم تستطع أي مجموعة واحدة أن تحصل على أغلبية واضحة في الحكومة (ولا حتى في المسائل المجتمعية أيضًا)، ولذلك فلم تحدث الصعوبات المحتملة لسيطرة الأغلبية. وعلى الرغم من «النصر الساحق» ليودويونو في عام ٢٠٠٩، فلم يكن لديه القاعدة البرلمانية أو الحزبية التي تتيح له تأسيس موقف سياسي مهيمن. فكان على جميع القوى السياسية الكبرى في إندونيسيا أن تشارك في التحالفات والائتلافات، من أجل الحصول على سلطة فعالة. ونتيجة لذلك، تضمَّنت السياسة «ازدواجية أو ثنائية حزبية»، كانت متغيِّرة باستمرار، تتضمن إنشاء «تجمُّعين سياسيين واسعين، ومتمايزين داخليًا»[٥٤]، ولم يكن في هذا النظام «كتلة إسلامية» ولا «كتلة علمانية قومية» (ولم يكن فيه أيضًا لوبي عسكري منفرد). وبدلًا من ذلك، انقسمت كل مجموعة من مجموعات النخب القديمة، مما فتح الطريق أمام التحالفات السياسية العابرة للحدود الاجتماعية والسياسية القديمة.

تقدِّم انتخابات عام ٢٠١٤ نقطة تحوُّل أخرى (وهي نقطة التحوُّل السادسة المذكورة في المقدمة)، في التطور الديناميِّ للسياسة الإندونيسية. فقد تنافست طائفة واسعة من الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، ولم يفز

(٥٤) نستعمل هنا الاصطلاح الوارد في هذا الكتاب:

Damien Kingsbury, "Indonesia in 2007: Unmet Expectations, Despite Improvement." *Asian Survey* 48:1 (January-February 2008): 39.

أيٌّ منها بأكثر من ٢٠٪. ومرة أخرى، حصل الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال، وهو حزب ميغاواتي، على نحو ٢٠٪ من الأصوات؛ وحصل حزب غولكار على نحو ١٥٪ منها؛ فكانا أكثر الأحزاب من حيث الأصوات والمقاعد البرلمانية. وحصل الحزب الديمقراطي ليودويونو على نحو ١٠٪ من الأصوات، وهو نصف ما حصل عليه في عام ٢٠٠٩. وحصلت الأحزاب الدينية مجتمعةً على ٣٢٪، فكان أنجحها حزب الصحوة الوطني (بنسبة ٩٪)، وهو الحزب المرتبط بجمعية نهضة العلماء، ثم حزب التفويض القومي (بنسبة ٧,٥٪)، وهو الحزب المرتبط بالجمعية المحمدية. وفازت الأحزاب الإسلامية الأكثر صرامة بنحو ١٥٪ من الأصوات.

تظهر نتائج تلك الانتخابات البرلمانية استمرارَ دعم النخبة القومية ذات الطراز القديم لسياسات ميغاواتي وحزبها الديمقراطي الإندونيسي للنضال، مع أنَّ هذا الدعم لم يوفِّر القاعدة الكافية ليصبح الحزب حزبًا للأغلبية. وكان حزب غولكار، الذي أصبح حزبًا مدنيًّا، يتمتع بسجلٍّ مشابه من دعم أنصاره ومؤيديه. ولكن بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الكتلة الصلبة من الناخبين المؤيدين لحزب غولكار، قريبة في حجمها من الكتلة الصلبة التي تدعم الأحزاب الإسلامية الصغيرة مجتمعة (حزب العدالة المزدهر، والجمعية الوطنية الإندونيسية، وحزب الهلال والنجمة).

أما حزب يودويونو، الحزب الديمقراطي، فقد مثَّل عنصرًا سياسيًّا جديدًا. وعلى الرغم من أن شخصيات القادة كانت تلعب دورًا مهمًّا في جميع الأحزاب، فالأحزاب القومية والدينية كان لديها هوية أيديولوجية أو برنامج معيَّن، إلى جانب شخصية القادة الأفراد الرئيسيين فيها. فقد استطاع حزب الصحوة الوطني، على سبيل المثال، أن ينجو من الانقسامات الدولية الناجمة عن عزل وحيد من الرئاسة، ثم استمرَّ أيضًا بعد وفاة وحيد في عام ٢٠٠٩. أمَّا الحزب الديمقراطي، فقد نشأ حول شخصية قائده، وكان لديه هوية براغماتية وسطية، تمحورت حول القدرات السياسية ليودويونو. وكان الجنرالات المتقاعدون فرابوو وويرانتو أيضًا من الشخصيات المركزية في الأحزاب التي كانت أكثر تماهيًا معهم ومع أسلوبهم السياسي، أكثر من أي هوية أيديولوجية أو برنامجية. وقد تنافست أحزاب هؤلاء في انتخابات

عام ٢٠٠٩، وفي ذلك الوقت، لوحظ أنّ «النجاحات المتواضعة التي حققها ويرانتو، وكذلك فرابوو على وجه الخصوص، تبيِّن أنَّ الفاعلين السياسيين السلطويين لم يكونوا من الشخصيات غير المرغوب فيها (بالإنكليزية: persona non grata) في الديمقراطية الإندونيسية»[٥٥].

في عام ٢٠١٤، فاز حزب فرابوو: حزب جيريندرا، بثالث أكبر عدد من الأصوات (١١,٨٪)، وأصبح المرشح عن أحد الائتلافَين اللذين يقدمان الترشيحات في الانتخابات الرئاسية. وكثيرًا ما كان فرابوو يوصف من ناحية علاقاته بنظام سوهارتو. فقد كان قائدًا عسكريًّا كبيرًا في التسعينيات، كما كان زوج ابنة سوهارتو. وقد أسَّس حزبه السياسي الخاص به عندما لم يرشِّحه حزب غولكار لمنصب الرئيس، وفي عام ٢٠٠٩، ترشَّح نائبًا لميغاواتي في الانتخابات الرئاسية. وبحلول عام ٢٠١٤، أصبح مشاركًا نشطًا في التحالفات السياسية المتغيِّرة آنذاك. وبوصفه مرشحًا رئاسيًّا في ذلك العام، كانت مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية تدعمه، ومن بينها حزب غولكار وحزب التفويض القومي. فكان فرابوو يعكس الواقع السياسي لحقبة ما بعد سوهارتو في إندونيسيا.

كان المرشح الرئاسي الثاني الرئيسي في عام ٢٠١٤ هو جوكو («جوكوي») ويدودو، الذي كان يعكس الواقع السياسي الناشئ الجديد. انتُخِب جوكو لمنصب العمدة في إحدى المدن، في النظام السياسي الذي أنشأته حركة ريفورماسي الإصلاحية. وكثيرًا ما وُصِف بأنه يتميَّز عن غيره من الزعماء السياسيين الوطنيين، بعدم انتمائه التنظيمي أو المؤسسي إلى نظام سوهارتو؛ بل لم يكن مشاركًا بارزًا في أنشطة حركة ريفورماسي الإصلاحية، التي وضعت نهاية لحكم سوهارتو. ويعكس وصف صحيفة الإيكونومست (بالإنكليزية: The Economist) إجماعًا واسعًا: «لقد انتُخِب جوكوي بوصفه نوعًا جديدًا من القادة في إندونيسيا: نوع شبابي، وواقعي، ويسهل الوصول إليه والاقتراب منه، وغير ملوث بالفساد كما تشير الدلائل كلها. وقد كان مدفوعًا بالناخبين الشباب المتطورين تكنولوجيًّا، ولم يبرز من خلال صفوف

---

(٥٥) Aspinall, "Indonesia in 2009," p. 121.

الأحزاب؛ بل من خلال سجلٍّ من الخدمات والحكم الصالح»[٥٦]. وبعد وقت وجيز من انتخاب جوكوي، كتب مايكل ڤاتيكيوتس (بالإنكليزية: Michael Vatikiotis) في صحيفة ستريتس تايمز (بالإنكليزية: Straits Times): «إن التحوُّل السياسي الجاري، بعد انتصار السيد جوكو ويدودو في الانتخابات في يوليو، قد فتح مسارًا سياسيًّا جديدًا في إندونيسيا، وأظهر المدى الذي تطورت إليه البلاد ديمقراطيًّا في ١٧ عامًا»[٥٧].

وفي حقبة ما بعد عام ٢٠١٤ الجديدة، ظلَّت النخب ذات الطراز القديم تتمتع بقوة كبيرة، لكنَّ مواقفها تغيَّرت بصورة كبيرة عمَّا كانت عليه منذ الإطاحة بسوهارتو. لم يكن من الممكن لجوكوي أن يترشَّح دون ترشيح حزب كبير. وقد رشَّحه حزب ميغاواتي الديمقراطي الإندونيسي للنضال، بعد أن قرَّرت هي عدم الترشح مرة أخرى، وحظي بتأييد تحالف متنوع ضمَّ حزب هانورا، وهو حزب الجنرال المتقاعد ويرانتو، الذي قرَّر أيضًا ألا يخوض الانتخابات. وكان نائب جوكوي في الانتخابات هو يوسف كالا، الذي كان نائبًا للرئيس خلال ولاية يودويونو الأولى، وكان مرشحًا رئاسيًّا عن حزب غولكار في انتخابات عام ٢٠٠٩، التي لم ينجح فيها. إنَّ هذه الترتيبات تبيِّن الدور المركزي المستمر للنخبة القومية القديمة، حيث يتكيَّف القادة القدامى، مع الجيل الجديد من الإندونيسيين.

وبالمثل، حافظت الجمعيات الدينية على مواقفها السياسية، كالقوميين على الأقل. فجمعية نهضة العلماء والجمعية المحمدية، وبفضل ما لديهما من بنية تحتية واسعة من المدارس والمساجد والمرافق الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، ظلَّتا قوتين اجتماعيتين كبيرتين. وأصبح المفكرون والعلماء المسلمون الإندونيسيون على نحو متزايد من أصحاب التأثير، في العالم الواسع للإسلام.

كما تغيَّر دور الجيش السياسي منذ أيام سوهارتو. وفي وقت مبكِّر من

---

(٥٦) "Indonesian Politics: The Empire Strikes Back," *Economist*, October 4, 2014, p. 45.

(٥٧) Michael Vatikiotis, "Indonesia and Jokowi: Right Place, Right Time." *Straits Times*, November 21, 2014.
www.straitstimes.com/news/opinion/more-opinion-stories/story/indonesia-and-jokowi-right-place-right-time-20141121.

عام ٢٠١٣، انتشرت بعض الشائعات عن الانقلابات في وقت تراجعت فيه شعبية يودويونو[٥٨]، ولكن لم يكن لتلك الشائعات أي مصداقية. وقد استمرَّ بعض المنتسبين إلى الجيش في اعتقادهم أنَّ الجيش ربما يحتاج إلى أن يكون ناشطًا في حماية البلاد من الفساد والتطرف الديني. فقد قال جوونو سودارسونو (بالإنكليزية: Juwono Sudarsono)، وزير الدفاع الأسبق: «قد يُضطَر الجيش إلى التقدُّم والتأكد من أن الديمقراطية تعمل كما ينبغي»[٥٩]. ومع ذلك، فقد كانت القيادة العسكرية إصلاحية على نحو مستمر، وعندما كان القادة العسكريون السابقون يبدؤون نشاطهم السياسي، فقد كانوا يشاركون في السياسة الانتخابية المدنية.

لقد قدَّمت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ ساحة لمناقشة طبيعة الديمقراطية الإندونيسية. لم يكن بين فرابوو وجوكوي اختلافات أيديولوجية واضحة. لكنَّ الاختلافات بينهما كانت في نوع الديمقراطية التي دافعا عنها ومالا إلى تمثيلها. قدَّم فرابوو أسلوبًا للحكم الديمقراطي يعكس تاريخًا طويلًا من إدارة النخب للدولة. وذهب إلى أنَّ «الشكل الحالي للديمقراطية في إندونيسيا يعاني من عدم وجود قيادة قوية»، وأنَّ النخبة «هي التي يتعيَّن عليها أن تغير النظام، ويجب عليها فعل ذلك»[٦٠]. وأعلن أنه «إذا انتُخِبت رئيسًا، فسوف أعمل مع أفضل العقول وأذكاها في البلاد، لتحقيق نسخة أفضل من الديمقراطية للبلاد»[٦١]. لقد كان هذا المنهج بمثابة العودة إلى روح الديمقراطيّات الموجهة؛ بل إلى بنيتها، كما كان سوهارتو وسوكارنو.

أمَّا مسلك جوكوي في القيادة عندما كان عمدةً وحاكمًا لجاكرتا، فقد كان أكثر شعبية. وقد أكَّد أهمية الاستماع إلى الناس ومعرفة ما يريدونه

---

(٥٨) Geoffrey C. Gunn, "Indonesia in 2013: Oligarchs, Political Tribes, and Populists." *Asian Survey* 54:1 (January-February 2014): 49.

(٥٩) Michael Vatikiotis, "Indonesian Democracy's 'Guiding Hand.'?" *New York Times*, February 21, 2014.
www.nytimes.com/2014/02/22/opinion/indonesian-democracys-guiding-hand.html.

(٦٠) "RI Suffers from Weak State: Prabowo." *Jakarta Post*, May 31, 2013.
www.thejakartapost.com/news/2013/05/31/ri-suffers-from-weak-state-prabowo.html.

(٦١) Margareth S. Aritonang, "Prabowo Wants 'Guided Democracy' if Elected." *Jakarta Post*, December 19, 2012.
www.thejakartapost.com/news/2012/12/19/prabowo-wants-guided-democracy-if-elected.html.

ويحتاجون إليه. وكان منهجه قائمًا على حل المشكلات، لا الأيديولوجيا. وعندما كان حاكمًا، «أصلح نظام جمع الضرائب في جاكرتا، ووضع نظامًا للبطاقات الصحية للفقراء»، كما «اتخذ خطوة غير مسبوقة، بإجباره للموظفين المدنيين على الالتزام بمواعيد الوصول إلى المكاتب»، وبدأ العديد من التحسينات الطموحة الأخرى في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية(٦٢). وخلال الحملة الانتخابية، كانت «علامته التجارية المسمَّاة (blusukan) - التي تعني: الزيارات المرتجلة إلى الأسواق والقرى والأحياء الحضرية الفقيرة، حيث كان يجتمع مع المواطنين ويمازحهم، ويتحدث معهم عن حياتهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم - قد اتخذها عن قصد، لبيان اختلافه عن السياسيين من النخبة المعتادة»(٦٣). وكان هذا الأسلوب في تناقض حاد مع الأسلوب الأرستقراطي لحملة فرابوو.

ومع انتصار جوكوي ظهر جيل سياسي جديد في إندونيسيا. فقد كان انتصار المرشح الشعبوي على السياسي القديم المخضرم؛ يعكس تغيرات المجتمع الإندونيسي نفسه في القرن الحادي والعشرين. ففي عام ١٩٩٨، عندما استقال سوهارتو، كان أقل من ٤٠٪ من جملة السكان يعيشون في المناطق الحضرية، وكان نحو الثلثين منهم من سكان الريف. وبحلول عام ٢٠١١، أصبح أكثر السكان يعيشون في المناطق الحضرية(٦٤). وبالمثل، نمت الطبقة الاقتصادية المتوسطة نموًّا كبيرًا، مع نمو الطموحات والتطلعات الحضرية الحديثة. وفي عام ٢٠١٢، قدَّر مسح أجراه أحد البنوك الإندونيسية أنَّ ٦٠,٩٪ من المواطنين هم من الطبقة المتوسطة(٦٥). هذه الطبقة المتوسطة الحضرية الجديدة كانت تخلق مساحة عامة للسياسة والثقافة، تختلف تمامًا عن المجال العام القديم، حيث كان يمكن للنخبة الأرستقراطية أن توجِّه عامة المواطنين. ونتيجة لذلك، من الممكن أن ننظر إلى انتخابات

---

(٦٢) A. Lin Neumann, "As the Yudhoyono Era Ends, Sweeping Changes Are in Store." *Strategic Review (The Indonesian Journal of Leadership, Politics and World Affairs)*, January 13, 2014. www.sr-indonesia.com/web-exclusives/view/as-the-yudhoyono-era-ends-sweeping-changes-are-in-store.

(٦٣) Aspinall, "Democratic Deepening in Indonesia."

(٦٤) أخذنا هذه الأرقام والتقديرات عن الموسوعة البريطانية (بالإنكليزية: *Britannica Book of the Year*) للأعوام المذكورة.

(٦٥) Geoffery Gunn, "Indonesia in 2012: An Electoral Democracy in Full Spate." *Asian Survey* 53:1 (January-February 2013): 119.

عام ٢٠١٤، بوصفها ذروة عمليات التحول الديمقراطي، التي بدأت مع حركة ريفورماسي الإصلاحية، وبوصفها أيضًا بداية لعهد جديد من السياسة الإندونيسية.

خلاصة: الدروس الممكنة

إنَّ التجربة الإندونيسية، للانتقال من نظام عسكري سلطوي إلى ديمقراطية ناجحة، تُعدُّ دراسة حالة مثيرة للاهتمام. وربما كانت أو لم تكن نموذجًا لغيرها، مثل حركات الربيع العربي. لكنَّ بعض جوانب التطوُّرات الإندونيسية تصلح لبيان أمثلة مفيدة، للطرق التي يمكن أن تحدث بها التحوُّلات الديمقراطية، دون المرور بما وصفه هانتنغتون بأنه «موجات عكسية»، وفي تلك الموجات «تنتكس الدول التي كانت قد تحوَّلت إلى الديمقراطية، إلى حكم غير ديمقراطي»(٦٦).

ومن المناحي المهمة في تجربة التحول الديمقراطي في إندونيسيا؛ تصرفات النخب القيادية هناك. ففي تحليله لعملية التحوُّل الديمقراطي لإندونيسيا في عام ٢٠١٤، ذهب إدوارد أسبينال (بالإنكليزية: Edward Aspinall) إلى أنَّ «من مصادر ثراء الديمقراطية هو درجة اتفاق النخبة الواسعة التي حققتها. فخلافًا لبعض البلدان، أيَّدت معظم مجموعات النخب الكبرى النظام الديمقراطي. وسعى معظم هؤلاء إلى المشاركة في المؤسسات الديمقراطية، لاكتساب النفوذ الكافي لصنع السياسات، والوصول إلى موارد التأييد الحكومية»(٦٧). لقد شاركت النخب الثلاثة ـ النخبة القومية، والجمعيات الدينية، والجيش ـ في تحالفات وائتلافات شكَّلت السياسة الإندونيسية، بعد سقوط سوهارتو.

لقد سُدَّت فجوات الخلافات القديمة على نحو جعل استمرار التحول الديمقراطي أمرًا ممكنًا. وعلى وجه التحديد، لم يتردد القوميون العلمانيون في فترات الإصلاح وما بعد الإصلاح، في الانضمام إلى الجمعيات الإسلامية الكبرى، وحتى العمل مع المجموعات الإسلاموية الصريحة.

---

(٦٦) Huntington, *The Third Wave*, p. 16.

(٦٧) Aspinall, "Democratic Deepening in Indonesia".

واستخدموا عوضًا عن ذلك مبادئ البانكاسيلا، لتقليل التوتر الديني العلماني، الذي وُجِد في العديد من البلدان الأخرى، أثناء عملية التحوُّل الديمقراطي.

وبالمثل، فإنَّ المجموعات ذات الهوية الإسلامية، لم تصرَّ على السياسات الدينوقراطية، وكانوا مستعدين لتقديم التنازلات. كان عبد الرحمٰن وحيد، الرئيس السابق لأكبر جمعية إسلامية في إندونيسيا (وربما في العالم)، مشاركًا نشطًا في سياسات حركة ريفورماسي الإصلاحية؛ بل إنَّ الإسلاميين المحافظين، مثل الجمعية الوطنية الإندونيسية، وجدوا أنَّ بإمكانهم العمل مع القوميين الأكثر علمانيَّة، مثل ميغاواتي.

ومن العناصر الإضافية لحالة عدم الإقصاء السياسي: البقاء الاستثنائي لحزب غولكار، الحزب الذي كان الصوت السياسي المسيطر في النظام العسكري السلطوي. لم تفرض الحكومات الإصلاحية حلَّ الحزب، ولم تستبعد تلك الحكومات الأشخاص الذين تولوا مناصب في عهد سوهارتو. ولم يكن في إندونيسيا «عهد من الإرهاب»، للقضاء على المرتبطين بالنظام القديم. وبدلًا من ذلك كله، استطاع حزب غولكار أن يحوِّل نفسه إلى حزب منافس فعال، في السياق الديمقراطي الجديد. وقد استمرت البلاد في الاستفادة من خدمات العديد من الموهوبين وذوي الخبرة منهم، الخدمات التي لم تكن لتتوفر من دونهم.

وأخيرًا، إنَّ مشاركة الجيش التي تطوَّرت وتغيرت، كانت حاسمة في النجاح الكبير لعملية التحول الديمقراطي. فحتى عندما أتيحت الفرصة لاستعادة السيطرة من خلال إعلان حالة الطوارئ، خلال رئاسة وحيد، لم تلجأ قيادة الجيش إلى ذلك؛ بل كان قادة الجيش الكبار من الناشطين في نزع الطابع السياسي عن القوات المسلحة، وعندما اختار هؤلاء مباشرة الفعل السياسي، فقد فعلوا ذلك بعد أن تقاعدوا وأصبحوا من المدنيين.

ربما كانت إندونيسيا نموذجًا للبلدان الأخرى يجب عليها أن تتبعه في سعيها إلى التحول الديمقراطي (وربما لم تكن كذلك)، لكنَّها على أي حال تُعدُّ مثالًا مهمًا، على كيفية حدوث التحوُّل من الحكم العسكري السلطوي إلى الديمقراطية، دون المرور بموجات عكسية، ودون إقصاء لمجموعات مهمة من الناس.

الفصل السادس

السنغال

الديمقراطية ودولة ما بعد الاستعمار

«لقد أظهرنا للعالم أنَّ ديمقراطيتنا ناضجة. وسوف أكون رئيسًا لجميع السنغاليين».

مكي سال، الرئيس الفائز في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ في السنغال(١).

«أثبتت السنغال مرة أخرى، في انتخابات تتسم بالشفافية، أنها كانت ولا زالت دولة ديمقراطية عظيمة».

المستشار الصحفي لعبد الله واد، الرئيس الخاسر في انتخابات عام ٢٠١٢(٢)

عندما خاطب الرئيسُ السنغاليُّ عبدُ الله واد، مكي سال، الفائزَ في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ مقرًّا بهزيمته، تبين للناس في السنغال وفي جميع أنحاء العالم أنَّ هذا التصريح يُعدُّ تأكيدًا لديمقراطية السنغال. إنَّ هزيمة الرئيس الحالي في الانتخابات، ونقل السلطة بنجاح إلى زعيم معارض، هما علامتان واضحتان على ديمقراطية فعالة قائمة. وفي بعض الأحيان، تشير المناقشات حول الديمقراطية في العالم الإسلامي إلى التجربة الديمقراطية للسنغال، لتحددها عادةً ومن غير كثير شرحٍ بوصفها استثناءً بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة. كما أنَّ استثنائية السِّنغال ترجع إلى أنَّها إحدى الدول القليلة في أفريقيا، والدولة الوحيدة في غرب أفريقيا، التي لم

(١) Afua Hirsch and Sheriff Bojang, Jr., "Senegalese President Admits Defeat in Election." *Guardian*, March 26, 2012. www.theguardian.com/world/2012/mar/26/senegalese-president-admits-defeat-election.

(٢) Adam Nossiter, "A Turbulence-Free Election in Senegal." *New York Times*, March 2, 2012.
www.nytimes.com/2012/03/26/world/africa/president-concedes-race-in-senegal.html.

تشهد حكمًا عسكريًا مباشرًا. فمنذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٠، حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم يحكم السنغال إلا المدنيون.

إنَّ تجربة السنغال مهمة؛ لأنَّ لديها العديد من العناصر الاجتماعية والسياسية، التي أوقعت البلدان الأخرى في حالة من عدم الاستقرار السياسي والحكم السلطوي. والسنغال ليست متجانسة عرقيًا. فأكبر مجموعة عرقيَّة فيها هي الولوف، وتبلغ نسبتهم نحو ٤٣,٣٪ من سكان البلاد. ومن المجموعات الكبيرة الأخرى: التكرور (٢٣,٨٪)، والسيريريون (١٤,٧٪)، والجولائيون - أو شعب الجولا - (٣,٧٪)[٣]. وبالمثل من الناحية الدينية، فعلى الرغم من أنَّ الغالبية العظمى من السنغاليين من المسلمين (نحو ٩٠ إلى ٩٥٪)، فمعظم السنغاليين ينتمون إلى واحدة من ثلاث جماعات إسلامية كبرى، ذات هويات قوية ومائزة، ومن أنَّ السنغال بها أقلية مسيحية (٥٪)، لكنَّها مؤثرة. إلا أن الصراعات العرقية والدينية لم تكن عاملًا رئيسيًّا في تطور النظام السياسي السنغالي في القرنين العشرين والحادي والعشرين، على الرغم من أنَّ الهويات العرقية والدينية قد لعبت وما زالت تلعب أدوارًا مهمة في السياسة السنغالية.

إنَّ النخبة المثقفة في المناطق الحضرية تُعَدُّ هي جوهر الدولة السنغالية الحديثة. ولدى أفراد هذه النخبة هوياتهم العرقية والدينية، لكنَّهم يميلون إلى أن يكونوا فرنكفونيين[٤]، كما تميل مواقفهم إلى العلمانية إلى حد ما. واللغة الفرنسية هي الوسيلة الفعَّالة «لتعزيز العلاقات داخل تلك النخبة، بين الأفراد المنتمين إلى طيف واسع من الأصول العرقية واللغوية»[٥]. وخلال القرن العشرين، برز فيما بين هذه النخبة شعورٌ بالهوية «السنغالية»، تلك

(٣) تختلف تقديرات عدد السكان اختلافًا كبيرًا، لكنَّ هذه التقديرات المذكورة، المأخوذة عن كتاب حقائق العالم، الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (بالإنكليزية: CIA World Factbook)، تعطينا لمحة عن نسب السكان هناك. فالمقصود أنه ليس في السنغال مجموعة معيَّنة تمثل الأغلبية في البلاد.

(٤) الفرنكفوني (بالإنكليزية: Francophone)؛ أي: الناطق باللغة الفرنسية، لكنَّ المصطلح يُراد به أصحاب خلفيَّةٍ ثقافيَّةٍ معيَّنة، مرتبطة بالثقافة واللغة الفرنسية. (المترجم)

(٥) Donal Cruise O'Brien, "The Shadow Politics of Wolofisation." *Journal of Modern African Studies* 36:1 (March 1998): 30.

الهوية التي أصبحت في القرن الحادي والعشرين جزءًا رئيسيًا من الحياة السياسية. وقد أشار استطلاعٌ للرأي، أجرته مؤسسة أفروبارومتر (بالإنكليزية: Afrobarometer) في عام ٢٠٠٨، إلى ذلك الحسّ القوي بالهوية السنغالية. فقد طرح الاستطلاع هذا السؤال: «هَبْ أنّك اضطُررت إلى الاختيار بين كونك سنغاليًا وكونك كذا (أي: المجموعة الإثنية للمشارك في الاستطلاع). فأيُّ هذه الإجابات تُعَدُّ أفضل تعبير عن مشاعرك؟». وقد اختار ١٦٪ فقط هذه الإجابة: «أشعر أنني كذا فقط»، أو «أشعر أنني كذا بدرجة أكبر»، بينما اختار ٥٥٪ هذه الإجابة: «أشعر أنني سنغاليٌّ بدرجة أكبر من كوني كذا» (٨٪)، أو هذه الإجابة: «أشعر أنني سنغاليٌّ فقط» (٤٧٪)(٦). ولم يقلّل هذا الإحساس القوي بالهوية السنغالية من الانتماء إلى الدين، حيث أجاب ٩٥٪ من المشاركين بأنَّ الدين «مُهِمٌّ جدًّا» أيضًا في حياتهم(٧).

يوفِّر هذا المزيج المُعقَّد، من الولاءات العرقية والدينية والوطنية، إطارًا مهمًّا لتطور السياسة في السنغال. وقد شكَّلت التنظيمات الكبرى والتجمعاتُ الاجتماعيَّةُ طبيعةَ الدَّولة، في تفاعلها مع بعضها البعض. فكان كلٌّ من النخبة المدنية الحضرية، وقادة الجماعات الدينية الكبرى التي لديها أتباع كثيرون من الريف، عنصرًا أساسيًّا في التاريخ الاجتماعي السياسي للسنغال، في حين لعب رؤساء المجموعات العرقية والقادة العسكريون، أدوارًا مهمة، لكنَّها ثانوية. وبحلول زمن الاستقلال في عام ١٩٦٠، كان لكلٍّ من هذه المجموعات مواقف وتقاليد راسخة في المجتمع السنغالي. وفي حقبة الاستقلال، يمكن تتبع أدوار تلك المجموعات السياسية المتغيِّرة، وتطوُّر الديمقراطية السنغالية، من خلال تاريخ الانتخابات الوطنية الرئيسية. ومن أجل تحليلنا هذا سوف نفحص تطوُّر هذه المجموعات الرئيسية، لنقدِّم أساسًا لمناقشة تطور النظام السياسي السنغالي. كما تُعدُّ انتخابات عام ٢٠١٢ نقطةَ تلخيصٍ، لسيرورة ظهور السنغال بوصفها دولةً ديمقراطيَّةً فعالةً، ذات أغلبيَّةٍ مسلمة.

(٦) Afrobarometer, *Summary of Results: Round 4. Afrobarometer Survey in Senegal*. Compiled by Michigan State University. p. 73. www.afrobarometer.org.

(٧) المصدر السابق، ص٧٨.

الإطار الاجتماعي السياسي السنغالي

للحياة السياسية في منطقة سنغامبيا (المنطقة الممتدة على طول نهري السنغال وغامبيا وما بينهما) جذور تاريخية عميقة. وقد نشأت مجموعة متنوعة من الدول في العصور الوسطى، وبحلول القرن الخامس عشر كانت هذه الدول واقتصادياتها جزءًا من الشبكات التجارية العالمية. وقد تطوَّرت العلاقات مع البرتغاليين، ثم البريطانيين والفرنسيين، وشهدت إدخال منطقة سنغامبيا في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، أصبحت المؤسسات الفرنسية على طول الساحل، جزءًا مهمًّا من الحياة السياسية المحلية. وأدى توسُّع النفوذ والسيطرة الفرنسية إلى دخول كلٍّ من ساحل السنغال ومناطقها الداخلية في الإمبراطورية الفرنسية مع بداية القرن العشرين. ثم انتهى الحكم الفرنسي مع استقلال السنغال في عام ١٩٦٠. وقد وضع الاحتلال الفرنسي أسسًا مهمة لظهور نظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ في البلاد.

يمكن تتبع تطوُّر النظام السياسي للسنغال منذ الاستقلال من خلال النظر في الانتخابات الرئيسية، والرؤساء (والبرلمانات)، الذين أوصلتهم تلك الانتخابات إلى السلطة. كان الرئيس الأول للسنغال هو ليوبولد سنغور، الذي كان شخصية سياسية بارزة خلال الخمسينيات. وقد انتُخِب ثم أعيد انتخابه، حتى تقاعد باختياره في عام ١٩٨٠. ثم بدأت الفترة السياسية الثانية مع رئاسة عبده ضيوف، الذي خلف سنغور عام ١٩٨٠، وظلَّ رئيسًا حتى خسر الانتخابات في عام ٢٠٠٠. فاز عبد الله واد في تلك الانتخابات، وظل في منصبه حتى خسر الانتخابات في عام ٢٠١٢ التي فاز فيها مكي سال. وتعكس هذه الفترات الرئاسية الأربعة، الأساليب المختلفة من التحوُّل الديمقراطي، منذ الحصول على الاستقلال.

لقد ساعدت أربع مجموعات في تشكيل الحياة السياسية السنغالية، وهي: الجماعات الإثنية ورؤساؤها، والجماعات الدينية الكبرى، والجيش، والنخبة المثقفة في المناطق الحضرية. ولكلِّ مجموعةٍ من هذه المجموعات أسس مهمة في تاريخ المنطقة التي أصبحت السنغال المستقلة. ومع الحصول على الاستقلال في عام ١٩٦٠، كانت أدوار تلك المجموعات قد تغيَّرت،

لكنَّ تقاليدها السابقة وضعت أنماطًا مُهِمَّةً لمشاركتها وتأثيرها في العملية السياسية لعصر الاستقلال.

تتمتع الجماعات الإثنية الكبرى، مثل شعب الولوف والسيريريين، بتاريخ طويل في منطقة سنغامبيا. وقد شهد غرب أفريقيا صعود دول إمبراطورية كبرى وانهيارها، في غانا ومالي وسنغاي، كما شهد صعود أنظمة سياسية أخرى كانت أصغر من ذلك، بناها أمراء الحرب المحليون وشبكات التجار. وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر، كان حكام بلدان الولوف يُشارُ إليهم بصفتهم أجزاءً مهمةً من سياسة المنطقة. وفي أواخر القرن الخامس عشر أسَّس حُكَّام الولوف علاقاتٍ تجاريَّةٍ ودبلوماسيَّةٍ وثيقة مع البرتغال. وفي سياق الصراع بين الأسر الحاكمة تحوَّل أحد حكام الولوف إلى الديانة المسيحية في عام ١٤٨٨، وحصل على الدعم البرتغالي. وقد أصبحت سنغامبيا، إلى جانب الكثير من المناطق الساحلية في غرب أفريقيا، تشارك بنشاطٍ في شبكات التجارة العالمية الناشئة، في حقبة العولمة «الأولى»، لعصر ما قبل الصناعة(٨).

وفي الفترة التي سبقت تطوُّر تجارة الرقيق واتساعها في المحيط الأطلسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أنشأت الدول في منطقة سنغامبيا تقاليد سياسية قوية، كانت قائمةً على الجماعات الإثنية والحكام المحاربين. وقد صعدت الأسر الحاكمة وسقطت، لكنَّ الجماعات الإثنية المختلفة استمرَّت في تقديم الأسس المهمة لدعم حكَّام الدول الكبرى. وكان لتجارة الرقيق عواقبُ اقتصاديَّةٌ واجتماعيَّةٌ مهمة، لكنّها لم تدمِّر نمط الدول الإثنية ـ المحاربة الأساسي في تلك المنطقة. وفي القرن التاسع عشر، كان من الأجزاء المهمة من التاريخ السياسي للمنطقة، كل من التفاعلات بين النخب السياسية الإثنية القديمة، في مختلف البلدان الصغرى، والنشاط المتزايد للجماعات الإسلامية، ثم بعد ذلك، العلاقات مع المطامع الإمبريالية الفرنسية المتزايدة(٩).

---

(٨) للاطلاع على تحليل عام لذلك الأمر، انظر:

David Northrup, *Africa's Discovery of Europe, 1450-1850*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2009, Chapters 2-4.

(٩) للاطلاع على وصف للسياسات في سنغامبيا، انظر على سبيل المثال: =

ومع سيطرة الفرنسيين على السنغال، عملوا مع العديد من الحكام المحليين، ودمجوا حكمهم في الهياكل الإدارية للإمبراطورية. وبحلول الحرب العالمية الأولى، «أصبح الرئيس بيروقراطيًّا محترفًا... وفي الواقع، لقد اندمجت الدولة التقليدية في الدولة البيروقراطية الفرنسية» في أكثر مناطق غرب السنغال؛ لكنَّ هذا لم يكن يعني «أنَّ الدولة لم تعد موجودة، أو أنَّ هؤلاء الرؤساء قد أصبحوا مجرد تعبير بلا ملامح عن إرادة صاحب الإدارة»(١٠).

وبحلول زمن الاستقلال، قوَّض الارتباط مع الدولة الإمبراطورية شرعيَّة التقاليد السياسية الإثنية القديمة. ومن السمات المهمة لبروز المشاعر القومية، أنَّ القادة الوطنيين لم يعلِّقوا النداءات الشعبية على الولاءات الإثنية، أو التقاليد السياسية الإثنية. وكانت السياسات الفرنسية وتجارب «الزعامات القبلية» من العناصر المهمة في عدم تسييس المكوِّن الإثني في السنغال. وعلى الرغم من وجود مجموعات إثنية متعددة، فإنَّ الأحزاب السياسية التي شكَّلت السياسة السنغالية، قبل الاستقلال وبعده، لم تكن منطلقاتها إثنية. إنَّ الإثنيات تُعَدُّ جانبًا مهمًّا في الهوية الثقافية للسنغال، لكنَّها لم تحدِّد الانقسامات المجتمعية أو السياسية المهمة فيها. وقد ساعد هذا الوضعُ السنغالَ على تجنب بعض مشكلات الديمقراطية التي تنشأ في المجتمعات المتنوعة إثنيًّا.

كانت الجماعات الإسلامية هي العنصر الرئيسي الثاني في تشكيل السياسة السنغالية. وفي عصر السياسة الانتخابية في ما بعد الاستقلال، كان نصف السكان تقريبًا ينتمون إلى الطريقة التجانية، وكان نحو ٤٠٪ منهم من المريديين(١١). لم تكن هذه الجماعات تشكِّل أحزابًا سياسية، لكنَّ تأييدها للأحزاب ومرشحيها، أو عدم تأييدها لهم، كان ذا أثر كبير. ومثل الجماعات الإثنية، تتمتع تلك الجماعات الإسلامية بتاريخ طويل في منطقة سنغامبيا، وساهمت في تشكيل طبيعة السياسة على مرِّ القرون.

J. F. Ade Ajayi, ed., *Africa in the Nineteenth Century until the 1880s, General History of Africa VI.*= Abridged edition. Paris: UNESCO, 1998, pp. 252-255.

(١٠) Martin A. Klein, "The Evolution of the 'Chefferie' in Senegal." In *Nations by Design: Institution-Building in Africa*. Ed. Arnold Rivkin. New York: Anchor Books, 1968, p. 204.

(١١) أتباع الطريقة المريدية. (المترجم)

لقد جاء التجار المسلمون إلى المنطقة في وقت مبكر من القرن العاشر، في شبكات التجارة عبر الصحراء. وقد تطوَّرت الجماعات الأهلية المسلمة في إطار الدول الإثنية، فشكَّلت أقليات مهمة، كانت مرتبطة بالشبكات التجارية والسياسية. وجاء المعلمون المسلمون المتجوِّلون إلى المنطقة مع التجار، وبدأوا عملية طويلة من أسلمة المجتمعات. وعلى مستوى النخبة، مزج الحكام بين طقوس الحكم الإسلامية وما قبل الإسلامية، وبينما أصبحت طائفة أوسع من السكان من المسلمين، فقد تكوَّنت تركيبة دينية شعبية مشابهة[١٢].

استمرَّت أسلمة المجتمعات الريفية ببطء شديد، وظلَّت كذلك في القرن العشرين. كان المعلمون المحليُّون، الذين يُسمَّون بالمرابطين في سياق الحديث عن الإسلام في غرب أفريقيا؛ هم حجر الزاوية في عملية الأسلمة هذه. وقد طَوَّرَت ممارساتُ التعبُّدِ الشخصيَّةُ والطقوسُ المجتمعيَّةُ، تلك الممارساتِ الدينيَّةَ المحليَّةَ، مع عناصر إسلاميَّةٍ واضحة. وكانت الصورة المعتادة لهذه التوليفة هي الطرق الصوفية، التي يقودها شيخ معيَّن يتمتَّع بالاحترام. وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي بدءًا من القرن الحادي عشر، أصبحت هذه الطرق الصوفية من التنظيمات الاجتماعية والأهلية المهمة، حيث انتظمت في أخويات، لكل منها مناسكه (أوراده) التعبدية الخاصة.

ومن أقدم هذه الطرق: الطريقة القادرية، التي ترجع أصولها إلى العراق في القرن الحادي عشر، وتنتشر تقاليدها وأورادها، من خلال الشبكات غير الرسمية من المعلمين والعلماء، في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ثم وصلت تلك الطريقة إلى غرب أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، في القرن الخامس عشر، وأصبحت من التجمعات الاجتماعية الكبرى في المنطقة. لم تكن القادرية ذات تنظيم مركزي. لكنَّها شكَّلت هوية مشتركة جمعت مختلف المعلمين المحليين. وفي سنغامبيا، حافظ النظام [الاجتماعي] على هذه الهوية الفضفاضة، وواجه منافسةً من المجموعات المنظمة تنظيمًا هرميًّا (وكانت أقل انتشارًا)، في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي مناطق أخرى، أصبحت الجماعات القادرية، مثل حركة الجهاد لعثمان دان فوديو

---

(١٢) أي: تمزج بين الطقوس الإسلامية وما قبل الإسلامية. (المترجم)

في نيجيريا، أو حركة [الشيخ] ماء العينين في موريتانيا؛ من الجماعات السياسية المسلَّحة، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. ومع ذلك، فإنَّ أتباع القادرية في منطقة سنغامبيا لم يكونوا ناشطين في مختلف حركات التجديد الديني، ولم يظهروا سياسيًّا بصفتهم قادريين، أثناء صعود القومية السنغالية. لقد ظلَّت الطريقة القادرية عنصرًا مهمًّا في المجتمع في سنغامبيا، ولكن بحلول القرن العشرين، كانت الطرق الأخرى أكبر وأشد تأثيرًا.

وبحلول القرن السابع عشر، تطوَّرت أنواع جديدة من الحركات والجماعات الإسلامية. وأدى اتساع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والعنف الزائد فيها وتطوُّر الدول المحاربة؛ إلى خلق حركات للمعارضة الشعبية، بقيادة المعلِّمين المسلمين المحليين. لم يكن هؤلاء المرابطون مرتبطين بالدولة، وكانت حركاتهم جزءًا من التغيُّر في دور الإسلام في المنطقة. فقد «انتقل [الإسلام] من كونه ديانة لطبقة الأقلية من التجار والحاشية في المحاكم الملكية، إلى كونه حركةَ مقاومةٍ شعبيةٍ، ضد السلطة التعسفية للأرستقراطيات الحاكمة، وضد التبعات الوخيمة لتجارة الأطلسي»(١٣). أصبحت هذه الحركة مُنَظَّمَةً في عام ١٦٧٣ بعد إعلان نصر الدين للجهاد في جنوب موريتانيا، ومنطقة فوتا تورو في شمال سنغامبيا. ونجح نصر الدين وأتباعه لفترةٍ وجيزةٍ في تأسيس دولتهم الإسلامية، ولكن سرعان ما هزمهم حكام الدول المحاربة. ومع ذلك، فإنَّ دعوته إلى «الإحياء الذي يعمل من خلال المؤسسات السياسية الجديدة التي توحِّد المسلمين، والتي تعلو فوق الانقسامات القبلية في الصحراء وفوق الانقسامات السياسية لدول الولوف وفوتا تورو»(١٤)، قد تردَّد صداها خارج نطاق حركته الخاصة. وأدى هذا الجهاد إلى تفعيل حركة أوسع نطاقًا من النشاط الإسلامي المسلح والجهاديين الساعين إلى إنشاء دول [إسلامية] لا تتنازل أمام التقاليد الدينية المحلية.

وعلى مدى القرنين التاليين، أكَّدت حركات الجهاد الاختلاف بين

---

(١٣) B. A. Ogot, ed., *Africa from the Sixteenth to the Eighteenth Century, General History of Africa V*. Abridged edition. Paris: UNESCO, 1999, p. 141.

(١٤) Philip D. Curtin, "Jihad in West Africa: Early Phases and Inter-relations in Mauritania and Senegal." *Journal of African History* 12:1 (1971): 14.

الحكام الإثنيين المحاربين، والجماعات الإسلامية الجديدة، وقدّموا بعض أهم نماذج المقاومة لتوسُّع الحكم الأوروبي الإمبريالي[١٥]. وخلال القرن الثامن عشر نجح المجاهدون، في فوتا جالون وفوتا تورو، في إنشاء دول ذات هوية إسلامية، ظلّت باقية في صور مختلفة حتى القرن العشرين. وقد خلقت بعض هذه الدول الجديدة هياكل قيادة مميزة، تبنّت فيها الأسماءَ والألقابَ الإسلامية الكلاسيكية، كلقب الإمام (الذي تحوّل في اللغات المحلية إلى كلمة: المامي)، ولقب أمير المؤمنين.

استمرت حركات الجهاد في القرن التاسع عشر في جميع أنحاء غرب أفريقيا. ونتج عن جهاد عثمان دان فوديو في نيجيريا، الذي أعلنه في عام ١٨٠٥؛ إنشاء خلافة سوكوتو، التي ما زالت لديها هوية إدارية في القرن الحادي والعشرين. وبإلهام من دان فوديو، تأسست دولة جهادية أخرى في دلتا النيجر، على يد الشيخ أحمدو بن محمّدو لُبُّو، الذي أعلن الجهاد عام ١٨١٨.

وفي منتصف القرن، جمع الحاج عمر طعل (و. ١٧٩٤ ـ ت. ١٨٦٤) هذه الدول الجهادية المختلفة في قوة كبرى، فنشأت بذلك أكبر دولة جهادٍ في غرب أفريقيا. نشأ الحاج عمر في عائلة من علماء الدين. وعندما أصبح شابًّا، انضم إلى طريقة جديدة كانت تنتشر في موريتانيا وسنغامبيا انتشارًا سريعًا، وهي الطريقة التجانية. هذه الطريقة الجديدة، التي أسسها أحمد التجاني قبل سنوات قليلة، وهو المعلِّم الجزائري صاحب رسالة التجديد الإسلامي، التي جذبت بعض أعضاء الطريقة القادرية، التي كانت أقل إصلاحيَّةً، وكذلك بعض المسلمين المعارضين للحكام الإثنيين المحاربين. وفي رحلة حجّه إلى مكة عام ١٩٢٨، عُيِّن الحاج عمر نائبًا للطريقة التجانية في غرب أفريقيا، وقد جمع في تعاليمه وأعماله بين الجهاد والتنظيم الصوفي. وقد أنشأت حملاته العسكرية دولةً ظلت باقية بعد موته في عام ١٨٦٤، لكنَّ أحفاده سالموا فرنسا التي احتلت دولته في نهاية القرن. وأصبح ابنه مرتضى وغيره من القادة، «رؤساءَ للنظام تحت الإدارة

(١٥) يمكن الاطلاع على موجز مفيد لتاريخ هذه الحركات في:
David Robinson, “Revolutions in the Western Sudan.” In *The History of Islam in Africa*. Ed. Nehemia Levtzion and Randall L. Pouwels. Athens: Ohio University Press, 2000, pp. 131-152.

الفرنسية»[١٦]، في تجربةٍ توازي تجربة زعماء القبائل الإثنية.

وبينما ظلَّت التقاليد الجهادية جزءًا مهمًّا من الذاكرة التاريخية للمسلمين في منطقة سنغامبيا، إلا أنه لم تنشأ حركة جهادية كبرى في المنطقة بعد نهاية تلك الدولة العمرية. أصبحت التجانية كبرى الجماعات في المنطقة، بوصفها رابطة تعبدية وأهلية. ومن أهم المؤسسين لهذه التجانية غير الجهادية: الحاج مالك سي (و. ١٨٥٥ ـ ت. ١٩٢٢). الذي أصبح معلِّمًا متجوِّلًا بعد انتهائه من التعليم الإسلامي الأكاديمي، وبعد عودته من الحج إلى مكة، أنشأ أخيرًا مدرسةً في مدينة تيفوان. كانت تلك المدرسة مركزًا كبيرًا للتعليم والعبادة، وأصبحت المركز الرئيسي للتجانية في المنطقة[١٧]. وظلَّت كذلك حتى في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

كانت التجانية مشاركةً بالفعل في السياسة السنغالية في الثلاثينيات، ولكن ليس بصورة مباشرة. فقد قدَّم قادتها دعمهم للمرشحين في بعض الانتخابات التي أجريت في الحقبة الاستعمارية. وفي الانتخابات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان عددٌ من قادة التجانية المهمِّين معارضين للحزب الاشتراكي. ومع ذلك، كانت الأحزاب السياسية هي منظمات النخبة المدنية الحضرية، ولم تكن تؤسسها الجماعات الدينية. هذه السنوات حدَّدت النمط الذي استمر حتى القرن الحادي والعشرين، حيث تمارس الجماعات الدينية نفوذها السياسي من خلال تقديم الدعم الشعبي للأحزاب والمرشحين السياسيين، بدلًا من أن تنشئ أحزابها السياسية الخاصة بها.

كان المنافس الرئيسي للتجانية هي الطريقة المُريديَّة، وهي فرع من الطريقة القادرية نشأ في أواخر القرن التاسع عشر. ومع هزيمة الجهاديين وإحكام الفرنسيين لسيطرتهم، بدأ مدرِّسٌ شابٌّ ينتمي إلى الطريقة القادرية، وهو أحمد بامبا (و. ١٨٥٠ ـ ت. ١٩٢٧)، في جمع عددٍ كبيرٍ من الأتباع. وقد نفاه الفرنسيون خوفًا من أن ينظِّم حركة جهادَية. فاستمر في تطوير طقوسه وأوراده الخاصة، التي أصبحت بعد ذلك الطريقة المريدية. استمر

(١٦) Jamil M. Abun-Nasr, *The Tijaniyya: A Sufi Order in the Modern World.* London: Oxford University Press, 1965, p. 142.

(١٧) انظر: المصدر السابق، ص١٤٣ ـ ١٥٠.

عدد أتباع تلك الطريقة في النمو، وعند وفاة مؤسسها في عام ١٩٢٧، كانت الطريقة المريدية من الجماعات الكبرى. وأصبح ضريحه في مدينة طوبى وجهةً رئيسيَّة للحج والزيارة.

أحد جوانب الطابع المميز لتلك الطريقة الجديدة، هو أنَّ مشايخ الطريقة وجَّهوا أتباعهم الريفيين إلى زراعة الفول السوداني، وأصبح المريديون مصدرًا رئيسيًّا لإحدى السلع التصديرية المهمَّة، مع تطور الاقتصاد السنغالي. وخلال القرن العشرين، جذبت الطريقة عددًا كبيرًا من الأتباع، من المدن الحضرية والطبقة الوسطى. كما كان المريديون عنصرًا مهمًّا بين المغتربين السنغاليين الذين ازدادت أعدادهم، ولذلك أصبح للطريقة وجودٌ في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بحلول القرن الحادي والعشرين. ونتيجة لذلك، أصبحت الطريقة تمثِّل قوة شعبية كوزموبوليتانية(١٨) في السياسة السنغالية.

لم يؤسس مشايخ الطريقة المريدية حزبًا سياسيًّا مستقلًّا. لكنَّهم، مثل الطريقة التجانية، أيدوا ودعموا الأحزاب السياسية ومرشحيها، مع تطور السياسة الانتخابية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد ظهر إطار سياسي عام، وجدت فيه الجماعات المتنافسة داخل النخبة السياسية الحضرية، أنصارًا وحلفاء في الجماعات الدينية الكبرى المتنافسة. فأيَّدت الطريقة التجانية غالاندو ضيوف، الذي انتُخِب في منصب النائب السنغالي في الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٩٣٤، ثم أعيد انتخابه في عام ١٩٣٦؛ بينما أيَّد مشايخ المريدية خصوم ضيوف. ونتيجة لذلك، فإنَّه بحلول الحرب العالمية الثانية: «هيمن على الحياة السياسية في السنغال فصيلان متعارضان: أنصار ضيوف، الذين تمتعوا بدعم الطريقة التجانية وتأييد السلطات الفرنسية من ناحية؛ والحزب الاشتراكي السنغالي، برئاسة لامين غاي، الذي كانت تؤيده الطريقة المريدية، التي كانت بذلك تمثِّل المعارضة»(١٩).

وبعد الحرب العالمية الثانية، تغيَّر المشهد السياسي مع إعادة تنظيم

---

(١٨) الكوزموبوليتاني (بالإنكليزية: cosmopolitan): العالمي، أو الأممي، غير المحلي، ويراد بها أيضًا معاني الانفتاح والتعددية إذا وصف المجتمع بأنه مجتمع كوزموبوليتاني. والمعنى الحرفي للكلمة هو: مواطن العَالَم World Citizen. وقد ترجمتها إلى العالميِّ أحيانًا، وفقًا للسياق. (المترجم)

(١٩) انظر: المصدر السابق، ص١٤٧ ـ ١٤٨.

الأحزاب لشؤونها وظهور أحزاب جديدة. وفتحت وفاة ضيوف في عام ١٩٤١ الباب أمام الحزب الاشتراكي (الذي كان فرعًا للحزب الاشتراكي الفرنسي) للفوز في أول انتخابات للنواب في الجمعية الوطنية الفرنسية، في فترة ما بعد الحرب. وفي عام ١٩٤٨، انشقَّ ليوبولد سنغور، أحد القادة الرئيسيين في الحزب، مع لامين غاي؛ وأسّسا معًا الكتلة الديمقراطية السنغالية. وأصبح الحزب الاشتراكي والكتلة الديمقراطية هما المتنافسين الرئيسيين في السياسة في الخمسينيات.

أصبح التعاون بين الأحزاب والطرق الصوفية أكثر أهميَّة عندما بدأت المناطق الريفية في المشاركة في السياسة الانتخابية. فأصبح السياسيون يزورون مشايخ الطرق بانتظام، ويشاركون في الاحتفالات الإسلامية الكبرى (الأعياد) التي تنظمها تلك الطرق. كان سنغور من الروم الكاثوليك، وقد شكَّل هذا الأمر مشكلةً لفترةٍ وجيزةٍ في بداية الحملات الانتخابية، ولكن «في الواقع، كان سنغور الكاثوليكي هو الذي نجح في كسب دعم أقوى شيوخ الطرق الصوفية... ولم يتجاهل سنغور قطُّ هؤلاء المشايخ، الذين ظلَّ دعمهم له ضروريًا»[٢٠]. كان هذا النوع من التحالف السياسي ضروريًا، من أجل تحقيق النجاح السياسي، في السنغال المستقلة.

تتمتع الجماعات الإسلامية الكبرى في السنغال بأهمية كبيرة في المجتمع والسياسة. ويُعَدُّ تاريخ الجهاد وإنشاء الدول الإسلامية جزءًا من تاريخ الحركات الإسلامية وتراثها، في غرب أفريقيا عمومًا، وفي السنغال خصوصًا. ومع ذلك، لم يُستَخدَم هذا التراث في إنشاء نشاط سياسي إسلامي، في سياسة السنغال المستقلة. وبدلًا من ذلك، كانت التقاليد الإسلامية أكثر جمعًا وتقريبًا، فلم تكن متشدِّدة متخاصمة. «ومن المهم ألا ننسى مساهمات المعلِّمين المسلمين، الأقل ظهورًا، الذين تمسَّكوا بالطرق الأكثر تقليدية، والأقل (جهاديَّةً). وفي الحقيقة، إنَّ الهوية الإسلامية الكاسحة في منطقة السافانا [الأفريقية] اليوم هي نتاج لجهودهم... وقد استمرَّت هذه الأسلمة المذهلة، على الرغم من تدمير الدول الإسلامية،...

---

(٢٠) Lucy C. Behrman, *Muslim Brotherhoods and Politics in Senegal.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970, pp. 88 - 89.

التي أسسها الجهاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»[٢١]. ويبدو أنّ حشدَ الأتباع لزراعة الفول السوداني، والمشاركة في الحياة الاقتصادية الحديثة؛ كانا أكثر فعاليّة من الحشد على أساس الجهاد، في تحقيق الأهمية الاجتماعية، والنفوذ والتأثير السياسي.

أمّا المجموعة الثالثة، التي تشكِّل السياسة السنغالية، إلى جانب الجماعات الإثنية والدينية، فهي الجيش. وترجع أهمّية الجيش، وهنا المفارقة، إلى انعدام مشاركته إلى حد كبير، في التطورات السياسية. فإنّه خلافًا للعديد من الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، لم تمرَّ السنغال قطُّ بأي فترة كان الجيش يسيطر فيها على الدولة. لم تكن الانقلابات العسكرية جزءًا من السياسة السنغالية. و«منذ الاستقلال، كانت العلاقات المدنية العسكرية في السنغال مثالية، وكانت تتَّسِم بالاحترافية. وكثيرًا ما أشار المجتمع الدولي إلى تلك العلاقات بوصفها نموذجًا»[٢٢].

كان الجيش جزءًا مهمًّا من الدول الإثنية المحاربة الأولى. وفي كثير من الأحيان، كان لدى الحكام جيوش عاملة كبيرة من العبيد والمحاربين الإثنيين. وكانت حاشية الحكام والزعماء الكبار تتكوَّن عادةً من المحاربين. وكما كان الوضع في الدول السيريرية، فهذه المجموعة قد «اختيرت في الأصل من طبقة العبيد، وارتبطت مباشرة بالتاج... وكانت معتمدة على الحكام نظريًّا، لكنَّهم كانوا مستقلين في الحقيقة وأقوياء، ومنفلتين متمرِّدين أحيانًا... كان جميع هؤلاء الزعماء الكبار، بدرجة أو بأخرى، صنيعةً لحاشيتهم»[٢٣]. وقد وضعت السياسات الفرنسية التي تدمج الحكام في نظامها الإداري، حدًّا للتأثير الكبير لهذه الحاشية، وكذلك للمنظومات العسكرية للحكام.

---

(٢١) Robinson, "Revolutions in the Western Sudan," p. 144.

(٢٢) Biram Diop, "Civil-Military Relations in Senegal." In *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transitions*. Vol. 2, *Regional and Country Studies*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013, p. 236.

(٢٣) Martin A. Klein, *Islam and Imperialism in Senegal: Sine-Saloum 1847 - 1914*. Stanford: Stanford University Press, 1968, p. 9.

ومن حيث التنظيم العسكري، حلّت القوات العسكرية الفرنسية محلّ الدول والجيوش المحاربة القديمة. فقد أنشأ الفرنسيون جيشًا أفريقيًا، يضمُّ ضباطًا أوروبيين ومعدات أوروبية، وجنودًا أفارقة. وفي غرب أفريقيا سُمِّيت هذه القوات باسم («القناصة السنغاليين») (بالفرنسية: Tirailleurs Sénégalais)، وتشكّلت المجموعة الأولى منها في عام ١٨٢٠. وكان لهذه القوات دور كبير في هزيمة دول الجهاد في غرب أفريقيا، وفي توسيع السيطرة الفرنسية في [مملكة] داهومي (بالإنكليزية: Kingdom of Dahomey)، وفي ساحل العاج. وخلال الحرب العالمية الأولى جُنِّد الآلاف من السنغاليين وخدموا في أوروبا. وبعد الحرب واصل الفرنسيون استخدام السنغاليين وتجنيدهم، وحافظوا على جيش استعماري أفريقي كان يخدم في المستعمرات الفرنسية في جميع أنحاء العالم[٢٤].

وخلال الحرب العالمية الثانية، قاتل السنغاليون مرة أخرى في أوروبا وغيرها، بعد أن انضم ضباط فرنسا الاستعمارية في داكار إلى القوات الفرنسية الحرة. وقد التحق ليوبولد سنغور، الذي أصبح لاحقًا أول رئيس للسنغال المستقلة، بالجيش الفرنسي، ووقع في أسر الألمان. وقد خلقت الخدمة العسكرية عددًا كبيرًا من السنغاليين الذين يتمتعون بخبرة عالميّة وفهم للشؤون الدولية. إنَّ هذا الدور النشط للأفارقة المستعمرين في المجهود الحربي الفرنسي، قد منحهم رأس مال سياسي، في مناقشات ما بعد الحرب، حول مستقبل الإمبراطورية الفرنسية.

لكنَّ القوات المسلحة في السنغال المستقلة لم تكن استمرارًا مؤسسيًا مباشرًا للجيش الإمبراطوري الفرنسي القديم، مع أنَّ هذا الجيش الجديد حافظ على علاقات وثيقة مع الفرنسيين. وقد حصلت السنغال على استقلالها من خلال المفاوضات وتطوُّر النظام السياسي. ونتيجة لذلك، لم تكن قواتها المسلحة قائمةً على جيشٍ تحريرٍ وطنيٍّ. ولم يكن الجيش السنغالي يمثِّل موقفًا أيديولوجيًّا للتحرير الراديكالي، كما لم يكن مجرَّد استمرار للمؤسسة الاستعمارية. وبسبب مشاركتها التاريخية الطويلة في الجيش الفرنسي،

---

(٢٤) للاطلاع على تطور تلك القوات السنغالية، كما هو وارد هنا، انظر:
Patrick Manning, *Francophone Sub-Saharan Africa, 1880-1995*. 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1998, pp. 63, 66-67, 79.

استقلَّت السنغال ولديها مجموعة من الجنود المتمرِّسين، وكانت القوات المسلحة الجديدة محترفة وبعيدة عن السياسة منذ البداية.

وبُعَيدَ الاستقلال، عمل القادة السياسيون والعسكريون على تحديد العلاقات المدنية العسكرية في الدولة الجديدة. لقد حُددت طبيعتها في عام ١٩٦٢ من خلال العلاقات بين الرئيس الجديد سنغور ورئيس أركان الدفاع الجنرال جين ألفرد ديالو. في ذلك الوقت، اتُّهِم رئيس الوزراء مامادو ضيا بالتورُّط في مؤامرة للانقلاب، وقدَّمت قيادةُ الجيشِ دعمًا قويًّا لسنغور. وبعيدًا عن هذا الحدث بعينه، عمل سنغور وديالو على إنشاء ترتيب معيَّن يسمح للجيش بأداء دور بَنَّاء في تطوير البلاد، دون أن يصبح لاعبًا سياسيًّا. كان ديالو ضابطًا في سلاح المهندسين بالجيش الفرنسي، وكان لديه رؤيةٌ للقوات المسلحة لبناء البنية التحتية للسنغال وتحديثها[(٢٥)]. وقد ذهب بيرام ديوب (بالإنكليزية: Biram Diop) إلى أنَّ «العلاقة بين هذين الزعيمين [سنغور وديالو] وضعت أساسًا تعاونيًّا مثمرًا ومحترمًا للعلاقات المدنية العسكرية، ولمشاركة القوات المسلحة في أنشطة التنمية. هذه العلاقة الإيجابية بين هذين الزعيمين شكَّلت إلى حدٍّ كبيرٍ العلاقات الجيدة في الجملة، والتي ما زالت سائدة بين السلطات المدنية وقيادة القوات المسلحة»[(٢٦)].

تُعَدُّ النخبة المثقفة الحديثة في المناطق الحضرية، هي المجموعة الرابعة والمركزية في النظام السياسي السنغالي. ترجع بدايات هذه المجموعة إلى المؤسسات الفرنسية على طول الساحل في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وازدادت أهميتها مع السيطرة الفرنسية المباشرة على المناطق الريفية. كانت النخبة المتعلِّمة القديمة في المدن جزءًا من نمطٍ أوسع للحياة الإسلامية، مع المدارس ومراكز التعلم المتقدمة، التي تمحورت حول جماعات علماءِ الدراسات الإسلامية والتصوف الأهلية. وكانت مراكز العبادة الكبرى، مثل طوبى وتيفوان، مراكز للتعليم الإسلامي أيضًا، وقد استمرَّت تلك التقاليد في القرن الحادي والعشرين.

خلال القرن العشرين، وضع التوسُّع في النظام التعليمي الفرنسي أساسًا

(٢٥) Diop, "Civil-Military Relations in Senegal," p. 238.

(٢٦) المصدر السابق: ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.

للنخبة الحضرية الجديدة. وكانت هذه النخبة تتكون من طيف واسع من المجموعات الإثنية، وكانوا فرنكفونيين في حياتهم المهنية، مع أنَّ العديد منهم - ولا سيما بعد الاستقلال - كانوا يتحدثون لغة الولوف بوصفها لغة مشتركة، حتى إذا لم يكونوا من شعب الولوف(٢٧). ومع ذلك، فإنَّ هذه اللغة المشتركة كانت هجينًا حَضَريًّا، «يستمدُّ من الاتصال بين العالمين، العالم الفرنسي والعالم الأفريقي، وكان استخدامها يشير إلى أن المتحدِّث بها يضع قدمًا في كل منهما. وقد ساهمت الثقافةُ الأفريقيَّةُ الأصيلة، وكذلك التعليم الغربي، في تشكيل المتحدثين بتلك اللغة. فقد كانوا يعترفون بـ «جذورهم» التقليدية، ويفخرون بها، لكنَّهم ألبسوها مجموعة أكثر عالمية من الأذواق والقيم»(٢٨). ومن عدة أوجه، جسَّد الولوف الحضريون الطابعَ العام للنخبة السنغالية ذات التعليم الحضري في القرن الحادي والعشرين، وكانوا يعكسون تطوُّر تلك المجموعة. ثم تطوَّرت هذه المجموعة، التي بدأت بأقلية فرنكفونية صغيرة، لتصبح صوتًا لمجتمع عالميٍّ ومتعدد الأعراق. وحدَّدت هذه المجموعة معنى أن يكون المرء «سنغاليًّا»، كما شكَّلت القومية السنغالية.

في القرن التاسع عشر، كان لدى هذه المجموعة بالفعل بعض الفرص للمشاركة السياسية. حيث أسس الفرنسيون أربع بلديَّات حضرية في منطقة سنغامبيا. وكان لهذه البلديَّات حق التصويت في باريس ولديها أنواع مختلفة من التمثيل هناك، مما كان يعني أنها كان لديها نائب منتخب في الجمعية الوطنية في بداية القرن العشرين. وفي «أول اختراقٍ كبيرٍ لأحد الأفارقة للنظام السياسي الفرنسي»، هزم الأفريقي الأسود بليز دياني (بالفرنسية: Blaise Diagne)، طائفة من المرشحين البيض والكريول(٢٩)، ليصبح أول نائب سنغالي في الجمعية الوطنية(٣٠). وقد استمر دياني في نشاطه السياسي في كلٍّ من فرنسا والسنغال حتى وفاته في عام ١٩٣٤. وقد اشتُهر بأنه السياسي الأفريقي الأسود المنتخب، كما ذكره مكي سال واستشهد به،

---

(٢٧) Cruise O'Brien, "The Shadow Politics of Wolofisation," pp. 25 - 46.

(٢٨) Leigh Swigart, "Cultural Creolisation and Language Use in Post-colonial Africa: The Case of Senegal." *Africa: Journal of the International African Institute* 64:2 (1994): 180.

(٢٩) الكريول هو: الهجين أو المولد، أصوله خليط من البيض والسود. (المراجع)

(٣٠) Manning, *Francophone Sub-Saharan Africa*, pp. 78 - 79.

بصفته جزءًا من التقاليد السنغالية الديمقراطية، بعد فوزه في انتخابات عام ٢٠١٢[٣١]. وفي النصف الأول من القرن العشرين، كان نواب الجمعية الوطنية المنتخبون من القادة المهمّين في السياسة السنغالية، وكان سنغور، وهو أول رئيس للسنغال المستقلة، نائبًا مؤثرًا في باريس. وبعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت أعداد المناصب المحلية والبلدية والوطنية التي أصبحت مناصب انتخابية.

ونتيجةُ هذا التاريخ هي أنّ «السنغال استقلّت ولديها تاريخ طويل من التنافس الانتخابي»، فكان يمكن لها «أن تعتمد على نخبة سياسية لديها خبرة كبيرة في السياسة الانتخابية»[٣٢]. ومع تطوُّر السياسة القائمة على الأحزاب في الخمسينيات، التي أدّت إلى الاستقلال، لم يكن في السنغال أي سعي إلى إنشاء أحزاب إثنية أو دينية، كما لم يكن فيها التوتر الذي صاحب الدول الأخرى في مرحلة ما قبل الاستعمار، بين «التدريجيين» و«الراديكاليين». وقد عكست الأحزاب المواقف الأيديولوجية والتوجهات الشخصية لزعمائها. وتراوحت رؤاهم وبرامجهم من الشيوعية على الطراز القديم، إلى الديمقراطية الليبرالية، مع مساحة واسعة للوسط، الذي حدّده الزعيم الصاعد سنغور؛ وهو الاشتراكية الأفريقية. وقد انعكست سيولة الهويات السياسية للنخبة في أول انتخابات أجريت في السنغال المستقلة في عام ١٩٦٣، عندما واجه الحزب الرئيسي لسنغور، وهو حزب الاتحاد التقدمي السنغالي (بالفرنسية: Union Progréssiste Sénégalaise, UPS)، ائتلافًا للمعارضة، ضمّ جميع الأحزاب الأخرى تقريبًا.

لقد تغيّرت النخبة السياسية الحضرية خلال القرن الماضي. وأصبحت المجموعة الفرنكفونية الساحلية الصغيرة، التي انتخبت دياني في عام ١٩١٤، بمثابة المركز السنغالي الكوزموبوليتاني للنظام السياسي، الذي اندمجت فيه الجماعات الدينية الكبرى، والولاءات الإثنية المستمرة، والجيش غير المسيَّس.

---

(٣١) "Africa's Turn: A Conversation with Macky Sall." *Foreign Affairs* 92:5 (September-October 2013): 2.

(٣٢) Leonard A. Villalmn, "Democratizing a (Quasi) Democracy: The Senegalese Elections of 1993." *African Affairs* 93:371 (April 1994): 167.

التحوُّل الديمقراطي:
عملية مستمرة لقرنٍ كامل، وليست ثورة

لم تكن الديمقراطية التي أظهرتها الانتخابات السنغالية لعام ٢٠١٢ نتيجةً لثورة، كالثورات التي وضعت حدًّا للديكتاتوريات في أوروبا الشرقية، أو المظاهرات الشعبية الدرامية كالربيع العربي. إنَّ النظام السياسي المعاصر في السنغال هو نتاجُ تاريخٍ طويلٍ من التغيرات التدريجية، ولم تكن عملية التحوُّلِ الديمقراطيِّ فيه عمليةً حتمية. وقد ظهر الالتزام المستمر بالتغيير الديمقراطي في السنغال المستقلة في مسيرة عبد الله واد، الذي نظَّم حزبًا معارضًا عام ١٩٧٤، ثم نافس في جميع الانتخابات الرئاسية (١٩٧٨، و١٩٨٣، و١٩٨٨، و١٩٩٣)، حتى تغلَّب على الرئيس صاحب المنصب في انتخابات عام ٢٠٠٠. وخلال ربع القرن هذا، كانت المعارضة تحتجُّ على التلاعب الحكومي غير العادل في الانتخابات، ووجَّهت نقدًا قويًّا لقادة الحزب الحاكم الذين ظلَّ حزبهم في السلطة منذ الاستقلال. لكنَّ المعارضة استمرَّت في إظهار نفسها من خلال العمل السياسي بدلًا من الثورات والانقلابات. وقد انعكست عملية التحول الديمقراطي طويلة المدى في الحملات الانتخابية، وفي نتائج سلسلة من الانتخابات، خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين.

إنَّ العديد من المناقشات التي تدور حول الديمقراطية في السنغال تشير إلى انتخاب دياني عام ١٩١٤ نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية. ولكن لم يكن يُنظَر إلى تلك الانتخابات كما لو كانت تطوُّرًا جديدًا مهمًّا آنذاك. وُلِد دياني في السنغال، وعمل في المكاتب الاستعمارية في عدد من الأماكن، منها داهومي والكونغو الفرنسية وغينيا الفرنسية، وعمل بعد انتخابه لفترةٍ مع الحزب الاشتراكي الفرنسي، قبل أن ينضم إلى مجموعة من المستقلين. وقد كان نشطًا في صياغة القوانين التي تتعامل مع المستعمرات، وساعد في تجنيد السنغاليين للجيش خلال الحرب العالمية الأولى. ووضع نمطًا من المشاركة السياسية المنتظمة للأفارقة المنتخبين في سياسة العاصمة الفرنسية. وقد استمرَّ هذا النمط حتى الاستقلال، حيث كان سنغور ناشطًا سياسيًّا في باريس، وكذلك في غرب أفريقيا.

شكَّلت هذه المشاركة في الأحزاب السياسية الفرنسية عملية تطوُّر الأحزاب السياسية في السنغال في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وفي أواخر الأربعينيات، أسَّس بعض السنغاليين من ذوي الخبرة في السياسة الحزبية عددًا من الأحزاب. وقد تشكَّلت هذه الأحزاب أيضًا بظهور الأحزاب الإقليمية في منطقة غرب أفريقيا الفرنسية، كما جرى نقاش بشأن قضايا الفيدرالية الإقليمية، لمنطقة غرب أفريقيا الفرنسية بأكملها. وفي هذه النقاشات والتحالفات، برز سنغور وأصبح صوتًا رئيسيًّا للسنغال. ثم جاءت النقطة الحرجة في عام ١٩٥٨ عندما خيَّرت فرنسا، في استفتاءٍ شعبيٍّ، مستعمراتها في غرب أفريقيا بين خيارين: إمَّا الاستقلال الكامل، وإمَّا الحكم الذاتي داخل المجتمع الفرنسي. وقد اختارت غينيا وحدها الاستقلال الكامل.

وقد أعقب ذلك الاستفتاءَ انتخاباتٌ برلمانيَّةٌ في عام ١٩٥٩ شارك فيها عدد من الأحزاب. لكنَّ العديد من الأحزاب تجمَّعت وراء حزب سنغور، وهو حزب الاتحاد التقدمي، وفاز هذا الحزب بأكثر من ٨٠٪ من الأصوات، وبجميع مقاعد الجمعية [الوطنية] الجديدة. وبعد الاستقلال انتخبت الجمعية سنغور رئيسًا، في خطوةٍ نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ١٩٦٣. وفي تلك الانتخابات، تجمعت المجموعات غير التابعة لحزب الاتحاد التقدمي، وشكَّلت تحالف الديمقراطية والوحدة السنغالية (بالفرنسية: Démocratie et Unité Sénégalaises)، الذي فاز بنسبة ٦٪ فقط من الأصوات. وترشَّح سنغور في الانتخابات الرئاسية دون منافس، وحصل حزبه على ٩٤٪ من الأصوات البرلمانية، مِمَّا مهَّد الطريق لنشأة نظام سياسي قائم على حزب واحد.

أصبحت السنغال دولة حزب واحد عمليًّا لمدة خمس عشرة سنة مقبلة. ومع ذلك، وخلافًا للعديد من الدول الجديدة الأخرى في أفريقيا آنذاك، لم يصبح نظام الحزب الواحد هو السياسة الرسميَّة قطُّ. «لم تكن السنغال دولة حزبٍ واحدٍ بحكم القانون، ولكن بمزيج من مهارة سنغور وحزبه في استمالة المعارضة أو قمعها. وبسبب البند في دستور ١٩٦٣ الذي وضع دائرة انتخابية وطنية واحدة، مع نظام (الفائز يحصل على كل شيء) في الانتخابات التشريعية؛ فإنَّه بحلول عام ١٩٦٦، كان حزب الاتحاد التقدمي السنغالي هو

الحزب السياسي الوحيد المعترف به قانونًا في البلاد»[٣٣]. وفي هذا السياق، فاز الحزب بجميع المقاعد البرلمانية في انتخابات عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣، وكان سنغور يُعاد انتخابه بلا منافس ولا معارضة.

لم تكن هذه الواحديَّة في انتخابات عام ١٩٦٨ مفروضة كما كان الحال في حكومات الحزب الواحد الأخرى الناشئة. فقوائم حزب الاتحاد التقدمي للمرشحين ضمَّت عددًا من القادة والمجموعات ممَّن كانوا من كتلة المعارضة سابقًا في عام ١٩٦٣. وقد اتفق المراقبون آنذاك على أنَّ نتائج الانتخابات تعكس الموافقة الشعبية على سياسات المصالحة السياسية والوحدة الوطنية. وفي منتصف الستينيات وأواخرها، سيطر قادة الجيوش الوطنية على عدد من الدول المهمة المستقلة حديثًا التي أسَّست أنظمة قائمة على الحزب الواحد. ففي غرب أفريقيا في ذلك الوقت، سقطت العديد من دول الحزب الواحد الناشئة في براثن الجيوش من خلال الانقلابات: مثل بوركينا فاسو في عام ١٩٦٦، وداهومي (أو بنين) في عام ١٩٦٧، ومالي في عام ١٩٦٨، حتى دولة الزعيم القومي الأفريقي الكبير كوامي نكروما (بالإنكليزية: Kwame Nkrumah)، ذات الحزب الواحد، قد سيطر عليها الجيش[٣٤].

جاءت نهاية نظام الحزب الواحد على صورة مختلفة في السنغال. فخلال صيف عام ١٩٦٨ بعد الانتخابات، اندلعت مظاهرات احتجاجية طلابية كبيرة، وكانت من أوجهٍ عديدةٍ تشبه الاحتجاجات في باريس وغيرها خلال ذلك الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المشكلات والتوترات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الريفية تضع ضغطًا على الحكومة. وكان ردُّ فعل الحكومة، على المدى الطويل، هو الشروع في بعض المناقشات العامة حول مشكلات السياسات.

وبعد انتخابات عام ١٩٧٣، بدأ سنغور عمليَّة متأنيَّة من الإصلاحات التدريجية التي أدَّت رسميًّا إلى دولة متعددة الأحزاب. وفي الجملة، لم تشهد عملية التحول الديمقراطي في السنغال إلا القليل من الأوقات العصيبة،

---

(٣٣) المصدر السابق، ص١٦٨.

(٣٤) في انقلاب عسكري، عام ١٩٦٦، والمقصود دولة غانا. (المترجم)

لكنَّها تضمنت تراكمات مطَّردة للإجراءات والممارسات التي عزَّزت الحياة السياسية الديمقراطية. وقد أصبح تاريخ الانتخابات الوطنية بين ١٩٧٣ و٢٠٠٠ هو قصة التحوُّل من دولة الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي، يتيح لزعيم المعارضة أن يحلَّ محلَّ الزعيم الحالي في الانتخابات.

من الأحداث المهمَّة في بداية هذه العملية، هو أنَّ العضو السابق في حزب الاتحاد التقدمي، عبد الله واد؛ أخبر سنغور بأنه سيؤسس حزبًا معارضًا. وبالاتفاق مع سنغور أسَّس واد الحزب الديمقراطي السنغالي (بالفرنسية: Parti Démocratique Sénégalais, PDS) في عام ١٩٧٤. ثم في عام ١٩٧٦ حدَّدت التشريعات نظامًا من ثلاثة أحزاب، مع هويات أيديولوجية حدَّدها القانون. فأمَّا حزب الاتحاد التقدمي، فقد تغيَّر اسمه إلى الحزب الاشتراكي، وحُدِّد بأنه «اشتراكي ديمقراطي» في وسط الطيف السياسي. وأمَّا الحزب الديمقراطي السنغالي، فقد حُدِّد بأنه «ديمقراطي ليبرالي»، وأمَّا الحزب الثالث، حزب الاستقلال الأفريقي، فقد حُدِّد بأنَّه حزب ماركسي يساري. وعلى الرغم من أن زعماء الأحزاب قد انتقدوا استبعادهم، فإنَّ العديد من المراقبين في ذلك الوقت أشاروا إلى أنَّ هذه الخطوات كانت «كافية لتنبيه الأنظمة العسكرية ودول الحزب الواحد، السائدة في أماكن أخرى»(٣٥).

وفي الانتخابات العامة التالية في عام ١٩٧٨، واصل الحزب الاشتراكي وسنغور الفوز بأغلبية كبيرة، لكنَّ الموقف كان قد تغيَّر. فقد أزيلت الكثير من القيود المفروضة على وسائل الإعلام، وأصبحت المعارضة السياسية تتمتَّع بحرية أكبر في العمل، مع استمرار العديد من القيود أيضًا. «وعلى الرغم من القيود المفروضة، فإنَّ انتخابات عام ١٩٧٨ كانت بوضوح هي نقطة التحوُّل والعودة إلى نظام أكثر تنافسيَّةً. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٣، تمكَّنت المعارضة من تحدي سيطرة الحزب الاشتراكي على السلطة، والبدء في تقليص احتكار الحزب بل وهيمنته ربما»(٣٦).

ويمكن رؤية التراجع في هيمنة الحزب الاشتراكي في نتائج التصويت

(٣٥) John Darnton, "Multiparty System Is Being Revived in Senegal." *New York Times*, July 17, 1976.

(٣٦) Villalmn, "Democratizing a (Quasi) Democracy," p. 169.

في عام ١٩٧٨، والانتخابات الثلاثة التالية. فأما انتخابات عام ١٩٧٨، فقد أصبح واد والحزب الديمقراطي السنغالي أكثر المعارضة تأثيرًا، وجمعوا بين الفرصة القانونية للمعارضة والثبات والجَلَد. ففي تلك الانتخابات، فاز واد وحزبه (في الانتخابات البرلمانية) بنحو ١٨٪ من الأصوات، في حين أنَّ الحزب القانوني الثالث، فاز بأقل من ١٪. وأمَّا في انتخابات عام ١٩٨٣، فقد فاز واد بنحو ١٥٪؛ وأمَّا في عام ١٩٨٨، فقد فاز بنحو ٢٦٪؛ وأمَّا في عام ١٩٩٣، فقد فاز بنسبة ٣٢٪. كان هذا الاتجاه ملحوظًا. وفي حين أنَّ الحزب الاشتراكي قد فاز بنسبة ٨٢٪ في عام ١٩٧٨، فإنه بحلول عام ١٩٩٣، فاز مرشح الحزب الاشتراكي بنسبة ٥٨٪ فقط[٣٧]. وقد جعلت هذه الاتجاهات فوز واد والحزب الديمقراطي السنغالي في انتخابات عام ٢٠٠٠ ذا مصداقية.

ومن التغيُّرات الكبرى التي أعقبت انتخابات عام ١٩٧٨، تقاعد سنغور الاختياري في عام ١٩٨٠، مع تعيين عبده ضيوف رئيسًا. كان ضيوف حليفًا قديمًا لسنغور، وكان من قادة الحزب الاشتراكي، لذلك كان الانتقال سلسًا. وقد بدأ ضيوف عددًا من الإجراءات التي واصلت عملية التحوُّل الديمقراطي. فأسقط القيود المفروضة على عدد الأحزاب السياسية المسموح بها، مما أدى إلى تشكيل عدد من الأحزاب بسرعة. وزادت قوانين الانتخابات الجديدة مُجدَّدًا من انفتاح النظام على مشاركة المعارضة. لم تؤدِّ الانتخابات الأولى التي أجريت في ظل رئاسة ضيوف في عام ١٩٨٣ إلى إضعاف موقف الحزب الاشتراكي، لكنَّها أكَّدت أنَّ واد هو زعيم أي معارضة فعالة. ولعدة سنوات، كان الشيخ أنتا ديوب، المفكر والمثقف القومي الذي يحظى باحترام كبير يعدُّ هو الزعيم الذي يتمتع بأكبر فرصة لهزيمة سنغور في الانتخابات. ولكن في السياسة الجديدة في عام ١٩٨٣، فاز حزبه بمقعد وحيد في البرلمان، بينما حافظ واد على مركزه.

وفي انتخابات عام ١٩٨٨، انحصرت المنافسة بين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي، وبين ضيوف وواد، بينما كان غيرهم من المرشحين

(٣٧) مصدر هذه النتائج هو:
African Elections Database, Elections in Senegal.
http://africanelections.tripod.com/sn.html.

والأحزاب يحصل على أعداد قليلة من الأصوات. وعلى الرغم من أنَّ الحزب الديمقراطي حقق مكاسب كبيرة، فقد احتفظ الحزب الاشتراكي بأغلبية كبيرة. وكما حدث في عام ١٩٨٣، احتجَّت الأحزاب الخاسرة. وفي ذلك العام، في سياقٍ بدأت فيه الموجة العالمية الثالثة من التحوُّل الديمقراطي، كانت المظاهرات خطيرةً بما يكفي لإعلان حالة الطوارئ، كما أدين زعماء المعارضة بالتحريض على العنف. ومع ذلك، فقد عُفِيَ عن هؤلاء القادة بعد ذلك، وانضمَّ واد إلى حكومة الوحدة الوطنية. ومرَّة أخرى، أجريت تغييرات كبرى في قوانين الانتخابات، جعلت النظام أكثر انفتاحًا.

كانت آمال المعارضة كبيرة في انتخابات ١٩٩٣، ولكن مرة أخرى، كان التغيير تدريجيًّا. فتحت القوانين الجديدة الطريق أمام مرشحين وأحزاب جديدة، وفي النتائج النهائية، خسر ضيوف والحزب الاشتراكي بعض أراضيهما، لكنَّهما ظلَّا هما الفائزين. وخلافًا لعام ١٩٨٨، تراجع دعم ضيوف من ٧٣,٢٪ إلى ٥٨,٤٪، بينما قفز دعم واد من ٢٥,٨٪ إلى ٣٢٪، وفاز المرشحون الستة الآخرون بنحو ١٠٪ تقريبًا من الأصوات. وبالمثل في الانتخابات البرلمانية، حصلت الأحزاب الأربعة الصغرى على مقاعد برلمانية، وأضاف الحزب الديمقراطي إلى مقاعده ١٠ مقاعد أخرى، بينما خسر الحزب الاشتراكي ١٩ مقعدًا. ومع ذلك فقد كان مستوى خيبة الأمل عاليًا، وكانت مشاركة الناخبين أقل مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، مع ارتفاع معدَّلات الامتناع عن التصويت بين السنغاليين الأصغر سنًّا.

وقد لوحِظَ في انتخابات عام ١٩٩٣ أنَّ «جميع الأطراف ما زالت تبدو ملتزمة إلى حد كبير، بفكرة أنَّ السنغال عليها أن تسعى إلى تقوية ديمقراطيتها وتحسينها، بدلًا من التخلي عنها». ومع ذلك، ففي منتصف التسعينات، كان القليل من الناس، إلى جانب المتحمسين للأحزاب، يعتقدون أن عملية التغيير التدريجي طويلة الأمد ستؤدي إلى تلك النتائج التي تحققت في انتخابات عام ٢٠٠٠. ففي ذلك العام، وبعد استمراره في المنافسة في الانتخابات الرئاسية لما يقرب من ربع القرن؛ انتُخِب عبد الله واد رئيسًا. لقد خسر ضيوف، وهو الرئيسُ آنذاك، وتحقَّق انتقال السلطة عن طريق الانتخابات.

لم تأت هذه النتائج التي أكَّدت التحوُّل الديمقراطي بسبب تطوُّر درامي جديد. ولم يكن التوسُّع المستمر في الساحة السياسية العامة أمرًا حتميًا. ولم تكن عملية التحوُّل الديمقراطي المستمرة مجرَّد تقدُّم خطِّيٍّ بسيط أيضًا، كما أنَّ إمكانية «الموجات العكسية» ظلَّت موجودة دائمًا. ومع ذلك، فإنَّ معارضة الحزب الحاكم منذ الاستقلال قد استفادت من تطوُّر النظام الانتخابي للفوز بالانتخابات في عام ٢٠٠٠. «على مرِّ السنين، كان على ضيوف أن يعطي ضمانات متزايدة للشفافية والعدالة داخل المؤسسة الانتخابية»(٣٨)، وكانت النتيجة هي احتمال فوز المعارضة، كما حدث بالفعل.

خلال التسعينيات، ضمَّت المعارضة العديد من الأحزاب والقادة السياسيين، لكنَّ المنافسة ظلَّت بين ضيوف وواد، وبين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي. ومع ذلك، يمكن رؤية الانفتاح الجديد في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٨. لقد حصل الحزب الاشتراكي على ٥٠٪ فقط من الأصوات، وفازت ٩ أحزاب أخرى غير الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي، بمقعدٍ واحد على الأقل في البرلمان الجديد. هذه التعددية السياسية الجديدة أتت بثمانية مرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٠، مع حصول عبده ضيوف على ٤١٪ من الأصوات. وعلى الرغم من أنَّ واد حصل على ٣١٪ فقط في الجولة الأولى، فإنَّ مرشحي المعارضة الآخرين دعموه في جولة الإعادة، التي فاز فيها بنسبة ٥٨٪ من الأصوات. كما تأكدت هزيمة الحزب الاشتراكي في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠١، حيث حصل الحزب على ١٧٪ فقط من الأصوات.

وعلى الرغم من أنَّ واد وائتلافه كان لهما سيطرة واضحة على البرلمان، فإنَّ الحقبة الجديدة شملت زيادة كبيرة في العدد الفعلي للأحزاب. ففي عام ١٩٩٧، كان عدد الأحزاب ٢٦ حزبًا، ثم ارتفع العدد إلى ٩٤ حزبًا

(٣٨) Tarik Dahou and Vincent Foucher, "Senegal since 2000: Rebuilding Hegemony in a Global Age." In *Turning Points in African Democracy*. Ed. Abdul Raufu Mustapha and Lindsay Whitfield. Woodbridge, Suffolk: James Curry, 2009, p. 15.

في عام ٢٠٠٦، و١٤٥ حزبًا في نهاية عام ٢٠٠٨[٣٩]. وعزّز تنوُّع الأحزاب موقف واد زعيمًا للبلاد، حيث تمكّن من العمل مع مجموعة منها لإنشاء ائتلاف مع اقتراب انتخابات عام ٢٠٠٧. وقد أعرب المراقبون وزعماء المعارضة عن قلقهم، بشأن احتمال عودة نظام أكثر سلطوية، لكنَّ الأغلبية في البلاد كانت تدعم واد. فاز واد بأكثر من ٥٥٪ من الأصوات في الجولة الأولى، حيث هزم العديد من السياسيين البارزين من كبار السن بالإضافة إلى بعض المرشحين الشباب، الذين كانوا يمثِّلون جيلًا جديدًا في الحياة السياسية السنغالية. وخلال الفترة الثانية لواد، خشي الكثيرون من أنَّه: «يبدو أنَّ عملية التحوُّل الديمقراطي منذ عام ٢٠٠٠ قد أعادت بناء الأسس السابقة لحكم الحزب المهيمن، ولكن مع اختلاف الحزب الذي يتولى السلطة»[٤٠].

ازدادت المخاوف من انحراف عملية التحوُّل الديمقراطي، عندما أصبحت نية واد واضحة في الترشح لولاية ثالثة في عام ٢٠١٢، في مخالفةٍ للدستور. وخلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، كانت المظاهرات ضد واد عنيفة في بعض الأحيان، لكنَّ النشاط السياسي العام واصل الاستعداد لتلك الانتخابات، التي شارك فيها العديد من الأحزاب والمرشحين الرئاسيين. وكانت الانتخابات الفعلية تشبه، من أوجه عديدة، انتخابات عام ٢٠٠٠. ففي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، فاز الرئيس الحالي آنذاك، واد، بأكبر عدد من الأصوات (نحو ٣٥٪)، لكنَّ ذلك كان يمثِّل خسارة كبيرة مقارنة بفوزه الساحق في عام ٢٠٠٧. وحل في المركز الثاني المرشح مكي سال (٢٦٪)، وحصل المرشحون الثلاثة الآخرون على نحو ثلث الأصوات. وأدت هذه النتائج إلى إجراء جولة إعادة بين واد وسال، حيث دعم مرشحو المعارضة الرئيسيون سال، فحصل على نحو ثلثي الأصوات.

كانت هذه هزيمة كبيرة لواد والحزب الديمقراطي السنغالي، اللذين تقبلا النتائج من غير اعتراض تقريبًا. وفي الانتخابات البرلمانية التالية، فاز التحالف الذي دعم سال بنسبة ٥٣٪ من الأصوات، وحصل على ١١٩ مقعدًا من أصل ١٥٠ مقعدًا. وفاز حزب واد الديمقراطي بنسبة ١٥٪ فقط من الأصوات، كما

(٣٩) Christof Hartmann, "Senegal's Party System: The Limits of Formal Regulation." *Democratization* 17:4 (2010): 772.

(٤٠) Dahou and Founcher, p. 15.

لم يَعُدْ الحزب الاشتراكي القديم يمثل أي قوّة سياسيّة. لقد أكّدت تلك الانتخابات قدرة النظام السياسي الذي تطوّر على مرِّ السنين على الحفاظ على ديمقراطيته، مع جيل جديد من القادة السياسيين. وُلِد سال في عام ١٩٦١، بعد حصول السنغال على الاستقلال. كما أنَّ أربعة من المرشحين الثمانية (ومن بينهم سال)، من الذين حصلوا على ١٪ على الأقل من الأصوات في الجولة الأولى؛ قد وُلِدوا بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٥، فكانوا يمثلون جيل ما بعد الاستعمار من القادة. ومع ذلك، فقد كانوا جميعًا قادة سياسيين ذوي خبرة ـ فكان منهم وزراء سابقون وزعماء أحزاب كبيرة ـ قبل ترشحهم للرئاسة. لقد فتحت الديمقراطية الطريق أمام هذه الأجيال الجديدة من القادة.

كان أحد المرشحين في الحملات الانتخابية يمثِّل ديناميَّة سياسية جديدة. إذ أعلن يوسو ندور، وهو الناشط في القضايا الإنسانية والمطرب الذي يتمتع بشهرة عالمية، ترشحه في أوائل عام ٢٠١٢. ثم استُبعِد من الترشح بسبب مشكلات في أوراق ترشيحه. فقدَّم دعمه لسال، وعُيِّن بعد ذلك وزيرًا للثقافة والسياحة في حكومة سال الجديدة. لكنَّه خسر هذا المنصب في تعديل وزاري بعد عام تقريبًا. كان ندور (من مواليد ١٩٥٩) من جيل سال، ويُعَدُّ أيقونة للثقافة الشعبية في السنغال. ويجمع ندور بين الموسيقى الأفريقية التقليدية والأنواع الموسيقية العالمية المشهورة، وقد حصل على جائزة غرامي (بالإنكليزية: Grammy Award) في عام ٢٠٠٥. وفي حين أنَّه لم يكن ناشطًا بالمعنى السياسي الحزبي، فإنَّ ظهوره في الساحة السياسية كان يبيِّن أهمية كل من الثقافة والسياسة للأجيال الجديدة من السنغاليين، الذين هم جزء من الثقافة الشعبية العالمية.

ومهما كانت نتائج السياسات التي يحددها وينفذها الجيل الذي وصل إلى السلطة في انتخابات ٢٠١٢، فإنَّ تلك الانتخابات تمثِّل تحوُّلًا مهمًّا في التاريخ السياسي للسنغال المستقلة.

خلاصة: الديناميّات السياسية للديمقراطية السنغالية

لم تعد السنغال، في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، مجرَّد دولةٍ من دول ما بعد الاستعمار. وخلال القرن العشرين، كانت أسس العمل السياسي تمتد جذورها إلى تجربة الدولة المستعمَرة. فحتى في ظلِّ الحكم

الفرنسي، بدأت السنغال في تكوين نخبة قيادية من ذوي الخبرة في السياسة الانتخابية والإدارة الحكومية. كان سنغور نتاجًا للحكم الفرنسي، وكان أيضًا صانعًا مهمًّا لدولة ما بعد الاستعمار في السنغال. وقد كشف تاريخ التحوُّل الديمقراطي عن التطور التدريجي للسياسة السنغالية. وبحلول انتخابات عام ٢٠١٢، لم تعد الدولة تتفاعل بشكل أساسي مع سياسات الاستعمار والنزعة القومية قديمة الطراز. وهذا لا ينفي وجود أوجهٍ قويَّةٍ استمرَّت بها سياسات الحقبة الاستعمارية. فقد حصل واد الذي يمثل الأسلوب السياسي والجيل القديم على دعم كبير، وظلَّت أنماط العمل السياسي، التي وُضِعَت خلال نصف القرن الأول من الاستقلال، ذات أهمية. ولكن في العصر الذي تزداد فيه السياسة الإلكترونية، كما رأينا في حالة ندور، ومع وجود جيل جديد من القادة؛ لم تعد أنماطُ دول ما بعد الاستعمار قديمة الطراز ملائمة للسنغال. ومع ذلك، فإنَّ كثيرًا من عناصر السياسة السنغالية في القرن الحادي والعشرين، ظلَّت تعتمد على الأسس التي وُضِعت خلال القرن العشرين، فهي تشبه في ذلك دولة سنغور لما بعد الاستعمار وجذورها الممتدة إلى الحقبة الاستعمارية.

لقد ساعدت ثلاثة تطورات سياسة عامة في أن تصبح السنغال دولةً ناجحةً إلى حد كبير في التحول الديمقراطي وتجنب الحكم الديكتاتوري العسكري. العلاقات بين الإثنيات والحياة السياسية تُعَدُّ العنصر الأول، إلى جانب العنصر الثاني، وهو أسلوب العمل السياسي للجماعات الدينية الكبرى. والعنصر الثالث هو استمرار الطابع غير السياسي للجيش في علاقته بالدولة والسياسة. وقد وُضِعت أسس هذه الديناميَّات كما أشرنا خلال التاريخ الطويل للجماعات الإثنية والدينية والعسكرية في منطقة سنغامبيا. وإنَّ أنماط عملهم المستمرة تلك، لتمثِّل أجزاءً مهمَّةً من الأنماط السياسية الناشئة في السنغال، في الحقبة التي تلت دولة ما بعد الاستعمار في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإنَّ الحدود المجتمعية القديمة بين المجموعات الكبرى يُعَاد الآن تشكيلها، بينما تنبعث مجموعات ذات نمط جديد (مثل مجموعة المتحدثين بلغة الولوف الحضرية.)

ما زالت الإثنيات تشكِّل عنصرًا مهمًّا في الحياة الاجتماعية والثقافية السنغالية، ولكن حتى في الساحة السياسية في القرن الحادي والعشرين،

وهي الأكثر انفتاحًا، لم تنشأ أي أحزاب سياسية على أساس إثني. أمّا النشاط السياسي للمجموعات الإثنية، فيتضمن قادةً محليين، يعملون كالوسطاء بين العامة وبين الأحزاب السياسية وقياداتها من النخبة الحضرية. وعلى الرغم من أنّ المجموعات التي تتبع التوجيهات السياسية لهؤلاء الوسطاء قد تكون ذات هويّة إثنية، إلا أن هؤلاء القادة المحليين لا يجتمعون لتشكيل كتل سياسية على أساس إثني. وبدلًا من ذلك، فكما يوضح البحث الذي أجرته دومنيكا كوتر (بالإنكليزية: Dominika Koter) حول انتخابات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، فإنَّ «السياسيين قد أعربوا عن اهتمامهم بالحصول على دعم الوسطاء من مختلف الأطياف الإثنية. وبالمثل، لقد أظهر الوسطاء أيضًا استعدادهم لدعم مَنْ ليسوا من مجموعتهم الإثنية»(٤١).

لم يظهر في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ أي تمييز تقريبًا بين المرشحين الرئيسيين، من حيث الهوية الإثنية لأنصارهم. ففي الجولة الأولى من الانتخابات، حصل ثلاثة مرشحين (ضيوف، وواد، ونياس) على نحو ٩٠٪ من مجموع الأصوات. وباستخدام نتائج تقارير أفروبارومتر لعام ٢٠٠٢، أوضحت كوتر أنَّ «التركيبة الإثنية للناخبين الذين اختاروا المرشح الفائز واد، تشبه للغاية التركيبة الإثنية لمنافسيه الرئيسيين. وبالمثل، فإنَّ نسبة أصواته، عند كل مجموعة إثنية، تتناسب إلى حد كبير مع نسبة كل مجموعة [إلى جملة السكان]، مع عدم وجود مجموعة واحدة تسود بين ناخبيه»(٤٢). وبعبارة محدَّدة، هذا يعني أن ٤٢٪ من جملة الأصوات التي ذهبت لواد، قد جاءت من مؤيديه من الولوف، الذين يمثلون نحو ٤٢٪ إلى ٤٣٪ من سكان السنغال. وبالمثل، فإنَّ ٤٣٪ من جملة أصوات ضيوف و٤٢٪ من جملة أصوات نياس، كانت من الناخبين من الولوف. ووقع تشابه مماثل، بين نسبة المجموعات الإثنية من جملة السكان وبين نسبتهم في أصوات المرشحين، في المجموعات الإثنية الكبرى الأخرى (البولار، والسيريريون، والماندينكا، وشعب الجولا). كما حصل كلٌّ من المرشحين الثلاثة على دعم متكافئ من

(٤١) Dominika Koter, "King Makers: Local Leaders and Ethnic Politics in Africa." *World Politics* 65:2 (April 2013): 212.

(٤٢) المصدر السابق، ص٢١٧.

كل مجموعة من المجموعات الإثنية الكبرى(٤٣). هذا التوازي الملحوظ بين طيف الدعم للمرشحين وبين جملة السكان، يؤكد غياب الكتل التصويتية الإثنية والأحزاب القائمة على أساس إثني عن السياسة السنغالية في القرن الحادي والعشرين.

ومن الناحية التاريخية، فقد «اختار الزعماء السياسيون السنغاليون الأوائل ألا يجمعوا أتباعهم من خلال اللعب على وتر الهويات والمصالح الإثنية. ونتيجة لذلك، أنَّ الأحزاب السياسية التي تنافست في انتخابات ما قبل الاستقلال لم تكن تعكس الانقسامات الإثنية في المجتمع السنغالي»(٤٤). في بداية تطورها كانت الأحزاب السياسية بمثابة جماعات حضرية يقودها أعضاء من النخبة الفرنكفونية الحضرية. ولكن عندما اتسعت الساحة السياسية لتشمل سكان الريف، طوَّرت الأحزاب شبكات من الوسطاء، الذين يتمتعون بنفوذ إثني أو ديني محلي، بين هؤلاء الريفيين. ووفرت هذه البنية للأحزاب قاعدة دعم شعبية بطريقة مميزة، ولا تزال في القرن الحادي والعشرين، موجودة كسمةً مهمَّةً للسياسة السنغالية. وقد ذهبت كوتر إلى أنَّ هذه البنية من الوسطاء الحزبيين تعَدُّ جزءًا مهمًّا من السياسة الحزبية غير الإثنية. «فهؤلاء الوسطاء يغيِّرون الديناميات الانتخابية؛ لأنَّهم خلافًا للناخبين الأفراد يقفون في موقف أفضل، يتيح لهم إقامة العلاقات مع السياسيين من غير مجموعتهم الإثنية. ولذلك لديهم القدرة على إنتاج أنماط تصويت غير إثنية، على نحو مدهش، في المجتمعات المتنوعة إثنيًّا»(٤٥). إنَّ تجربة السنغال تؤيد نتيجة دراسة أوسع للسياسة الإثنية في أفريقيا، خلُصت إلى أنَّ «الانقسام الإثني في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى ديمقراطية أدنى جودة، لكنَّ تسييس تلك الاختلافات الإثنية هو ما يؤدي إلى عرقلة تحسين نوعية الديمقراطية»(٤٦).

---

(٤٣) انظر: الجدول الثاني، في المصدر السابق، ص٢١٨.

(٤٤) Kristen Angela Harkness, "The Origins of African Civil-Military Relations: Ethnic Armies and the Development of Coup Traps." PhD diss., Princeton University, 2012, p. 181.

(٤٥) Koter, "King Makers," p. 226.

(٤٦) Robert A. Dowd and Michael Driessen, "Ethnically Dominated Party Systems and the Quality of Democracy: Evidence from Sub-Saharan Africa." *Afrobarometer Working Paper No. 92* (2008): 11. Emphasis in text.

والاستثناء المحتمل لعدم تسييس الاختلافات الإثنية، هو الحركة الانفصالية في منطقة كازامانس (بالإنكليزية: Casamance). تقع هذه المنطقة في جنوب السنغال، وتفصلها غامبيا عن سائر الأراضي السنغالية التي لا تتصل بها إلا عبر ممر ضيق في الطرف الشرقي من الجيب الغامبي. كما تقع غينيا بيساو على حدودها الجنوبية. وعندما وضعت فرنسا نهاية للسيطرة البرتغالية على المنطقة في القرن التاسع عشر، أدارت تلك المنطقة بصورةٍ منفصلةٍ، ولم تندمج مع السنغال إلا في نهاية الحقبة الاستعمارية.

ينتمي أكثر السكان في كازامانس إلى إثنية الجولا، وهي من أقل المناطق من حيث عدد المسلمين في السنغال. كان هؤلاء السكان يتوقَّعون الحصول على استقلال ذاتي كبير، فتحوَّلت هذه التوقعات إلى إحباطات أدَّت إلى نشوب النزاع. كما تعرَّضت هذه المنطقة إلى التهميش، من حيث التنمية الاقتصادية والنفوذ السياسي، وقد شعر «شعب كازامانس بتجاهل السلطات المركزية وتخليها عنهم»(٤٧). وفي السبعينيات، تحدَّث كاهن من الروم الكاثوليك في كازامانس، وهو الأب أوغسطين دياماكسون سنغور، عن الطابع الخاص لمنطقة كازامانس، وانتشرت أحاديثه في المطبوعات والمنشورات وبرامج الراديو الشعبية. وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣، أدَّت مظاهرات الطلاب وغيرها من الاحتجاجات إلى سجنه مع غيره من النشطاء الذين طالبوا بالإصلاح الاقتصادي والاعتراف الثقافي. وفي هذه العملية، نظَّمت المعارضةُ حركةَ القوات الديمقراطية لكازامانس، التي بدأت حربًا أهلية متفرِّقة، استمرَّت حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ومن حين لآخر، كانت أطراف النزاع توقِّع وقفًا لإطلاق النار من غير حلٍّ للنزاع نفسه.

وعلى الرغم من أن معظم الدعم لهذه الحركة قد جاء من إثنية الجولا في منطقة كازامانس، فإن تلك الحركة لم تكن حركة إثنية صريحة، بقدر ما كانت حركة تدعو إلى الاعتراف بالحكم الذاتي للمنطقة أو استقلالها. وكذلك كانت الحركة منقسمة لدرجة أنها لم تقدِّم جبهة موحَّدة في

---

(٤٧) Aïssatou Fall, *Understanding the Casamance Conflict: A Background.* KAIPTC Monograph No. 7 (2010), p. 13. Africa Portal Library. www.africaportal.org/dspace/articles/understanding-casamance-conflict-background.

المفاوضات مع الحكومة المركزية في داكار. وعلى الرغم أيضًا من وجود بعض الاستياء من تدخُّل الولوف في شؤون منطقة كازامانس، فإنَّ هذا الاستياء يميل إلى كونه استياءً عامًّا ضد «الشماليين» الذين هاجروا إلى المنطقة، ولم يكن توترًا إثنيًّا صريحًا.

عقب انتخابه في عام ٢٠١٢، أطلق مكي سال مبادرة جديدة، شملت إجراء مفاوضات بوساطة دولية من جمعية سانت إيغيديو (بالإيطالية: Comunità di Sant'Egidio)، وهي منظَّمة إنسانية كاثوليكية [إيطالية]. وفي هذه العملية، أعلن سالف ساديو في أبريل عام ٢٠١٤، الذي كان يقود المفاوضات، ويُعَدُّ من أكثر زعماء الحركة تشددًا، عن وقف إطلاق النار. وقد وُصِف بأنَّه «يلمِّع صورته، ويتبرع بالأموال إلى أحد المستشفيات المحلية، ويعقد الاجتماعات المفتوحة لإطلاع شعب كازامانس على محادثات السلام»، كما «استبدل بالتمرُّدِ المشاركةَ في السياسة العامة»(٤٨). وفي هذا التحوُّل الظاهر في فترة ما بعد الصراع، لم يهتمَّ أحد بإنشاء حزبٍ على أساس إثني، بدلًا من الانتقال إلى النمط العام للأحزاب السنغالية.

وفي الجملة، إنَّ الطبيعة الإثنية في السنغال تتغيَّر، وهذا يعزز نزعة تجنب إنشاء الأحزاب السياسية على أساس إثني. ومع تزايد درجة التحضُّر، تؤدي الطبيعة الكوزموبوليتانية للحياة الحضرية إلى خلق هويات جديدة. ففي داكار وغيرها من المراكز الحضرية، أصبحت لغة الولوف هي اللغة المشتركة الرئيسية، لكنَّ لغة الولوف الحضرية تُعَدُّ لغة هجينة مستقلة. وفي هذا السياق الحضري أصبحت تلك اللغة بمثابة «الإثنية الغُفل أو الاعتيادية»، للأفراد القادمين من مختلف المجموعات الإثنية، بعد اندماجهم في الحياة الحضرية؛ أو هي «هوية منزوع عنها الطابع الإثني»، واستخدامهم لغة هجينة مشتركة(٤٩). وهذا التطوُّر لا يعني ظهور ثقافةٍ سياسيَّةٍ متجانسة؛ بل يعني أنَّ الانقسامات ما زالت ذات طبيعية غير إثنية. فلم يكن في انتخابات عام ٢٠١٢، ولا في انتخابات عام ٢٠٠٠ أيضًا، أي حزب إثني يطرح مرشحًا رئاسيًّا.

---

(٤٨) J. C., "Senegal's Casamance Region: The Next Hot Place to Go on Hols?" Baobab: Africa. *Economist*, May 7, 2014. www.economist.com/node/21601806/print.

(٤٩) Fiona McLaughlin, "Dakar Wolof and the Configuration of an Urban Identity." *Journal of African Cultural Studies* 14:2 (December 2001): 158, 170.

وفي القرن الحادي والعشرين، ظلّت الجماعات الدينية الكبرى تمارس التأثير السياسي من خلال دعمها للمرشحين، لكنّها لم تؤسس أحزابها الخاصة. ومن حين لآخر، كان الزعماء الدينيون يؤسسون أحزابًا صغيرة، لكنّ المحاولات المبكرة لم تحظ باعتراف من الحكومة. وأمّا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد سُجّلت خمسة أحزاب ذات هويّة دينية رسميًّا ونافست في الانتخابات. وكان حزبان منها تحت قيادة بعض المريديين، وحزبان آخران تحت قيادة بعض التجانيين. تضمنت برامج هذه الأحزاب دعوة محافظة إلى مزيد من الاعتراف بالإسلام في الحياة العامة، لكنّها لم تكن أحزابًا إسلامويّة في خطابها. ولم يحصل أيٌّ منها على عدد معتبر من الأصوات في الانتخابات المختلفة، ولم يدعمها أيضًا مشايخ الطريقتين الصوفيتين[(٥٠)].

أحد هذه الأحزاب، وهو حركة الإصلاح من أجل التنمية الاجتماعية، كان برنامجه أكثر إسلاميَّة. تأسس الحزب في عام ٢٠٠٠، وشارك في الانتخابات اللاحقة وحصل على نتائج قليلة. وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، حصد الحزب ما يكفي من الأصوات ليحصل زعيمه، الإمام مباي نيانغ، على مقعد برلماني. وعلى الرغم من أنَّ الحزب يوصف بأنه إسلامي ويتلقى بعض الدعم الدولي[(٥١)]، فإنَّ برامجه تميل إلى أن تكون محافظة اجتماعيًّا أكثر من أن تكون راديكالية، كما يشارك نيانغ بنشاط في مختلف التكتلات والتحالفات السياسية.

ومع ذلك، فقد ازدادت الدعوات على النمط الإسلاموي في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، لكنّها كانت يُعبَّر عنها من خلال الحركات الطلابية والمجموعات النشطة الأخرى، بدلًا من الأحزاب السياسية الصريحة. قدَّمت هذه المجموعات انتقادات للتكتلات والتراتبية السياسية القديمة، وكان بعض تلك الانتقادات في لغة إسلامية صريحة، بينما ظهرت جماعات إصلاحية أخرى داخل الطرق الصوفية. وخلال التسعينيات، «أصبحت الهيمنة المنيعة للصوفية موضعَ شكٍّ، وتحدَّى تلك الهيمنة بعضُ

(٥٠) وردت أسماء هذه الأحزاب وموجز تاريخها في هذا المصدر:
Hartmann, “Senegal’s Party System,” pp. 777-779.

(٥١) Hartmann, “Senegal’s Party System,” p. 779.

البدائل الإسلامية والحركات الجديدة، التي خرجت من داخل الطرق الصوفية، واستعارت من ثيماتها»(٥٢). وكان مصدر الدعم الأساسي لهذه التطورات هم الطلاب وغيرهم من السنغاليين الأصغر سنًا.

إنَّ الإسلام عنصرٌ مهمٌّ على نحو مستمرٌّ في الثقافة والسياسة السنغالية، لكنَّ أهمية الدين قد تأخذ أشكالًا مختلفة. فالأدوار السياسية المهمة للطرق الصوفية لا تعني أنَّ ما يصفه المحللون بـ «الإسلام السياسي» أو «الإسلاموية» يتمتع بقوة رئيسية. ففي القرن الحادي والعشرين، ما زالت الطرق الجديدة في التعبير عن الدعوات الدينية تعكس التعددية اللا إقصائية التاريخية للتقاليد الصوفية، بالإضافة إلى النشاط الإسلاموي الأكثر إقصائية.

وأحيانًا ما تكون التعبيرات عن الهوية في القرن الحادي والعشرين بمثابة توليفاتٍ مهمَّة، تسدُّ فجوة الانقسامات المحتملة. فالحركات الإسلامية العالمية تصطدم أحيانًا بالمظاهر الدينية المحلية المميزة، لكنَّ أنماطًا جديدة من التعبير الديني قد تخلق مزيجًا بينهما. وتقدِّم الموسيقى الشعبية ليوسو ندور مثالًا يثير الاهتمام. فإنَّ ألبومه الفائز بجائزة غرامي، الذي كان عنوانه: مصر، يجمع بين الثيمات ذات الطابع السنغالي، التي فيها تعظيم للأولياء الصوفيين، وبين الموسيقى العربية؛ كما كان الحال في ألبومه السابق، الذي يحمل العنوان: سانت (القديس). فـ«إنشاده لتمجيد الشخصيات الرئيسية في التقليد الصوفي الأفريقي الأسود، على الأنغام العربية... يضع تلك الموسيقى في السياق الإسلامي العالمي. وبذلك فإنَّ يوسو ندور يتدثَّر بالهوية الإسلامية الأوسع، ويعيد التأكيد على صحة التراث الإسلامي الصوفي»(٥٣). ومن أوجه متعددة، ترسم الاتجاهات الأوسع للهوية الإسلامية في السنغال في القرن الحادي والعشرين، كما رأينا في بعض الجماعات الطلابية وحركات الإصلاح داخل الطرق الصوفية، خطوطًا مشابهة من التطور.

كما أنَّ الهويات الإثنية، في سياق المجتمع الذي يزداد توجُّهه نحو التحضر؛ تُظهِر هذا الميل إلى التوليف. فإنَّ ظهورَ لغة الولوف الحضرية

---

(٥٢) Leonardo A. Villalṃn, "ASR Focus: Islamism in West Africa-Senegal." *African Studies Review* 47:2 (September 2004): 65.

(٥٣) المصدر السابق، ص٧٠.

وتحولها إلى لغة مشتركة للحياة الحضرية، يتضمَّن تعدُّديةً تربط بين الانقسامات الإثنية الأكثر تقليديَّة. ومن الأمثلة على ذلك إحدى الأغنيات الشعبية لبابا مال (بالإنكليزية: Baaba Maal). يُعَدُّ هذا المطرب من المتحدثين باسم إثنية البولار، وكان يغني بلغة البولار فقط، لكنَّه في خروج كبير عن هذا التقليد، انتقل إلى لغة الولوف الحضرية عندما غنَّى أغنيته الشهيرة حول داكار، بعنوان: «نداكارو». وقد عرض بفعله هذا «هويَّة حضرية حديثة التشكُّل»(٥٤).

وبالإضافة إلى التطوُّرات الداخلية، فإنَّ السنغال لديها مجموعات مهمة من العلاقات التي تربط سياستها بالعديد من جوانب العولمة. فمن النقاط المهمة في مكانة السنغال في السياسة العالمية: مشاركتها الفعالة في قوات حفظ السلام الدولية. وقد أصبحت هذه المشاركة الدولية في القوات متعددة الأطراف، جزءًا مهمًّا من وظيفة الجيش السنغالي. كما أنها شكَّلت السياسةَ الخارجيةَ للسنغال وأكَّدت عدم تورط الجيش في السياسة المحلية.

ومن الجوانب الأكثر أهمية، في مشاركة السنغال في العلاقات العالمية، وجود الجاليات السنغالية ومجتمعات المغتربين في العديد من البلدان المختلفة. فإنَّ كثيرًا من هؤلاء المغتربين ما زالوا على علاقات وثيقة مع أسرهم في الوطن، وما زالوا يرسلون الأموال إليهم. وفي العديد من البلدان الأفريقية تمثِّل تحويلات المغتربين المالية جزءًا مهمًّا من الاقتصاد المحلي. وفي دراسة عن اقتصاديات دول جنوب الصحراء الكبرى، حلَّت السنغال في المرتبة الثانية من حيث نسبة تحويلات المغتربين إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث تمثِّل ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنغال(٥٥). إنَّ مجتمعات المغتربين السنغالية المتنامية «كانت نشطة سياسيًّا، ليس في تمويل الأحزاب السياسية فقط، ولكن أيضًا في الإدلاء بالأصوات من خلال مراكز الاقتراع في الخارج»(٥٦). وهذا يضيف بُعدًا كوزموبوليتانيًّا، لا يمكن

(٥٤) McLaughlin, "Dakar Wolof," pp. 154, 158.

(٥٥) Kim Yi Dionne, Kris L. Inman, and Gabriella R. Montinola, "Another Resource Curse? The Impact of Remittances on Political Participation." *Afrobarometer Working Paper No. 145* (January 2014): 8.

(٥٦) US Agency for International Development, *Democracy, Human Rights, and Governance Assessment of Senegal, Final Report*. January 2013,p. 36.

التنبؤ به أحيانًا، إلى الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في القرن الحادي والعشرين.

لقد قدَّمت الانتخابات في عام ٢٠١٢ تأكيدًا لعملية التحول الديمقراطي، التي ظلَّت مستمرَّة في السنغال منذ الاستقلال. وفي حين أنَّ كثيرًا من عناصر السياسة السابقة ما زالت مستمرَّة أيضًا، فإن تلك الانتخابات أوصلت جيلًا سياسيًّا جديدًا إلى السلطة. وما زالت الجماعات الإثنية والدينية، إلى جانب الجيش والنخبة المثقفة الحضرية، تساهم جميعًا في تشكيل النظام السياسي السنغالي، لكنَّ كلًّا منها يعمل بطرق جديدة، في عالم السياسة المتغير، في القرن الحادي والعشرين.

الفصل السابع

تونس

من الثورة إلى الجمهورية

«الديمقراطية؛ أي: عودة السلطة إلى الشعب، هي مهمة خطيرة، ومغامرة مليئة بالمخاطر».

الحبيب بورقيبة، في مؤتمر بنزرت، عام ١٩٦٤

كانت تونس مهد الربيع العربي مُهيَّأة للانتفاضة قبل أحداث ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ بوقت طويل، تلك الأحداث التي سرت من مدينة سيدي بوزيد الساحلية، وعبرت إلى مصر وليبيا وسوريا، ثم إلى البحرين واليمن، كاشفةً عن الغضب والاستياء الشعبي العميق من الحكام العرب المستبدين (الأوتوقراطيين). وعلى الرغم من أنَّه لم يحكم تونس إلا رئيسان فقط ـ وهما الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن علي ـ منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٥٦، فإنَّ العديد من الدول الغربية تقبَّلت حكومتها السلطوية. تُعَدُّ تونس بلدًا متجانس السكان في الجملة، فليس فيها انقسامات إثنية أو قبلية أو دينية تقريبًا، وتتمتع باقتصاد حر؛ ولم تكن طبقتها الوسطى كبيرة فحسب؛ بل كانت مثقَّفة ومنتجة. وكان نصيب الفرد من دخلها القومي يبلغ ضعفي جيرانها، المغرب ومصر، كما كان أعلى من نصيب الفرد في الجزائر، التي استفادت من مواردها من النفط، وهو ما تفتقر إليه تونس.

لكنَّ الأمور لم تكن على ما يرام في أصغر دولة في شمال أفريقيا. إنَّ نظام بن علي (١٩٨٧ ـ ٢٠١١)، الذي برع في التحكم في صورته والحفاظ على وَهْم التوليفة العلمانية العربية ـ الغربية، كان مقدَّرًا له أن يواجه عمَّا قريب المواطنين العاديين، الذين سئموا من مساومات الحكومة، والخلل

الاقتصادي، والفساد الكبير المستشري، وقمع المعارضين السياسيين - من الإسلاميين والعلمانيين -، وغياب المشاركة السياسية الحقيقية.

لم يكن محمد بوعزيزي، البائع المتجوِّل البالغ من العمر ٢٦ عامًا، الذي أدى إحراقه لنفسه إلى اندلاع الثورة؛ حالةً فريدةً. ولم يكن انتحاره مجرَّد تعبير عن محنته المأساوية، لكنَّه كشف أيضًا عن محنة الشباب التونسي وغيره من الشباب في العالم العربي. لقد كان تجسيدًا مأساويًّا للشباب المهمشين والشاعرين بالاغتراب والعاطلين عن العمل أو الذين يعملون أعمالًا هامشيَّة، على الرغم من تعليمهم ومهاراتهم. لقد اندلعت الاحتجاجات في المناطق المحرومة في الجنوب، التي تُعرَف باسم «حزام التعدين». وبحلول الأسبوع الثاني من شهر يناير، انتشرت الاحتجاجات إلى ضواحي تونس، تغذيها شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، التي كان المتظاهرون يستخدمونها للتنظيم والتنسيق والتعبئة وحشد المواطنين للنزول إلى العاصمة تونس.

وعلى الرغم من ستاره التقدمي، فإنَّ رد فعل بن علي قد كشف عن الطبيعة الحقيقية لنظامه. لقد استخدمت قوات الأمن، وهي جزء لا يتجزَّأ من حكم الرئيس القسري، القوَّةَ الوحشية ضد المتظاهرين، من الاعتداءات الجسدية والغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وفي الثاني عشر من يناير، أكَّدت جماعات حقوق الإنسان مقتل أكثر من ثلاثين شخصًا؛ قُتِلُوا جميعًا خلال الاشتباكات مع الشرطة(١).

وقد تساءل بعض أصحاب الأعمال: «كيف يمكنك أن تطلق النار على شعبك؟ إنَّك إذا قمت بذلك فلا مجال للتراجع. فأنت الآن قاتل»(٢).

وبالفعل، لم يكن التراجع ممكنًا. لقد أتى العام الجديد بعزمٍ جديدٍ على الإطاحة بالرئيس الطاغية. فاجتمعت النقابات العمالية والمجموعات الطلابية والنقابات المهنية وجماعات المعارضة الأخرى في عشرات المدن

(١) David D. Kirkpatrick, "Tunisian Protests Spread to Capital." *New York Times*, January 12, 2011. http://www.nytimes.com/2011/01/13/world/africa/13tunisia.html?_r=0. Accessed February 19, 2013.

(٢) المصدر السابق.

للتظاهر وتنظيم الإضرابات. ومع ارتفاع أعداد القتلى تراجع بن علي فأقال وزير الداخلية وأعلن عن تنازلات غير مسبوقة. وتعهد بألا يترشّح في انتخابات عام ٢٠١٤، كما تعهد بالتحقيق في ردِّ فعل الحكومة تجاه المظاهرات. وتعهد أيضًا بإتاحة المزيد من الحريات(٣). لكنَّ تعهداته وأفعاله لم تؤدِّ إلا إلى زيادة الحشود، التي اعتقدت أن تلك التأكيدات كانت محاولة للخداع والبقاء في منصبه. وعندما فشلت تنازلاته فرض حالة الطوارئ وأقال حكومته بأكملها ووعد بإجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر. ولكنَّه، في ضربة ذاتية أخيرة وجَّهها بن علي لنفسه وحكمه المستمر منذ ٢٣ عامًا؛ لجأ إلى نشر قوات الجيش مع أمر مباشر بـ «إطلاق النار»؛ ارتدت هذه الخطوة إلى صدره، عندما رفض رئيس الأركان الجنرال رشيد بن عمار إطلاق النار على المواطنين في الشوارع. فرَّ بن علي من البلاد في ١٤ يناير، بعد عجزه عن احتواء الاحتجاجات واستخدام الجيش لسحق الانتفاضة، واستقرَّ في نهاية المطاف في جدة بالسعودية، ليعيش في المنفى(٤).

وعلى الرغم من رحيل بن علي، فإنَّ الحكومة وقواتها العسكرية وشرطتها، وقوات الأمن فيها، وبيروقراطيتها المختلة، ومسؤوليها الفاسدين؛ ظلوا في مواقعهم. فأعلن راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة الإسلامي المعارض: «لقد سقط الديكتاتور، ولم تسقط الديكتاتورية»(٥). كان حزبه واحدًا من المجموعات العديدة المحظورة والمقموعة في عهد بن علي. وكما لاحظ ناثان براون (بالإنكليزية: Nathan Brown) في ذلك الوقت، فإنَّ النظام التونسي قد «هرس السياسة»، و«لا أحد يعلم حقًّا ما الموجود في قائمة (طعامه) السياسية»(٦).

وبينما كان راشد الغنوشي وغيره من قادة النهضة غائبين عن الانتفاضة، حيث فرُّوا إلى إنكلترا وفرنسا قبل أكثر من عقدين؛ فسرعان ما عادوا

(٣) Esam Al-Amin, *The Arab Awakening: Understanding Transformations and Revolutions in the Middle East.* Washington, DC: American Educational Trust, 2013, p. 27.

(٤) المصدر السابق، ص٢٨.

(٥) منقول عن المصدر السابق، ص٣١.

(٦) Naseema Noor, "Tunisia: The Revolution That Started It All." *International Affairs Review*, January 31, 2011. http://www.iar-gwu.org/node/257. Accessed February 26,2013.

للمشاركة في إعادة إعمار «تونس الجديدة» بعد الإطاحة بالرئيس بن علي. وعلى الرغم من غيابهم عن تونس، فقد عادوا بمؤهلات ومصداقية سياسية لا تشوبها شائبة. وعلى حد تعبير محمد هادي عياني، أحد أعضاء حزب النهضة: «لقد كنا في الصفوف الأمامية ضد النظام لسنوات، ودفعنا الثمن. وقد عانينا من جميع أنواع الظلم»(٧). ترجع جذور النهضة في تونس وتعرضها لقمع الحكومة إلى الستينيات، لكنَّ المناخ السياسي الذي أنجبها كان قد بدأ بالفعل قبل عقد من ذلك، مع استقلال تونس عن فرنسا عام ١٩٥٦، وقدوم «والد» الحركة القومية، «المجاهد الأكبر»(٨)، ورئيس تونس الأول: الحبيب بورقيبة.

الحبيب بورقيبة: «المجاهد الأكبر» والرئيس

كان الحبيب بورقيبة من أبناء التنوير، وقد تلقى تعليمه في العلوم السياسية والقانونية في فرنسا، في جامعة السوربون(٩). قاد بورقيبة حركة الاستقلال عن فرنسا، وكان هدفه إعادة بناء تونس لتصبح دولة حديثة على طراز مؤسسات فرنسا الاستعمارية وقيمها. تمكَّن بورقيبة وحزبه، الحزب الحر الدستوري الجديد، من سدِّ تلك الفجوة الظاهرة على نحو فعال. وفي أبريل ١٩٥٦، تولى بورقيبة منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وفي يوليو ١٩٥٧، أصبحت تونس جمهورية مستقلة، وأصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لها(١٠).

قدَّم الرئيس الجديد نفسه للمواطنين في صورة الرجل الذي يمكنه أن يعيد صياغة البلاد، وأن يصلح الإسلام أيضًا: «إنَّ اهتمامنا هو أن نعيد إلى

---

(٧) "Islamists Speaking Out after Tunisia's 'Jasmine Revolution.'?" *Times of Malta*, January 28, 2011.
http://www.timesofmalta.com/articles/view/20110128/world/islamists-speaking-out-after-tunisia-s-jasmine-revolution.347471. Accessed February 26, 2013.

(٨) النص المكتوب على ضريح بورقيبة: «المجاهد الأكبر، باني تونس الجديدة، محرر المرأة»، وقد ترجمها المؤلف إلى Supreme Combatant. (المترجم)

(٩) Marion Boulby, "The Islamic Challenge: Tunisia since Independence." *Third World Quarterly* 10:2 (1998): 591.

(١٠) المصدر السابق.

الدين سماته الديناميَّة»[11]. وقد استعمل بورقيبة الدين أداةً للتعبئة والحشد السياسي الشعبي خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال. وعلى الرغم من سعيه إلى إنشاء دولة علمانية محضة، فقد كان سابقًا يستخدم لغة ومفردات دينية خلال النضال من أجل الاستقلال، وحصل على لقب المجاهد الأكبر (قائد الجهاد ضد المحتلين الفرنسيين)[12]. وفي إعادة تشكيله للدولة التونسية، في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، سلك بورقيبة السياسات اللازمة لتحويل تونس إلى دولة علمانية ذات توجُّهٍ غربي. وأعلن بورقيبة: «نحن مع الغرب بشكل أساسي وعميق»[13]، وكان في ذلك شديد التأثر بأتاتورك.

وَحَّدَ بورقيبة النظام التعليمي، وألغى المدارس الدينية، ودمج مسجد الزيتونة - الذي يُعدُّ من أوائل الجامعات وأعرقها في تاريخ الإسلام - في جامعةٍ علمانيَّة حديثة جديدة وهي جامعة تونس، التي كانت مناهجها على النمط الغربي[14]. حلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية لتصبح اللغة الرسمية للتعليم، من أجل «ألا ينقطع الجيل الجديد عن التكنولوجيا والقيم الحديثة» وعن الحكومة[15]. كما أصلح قوانين الزواج والطلاق الإسلامية التقليدية، فأصدر قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٥٦، الذي أدَّى إلى تحسن كبير في الوضع القانوني للمرأة وحقوقها في تونس، ثمَّ أجاز لاحقًا بيع أجهزة تحديد النسل. وفي أول يوليو عام ١٩٦٥، أصدر قانونًا يجيز الإجهاض[16]. وفي الوقت نفسه، منع النساء من ارتداء الحجاب في المدارس والأماكن العامة، ووصفه بأنه «خرقة كريهة»، وقال: «بل إننا نرى الموظفات الحكوميات ذاهبات إلى العمل مرتديات لتلك الخرقة الكريهة. إنه لا علاقة له بالدين»[17].

---

(١١) M. Tessler, "Political Change and Islamic Revival in Tunisia." *Maghreb Review* 5 (1980): 11.

(١٢) Boulby, "The Islamic Challenge," p. 592.

(١٣) "Tunisia: Neighbor's Duty." *Time*, December 2, 1957, p. 2.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) Abdelkader Zghal, "The Reactivation of Tradition in a Post-traditional Society." *Daedalus* 102:1 (1973): 231.

(١٦) المصدر السابق، ص٢٣٠.

(١٧) المصدر السابق.

والأسوأ من هذا أنَّه في فبراير عام ١٩٦٠ هاجم أحد الأركان الخمسة للإسلام، فأعلن أن صيام رمضان لا يمكن تبريره؛ لأنه يقلل الإنتاجية الاقتصادية للدولة، وشبَّه أفعاله بالجهاد ضد العدو: «إنَّ لدينا عدوًّا لنغزوه: الفقر»[(١٨)].

وبينما كان بورقيبة يستعمل أحيانًا لغة ذات أساس ديني ويتحدث صراحةً عن نسخة «حداثية» من الإسلام، فإنَّ العديد من المواطنين ذوي العقلية الدينية لم يروا أنه مصلح ديني؛ بل رأوه علمانيًّا يتظاهر بالإيمان. وقد أدت إصلاحاته الحداثية العلمانية إلى حرمان العلماء المتحدثين باللغة العربية والمؤسسات التعليمية الإسلامية، كخريجي الزيتونة وغيرها، من الالتحاق بالجامعات المحلية، حيث كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الأولى. وكما قال راشد الغنوشي: «لقد رحلت إلى سوريا للدراسة؛ لأنني كنت أنتمي إلى ما تبقى من مدرسة الزيتونة. ولم يكن لدى خريجي الزيتونة أي أمل في الوصول إلى الجامعة؛ وقد عُيِّن بعضهم في المكاتب العامة؛ ووجد آخرون لأنفسهم مكانًا في الشرق»[(١٩)]. ذهب الغنوشي أولًا إلى جامعة القاهرة، لكنَّ دراسته في دمشق كان لها الأثر العميق في حياته، وتصوُّراته عن الغرب، والأكثر أهمية من ذلك: أيديولوجيته الإسلامية ونشاطه الإسلامي. وبعد ذلك بسنوات، أدى به ذلك إلى تأسيس حركة معارضة قوية للنظام العلماني التونسي.

راشد الغنوشي

وُلِد راشد الغنوشي في ٢٢ يونيو عام ١٩٤١ في ولاية تسمى قابس في جنوب شرق تونس[(٢٠)]. وكان والده الشيخ محمد مزارعًا ورجلًا متديِّنًا. كانت والدته من عائلة تجارية، وكان لها اتصال مع العالم الخارجي أكثر من والده؛ وبسبب تركيزها على تعليم أولادها، خرج منهم أستاذ جامعي وقاضٍ وناشط إسلامي[(٢١)].

---

(١٨) Boulby, "The Islamic Challenge," p. 594.

(١٩) المصدر السابق، ص٥٩٣.

(٢٠) Azzam S. Tamimi, *Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism.* Oxford: Oxford University Press, 2001, p. 3.

(٢١) John L. Esposito and John O. Voll, *Makers of Contemporary Islam.* Oxford: Oxford University Press, 2001, p. 93.

انقطع الغنوشي عن التعليم مبكرًا، عندما أخرجه والده من المدرسة الابتدائية، ليساعده في الإنفاق على إخوته الخمسة الذين كانوا يدرسون في تونس. كما كان والده معترضًا على نظام التعليم الغربي في مدرسة الغنوشي، التي كانت مناهجها باللغة الفرنسية لغة المستعمرين، الذين كان يراهم أعداء للإسلام.

وبعد تخرُّج إخوانه، تحسن الوضع المالي للأسرة، واستأنف الغنوشي دراسته في جامع الزيتونة، بمناهجه الإسلامية التقليدية[٢٢]. وخلال السنوات التي قضاها في الزيتونة، لم يكن الغنوشي متديِّنًا بصفة خاصة، وفي مرحلة ما، كغيره من المراهقين آنذاك، ترك الصلاة. كان مرتبكًا ومصدومًا بسبب المفارقة التي كان يتَّسم بها عالمه. فكان تعليمه التأسيسي في الزيتونة تقليديًّا بلا تهاون، وكان يركِّز على: «مشكلات لم تعد تخصنا، فرضها علينا الاستعمار، فأصبحت هي الوضع الراهن»[٢٣]. وبعد تخرجه في المدرسة الثانوية، درس لفترة وجيزة في كلية أصول الدين في جامعة الزيتونة، لكنَّه ظل ممزَّقًا بين عالم لم يعد المذهب التقليدي فيه كافيًا، والمجتمع الجديد الغربي التوجه الذي يعيش فيه. ثم ترك الزيتونة، وتوجَّه أولًا إلى القاهرة لفترة قصيرة، ثم إلى دمشق، حيث حصل على درجة البكالوريوس[٢٤].

كانت الفترة التي قضاها الغنوشي في جامعة دمشق (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) نقطة تحوُّلٍ في حياته، حيث تميَّزت إلى حد كبير بدراساته للتاريخ والسياسات العربية. احتك الغنوشي بالحياة اليومية في الحرم الجامعي، وشهد الانقسامات المريرة بين الحركات البعثية والحركات الناصرية القومية العربية، وبين الطلاب أصحاب التوجُّه الإخواني. وبسبب هزيمة العرب الساحقة (هزيمة القوات المصرية والسورية والأردنية مجتمعة) أمام إسرائيل في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، سقطت القومية العربية، وكما حدث

---

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) هذا النص منقول عن:

Tamimi, *Rachid Ghannouchi*, p. 11.

(٢٤) حصل الغنوشي على درجة «الإجازة» من جامعة دمشق، وتسمى تلك الدرجة في مصر درجة الليسانس، وهي تعادل شهادة البكالوريوس التي ذكرها المؤلف. (المترجم)

مع العديد من الشباب العرب تحوَّل الغنوشي نحو الإسلام، ولكنَّه اتجه إلى رؤية إسلامية تتجاوز المؤسسات التقليدية الجامدة، فاقدة الحياة، كالزيتونة وغيرها (التي كان يسخر منها ويسميها «متاحف»)، فتوجَّه نحو ما وصفه بأنه: «إسلامٌ حيٌّ»[٢٥]:

«في النهاية، استقر رأيي على عدم صحة الطريقة القومية. وبينما كان قلبي مطمئنًّا تمامًا للإسلام، فقد لاحظت أنَّ ما كنت أتبعه ليس الإسلام الصحيح؛ بل نسخة تقليدية وبدائية منه. إن هذا النموذج التقليدي لم يكن أيديولوجيًّا، ولم يكن يمثِّل نظامًا شاملًا. لقد كان مشاعر دينية تقليدية ومجموعة من التقاليد والعادات والطقوس التي لم تكن تمثِّل حضارة أو طريقة حياة. لقد اكتشفت أنني لم أكن مسلمًا حقيقيًّا، ولذلك اضطررت إلى اتخاذ قرار بالدخول في الإسلام مرة أخرى»[٢٦].

ولادة حركة

في عام ١٩٦٨، ذهب الغنوشي إلى فرنسا للحصول على درجة الماجستير من جامعة السوربون؛ لأنَّ الدراسة في فرنسا وإحكام اللغة الفرنسية كانا سيساعدانه في الحصول على وظيفة جيدة عندما يرجع إلى تونس. وكغيره من العديد من أبناء جيله الذين درسوا في الخارج؛ وجد نفسه مغمورًا في ثقافة أجنبية، يكافح من أجل الحفاظ على إيمانه وهويته. ثم صادف جماعةً إسلاميَّةً دعويَّةً لا سياسية، تأسست في باكستان، وكان أعضاؤها يتجولون حول العالم لدعوة المسلمين إلى نمطِ حياةٍ أكثر تديُّنًا. زودته تلك الجماعة، وهي جماعة التبليغ، بشعورٍ بالانتماء والهوية والنشاط الإسلامي، والهدف. سافر الغنوشي إلى أنحاء عديدة من فرنسا، حيث اطَّلع على الظروف الحياتية السيئة للمسلمين من شمال أفريقيا، فزار أحياءهم، ودخل إلى الحانات وغيرها ليدعو الناس إلى العودة إلى الإسلام. وفي عام ١٩٦٩، أصبح إمامًا مكافحًا في

(٢٥) هذا النص منقول عن:

Esposito and Voll, Makers of Contemporary Islam, p. 95.

(٢٦) هذا النص منقول عن:

Tamimi, *Rachid Ghannouchi*, p. 21.

مسجد صغير غير تابع لجماعة التبليغ، وكان ينفق من وظائف وأعمال بدوام جزئي.

عاد الغنوشي إلى وطنه لزيارة أسرته في عام ١٩٧٠، بعد أن ظلّ في الخارج لمدة خمس سنوات. كانت تونس آنذاك تترنّح بسبب تجربة فاشلة للاقتصاد الاشتراكي المُخطَّط، أسفرت عن حالة من الركود الاقتصادي والبطالة والإضرابات. ثم تحوَّلت الحكومة إلى التحرير السياسي والاقتصادي، ممَّا مكَّن أيضًا لإعادة إحياء الهوية والتراث العربي الإسلامي في تونس. لكنَّ زيارة الغنوشي لم تدم طويلًا. فقد خشيت أسرته من أن يؤدي انتقاده العلني لسياسات تونس الاشتراكية إلى اعتقاله وتهديد مناصب أشقائه (كان أحدهما قاضيًا والآخر أستاذًا جامعيًّا)، فأقنعوه بالعودة مبكِّرًا إلى باريس. وخلال توقفه في تونس، التقى ببعض التبليغيين، الذين طلبوا منه الدعوة في أحد المساجد، كما التقى بالشيخ عبد الفتاح مورو، المحامي والناشط الإسلامي، الذي كان يرعى حركة إسلامية صغيرة، أصبحت بعد ذلك قوة كبرى في إعادة إحياء الإسلام في تونس العلمانية. حصل الغنوشي على وظيفة لتدريس الفلسفة لطلبة البكالوريا، وعاد إلى الوعظ والدعوة في المساجد المحلية، وانضم إلى مورو، الذي كانت حركته تركِّز في البداية على المشكلات الثقافية والاجتماعية، بلا رسائل سياسية صريحة. كانت الحركة تقدِّم بديلًا إسلاميًّا للثقافة الغربية: «لقد ركَّز عملنا على تطوير الضمير الأيديولوجي، وكان عملنا يتألف أساسًا من نقد المفاهيم الغربية، التي تهيمن على روح الشباب»(٢٧).

استقطب الغنوشي، وهو الزعيم والمدرِّس المشهور، العديد من الشباب والفقراء وطلاب الجامعات من الطبقة العاملة، كما جذب أتباعًا من قطاعات المجتمع الأخرى. ثم اتحدوا بعد ذلك مع جمعية المحافظة على القرآن، وهي منظمة ثقافية واجتماعية لا سياسية، كانت تهتم بالتقوى والأخلاق والإخلاص للدين، وتدعو مَنْ أصبحوا يعتقدون أنَّ المجتمع التونسي قد فقد هويته بسبب فرط الاعتماد على الغرب الفاسد والمفلس

(٢٧) As quoted in Boulby, "The Islamic Challenge," p. 599.

أخلاقيًا[٢٨].

في أواخر السبعينيات، أدَّى استخدام بورقيبة للجيش في سحق المظاهرات (خلال «انتفاضة الخبز» في يناير ١٩٧٨)، ومواجهته مع الاتحاد العام للشغل في تونس، إلى إضراب عام، ومقتل العديد من العمال على يد نظام بورقيبة. فاقتنعت جمعية المحافظة على القرآن، والغنوشي أيضًا، بأنَّ السياسة واقع يتعين عليهم التعامل معه: «كيف يمكن لنا أن نكون بعيدين إلى هذا الحد عما يجري في مجتمعنا، لدرجة أننا لم نكن نلعب أي دور في المجتمع؟»[٢٩].

كان الظهور المتزايد للإسلام في السياسة في الدول الإسلامية، خلال أواخر السبعينيات، ومن ذلك الثورة الإسلامية في إيران في عام ١٩٧٩، والمخاوف من تصديرها؛ يمثِّل تحديًا لبورقيبة. وكان ذلك يهدِّد رئاسته، التي عُدِّل الدستور من أجلها ليجعل بورقيبة «رئيسًا مدى الحياة» في عام ١٩٧٥. فتراجع عن حملته ضد صيام رمضان، وتحوَّل إلى الخطاب الديني والنصوص والرموز الدينية، وجعلها جزءًا من الخطاب الحكومي. وأصبحت صحيفة الأمل الرسمية تنشر مقالات ذات طابع إسلامي صريح، مثل: «الأصول الإسلامية في فكر بورقيبة»، وأرفقتها بصورة للرئيس أثناء حجه إلى مكة[٣٠].

في عام ١٩٧٩، أنشأ الغنوشي الجماعة الإسلامية، التي كانت جماعة سياسية (وإن لم تكن حزبًا سياسيًا). واستطاعت تلك الجماعة الوصول إلى الأسر والعائلات من الطبقات الدنيا والوسطى، ودعت إلى وضع حدٍّ لنظام بورقيبة، نظام الحزب الواحد، وإلى تبنِّي رؤية للإسلام تعالج المشكلات المعاصرة، مثل حقوق العمال والفقر والأجور والمشاركة السياسية. وعندما سمح بورقيبة بتحرير النظام السياسي في عام ١٩٨١، تحوَّلت الجماعة إلى حزب سياسي، وهو حزب حركة الاتجاه الإسلامي.

---

(٢٨) Christopher Alexander, "Opportunities, Organizations, and Ideas: Islamists and Workers in Tunisia and Algeria." *International Journal of Middle East Studies* 32 (2000): 466.

(٢٩) As quoted in Esposito and Voll, *Makers of Contemporary Islam*, p. 99.

(٣٠) Boulby, "The Islamic Challenge," p. 601.

لم تكن حركة الاتجاه الإسلامي هي الجماعة السياسية الإسلامية الوحيدة التي خرجت في السنوات الأولى للحركة الدينية في البلاد. فمن الجماعات الأخرى حزب الشورى الإسلامي بقيادة حسن الغضباني، والتيار الإسلامي التقدمي، والطليعة الإسلامية، وحزب التحرير الإسلامي. لكنَّ حركة الاتجاه الإسلامي ظلت هي المجموعة الأبرز، وكانت تختلف عن سائر الحركات نتيجةً لالتزام الغنوشي العلني بالديمقراطية، بوصفها «نظام الحكم القابل للتطبيق، وبوصفها طريقة للتغيير»[٣١]. وذهب إلى أنَّه لا تعارض بين الديمقراطية والإسلام، وأنَّ الحياةَ في دولةٍ علمانيةٍ حيث تكون الحرياتُ، أفضلَ من الحياة في دولة دينية تحكم بالشريعة ولا حريات فيها:

«إذا كان المقصود بالديمقراطية النموذج الليبرالي للحكم السائد في الغرب، وهو نظام يختار الشعب فيه ممثليه وقادته بحرية، وفيه تناوب للسلطة، ويتمتع بالحريات وحقوق الإنسان؛ فعندئذ لن يجد المسلمون شيئًا في دينهم يعارض الديمقراطية، وليس من مصلحتهم على أي حال أن يعارضوها»[٣٢].

وعلى الرغم من قرار حركة الاتجاه الإسلامي بدخول المجال السياسي رسميًا، فلم تُمنَح الجماعة ترخيصًا للعمل السياسي. لكنَّها استمرَّت بشجاعة في بناء حركتها على أساس التأكيد على هوية تونس الإسلامية العربية وقيمها. وقد اكتسبت الحركة زخمًا بين قطاعات كثيرة من المواطنين: كالمحامين والمصرفيين والمعلمين ورجال الأعمال والعمال النقابيين والمهنيين من الطبقات المتوسطة والأطباء. وأدى نجاحها إلى ازدياد الاستياء والمعارضة لقمع بورقيبة للمعارضين وتجدُّدِ الهجمات على الدين. وخلُص الباحث التونسي عبد الباقي الهرماسي إلى أنَّه: «لشرح أصل حركة الاتجاه الإسلامي، يُمكِن للمرء أن يطرح سببًا شديد الوضوح، إلى درجة أنه نادرًا ما يؤخذ بعين الاعتبار، أو يُمنَح وزنه الكامل. إنَّ تونس، من بين جميع الدول العربية، كانت هي الوحيدة

(٣١) Tamimi, *Rachid Ghannouchi*, p. 105.

(٣٢) As quoted in Esposito and Voll, *Makers of Contemporary Islam*, p. 114.

التي هاجمت نخبتها الحداثية مؤسسات الإسلام عن عمد، وفكّكت بنيتها التحتية، باسم الإصلاح المنظَّم للنظام الاجتماعي والثقافي»(٣٣).

نفَّذ بورقيبة حملة لقمع حركة الاتجاه الإسلامي بعد ذلك بشهرين، واعتقل وسجن العديد من أعضائها، وكان منهم الغنوشي. وأصبحت هذه الحملة القمعية نقطة تحوُّلٍ للحركة الإسلامية في تونس. ظلَّ الغنوشي فاعلًا سياسيًّا خلال تلك الفترة على الرغم من سجنه، وأكّد أن الثورة العنيفة على الطراز الإيراني ليست هي الحل. لكنَّ التغيير سيكون أكثر نجاحًا إذا جاء من أسفل إلى أعلى حسب اعتقاده؛ أي: من خلال عملية بطيئة تغيِّر المجتمع تدريجيًّا، وتستعمل المشاركة السياسية المتزايدة والمبادئ الديمقراطية، لتحقيق الهدف المرغوب: وهو دولة ذات طابع إسلامي وديمقراطية أيضًا(٣٤).

كانت حيوية حركة الاتجاه الإسلامي ونموها يسيران في مناقضة حادَّة لإخفاقات حكومة بورقيبة: كالظروف الاقتصادية السيئة وسوء الإدارة المالية والفساد، فأدى كل ذلك إلى تصاعد الاستياء، وإلى انتفاضة الخبز التي اندلعت في عام ١٩٨٤. حاول بورقيبة أن يدفع المعارضة، فادَّعى أن الإسلاميين يعتنقون «أصولية راديكالية»، وأنهم كانوا مرتبطين بثورة دينية على الطراز الإيراني. ومع ذلك، «فعلى الرغم من محاولات ربط الحركة الإسلامية بالتطرف الإيراني، [لم تستطع الحكومة التونسية] القضاء على ما اعتاد بورقيبة أن يصفه بازدراء أنه بقايا التقاليد الدينية التي عفا عليها الزمن»(٣٥). في ذلك العام، أُطلِق سراح الغنوشي ولكن بصورة مؤقتة فقط. فقد أصبحت حملة القمع الأولية على الجماعات الإسلامية ككرة الثلج المتدحرجة، وتحوّلت إلى هجوم شامل عليهم وعلى التعبير عن الدين في الميدان العام.

منعت الحكومة الموظفين من الصلاة خلال ساعات العمل، وأغلقت

---

(٣٣) As quoted in Boulby, "The Islamic Challenge," p. 591.

(٣٤) John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality*? New York: Oxford University Press, 1999, p. 167.

(٣٥) Dirk Vanderwalle, "Ben Ali's New Tunisia." *Field Staff Reports: Africa/Middle East, 1989 - 90*, p. 8.

المساجد التي كانت قد افتتحتها سابقًا بدعوى التصدي لـ «التطرف اليساري». وصدرت الأوامر إلى المؤسسات العامة بعدم توظيف الإسلاميين، الذين فقدوا وظائفهم خلال اعتقالات ١٩٨١ ـ ١٩٨٤. ومُنِعت النساء اللاتي يرتدين حجابًا من دخول الجامعات وأماكن العمل. وطُرِد طلاب الجامعات الإسلاميون وأرسِلوا إلى الجيش. وكان سائقو سيارات الأجرة، إذا ضُبِطوا بلحية مشذبة ـ وهي علامة الإسلاميين ـ، أو كانوا يستمعون إلى أشرطة الكاسيت الإسلامية، فكان النظام يحلق لحاهم ويسحب رخصتهم[٣٦].

في أغسطس عام ١٩٨٧، قُبِض على الغنوشي مرة أخرى وحوكم أمام محكمة أمن الدولة واتُّهِم بالتحريض على العنف والتآمر ضد الحكومة. لكنَّ محاولات بورقيبة لقمع حركة الاتجاه الإسلامي وغيرها من الإسلاميين كانت خطأً في التقدير، فارتدَّت عليه. إذ أثارت المحاكمة تعاطفًا مع الحركة والجماعات الإسلامية الأخرى (ومن بينها جماعة الجهاد الإسلامي في لبنان)، التي شاركت في التضامن مع نظيراتها من الحركات الإسلامية التونسية. وعندما حكمت المحكمة على الغنوشي بالسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة، أمر بورقيبة الغاضب بإعادة المحاكمة على الفور، مؤكِّدًا بذلك الشكوك المنتشرة بأنه أراد إعدام الغنوشي والقضاء على حركة الاتجاه الإسلامي.

إنَّ الجماعات الإسلامية، مهما بلغت تهديداتها، لم تكن في النهاية هي الخطر الرئيسي على حكم بورقيبة. لقد قوَّض الاقتتال الداخلي البيروقراطي استقرارَ الدائرة القريبة من الرئيس. فقد أقال زينُ العابدين بن علي، الجنرال السابق الذي شغل منصب وزير الداخلية، والذي ترأس حملات القمع التي شنتها الحكومة على الجماعات الإسلامية، مثل حركة الاتجاه الإسلامي؛ أقال رئيسَ الوزراء محمد مزالي، وخَلَفَه رشيد صفر، وتولى هو رئاسة الوزراء. ثم بعد ذلك في ٧ نوفمبر عام ١٩٨٧ قاد بن علي انقلابًا غير دموي، وادَّعى أن «المجاهد الأكبر» البالغ من العمر ٨٤

---

(٣٦) L. G. Jones, "Portrait of Rachid al-Ghannouchi." *Middle East Report* 153 (July-August 1988): 22.

عامًا آنذاك، و«الرئيس مدى الحياة»؛ قد أصيب بالخرف، وأصبح عاجزًا عن أداء واجباته الوطنية. وتولى بن علي مقاليد السلطة، ليصبح الرئيس الثاني للبلاد(٣٧).

رئاسة بن علي

بعد وصول بن علي إلى المشهد السياسي بدت الأشهر الأولى واعدةً. فقد حج إلى مكة في رحلة عامة، وأصبح يستخدم لغة دينية في خطاباته، وأعاد افتتاح كلية أصول الدين في الزيتونة، وأعلن أنَّ الدولة سترصد هلال رمضان رسميًّا. وتجاوبًا مع التحرر السياسي الظاهر، وامتثالًا لطلب بن علي بألّا يحتكر أحدُ الإسلام، وافقت حركة الاتجاه الإسلامي على تغيير اسمها في ديسمبر ١٩٨٨ إلى حزب النهضة. ومع ذلك، بحلول نهاية عام ١٩٨٨، سرعان ما أدرك التونسيون أن رئيسهم الجديد لم يكن جديدًا على الإطلاق.

غيَّر بن علي اسم حزب بورقيبة، وسمَّاه حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، لكنَّ ذلك لم يغيِّر هيمنة الحزب داخل المشهد السياسي والاجتماعي في تونس، كما أنه لم يخفف من درجة سلطوية النظام، الذي سيطر على العملية الانتخابية، وسعى إلى تهميش أي معارضة. وفي أبريل عام ١٩٨٩، خلال أول انتخابات رئاسية تعدُّدية حافلة في البلاد (بدلًا من انتخابات الحزب الواحد)، حصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على ١,٧ مليون صوت؛ حيث انتُخِب جميع مرشحيه. والمثير للدهشة، أنَّ المركز الثاني ذهب إلى المرشحين المستقلين الذين كان حزب النهضة يدعمهم، على الرغم من أنه لم يكن قد حصل على صفة الحزب رسميًّا؛ فقد حصل هؤلاء على أكثر من ١٧٪ من الأصوات، وفي المناطق الحضرية حصلوا على أكثر من ٣٠٪. وبسبب هذا الأداء القوي، دعا قادة الحزب بن علي إلى الاعتراف رسميًّا بحزبهم، وقالوا: إن الحكومة إذا واصلت السير في مسار بورقيبة وحرمتهم من المشاركة السياسية، على الرغم من الدعم الشعبي الواضح لهم، فقد لا يمكنهم أن يسيطروا على الأعضاء الهامشيين

(٣٧) المصدر السابق.

الأكثر راديكالية وسط صفوفهم[٣٨]. أمّا في دائرة النخبة المحيطة بالرئيس بن علي، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الوقت قد حان لأن يتوقف عن مغازلة الإسلاميين، وأنَّ الواجب عليه أن يسحقهم ويقضي عليهم قضاءً مبرمًا. وعندما تبيَّن آنذاك أن حملة القمع السياسي قد أصبحت وشيكة، فرَّ الغنوشي في مايو ١٩٨٩ وكبار المؤيدين للحركة من تونس إلى لندن (وفرَّ بعضهم إلى فرنسا) خوفًا من نتائجها، وقد ظل مقيمًا هناك في منفاه الاختياري لمدة ٢١ عامًا. علّق الغنوشي آنذاك قائلًا:

«ذهبت جميع تنازلاتنا سدًى؛ بل حتى التخلي عن اسم حركتنا لم يساعدنا. كما لم تُجدِ المرونة والاعتدال اللذان أجبرنا أنفسنا عليهما كيما نتجنب العودة إلى المواجهة وكيما نحافظ على موارد بلادنا حتى لا تُستخدم إلا في أغراض التنمية وفي مواجهة التحديات الهائلة التي تواجه أمتنا»[٣٩].

أدى خروج الغنوشي إلى إحباط التواصل بين قيادة النهضة وقاعدتها، ومهَّد الطريق أمام تزايد التوتر بين حكومة بن علي وبعض أعضاء الحركة. وخوفًا من أن تؤدي حرب الخليج إلى تهديد الاستقرار الإقليمي وإعادة توحيد حركة النهضة المشتتة، ضرب بن علي بقسوة، واعتقل أكثر من مائتي عضو من أعضائها في أواخر ديسمبر ١٩٩٠[٤٠]. وبعد ثلاثة أشهر في فبراير ١٩٩١، اتهمت السلطات حركة النهضة بالوقوف وراء الهجوم المتعمَّد على مكاتب الحزب الحاكم، ثم اتهمتها بعد ذلك بالتورط في مؤامرة للإطاحة بالحكومة بالكامل. وبعد ثلاثة أشهر أخرى، في مايو، ادَّعت قوات الأمن بالتنسيق مع الجيش أنَّها عثرت على ترسانة كبيرة من الأسلحة أخفاها الإسلاميون في جزء من مخطط عنيف ضد بن علي. نفت حركة النهضة رسميًّا تورطها في الهجوم، كما لم تتمكن الحكومة من إثبات مسؤولية الحركة عنه. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان النظام

(٣٨) Christopher Alexander, *Tunisia: Stability and Reform in the Modern Maghreb*. New York: Routledge, 2010, p. 58.

(٣٩) As quoted in Tamimi, *Rachid Ghannouchi*, p. 69.

(٤٠) Alexander, *Tunisia*, p. 60.

لأنه استند في ادعاءاته حول مخبأ الأسلحة إلى أدلة واهية. ومع ذلك، اعتُقِل أكثر من ٣٠٠ من قادة الحركة وأنصارها، وفي النهاية، اعتقلت قوات الأمن آلاف الأشخاص الآخرين. كان بن علي يرى في هذا الحدث فرصةً لإصابة الحركة بمزيد من الشلل، كما أدت الحملة الحكومية لتشويه سمعة النهضة إلى وقوع الانقسام في قيادتها في النهاية. وبالإضافة إلى ذلك، نفَّذت قوات الأمن بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ حملة أدَّت إلى الإمساك بأكثر من ثمانية آلاف ناشط[٤١]. وأصبحت عمليات التفتيش ومداهمة المنازل في آخر الليل أمرًا مألوفًا، وشاعت القصص عن الاستجوابات القسرية. وقد توفي سبعة من أعضاء حركة النهضة على الأقل في السجون، وقد أشارت الأدلة إلى أن وفاتهم كانت بسبب التعذيب[٤٢]. ثم حوكم ٢٧٩ عضوًا أمام المحاكم العسكرية، وحُكِم عليهم بالسجن لفترات تراوحت بين ١٥ عامًا إلى السجن مدى الحياة.

وبالإضافة إلى حملة القمع الوحشية ضد النهضة، أنشأ بن علي جهازًا أمنيًّا شخصيًّا، واستخدمه لتخويف الصحافة والقضاء، وأي صورة أخرى من صور المعارضة المحتملة[٤٣]. وقد قال كريستوفر ألكسندر (بالإنكليزية: Christopher Alexander): «خلال العقدين الماضيين، جمعت منظمات حقوق الإنسان تقارير سميكة للغاية ضد الحكومة، بسبب ارتكابها لمجموعة واسعة من الانتهاكات: كالاعتقالات المطوَّلة بمعزل عن العالم الخارجي؛ وانتزاع الاعترافات من خلال مجموعة متنوعة من أساليب التعذيب؛ والمراقبة؛ والتنصت على الهواتف؛ وتهديد أفراد الأسرة؛ والفصل من الوظائف؛ وتلفيق القصص المزوَّرة عن الحياة الشخصية لتشويه سمعة الخصوم وابتزازهم؛ ومصادرة جوازات السفر للمنع من السفر إلى الخارج؛ والاعتداءات الجسدية التي اعتاد فعلها ضباط الأمن»[٤٤].

---

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) Tamimi, *Rachid Ghannouchi*, p. 70.

(٤٣) Alexander, *Tunisia*, p. 64.

(٤٤) المصدر السابق.

السلفية

على الرغم من أنَّ الاقتصاد قد تحسن وأنَّ النظام قد قضى على المعارضة، فإنَّ القبضة السلطوية التي ازدادت سوءًا، واستياء المواطنين المتزايد من عدم المساواة الاقتصادية آنذاك، والفساد، وغياب المشاركة السياسية الحقيقية، كل ذلك ميَّز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأدَّى إلى ثورة تونس التاريخية.

وعلى الرغم من أن ظهور السلفية في الساحة السياسية التونسية يُعَدُّ ظاهرة حديثة، فإن تاريخ نشأتها ومظاهرها المتنوعة وتوجهاتها ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مع وصول الإصلاح الحداثي الإسلامي المصري لمحمد عبده إلى شمال أفريقيا[٤٥]. ومصطلح السلفية مشتقٌ من كلمة السلف، التي تعني «الأجداد»، أو الجيل الأول من المسلمين. في أواخر القرن التاسع عشر، بدأ محمد عبده وتلميذه رشيد رضا حركة إصلاح فكري وديني وتعليمي. وأكَّدا أنَّ الدين موافق للعقل والعلم، وأنَّ الإصلاح الإسلامي يستلزم الاجتهاد. وقد انتشر تأثير تلك الحركة الإصلاحية إلى شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

يشير مصطلح «السلفية» اليوم (الذي يدخل فيه أيضًا الوهابية السعودية، ذات العقلية المماثلة) إلى الحركات المحافظة، التي توصف أحيانًا بالتشدد، والتي قد تكون سياسية أو لا سياسية[٤٦]. وفي السياق التونسي المعاصر، يشير المصطلح إلى طيف واسع من الأفراد والحركات التي تقع على يمين حركة النهضة، أو على أقصى يمينها. ومع وجود بعض أوجه التشابه، فإنَّ معتقداتهم وخطابهم وتفسيراتهم للإسلام وللعلاقة بين الدين والسياسة غالبًا ما تختلف اختلافًا كبيرًا. وكذلك ثمة داخل الحركة السلفية نفسها العديد من التباينات والاختلافات.

في السلفية التونسية نوعان رئيسان: السلفية العلمية (وتُترجم أحيانًا

---

(٤٥) للفائدة راجع كتاب: (صناعة السلفية الإصلاح الإسلامي في القرن العشرين)، لهنري لوزيير، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني، نشر دار الروافد الثقافية. (المترجم)

(٤٦) اللاسياسية هنا بالمعنى الانسحابي؛ أي: التي تتخذ موقفًا سلبيًّا من المشاركة السياسية في الجملة، كسلفية الشيخ الألباني رحمه الله. (المترجم)

إلى «scientific Salafism»، لكنَّ الأدق أن تُفهَم بمعنى «scripturalist Salafism» أو السلفية النصِّيَّة)، والسلفية الجهادية. أمَّا أصحاب السلفية العلمية فهم يميلون إلى تجنب السياسة. فهم يرون أنها فاسدة أخلاقيًّا، ويسعون بدلًا من ذلك إلى إقامة الخلافة النقيَّة أخلاقيًّا، التي تتماشى مع رؤيتهم لمنهج الله في الأرض، والتي تفرض الشريعة الإسلامية وتحكم بها. كما يرون أنَّ الديمقراطية في الجملة تجديفٌ واتباعٌ للحكم البشري، ومعارَضةٌ للحكم والسيادة الإلهية[(٤٧)]. وبينما شكَّل بعض هؤلاء السلفيين مسارًا سياسيًّا (كمحمد الخوجة، زعيم جبهة الإصلاح)، فإنَّ هذه الأفرع من السلفية تُعَدُّ صغيرة وغير فعالة. وأمَّا السلفية الجهادية، فإنها أيضًا ترفض المشاركة السياسية، لكنَّ منهجهم في تغيير الحكومات يختلف عن منهج السلفيين التقليديين. فيرون أنَّ السلفيين التقليديين بعيدون كل البعد عن أرض الواقع، ويؤمنون أن السبيل الوحيد لتحقيق إرادة الله وحكمه هو التحدِّي والمواجهة المباشرة والمقصودة، والعنيفة عند الضرورة[(٤٨)].

ظلَّ السلفيون صامتين لسنوات؛ فقد كانوا مقموعين أو مجبرين على الاختباء أو الخروج من البلاد. والأمر المهم هو أنَّ ظهورهم في تونس قد بدأ خلال العقد الأول من القرن الحالي. فقد بدأ بعض الشباب التونسي في البحث على الإنترنت، وعثروا على الدعاة والخطباء الراديكاليين. فانضموا إلى جيوب محلية من النشاط السلفي، واعتنقوا نوعًا من النشاط العنيف ضد القوى «الكافرة» الغربية، وضد حكوماتهم أيضًا.

كان ظهور السلفيين، ولو لفترة وجيزة، مهمًّا لنظام بن علي؛ لأنَّ حركة النهضة وغيرها من الجماعات الإسلامية كانت تتعرَّض للقمع، فسمح ظهور السلفيين للنظام أن يمدِّد حجة «التهديد الإسلامي» إلى درجة أكبر. كما قدَّمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب العالمية على الإرهاب تحت قيادة الولايات المتحدة، والأعمال الإرهابية اللاحقة التي

---

(٤٧) Monica Marks, "Who Are Tunisia's Salafis?" *Foreign Policy*, September 28, 2012. http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/09/28/who_are_tunisiās_salafis. Accessed March 10,2013.

(٤٨) المصدر السابق.

وقعت في أوروبا؛ مصدرًا آخر لشرعية نظام بن علي. لقد سمحت له هذه الأحداث، وهو الحليف القوى للولايات المتحدة في سعيها للقضاء على المتطرفين المسلمين بأن يقوّي جهازه القسري، وأن يبرر انتهاكاته للحريات المدنية، كالتعذيب والتنصت والاعتقال بلا مبرر ومداهمات المنازل والترويع.

في أبريل ٢٠٠٢، نفّذ إرهابيون من القاعدة هجومًا عنيفًا على كنيس يهودي في جِربة. ويشير ستيفانو توريلي (بالإيطالية: Stefano Torelli) إلى أنَّه: «منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ارتبط التونسيون الذين قاتلوا في أفغانستان والبوسنة والشيشان والعراق مع الجهاديين في الخارج، لتعزيز وجودهم في تونس، حيث بدأ الشباب في الانضمام إلى السلفية، من أجل محاربة نظام بن علي العلماني»[٤٩].

تفاقم عدم المساواة

على الرغم ممَّا حققته تونس من تقدم اقتصادي، فإنَّ البطالة المنتشرة بين الشباب، والتفاوت في الدخل، والفساد، وعدم المساواة بين أقاليم البلاد؛ قد خلقت مزيجًا سامًّا من خيبة الأمل واليأس. وقد أدى تراجع الطلب على المنتجات التونسية في السوق الأوروبية إلى تفاقم هذا الأمر، فانخفضت الصادرات. وبحلول عام ٢٠٠٨، تراجع القطاع الصناعي أيضًا.

وعلى الرغم من أنَّ الحكومة التونسية قد نفذت حزمة إصلاحية في عام ٢٠١٠، فإنَّ ذلك لم يعالج سوى القليل من مشكلات الاقتصاد والتوظيف. فلم تؤد مثلًا إلى خلق فرص عمل لخريجي الجامعات؛ الذين كان ٢٠٪ منهم تقريبًا بلا عمل. ونتيجة للاضطرابات الاقتصادية في أوروبا (وفي الولايات المتحدة)، لم يعد الشباب التونسي قادرًا على العمل من المنزل، ولم تكن فرص العمل في الخارج واعدة. وكان من الواضح تمامًا انعدام التطابق بين مجال التخصص والشهادة الجامعية، وبين الوظائف الموجودة

---

(٤٩) Stefano Torelli, Fabio Merone, and Francesco Cavatorta, "Salafism in Tunisia: Challenges and Opportunities for Democratization." *Middle East Policy* 19:4 (2012): 143.

بالفعل في السوق. وهكذا، بلغت نسبة البطالة أكثر من ٤٧٪ بين الخريجين الحاصلين على درجة الماجستير في الاقتصاد والإدارة والقانون، وأكثر من ٤٣٪ في العلوم الاجتماعية. كما تجاوزت نسبة البطالة ٢٤٪ بين الخريجين الذين يحملون شهادات هندسية(٥٠).

كما أدت تلك الإصلاحات الاقتصادية لعام ٢٠١٠ إلى تعميق الفجوة القائمة بين المدن والمناطق الريفية من حيث عدم المساواة الاقتصادية. وأقنع هذا العديد من الناس، الذين رأوا أنَّ أبناء وطنهم في المناطق الحضرية في حال جيدة، بأنَّ الحكومة كانت منعزلة عنهم وأنَّها كانت تركز على سكان المدن، ولا تهتم بالمقيمين خارج المدن الكبرى. ولم يكن بن علي ولا حكومته مدركين لمدى هذا الاستياء(٥١).

كما تفاقمت التفرقة الاجتماعية وعدم المساواة بسبب فساد عائلة بن علي. وقد نشرت ويكيليكس (بالإنكليزية: WikiLeaks) برقية سرية من السفارة الأمريكية في تونس، تكشف عن مدى فساد عائلة بن علي، ومن ذلك نمط الحياة الباهظ وصفقات الأعمال المشبوهة للسيدة الأولى ليلى الطرابلسي وزوج ابنتها، محمد صخر الماطري، أحد أباطرة الأعمال، البالغ من العمر ٢٨ عامًا آنذاك. وفي برقية مؤرخة في يوليو ٢٠٠٩، قال السفير الأمريكي روبرت كودك (بالإنكليزية: Robert Godec): «إنَّ البذخ الذي يعيش فيه الماطري وزوجته وسلوكهما يوضحان لماذا يبغضهما بعض التونسيين وغيرهما من أفراد عائلة بن علي. إنَّ تجاوزات عائلة بن علي آخذة في الزيادة»(٥٢).

وقد قدرت مؤسسة النزاهة المالية العالمية (بالإنكليزية: The Global Financial Integrity Foundation) أنَّ تكلفة الفساد قد تضخمت بمرور الوقت، لتصل إلى نحو مليار دولار أمريكي في السنة(٥٣). وببصيرة نافذة، حذَّر السفير الأمريكي من أنَّ تونس تعاني من «مشكلة» حقيقية،

(٥٠) المصدر السابق.

(٥١) Mohamed A. El-Khawas, "Tunisia's Jasmine Revolution: Causes and Impact." *Mediterranean Quarterly*23:4 (2012): 7.

(٥٢) المصدر السابق، ص٨.

(٥٣) African Development Bank.

وأنَّ بن علي رفض الاستماع إلى النصيحة، وأنَّ «نغمات الشكاوى تتصاعد»(٥٤).

سقوط بن علي وولادة الجمهورية الثانية؟

عندما أدرك بن علي أن المتظاهرين يريدون إسقاط نظامه، نشر المئات من رجال الأمن في الشوارع، واعتدى هؤلاء على المتظاهرين بوحشية. كانت قوات أمن الدولة، أو المخابرات، قد استخدمت في الماضي الرصاص المطاطي والغاز المسيِّل للدموع، والهراوات، وحتى خراطيم المياه؛ لتفريق المتظاهرين. لكنَّ بن علي لجأ هذه المرَّة إلى استخدام القوة المميتة. وفي ٢٤ ديسمبر، أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية على المتظاهرين من فوق أسطح المباني في منطقة منزل بوزيان، مما أسفر عن مقتل شخصين(٥٥). وبحلول نهاية يناير، قُتِل ما لا يقل عن ثلاثمائة شخص، وجُرِح أكثر من سبعمائة آخرين(٥٦).

لقد أثبتت مواقع التواصل الاجتماعي أنَّها وسيلة فعالة للتواصل والحشد. فقد كانت مواقع فيسبوك وتويتر، والهواتف الذكية، وغيرها من أشكال التواصل؛ عاملًا حاسمًا في التطورات الأولى عند المنظِّمين للاحتجاجات ضد الحكومة. ووفقًا لإحدى الدراسات، فإنَّ ٩١٪ من طلاب الجامعات كان لديهم صفحة على موقع فيسبوك، وكانوا يزورونها مرة على الأقل يوميًّا، وكانوا يقضون فيها ١٠٥ دقيقة في المتوسط(٥٧). انتشرت المعلومات حول المظاهرات بسرعة، وسُجِّلت تحرُّكات الحكومة وأفعالها وانتشرت ليراها العالم كله. وردًّا على ذلك، حظر نظام بن علي موقع يوتيوب وديلي موشن وغيرهما من مواقع التواصل الاجتماعي، كما أكَّد مسؤول الأمن في موقع فيسبوك، جو ساليفان (بالإنكليزية: Joe Sullivan) أنَّه في ديسمبر ٢٠١٠، حاولت الحكومة التونسية اختراق

---

(٥٤) El-Khawas, “Tunisia’s Jasmine Revolution,” p. 8.

(٥٥) Peter J. Schraeder and Hamadi Redissi, “Ben Ali’s Fall.” *Journal of Democracy* 22:3 (2011): 10.

(٥٦) المصدر السابق، ص١١.

(٥٧) المصدر السابق.

موقع فيسبوك وسرقة كلمات مرور المستخدمين، لكنَّهم منعوها من ذلك[٥٨]. وعندما استطاع النشطاء تجاوز برنامج الحكومة الصارم للرقابة تراجعت الحكومة وأعلنت في يناير ٢٠١١ عن فكِّ الحظر. لكنَّ هذه التنازلات والتعهدات بإجراء المزيد من الإصلاحات كانت قد تأخرت للغاية. وفي مساء ١٤ يناير، هرب زعيم تونس الذي ظلَّ رئيسًا لها لمدة ثلاثة وعشرين عامًا، وتخلى عن مواصلة القتال، واندفعت البلاد نحو الطريق إلى جمهورية ثانية.

أين كان الإسلاميون؟

تساءل الكثيرون في الأيام الأولى من الاحتجاجات، «لماذا لم يكن في تلك الاحتجاجات عنصر إسلامي؟»، كما كتب ذلك أوليڤر روي (بالإنكليزية: Olivier Roy) في صحيفة نيويورك تايمز[٥٩] (بالإنكليزية: New York Times). إنَّ السبب الرئيسي في ذلك، كما ذكرنا سابقًا في هذا الفصل، هو أنَّ حركة النهضة كانت قد مُنِعَت من المشاركة في السياسة الحزبية وأُجبِرَت على التخفي، وأنَّ قادة الحركة الأكثر تأثيرًا كالغنوشي، كانوا مقيمين في المنفى خارج البلاد.

ولمَّا لم تكن الثورة في المقام الأول متعلِّقةً بالإسلام، فإنَّ التونسيين كانوا أقل اهتمامًا بدور الإسلام في المرحلة الانتقالية، وكانوا أكثر اهتمامًا بالتحول الديمقراطي والحكومة الجديدة ومؤسساتها السياسية. لقد أظهر استطلاعان للرأي، شملا ١٢٠١ من التونسيين و٤٠٨٠ من المصريين، وأجريا في أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠١٢؛ أي: بعد عام تقريبًا من الانتخابات التي أجريت بعد الثورة؛ أنَّ قلة من المواطنين - ٢٦٪ في تونس، و٢٨٪ في مصر - كانوا يعتقدون أن الإسلام يجب أن يلعب دورًا حاكمًا[٦٠]. وفي تونس تحديدًا، كان ٢٧٪ فقط من التونسيين الذين

---

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) Olivier Roy, "Where Were the Tunisian Islamists?" *New York Times*, January 28, 2011.

(٦٠) Lindsay Benstead, Ellen M. Lust, Dhafer Malouche, Gamal Soltan, and Jakob Wichmann, "Islamists Aren't the Obstacle." *Foreign Policy*, February 14, 2013. =

صوَّتوا لصالح النهضة في عام ٢٠١١ يريدون علاقة وثيقة بين الدين والسياسة، وأجاب ٣٢٪ من المشاركين في الاستطلاع بأنَّ النمو الاقتصادي على رأس أولوياتهم(٦١).

لم يَحُلْ غياب الإسلاميين في البداية واهتمام التونسيين بالمسائل غير الدينية دون ظهور الإسلاميين مرةً أخرى في المشهد السياسي وتحقيق نصر مذهل في الانتخابات. وأثار هذا العديد من الأسئلة، فكان منها هذان السؤالان: لماذا كان أداء حزب النهضة قويًا للغاية في الانتخابات؟ وكيف يمكن لمجموعة كانت منفصلة عن زخم الثورة أن تكتسح في اللحظات الأخيرة وتحقق الفوز؟ والجواب على هذين السؤالين من ثلاثة أوجه:

أولًا: أدت الإطاحة بالرئيس بن علي إلى حدوث فراغ في أروقة السلطة في العاصمة. فبعد ثلاثة وعشرين عامًا من حكم البلاد رحل الرئيس أخيرًا، ولم يكن لدى البلاد نظامٌ سَلِسٌ مستعد لوضع بديل له. وبينما كان العديد من بقايا «الحرس القديم» يأملون (ويحاولون) أن يظلُّوا في مواقعهم، فإنَّ الذين أسقطوا زعيم البلاد المحصَّن لم يكونوا ليسمحوا لهم بذلك.

ثانيًا: حزب النهضة، على الرغم من أنَّه كان في المنفى، لم يكن خامدًا من الناحية السياسية. وعندما عاد الغنوشي إلى وطنه تونس في يناير ٢٠١١، كانت الحركة في تنظيم جيد على الرغم من تعرضها للقمع، وكان لديها قادة جماهيريون (ولا سيما الغنوشي)، والأهم من ذلك: كان لديها تاريخ طويل من المعارضة، فكانت تلك الحركة تمثل المعارضة الرئيسية ضد بورقيبة وبن علي، ولديها من ندوب المعارك ما منحها الشرعية الشعبية. وفي غياب الأحزاب السياسية القوية نسبيًّا، وظهور العديد من الأحزاب الجديدة والضعيفة، تمكنت النهضة من الوصول فورًا إلى السلطة.

---

http://www.foreignaffairs.com/articles/138940/lindsay - benstead - ellen - m - lust - dhafer - mal= ouche-gamal-soltan-and-j/islamists-arent-the-obstacle?page=show. Accessed March 11, 2013.

(٦١) المصدر السابق.

وأخيرًا: إنَّ السنوات التي قضاها الغنوشي في المنفى، زوَّدته بالمساحة الكافية للرؤية والتأمل لتحسين فهمه للعلمانية والديمقراطية، ولدراسة تطبيقاتها الممكنة المتنوعة في العالم العربي، وتونس تحديدًا، وللعودة أخيرًا إلى الوطن في عام ٢٠١١، مع حسٍّ ومعرفة بالاتجاه الذي تحتاج إليه البلاد. وعلى الرغم من أنه تعهد بعدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية، فإنَّ وجوده كان يمثل للتونسيين حضورًا لأحد أبرز الإصلاحيين والمعارضين، الذين صمدوا وعانوا في سبيل معارضة بورقيبة وبن علي، وكان يمثِّل أيضًا حركة إسلامية مختلفة بصورة ملحوظة، عن الصورة التخويفية التي روَّجها بن علي وغيره. كانت النهضة حركةً تدعو إلى إصلاحات سياسية ورسالة ديمقراطية، تتضمن التعددية والحرية وإدماج الجميع في السياسة.

خلال الفترة التي سبقت انتخابات الجمعية التأسيسية، سجَّلت الهيئة العليا للانتخابات المزيد من الناخبين في جميع أنحاء البلاد، وبحلول نهاية أغسطس ٢٠١١، سجَّل نحو ٤ ملايين من مجموع ما يُقدَّر بنحو ٧,٥ مليون ناخب مؤهل(٦٢). وفي ٢٣ أكتوبر من ذلك العام أجريت أول انتخابات حرة في البلاد منذ استقلالها في عام ١٩٥٦؛ وكانت تلك أيضًا أول انتخابات في العالم العربي منذ بداية الربيع العربي. وبسبب قلقهم من فوز حزب النهضة في الانتخابات، شكَّل المسؤولون السابقون في نظام بن علي عدَّةَ أحزاب سياسية، منها حزب الوطن، وحزب العدالة والحرية، وحزب المبادرة. وكان ردُّ راشد الغنوشي هو أنَّ قوى النظام القديم كانت «تحاول التحايل على الثورة... من خلال بعض الأحزاب الجديدة، ومن وراء الكواليس من خلال مناورات الشخصيات القوية من حقبة بن علي»(٦٣). وقد أوضح الغنوشي خلال الحملات الانتخابية أن حزب النهضة لا ينوي تطبيق الشريعة. وأعلنت ابنته سمية الغنوشي: «نحن لا نؤمن بالثيوقراطية، التي تفرض على الناس نمط حياة أو أفكارًا معينة أو طريقة للعيش؛ إننا نؤمن بحق كل امرأة تونسية ورجل تونسي في

---

(٦٢) المصدر السابق.

(٦٣) Roula Khalad and David Gardner, "Islamist Leader Warns on Tunisian Democracy." *Financial Times*, June 22,2011.

اتخاذ هذا الخيار»[٦٤]. وقد رأى الكثيرون أنَّ حزب النهضة «أصدق من العلمانيين الفاسدين» و«أكثر التزامًا بقيمهم»[٦٥].

كانت الانتخابات وفقًا لمعظم المؤشرات انتصارًا للديمقراطية، وكانت حدثًا تاريخيًا في منطقة طالما عانت من النتائج المحدَّدة سلفًا وتخويف الناخبين. وبنسبة مشاركة بلغت أكثر من ٥٠٪، أعطى جمهور التونسيين - نحو ٤٠٪ منهم - أصواتهم لصالح النهضة. وأصبح الحزب هو الأقوى إلى حد بعيد في المجلس التشريعي، ووافق على الفور على التعاون مع وصيفيه: وهما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل [الديمقراطي من أجل العمل والحريات].

إنَّ بيانات الاقتراع التي جُمِعت بعد الانتخابات الأولى التي جلبت أول حزب إسلامي إلى السلطة، كانت لافتة للنظر. وبينما يعتقد الكثير من التونسيين أن الدين يجب أن يؤثر في السياسة، فإنَّ أكثرهم أجابوا بأنهم لا يريدون دورًا فاعلًا للدين أو المسؤولين الدينيين في الحياة العامة[٦٦]. فعلى سبيل المثال، لقد أجاب ٧٨,٤٪ من المشاركين في الاستطلاعات بأنَّه على «رجال الدين» ألا يؤثروا على المواطنين في التصويت في الانتخابات، وأجاب ٣٠,٦٪ فقط بأنهم يعتقدون أنَّه من الأفضل لتونس أن يكون لديها المزيد من المسؤولين الدينيين في السلطة[٦٧]. وعلاوة على ذلك، وافق ٧٨,٥٪ على عبارة أنَّ الدين شأن خاص، وينبغي أن يكون منفصلًا عن الحياة الاجتماعية والسياسية. وقال ٩٤٪: إنهم يعتقدون أنَّ الثورة ستحقق فرصًا اقتصادية أفضل وتحسنًا في حقوق الإنسان، وقال ٦٣٪: إنَّ السبب الأول للثورات هو الاستياء الاقتصادي. وهكذا، كان انتصار النهضة في انتخابات الجمعية التأسيسية يشير إلى أنَّ رؤية راشد الغنوشي للإسلام بوصفه أحد العوامل في الهوية

---

(٦٤) El-Khawas, "Tunisia's Jasmine Revolution," p. 18.

(٦٥) HDS Greenway, "Analysis: Tunisia's Democracy Has a Head Start." *Global Post*, October 11,2011. www.globalpost.com/print/5677609. Accessed March 12, 2013.

(٦٦) Michael Robbins and Mark Tessler, "Tunisians Voted for Jobs, Not Islam." *Foreign Policy*, December 7, 2011.
http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/12/07/tunisians_voted_for_jobs_not_islam.

(٦٧) المصدر السابق.

والثقافة والسياسة التونسية، وليس القائد والمحرك لها، يبدو أنها تتفق مع رغبات معظم التونسيين.

في ديسمبر، انتخَب البرلمانُ الذي يهيمن عليه حزب النهضة منصفَ المرزوقي رئيسًا، وهو الطبيب والناشط في مجال حقوق الإنسان، ومؤسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والذي أدى اعتراضه على إساءة بن علي في استخدام سلطته إلى رحيله إلى باريس. كان لدى كلٍّ من الغنوشي والمرزوقي التزام متبادل بالديمقراطية التونسية، التي تجاوزت الفوارق الأيديولوجية في الجملة، ووضعت مصالح البلاد فوق مصالح أحزابها. وقد اتفقوا على الإبقاء على صياغة المادة الأولى من دستور عام ١٩٥٧، التي لم تُشِر إلى الشريعة الإسلامية: «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة. ودينها الإسلام»(٦٨).

شهدت الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية مشكلات حادة تجاوزت المخاوف الدينية والأيديولوجية. فقد تضررت السياحة بشدة بسبب الثورة، حيث انخفضت الإيرادات بنسبة ٤٠٪، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦٠٪. وكان النمو الاقتصادي ضئيلًا، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٢٠٪ في جميع المجالات (وقد بلغت نسبة البطالة بين خريجي الجامعات ٢٥٪ في عام ٢٠١١). ومما أدى إلى تعقيد الأمور، أنَّ تونس خسرت أيضًا إيراداتها بسبب التحويلات المالية إلى الخارج، حيث فرَّ المواطنون من العنف الأول إلى أوروبا وغيرها من الأماكن، كما تعيَّن على الحكومة أن تتعامل مع أزمة اللاجئين المتفاقمة: فالحرب الأهلية الليبية الدائرة في الجوار تعني أنَّ نحو ١٥٠ ألف مواطن عالق على الحدود بحاجة إلى المساعدة. وقد عمل أعضاء الحكومة الائتلافية معًا، على الرغم من خلافاتهم، من أجل استقرار تونس(٦٩).

---

(٦٨) John Thorne, "Tunisia Debate Turns Personal: 'Pray More and Turn Down that Metallica.'?" *Christian Science Monitor*h April 19, 2012.

http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0419/Tunisia-debate-turns-personal-Pray-more-and-turn-down-that-Metallica. Accessed March 12, 2013.

(٦٩) Anne Wolf and Raphael Lefevre, "Tunisia: A Revolution at Risk." *Guardian*, April 18,2012. www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/apr/18/Tunisia-revolution-at-risk/print.

ظلت السياسة الداخلية متقلِّبة، وغذَّى ذلك التقلب العلمانيون والسلفيون على وجه التحديد. فمن جانب، كانت النخب العلمانية المتعلِّمة تصرُّ على الفصل بين الدين والسياسة؛ ومن ناحية أخرى، فإنَّ شريحة متزايدة من الشباب، اتجهوا بسبب رغبتهم في الاستقرار إلى تبني النظرة الدينية السلفية المحافظة للغاية، التي أدى تشددها إلى العنف أحيانًا. وفي أواخر نوفمبر عام ٢٠١١، اشتبك مئات السلفيين مع العلمانيين بالقرب من مدينة تونس في مواجهة حول النقاب ومنع الاختلاط في فصول الجامعات. ففي جامعة منوبة، القريبة من تونس العاصمة، مُنِعَت الطالبات المنتقبات من دخول كلية الآداب بسبب نقابهن، مما أثار موجة من الغضب. وفي يونيو ٢٠١٢، ظهرت نقطة اشتعال أخرى في النزاع بين المجموعتين. فقد هاجم السلفيون معرضًا فنيًّا في تونس اتهموه بإهانة الإسلام. وبالمثل، في بلدة سوسة المجاورة، هاجمت مجموعة من الغوغاء متجرًا للفنون الجميلة بالقنابل الحارقة. وفي المنستير، وكذلك في بن قردان على الحدود الليبية، اندلعت مناوشات بين العلمانيين والسلفيين.

وفي فبراير ٢٠١٣، أثار مقتل شكري بلعيد، الناشط العلماني البالغ من العمر ٤٨ عامًا، وموجات النقد الحاد الموجَّه للإسلاميين (النهضة والسلفيين معًا)؛ المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات السياسية واسعة النطاق. لقد جاء مقتل بلعيد في وقت تدهورت فيه العلاقات بين حكومة النهضة والمعارضة. وقد أعاقت الضغائن بين العلمانيين والإسلاميين، خطة رئيس الوزراء حمادي الجبالي، عضو حزب النهضة، لتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية. كان الجبالي يأمل في جلب الهدوء إلى البلاد وتشكيل ائتلاف يمكنه أن يمضي بتونس نحو الانتخابات، لكنَّه لم يتشاور مع حزب النهضة أو المعارضة العلمانية. ولأنه تعهَّد بأن يستقيل إذا تعثرت الخطة، فقد استقال بالفعل في ١٩ فبراير ٢٠١٣. وقد حملت الاستقالة خطر المزيد من التقلبات. حثَّ المرزوقي الغنوشي على تعيين رئيس وزراء جديد بعد استقالة الجبالي. فخلف الجباليَّ علي الْعُرَيِّض، الناشط السابق في حركة النهضة، الذي سُجِن وتعرَّض للتعذيب لمدة ١٥ عامًا (وقد أمضى ١٣ عامًا منها في الحبس الانفرادي)، في نظام بن علي. لقد قال

العريض: «كدت أموت عدة مرات في سجون وزارة الداخلية. لكنني أميز الفرق بين تلك الفترة والآن. لقد جاءت الثورة من أجل التقدم وإقامة عدالة انتقالية، لا للسعي للانتقام»(٧٠).

كافح العريض للحفاظ على الائتلاف. وعلى الرغم من نداءات المعارضة العلمانية بتعيين تكنوقراط غير سياسيين، في مؤسسات الدولة الحساسة، فإنَّ الحكومة التي تشكَّلت كانت مكوَّنة من الأحزاب نفسها التي كانت موجودة قبل اغتيال بلعيد. ومع ذلك، كانت المؤشرات تشير إلى أن حركة النهضة والحكومة الائتلافية ما زالتا تعملان في إطار روح التعاون، لا الصراع. وقد قدَّمت حركة النهضة تنازلًا رئيسيًّا، وقبلت أن تكون وزارات كالداخلية والعدل في أيدي المرشحين المستقلين.

واجهت الحكومة الائتلافية انتقادات حادة، مِمَّن رأوا أنَّ العملية كانت بطيئة للغاية. ولم يكن من الممكن إنكار أنَّه على الرغم من ومضات من التقدم، فقد ظلت النزاعات والخلافات داخل المؤسسات الراسخة كما هي، ولا سيما في الجمعية التأسيسية. وقد تجاوز التيارُ السائد حالة الاستقطاب بين السلفيين الراديكاليين والعلمانيين المتشددين، كما اعترف، على مضض أحيانًا، بأهمية التعاون في التغلب على التحديات المقبلة، على الرغم من الاختلافات. وهذا يتناقض تناقضًا حادًّا مع ما حدث في مصر، حيث حُلَّ البرلمان وعُزِل الرئيس المنتخب في انقلاب عسكري وحُظِرَت جماعة الإخوان المسلمين، وأصبح العنف والقمع حدثًا يوميًّا(٧١).

تحوُّل مضطرب

في أوائل مارس ٢٠١٣، كشف العريض عن الحكومة الائتلافية التي طال انتظارها، والتي توقفت بسبب الأزمة السياسية الناجمة عن اغتيال بلعيد. ومع ذلك، فقد تُوصِّل في اللحظات الأخيرة إلى صفقة سمحت

(٧٠) "Ali Larayedh, Moderate Islamist Set to Head New Tunisia Government." *Business Recorder*, March 9, 2013. http://www.brecorder.com/general-news/172/1161320?. Accessed March 11, 2013.

(٧١) Benstead, et al., "Islamists Aren't the Obstacle".

بتشكيل الحكومة، وإشرافها على شؤون البلاد حتى نهاية العام، إلى حين إجراء الانتخابات.

دعم حزب التكتُّل من يسار الوسط الحكومة الجديدة، وكذلك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلماني، الذي يقوده الرئيس التونسي منصف المرزوقي. وعلى الرغم من أن العريض ورفاقه من النهضة كانوا يأملون في بناء ائتلاف واسع النطاق، يعكس قطاعًا أكثر تنوُّعًا من المواطنين، فقد انسحبت ثلاثة من الأحزاب التي دُعِيت في البداية للمشاركة في المحادثات، تاركين مهمة تشكل حكومة جديدة على عاتق العريض من حزب النهضة، والتكتل، والمؤتمر من أجل الجمهورية. إنَّ عدم قدرة الحكومة على إدراج المزيد من الأحزاب السياسية في الحوار قد أبرز الطبيعة الحساسة لعملية التحوُّل في حقبة ما بعد بن علي. وقد قدمت حركة النهضة عدة تنازلات مهمة للحفاظ على الوحدة الوطنية. ومن بينها أنها وافقت على تسليم الوزارات الرئيسية، كوزارة الداخلية ووزارة العدل، إلى المرشحين المستقلين(٧٢). وكانت تلك التنازلات إشارةً على حسن النية من جانب العريض، الذي كان يأمل في تجنب المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار. كما أن هذا التصرُّف قد وضع المعيار لبلدان أخرى في المنطقة، حيث فشلت مفاوضات صعبة مماثلة في كثير من الأحيان بسبب رفض كل طرف أن يتخلى عن موقفه.

كان ربيع عام ٢٠١٣ فترة انتقالية مضطربة، تميزت بالعديد من الأحداث الشائكة التي أكَّدت تزايد الاستياء والعداوة بين المعارضة العلمانية وحركة النهضة، وبين حركة النهضة والسلفيين المتشددين.

أدَّى القبض على أمينة السبوعي (المعروفة أيضًا باسم أمينة تيلر (بالإنكليزية: Amina Tyler)، البالغة من العمر ١٩ عامًا، والتي نشرت صورة لها عارية الصدر لحركة فيمن (بالإنكليزية: FEMEN)، وهي المجموعة الأوكرانية التي تعمل على لفت الانتباه إلى قضايا المرأة، إلى إثارة جدل وطني وإقليمي حول دور المرأة في مجتمعات ما بعد الثورة.

(٧٢) "Tunisia Unveils New Coalition Government." *Al Jazeera*, March 8, 2013.
http://www.aljazeera.com/news/africa/2013/03/2013381546957967.html.

وقد ساهمت الجماعات السلفية مثل جماعة أنصار الشريعة في تعقيد المسألة. ودعا الشيخ السلفي عادل العلمي، رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٧٣)، وهي منظمة مدنية غير حكومية، إلى جلد أمينة ٨٠ جلدة علنًا بسبب فعلتها؛ بل ذهب إلى أن الرجم حتى الموت هو العقوبة المناسبة لها(٧٤).

كانت السلفية تشمل عدة مجموعات مختلفة، تتفاوت في درجة تشددها. وقد تواصلت حركة النهضة في البداية مع السلفيين، كما فعلت مع المجموعات الأخرى، بسبب التزامها بالتعددية السياسية، ولأنها رأتهم حلفاء محتملين، وخوفًا من اتهامات السلفية بأن الحكومة تتنازل عن الدين والقيم الإسلامية. وفي عامها الأول، سجَّلت الحكومة ثلاثة أحزاب سلفية سياسية، وحزب التحرير، كما سجلت العديد من الأحزاب الأخرى، وسجَّلت أيضًا مدارس وجمعيات خيرية سلفية. وفي المناخ الجديد لحرية التعبير، ازدهرت العناصر السلفية الأكثر تطرُّفًا. فاستولى السلفيون على مئات المساجد (نحو ألف مسجد، من أصل خمسة آلاف مسجد في تونس)، حيث طردوا المصلين وأئمة المساجد. وطالب الكثيرون بأن تكون الشريعة أساسًا للدستور، ونظَّموا احتجاجات متكررة ضد ما اعتبروه تهديدًا للإسلام أو انتهاكًا للممارسات والثقافة الإسلامية، وحشدوا القطاعات الساذجة من المواطنين، ومن بينهم العديد من الشباب الذين انضموا إلى برنامجهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهاجموا الفنانين على وجه الخصوص. فخرَّبوا المعارض التي تعرض أعمالًا فنيَّة معاصرة، في أعمال شغب أدت إلى مقتل شخص واحد وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص، كما دنَّسوا أحد الأضرحة الصوفية.

استغل بعض النقاد هذه الحالة، وقالوا: إنَّ الفارق بين النهضة

---

(٧٣) هكذا ذكر المؤلف اسم الجمعية التي يترأسها عادل العلمي، واسمها الرسمي هو: الجمعية الوسطية للتوعية والإصلاح. (المترجم)

(٧٤) Emily Greenhouse, "Tunisian Feminist Amina Tyler's Topless Photos: How to Provoke National Unrest on Facebook." *New Yorker*, April 8, 2013. http://www.newyorker.com/online/blogs/elements/2013/04/amina-tyler-topless-photos-tunisia-activism.html.

والسلفيين لا يكاد يُذكَر، أو إنَّ حركة النهضة كانت غير قادرة أو غير راغبة في وضع حدٍّ لما أصبح مشكلة أمنية خطيرة. وأخيرًا، قبل انتخابات ٢٠١٤، تحرَّكت حكومة النهضة تحرُّكًا حاسمًا لاستعادة المساجد التي احتلَّها السلفيون. وسعى وزراء الحكومة إلى الربط بين القاعدة وبين جماعات مثل أنصار الشريعة، التي تعد الأكثر تطرُّفًا في الجماعات التي ظهرت بعد ثورة ٢٠١١. فقد هدَّد سيف الله بن الحسين، المقاتل السابق في تنظيم القاعدة في أفغانستان، بشنِّ حرب ضد حكومة النهضة، متهمًا إياها بسن سياسات تنتهك الإسلام(٧٥).

وفي أعقاب الانقلاب العسكري في مصر الذي عزل محمد مرسي ووضعه ومئات من رفاقه من الإخوان المسلمين في السجون العسكرية، أصبح الحزب الحاكم في تونس هو الحكومة الوحيدة التي يقودها الإسلاميون في المنطقة. وكان الكثيرون، كقادة الحكومات الأجنبية ومسؤولي الأمم المتحدة، يخشون من أن الأحداث في مصر سيكون لها تأثير خطير على مستقبل الدول العربية واستقرارها، ومنها تونس. فسعى رئيس الوزراء العريض إلى تهدئة تلك المخاوف، قائلًا: «إنَّ منهجنا يتسم بالإجماع والشراكة. ومن غير المحتمل أن يتكرر سيناريو مصر في تونس؛ لأنَّ لدي ثقة كبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على تقدير إمكانات بلادهم»(٧٦). وأدانت الحكومة التونسية الانقلاب العسكري والعنف الوحشي والقمع في مصر. ودعا راشد الغنوشي الإخوان المسلمين إلى البقاء في شوارع مصر حتى الإفراج عن مرسي. وعندما فتحت قوات الأمن المصرية النار على تجمع للإخوان المسلمين في ٨ يوليو، قال الغنوشي: «لقد ارتكبت القوات الانقلابية مذبحة ضد المتظاهرين السلميين الذين يدعمون الرئيس الشرعي». ودعا المصريين إلى «رفض الانقلاب ودعم جبهة الشرعية الداعمة للديمقراطية»(٧٧). كما أعرب المرزوقي، الرئيس التونسي العلماني، عن

---

(٧٥) "Tunisia's Salafists: A Growing Concern." *Economist*, May 22, 2013. http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/05/tunisia-s-salafists.

(٧٦) Tarek Amara, "Tunisia's Islamist PM Says Egypt Scenario Unlikely to Happen There." *Yahoo News*, July 2, 2013.

(٧٧) Vivienne Walt, "After Morsi's Ouster in Egypt, Tunisia's Islamists Fear a Similar Fate." *Time*, July 16, 2013. http://world.time.com/2013/07/16/after-morsis-ouster-in-egypt-tunisias-islamists-fear-a-similar-fate/#ixzz2ZJ881UGE.

استيائه من سلسلة الأحداث التي وقعت بعد إسقاط مرسي، قائلًا: إنها وجّهت «ضربة قوية للديمقراطية»(٧٨).

زعزعة الاستقرار وإثارة الاضطرابات

على الرغم من التنازلات التي قدمها قادة حركة النهضة، فقد استمرت الاضطرابات السياسية التي تواجهها حكومتها، بسبب أعمال العنف والاغتيالات المخطط لها بدقة والمنفذة بعناية.

في ٢٥ يوليو، اغتيل أحد قادة المعارضة العلمانية، وهو محمد براهمي، العضو في الجبهة الشعبية اليسارية، والناقد لحركة النهضة، أمام منزله في حي الغزالة بولاية أريانة في تونس، حيث أصيب بأربع عشرة طلقة نارية. وكانت عملية الاغتيال مطابقة تقريبًا لاغتيال شكري بلعيد، الذي قُتِل قبله بستة أشهر فقط. وعلى الرغم من أن المهاجمين قد هربوا باستخدام دراجة نارية، فقد أشار تقرير لوزارة الداخلية إلى أنَّ براهمي قد قُتِل بنفس السلاح المستخدم في قتل بلعيد. وقد أشارت المؤشرات الأولية إلى السلفي الجهادي بوبكر حكيم(٧٩).

أدى اغتيال براهمي إلى مظاهرات ضخمة، وأثارت مجموعات المعارضة العلمانية، التي زعمت أن اتهاماتها بتورط النهضة قد تأكدت. وعزّزوا زعمهم بالهجوم الذي وقع في جبل الشعانبي بعد اغتيال براهمي بأربعة أيام. فقد نصب مسلحون كمينًا لثمانية جنود تونسيين في نقطة حراسة بالقرب من الحدود الجزائرية، وقتلوهم جميعًا. وقد ذكرت هيومن رايتس ووتش(٨٠) (بالإنكليزية: Human Rights Watch) حالة التكرار الحاد لحوادث العنف في حقبة ما بعد بن علي، التي هددت بتقويض الحقوق والإصلاحات: «خلال العام، وقعت اعتداءات ضد المثقفين والفنانين

---

(٧٨) In Dilip Hiro, "Egyptian Coup Splits Middle East." *Yale Global*, July 11, 2013. http://yaleglobal.yale.edu/content/egyptian-coup-splits-middle-east.

(٧٩) "Tunisian Opposition Figures 'Shot by Same Gun.'?" *Al Jazeera*, July 27, 2013. http://www.aljazeera.com/news/africa/2013/07/201372611531821363.html.

(٨٠) هكذا تترجم المنظمة اسمها إلى اللغة العربية، ومعنى الاسم هو: منظمة مراقبة حقوق الإنسان. (المترجم)

ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين، نفذها أفراد أو مجموعات يبدو أنهم كانوا مدفوعين بأجندة دينية. وبينما اشتكى العديد من الضحايا في مراكز الشرطة فور وقوع الاعتداءات، فقد تبيَّن أن الشرطة لم تكن راغبة أو قادرة على العثور على المهاجمين المزعومين أو القبض عليهم»(٨١). وفي أعقاب الإطاحة بمرسي، وبدافع من اغتيال شخصيات مثل بلعيد وبراهمي، وسلسلة التفجيرات التي هزَّت المراكز الحضرية في البلاد، كثَّفت جماعات المعارضة خطاباتها ومظاهراتها. ونما العداء بين العلمانيين المتشددين وحكومة النهضة، مع اضطرار العديد من التونسيين العاديين إلى الاختيار بين الجانبين، في المجال العام الذي يزداد انقسامًا.

ظهرت حركة «تمرد» في تونس، على غرار الحركة المصرية التي ساعدت في الانقلاب العسكري بمصر، ودعت إلى حل البرلمان فورًا. وبعد اغتيال براهمي، أصدرت الحركة بيانًا دعت فيه التونسيين إلى «احتلال الشوارع حتى إسقاط الحكومة». وأضاف البيان: «لا يمكننا قبول الكلمات الفارغة. إن الحل الأمثل هو الخروج إلى الشوارع، ضد السلطات التي لا تعرف معنى حماية المواطنين»(٨٢). واحتشد الآلاف من التونسيين في الشوارع، مطالبين الحكومة بالاستقالة. وكان المشهد مألوفًا. ودعا أكبر الاتحادات العمالية في البلاد، الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى تشكيل حكومة تكنوقراطية لتحل محل حكومة النهضة متهمًا إياها بأنها غير قادرة على القيام بعملها(٨٣). وخوفًا من الاضطرابات السياسية، بدأ أعضاء الجمعية التأسيسية الانتقالية في سحب عضوياتهم، محطمين بذلك أساسًا حاسمًا لاستقرار البلاد وقدرتها المؤسسية. وفي أواخر أغسطس، رفضت المعارضة العلمانية اقتراحًا بإجراء «حوار وطني»، لمعالجة قضايا الحكومة والأمن.

---

(٨١) "Tunisia: Slow Reform Pace Undermines Rights." *Human Rights Watch*, February 6, 2013. http://www.hrw.org/news/2013/02/06/tunisia-slow-reform-pace-undermines-rights.

(٨٢) Rachel Shabi, "Tunisians Must Be Wary of Going Down the Same Road as Egypt." *Guardian*, July 26, 2013. http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/jul/26/tunisia-wary-route-egypt.

(٨٣) "Tunisia's Biggest Union Urges Islamist-Led Government to Quit." *Reuters*, July 30, 2013. http://www.reuters.com/article/2013/07/30/us-tunisia-protests-idUSBRE96T0MW20130730.

استقالة النهضة

في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣، بعد شهور من الجدل السياسي، انسحبت حركة النهضة من الحكومة. وكانت هذه هي المرة الثانية التي اختارت فيها الحركة التنازل للحد من عدم الاستقرار السياسي ولحماية الوحدة الوطنية. سلَّمت حركة النهضة السلطة إلى حكومة انتقالية مؤقتة، لقيادة البلاد نحو الانتخابات البرلمانية (وقد أدت الحكومة الجديدة اليمين بعد يومين من إقرار الدستور). وفي محاولة لمنع أي طرف من أن يصبح قويًّا للغاية (وبذلك يكون الحفاظ على مؤسسة الديمقراطية: بالضوابط والموازنات)، ظل البرلمان كما هو، حيث تحتفظ فيه حركة النهضة بأكبر عدد من المقاعد، فظل البرلمان بمثابة الضابط أو المراقب في الإدارة الجديدة.

وبينما رأى بعض أعضاء حركة النهضة (والمعارضة العلمانية) أن الاستقالة هزيمة، فقد اختار صناع القرار في الحركة طريقًا أقل إثارة للجدل، وهو وضع الأهداف السياسية الكبرى من الحكم الديمقراطي والوحدة الوطنية قبل الطموحات الشخصية أو الحزبية. فقال رفيق عبد السلام رئيس الخارجية السابق: «توصف النهضة بأنها حزب التنازلات. لكننا لسنا في خجل من تلك التنازلات؛ لأن تونس في حاجة إليها لتأمين تجربتنا الديمقراطية، حتى تتمكن تونس من الوصول إلى شاطئ آمن»(٨٤). وقد كان هذا القرار مثمرًا.

ثمار الثورة

أعادت الجمعية الوطنية التأسيسية تشكيل الحكومة، حيث عُيِّن مهدي جمعة، وزير الصناعة، في منصب رئيس الوزراء المؤقت ورئيس الحكومة الانتقالية.

وقد اتسمت عملية الانتهاء من الدستور بالنقاشات الحادة والمفاوضات المثيرة للجدل، طوال فصل الخريف وأوائل شتاء عام ٢٠١٣. فقد اصطدمت الأغلبية المحافظة والمعارضة العلمانية أكثر من مرة، حول القضايا الأساسية

(٨٤) Carlotta Gall, "Islamist Party in Tunisia To Step Down." *New York Times*, September 28, 2013.

مثل حقوق المرأة وحرية التعبير والدين. ونتيجةً لذلك، عكست بعض مواد الدستور تقلبات المجموعات ذات المصالح المختلفة. فالمادة السادسة، مثلاً، كانت تحاول إرضاء قطاعين مختلفين للغاية من المجتمع: الكادر الديني الذي يرى الحكومة حامية للدين، والوحدة العلمانية المتطرِّفة التي ترى الحكومة حامية من الدين[٨٥]. وقد أنتج السير في هذا المسار الحساس من الخلاف إلى مقطع مكتوب بطريقة غريبة:

«الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التّوظيف الحزبي.

تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها»[٨٦].

هذه الصياغة غير الدقيقة سمحت بمجموعة متنوعة من التأويلات، كما يمكن أن تستخدم بسهولة كأداة للقضاة، للحكم بأيديولوجياتهم الشخصية في إطار القانون[٨٧].

وبالإضافة إلى ذلك، اتهمت بعض جماعات حقوق المرأة بأن المادة ٢١، التي تنص على أنَّ «الحق في الحياة مقدّس»، قد يستخدمها بعض الناس لحظر الإجهاض، وهو الأمر الذي يجيزه القانون حاليًّا في المراحل المبكرة من الحمل؛ كما رأى بعض الناس أن المادة ٧، التي تصف الأسرة بأنها «الخلية الأساسية للمجتمع»، أنّها تفتح الباب لفرض القيود على الطلاق[٨٨].

---

(٨٥) Amna Guellali, "The Problem with Tunisia's New Constitution." *Human Rights Watch*, February 3, 2014.
http://www.hrw.org/news/2014/02/03/problem-tunisia-s-new-constitution.

(٨٦) Constitution of the Republic of Tunisia, Article 6. Unofficial Translation by the Jasmine Foundation.
http://www.jasmine-foundation.org/doc/unofficial_english_translation_of_tunisian_constitution_final_ed.pdf.

(٨٧) Guellali, "The Problem with Tunisia's New Constitution".

(٨٨) Sarah Mersch, "Tunisia's Compromise Constitution." Carnegie Endowment for International Peace, January 21, 2014.
http://carnegieendowment.org/sada/2014/01/21/tunisia-s-compromise-constitution/gyze.

ولكن على الرغم من هذه المخاوف، ففي ٢٦ يناير ٢٠١٤، وبعد ثلاث سنوات من الإطاحة بالرئيس بن علي، نجح السياسيون التونسيون في التوصل إلى اتفاق حول الدستور. وقد تُلُقِّيَ هذا الدستور بالقبول، ووُصف بالنجاح التاريخي في الكثير من الدوائر المحلية والدولية. وبينما ظلت بعض مواده موضوعًا للمناقشة والجدال على مرِّ السنين، فإنَّ التوافق الذي ظهر كان شاهدًا على التحوُّل الديمقراطي في تونس بعد الإطاحة بنظام بن علي: أي: إعادة هيكلة العملية السياسية بطريقة تحترم المؤسسات الديمقراطية، ولا تسمح لمجموعة واحدة أو فرد واحد بالسيطرة عليها. وفي حين أنَّ الدستور المصري قد وُضِع لمنفعة الأشخاص أنفسهم الذين سيصلون إلى السلطة في نهاية المطاف، فإنَّ الانتهاء من الدستور التونسي، قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كان علامة مشجِّعة على أن تلك الوثيقة ستشكل بنية هادية ثابتة، وهو ما ينبغي أن يكون عليه الحال في المجتمعات الديمقراطية.

وكان من الأمور الأساسية في هذه العملية مشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل، وجماعات المجتمع المدني، كاتحاد أصحاب العمل ونقابة المحامين التونسيين ورابطة حقوق الإنسان التونسية. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل جهة حشد فعالة، خاصةً لأنه كان بمثابة المنصة الجامعة لمجموعة واسعة مختلفة من الأصوات والآراء لخدمة هدف مشترك. لقد وحَّدت هذه المجموعة المواطنين وجمعتهم، من جميع الطبقات الاجتماعية، واحتضنت الأطباء والمحامين والمصرفيين والمعلمين والعمال. وكانت قيادتها، غير الحزبية، أكثر قدرة على الجمع بين مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية والتوجُّهات الأيديولوجية. ومن خلال الجمع بين هذه المجموعات المختلفة، وإقامة صورة من التوازن التعاوني مع مجموعات المجتمع المدني المذكورة سابقًا، كان الاتحاد العام للشغل يمثِّل تحدِّيًا كبيرًا للحكومة، مما أجبرها في نهاية المطاف على التفاوض[٨٩]. وكما كتبت سارة تشايز (بالإنكليزية: Sara Chayes): «بدون التدخل القوي للاتحاد العام

(٨٩) Mohamed Kerrou, "Tunisia's Historic Step toward Democracy." Carnegie Middle East Center, April 22, 2014.

http://carnegie-mec.org/2014/04/17/tunisia-s-historic-step-toward-democracy/h8sv#.

للشغل ـ ولعله المنظمة الوحيدة التي تنافس قوة الإسلاميين وشرعيتهم ـ، فلم يكن من المحتمل أن تتم التسوية السياسية المميزة في تونس كما حدث»(٩٠).

الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤

كان عام ٢٠١٤ نقطة تحوُّل في حظوظ النهضة السياسية. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، فازت حركة نداء تونس بـ ٨٥ مقعدًا في البرلمان المكوَّن من ٢١٧ مقعد، متقدمةً بذلك على حركة النهضة التي أمَّنت لنفسها ٦٩ مقعدًا. كانت حركة نداء تونس تحالفًا ديمقراطيًّا علمانيًّا ليبراليًّا على طريقتها الخاصة، مثل زعيمها الباجي قائد السبسي، وكانت تتألف في معظمها من النخبة السياسية التقليدية التونسية، التي صوَّرت نفسها بديلًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا لحركة النهضة. وقد اتهموا حكومة النهضة بالافتقار إلى المعرفة والخبرة السياسية والتكنوقراطية، مما جعلها غير قادرة على الحكم بفعالية، ولا على معالجة الاقتصاد المتعثر والبطالة. كما أنَّ وسائل الإعلام التونسية، التي ظلت معارضة لحركة النهضة طوال فترة حكمها، قد جعلتها هي المسؤولة وحدها عن عنف المتطرفين وانعدام الأمن. ثم انتهى فقدان النهضة للسلطة السياسية بانتصار مرشح نداء تونس، الرئيس السبسي، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤.

وقد أجاب منتقدو حركة نداء تونس بأنَّ حركة النهضة قد ورثت ركودًا في الاقتصاد وبطالة كبيرة، تحتاج إلى سنوات لحلها. وحذروا من العودة إلى نموذج بورقيبة وبن علي، في نظام الرجل الواحد، والممارسات الأمنية الغاشمة. وقد عزَّزت حكومة مهدي جمعة التكنوقراطية من هذه المخاوف، وهي الحكومة التي كانت واحدة من التنازلات العديدة التي قدمتها حركة النهضة، حفاظًا على الوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية. فخلال الصيف

(٩٠) Sara Chayes, "How a Leftist Labor Union Helped Force Tunisia's Political Settlement." Carnegie Endowment for International Peace, March 27, 2014.

http://carnegieendowment.org/2014/03/27/how-leftist-labor-union-helped-force-tunisia-s-political-settlement/h610.

الماضي، أغلقت الحكومة أكثر من ١٥٥ منظمة غير حكومية، وأقرَّت اعتقالات الشرطة للشباب لكونها ضرورية في مكافحة التهديد الإرهابي لتونس، وهي السابقة التي قد تستخدمها حركة نداء تونس ليس في استهداف السلفيين الجهاديين فقط؛ بل في استهداف أقوى معارضيها أيضًا، حركة النهضة. وفي الوقت نفسه، برز دعم حركة النهضة للعملية الديمقراطية في مايو ٢٠١٤، من خلال تمرير القانون الانتخابي الذي رفض الأصوات المطالبة باستبعاد مسؤولي بن علي من الخدمة في الحكومة. كان أعضاء النهضة منقسمين حول هذه القضية، لكنَّ وجهة نظر راشد الغنوشي (الذي كان يدعم سياسة التضمين والإدماج، ويشير إلى أنَّ الثورة قد اكتملت «دون ثأر») قد انتصرت. ومن المفارقات، أنَّ قانون الاستبعاد هذا كان سيمنع الأعضاء السابقين في التجمع الدستوري الديمقراطي، ومنهم السبسي، من التنافس في الانتخابات.

وبعد انتخابه رئيسًا، أخلف السبسي وعده الأول بتشكيل ائتلاف واسع (كما فعلت النهضة بعد انتخابها)، متأثرًا بالتيار العلماني اليساري غير الليبرالي في نداء تونس، الذي كان مصرًّا على استبعاد النهضة من الحكم. وفي أواخر يناير ٢٠١٥، أعلن رئيس الوزراء الحبيب الصيد عن حكومة تضم ٢٤ وزيرًا، مستبعدًا النهضة، وهي ثاني قوة سياسية مهمة، ولديها ٦٩ مقعدًا في البرلمان. وقد تسبب استبعاد النهضة في موجة من الانتقادات. وفي مواجهة ذلك الجدل، ونظرًا لأنَّ حزب نداء تونس كان لديه أقل من نصف عدد أصوات البرلمان، اللازم لنجاح الحكومة في تصويت الثقة في البرلمان، أرجأ الصيد تصويت الثقة. وفي الثاني من فبراير، أعلن الصيد عن حكومة جديدة بقيادة نداء تونس ضمَّت أعضاء من النهضة. فحصل حزب نداء تونس على مناصب ٦ وزراء و٣ نواب وزراء، في حين حصل حزب النهضة على وزارة واحدة وهي وزارة التوظيف، ومناصب ٣ نواب وزراء، وهو تمثيل يقل كثيرًا عن مستوى تمثيل النهضة في البرلمان. وعلى الرغم من هذا، فقد دعم الغنوشي وقيادة النهضة الحكومة في تصويت الثقة بالبرلمان، مما يدل على قبولها بنتائج الانتخابات، والتزامها بالوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية.

خلاصة

على الرغم من الاختلافات الكبيرة والمنافسات الشرسة في السياسة التونسية، وخلافًا للانقلاب المصري أو الفوضى الليبية؛ استطاع التونسيون أن يتحركوا على الطريق المؤدي إلى الديمقراطية، وأن يتجنبوا الانحراف عنه؛ بسبب قوة منظمات المجتمع المدني، ومهنية الجيش، وتجاوب الغنوشي والنهضة والتنازلات الكبيرة التي قدموها.

إنَّ القيادة الجديدة للدولة وحكومتها تواجه مشكلات اقتصادية كبرى، ومعدلات مرتفعة من البطالة، وتحتاج إلى تنفيذ إصلاحات بنيوية مستحقة، وتنقيح قوانين الاستثمار والعمل، إلى جانب إظهار الالتزام بحقوق الإنسان والحقوق المدنية. كما يجب التعامل مع عنف المتطرفين السياسيين أو الدينيين، بسرعة وفعالية، بموجب القوانين الجديدة في البلاد. وسوف يظل حزب نداء تونس، والعلمانيون الأكثر تشدُّدًا، مطالبين بإثبات التزامهم بسياسة التضمين، لا الإقصاء، في تعاملاتهم المقبلة مع حزب النهضة وغيره من الإسلاميين غير العنيفين.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن النظر إلى السياسة التونسية بوصفها مجرد منافسة بسيطة بين القوى الإسلامية أو العلمانية، التي ترغب في مستقبل ديمقراطي أو غير ديمقراطي؛ بل ينبغي أن نتخلّى عن القسمة العلمانية الإسلامية، وأن نتبنى فهمًا أكثر دقة للديمقراطية: فهي نظامُ حكم يجمع أصواتًا متعددة وفاعلين متعددين، وينظر إلى رغبات الجمهور، ويؤكِّد على فعالية العملية الديمقراطية ورفاهية المجتمع، بدلًا من الاختلافات الأيديولوجية وقمع المعارضة. ويجب أن يشمل هذا الفهم الاعتراف بشرعية المعارضة السياسية، ما دامت معارضة مخلصة، وهي المعارضة التي يكون ولاؤها النهائي للوحدة الوطنية والمساواة وازدهار الجميع.

الفصل الثامن

مصر

من التحوُّل الديمقراطي إلى استعادة السلطوية

في أكثر الأحيان، كانت التجربة السياسية في البلدان المسلمة تتكوَّن من حُكَّام (ملوك، أو عسكريين، أو عسكريين سابقين) وأنظمة، مدعومة من قِبل القوات العسكرية والأمنية ومفتقرة إلى الشرعية الشعبية. ولذلك فإنَّ الدول العربية يُشَار إليها عمومًا باسم الدولة الأمنية (المخابراتية). وإنَّ مصر لتقدِّم لنا دراسةَ حالةٍ كلاسيكيَّةً؛ بل نموذجيَّة، لهذه الظاهرة.

خلال معظم تاريخها الحديث، كانت مصر تُعتبَر قائدةً وقوَّةً كبرى في العالم العربي، من حيث السياسة والقوة العسكرية والدين والتعليم والثقافة. كما كانت مصر مثالًا على الأوتوقراطية والسلطوية العربية، حيث حكمتها ثلاثة أنظمة متعاقبة[(١)] من عام ١٩٥٢ إلى عام ٢٠١١: وهي أنظمة جمال عبد الناصر (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠)، وأنور السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)، وأخيرًا حسني مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠١١)، الذي أُطِيحَ به في انتفاضة الربيع العربي. ولقد كانت هذه الأنظمة الأوتوقراطية الثلاثة مختلفةً للغاية، ولكل منها إرث وسجلات شديدة التباين.

لقد استندت شرعية هذه الأنظمة وأمنها على مرِّ السنين، جزئيًّا، على تطبيق محسوبٍ لنظام سياسي أوتوقراطي، يركِّز على الحكم من أعلى لأسفل، وعلى العلاقة الوثيقة بين النظام وبين جيش البلاد وشرطتها وقوات الأمن الأخرى فيها[(٢)].

---

(١) يريد المؤلف بالتعاقب هنا (بالإنكليزية: Succession)؛ أي: التعاقب الذي يشبه الخلافة والتوريث. (المترجم)

(٢) Hamdy A. Hassan, "Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime." *Afro Asian Journal of Social Sciences* 2:22 (2011): 1.

وعلى الرغم من أنَّ حكومتي عبد الناصر والسادات قد شكَّلتا بلا شك المسار السياسي لمصر، بطرق كثيرة مهمة، وإنِ اختلف الطريق الذي سلكه كل منهما، فإنَّ طول فترة رئاسة مبارك التي امتدت لثلاثة عقود، قد بَلوَرَت جهازًا قمعيًّا أتاح له إدامة حكمه والحدَّ بشدة من المشاركة السياسية. وخلال وجوده في منصبه، لم يتجاوز عدد المشاركين في الانتخابات ستة ملايين قط؛ أو ما يمثِّل أقل من ١٥٪ من الناخبين المؤهلين للتصويت. وعلى النقيض من ذلك، فإنه خلال الفترة الانتقالية التي تلت انتفاضة عام ٢٠١١ واستمرت ١٦ شهرًا، ذهب ٦٢٪ من المواطنين إلى صناديق الاقتراع، وفي جميع تلك الانتخابات فاز المرشح أو الموقف الإسلامي؛ وهو ما يمثِّل رفضًا دراميًّا لسياسات الماضي، وتعبيرًا عن رغبةٍ عارمةٍ عند المصريين في المشاركة في العملية السياسية(٣).

مصر مبارك

في اليوم التالي لاغتيال السادات في عام ١٩٨١، تعهَّد حسني مبارك عند توليه منصبه بدعم نظام ذي فترات رئاسية محدودة (وقد ظلَّ مبارك رئيسًا لخمسة فترات، استمرت كل فترة منها لمدة ٦ سنوات)، وتعهَّد بتأسيس الديمقراطية في مصر. وخفَّف مبارك القيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة؛ بل سمح للنقاد أن ينتقدوا إدارته علنًا. وحاول مبارك أن ينزع الثقة من المتطرفين، من خلال ظهور علماء الدين الرسميين على شاشات التلفزيون، للحوار والمناقشة والإقناع، والطعن في مصداقية هؤلاء المسلحين ومناقشة أيديولوجيتهم. وفي الجملة، ظهر في البداية أنَّ رئاسة مبارك كانت تتخذ منحًى أكثر ليبرالية من سلفه، إلى حد ما.

كان لمساحة التنفس تلك، في السنوات الأولى لحكم مبارك، نتيجةٌ غيرُ مقصودةٍ، فقد مكَّنت لنموٍّ الحركات والمنظمات الإسلامية، وتوسيع مؤسساتها، وأصبحت جزءًا من الاتجاه السائد في المجتمع. فأصبحت جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من المنظمات الإسلامية (الخيرية) التطوعية

---

(٣) Essam el-Amin, "Showdown in Egypt." *CounterPunch*, November 30, 2012. www.counterpunch.org/2012/11/30/showdown-in-egypt/. Accessed January 15, 2013.

من الجهات الفاعلة في إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع المدني. فقد أداروا المدارس والعيادات والمستشفيات ودور الرعاية النهارية ومراكز الشباب؛ وقدَّموا المساعدات القانونية والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما دعم الأفراد والمنظمات، من أصحاب التوجهات الدينية، المئات من المجمعات الطبية الإسلامية في مصر، فكان منها عياداتٌ ملحقةٌ بالمساجد مكوَّنة من غرفتين أو ثلاثة، وكان منها مراكز ومستشفيات كبرى، مثل عيادات جمعية مصطفى محمود الخيرية الإسلامية. كان همهم الأساسي هو حاجات الفقراء والطبقة الوسطى في مصر. كما انتشرت المساجد الخاصة، وكذلك المؤسسات المالية الخاصة (أي: التي لا تسيطر عليها الحكومة)، مثل البنوك وشركات التأمين الإسلامية. وعلى هذا النحو، كوَّن هؤلاء مجموعة بديلة من المؤسسات والخدمات، ذات التمويل الخاص. وبذلك قدموا نقدًا غير منطوق، لفشل الحكومة والقطاع العام أو عجزهما عن توفير الخدمات الكافية لجماهير الفقراء والطبقات الوسطى الدنيا.

كما أصبح انتشار الإخوان المسلمين واضحًا أيضًا في نجاحهم في انتخابات النقابات الطلابية في الجامعات المصرية، فضلًا عن النقابات المهنية، كنقابة المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين والصحفيين. ففي سبتمبر عام ١٩٩٢، فاز الإخوان بأكثر مقاعد مجلس الإدارة في انتخابات نقابة المحامين، التي طالما اعتُبِرت معقل الليبرالية، مما أشار إلى قوة الجماعة ونفوذها المتزايدين. كانت نجاحات الإخوان المسلمين انعكاسًا للأعداد المتزايدة من المهنيين الشباب من ذوي الاتجاهات الدينية، ولانجذاب الطبقات المهنية إلى جماعة الإخوان المسلمين؛ التي كانت المعارضة الوحيدة ذات المصداقية، ولعدم اهتمام العديد من المهنيين بالتصويت في انتخابات النقابات، ولقدرة الأقلية، ذات التنظيم الجيد والدافع القوي، على «الفوز بالأصوات» والعمل بقصدٍ ومثابرةٍ: «[فإنهم] بعد حرمانهم من الوصول إلى الساحة السياسية، جعلوا النقابات المهنية المؤسسات الأكثر حيوية في المجتمع المدني المصري»(٤).

---

(٤) Raymond William Baker, "Invidious Comparisons: Realism, Postmodern Globalism, and Centrist Islamic Movements in Egypt." In *Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform?* Ed. John L. Esposito Cairo: The American University in Cairo Press, 1997, p. 124.

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أدى الفشل الاقتصادي والمظاهرات الحاشدة إلى اتجاه الحكومات (في مصر والجزائر وتونس والأردن) نحو إجراء الانتخابات. وفي وقت مبكر من تطوُّرها، قررت جماعة الإخوان المسلمين أنَّه على الرغم من قدرتها على إحداث التغيير من خلال المؤسسات الاجتماعية، فإنَّ عليها أن تخوض الانتخابات، إذا أرادت أن تمتد أياديها لتواصل التأثير في المجتمع، على النحو الذي كانت تأمل فيه[٥]. وأوضحُ شهادةٍ على انتشار جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع، هو دورها المتغيِّر في السياسات الانتخابية. إنَّ جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من كونها من الناحية الفنية جماعةً غيرَ قانونيةٍ، ولذلك فهي ممنوعة من المنافسة كحزبٍ سياسيٍّ، قد شاركت من خلال التحالفات مع الأحزاب المعترف بها. وقد ترشَّح أعضاؤها وحصلوا على تمثيلٍ في مجلس الشعب. وكما قال أحد قادتهم: «إنَّ ما دفعنا إلى الدخول في الانتخابات البرلمانية هو رغبتنا في تحويل كلماتنا إلى أفعال»[٦]. ففي انتخابات عام ١٩٨٤، تحالفت الجماعة مع حزب الوفد، وحصلت على ١٢ مقعدًا. ثم بعد ذلك بثلاث سنوات، شكَّلت الجماعة «تحالفًا إسلاميًّا» مع الليبراليين وحزب العمل الاشتراكي، وزادت قوتها البرلمانية إلى ٣٢ مقعدًا. ومن خلال العمل من داخل النظام السياسي، وجَّه هؤلاء الناشطون المعتدلون انتقاداتهم ومطالبهم، في سياقٍ من الدعوة إلى المزيد من التحول الديمقراطي والتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

لم يقتصر الأداء القوي للجماعات الإسلامية في الانتخابات الوطنية والبلدية على مصر وحدها؛ بل امتدَّ ذلك إلى الجزائر والسودان والكويت وباكستان والأردن واليمن وماليزيا وتركيا ولبنان، وشكَّل هذا الأداء القوي تحدِّيًا لمن أصرُّوا على أنَّ الحركات الإسلامية غير ديمقراطية وغير جذَّابة للناخبين[٧].

(٥) John L. Esposito and James P. Piscatori, "Democratization and Islam." *Middle East Journal* 45:3 (1991): 429.

(٦) Comments of Abd al-Rahman al-Faramawi in al-Anba', May 3,1987.

(٧) John L. Esposito, *Unholy War? Terror in the Name of Islam.* Oxford: Oxford University Press, 2002, p. 148.

لقد انتُخِب المرشحون الإسلاميون في مناصب رؤساء الوزارات والوزراء، ورؤساء البرلمانات والنواب البرلمانيين.

إنَّ ادعاءات الأنظمة والحكومات الغربية أنَّ الحركات الإسلامية لا تمثِّل الشعوب كانت معارضة للنتائج الانتخابية المذهلة. وكان الأداء الانتخابي للحركات الإسلامية أكثر إثارة للدهشة، في ظل سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام، وتقييدها للتجمعات السياسية العامة. كانت الحكومات تقيِّد وجود الأحزاب السياسية والمرشحين، أو تحدُّ من مشاركتهم. إنَّ نجاحات الإسلاميين في صناديق الاقتراع هدَّدت الكثير من الحكام الأوتوقراطيين، الذين بدا أنَّ مخاوفهم من هذه الجماعات قد تحقَّقت في الجزائر، عندما انتُخِبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام ١٩٩١.

في الوقت الذي سار فيه الإسلاميون المعتدلون في المسار السياسي، عبر صناديق الاقتراع، كانت حركات العنف المتطرفة في أسيوط والمنيا والقاهرة والإسكندرية تضغط من أجل ثورة إسلامية عنيفة. ومن أجل زعزعة استقرار الاقتصاد المصري والإطاحة بنظام مبارك، هاجم المتطرفون السياح الأجانب وقتلوهم، وقتلوا المسيحيين الأقباط، والمسؤولين الحكوميين، ونفَّذوا تفجيرات في البنوك والمباني الحكومية. وقد وقع الهجوم الإرهابي الأكثر دموية في الأقصر، حيث قُتِل أكثر من ٦٠ شخصًا ـ أكثرهم من الأجانب ـ في عام ١٩٩٧[٨].

طمس نظام مبارك الخطوط الفاصلة بين الإسلاميين المعتدلين، والمتطرفين؛ وبين أمن الدولة، وحدود سلطتها؛ وبين اعتقال المجرمين ومحاكمتهم، والقمع والانتهاك الواسعين لحقوق الإنسان. وسحق النظامُ الجماعةَ الإسلاميَّةَ وجماعةَ الجهادِ المصريَّةَ، وغيرهما من الجماعات المتطرفة. وفي الوقت نفسه، استخدمت الدولة المضايقات والسجن والتعذيب، للحدِّ من القوة المتنامية للحركات الإسلامية المعتدلة، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين. وفي حين أنَّ الجماعة قد مُنِعَت من المشاركة في

(٨) Samer Shehata, "Egypt: The Founders." In "The Islamists Are Coming." Woodrow Wilson Center.
http://theislamistsarecoming.wilsoncenter.org/islamists/node/23181/#the_founders. Accessed January 22, 2013.

الانتخابات كحزبٍ سياسيٍّ منذ عام ١٩٥٤، فقد استمرَّ الإخوان المسلمون في العمل علانيةً، من خلال دفعهم بمرشحيهم «المستقلين» في الانتخابات البرلمانية.

في عام ١٩٩٣، أصدرت الحكومة قانونًا يهدف إلى الحدِّ من نجاح الإخوان في انتخابات النقابات المهنية، كنقابة الأطباء والمحامين والمهندسين. وبعد ذلك بعامين، في عام ١٩٩٥، اعتقلت الدولة المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وحوكم خمسة وتسعون منهم في المحاكم العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرَّض الإخوان المسلمون في الجامعات، التي شهدت تنظيمًا جيدًا لهم، إلى المراقبة اللصيقة، ووضعت أجهزة الأمن التابعة للحكومة مرشحيها في انتخابات الطلاب، وأزالت أسماء مرشحي الإخوان المسلمين من صناديق الاقتراع، للقضاء على أي فرصة لنجاحهم[٩]. ولمواجهة جماعة الإخوان المسلمين في الجامعات، أقرَّ مجلس الشعب التابع للحكومة قانونًا تعليميًّا جديدًا، ألغى حق الأساتذة المصريين في انتخاب عمداء كلياتهم، ومنح رؤساء الجامعات سلطة تعيينهم. وقد اعتبر المعارضون أنَّ هذا القانون يُعَدُّ «خطوةً أخرى في محاولات الحكومة للقضاء على أي فرصة للإسلاميين في الحصول على أيٍّ من المناصب الرئيسية»، وذلك على الرغم من النقص النسبي لنشاط الإخوان أو نجاحهم في هيئات التدريس بالجامعات، وقالوا: إنَّه «إذا كان أساتذة الجامعات لا يمكن ائتمانهم على انتخاب مَنْ يمثِّلهم، فلا معنى للحديث عن الديمقراطية»[١٠].

شهدت حملة «مكافحة الإرهاب» التي شنتها الحكومة واستهدفت كلًّا من المسلحين وجماعة الإخوان المسلمين، استخدامًا واسعًا لقانون الطوارئ، الذي يتيح الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، لمدة ٦ أشهر دون توجيه أي تهمة؛ كما شهدت اعتقال نحو ٢١ ألف شخص (ذكرت الحكومة أنهم ١٦ ألف شخص فقط)؛ وشهدت ممارسات للتعذيب؛ ومحاكمات عسكرية أو محاكمات أمن الدولة، التي تحرم المحكوم من حق الاستئناف،

---

(٩) Hesham el-Hawadi, "Mubarak and the Islamists: Why Did the 'Honeymoon' End?" *Middle East Journal*59:1 (2005): 74.

(١٠) "Professors Can Not Choose." *Middle East Times*, June 6 - 12, 1992, p. 1.

حتى إذا كان من المدنيين. كما صدرت عشرات من أحكام الإعدام. وقد احتُجِز الآلاف من المواطنين دون تهمة، واتَّهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحكومةَ المصريَّةَ بممارسة التعذيب ممارسةً ممنهجة(١١).

في الوقت نفسه، عرَضَ مبارك واجهة ديمقراطية أمام حلفائه الغربيين. وفي مقابلة أجراها برنامج ساعة الأخبار (بالإنكليزية: News Hour) مع مبارك عام ١٩٩٣، عشيَّة الانتخابات الرئاسية، أعلن أنَّ مصر «متطلِّعة للغاية إلى الديمقراطية»، لكنَّه حذر مستمعيه: «لا تتوقعوا أن يكون لدينا ديمقراطية كاملة بين عشية وضحاها. إنَّ هذا الأمر يحتاج إلى أجيال»(١٢).

لقد انكشفت ورقة التين عن الديمقراطية المزيَّفة لنظام مبارك، عندما استعمل نسخة غاشمة من «الديمقراطية الموجَّهة» أو «الديمقراطية بلا معارضة»، ذات النتائج المضمونة. ففي الانتخابات التي شابها التزوير وحشو صناديق الاقتراع، حصل الحزب الوطني الديمقراطي على أغلبية بلغت ٩٥٪ من المقاعد، في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥. لقد وصف أحد المسؤولين في الاتحاد الأوروبي مصر مبارك وانتخاباتها بأنها «فظيعة على نحو استثنائي»(١٣). ولمرَّتين، حكمت المحاكم المصرية بحلِّ البرلمان؛ لأنَّ إجراءات الانتخابات كانت غير دستورية. وبعد الانتخابات التي أجريت في نوفمبر عام ١٩٩٥، التي شهدت مظاهرات عنيفة قُتِل فيها خمسون شخصًا، ذهب المرشحون الخاسرون إلى المحكمة، اعتراضًا على النتائج في أكثر من نصف المقاعد، البالغ عددها ٤٤٤ مقعدًا. وقد ثبت وقوع التزوير وتسويد بطاقات الاقتراع وترهيب الناخبين. ومع ذلك، فقد ردَّ مجلس الشعب بأنَّه بمجرد أن يتمتع أعضاؤه بالحصانة البرلمانية، فإنَّ من حق البرلمان وحده أن يطردهم. وفي عام ١٩٩٩، أعيد انتخاب مبارك بنسبة ٩٤٪ من الأصوات، في انتخابات شارك فيها نحو ١٠٪ فقط من المواطنين. وقد قلَّل من مصداقية

---

(١١) Amnesty International, "Time for Justice: Egypt's Corrosive System of Detention." London, 2011.

(١٢) Larisa Epatko, "Mubarak in 1993: Egypt 'Keen' on Democracy, but It Takes Time." *PBS NewsHour*, February 4, 2011. http://www.pbs.org/newshour/rundown/2011/02/mubarak-on-democracy.html. Accessed January 24, 2013.

(١٣) As quoted in "Arab Autocracy Forever?" *Economist*, June 5,1997. http://www.economist.com/node/90481.

الإصلاحات الانتخابية في مصر استمرارُ اعتقالِ طيفٍ واسعٍ من معارضي الحكومة، من الإخوان المسلمين، وكذلك من المفكرين العلمانيين البارزين. في ذلك الوقت، أشار تقريرٌ للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إلى ما يلي:

في مايو [عام ٢٠٠٤]، أفادت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنّها قد وثّقت أسماء ما لا يقل عن ٤٩٨ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، قد اعتُقِلوا خلال المظاهرات السلمية، التي خرجت في القاهرة والشرقية والإسماعيلية والسويس والمنيا والبحيرة والفيوم والمنوفية وأسيوط والغربية. وشملت التهم الموجهة إليهم خلال هذا العام: الانتماء إلى جماعة محظورة وإعادة إحيائها؛ وعرقلة قوانين البلاد ودستورها؛ وتحريض الجماهير ضد الحكومة؛ وتنظيم المظاهرات التي تنتقد سياسات الحكومة، وحيازة الكتيبات والأشرطة التي تنشر أيديولوجية الإخوان المسلمين. وفي نوفمبر وديسمبر، احتجزت الحكومة المئات من نشطاء الإخوان، في محاولة واضحة للحد من نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية[١٤].

التحوُّل إلى الانتخابات الرئاسية التعدُّديَّة

قبل عام ٢٠٠٥، كان مبارك يترشَّح دائمًا دون منافس، في عملية انتخابية غير مباشرة، حيث كانت تُرَشِّحه أغلبية من ثلثي أعضاء مجلس الشعب، الذي يسيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي، ثم يُوافَق على ترشيحه من خلال استفتاء شعبي. ومع ذلك، ففي فبراير عام ٢٠٠٥، وفي أعقاب المظاهرات الكبيرة في الشوارع والانتقادات المتزايدة محليًّا ودوليًّا بشأن التقدم المحدود في التحرير السياسي؛ اقترح مبارك تعديلًا دستوريًّا، يتضمَّن إجراء انتخابات رئاسية مباشرة تعددية لأول مرة. ومع ذلك، فقد استمر نمط السيطرة الاستبدادية على الانتخابات. وكما أفادت هيومن رايتس ووتش[١٥] (بالإنكليزية: Human Rights Watch): «قامت عناصر الأمن في

(١٤) House Foreign Affairs Committee, "Near East and Africa." Hearing Transcript 1794. Available online at http://democrats.foreignaffairs.house.gov/archives/109/26464.004.PDF.

(١٥) هكذا تترجم المنظمة اسمها إلى اللغة العربية، ومعنى الاسم هو: منظمة مراقبة حقوق الإنسان. (المترجم)

ثيابٍ مدنيَّةٍ بضرب المتظاهرين، وسمحت قوات مكافحة الشغب لأنصار مبارك ـ بل شجَّعتهم أحيانًا على ذلك ـ أن يعتدوا على المتظاهرين والصحفيين بالضرب والتحرُّش الجنسي. . . وقال جو ستورك (بالإنكليزية: Joe Stork) نائب المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (إنَّ اعتداءات الشرطة والحزب الحاكم على المدافعين عن الإصلاح تشير إلى مدى خواء شعارات الإصلاح لحكومة مبارك)»[١٦].

في سبتمبر عام ٢٠٠٥، أعيد انتخاب مبارك للفترة الخامسة على التوالي، حيث حصل على ٨٨,٦٪ من الأصوات، بمشاركة ٢١٪ فقط من الناخبين (حيث شارك في التصويت ٦,٩ مليون ناخب من أصل ٣٢ مليون ناخب مؤهل). لقد انتقدت جماعات المعارضة والمراقبون الدوليون والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان نسبة المشاركة، وقالوا: إن حالات التزوير وتسويد البطاقات والعنف وترويع الناخبين قد أفسدت الانتخابات. وقد حلَّ أيمن نور، البرلماني السابق ومؤسس حزب الغد، في المركز الثاني، حيث حصل على ٧٪ فقط من الأصوات، في ما يُعتقَد على نطاق واسع أنه انتخابات فاسدة. جُرِّد أيمن نور، وهو أول رجل ينافس مبارك في الانتخابات التعددية، من حصانته البرلمانية، وقُبِض عليه في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٥. ثم أُطلِق سراحه لاحقًا، في أعقاب الانتقادات الدولية من الحكومات وجماعات حقوق الإنسان.

وبعد الانتخابات، اعتُقِل أيمن نور مرة أخرى بسبب مزاعم «التزوير»، وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وكانت ثقة نظام مبارك قد بلغت ذروتها، إلى درجة أنه سمح لنحو ١٤٠ من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين بالترشح، مما أدى إلى نتيجة انتخابية مذهلة. لقد فاز الإخوان المسلمون وغيرهم من المرشحين الإسلاميين بنسبة ٤٠٪ من الأصوات، لكنهم حصلوا على ٢٠٪ من مقاعد البرلمان. وعلى الرغم من تعرضها للمضايقات والسجن، فقد برزت جماعة الإخوان المسلمين على نحو مفاجئ، وأصبحت أكبر كتلة معارضة، بعدد غير مسبوق من المقاعد بلغ ٨٨ مقعدًا، أو ٢٠٪ من الأصوات ونحو خُمس مقاعد البرلمان.

---

(١٦) "Egypt: Calls for Reform Met with Brutality." *Human Rights Watch*, May 26, 2005. http://www.hrw.org/news/2005/05/25/egypt-calls-reform-met-brutality.

زاد مبارك من محاولاته لتقليم أظافر جماعة الإخوان المسلمين وإيقافها: فأجَّل الانتخابات المحلية التي كان يُتَوقَّع أن يفوز فيها الإخوان بعدد من المقاعد، واعتقل الطلاب من أعضاء الجماعة، وأغلق الشركات المملوكة لها، وتكرَّرت حملات الاعتقال لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين. وكما لخَّصت مجلة الإيكونومست (بالإنكليزية: The Economist) الوضع:

إنَّ هذا العرض المزدوج للقوة أدى إلى أقسى حملة قمع تعرضت لها الجماعة منذ الستينيات. لم تكتف حكومة الرئيس حسني مبارك بحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني، وسن القوانين المفصَّلة من أجل منع الإخوان من الترشح مستقلين في الانتخابات المقبلة. لقد أدت جولات الاعتقال التي لا هوادة فيها، التي شملت العديد من قادة الإخوان، إلى شلِّ تنظيم الجماعة. إنَّ نحو ٢٥٠ من جماعة الإخوان المسلمين هم الآن في السجون المصرية، ومن بينهم العديد من المعتدلين الذين يُتوقَّع على نطاق واسع أنهم سيكونون قادة [الجماعة] في المستقبل[١٧].

وكانت النتيجة النهائية لتراجع مبارك عن أي شكل من أشكال التحرير السياسي واضحةً، في الانتخابات البرلمانية المصرية التالية، في ٢٨ نوفمبر عام ٢٠١٠، تلك الانتخابات التي أثارت انتقادات محلية ودولية واسعة، بسبب المخالفات الكبيرة التي وقعت فيها. لقد سحق الحزبُ الوطنيُّ الديمقراطيُّ الحاكمُ المعارضةَ، وفاز بنحو ٩٥٪ من مقاعد الجولة الأولى، البالغ عددها ٢٢١، بينما عجزت جماعة الإخوان عن الفوز بمقعد واحد. كان نظام مبارك مصمِّمًا على قلب النجاح المذهل لجماعة الإخوان المسلمين في عام ٢٠٠٥، فضيَّق على أعضاء الجماعة، واعتقلهم وسجنهم، كما تلاعب في العملية الانتخابية. وانتشرت الاحتجاجات وسط مزاعم التزوير وتسويد بطاقات التصويت وشراء الأصوات والحملات والدعايات [الانتخابية] غير القانونية في مراكز الاقتراع، وإبعاد قوات الأمن الحكومية للناخبين من تلك المراكز وأنصار المعارضة الآخرين.

---

(١٧) "The Muslim Brothers: Appease or Oppose?" *Economist*, October 8, 2009. http://www.economist.com/node/14587812.

ونتيجة لكل ذلك، فازت الأحزاب والجماعات المعارضة بخمسة عشر مقعدًا فقط، من أصل ٥٠٤ مقعدًا في مجلس الشعب، مقارنة بـ ٩٨ مقعدًا للمعارضة من أصل ٤٤٤ مقعدًا، في برلمان ٢٠٠٥. وقد انسحبت جماعة الإخوان وحزب الوفد الجديد من انتخابات الإعادة احتجاجًا على ذلك.

الربيع العربي: الإطاحة بمبارك

كما أشرنا في الفصل السابع، لقد بشَّر عام ٢٠١١ بسلسلة لا يمكن التنبؤ بها من الانتفاضات الشعبية، للحركات المؤيدة للديمقراطية في العالم العربي.

وقد أصبحت الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، في ١٤ يناير عام ٢٠١١، الحافز الذي أشعل المظاهرات المصرية، التي اندلعت بعد ١١ يومًا فقط. وخلافًا لتونس، التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة، التي استغرقت الإطاحة بديكتاتورها ثمانية وعشرون يومًا، فإنَّ النشطاء المؤيدين للديمقراطية في مصر، البالغ عدد سكانها ٨٥ مليون نسمة، لم يحتاجوا إلا إلى ثمانية عشر يومًا، لإنجاز هذا الأمر. وبحلول ١١ فبراير، اضطر حسني مبارك إلى التخلي في خزي عن منصبه. لقد أثار سقوط بن علي، الذي استمر حكمه ثلاثًا وعشرين عامًا، وسقوط مبارك بعد تسعة وعشرين عامًا من الحكم؛ الخوف في نفوس كثير من الحكام. وأشعلت تلك الأحداث الانتفاضات في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا، وألهمت المظاهرات في الجزائر والمغرب والأردن وسلطنة عُمان. وفي المملكة العربية السعودية، أدت زيادة التوتر في المناخ السياسي إلى إنشاء حزب الأمة؛ وهو أول مجموعة رسمية للمعارضة من نوعها منذ التسعينيات (وإن لم تقر الحكومة أو تعترف بها)، وتكوَّنت تلك المجموعة من الإسلاميين والمثقفين الذين دعوا إلى نهاية الملكية، وبداية حكومة تمثيلية؛ كما أثَّر المشهد التاريخي أيضًا على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي كانت قد هزَّتها الحركة الخضراء والانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٠٩.

كانت الثورة المصرية المؤيدة للديمقراطية ثورة شعبية؛ لقد كانت ثورة للناس، ولم تكن ثورة تقوم بها منظمة جيدة التنظيم، مع قائد يتمتع بالكاريزمية. وكان العديد من النشطاء والمتظاهرين من الشباب المتعلِّم،

الذي كان واعيًا على المستويين السياسي والدولي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى وسائل التواصل الاجتماعي. لم تكن الثورة مدفوعة بالأيديولوجيات والشعارات القومية العربية، أو الاشتراكية، أو الإسلامية؛ بل كانت مدفوعة بالقضايا الواقعية أو العملية. فكما أوضحت الهتافات السياسية: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»[١٨]. كما كانت الثورة ذات قاعدة واسعة، وحظيت بدعم العلمانيين والمتدينين؛ والشباب والمسنين؛ والرجال والنساء؛ والمسلمين والمسيحيين؛ والطبقات الفقيرة والمتوسطة والغنية.

إن الحملة التاريخية للإطاحة بمبارك لم تمثِّل بزوغ فجر حقبة جديدة في السياسة المصرية والعربية وحدها؛ بل مثَّلت أيضًا الظهور الأول الحقيقي لمجالٍ عامٍّ جديدٍ ـ مجال يسير موازيًا للدولة. وفي هذا الفضاء الخطابي الجديد، الذي رعته أدوات التواصل الاجتماعي والتنظيم عبر الإنترنت، استطاع الناشطون جمع الأفكار ومناقشتها، وتكوين وجهات النظر المشتركة، والتواصل مع المواطنين من أصحاب التفكير المشابه، وإيصال رغباتهم ومعتقداتهم السياسية بطريقةٍ كانت لتزج بهم في السجون، في الظروف العادية. هذا المناخ الجديد من التواصل، بالإضافة إلى عقود من المظالم والفساد وزيادة الاستبداد والوعود الحكومية التي لم تتحقق؛ أدى إلى الانفجار.

لقد وصفت العديد من وسائل الإعلام الأجنبية الثورة المصرية لعام ٢٠١١ بأنها «ثورة فيسبوك». وكان من الشائع في كل من الانتفاضتين التونسية والمصرية الدور الذي لعبه الشباب، ودور وسائل التواصل الاجتماعي. لقد كان المتظاهرون ينظمون المظاهرات ويحتشدون من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما من خلال صفحة حركة شباب ٦ أبريل على فيسبوك. وقد أنشأ نشطاء آخرون صفحة «كلنا خالد سعيد»، التي كانت مخصصة للشاب المصري البالغ من العمر ٢٨ عامًا، الذي اعتقد الكثيرون أنه مثَّل وجه الثورة التي انفجرت في شوارع القاهرة. ففي أحد

---

(١٨) Mariz Tadros, "Where's the 'Bread, Freedom and Social Justice' a Year after Egypt's Revolution?" *Guardian*, January 25, 2012.

http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/jan/25/egypt-bread-freedom-social-justice.

مقاهي الإنترنت في يونيو ٢٠١٠، تعرَّض خالد سعيد للضرب حتى الموت في مدخل مبنى مجاور، على يد اثنين من رجال الشرطة في زي مدني؛ وقد قال بعض نشطاء حقوق الإنسان: إنه كان يحتفظ بأدلة على حالةِ فسادٍ في الشرطة[١٩].

ومن خلال هذه الصفحة، قامت حركة شباب ٦ أبريل بتثقيف الشباب، وساهمت في تشكيل مجتمع مدني يتسم بالوعي السياسي. فكانت صفحة «كلنا خالد سعيد»، التي يتابعها مئات الآلاف، تنشر حالات التعذيب ووحشية الشرطة، أمام الرأي العام. وقد بلغت مصر نقطة تحوُّل ومفترق طرق، عندما شرع العديد من المواطنين الساخطين في التعبير عن مظالمهم ضد نظام مبارك. ومع نمو هذا المجال العام الجديد، كان تطوُّرُ المعارضة المناهضةِ للحكومة، بحيث تنتقل إلى وضع جديد لا رجعة فيه، سيقع عاجلًا أو آجلًا[٢٠].

على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تكن السبب أو الأساس في مظاهرات ميدان التحرير، فقد استخدم النشطاء هذه الوسائل الإعلامية الجديدة، مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، للتنظيم والمناقشة والحشد ونشر التضامن وإذاعة المعلومات. وبعد أن حاولت الحكومة إغلاق شبكة الإنترنت: «أنشأت كل من شركة غوغل وتويتر أرقام هواتف محمولة (أحدها في الولايات المتحدة، والآخر في إيطاليا، والثالث في البحرين)، ليستطيع المواطنون الاتصال بتلك الأرقام ونشر التغريدات من خلال البريد الصوتي. وصار الناس يدخلون إلى تويتر ويستمعون إلى التغريدات، بدلًا من قراءتها. كانت هذه هي المرة الأولى التي تعمل فيها محركات البحث الكبرى معًا،

(١٩) Jennifer Preston, "Facebook and YouTube Fuel the Egyptian Protests." *New York Times*, February 5, 2011.

http://www.nytimes.com/2011/02/06/world/middleeast/06face.html?_r=2&ref=facebookinc&. Accessed January 25, 2013.

(٢٠) Kira Baiasu, "Social Media: A Force for Political Change in Egypt." The New Middle East Blog, by Eric Davis, professor of political science and former director of the Center for Middle Eastern Studies at Rutgers University, New Brunswick, NJ, April 13, 2011. http://new-middle-east.blogspot.com/2011/04/social-media-force-for-political-change.html. Accessed June 27, 2012.

للحفاظ على تدفق المعلومات حول المظاهرات»(٢١). وهنا أيضًا، اتضحت صورة المجال العام الجديد؛ ففي هذه المرة، جرى الاتصال والتنسيق - اللذان كانا يجريان سابقًا في المقاهي والمساجد والمكتبات - في بيئة كانت بعيدة كل البعد عن متناول الحكومة.

وكما ذكر وائل غنيم في مقابلة مع شبكة سي إن إن، وهو مدير صفحة «كلنا خالد سعيد» على فيسبوك، وأحد المنظمين الرئيسيين للمظاهرات، الذي سُجِن لمدة اثنتي عشرة يومًا أثناء الثورة وأصبح رمزًا للحركة المصرية:

«أريد مقابلة مارك زوكربيرغ (بالإنكليزية: Mark Zuckerberg) يومًا ما لأشكره... وأنا أتحدث نيابة عن مصر... لقد بدأت هذه الثورة على الإنترنت. بدأت هذه الثورة على فيسبوك. بدأت هذه الثورة... في يونيو عام ٢٠١٠، عندما بدأ مئات الآلاف من المصريين في مشاركة المحتوى. كنا ننشر مقطعًا مصوَّرًا على فيسبوك، ليشاركه ٦٠ ألفًا على صفحاتهم، في غضون ساعات قليلة. لقد قلت دائمًا: إنه إذا كنت ترغب في تحرير مجتمع ما، فامنحه الإنترنت فقط»(٢٢).

ومثل انتفاضات الربيع العربي الأخرى في تونس وليبيا، استعاد المحتجُّون إحساسهم بالكرامة والاحترام، وكانوا مدفوعين بمظالم سياسية واقتصادية طويلة الأمد مثل: غياب المساءلة والحكم الصالح، وغياب سيادة القانون والحريات، والفساد الواسع النطاق، وتراكم ثروات البلاد في أيدي النخب الحاكمة، والفجوة المتنامية بين أقلية النخبة الغنية وبين الطبقة الوسطى والفقراء، وارتفاع مستويات البطالة، وقلة الفرص، وانعدام الإحساس بالأمل في المستقبل.

لم تكن جماعة الإخوان المسلمين في طليعة الاحتجاجات، ولم يتحدَّثوا عنها علنًا، كما لم يحشدوا مؤيديهم، لكنَّ بعض أفراد الجماعة

---

(٢١) Rateb Joudeh, "Egypt: Social Network Revolt with New Twists." *Ria Novosti*, January 2, 2011. http://en.rian.ru/analysis/20110201/162405989.html. Accessed July 11, 2012.

(٢٢) Catharine Smith, "Egypt's Facebook Revolution: Wael Ghonim Thanks the Social Network." *Huffington Post*, February 11, 2011.

http://www.huffingtonpost.com/2011/02/11/egypt-facebook-revolution-wael-ghonim_n_822078.html.

انضموا إلى الاحتجاجات في ميدان التحرير. أما الزعماء الدينيون البارزون، من المسلمين والمسيحيين، فقد كانوا صامتين في البداية، أو أعلنوا عدم دعمهم. وكما أظهرت اللافتات التي حملها النشطاء المؤيدون للديمقراطية، والمطالب التي طالبوا بها، فقد تبنى المتظاهرون الوحدة أو القومية المصرية، وتحدثوا عن مصر واحدة، وأنشدوا النشيد الوطني. وقد لوَّحوا بالأعلام المصرية، لا اللافتات الإسلامية.

وفي حين أن مبارك قد أُجبِر على التنحي، فإنَّ مؤسسات نظامه البيروقراطية والعسكرية والقضائية ظلَّت كما هي. لقد استُبدِلت بفترة مبارك فترةٌ عسكريَّةٌ انتقاليَّةٌ، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي انعقد في التاسع من فبراير ٢٠١١، السلطةَ بعد يوم من رحيل الرئيس. وقد أدى الدور الذي لعبه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي ازداد عدوانيَّةً، في الأشهر التي أعقبت الثورة، إلى تراجع النشوة الأولية التي شعر بها الإصلاحيون.

إذا كان السؤال الذي كان يُطرَح في الماضي هو: «هل الثقافة العربية أو الإسلامية تتفق مع الديمقراطية؟»، فإنَّ السؤال الآن قد أصبح: «هل الحرس القديم والنخب الراسخة (الجيش والمحاكم والشرطة وقوات الأمن والبيروقراطية الحكومية، وغير ذلك من النخب السياسية والاقتصادية التي ارتبطت بنظام مبارك) وكذلك الإسلاميون؛ مستعدون للانتقال إلى الديمقراطية؟». لقد تراجعت الاحتفالات بالربيع العربي في مصر، خوفًا من اختطافه على أيدي بقايا نظام مبارك ومؤسساته. وأيًّا ما كانت درجة الوحدة بين المصريين خلال الثمانية عشر يومًا، التي أدت إلى الإطاحة بمبارك، فقد تبدَّدت فور تخلي الرئيس عن منصبه. وكما يشير عصام الأمين، فإنَّ الكتل الأربعة النشطة على المسرح السياسي المصري، التي كان كل منها كان يسعى إلى تحقيق الامتيازات على حساب الكتل الأخرى، قد شكَّلت ائتلافات عابرة، وسعت إلى تحقيق طموحاتها: وهذه الكتل الأربعة هي: الإسلاميون والعلمانيون والشباب الثوري وبقايا نظام مبارك (الفلول). وقد زاد هذه الانقسامات سوءًا أنَّ الجيش، الذي كان لديه أجندته الخاصة، تلاعب بهذه المجموعات المختلفة، وضرب بعضها ببعض(٢٣).

= Esam El Amin, "Showdown in Egypt." *CounterPunch*, November 30, 2012. (٢٣)

تحرَّك حكام مصر العسكريون تحرُّكًا سريعًا، لتأكيد سلطتهم وتوسيع نطاقها، إلى حدٍّ جعل العديد من المحامين والنشطاء يشكُّون في استعدادهم للتخلي عن السلطة للمدنيين في نهاية المطاف. وفي ورشة عمل، شارك في رعايتها مركز التفاهم بين المسلمين والمسيحيين في إسطنبول في أوائل أكتوبر عام ٢٠١١، بعنوان: «الصحوة العربية: التحوُّل من الدكتاتورية إلى الديمقراطية»، كشف أحد النشطاء المصريين، وكذلك بعض النشطاء من تونس وأماكن أخرى، عن طبيعة التهديد أمام التحول الديمقراطي: «كانت الثورة المصرية سلمية. وبينما انتهت الثورات الفرنسية والأمريكية والروسية بقطع رؤوس الآلاف، أو قتلهم بطرق أخرى، أو سجنهم، أو فصلهم [من مناصبهم]، فإنَّه في مصر أصبحت الرؤوس التي تركناها تتحدث وتعمل ضد الثورة؛ كيف نتعامل مع هذا الوضع؟». وسأل ناشط آخر: «هل تنتقل مصر من استبدادية مبارك إلى نظام عسكري أمني جديد، باستخدام واجهة ديمقراطية؟».

كانت المخاوف من أن تؤدي الثورة إلى نظام عسكري أمني جديد حقيقية عند الكثيرين. فقد كان الجيش يسيطر على نحو ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من اقتصاد مصر، وكان يتمتع باستقلال ذاتي، مع درجة لا تكاد تُذكَر من الرقابة أو المساءلة الحكومية. وقد استخدم العديد من كبار المسؤولين العسكريين سلطتهم ونفوذهم لتنمية مصالح اقتصادية وتجارية واسعة. إنَّ الشركات التي يمتلكها الجيش ومصالحه التجارية اشتملت على ملكيةٍ لمساحات شاسعة من الأراضي، وشراء العقارات وبيعها، وشركات الإنشاءات، والمزارع، والمسالخ عالية التكنولوجيا، ودور الحضانة، وخدمات رعاية الأطفال، وخدمات الكافتيريا، وشركات إصلاح السيارات، وإدارة الفنادق، ومحطات الوقود، وخدمات التنظيف المنزلي، ومزارع الدواجن والألبان، وشركات المنتجات الغذائية كالمكرونة والمياه المعدنية، وشركات المبيدات الحشرية، والمعدات البصرية، وشركات الأسلحة الصغيرة والمتفجرات، ومعدات التدريب، وسيارات الإطفاء؛ بل حتى أغطية الطاولات البلاستيكية. وكان هذا في ظل غيابٍ لأي لوائح أو أنظمة تتعلق بالمساءلة أو الشفافية(٢٤).

=http://www.counterpunch.org/2012/11/30/showdown-in-egypt/.

(٢٤) Zeinab Abul-Magd, "The Army and the Economy in Egypt." *Jadaliyya*, December 23, 2011.
http://www.jadaliyya.com/pages/index/3732/the-army-and-the-economy-in-egypt.

ولأنَّ الجيش كان يريد أن يظل مستقلًّا، وكان يرفض السماح للأحزاب والمجموعات السياسية أن تتدخل في شؤونه، فقد اتخذ الإجراءات اللازمة لضمان استقلاله. وقد تعدّدت المؤشرات التي أثارت المخاوف من أن يختطف الجيش الثورة، من ذلك أنَّ المجلس العسكري فَرَضَ قانون الطوارئ الموسّع، بدعوى حماية القانون والنظام، واعتقل وحاكم نحو ١٢ ألف شخص محاكمة عسكرية، وكان ٥ آلاف منهم من السجناء السياسيين (في أكتوبر عام ٢٠١٢، أصدر رئيس مصر الجديد، محمد مرسي، عفوًا عن جميع السجناء السياسيين المحتجزين منذ بدء الثورة في البلاد، باستثناء الذين اتُّهموا بالقتل وأدينوا بذلك)(٢٥).

وعلى الرغم من أنَّ الجيش قد تعهّد أولًا في مارس ٢٠١١ بإجراء الانتخابات الرئاسية بحلول سبتمبر، فقد أصدر الجنرالات جدولًا زمنيًّا جديدًا، أرجأ الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية (التي بدأت في ٢٨ نوفمبر واستمرت حتى أواخر يناير ٢٠١٢). ثم كان سيتبع ذلك تشكيل جمعية دستورية وكتابة دستور جديد والتصديق عليه. لكنَّ مؤيدي حزب الحرية والعدالة، من ناحية أخرى، كانوا يخشون من أنَّه إذا تأخرت الانتخابات إلى ما بعد كتابة الدستور، فقد يتسلل الحزب الوطني الديمقراطي مرة أخرى إلى السلطة، ويستفيد من شبكاته ليحقق انبعاثًا دراميًّا(٢٦). إنَّ موقف الجيش، واهتمامه الأساسي بمصالحه وحصانته ورغبته في أن يكون مستقلًّا عن الإشراف المدني، بالإضافة إلى بقايا نظام مبارك؛ وهي النخب العلمانية (لم يكونوا جميعًا كذلك) التي كانت متعنتة في معارضتها لأي مكان للدين في الدولة، قد زاد الموقف تعقيدًا. وزاد من تعقيد الوضع الديمقراطيون غير الليبراليين، أو بعبارة أخرى، المصريون الذين كانوا يدافعون عن الديمقراطية، لكنهم كانوا قلقين للغاية من أن تؤدي الديمقراطية إلى وصول جماعات كالإخوان المسلمين إلى السلطة، مما جعلهم في كثير

---

(٢٥) "Egypt's Mursi Pardons Political Prisoners." *Reuters*, October 8, 2012.
http://www.reuters.com/article/2012/10/08/us-egypt-president-pardon-idUSBRE89711K20121008. Accessed January 26, 2012.

(٢٦) Michele Dunne, "Egypt: Elections or Constitution First?" Carnegie Endowment for International Peace, June 21, 2011.
http://carnegieendowment.org/2011/06/21/egypt-elections-or-constitution-first/7f.

من الأحيان يتخذون مواقف غير ليبرالية، على أمل إحباط مثل هذا الاحتمال. لقد أدى هذا الخوف في كثير من الأحيان إلى دعمهم للوجود المطوَّل للحكم العسكري؛ والمفارقة هنا بالطبع هو أنَّه على الرغم من أنَّ العملية الديمقراطية قد لا تضمن ظهور نظام سياسي مبني على قيم ديمقراطية، فإنَّ حجب الديمقراطية بدافع الخوف - وباسم الديمقراطية نفسها - سيؤدي ولا شك إلى نتيجة سلطوية[(٢٧)].

دعمت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون (بالإنكليزية: Hillary Clinton) خطة الجنرالات للانتخابات. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز (بالإنكليزية: New York Times) المشهد الجاري وموقف الحكومة الأمريكية منه:

«إنَّ الولايات المتحدة، عندما تصاعدت المخاوف من أنَّ الانتخابات المبكرة قد تأتي بالإسلاميين غير الودودين إلى السلطة وتزيد من توتر العلاقات مع إسرائيل، ألمحت ببعض الإشارات إلى موافقتها على خطة الجيش البطيئة في تسليم السلطة. وفي ظهورها هذا الأسبوع مع وزير الخارجية المصرية، حثت وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلنتون (بالإنكليزية: Hillary Rodham Clinton) على وضع حدٍّ مبكِّر لقانون الطوارئ، لكنها وصفت خطة الانتخابات بأنها (جدول زمني مناسب)»[(٢٨)].

جاء تصريح كلنتون ليؤكد شكوك العديد من المصريين ومخاوفهم، فعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة المعلن للثورة المصرية، وحقها في الديمقراطية وتقرير المصير، فإنَّ الإرث الأمريكي من دعم للأنظمة السلطوية، باعتبارها مصدرًا مؤكدًا للاستقرار وحماية المصالح الأمريكية، وللخوف من أن الانتخابات المستقلة يمكن أن تأتي بحكومات مستقلة، كالإسلاميين، على رأس السلطة؛ هذا الإرث قد يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة. وكما يشير استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب

---

(٢٧) Marina Ottoway, "Egypt's Democracy: Between the Military, Islamists, and the Illiberal Democrats." Carnegie Endowment for International Peace, November 3, 2011. http://www.carnegieendowment.org/2011/11/03/egypt-s-democracy-between-military-islamists-and-illiberal-democrats/6lzl#.

(٢٨) المصدر السابق.

(بالإنكليزية: Gallup): كان ثلثا المصريين الذين شاركوا في الاستطلاع يعتقدون أنَّ الولايات المتحدة ستحاول أن تتدخل في مستقبل مصر السياسي، لا أنَّها ستسمح للشعب باتخاذ قراره بمفرده. ورفض عدد مماثل أن تكون الولايات المتحدة جادة في تشجيع أنظمة الحكم الديمقراطية في منطقتهم. إنَّ موقف الولايات المتحدة لم يشد من أزر الجيش المصري فحسب؛ بل خاطر كذلك بتقويض قدرة أمريكا على إعادة بناء مصداقيتها ودورها في الشرق الأوسط(٢٩).

الانتخابات البرلمانية

لجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لعلمه بالقوّة الانتخابية المرتقبة للإخوان، لكونهم الأكثر تنظيمًا ونفوذًا وأثرًا في البلاد بين حركات المعارضة، إلى تلبية حاجات الأقوياء والأثرياء من فلول نظام مبارك وحزبه الوطني الديمقراطي، المنتشرين في المحاكم والجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية، الذين تلاعبوا بوسائل الإعلام الرسمية واستغلوا مخاوف الأقليات والليبراليين والعلمانيين وغيرهم، ممن كانوا يخشون الحياة في ظل دولة يحكمها الإسلاميون(٣٠).

ومع أنَّ الإخوان لم يكونوا من أوائل المتظاهرين في ميدان التحرير، فإنَّه سرعان ما برزت الجماعةُ في صورة المنظمة السياسية الرئيسية، في دولةٍ كانوا هم أبرز معارضة فيها. وكان ذلك بسبب ما تميَّزت به سمعتهم من غياب الفساد، والأداء الكفء للخدمات الاجتماعية، والاستعداد لمواجهة معاناة القمع والسجن، ثمنًا للوقوف في وجه نظام مبارك. وقد تعزَّز موقفهم، وموقف حزبهم السياسي، حزب الحرية والعدالة، الذي نشأ في أعقاب الثورة؛ من خلال وجودهم القوي في مختلف المجتمعات التي كانت

(٢٩) Dalia Mogahed and Mohammed Younis, "Egyptians Oppose U.S. Aid to Political Groups in Their Country." June 8, 2011.

http://www.gallup.com/poll/147953/egyptians-oppose-aid-political-groups-country.aspx.

(٣٠) John L. Esposito and Shamil Idris, "Egyptian Military Seizes Power: Is This Democracy?" *Huffington Post*, June 19, 2012.

http://www.huffingtonpost.com/john-l-esposito/egyptian-militarys-seizes_b_1608590.html.

خدماتهم تصل إليها في جميع أنحاء مصر، وتجربتهم في الانتخابات السابقة، وأنَّ القوى غير الإسلامية عجزت بعد عام كامل على الإطاحة بمبارك عن الاتحاد في منظمة سياسية فعالة.

لقد كشفت الدراسات الاستطلاعية، التي أجرتها مؤسسة غالوب قبيل الانتخابات، أنَّه في الأشهر التي سبقت الانتخابات البرلمانية انتقل العديد من المصريين من عدم اتخاذ موقف معين، إلى قرار بدعم الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية. وبحلول ديسمبر ٢٠١١، قفز دعم حزب الحرية والعدالة إلى ٥٠٪، وحزب النور المحافظ المتشدد إلى ٣١٪، وهو الحزب الذي شكَّلته واحدة من أكبر الجماعات السلفية في مصر، بعد ثورة ٢٠١١ على الفور. وفي الوقت نفسه، أشارت استطلاعات مؤسسة غالوب أيضًا إلى مستويات كبيرة من معارضة الجماعات الإسلامية، فإنَّ أكثر من أربعة من كل عشرة مصريين لم يدعموا حزب الحرية والعدالة، وكانت الأغلبية الواضحة (٥٨٪) لا تؤيد حزب النور[(٣١)].

كان الناخبون واقعيين عمليِّين ولم يكونوا مؤدلجين. وأيًّا ما كانت ميولهم الدينية أو الأيديولوجية (سواء أكانوا من الإسلاميين، أم العلمانيين، وما إلى ذلك)، فإنَّ المصريين في استطلاعات متعددة تحدثوا عن المخاوف المتعلقة بلقمة العيش: كالتضخم، وقلة فرص العمل، وارتفاع مستويات البطالة، والقلق بشأن الأمان المالي لعائلاتهم. وذكر قليلون ـ ١٪ أو أقل ـ الانحلال الأخلاقي[(٣٢)].

لم تتمكن الأحزاب العلمانية أو غير الإسلامية، التي لم يكن لمعظمها أي قاعدة انتخابية على المستوى الشعبي، والتي لا تقدِّم شبكات الدعم والرعاية الاجتماعية كالإخوان والسلفيين؛ من كسب أي زخم. وانتصرت جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في البلاد في يناير ٢٠١٢، حيث حصلوا على ٤٧٪ من المقاعد. فاز حزب الحرية والعدالة، التابع للجماعة، بـ ٢٣٥ مقعدًا، من أصل ٤٩٨ مقعدًا في مجلس

---

(٣١) H. A. Hellyer, "Egyptians Shifted to Islamist Parties as Elections Neared." Gallup World Polling, January 24, 2012. http://www.gallup.com/poll/152168/egyptians-shifted-islamist-parties-elections-neared.aspx.

(٣٢) المصدر السابق.

الشعب. ويُمكِن أن يُعزى ذلك النجاح إلى عدد من العوامل. أولًا وقبل كل شيء، لقد كانوا أصحاب تنظيم جيِّد، وكان فيهم أعضاء متخصصون ذوو خبرات متخصصة في الانتخابات، وكانوا قد أظهروا معارضتهم لنظام مبارك أكثر من أي طرف آخر، واستعدادهم للمعاناة من أجل ذلك. كما كان العديد من غير أفراد الجماعة معجبين بتديُّنهم، وقلة الفساد فيهم، وكانوا يستفيدون من شبكات خدمات الإخوان الاجتماعية. وفي الحقيقة، قد تُفسِّر هذه السمات أيضًا الشعبية المفاجئة للجماعات السلفية، التي تمتَّعت كما ذكرنا سابقًا بدفعةٍ من الدعم قبيل الانتخابات البرلمانية، وحصلت على ربع الأصوات خلال الانتخابات البرلمانية. وعلى الرغم من وجود نسبة في صفوف السلفيين ولا شك مِمَّن تُعَدُّ تفسيراتهم لدلالة كون الإسلام دليلًا (مرشدًا) سياسيًّا من التفسيرات المتشدِّدة، فإنَّ الكثير منهم كانوا أعضاء مشهورين في مجتمعاتهم، معروفين بالعمل الخيري، إذا وضعنا الأيديولوجية جانبًا. لقد كانوا يوزعون كوبونات للغاز بأسعار مدعومة؛ ويوزعون لحوم الإبل والأغنام والجاموس على الأسر المحتاجة؛ ويدفعون تكاليف الكتب الدراسية والأدوية؛ ويساهمون في الهدايا المنزلية للمتزوجين حديثًا(٣٣).

وفي الوقت نفسه، وكما رأينا، استمرَّ النظام السياسي على مدى عقود في عرقلة تطوُّر نظام قوي مستقل، متعدد الأحزاب. فكانت معظم الأحزاب ضعيفة وصغيرة نسبيًّا. وعلاوة على ذلك، ففي مصر كما في تونس، كانت الحرية السياسية في فترة ما بعد مبارك تعني انتشار المرشحين والأحزاب الجديدة، التي ليس لديها قاعدة تنظيمية راسخة قوية ولا جمهور من الناخبين.

لقد كانت مشاركة السلفيين ظاهرة جديدة في السياسة المصرية. فأكثرهم كانوا من اللاسياسيين والمجتنبين للسياسة. وقد تسامح معهم نظام مبارك في مصر لموازنة الاتجاه الإسلامي، ولمواجهة رسالة الإخوان المسلمين الأكثر سياسية. ومع ذلك، فإنه بعد انتفاضة عام ٢٠١١، بدأ بعضهم في التجمُّع حول رسالة سياسية. لقد كان انتقال السلفيين إلى الساحة السياسية مفاجئًا

(٣٣) Jenny Cuffe, "Salafism: Why Ultra-Conservative Islam Is Finding Support in Post-revolution Egypt." *BBC News*, October 16, 2012.
http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19914763.

ومُهَدِّدًا للكثيرين في مصر والغرب؛ وإنَّ انبعاث حزب النور السلفي، الذي حصد ٢٤٪ من المقاعد، فأعطى بذلك الإسلاميين (الإخوان والسلفيين معًا) ٧١٪ من الأصوات؛ قد سبَّب صدمة أكبر، في ظل الفوضى السياسية للسلفيين وافتقارهم إلى سلطة مركزية. والذي زاد من قلق الكثيرين على نحو خاص، هو الخطاب السلفي المحافظ للغاية، ودعوتهم إلى تطبيق الشريعة.

قدَّم حزب النور، الذي كان الحزب السلفي الرئيسي، صورةً سلفيَّة أكثر ملاءمة. فبينما كان الناخبون الذين كانوا يشاركون في المسيرات السياسية السلفية، يتوقعون من الشيوخ الملتحين، أن يمجدوا الشريعة الإسلامية، وأن يدعوا إلى حظر الخمور وفرض قيود على النساء وما شابه ذلك، فوجئ الكثيرون منهم عندما سمعوا من هؤلاء الشيوخ، عوضًا عن ذلك، تبنيًا قويًّا ومؤثرًا للشعوبية، العابرة للخطوط الفاصلة الأيديولوجية والدينية والسياسية، فلمس ذلك وترًا حسَّاسًا عند أولئك المصريين، الذين كانوا يدينون أيضًا النخبة الليبرالية المصرية(٣٤).

فوجئ العديد من السلفيين (من غير الدعوة السلفية) بأدائهم الجيِّد في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. والذي أدى إلى إنعاش حزب النور، وإلى تكوين استراتيجيةٍ شملت استرجاع هذه الأصوات، وإضعاف «المصداقية الإسلامية» لجماعة الإخوان المسلمين، وتشكيل تحالفات سياسية مع مجموعات متنوعة (ولكن لم يكن من بينها الإخوان المسلمون)، حتى مع غير الإسلاميين. على سبيل المثال، كانت جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي متفقين على عدد من القضايا السياسية والاقتصادية. وبينما تبنَّى السلفيون الأكثر تشدُّدًا أيديولوجيةً دينيةً محافِظةً للغاية وتفسيرًا صارمًا للشريعة، التي اعتقدوا أنه يجب تطبيقها في القوانين على الفور، كان حزب النور راضيًا بالانتظار لسنوات، حيث رأى أن تطبيق الشريعة استراتيجية طويلة الأجل.

---

(٣٤) David D. Kirkpatrick, "Salafists in Egypt Have More Than Just Religious Appeal." *New York Times*, December 10, 2011.
http://www.nytimes.com/2011/12/11/world/middleeast/salafis-in-egypt-have-more-than-just-religious-appeal.html?pagewanted=all&_r=0.

الجيش المصري ومحاولة الانقلاب الناعم

في ١٧ يونيو عام ٢٠١٢، قبل ساعات من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا/ ميثاقًا، في محاولةٍ للقيام بـ «انقلاب ناعم» عسكري، أدى إلى تقويض التحولات الديمقراطية أو تأخيرها، تحت ستار «حماية» الديمقراطية من الأحزاب الإسلامية العائدة، التي حققت نتائج جيدة في الانتخابات. أعطى ذلك التعديل الدستوري للمجلس العسكري سلطات سياسية وعسكرية كاسحة: فقد أعطاه السيطرة الكاملة على شؤونه الخاصة (ومن ذلك تحكُّمه في أكثر من ١,٣ مليار دولار من المساعدات العسكري الأمريكية السنوية، واستمرار سرية ذلك)؛ واستقلاله في الميزانية، فضلًا عن منحه لنفسه سلطة شنِّ الحرب دون موافقة رئاسية أو برلمانية؛ وسلطات استثنائية لاعتقال المدنيين؛ والتولِّي الفوري للسلطة التشريعية؛ كما منح نفسه سلطة إضافية لتحديد السلطة التنفيذية للرئيس وتقييدها، وكذلك الإشراف على كتابة الدستور المصري الجديد.

جاء ذلك بعد أيام فقط من حكم المحكمة الدستورية العليا، الباقية من عهد مبارك والتابعة للمجلس العسكري، بتأييد قرار المجلس بحلِّ البرلمان المنتخب ديمقراطيًّا، وكذلك إضفاء الشرعية على ترشُّح الفريق أحمد شفيق[٣٥]، رئيس وزراء مبارك السابق، والمرشح الرئاسي العسكري (غير المُعلَن). وكان هذا على الرغم من الحظر السياسي، الذي فرضه الجيش الحاكم واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، والذي منع كبار مسؤولي النظام السابق من الترشُّح لمدة عشر سنوات.

إنَّ أداء الإخوان بعد الانتخابات البرلمانية قد أدَّى أيضًا إلى تقويض مصداقيَّتهم، عند بعض مؤيديهم المحتملين، وتركهم عُرضةً لتأثير معارضي الإخوان. فقد نكثوا تعهُّدهم السابق بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية[٣٦]. وعندما استبعدت لجنة الانتخابات خيرت الشاطر، نائب رئيس جماعة الإخوان، من الترشُّح عن حزب الحرية والعدالة، رشَّح الحزب محمد مرسي، بدلًا من أن يطمئن الخائفين من هيمنة الإسلاميين على

---

(٣٥) المقصود هنا: الحكم بعدم دستورية قانون العزل السياسي لفلول النظام السابق. (المترجم)

(٣٦) John L. Esposito and Shamil Idris, "Egyptian Military Seizes Power."

البرلمان، وسعيهم إلى توسيع قاعدتهم السياسية، من خلال ترشيح مرشح رئاسي آخر(٣٧).

تحرَّك مرسي بقوَّة لاستعادة أراضيه المفقودة، ولجأ إلى منافسيه السابقين من المرشَّحين الخاسرين، لإنشاء ائتلاف معارض لشفيق، مستعينًا على وجه الخصوص بالإسلاميين الآخرين (ومن بينهم السلفيون). ومن أجل هذه الغاية، حصل مرسي على دعم حزب النور. وسعى أيضًا للحصول على دعم الشباب، الذين كانوا العمود الفقري لميدان التحرير والشوارع خلال الثورة. فتعهد بإنهاء التعذيب والتمييز وإطلاق سراح المدنيين، الذين اعتقلهم الجيش بعد الثورة. لقد قرر الكثيرون دعم مرسي، ليس لأنهم كانوا من مؤيديه أو مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، ولكن لأنَّهم كانوا من مؤيدي الثورة، وكانوا معارضين لمحاولة الانقلاب الناعم التي قام بها المجلس العسكري، وإمكانية العودة إلى أيام الحرس القديم وما قبل الثورة(٣٨).

أيدت حركة ٦ أبريل، جبهة أحمد ماهر مرسي (وقد سُمِّيت كذلك على اسم زعيمها بعد انقسام الحركة)، وجاءت بعدها أيضًا حركة ٦ أبريل الجبهة الديمقراطية، التي كانت أعلنت في البداية أنها ستقاطع الانتخابات. ووعد مرسي بالحفاظ على كرامة جميع المصريين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام الدستور، و«النظام الجمهوري» للحكومة. ووعد المسيحيين والنساء بالمواطنة والحقوق والمساواة الكاملة إذا انتُخِب رئيسًا، ووعد بتعيين مستشار رئاسي من الأقباط؛ بل وعد بتسميته نائبًا له «إن أمكن». وتعهد بعدم إلزام النساء بارتداء الزي الإسلامي في الأماكن العامة، ومنحهنَّ الحق الكامل في الوصول إلى التعليم والوظائف.

من ناحية أخرى، لجأ أحمد شفيق إلى اجتذاب الأصوات على أساس أنَّه مرشح «القانون والنظام». وعد شفيق باستعادة الأمن، ووضع حدٍّ للاحتجاجات التي كان كثير من المصريين يعتقد أنها تضر بالاقتصاد

---

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) Nathan C. Lean, "Egypt Elections: After Court Ruling, The Real Concern Is Not the Muslim Brotherhood." *Christian Science Monitor*, June 15, 2012.
http://www.csmonitor.com/Commentary/Opinion/2012/0615/Egypt-elections-After-court-ruling-the-real-concern-is-not-the-Muslim-Brotherhood.

وبوظائفهم، وتمنع الشركات الأجنبية من الاستثمار في البلاد. ومن أجل توسيع قاعدة دعمه، وبعد انتقاده السابق للانتفاضة ونشطائها، سرعان ما غيَّر شفيق تلك النغمة، وأصبح يثني على «الثورة المجيدة» التي أنهت حكم مبارك.

وعلى الرغم من سوء تقدير الإخوان في مواطن كثيرة، والموارد المالية الهائلة التي حشدها المجلس العسكري و«الدولة العميقة» (وهم بقايا نظام مبارك، الذين ظلوا في مواقع استراتيجية في الحكومة والبيروقراطية في الدولة) لدعم شفيق، فقد فاز محمد مرسي في الانتخابات التي أجريت في ١٦ و١٧ يونيو عام ٢٠١٢. لقد حصل مرسي على أكثر من ١٣ مليون صوت، بينما حصل أحمد شفيق على أكثر من ١٢ مليون صوت؛ فحصل مرسي على نحو ٥٢٪ من الأصوات، وحصل شفيق على ٤٨٪ منها؛ وهو المؤشر الواضح على مدى انقسام البلاد (وقد شارك في الانتخابات ٥١٪ من الناخبين المؤهلين).

ما بعد الانتخابات الرئاسية

واصل المجلس العسكري احتفاظه بالسلطات السياسية والعسكرية الكاسحة، التي منحها لنفسه، في تعديله «الدستوري» الصادر من جانب واحد. إنَّ سيطرة الجيش على سلطات البرلمان بعد حله، وتشكيله لمجلس أمن قومي قوي، برئاسة الرئيس ولكن تحت سيطرة الجنرالات، أدى في الواقع إلى تقويض منصب الرئيس والحد من سلطاته إلى حد كبير.

وفي الأشهر الأولى لما بعد الانتخابات، بدا أنَّ للجيش اليد العليا. فعلى الرغم من أنَّ مرسي كان قد أشار إلى أنه سيؤدي اليمين الدستورية في مبنى البرلمان، لكنَّه وافق على مضض على قرار المجلس العسكري بأن يؤدي اليمين في مبنى المحكمة الدستورية، وكان ذلك في الواقع اعترافًا رمزيًّا بقرار المحكمة (وهي من بقايا نظام مبارك، وكانت على علاقة وثيقة بالمجلس العسكري) بحل البرلمان، بعد حكمها بأنَّ ثلث أعضائه قد انتُخبوا بصورة غير قانونية. ومع ذلك، ففي اليوم السابق على أداء القسم، أدَّى مرسي اليمين رمزيًّا أمام عشرات الآلاف من المؤيدين في ميدان التحرير في القاهرة، قائلًا: «لن أتهاون في أي صلاحية من صلاحيات الرئيس... أنتم

مصدر السلطة والشرعية. . . لا مكان لأحد ولا لمؤسسة. . . فوق هذه الإرادة»[٣٩].

وتبعًا لميدان التحرير، ازدادت الانتقادات الموجَّهة إلى الجيش بأنه تجاوز حدوده سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. فقد كان الناقدون في استياء من «الانقلاب الناعم»، واستعمال القوة التي أدت إلى قتل المتظاهرين، وتعذيب المعتقلين المدنيين، وغير ذلك من الجرائم المزعومة، وكذلك الثروة الهائلة من الممتلكات الاقتصادية التي يتمتع بها الضباط والضباط المتقاعدون. وازدادت النداءات بمساءلة الجنرالات ومحاكمتهم.

استفاد مرسي من هذه الانتقادات المتزايدة، وفي أغسطس ٢٠١٢، انتقل مرسي إلى إنهاء لعبة شد الحبل مع المجلس العسكري، وتأكيد سلطة الرئيس والحكومة المدنية ـ (لا العسكرية) ـ (وكان السبب الرئيسي وراء إقالة الجنرالات هو الهجوم على الجنود المصريين وقتلهم في رفح في أوائل أغسطس). أشاد مرسي بالجيش، مشيرًا إلى الجيل الجديد من القيادة العسكرية، وأكَّد أنَّ دورهم هو حماية الأمة، وليس السيطرة على الحكومة. فأقال مرسي طنطاوي البالغ من العمر ٧٦ عامًا، وعيَّن بدلًا منه وزيرًا للدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسي، الأصغر سنًّا منه بكثير، الذي كان يبلغ من العمر ٥٨ عامًا، وهو المدير السابق للمخابرات العسكرية.

كما ألغى الرئيس مرسي الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري وتولى بموجبه السلطات التشريعية والتنفيذية والسيطرة على جميع القوانين وعلى الميزانية الوطنية، ومنح نفسه الحصانة من أي رقابة، وسلطة استخدام حق النقض ضد إعلان الحرب، والسيطرة على عملية كتابة الدستور الدائم.

لقد ذهب مكتب الرئاسة إلى أبعد الحدود لتصوير مرسي زعيمًا مستقلًّا. فقد وصل مرسي إلى السلطة، مع إرثِ عقودٍ من الشكِّ في الإخوان المسلمين. وللأسف، لم يكن ما فعله كافيًا لإقناع المصريين بأنه كان

---

(٣٩) "Morsi Takes Oath of Office." *Brunei Times*, July 1, 2012. http://www.bt.com.bn/news-world/2012/07/01/morsi-takes-oath-office.

الرئيس المصري، وليس «الرئيس الإخواني». لقد بدا خطابه في بعض الأحيان موجَّهًا إلى الإخوان، بدلًا من الأمة.

لم يفِ إعلان الرئيس عن فريقه الرئاسي، في أواخر أغسطس ٢٠١٢، بالوعود الانتخابية التي قطعها على نفسه بأن يكون رئيسًا لجميع المصريين. فقد هيمن أعضاء حزب الحرية والعدالة على الفريق الرئاسي المكوَّن من ٢١ عضوًا (أربعة منهم من كبار المساعدين، مع مجلس من ١٧ عضوًا)، بالإضافة إلى ٤ سلفيين وغيرهم من ذوي التوجه الإسلامي. وبينما ضمَّ الفريق الرئاسي بعض الليبراليين، وثلاث نساء، واثنين من المسيحيين؛ فإنَّ ذلك لم يفِ بتعهد مرسي في حملته بتعيين ممثلٍ من الشباب، وتعيين نائبة ونائب مسيحي له. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن في الفريق ممثلٌ لمجموعات الشباب الثورية، الذين كانوا حافز الثورة والذين لعبوا دورًا بارزًا فيها وفي ميدان التحرير، ولم يكن فيه أيضًا أحد من الأحزاب السياسية بخلاف حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي.

ضمَّ المجلس الرئاسي عددًا كبيرًا من أعضاء حزب الحرية والعدالة. ومن بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢١ عضوًا، كان عدد الأفراد المنتمين إلى الإخوان أو إلى حزب الحرية والعدالة سبعة أعضاء. كما كان في المجلس أحد الأعضاء السابقين في مكتب الإرشاد التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وهو الهيئة التنفيذية العليا للجماعة، وثلاثة من السلفيين، واثنان من المسيحيين، وثلاث نساء، وشاب واحد دون سن الأربعين.

في أواخر نوفمبر ٢٠١٢، وفي خضمِّ استياء الرأي العام من إخلاف مرسي لوعوده، والاحتجاجات العامة، مع حل القضاء للغرفة الأولى للبرلمان(٤٠) (ونظر القضاء في الدعاوى المطالبة بحل الغرفة الثانية للبرلمان(٤١) واللجنة التأسيسية لكتابة الدستور)، أصدر مرسي مجموعة من الإعلانات الدستورية التي عزَّزت سلطاته. شملت هذه التغييرات تقييد مدة ولاية النائب العام (وهو أحد الذين عينهم مبارك، وأحد خصوم الإخوان)،

---

(٤٠) أي: مجلس الشعب. (المترجم)

(٤١) أي: مجلس الشورى. (المترجم)

لتصبح أربع سنوات فقط، بعد أن كانت مدى الحياة، وأن يسري هذا على النائب العام الحالي بأثر فوري؛ وكذلك شملت التغييرات بندًا يمنع أي جهة قضائية من حلِّ مجلس الشورى [أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور]؛ ويمنع كذلك أي مراجعة قضائية لجميع قراراته الرئاسية، وذلك حتى إقرار الدستور [وانتخاب مجلس شعب جديد]. وعلى الرغم من اعتقاد مرسي أنَّ هذه الإجراءات كانت ضرورية لحماية السلطة التشريعية، ومنع القضاء من عرقلة تمرير الدستور الجديد، لكنَّ قرار مرسي الأحادي الجانب أدى إلى نتائج عكسية، وأدى إلى معارضة واسعة النطاق(٤٢).

لم يفعل مرسي ما يكفي لتبديد اتهامات المنتقدين بأن الإخوان لم يتفاوضوا بنية حسنة؛ وكانت هناك حالات عديدة من الاتفاقات التي تمَّت، كما في الدستور على سبيل المثال، مع الاتجاهات السياسية الأخرى. وبعد الكثير من المساومات وساعات طويلة من النقاش، كان يمكن التوصل إلى توافق في الآراء. وفي غضون أيام، كان الإخوان يتراجعون عن مواقفهم، فتبدأ المفاوضات من جديد. وفي أوائل ديسمبر عام ٢٠١٢، وفي خضم الاتهامات بأنَّ مرسي كان يقود مصر نحو دولة سلطوية تحكم بالقانون الإسلامي، تدفَّق مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة، لتقديم «تحذير نهائي» إلى الرئيس. وبعد ذلك بأيام، وافق مرسي على إلغاء الإجراءات المثيرة للجدل المذكورة في الإعلان الدستوري الصادر في ٢٢ نوفمبر، الذي منحه سلطة لا حدود لها للتعامل مع «التهديدات» التي تواجه الثورة، وحصَّنت البرلمان ذي الأغلبية الإسلامية من إمكانية الحلِّ، ووضعت الرئاسة فوق الرقابة.

وخلافًا للقاعدة المؤيدة لمرسي، كان كثير من المصريين منزعجين من الدستور، وأرادوا أن تتاح لهم الفرصة للتصويت على المواد التي قد توضع فيه، وألا يُجبَروا على قبول عقيدة تضعها لهم قلةٌ تشارك الرئيس في أيديولوجيته. ومع ذلك، كما أشار المعلق السياسي البارز والرئيس السابق لقناة الجزيرة، وضاح خنفر، فإنَّ المعارضة القوية لقرار مرسي كان أساسها

(٤٢) Wadah Kanfar, "In a Polarized Egypt, the Thugs and the Remnants Return to Centre Stage." *Guardian*, December 11, 2012.
http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/dec/12/polarised-egypt-thugs-islamists-morsi.

العميق هو كراهية الإسلاميين والإخوان المسلمين، لدرجة أنَّ هؤلاء المعارضين للإعلان الدستوري وقعوا في خطأ غير متصوَّر: لقد اصطفوا مع بقايا النظام القديم. وكتب خنفر: «لقد سمحوا للإخوانوفوبيا بأن تهيمن عليهم، وأعطوا وزنًا لكراهيتهم للقوى الإسلامية، أكبر من حبهم الواضح للديمقراطية». وقال: «وبسبب رغبتهم في إسقاط جماعة الإخوان المسلمين - وهو الهدف الذي اعترف به الزعيم الليبرالي لجبهة الإنقاذ الوطني أسامة غزالي حرب الأحد الماضي -، يبدو أنهم مستعدون لارتكاب أعظم المحظورات: فقد اصطفوا مع قوى النظام السابق؛ بل تجاهلوا عنف البلطجية والعصابات الإجرامية»(٤٣).

وبعد جولتين من التصويت على الدستور، في ١٥ و٢٢ من ديسمبر ٢٠١٢، أيَّد نحو ٥٧٪ و٦٤٪، على الترتيب، الدستور الجديد، مع أنَّ نسبة الإقبال كانت منخفضة بدرجة ملحوظة. فمن بين أكثر من ٥٢ مليون من المصريين المؤهلين للتصويت، أدلى نحو ثلثهم (١٧ مليون) بأصواتهم. وخلال الجولة الأولى، أجاب نحو ٥٦٪ منهم بـ «نعم»، وكان الإقبال أعلى بقليل من ٣٢٪. ولا شك في أنَّ تراجع نسبة المشاركة كان مؤشرًا على أنَّ الكثيرين قد خاب أملهم في العملية برمتها، وامتنعوا عن المشاركة تمامًا. بالإضافة إلى ذلك، كانت معظم المحافظات التي صوَّتت في الجولة الثانية ريفية؛ وهي المناطق التي تُعَدُّ معاقل لجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية.

وفي المقابل، فإنه خلال الجولة الأولى من التصويت في القاهرة، وهي المدينة التي تضم نحو ١٩ مليون نسمة، رفض ٢,٣ مليون ناخب (من أصل ٦,٦ مليون ناخب مؤهل في العاصمة) الدستور(٤٤) (وفي الاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٤، الذي أجري في ١٤ و١٥ يناير، تمَّت الموافقة على الدستور الجديد بنسبة ٩٨,١٪، وبلغت نسبة الإقبال ٣٨,٦٪ [فقد أدلى ٢١ مليون من أصل ٥٤ مليون ناخب مؤهل بأصواتهم]. وقد قاطعت جماعة الإخوان

(٤٣) المصدر السابق.

(٤٤) Juan Cole, "Egypt's Controversial Fundamentalist Constitution Meets Low Turnout." December 23, 2012.

http://www.juancole.com/2012/12/controversial-fundamentalist-constitution.html.

المسلمين التصويت، لكنَّ عدد الأصوات التي اختارت «نعم» للدستور الجديد بلغت ٢٠ مليون صوت؛ أي: ضعفي عدد الأصوات التي حصل عليها دستور ٢٠١٢ في ظل مرسي[٤٥].

وفي الذكرى الثانية للثورة المصرية، تظاهر آلاف الأشخاص في ميدان التحرير. لكنَّهم لم يتظاهروا احتفالًا برحيل الرئيس السابق حسني مبارك، بقدر ما كان تظاهرهم احتجاجًا ضد الرئيس المنتخب حديثًا محمد مرسي، الذي كانت ولايته تمتد لأربع سنوات، وكان يمكنه بموجب الدستور الجديد الحكم لفترتين. وقد دعا المنتقدون مرسي إلى الاستقالة، وإلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة. ومن المثير للاهتمام، أنَّ جماعة الإخوان المسلمين قررت ألا تنظِّم مظاهرات مضادة، وبدلًا من ذلك، وزَّعت أفرادها على الأحياء الفقيرة في القاهرة والمدن الأخرى، لتوصيل المساعدات إلى الأسر الفقيرة.

لم يُبعِد مرسي نفسه، بصفته رئيسًا، عن ظلِّ مرشد الإخوان المسلمين. وقد اعتقد كثير من المصريين أنه ليس صاحب القرار الحقيقي. وكان الوجود الغامض لخيرت الشاطر، وهو القائد الإخواني البارز، الذي كان خيار الجماعة الأول لخوض الانتخابات الرئاسية ثم مُنِع من الترشح؛ قد أدى إلى التقليل من دوره [أي: مرسي] على النحو نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلد الذي هيمن على تاريخه الحديث وسياساته حكام أوتوقراطيون وثقافة سلطوية، بدا مرسي كأنه يفتقر إلى الوقار وإلى المستشارين اللازمين، لمواجهة الذين زعموا أنه غير مناسب لمنصب الرئيس.

وعلى الرغم من أنَّ تفاقم العديد من المشكلات الرئيسية في مصر كان بسبب إرث مبارك والدولة العميقة، فإنَّ نقَّاده كانوا يتهمونه بأنه لا يتمتع بالقوة الكافية للدفاع عن مصالح مصر. ومع السقوط الحر للاقتصاد، وترنُّح السياحة، ومستويات البطالة التي ظلَّت مرتفعة، وتراجع الاستثمار، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي، أشارت المصادمات التي وقعت في جميع أنحاء البلاد إلى وجود استياء واسع النطاق بشأن الوضع الاقتصادي للمجتمع

---

(٤٥) "Egypt Constitution Gets 98.1 % 'Yes' Vote." *Associated Press*, January 18, 2014. http://www.cbc.ca/news/world/egypt-constitution-gets-98-1-yes-vote-1.2502021

المصري. ومما زاد من تفاقم هذه المشكلات الاقتصادية، الإحباط المتزايد بين بعض شرائح المجتمع، الذين ادَّعوا أن مرسي ابتعد عن الديمقراطية، وأصبح يسعى للسيطرة على جميع جوانب الحكومة والحياة العامة، وأنَّ مرسي والإخوان كانوا يريدون وضع البلاد على الطريق نحو دولةٍ إسلاميَّةٍ.

ندَّد مرسي بالاحتجاجات ضدَّه، ووصفها بأنها «ثورة مضادة»، وقال: إنَّ هؤلاء المتظاهرين يحركهم «بقايا نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، لعرقلة كل شيء في البلاد»[٤٦]. وهدَّد أعضاء جبهة الإنقاذ الوطنية، وهي تحالف بين بعض الأحزاب السياسية المصرية، تشكَّل لمواجهة إعلان مرسي الدستوري الصادر في ٢٢ نوفمبر؛ هددوا بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي تقرَّر إجراؤها في صيف عام ٢٠١٣، إذا لم تتحقق بعض الشروط، ومنها إنشاء حكومة «إنقاذ وطني»، ولجنة من القضاة لتعديل الدستور، الذي اعتبروه «باطلًا»، وإقالة النائب العام الذي عينه مرسي[٤٧].

في فبراير ٢٠١٣، دعا مرسي إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في أبريل لتنتهي في أواخر يونيو؛ بحيث يُنتخَب البرلمان الجديد وينعقد لأول مرة في ٦ يوليو ٢٠١٣. ولكن في أوائل مارس، تدخَّلت المحكمة الدستورية[٤٨] مرة أخرى. فألغت الانتخابات المرتقبة، وحكمت بأنَّ مرسي كان مخطئًا في إعلانه لموعد الانتخابات، دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس وزرائه. وأحالت المحكمة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية. وأعلن مرسي قبوله بذلك القرار وعدم الطعن فيه.

انهيار الديمقراطية

من أهم التحديات السياسية التي واجهت الديمقراطية المصرية الناشئة (حكومة ومعارضة) هو الاعتراف بمبدأ «المعارضة المخلصة» وتبنيه. فخلافًا

(٤٦) Aya Batrawy and Maryam Rizk, "Anti-Morsi Rallies Mark Two Year Anniversary of Egypt Uprising." *CTV News*, January 25, 2013. http://www.ctvnews.ca/world/anti-morsi-rallies-mark-two-year-anniversary-of-egypt-uprising-1.1128996.

(٤٧) "Egypt Opposition Threatens Morsi with Boycott of Parliamentary Polls." *Middle East Online*, January 26, 2013. http://www.middle-east-online.com/englishH?id=56653.

(٤٨) كذا قال المؤلف، لكنَّ محكمة القضاء الإداري هي التي تدخلت وحكمت بوقف الانتخابات. (المترجم)

للديكتاتوريات والأنظمة السلطوية، التي يُنظَر فيها إلى أي معارضة باعتبارها غير مخلصة، فتتعرض إمَّا للقمع وإمَّا للاستمالة؛ فإنَّ معارضة الحزب الذي في السلطة تكون مقيَّدة بالولاء للمبادئ والمصالح الوطنية الأساسية.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة، فقد فشلت حكومة مرسي ومعارضوه في السعي إلى أجندة مشتركة حول التنمية الاقتصادية، والوظائف، والمساواة في المواطنة، والتعددية السياسية والدينية، والاستقرار والأمن، وحرية التعبير والدين والتجمع، وحقوق المرأة، والتسامح الديني. فكانت بعض قطاعات المعارضة، ولا سيما الجيش والقضاء، مصمِّمة على إسقاط الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا بأي ثمن. ضمَّت المعارضة أيضًا العلمانيين والعلمانيين غير الليبراليين، وكان منهم بعض الأعضاء في الحكومة السابقة والنخب الاقتصادية، الذين أرادوا التدخل العسكري واستعادة مصالحهم؛ وأصحاب التوجه الديني الذين لم يرغبوا في أن يروا الدين يُطبَّق رسميًّا؛ والنشطاء المصريون الشباب الذين شعروا بالتهميش والإقصاء والاغتراب؛ والمسيحيون ولا سيما الأقباط منهم، الذين كانوا يتعرضون في ظل الحكومات السابقة للتمييز والعنف، وأصبحوا الآن أكثر خوفًا من «حكومة إخوانية».

من ناحية أخرى، عجز مرسي عن إثبات أن «مصر الجديدة» هي دولة قومية حديثة، تتسع للجميع، سياسيًّا ودينيًّا، حيث تكون المساواة الكاملة في المواطنة الكاملة مكفولة للجميع. وبسبب فشله في بيان أن الدولة تتسع وتضمُّ الجميع، من حيث التمثيل المتنوِّع في تعييناته وسياساته، فقد أصبح عرضة لاتهامات المعارضة بأنه على الرغم من بعض «التغييرات التجميلية»، فإنَّ حكومته هي «حكومة إخوانية».

من الحقائق التي جرى تجاهلها أنَّ حكومة مرسي واجهت قطاعات هائلة من المعارضة، من بقايا نظام مبارك وفلوله، الدولة العميقة. لم يكن لحكومة مرسي سيطرة على الجيش، وأجهزة المخابرات، والشرطة، والقضاء، والمؤسسات المصرية، والسلك الدبلوماسي (الذي كان مكتظًّا برجال مبارك السابقين)، وبعض القطاعات الرئيسية الأخرى. وقد ظل الاقتصاد ووضع مصر الاقتصادي كارثيًّا عند كثير من الفقراء والمهمشين أو

العاطلين عن العمل. والأهم من ذلك، أن المحكمة الدستورية المصرية، التي كان قضاتها معينين منذ عهد مبارك، كانت هي الأداة الرئيسية التي استخدمها الجيش، للحد من أي جهود لإعادة هيكلة الدولة، أو توسيع سلطة مرسي. وبالفعل، ظهرت المحكمة لاحقًا حليفًا للحكومة المؤقتة بعد الانقلاب.

لقد أشارت الاحتجاجات العنيفة في شوارع المدن المصرية الكبرى إلى استياء متزايد من الرئيس المصري وإدارته، مع استمرار مرسي في مسار سياسي كان يبدو مشابهًا لإدارة مبارك. وعندما انتقد المذيع الساخر المصري باسم يوسف والمدوِّن علاء عبد الفتاح سياسات مرسي وسخروا منها، حاولت الحكومة إسكاتهم[٤٩]. كما قُبِضَ على خمسة نشطاء معارضين للإسلاميين، بتهمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على العنف (على الرغم من عدم وجود أدلة على ذلك)[٥٠]. ويشرح أحمد مجدي يوسف كيف أظهر هذا الجدل الطريقة التي اصطفت بها وسائل الإعلام في مصر، في الخلاف الذي نشأ بين الجانبين المتعارضين:

«اتخذت وسائل الإعلام في مصر قرارها بالانحياز إلى أحد الجانبين، في الانقسام المؤسف المستمر. وبصورة أكثر وضوحًا، لم تكن وسائل الإعلام الحكومية وحدها هي التي دعمت الجيش بعد الإطاحة بمرسي؛ بل إنَّ معظم المحطات الفضائية الخاصة والصحف كذلك قد اعتنقت وجهة نظر الجيش. ولا يخفى على أحد أنَّ المشهد الإعلامي في مصر لم يكن قط غير متحيِّز. فإنَّ المحطة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين ـ قناة مصر ٢٥ ـ، والقنوات الأخرى التي يديرها حلفاء الجماعة الإسلاميين، بالإضافة إلى بعض الصحف، مثل صحيفة الحرية والعدالة، الصحيفة الرسمية لحزب الحرية والعدالة التابع للجماعة، كانت بلا شك حزبية. وبالإضافة إلى ذلك،

(٤٩) Mike Giglio, "Crackdown in Egypt: Bassem Youssef and Alaa Abdel Fattah Face Charges." *Daily Beast*, April 3, 2013.
http://www.thedailybeast.com/articles/2013/04/03/crackdown-in-egypt-bassem-youssef-and-alaa-abdel-fattah-face-charges.html.

(٥٠) David Kirkpatrick and May El Sheikh, "Arrest of Anti-Islamist Figures Is Ordered in Egypt." *New York Times*, March 23, 2013.
http://www.nytimes.com/2013/03/26/world/middleeast/in-egypt-arrest-of-5-anti-islamist-figures-sought.html.

فإنَّ الصحف الحكومية، مثل الأهرام، التي اتُّهمت دائمًا بالانحياز إلى النظام الحاكم، كانت منحازة جزئيًّا إلى مرسي قبل مظاهرات ٣٠ يونيو. وعلى الجانب الآخر، كانت معظم الصحف والشبكات الخاصة في مصر منحازة إلى المعسكر المعارض لمرسي. وقد ترسَّخت عندها ممارسات الحط من قدر أفراد الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين، وشيطنتهم، وتجريدهم من إنسانيتهم، ناهيك عن استخفافهم بالمظاهرات الموالية لمرسي»[٥١].

حدثت نقطة تحوُّل كبرى عندما أصدر مرسي، ردًّا على التدخلات المستمرة من السلطة القضائية التي عينها مبارك، إعلانًا دستوريًّا رئاسيًّا، يحيد النظام القضائي، ويمنح مرسي سلطات كاسحة وغير مسبوقة. لقد وضع الإعلان الدستوري مرسي فوق أي رقابة، ومن ذلك منع المراجعة القضائية لقراراته، إلى حين اعتماد دستور جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية. وكذلك تضمَّن الإعلان الدستوري خطةً[٥٢] لإجبار أعضاء السلطة القضائية المنتمين إلى عهد مبارك على التقاعد، من خلال تخفيض سن التقاعد الإلزامي بمقدار عشر سنوات (من ٧٠ عامًا إلى ٦٠ عامًا). وهذا التشريع كان سيؤدي إلى تقاعد أكثر من ٣٠٠٠ من القضاة. تسبَّب الإعلان الدستوري في نتائج عكسية، حيث خرج أكثر من ٢٠٠ ألف شخص إلى الشوارع، احتجاجًا على الإعلان، كما احتج أيضًا وزير مرسي للعدل أحمد مكي، وعدد من مستشاريه الرئاسيين، وكذلك مستشار الرئيس للشؤون القانونية، محمد فؤاد جاد الله. كان جاد الله، الذي كان المستشار الثاني عشر الذي يستقيل بسبب هذا الجدل، هو مهندس الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر ٢٠١٢.

إنَّ دستور البلاد؛ الذي كان من المفترض أن يكون الإنجاز المتوَّج

---

(٥١) Ahmed Magdy Youssef, "In Egypt's Media: Two Camps, One Loser." *Media Politics in Perspective*, July 16, 2013.

Http://mediapoliticsinperspective.wordpress.com/2013/07/16/in-egypts-media-two-camps-one-loser/.

(٥٢) الظاهر أنَّ المقصود هنا: مشروع قانون السلطة القضائية، الذي قدَّمه أحد قيادات حزب الوسط، وكان مجلس الشورى يناقشه آنذاك. (المترجم)

للثورة، والسلطة القضائية؛ التي كان من المفترض أن تكون ضامنًا لأن يجري التحوُّل التاريخي بطريقة قانونية، أصبحا من أكبر أسباب الانقسام وأكثرها إثارةً للخلاف في البلاد.

اشتبك الآلاف من أنصار مرسي وخصومه في مظاهرات عنيفة في الشوارع، للمطالبة بـ «تطهير القضاء». فادَّعى أنصار مرسي أن السلطة القضائية كانت مليئة بالفلول، أو بقايا نظام مبارك، الذين يعرقلون عن عمد مبادرات الرئيس. أما معارضو مرسي، فذهبوا إلى أنَّ الإسلاميين أرادوا السيطرة على المحاكم وإقالة القضاة العلمانيين، لتعزيز سلطة الإخوان المسلمين. وفي الواقع، لقد كان الفلول لاعبين رئيسيين في عدم الاستقرار، تمامًا كالمعارضة. وقد اصطف الجانبان في صفٍّ واحد. كانت الجماعات الموالية لمبارك ما زالت تسيطر على الأجهزة الأمنية، ومعظم وسائل الإعلام الخاصة، والقضاء، وكذلك الصناعات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. وكانت قدرتهم على التأثير على أهداف الثورة ما زالت كبيرة(٥٣).

لقد حكم القضاء، الذي تشرف عليه المحكمة الدستورية العليا، ضد قوانين الانتخابات التي حددت موعد الانتخابات البرلمانية؛ وطالب بإعادة النائب العام الذي كان مبارك قد عيَّنه وأقاله مرسي؛ وعارض العديد من المحاولات لبناء المؤسسات الديمقراطية. إنَّ السلطة القضائية، في سعيها للرد على سياسات مرسي وحرمان حكومته من فرصة الحكم، كانت بذلك ترفض نتائج الانتخابات الحرة التي جاءت بمرسي إلى السلطة. وقد كان هذا مأزقًا، حيث لم يكن الديمقراطيون في مصر ليبراليين بالضرورة، ولم يكن الليبراليون في مصر ديمقراطيين بالضرورة أيضًا(٥٤). ولم يبيِّن الإخوان المسلمون على نحو كافٍ أنهم ملتزمون بمبادئ الديمقراطية التزامًا كاملًا: كالتعددية، والحقوق الكاملة للأقليات الدينية، والضوابط والموازنات، والحريات الشخصية. أما المعارضة، من ناحية أخرى، فقد ادَّعت أنها تؤيد الديمقراطية والانتخابات، بشرط ألا تسفر هذه الانتخابات عن حكومة يقودها الإسلاميون(٥٥).

---

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤) Samer Shehata, "In Egypt, Democrats vs. Liberals." *New York Times*, July 2, 2013. http://www.nytimes.com/2013/07/03/opinion/in-egypt-democrats-vs-liberals.html?_r=0.

(٥٥) المصدر السابق.

بحلول أواخر أبريل، ظهرت حركة معارضة جديدة، وهي حركة «تمرُّد»، مع هدف معلن وهو المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية، من خلال جمع ١٥ مليون توقيع(٥٦). واتَّسعت تلك الحملة المعارضة لمرسي اتساعًا سريعًا، بدعم من عناصر الدولة العميقة (الجيش، والشرطة، والقضاء، والبيروقراطية)، وكذلك وسائل الإعلام العامة، الباقية من عهد مبارك، والعلمانيون، وحركة شباب ٦ أبريل، وبعض الشخصيات الدينية المسلمة والمسيحية. وكانت الحملة مموَّلة تمويلًا ضخمًا، ليس فقط محليًّا على أيدي كبار الأثرياء في مصر، الذين حققوا الثراء في عهد مبارك وكانوا غاضبين من ملاحقات حكومة مرسي للفساد، ولكنَّها تمتعت أيضًا بتمويل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص.

انتقلت الدعوات للحشد الجماهيري في ٣٠ يونيو من المطالبة بالإصلاح الحكومي إلى مطالبة مرسي بالتنحي. وقامت مجموعة من القوات العسكرية والأمنية، والقضاء، والبيروقراطية؛ بتحويل الحركة المصرية المتنوعة التي عبَّرت عن شكاواها، إلى حركة تطالب بالإطاحة بأول حكومة منتخبة ديمقراطيًّا في تاريخ مصر. لقد تنكَّر التدخل العسكري وإرادة العودة إلى السلطوية، في زي عمليَّة إصلاحية، تبدو كما لو كانت ستؤدي في النهاية إلى مستقبل علماني ديمقراطي وآمن(٥٧).

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تجمَّع آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير، موقع المظاهرات التي أطاحت بمبارك، وخرج الملايين في أنحاء البلاد إلى الشوارع، في احتجاجات كبرى. وفي غضون خمس ساعات من بدء المظاهرات، قدَّم خمسة من أعضاء مجلس الوزراء استقالتهم. وكانت الدولة المصرية في حالة انهيار. فأصدر وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، الذي عينه مرسي، إنذارًا نهائيًّا مدته ٤٨ ساعة إلى الرئيس: فإما التوصل إلى حل وسط، وإما تدخل الجيش. في اليوم التالي، تحدث مرسي إلى الشعب المصري، وأعلن أنه يرفض الإنذار، ودعا الناس إلى دعم الديمقراطية واحترام الانتخابات الديمقراطية التي جاءت به إلى السلطة. وفي ٣ يوليو،

---

(٥٦) Esam Al Amin, " In Egypt, the Military Is Supreme." *CounterPunch*, July 5, 2013. http://www.counterpunch.org/2013/07/05/in-egypt-the-military-is-supreme/.

(٥٧) المصدر السابق.

أعلن السيسي وقف العمل بالدستور، وأزال مرسي عن السلطة، وعيَّن رئيس المحكمة الدستورية، عدلي منصور، رئيسًا مؤقتًا للبلاد، متبنيًا بذلك مطالب المعارضة والفلول. وقد منحت هذه الخطوة عدلي منصور سلطة إصدار الإعلانات الدستورية، وكذلك السلطة التشريعية.

شرعت الحكومة المؤقتة، وهي المنتج غير الشرعي للانقلاب العسكري، في تكرار ما فعلته حكومة جمال عبد الناصر في الماضي، فسعت إلى سحق جماعة الإخوان وتدميرها. فقتلت أعدادًا كبيرة من الإخوان وغيرهم من المعارضين، فيما زعم بعض الناس أنه أكبر حمام دم وقع في تاريخ مصر الحديث. لقد استخدمت قوات الأمن عن قصدٍ العنف والقتل، لدفع المتظاهرين السلميين المؤيدين لمرسي إلى حمل السلاح وإطلاق النار، وأعلنت الحكومة عزمها على حظر جماعة الإخوان المسلمين (كما فعل عبد الناصر، خلافًا للسادات ومبارك).

انتقلت الطُغمَة العسكرية وحكومتها المعيَّنة إلى المحاكم، واعتقلت قادة الإخوان بتهم ملفَّقة، وأنحت باللائمة على ضحايا العنف، في العنف وتهديد أمن البلاد. لقد كان ذلك في الواقع ثورة مضادة، قادها العديد مِمَّن عينهم مبارك، ولا سيما الجيش والقضاء. كان التواطؤ بين الجيش والقضاء واضحًا في سياسات المجلس العسكري، إلى جانب قرارات المحكمة الدستورية العدوانية، مثل حل حزب الحرية والعدالة، وحل البرلمان ذي الأغلبية الإسلامية، وكذلك الجمعية الدستورية، وقد تُوِّج هذا التواطؤ بتعيين القاضي الرئيسي المعارض لمرسي، والرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا، رئيسًا مؤقتًا للبلاد.

إن الجيش وحكومته لم يسعيا إلى إجراء عملية ديمقراطية، لإضفاء الشرعية على سلطتهم، من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية لتقويض مصداقية الإخوان، وإقصاء حكومتهم المنتخبة ديمقراطية، وإقامة حكومة شرعية خاصة بهم. لكنَّهم بدلًا من ذلك وضعوا أنفسهم فوق القانون: فمع الانقلاب العسكري، نفَّذ الجيش مجازر بحق المتظاهرين المدنيين (ومنهم العديد من النساء والأطفال)، واعتقل واحتجز دون وجه حقٍّ الآلاف من أعضاء الإخوان وقادتهم، وأعاد العمل بقانون الطوارئ المرعب، ولجأ إلى المحاكمات في ظل نظام قضائي فاسد.

اعتقلت السلطات مرسي، إلى جانب المسؤولين الكبار في جماعة الإخوان، واحتجزتهم سرًّا. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية في البداية أنَّه قد صدرت مذكرات توقيف لأكثر من ٣٠٠ من أعضاء الإخوان؛ العدد الذي سيقفز بعد ذلك بقليل إلى الآلاف. كما أُغلِقت البرامج والقنوات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، أو الجماعات الإسلامية الأخرى، وكذلك وسائل الإعلام المستقلة مثل الجزيرة، وحاصرت القوات العسكرية المتظاهرين الموالين لمرسي، وقطعت عنهم الكهرباء، وحرمتهم من الحصول على الطعام والمياه[٥٨].

أثار الانقلاب الذي أطاح بمرسي من السلطة ردود فعل قوية، من العديد من الجهات. فعلّق الاتحاد الأفريقي عضوية مصر، عازيًا ذلك إلى قواعده التي تمنع انتزاع السلطة بشكل غير دستوري. ولكن لم تكن جميع ردود الفعل بهذا الوضوح. لقد تجنبت واشنطن، على سبيل المثال، تسمية الإطاحة بحكومة مرسي المنتخبة ديمقراطيًا بالانقلاب العسكري، خلافًا لحقيقة أنَّ إعلان الرئيس المؤقت عدلي منصور قد نصَّ بوضوح أن صلاحياته تنبع من نقل الجنرال عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، السلطةَ إليه. وكما كتب خالد أبو الفضل: «من خلال التدخل للإطاحة برئيس غير شعبي، أعاد الجيش المصري التأكيد على التقليد السلطوي في الشرق الأوسط: فضباط الجيش يقررون ما تحتاج إليه البلاد، وهم دائمًا يعلمون الأفضل»[٥٩].

ويبدو أن تناقض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وترددهما في إدانة الإطاحة بالحكومة المصرية المنتخبة ديمقراطية، من خلال انقلاب عسكري، إلى تأكيد ما سبق للكثير من العرب أن أجابوا به في استطلاعات الرأي الكبرى (التي أجرتها مؤسسة غالوب وغيرها)، وهو اعتقادهم أنَّ الغرب ليس مهتمًا حقًّا بدعم العملية الديمقراطية. وقد كتب جهاد الحداد، المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين (وقد اعتُقِل وسُجن بعد ذلك)،

---

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) Khaled Abou Al-Fadl, "The Perils of a 'People's Coup.'?" *New York Times*, July 7, 2013.
http://www.nytimes.com/2013/07/08/opinion/the-perils-of-a-peoples-coup.html?ref=opinion&_r=0.

في مقال نشرته صحيفة واشنطن بوست (بالإنكليزية: Washington Post) في ٨ يوليو: «إنَّ الحكومات الغربية التي تتظاهر بأنها على الحياد تُيسِّر هذه الفوضى. ولا يمكن أن تسمِّي نفسك محايدًا وأنت تبرر وتموِّل انقلابًا عسكريًّا ضد رئيس منتخب. لقد ذكرت التقارير الإخبارية أنَّ خمس محادثات رفيعة المستوى قد جرت في الأيام الأخيرة بين الحكومة المصرية وإدارة أوباما. كما ضمَّت محاولتان إضافيتان للتفاوض سفيرًا أوروبيًّا ووزير خارجية عربي. إنَّ قشرة التناقض رقيقة. ومن غير المقنع محاولة الحفاظ على هذا التظاهر [بالحياد]، في مواجهة تصاعد العنف ضد المتظاهرين السلميين»(٦٠). لقد اتَّهم النقاد إدارة أوباما أن الرسالة التي نقلتها قد عزَّزت الاعتقاد السائد بأنَّ الأمر إذا تعلَّق بالعالم العربي وتطلعاته إلى حكومة ديمقراطية، فها هنا يكون المعيار مزدوجًا.

في منتصف أغسطس ٢٠١٣، ساء الوضع في مصر. فقد نظَّم أنصار جماعة الإخوان، ردًّا على الإطاحة بمرسي، اعتصامين في مسجد رابعة العدوية، وميدان النهضة. وطالبوا، إلى جانب أمور أخرى، بعودة مرسي وأن يسلِّم القادة العسكريون السلطة. ثم اقتحمت قوات الأمن الاعتصامين، مما أسفر عن مقتل المئات. وفي حين ذكرت الحكومة التي يسيطر عليها الجيش أن عدد القتلى بلغ ٦٥٨ من القتلى، فقد ذكرت التقديرات الأخرى مقتل أكثر من ٢٦٠٠ شخص، وذكرت تقديرات أخرى مقتل ٥٠٠٠ شخص، وإصابة أكثر من ٤٥٠٠ جريح. كان هذا الاعتداء هو المرة الثالثة التي تقتل فيها القوات العسكرية وقوات الأمن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم، على الرغم من أنَّ وزارة الداخلية قد تعهدت بتفريق المتظاهرين تدريجيًّا.

أثارت هذه الحادثة ضجَّة قومية ودولية، وأبانت عمَّا اشتبه الكثيرون في كونه حقيقة: وهو عودة مصر إلى السلطوية العسكرية. أدَّت هذه الحادثة إلى استقالة محمد البرادعي، نائب الرئيس المؤقت، الذي انتقد العنف وغادر

---

(٦٠) Gehad El-Haddad, "In Egypt, a Violent Step Backward." *Washington Post*, July 8, 2013.

http://www.washingtonpost.com/opinions/in-egypt-a-violent-step-backward/2013/07/08/8d5c2802-e7f7-11e2-a301-ea5a8116d211_story.html.

البلاد، كما أدت إلى ردود فعل فاترة ومراوغة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فقد واصل الرئيس باراك أوباما تجنُّبه لوصف الانقلاب بأنه انقلاب؛ وأدان العنف من كلا الجانبين، دون ذكر لحقيقة أن الجزء الأكبر من القتلى والجرحى كان من المدنيين، الذين قُتِلُوا على أيدي جيش الحكومة الانتقالية وشرطتها. وفي المقابل، وصف رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان الحادثة بأنها «مجزرة»، وأدان فرانسوا هولاند (بالفرنسية: François Hollande)، رئيس فرنسا «العنف الدموي»، ودعا إلى وضع حدٍّ لـ «القمع»(٦١).

والعجيب أنَّه بينما أدان الرئيس الأمريكي باراك أوباما وغيره من زعماء العالم القمع العنيف الذي تعرضت له جماعة الإخوان، فإنَّ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري (بالإنكليزية: John Kerry) قد زار مصر، قبيل حظر الجماعة، وأعلن أنَّ مصر كانت تسير على «الطريق الصحيح» إلى الديمقراطية(٦٢). وبعد ذلك، في خطاب أمام مجلس الشؤون الأمنية الخارجية في وزارة الداخلية، قال: إن جماعة الإخوان المسلمين قد «سرقت» الثورة المصرية:

«هؤلاء الصبية في ميدان التحرير، لم يكونوا مدفوعين بأي دين أو أيديولوجية؛ بل كانوا مدفوعين بما رأوه في هذا العالم المترابط، وأرادوا الحصول على مجالٍ وفرصةٍ للتعليم، وأن يكون لديهم وظيفة ومستقبل، لا أن تكون حكومتهم فاسدة تحرمهم من كل ذلك وأكثر منه. وقد غرَّدوا متحدثين عن طرقهم، وسجَّلوها، وتحدث بعضهم إلى بعض بشأنها، وهذا هو ما قاد تلك الثورة. ثم سرقها الكيان الوحيد الأكثر تنظيمًا في البلاد، وهو جماعة الإخوان»(٦٣).

---

(٦١) David Kirkpatrick, "Death Toll in Egypt Clashes Climb to 525." *New York Times*, August 16, 2013.
http://www.nytimes.com/2013/08/16/world/middleeast/egypt.html?pagewanted=all.

(٦٢) Michael R. Gordon, "Egyptians Following Right Path, Kerry Says." *New York Times*, November 4, 2013.
http://www.nytimes.com/2013/11/04/world/middleeast/kerry-egypt-visit.html.

(٦٣) Robert Mackey, "Egypt's Revolution Was 'Stolen' by Muslim Brotherhood, Kerry Says." *New York Times*, November 20, 2013.
http://thelede.blogs.nytimes.com/2013/11/20/egypts-revolution-was-stolen-by-the-muslim-brotherhood-kerry-says/.

تجرَّأ السيسي والجيش، ونفَّذوا تدابير إضافية، أكَّدت الطبيعة السلطوية المتزايدة للحكومة المؤقتة. ومن بين هذه التدابير قانون صدر بدعم من الجيش، يحظر عقد الاجتماعات العامة لأكثر من ١٠ أشخاص بدون إذن، كما يحظر المظاهرات، ويفرض عقوبات مشددة، من السجن والغرامات، على من يعبِّرون عن آرائهم السياسية في الأماكن العامة، ويتيح إصدار أحكام الإعدام الجماعية.

لقد عانى المسيحيون الأقباط في مصر من حرق الكنائس والمحال والمنازل، ونهبها، والاعتداء عليها، في أسوأ أعمال العنف الطائفي في تاريخ مصر. وفي حين أنَّ العديد من الأقباط كانوا يعتقدون أنَّهم سيكونون أفضل حالًا في مرحلة ما بعد مرسي، فإنَّ فشل الشرطة في التدخل قد ترك المجتمعات المسيحية، ولا سيَّما الأقباط الذين يشكِّلون نحو ١٠٪ من سكان مصر؛ دون حمايةٍ، ودون الحقوق التي يستحقونها بصفتهم مواطنين كغيرهم. وقد استمرَّت قيادة الإخوان المسلمين في التحذير من العنف. ومع ذلك، فلم يتمكنوا من السيطرة على أعضاء جماعة الإخوان الساخطين، أو العصابات والجماعات الإسلامية المتشددة، الذين جعلوا ظهور البابا تواضروس الثاني إلى جانب السيسي ذريعةً للردِّ على الانقلاب والمجازر التي تلت ذلك باسم الأمن القومي.

في مارس وأبريل عام ٢٠١٤، أصدر القاضي سعيد يوسف حكمين بالإعدام على أكثر من ١٢٠٠ شخص؛ بعد محاكمتين دامت كل منهما أقل من ساعة. وعلى الرغم من إشادة وسائل الإعلام الموالية للحكومة بتلك الأحكام، فقد ندَّد بها المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر والخارج. وقد حُظِرت حركة شباب ٦ أبريل، وانتقدت منظمات حقوق الإنسان جلسات المحاكمة التي لم تتجاوز دقائق، ومُنِع الدفاع فيها من الحديث، وصدرت أحكام الإعدام على عشرات الأفراد في وقت واحد[٦٤]. وبالمثل، انتقد الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين ممارسات التعذيب والاحتجاز غير القانوني

(٦٤) "Egypt Unfair Trial, Death Sentences Make Mockery of Justice." Amnesty International, April 28, 2014. http://www.amnesty.org/en/news/egypt-unfair-trial-death-sentences-make-mockery-justice-2014 - 04 - 28.

للصحفيين والباحثين والشباب والنساء، حتى الأطفال(٦٥).

في يناير ٢٠١٤، أُقِرَّ الدستور المصري الجديد، بموافقة ٩٨,١٪ من الأصوات (وبلغت نسبة الإقبال على التصويت ٣٨,٦٪ فقط). وقد اشتمل الدستور على فقرة لا نظير لها لمكافحة الإرهاب، منحت الجيش والأجهزة الأمنية سلطات كاسحة وغير مقيَّدة، «فهذه الفقرة لمكافحة الإرهاب تضع الأساس القانوني لدولة بوليسية ديكتاتورية عسكرية في كل شيء، ما عدا الاسم»(٦٦). وعلى نفس القدر من الإشكال، مُنِح الجيش الحق في الاعتراض على اختيار الرئيس لوزير الدفاع، لمدة ٨ سنوات. وبالإضافة إلى الحظر السابق لجماعة الإخوان المسلمين ووصفها بالجماعة الإرهابية، همَّش النظام جميع الإسلاميين من الحياة السياسية، من خلال الحظر المفروض على ممارسة النشاط السياسي القائم على الدين.

ليبراليو الزيف: النخبة المثقفة العلمانية الليبرالية

«الإسلامي الطيب هو الإسلامي الميت». لقد شعرت برجفة، عندما قرأت هذه الرسالة على فيسبوك، التي كتبها زعيم شاب لأحد الأحزاب السياسية العلمانية. وقبل بضعة أيام، نشر عضو كبير في تلك المجموعة قائلًا: «سنقاتل بكل ما لدينا، وسنعتقل أكبر عدد ممكن، وسنقتل أيضًا أكبر عدد ممكن إذا لزم الأمر، ولكن من فضلك لا تحدِّثنا عن الاحتواء والمصالحة! لا تحدِّثنا عن حقوق الإنسان وتقارير منظمة العفو الدولية؛ لأننا بصراحة لا نهتم بذلك!»(٦٧).

من الجوانب اللافتة للنظر في عملية الإطاحة بمرسي، هو الدعم القوي الذي قدَّمه مَنْ يصفون أنفسهم بالليبراليين. كان العديد منهم في الصفوف

(٦٥) "Muslim Scholars Slam Arbitrary Arrests and Torture in Egypt." *Memo: Middle East Monitor*, April 23, 2014. https://www.middleeastmonitor.com/news/africa/11051 - muslim-scholars-slam-arbitrary-arrests-and-torture-in-egypt.

(٦٦) Mara Revkin, "Worse Than Mubarak." *Foreign Affairs*, February 11, 2014. http:// www.foreignaffairs.com/articles/140729/mara-revkin/worse-than-mubarak?nocache=1.

(٦٧) Ronald Meinardus, "Why Western Liberals Have Problems Understanding Egypt." *Daily News Egypt*, February 9, 2014.
http://www.dailynewsegypt.com/2014/02/09/western-liberals-problems-understanding-egypt/.

الأمامية في المظاهرات التي أطاحت بمبارك، وكانوا يعارضون بحماس الحكم العسكري، ويطالبون بإنهاء الدولة السلطوية التي يكون فيها الرئيس والجيش شيئًا واحدًا. ومع ذلك، فقد تغيَّر هذا خلال فترة حكم مرسي. لم يكتفِ الليبراليون الذين كانوا يبغضون الإخوان المسلمين والسياسات الواهنة للحكومة بالإطاحة بمرسي؛ بل رحبوا أيضًا بحملات القمع العنيفة التي تعرَّضت لها الجماعة، وأشادوا بالجيش. لقد رفض محمد البرادعي، المعارض البارز لنظام مبارك ونائب الرئيس المصري حتى أغسطس ٢٠١٣، وصف الإطاحة بمرسي بالانقلاب، وأعرب عن دعمه للجهود العسكرية التي أغلقت المنافذ الإعلامية لجماعة الإخوان[٦٨]. وبالمثل، أعربت النسوية المصرية نوال السعداوي عن موافقتها على عزل مرسي، قائلة: «الديمقراطية هي أكبر من الانتخابات وحدها»[٦٩].

إنَّ تخلُّفَ العديد مِمَّن يُسمَّون بالنخبة المثقفة (الإنتلجانسيا) العلمانية الليبرالية - وهي ذلك القطاع في المجتمع الذي يدَّعي التمسك بقيم الخطاب المدني والعقلانية والمشاركة المدنية والمبادئ الديمقراطية؛ عن معارضة الانقلاب، يكشف عن علمانية غير ليبرالية عميقة الجذور[٧٠].

وإنَّ التناقض الواضح بين قيم الديمقراطية الليبرالية، ودعم الليبراليين المصريين للانقلاب العسكري؛ ليفترض فهمًا واحدًا ثابتًا لليبرالية. ولكن، كما كتب سامر شحاتة: «تعاني مصر من معضلة: وهي أن سياساتها يهيمن عليها الديمقراطيون غير الليبراليين، والليبراليون غير الديمقراطيين»[٧١]. لقد شارك الإخوان المسلمون في الانتخابات الديمقراطية، ولكن بمجرد أن وصلوا إلى المنصب تردَّدوا في مشاركة السلطة على نحو مناسب. كما تؤمن النخبة العلمانية الليبرالية بقيم الليبرالية - الحقوق المتساوية، والحريات

---

(٦٨) John Judis, "Egypt's Liberals Are in Denial." *New Republic*, July 16, 2013. http://www.newrepublic.com/article/113885/egypts-liberals-denial#.

(٦٩) المصدر السابق.

(٧٠) Khaled Abou El Fadl, "The Collapse of Legitimacy: How Egypt's Secular Intelligentsia Betrayed the Revolution." July 11, 2013. http://www.abc.net.au/religion/articles/2013/07/11/3800817.htm.

(٧١) Samer Shehata, "In Egypt Democrats vs. Liberals." *New York Times*, July 2, 2013. http://www.nytimes.com/2013/07/03/opinion/in-egypt-democrats-vs-liberals.html.

المدنية، وضرورة الائتلافات الحاكمة ـ، ولكن بشرط أن يظل الإسلاميون بعيدين عن السلطة.

خيبة أمل الشباب

كان الشباب المصري من اللاعبين الرئيسيين في الاحتجاجات التي أدت إلى إسقاط كلٍّ من حسني مبارك في عام ٢٠١١، ومحمد مرسي في عام ٢٠١٣. وتقل أعمار ثلثي المصريين عن ٣٥ عامًا، كما أنَّ ثلاثة من كل أربعة من المصريين دون سن الأربعين. وعلى الرغم من الدعم الأولي لكثير من الشباب للإطاحة بمرسي، فإنَّ خيبة أملهم وسخطهم المتزايد كان واضحًا في غيابهم الواضح عن التصويت، في الاستفتاء على الدستور المعدَّل، الذي أريد له أن يكون إظهارًا لدعم سيطرة الجيش وبيانًا لشرعيته. وللمرة الأولى منذ انتفاضة ميدان التحرير في ٢٠١١، وخلافًا لستة استفتاءات وانتخابات وطنية سابقة، غاب الناخبون الشباب، وقد اختاروا عدم التصويت. شعر الكثيرون منهم بأنهم مهمشون ومغتربون، ووقعوا ضحايا للقمع والسجن بصورة متزايدة، حيث كانت الشرطة تستخدم القوة المميتة في قمع الشباب ـ سواءٌ كانوا إسلاميين أو ليبراليين أو يساريين ـ، لتنظيمهم للمظاهرات المعارضة للحكومة. وقد انتشرت عبارة ساخرة ـ «العواجيز في الطوابير، والشباب في القبور» ـ بين الإسلاميين والليبراليين، حيث «قارنت بين الناخبين الذين ذهبوا لدعم الحكومة الجديدة التي فرضها المشير السيسي، وبين المتظاهرين المعارضين لها»(٧٢).

وقد عبَّر محمد عادل، قائد حركة شباب ٦ أبريل، عن شعوره بالإحباط قائلًا: «نشعر الآن بفجوة كبيرة بيننا وبين الأجيال الأكبر سنًّا، وأشعر أنهم يتخذون قرارات ستذهب بالناس إلى مكان سيئ للغاية. كما أنَّهم ليس لديهم أي فكرة عن واقع الوضع السياسي أو الاجتماعي»(٧٣).

---

(٧٢) David Kirkpatrick and Mayy El Sheikh, "In Egypt, a Chasm Grows between Young and Old." *New York Times*, February 16, 2014.

http://www.nytimes.com/2014/02/17/world/middleeast/a-chasm-grows-between-young-and-old-in-egypt.html.

(٧٣) Ingy Hassieb, "Egypt's Youth Feel Disenfranchised after Revolution." *Los Angeles Times*, May 28, 2013. http://articles.latimes.com/2013/may/28/world/la-fg-egypt-youth-disillusionment-20130529.

وفي أواخر أبريل ٢٠١٤، حظرت محكمة مصرية أنشطة حركة شباب ٦ أبريل، وخلصت إلى أنَّ الجماعة قد تورطت في أعمال التجسس، وشوَّهت صورة مصر في الخارج. أمَّا أحمد ماهر مؤسس الحركة، فقد سُجِن مع اثنين من الأعضاء المؤسسين الآخرين، وكتب من زنزانته في جنوب القاهرة يحث النشطاء على إخبار العالم بأنَّ «الشرطة تمارس الوحشية كل يوم، ولا يمكن لأحد أن يمنعهم من قتلنا في السجون إذا أرادوا ذلك. أخبروهم أنه لا حماية لنا اليوم أو غدًا، وأخبروهم أنَّ من سيسكت اليوم سيواجه الأسوأ غدًا»(٧٤).

يا له من كلام صادم!

«انتخاب» رئيس جديد

تقرَّر إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٦ و٢٧ مايو ٢٠١٤. كان نداء السيسي وتوقعاته تشير إلى حضور جماهيري ضخم؛ وقد توقَّع مشاركة ٤٠ مليون ناخب (٨٠٪ من جملة الناخبين) للإدلاء بأصواتهم. لكنَّ التقارير الأولية أشارت إلى إقبال منخفض إلى حدٍّ مدهش. وقد تباينت التقارير حول نسبة الناخبين تباينًا كبيرًا: فذكرت بعضها حضور ١٠٪ فقط، وذكرت اللجنة العليا للانتخابات مشاركة ٣٧٪، في حين أشارت تقديرات أخرى للعديد من المراقبين الخارجيين إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى ٢٥٪. فلجأت الحكومة المذعورة إلى تمديد فترة التصويت ليوم آخر، وهو يوم ٢٨ مايو، وأعلنت أنَّه عطلة رسمية، لتشجيع المواطنين على التصويت، كما هدَّدت وزارة العدل بفرض غرامة على الممتنعين عن التصويت قدرها ١٧ دولارًا، وهو مبلغ كبير عند كثير من المصريين.

كان الإقبال الضعيف مهينًا للسيسي وأتباعه، مما أدى إلى الطعن في الاعتقاد السائد بأنه كان اختيار الغالبية العظمى من المصريين. وبالإضافة إلى الأسباب المحتملة لذلك، مثل استمرار دوامة التراجع الاقتصادي، وارتفاع مستويات العنف، ورفض السيسي أن يذكر برنامجه (فقد أجاب

---

(٧٤) "Egypt: Lift Ban on Youth Opposition Group." *Human Rights Watch*, April 30, 2014. http://www.hrw.org/news/2014/04/30/egypt-lift-ban-youth-opposition-group.

بغضب عن سؤال لأحد الإعلاميين قائلًا: «ليس عندي برنامج»؛ فإن غياب المنافسين السياسيين ذوي المصداقية قد عزَّز دعوة جماعة الإخوان المسلمين، وحركة شباب ٦ أبريل التي لعبت دورًا محوريًّا في ثورة ٢٥ يناير؛ إلى مقاطعة الانتخابات، حيث وصفوها بأنها «انتخابات عسكرية». لقد جعل غياب الدعم الواسع أنصارَ السيسي من المذيعين يصرخون في جمهورهم لامتناعه عن التصويت، وأعلنت الصحف المصرية كالشروق أنَّ «صناديق الاقتراع تبحث عن الناخبين» على صفحاتها الأولى؛ حتى الصحف التي تدعم السيسي عمومًا، مثل المصري اليوم، فقد نشرت عناوين مثل «الدولة تبحث عن الأصوات».

وحتى إذا صدقنا التقرير النهائي، المتنازع في صدقه، والذي أشار إلى مشاركة ٤٦٪، فإنَّ ذلك يُمثِّل خيبة أمل صادمة لمؤيدي السيسي وتوقعاتهم، وهو أقل من نسبة المشاركة التي بلغت ٥٢٪ في الانتخابات التي جاءت بالرئيس السابق محمد مرسي.

خلاصة

إذا كانت انتفاضات الربيع العربي قد أذهلت كلًّا من الحكام والشعوب في العالم العربي، وأثارت توقعات كبيرة بقدوم فجر جديد للسيادة الشعبية، لتحل محل الأنظمة السلطوية، فقد تبيَّن أنَّ الطريق إلى الديمقراطية وعر ومخيبٌ للآمال وغادر.

في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ذهب المصريون إلى صناديق الاقتراع، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية، وحصل حزب الحرية والعدالة، حزب مرسي، على العديد من الأصوات؛ كما حصلت الكتلتان الإسلاميتان الرئيسيتان معًا على نحو ثلثي الأصوات. ثمَّ في يونيو ٢٠١٢، هزم مرسي أحمدَ شفيق بالفارق بين ٥٢٪ و٤٨٪ (وهو أكبر من الفارق بين باراك أوباما وميت رومني (بالإنكليزية: Mitt Romney) في انتخابات ٢٠١٢)، ليفوز بالرئاسة(٧٥). ومع ذلك، لم يُترجَم نجاح الإخوان كحركة إسلامية معارضة، إلى قيادة ناجحة كحزب سياسي. وفشل مرسي في أن يمد يده مبكِّرًا لبناء

(٧٥) المصدر السابق.

ائتلاف سياسي قوي ومتنوع. وبدلًا من ذلك، استسلمت الجماعة إلى ميلها إلى التعامل بمفردها، مع السياسات الانتخابية والعسكرية.

لقد تحطَّم التحوُّل الديمقراطي الهش، حيث بلغ الاستقطاب درجة لم يسبق لها مثيل في المجتمع المصري، وقد تخلَّى العديد من المتظاهرين الأوائل في ميدان التحرير، ومَنْ يُسَمَّون بالليبراليين؛ عن الديمقراطية، ومالوا إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطيًّا في مصر.

إن أولئك الذين دافعوا عن الإطاحة بمرسي، يواجهون الآن حقيقة أنَّهم بإسقاطهم لحكومة مرسي لم يأتوا بنظام أكثر ديمقراطية؛ بل جاءوا بحكومة سلطوية عسكرية التوجه، تجاوز قمعها وعنفها ووحشيَّتها أي حكومة أخرى، في التاريخ المصري الحديث. إنَّ أعمال القتل العشوائي، التي مارستها قوات الأمن المصرية ضد المتظاهرين في ميدان النهضة ورابعة، كانت أسوأ حوادث عنف الدولة، في تاريخ البلاد الحديث. وتحت ستار الحرب ضد الإرهاب لإنقاذ الدولة المصرية وروح انتفاضة التحرير، حُظِرَت جماعة الإخوان المسلمين، واعتُبِرَت جماعة إرهابية، وتعرض أفرادها للاعتقالات الجماعية والمحاكمات العسكرية وأحكام الإعدام الجماعية، في ظلِّ نظام قضائي فاسد. وقد سُجِن نحو ٢١ ألف شخص (وتشير المصادر غير الرسمية إلى ٤٠ ألف معتقل)؛ وتعرَّض كثير منهم للضرب أو التعذيب أو الاحتجاز دون محاكمة.

كما وضعت الحكومة تدابير لقمع المعارضة السلمية وحرية التعبير. فحظرت المظاهرات العامة، واستلزمت موافقة الحكومة على التجمعات العامة، وشنَّت حملات على المنظمات غير الحكومية. كما سجنت النشطاء الديمقراطيين، العلمانيين وغير العلمانيين، من الذين كانوا في قلب النضال من أجل الديمقراطية في ٢٠١١ و٢٠١٢؛ وحظرت حركة شباب ٦ أبريل العلمانية الليبرالية، التي أيدت الانقلاب في البداية، بحكم محكمة مصرية في أبريل ٢٠١٤. وقد سيطرت الحكومة على الجامعات، وعينت رؤساءها، واعتقلت طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس، المتهمين بـ «إفساد» المرافق التعليمية. واتسعت المحاكمات العسكرية السرية، لتشمل المدنيين. وفي بلد لم تعد فيه معظم الصحف مستقلة؛ بل أصبحت تابعة للحكومة، ضغط النظام

على رؤساء التحرير في الصحف، للموافقة على عدم انتقاد «مؤسسات الدولة»، ولا سيما الجيش، والشرطة، والقضاء.

ولكن ماذا عن دور الدين والإسلاميين في العملية السياسية في المستقبل؟ إنَّ تعاطف المصريين مع الإسلام ظلَّ جانبًا مهمًّا من العملية السياسية في البلاد، وما زال كذلك. وفي السنوات الأخيرة، أفادت استطلاعات الآراء التي أجرتها مؤسسة غالوب ومؤسسة بيو (بالإنكليزية: PEW) وغيرهما، أنَّ معظم المصريين يرون أن الدين جزء مهم من حياتهم الشخصية، وأنَّهم يرغبون في دولة ومجتمع يتفقان مع المبادئ والقيم الإسلامية.

وكما كان الحال في عهد عبد الناصر والسادات ومبارك، سعى السيسي إلى احتواء الدين والمؤسسات الدينية، أو التحكم فيها. ومع ذلك، فإنَّ تاريخ مصر قد قدَّم أمثلة على الكيفية التي يمكن أن ينتهي ذلك بالأوتوقراطيين إلى نتائج عكسية. إنَّ الاستئصال الظاهري لجماعة الإخوان في عهد عبد الناصر كان له تأثيران مهمان على رئاسة السادات. فعندما وصل السادات إلى السلطة، وأفرج عن العديد من الإخوان المسلمين الذين سُجِنوا لسنوات وتعرَّضوا للتعذيب، فإنَّ معظم هؤلاء، الذين سحقهم عبد الناصر ظاهريًّا أو استأصل شأفتهم، قد برزوا مجدَّدًا وأعادوا بناء أنفسهم، وأثبتوا أنهم الحزب الرئيسي للمعارضة السياسية (وإن لم يكونوا حزبًا رسميًّا).

من السابق لأوانه أن نستبعد أي دور سياسي للإخوان في المستقبل، أو أن نستبعد ظهور معارضة سياسية أخرى ذات توجُّه إسلامي. كما أنَّ البديل الراديكالي وارد أيضًا. إنَّ قلة من الإسلاميين الأصغر سنًّا، الذين سجنهم عبد الناصر، قد نظَّموا أنفسهم أو انضموا إلى الجماعات التي تحدَّت السادات واغتالته في النهاية؛ ومارسوا الأعمال الإرهابية في السنوات الأولى من حكم مبارك. وكذلك فقد شهد السيسي تصاعدًا في هجمات الإرهابيين في القاهرة وغيرها، ولا سيما في سيناء. لقد تحوَّل بعض الشباب المصريين، من جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم، إلى تنظيم داعش، مقتنعين أنَّه بعد الإطاحة بمرسي وعودة السلطوية والقمع، فإنَّ أيديولوجية

داعش وحمل السلاح هما الخيار الوحيد القابل للتطبيق. وكما علّق عضو في جماعة الإخوان المسلمين سابقًا:

«لقد كنت أؤمن بشعار (سلميتنا أقوى من الرصاص). ولكن عندما بدأ توجيه الرصاص نحونا، واتُّهمنا بأننا إرهابيون، بدأت أؤمن بالقوة وحدها، للحفاظ على معتقداتي، وإقامة الدولة الإسلامية في مصر»[٧٦].

لقد تحطمت نشوة الربيع العربي وآماله بعد الإطاحة بمبارك، وبعد أول انتخابات ديمقراطية في مصر، ثم تحطمت أيضًا آمال الذين أيدوا الانقلاب العسكري. وقد شهدت فترة ما بعد الانقلاب ذبول التطلعات الديمقراطية، حيث مرَّ المصريون بأعنف حوادث استخدام الجيش للقوة المميتة في التاريخ المصري الحديث، وفي ظل حكم الرئيس السيسي، شهد المصريون رجوع السلطوية والقمع، والإفراج عن حسني مبارك، ثم في ١٦ مايو [عام ٢٠١٥]، أصدرت محكمة مصرية حكمها بإعدام مرسي، أول رئيس منتخب ديمقراطيًّا في مصر، وإعدام أكثر من ١٠٠ متهم آخر.

(٧٦) Ayah Aman, "Egypt's youth turn to Islamic State." *AlMonitor*, November. 4, 2014. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/11/egypt-youth-turn-to-islamic-state-peace-ful-brotherhood.html#.

الفصل التاسع

الخاتمة

هل الديمقراطية في مأزق؟ أم أنَّ العالم يدخل الآن في القرن الديمقراطي الجديد؟ إنَّ الجدلَ حول مستقبل الديمقراطية جدلٌ عالميٌّ. وفي تلك المناقشات، تشكِّل تجارب الربيع العربي الطريقةَ التي ينظر الناس بها إلى مستقبل الديمقراطية، لا سيَّما في العالم الإسلامي. ويُستدَل بإخفاق الحركات التي أطاحت بالديكتاتوريين المستبدين في بيان نقاط الضعف الحالية، في التحوُّل الديمقراطي. أما النجاحات، فإنها تُظهِر القوَّة المستمرَّة للديمقراطية، في العالم العربي والعالم الإسلامي بصورة عامة.

لقد أثارت «ثورة الكرامة» التونسية (وتُسمَّى أحيانًا ثورة الياسمين)، التي اندلعت في ديسمبر عام ٢٠١٠، التوقعات عند بعض الأوساط حول وجود «ربيعٍ عربيٍّ»؛ وهي موجة امتدت من تونس، وأدَّت آثارها المتتابعة إلى انتشارٍ واسع للتحول الديمقراطي، ليس في العالم العربي وحده؛ بل في البلدان الإسلامية أيضًا. وبينما عبَّر بعض المراقبين الغربيين عن صدمتهم لهذه الفكرة، بعد أن قبلوا فرضية هانتنغتون أنَّ المسلمين يفضِّلون السلطوية، فإنَّ آخرين عدة قد قبلوا بأنَّ التطورات في تونس كانت حتميَّة. إنَّ التونسيين، كمعظم مَنْ يعيشون في ظل الأنظمة السلطوية، كانوا قد بدأوا يطالبون بالديمقراطية منذ عقود، وسرعان ما اتبعتهم البلدان الأخرى. وفي الواقع، ففي غضون أشهر قليلة، ثارت شعوب أخرى ضد حكامها السلطويين. فأطاح المصريون بمبارك، وأسقط الليبيون القذافي، وثار السوريون ضد نظام الأسد، واستطاع اليمنيون أن يزيحوا صالحًا؛ وانطلقت في العديد من البلدان الإقليمية الأخرى بعض الاحتجاجات المحدودة. ولكن بحلول صيف عام ٢٠١٣، أطاح الجيش

المصري، في انقلاب عسكري، بأول رئيسٍ منتخبٍ ديمقراطيًّا في مصر، وحلّت الفوضى في ليبيا، وانحدرت سوريا إلى حربٍ أهلية غاشمة، وسُحقت الانتفاضات الإقليمية الأخرى. ويبدو للكثيرين أن تونس لم تكن إذن قائدةً لموجة جديدة من التحول الديمقراطي في البلدان الإسلامية؛ بل كانت هي الاستثناء النادر، الاستثناء الذي يؤكّد القاعدة.

أظهرت دراسات الحالة التي أوردناها أنّ هذين الطرفين، - إمّا أن تصل موجة الديمقراطية إلى شاطئ البلدان المسلمة أخيرًا، وإمّا أنّ المسلمين لن يتحولوا إلى الديمقراطية التامة أبدًا - غير كافيين لوصف العلاقة بين الربيع العربي والإسلام والتحول الديمقراطي، في القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، إنّ عملية التحوُّل الديمقراطي ظلّت مستمرة، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، لأكثر من قرن من الزمان، وقد اتخذت أشكالًا وصورًا متنوعة. ومن المتغيِّرات المهمَّة المؤثرة في ذلك: هل كانت البلد تحت الاستعمار أم لا، وإلى أي درجة؛ وما نوع ذلك الاستعمار؛ وما قوة المؤسسة العسكرية عند الاستقلال، وطبيعتها؛ وما تأثير التعقيدات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، كالحرب الباردة والحرب العالمية على الإرهاب؛ ودرجة التنمية الاقتصادية، أو عدمها. وقد حدَّد بعض الذين توقَّعوا حدوث آثار متتابعة (إن لم يكن تسونامي) من التحوُّلات الديمقراطية، بعد ثورة تونس، عددًا من العوامل الديموغرافية - كنمو ظاهرة «التضخم الشبابي»، وزيادة تمكين المرأة، والدورَ الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، بوصف ذلك من العوامل الحاسمة في ثورات الربيع العربي. وبينما لعبت هذه الوسائل الإعلامية الجديدة دورًا في مختلف جوانب الانتفاضات، فإنّ بحثنا يشير إلى أنها لم تكن أكثر أهمية ولا حسمًا، من الهواتف والتلغراف وشرائط الكاسيت وأجهزة الفاكس، في الحركات السياسية القديمة. لقد أتاح كلُّ اختراع منها قدرًا أكبر من سهولة التواصل، ومكّن من تجاوز الحواجز الطبقيةً والجنسية التقليدية، بدرجة أو بأخرى؛ أي: أنه أدّى إلى خلق «مجال عام» جديد[١].

(١) John O. Voll, "Epilogue: Islam and the New Public Sphere." In *Engaging with a Legacy: Nehemia Levtzion (1935 - 2003)*. Ed. E. Ann McDougall. London: Routledge, 2013, pp. 348-359.

لكنَّ المطالبات بالحكم الصالح وسيادة القانون والحكم الذاتي وحقوق الإنسان وتحسين مستويات المعيشة، ظلّت ثابتةً طوال التاريخ الحديث للحركات السياسية، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وما زالت تلك هي العوامل المحورية في حركات الديمقراطية المعاصرة.

ينبغي أن نتجنَّب سرديَّة فوكوياما الغائية، من تسعينيات القرن الماضي، التي أكَّد فيها أنَّ «الديمقراطية الليبرالية، على الطراز الغربي، ما زالت هي المطمح السياسي الوحيد المتماسك، الذي يمتد إلى ثقافات ومناطق مختلفة حول العالم»[٢]. ومع ذلك، فإننا ندرك أنَّ الحركات الديمقراطية في العالم الإسلامي لم تبدأ مع بداية حركات الاحتجاج في الربيع العربي. إنَّ هذه الحركات لا تمثِّل «نهايةً للتاريخ»؛ بل هي جزء من التطوُّر السياسيِّ على المدى الطويل في العالم الإسلامي. وفي هذا التاريخ، لا وجود لحركةٍ واحدةٍ متجانسةٍ، تؤيد الديمقراطية أو تعارضها. ومع ذلك، ومع الإقرار بأنَّ للحكم الديمقراطي أشكالًا متنوعة، وأنَّ المسلمين أنفسهم يرون الديمقراطية في صور مختلفة، فإنَّ استطلاعات الرأي الرئيسية التي أجرتها مؤسسات غالوب وبيو وغيرهما - والتاريخ نفسه - لتدلُّ على تلك الرغبة في التحوُّل إلى الديمقراطية. وفي دراستنا هذه، لم نخض في جدالات التسعينيات، حيث اختلف الناس حول ما إذا كان الإسلام والديمقراطية متوافقين أم لا. ففي ذلك الوقت، كان العديد من المفكرين والناشطين في العالم الإسلامي، وكذلك المحللون لما وصفه هانتنغتون بأنه «الموجة الثالثة» من الديمقراطية، يتفقون مع روبن رايت (بالإنكليزية: Robin Wright)، التي كتبت في عام ١٩٩٢ قائلة: «ستكون السنوات القليلة القادمة ذات أهمية كبرى في تطوُّر الديمقراطية وكذلك الإسلام... وسيكون أحد التحدِّيات الكبرى العالمية التالية؛ هو تحديد ما إذا كانت الديمقراطية قابلة للتكيُّف مع الدول الشرقية، سواءٌ أكانت إسلامية أم كونفوشيوسية، أم لا»[٣].

(٢) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*. New York: Macmillan Free Press, 1992, p. xiii.

(٣) Robin Wright, "Islam, Democracy and the West." *Foreign Affairs* 71:3 (Summer 1992): 145.

وفي سياق هذه المناقشات، حول التوافق بين الإسلام والديمقراطية، كتب جون إسبوزيتو (بالإنكليزية: John Esposito) وجون ڤول (بالإنكليزية: John Voll) (في عام ١٩٩٦) قائلَيْن: «من القضايا الحاسمة، في العديد من مناطق العالم الإسلامي، التي تحدد المستقبل السياسي: هي العلاقة بين قوى الإحياء الإسلامي، وتطوُّر الأنظمة السياسية الديمقراطية»(٤). لكنَّهما في تحليلهما أكَّدا أنَّ العلاقة بين الإسلام والديمقراطية معقدة، ويتبيَّن فيها الموافقة والمخالفة معًا، وهذا يعتمد على تعريف الناظر للإسلام وللديمقراطية. «فإنَّ الإسلام، مثل جميع الأديان والفلسفات الكونية الكبرى، فيه طيفٌ كاملٌ من الرموز والمفاهيم، التي تحتمل دعم الهرميَّة والحكم المطلق المستبد، والتي تؤسس للحرية والمساواة»(٥).

وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، دخلت العلاقات بين الإسلام والديمقراطية في مرحلة جديدة، تنعكس في تطوُّر الأنظمة السياسية، التي هي موضوع دراسة هذا الكتاب. وما زالت بعض مظاهر النظرة العتيقة ـ أنَّ الإسلام والديمقراطية غير متوافقين ـ موجودةً، وهو الرأي الذي يتبناه بعض الأصوليين المتدينين، وكذلك العلمانيون المتصلِّبون، السائرون على الخطِّ القديم، وما زال يمكن سماع صدى مناقشات التسعينيات تلك. ومع ذلك، فإنّ معظم المسلمين في جميع أنحاء العالم يرون الديمقراطية أمرًا مرغوبًا، ولا يرون فيه ما يعارض إيمانهم ودينهم. ولذلك فإن الأسئلة الأساسية الآن تجاوزت سؤال التوافق «الجوهري»، وتنطوي على طبيعة التجربة الديمقراطية في العالم الإسلامي. ولا يكاد يعارض جميعَ أشكال الديمقراطية والمشاركة السياسية الشعبية أحدٌ من الجمعيات الإسلامية الكبرى، أو كبار السياسيين والمفكرين.

إنَّ الوصف القديم لجميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة تقريبًا بأنها دول سلطوية، أو أنها ليس فيها حركات مهمة تدعو إلى الديمقراطية، لم يُعد صالحًا. وإنَّ تأكيد صموئيل هانتنغتون أنَّه «من الصعب أن نجد زعيمًا

(٤) John L. Esposito and John O. Voll, *Islam and Democracy*. New York: Oxford University Press, 1996, p. 3.

(٥) المصدر السابق، ص٧.

إسلاميًّا ذا سمعة طيِّبة في الدفاع عن الديمقراطية وتأييدها، في أثناء وجوده في منصبه»(٦)، ربما كان له نوع صلاحيةٍ في عام ١٩٩١، ولكن من الواضح أنَّه لا يصف الموقف الحالي، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ففي عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، أجريت الانتخابات التنافسية، وفازت فيها المعارضة. ولذلك فإنَّ السؤال القديم حول ما إذا كان الإسلام والديمقراطية متوافقين أم لا، قد أُجيبَ عنه بالفعل، عند معظم المسلمين في العالم. إنَّ أكثرهم يؤمنون بالتوافق بينهما، وأمَّا القضية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، فهي كيفية بناء أنظمة ديمقراطية، ثمَّ الحفاظ عليها. وكما أظهرت التطوُّرات التي تلت الربيع العربي، فإنَّ النتائج كانت مختلفة ومعقدة.

وكثيرًا ما لا تكون المعارك السياسية بين أنصار الدولة الدينية ودعاة الدولة العلمانية. فإنَّ الصراع، كما تبيَّن في الربيع العربي وفي أماكن أخرى، يدور بين أنصار الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية (سواءٌ أكانوا إسلاميين أم علمانيين)، وبين «الديمقراطية» السلطوية النخبوية (سواءٌ أكانت إسلامية أم علمانية). فمن العلمانيين ديمقراطيون وسلطويون، وكذلك المتدينون، منهم الديمقراطي والسلطوي. ولا تنطوي السياسة الجديدة في القرن الحادي والعشرين على «صراع الحضارات»، بقدر ما تُظهِرُ التنافسَ بين أنماطٍ من العمل السياسي. وفي هذا السياق الجديد، يبيِّن التنوع في تجارب البلدان التي درسناها في هذا الكتاب، أنَّ الديمقراطية قد تتخذ أشكالًا عديدة مختلفة، وأنها ليست «نهاية التاريخ» المحتومة. لقد أظهرت البلدان السبعة، التي تعرَّضت لها هذه الدراسة، دعمًا قويًّا لبعض صور الديمقراطية، لأكثر من قرن من الزمان. وأنَّ الحركات الدستورية، في بعض تلك البلدان، التي تريد الحدَّ من السلطة الملكية، لترجع إلى القرن التاسع عشر. وفي حين أنَّ هذه المجموعات الدستورية لم تكن تقترح إقامةَ ديمقراطيةٍ كاملةٍ، مثل الدستوريين الأوائل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فإنَّهم دعوا إلى توسيع المشاركة السياسية الشعبية، وزيادة القيود على الأنظمة الملكية

---

(٦) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press, 1991, p. 298.

الاستبدادية. ففي الدولة العثمانية، وإيران، ومصر، كان مؤيدو الأنظمة السياسية الدستورية، التي تتضمن شكلًا من أشكال الحكومة التمثيلية (حتى وإن كانت ذات سلطة محدودة)، عناصر فاعلة مهمة في الساحة السياسية، مع مطلع القرن العشرين. وفي البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة، مثل الهند البريطانية (التي هي سلف باكستان)، وإندونيسيا، والسنغال، وتونس، أدَّى صعود النشاط القومي الذي يعمل من أجل الحكم الذاتي والاستقلال، إلى توفير تجربة مهمة لحركات التحوُّل الديمقراطي اللاحقة.

لقد اتخذت الدولة العثمانية (ومن ثَمَّ الجمهورية التركية) وإيران مسارين مختلفين تمامًا من التحوُّل الديمقراطي، وإن تجربتيهما توضِّحان التنوُّع الممكن، في التجارب الديمقراطية في العالم الإسلامي. لقد بدأت كلتاهما العصر الحديث وهي مملكة سلطوية، وبحلول القرن الحادي والعشرين، أصبحت كلتاهما تدعي لنفسها أنها جمهورية ذات دستور وهيئات تشريعية تمثيلية وانتخابات تنافسية. وعلى الأرجح فإنَّ المفكِّرين والسياسيين العثمانيين، الذين وضعوا الدستور العثماني في عام ١٨٧٦، كانوا سيرون أنَّ الجمهورية التركية تحت قيادة الرئيس أردوغان غير قابلة للفهم، تمامًا كالآيات والمراجع والمفكِّرين العلمانيين، الذين قادوا الثورة الدستورية الإيرانية في عام ١٩٠٥، ربما كانت جمهورية إيران الإسلامية، في القرن الحادي والعشرين، ستدهشهم. ومع ذلك، فإنَّ بلدان القرن الحادي والعشرين، وأسلافها المبكِّرة، هي جزء من مجموعة طويلة من العمليات التي تشهد على جهود التحوُّل الديمقراطي في العالم الإسلامي الحديث.

وكما ناقشنا سابقًا، إنَّ تاريخ تلك الدول السبعة، ذات الأغلبية المسلمة، يكشف عن دعم لصورة ما من صور التحوُّل الديمقراطي، لأكثر من قرن من الزمان. وخلال القرن التاسع عشر، حصلت الحركات الدستورية على أقوى دعم ممكن، في الدولة العثمانية وإيران.

في حالة تركيا، ضغط «العثمانيون الشباب» على السلطان عبد الحميد الثاني، في عام ١٨٧٦، لإنشاء برلمان وفقًا للقانون الأساسي (الدستور).

وعلى الرغم من أنَّ هذا الدستور ظل معمولًا به لمدة عامين فقط، في أوائل القرن العشرين، فإنَّ الأتراك الشبان (وفيما بعد: لجنة الاتحاد والتقدم)، ضغطوا على عبد الحميد الثاني، الذي ظل حاكمًا لمدة طويلة، لإعادة الدستور؛ وأجريت أول انتخابات تعددية في تركيا في عام ١٩٠٨. وظل الدستور ساريًا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما ألغاه الحلفاء، الذين احتلوا عاصمة الإمبراطورية المهزومة.

اتَّبعت حكومة أتاتورك ما بعد العثمانية طريقًا علمانيًّا قوميًّا، في إنشاء الجمهورية التركية الحديثة. ومع ذلك، فقد فشلت الكماليَّة في تحسين حياة الأغلبية الريفية فشلًا كبيرًا، وكانت بقمعها للدين الشعبي غير ديمقراطية بلا ريب. ونتيجة لذلك، ففي الأربعينيات، وإلى جانب النزعة الجمهورية العلمانية الأتاتوركية، أدى انتخابُ رئيسٍ جديدٍ إلى استرخاء متزايد للعلمانية المتشددة. وفي إطار هذا التطور في السياسات، كما أشرنا في الفصل الثاني؛ ازدادت مظاهر الدين العام، كبناء المساجد وإصلاحها، وإعادة فتح الكلية الإسلامية في جامعة أنقرة، وإقامة برامج تدريبية للأئمة، وإعادة دروس الدين في المدارس العامة. واستمر التحرير السياسي المحدود في الخمسينيات، فظهر جيل جديد من الزعماء، وبدأوا، في سياق الحرب الباردة والخوف من الشيوعية الملحدة، في الدعوة إلى إصلاحات ديمقراطية، من منظور عدسات دينية محافظة. فقد رأوا أنَّ الإسلام هو مصدر القيم التركية.

في عام ١٩٧٠، نظَّم نجم الدين أربكان (ت. ٢٠١١)، وهو صاحب التعليم الحديث والخلفية الإسلامية الواضحة، حزبَ النظام الوطني، للترويج للتكنولوجيا الحديثة وتشجيع التصنيع، والتجديد الديني والأخلاقي للمجتمع؛ وللديمقراطية. وردًّا على هذا التحدي الشعبي، حظر الجيش التركي الحزب. فغيَّر الحزب اسمه بسرعة إلى حزب الخلاص الوطني، واتسعت شعبيته وتحسَّن أداؤه الانتخابي طوال السبعينيات، ثم تدخَّل الجيش مرة أخرى. علَّق الجيش الديمقراطية التركية، وحظر الأحزاب السياسية، وأدان قادة حزب الخلاص الوطني بتهمة تهديد العلمانية واستبدالها بالاستبدادية الدينية.

وفي عام ١٩٨٣، رجعت الديمقراطية مرة أخرى، وظهر حزب الخلاص الوطني مرة ثانية في صورة حزب الرفاه، الذي كان حزبًا إسلاميًّا صريحًا. وقد هيمن حزب الوطن الأم العلماني، بقيادة الإسلامي السابق تورغوت أوزال (ت. ١٩٩٣)، على الانتخابات عام ١٩٨٣، وكان برنامجه يتضمن أهمية القيم الدينية في التقدم السياسي والاجتماعي في تركيا. لم ير أوزال وأنصاره أي تناقض بين الديمقراطية العلمانية والقيم الإسلامية. أو كما قال: «إنَّ دولتنا علمانية. لكنَّ الذي يجمع أمتنا... هو الإسلام»[٧].

وبحلول عام ١٩٩٤، هيمن حزب الرفاه الإسلامي على الانتخابات البلدية، حيث فاز في إسطنبول ومعظم المدن الأخرى في تركيا. كما حقَّق فوزًا مفاجئًا في عام ١٩٩٥ في الانتخابات العامة. وفي عام ١٩٩٦، أصبح نجم الدين أربكان رئيسًا للوزراء، وأصبح لتركيا العلمانية أول رئيسٍ للوزراء منتخبٍ ديمقراطيًّا، من الإسلاميين. وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن عوامل نجاحه لم تكن أيديولوجية أو دينية، بقدر ما كانت اقتصادية وسياسية. لكنَّ النجاح الانتخابي لحزب الرفاه أدى إلى استقطاب المجتمع، مثلما فعلت مخاوف العلمانيين - ومعهم الجيش - بشأن الدور العام للدين. فانهارت الحكومة الائتلافية لحزب الرفاه في عام ١٩٩٧، بسبب ضغط الجيش، وحُظِر الحزب في عام ١٩٩٨.

شهد عام ٢٠٠١ تأسيس حزب إسلامي جديد، وهو حزب العدالة والتنمية، على أيدي جيل جديد من القادة، المرتبطين سابقًا بأردوغان وحزب الرفاه. وقد حقَّق حزب العدالة والتنمية نصرًا مذهلًا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢. وقد صاغ زعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان، البرنامج السياسي الحزب؛ فجعله «الديمقراطية المحافظة»، مع التركيز على التعددية والازدهار والواقعية. «إنَّ تحويل الدين إلى أداة سياسية، واعتماد

(٧) هذا الاقتباس منقول من المصدر التالي:

David Kushner, "Self-Perception and Identity in Contemporary Turkey." *Journal of Contemporary History* 32:2 (April 1997): 230.

منهج إقصائي في السياسة باسم الدين، لن يضر التعددية السياسية وحدها؛ بل سيضر الدين نفسه»[٨].

حافظ حزب العدالة والتنمية على هيمنته في الانتخابات اللاحقة، وتمتَّعت تركيا بتقدم اقتصادي وسياسي كبير، في أوائل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، أصبحت حكومة تركيا التي يقودها الإسلاميون هدفًا للنقاد ـ العلمانيين والإسلاميين ـ، الذين زعموا أنها حكومة استبدادية، ولا سيَّما بسبب جهود رئيس الوزراء أردوغان لزيادة صلاحيات منصب الرئاسة (وقد انتخب أردوغان في ذلك المنصب لاحقًا)، بالنسبة إلى الفرعين التشريعي والقضائي. وقد تجلَّى هذا في الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق في عام ٢٠١٣، وفقدان حزب العدالة والتنمية للأغلبية البرلمانية في انتخابات عام ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، فقد رأى العديد من أنصار حزب العدالة والتنمية أنَّه حامي الديمقراطية في تركيا، مقابل الجيش ومؤيديه، وأنه السبب في سنوات النمو والتنمية الاقتصادية لتركيا. وقد تجلَّى ذلك في نجاح حزب العدالة والتنمية المستمر في الانتخابات الوطنية، والانتخابات الرئاسية اللاحقة في يوليو ٢٠١٤.

ومثل الأتراك (والروس)، أصبحت جهود الإيرانيين لوضع حدودٍ دستوريَّةٍ للنظام الملكي فعَّالةً في العقد الأول من القرن العشرين، عندما أجبرت الضغوط الشعبية الشاه (أي: الملك) على قبول الدستور. ومع ذلك، فكما حدث في العديد من البلدان، تعارضت الجيوسياسات العالمية مع المطالب الشعبية؛ فقسَّمت إنكلترا وروسيا، اللتان كانتا تتنافسان على الهيمنة الإقليمية، البلادَ إلى مناطق نفوذ عسكرية، ومكَّنت الشاهات المتعاقبين من تجاهل البرلمان. وخلال فترة الفوضى في الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية، كان النسيج الاجتماعي الإيراني يمتد إلى نقطة الانهيار، مع وجود فصائل مختلفة، تطالب بالحكم الذاتي، بدعم بريطاني أو روسي سوفييتي. وعندما استعيدت الوحدة الوطنية بعد الحرب

(٨) Recep Tayyip Erdogan, "Conservative Democracy and the Globalization of Freedom." (Speech at the American Enterprise Institute, January 29, 2004.) In *The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti*, Appendix 1. Ed. M. Hakan Yavuz. Salt Lake City: University of Utah Press, 2006, p. 336.

العالمية الأولى، وأُعلِنَت ملكيَّةٌ جديدةٌ، أصبح النموذج التركي، من التحديث السريع والعلمانية المتطرِّفة؛ هو نظام ذلك الوقت، وكما حدث في تركيا، انتهت جهود فرض الإصلاحات العلمانية إلى كونها غير ديمقراطية بوضوح. فقد قُمِعَت الاحتجاجات الشعبية، ضد ما كان يبدو هندسةً اجتماعيَّةً شديدة السلطوية، بدعم من الزعماء الدينيين. وبالإضافة إلى هذا القمع الداخلي للإرادة الشعبية، تعرَّضت إيران مجدَّدًا للتلاعب الأجنبي. وخلال الحرب العالمية الثانية، تدخلت بريطانيا والاتحاد السوڤييتي مرة أخرى، وأجبروا الشاه على التنازل عن العرش، لصالح ابنه محمد رضا شاه. وخلال فترة حكمه، أصبحت السيطرة الأجنبية على موارد إيران مشكلة كبرى. وبحلول منتصف القرن العشرين، أصبح دعمُ تأميمِ الموارد النفطية الإيرانية واسع الانتشار، فاضطر الشاه إلى قبوله. وقد ردَّت بريطانيا، بدعم من الولايات المتحدة، بعملية أجاكس السريَّة، ففرضوا إلغاء التأميم، وبإعادة السلطة إلى الشاه، قضوا على المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

أدى هذا القمع المستمر للرأي الشعبي والمؤسسات الديمقراطية، إلى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٩، وكان ذلك تتويجًا لحركةٍ مدعومة من طيف واسع مختلف من المعارضة السياسية، لكنَّهم اجتمعوا خلف الزعماء الدينيين، على إدانة الأوتوقراطية، والدعوة إلى العدالة. وهكذا كانت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ ذات طابع شعبي ومعارض للأوتوقراطية؛ كما كانت إسلامية بصورة تلقائية. ثمَّ ولَّدت سياساتُها المحافظةُ حظَّها من المعارضة، التي كانت أيضًا مدعومة من طيف واسع من المجتمع، العلماني والديني. وقد منحت تلك المعارضة انتصارًا ساحقًا لرجل الدين الإصلاحي، محمد خاتمي، في عام ١٩٩٧، الذي كان برنامجه السياسي قائمًا على حرية الضمير، والحوار مع الغرب. ومع الاحتلال الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة لجيران إيران، والحرب العالمية المستمرة على الإرهاب، أيَّدت الأجيال الأقدم، المؤيدة للسياسات المحافظة، وصاحبة الشكوك تجاه الغرب؛ ردَّةَ فعلٍ عكسية ضد الجهود الإصلاحية، طوال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فما زالت الضغوط

الإصلاحية الإيرانية قويَّةً. وكان المتوقَّع أن يكتسح المرشحون الرئاسيون الإصلاحيون الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩. وعندما أظهرت النتائج عودة السلطة إلى أحمدي نجاد المحافظ، اندلعت الاحتجاجات. وأدى القمع الوحشي لتلك الاحتجاجات إلى ظهور الحركة الخضراء. وعلى الرغم من إسكاتها، واصلت الحركة وأنصارها جهودهم، بطرق بارعة في كثير من الأحيان؛ فمن ذلك مثلًا الاحتجاجات الضخمة، التي يحافظ المشاركون فيها على الصمت التام. وقد تجلَّت شعبية الحركة في انتخابات عام ٢٠١٣، التي فاز فيها رجل الدين الإصلاحي حسن روحاني. وهكذا، «بعد قرن من الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦، ما زالت إيران تصارع للوصول إلى دولة ديمقراطية. والسؤال المطروح هو: هل إيران أقرب إلى هذا الهدف اليوم مما كانت عليه في أي وقت آخر في القرن الماضي؟»(٩). ولكن كما هو الحال في تركيا، فإنَّ الاختيار، بوضوحٍ، ليس بين الحكم الديني والديمقراطي.

لقد اتخذت تركيا وإيران مسارين مختلفين تمامًا للتحول الديمقراطي، لكنهما كانا مسارين ديمقراطيين بالفعل؛ وما زالا كذلك. وفي كلا المسارين، تضمن المضي قدمًا فيه بعض التحولات الدراميَّة. وقد كان الشأن كذلك في باكستان. فعلى الرغم من أنَّها نشأت لتكون دولةً ديمقراطيَّةً تحديدًا، فقد ناضلت ضد السلطوية طوال تاريخها القصير. وخلافًا لإيران، لم تتعرض باكستان لسلطة أجنبية تسعى إلى السيطرة على مواردها، لكنَّ الجيوسياسات العالمية أثَّرت ولا شكَّ على حكم البلاد. ومنذ تأسيسها في عام ١٩٤٨، سيطر الجيش الباكستاني على الحكومة، بمساعدة وتحريض من نخبة موافقة، من الأرستقراطيين والصناعيين الإقطاعيين والقبليين. هذه النخب المدنية، التي كانت مهتمَّة في الأصل بالحفاظ على الوضع القائم، الذي يضمن لها مواضعها المتميزة؛ قد أذعنت لانشغال الجيش بالأمن القومي، مما أبقى البلاد في حالة حرب

(٩) Gheissari and Nasr, *Democracy in Iran*, p. 158. See also Nader Hashemi, "Religious Disputation and Democratic Constitutionalism: The Enduring Legacy of the Constitutional Revolution on the Struggle for Democracy in Iran." *Constellations* 17:1 (2010): 50 - 60.

طوال تاريخها القصير. وفي جهودٍ راميةٍ إلى كسب التأييد، تلاعب هذا المركب الباكستاني الحاكم: الإقطاعي القبلي العسكري الصناعي بالرأي العام، من خلال التركيز على التهديدات على طول حدود البلاد الشائكة، كما تلاعب بالمشاعر الدينية، من خلال تقديم الامتيازات للمؤسسات الدينية التي كانت مستعدة للتغاضي عن التدخل في المؤسسات الديمقراطية للبلاد. وفي هذه العملية، استنزفت الحكومة خزائن الأموال العامة، اللازمة للبنية التحتية المدنية والتنمية الاجتماعية. وقد عزَّز غياب التنمية بدوره السخط والاستياء، وكان ذلك يظهر غالبًا في الفصائليَّة وغيرها من النزعات التي تهز الاستقرار، ممَّا أدت إلى التدخل العسكري، وقوَّض الديمقراطية الناشئة للبلاد.

ومع كل التحديات التي تواجهها باكستان، كانت أحزابها السياسية تشير باستمرار إلى المُثُل الديمقراطية، التي حدَّدها قرار الأهداف الدستورية. لقد شهدت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، استمرار الحملة العسكرية، ضد حركة طالبان الباكستانية والمسلحين الآخرين، ومع ذلك، فإنَّ معظم الباكستانيين يعبرون عن قلقهم الشديد بشأن مستقبل بلدهم، الإسلامي والديمقراطي. وقد انعكست هذه المخاوف في الانتخابات الديمقراطية على مدى العقد الماضي. وأدت الخلافات بين الحكومات المدنية والعسكرية حول نزاع كشمير إلى وقوع الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٩، حيث أطاح الجنرال برويز مشرَّف، برئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيًّا نواز شريف، ونفاه. وبعد ثماني سنوات، وزيادة التطرُّف بين الفصائل الإقليمية والطائفية، وأخيرًا، اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بنظير بوتو؛ عادت باكستان إلى الديمقراطية، مع انتخاب زوج بوتو، آصف علي زارداري. وفي عام ٢٠١٣، شهدت باكستان أول تحوُّل سلمي للحكم الديمقراطي من خلال الانتخابات. كما شهدت نجاحًا انتخابيًّا رائعًا لحزب ثالث، وهو طريق الإنصاف الباكستاني. فإنَّ هذا الحزب، صاحب البرنامج القائم على الإسلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، حصل على ٣٤ مقعدًا في الجمعية الوطنية الباكستانية.

إنَّ باكستان، بلغة الخبراء السياسيين، هي «دولة فاشلة». ولكن في الواقع، إنَّ باكستان بلدٌ يبلغ عدد سكانه نحو ١٨٠ مليون نسمة، أكثرهم من

المسلمين السُّنَّة، الذين يدعمون الحكم الديمقراطي باسم الإسلام. وبعد عقود من العسكرة، والانخراط في الصراعات الإقليمية، أصبح اقتصادها في حالة فوضى، وأصبحت البنية التحتية فيها عتيقة متهالكة. لكنَّها ما زالت دولة تبحث عن طريقها نحو تحقيق أهدافها التأسيسية. وإنَّ الالتزام بتلك الأهداف لينعكس في إصرار الباكستانيين على العودة إلى صناديق الاقتراع، مرارًا وتكرارًا. كما تعكس انتخابات ٢٠١٣ التزامًا متجدِّدًا بتلك الأهداف، وقد بيَّن الأداء القوي لحزب طريق الإنصاف، كما ذكرنا في الفصل الرابع، زيادةً ملحوظةً في المشاركة السياسية بين المواطنين الشباب، في المناطق الحضرية. ولذلك فإنَّ السؤال في باكستان ليس متعلِّقًا بما إذا كان الإسلام والديمقراطية متوافقين أم لا، وليس متعلِّقًا بالاختيار بين الحكم الديني والعلماني؛ بل ليس حتى سؤالًا عن وجود نوع خاص من الديمقراطية الإسلامية من عدمه. ومن الواضح أن باكستان لم تحقق بعدُ تلك الأهداف، التي رسمتها لنفسها، منذ أكثر من ستين عامًا، ولكن من السخف أن تُوصَف بأنها دولة فاشلة. ولكن، كما تشير أستاذة الأنثروبولوجيا الباكستانية ناڤيدا خان، يجب أن يعتبر هذا عملًا مستمرًّا نحو تحقيق أهدافها، المتمثلة في «الديمقراطية، والحرية، والمساواة، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، كما يعلنها الإسلام»[١٠].

يبدو التطوُّر السياسي الحديث في إندونيسيا، مشابهًا لتجارب العديد من البلدان الأخرى، التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أقامت الحركات القومية حكوماتٍ برلمانيَّةً من حيث الشكل، وسرعان ما أنشأت هذه الحكومات المدنية أنظمةً سياسيَّةً ذات حزبٍ واحدٍ، أو كان القادة العسكريون يستولون عليها. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، واجهت العديد من هذه الأنظمة السلطوية معارضة قويَّة، تدعو إلى سياسات ديمقراطية، تتيح قدرًا أكبر من المشاركة.

في إندونيسيا، حصلت الحركة القومية بقيادة سوكارنو على الاستقلال عن الهولنديين في عام ١٩٤٩، ليصبح سوكارنو أول رئيس للبلاد. وتحت قيادته، أصبحت إندونيسيا دولةً سلطوية ذات حزبٍ واحدٍ، ثم أطاح الجيش

(١٠) Naveeda Khan, *Muslim Becoming: Aspiration and Skepticism in Pakistan*. Durham, NC: Duke University Press, 2012, p. 11.

به في عامي ١٩٦٦؛ ١٩٦٧. وأصبح النظام العسكري الذي أسَّسه الجنرال سوهارتو يسمي نفسه «النظام الجديد»، حيث برَّر الحكم السلطوي بخطاب من «الديمقراطية الموجَّهة». وبحلول التسعينيات، بدأت المعارضةُ الديمقراطيةُ تَظْهَر قوَّةً سياسيَّةً فعَّالةً. وفي عام ١٩٩٨، أدت المظاهرات والمعارضة المنظمة، لما أصبح يُسمَّى حركة ريفورماسي الإصلاحية، إلى إسقاط الديكتاتورية العسكرية، في أكبر دولة ذات أغلبية مسلمة؛ وذلك قبل الربيع العربي بأكثر من عقد كامل.

وفي العقد الذي تلا نجاح حركة ريفورماسي الإصلاحية، تطوّر بنجاح النظام الديمقراطي الجديد الذي تأسس في ١٩٩٨ - ١٩٩٩، مع قدوم الانتخابات التي تمكّن فيها مرشحو المعارضة وأحزابها من الفوز. وجرت عمليات نقل السلطة مع قدرٍ لا يكاد يُذكَر من الاضطرابات أو العنف. وقد رأى المراقبون والمشاركون أنَّ الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٤ كانت تأكيدًا للتحول الديمقراطي للنظام السياسي.

وعلى الرغم من أنَّ الخطوط العامة للتاريخ الإندونيسي تشبه تاريخ العديد من البلدان الأخرى، فإنَّ النتائج الناجحة للتحول الديمقراطي في القرن الحادي والعشرين في إندونيسيا تشكَّلت وفق سماتٍ مميزةٍ للمجتمع الإندونيسي. لقد تفاعلت ثلاث مجموعات رئيسية، لبناء النظام السياسي الإندونيسي؛ وهذه المجموعات هي النخبة السياسية القومية الداعية إلى التحديث، والجمعيات الإسلامية الكبرى، والجيش الإندونيسي. وكان لكل من هذه المجموعات جذور تاريخية في المجتمع، ولم تكن مجرَّد نتاجٍ لتحقيق الاستقلال.

كان لكل من النخبة القومية والجمعيات الإسلامية مؤسسات راسخة، وكان هؤلاء من الفاعلين السياسيين ذوي الخبرة، في وقت الاستقلال. وقد أتاح ذلك لهذه المجموعات الحفاظ على هوياتها والأطر التنظيمية لها، خلال النظام العسكري الطويل لسوهارتو. ونتيجة لذلك، لم تنحصر حركة ريفورماسي في مجموعات سلطة محدودة الخبرة أو مفتقرة للتماسك التنظيمي.

كانت أكبر الجمعيات الإسلامية في إندونيسيا، الجمعية المحمدية

وجمعية نهضة العلماء، من الجمعيات الإصلاحية التي نشأت في أوائل القرن العشرين، وكانتا نشطتين سياسيًّا، لكنهما لم تكونا معارضتين بقوةٍ، في الحقبة الاستعمارية، ولا في عهد سوكارنو وسوهارتو. وفي حقبة ما بعد سوهارتو، أصبح قادة هذه الجمعيات من الزعماء البارزين؛ مثل أمين ريس من الجمعية المحمدية في البرلمان، وعبد الرحمٰن وحيد من جمعية نهضة العلماء، أول رئيس منتخب. وفي عملية التحول الديمقراطي المستمرة في القرن الحادي والعشرين، مثَّلت الجمعيات الإسلامية أصواتًا مهمة للمسلمين، لم تكن متشددة في برامجها، ولا أصولية في رؤيتها.

وترجع جذور النخبة القومية إلى أوائل القرن العشرين أيضًا، وكان الصوت الرئيسي لهذه المجموعة هي ميغاواتي سوكارنو بوتري، وهي ابنة سوكارنو. لم يكن القوميون المعارضون، كالجمعيات الدينية، من المعارضين الثوريين؛ بل كانوا دعاةً للديمقراطية وما زالوا كذلك. ومن اللافت للنظر، أن كبار القادة العسكريين قد اتبعوا هذا المسار أيضًا، في الحقبة الجديدة. فبدلًا من العمل على إعادة التأسيس للحكم العسكري، دخل القادة العسكريون أصحاب النفوذ والتأثير، إلى المجال السياسي، وأصبحوا سياسيين مدنيين مهمِّين.

إنَّ قدرة القوى السياسية الكبرى ورغبتها في التعاون، حتى إذا نافس بعضها بعضًا، تُعَدُّ أمرًا أساسيًّا في عملية التحول الديمقراطي في إندونيسيا. وقد كانت الانتخابات في عام ٢٠١٤ تتويجًا للكثير من التطورات، حيث أوصلت إلى مكتب الرئاسة جوكو ويدودو، الذي كان يمثِّل جيلًا جديدًا من القادة، الذين سيحددون مستقبل الديمقراطية في بلادهم. وفي عملية مشابهة، أوصلت الانتخابات الوطنية في السنغال، عام ٢٠١٢، جيلًا جديدًا من القادة السياسيين إلى السلطة. وكما حدث في إندونيسيا، لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي الفعالة، قبل عقد من الربيع العربي. ومع ذلك، كان التحوُّل الديمقراطي عملية أطول وأكثر تدرُّجًا في حالة السنغال، مع جذور من السياسة الانتخابية ترجع إلى الحقبة الاستعمارية أيضًا، قبل قرن كامل. وبحلول وقت الاستقلال في عام ١٩٦٠، أصبحت النخبة السنغالية الحضرية ذات خبرة في السياسة البرلمانية. وقد عملت هذه النخبة بفعالية مع قادة الجمعيات الدينية والقادة

العرقيين، في نظام سياسي لم تظهر فيه أي أحزاب سياسية كبرى على أساس ديني أو عرقي. ومن السمات المميزة للتاريخ السياسي للسنغال، منذ الاستقلال، هي أنها لم تشهد حكمًا عسكريًّا قطُّ.

وبعد الاستقلال، ظهر نظام الحزب الواحد بحكم الواقع، تحت قيادة ليوبولد سنغور، الرئيس الأول للبلاد. ومع ذلك، ففي السبعينيات من القرن الماضي، فتح سنغور الطريق أمام الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب، ولا سيَّما بعد تقاعده طواعيةً في عام ١٩٨٠. فأسَّس عبد الله واد حزبًا معارضًا رئيسيًّا في عام ١٩٧٤. نافس واد وحزبه في الانتخابات الوطنية في أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٣ و١٩٨٨ و١٩٩٣، وحصلوا تدريجيًّا على دعم متزايد، على مر السنين. وبعد ربع قرن من المنافسة، فاز واد وحزبه في الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٠، ووصلوا إلى السلطة في انتقال سلمي. وخلال تلك الفترة، وقعت حالات من الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، ولكن لم يؤيد أحدٌ تقريبًا الإطاحة بالدولة، لا من الراديكاليين المدنيين ولا من الجيش. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ازدهر النشاط السياسي متعدد الأحزاب، وفاز واد بالانتخابات مرة أخرى في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فقد أثار واد المخاوف من العودة إلى نظام الحزب الواحد، عندما أعلن أنه سيترشح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢، لولاية ثالثة، في مخالفةٍ للدستور. وعلى الرغم من تنافس العديد من أحزاب المعارضة المختلفة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكنَّها في تلك الانتخابات الرئاسية، اجتمعت لدعم مكي سال، الذي انتُخِب رئيسًا. وقد تقبَّل واد نتائج الانتخابات، مؤكِّدًا بذلك استمرار التحوُّل الديمقراطي في السنغال.

تُعَدُّ الديمقراطية السنغالية تجربةً رائعةً؛ لأنَّ تنوعها الإثني والديني كبير وواسع، ومثل هذا التنوُّع كان يؤدي في العديد من الدول الأخرى إلى شكل من أشكال الحكم السلطوي، أو إلى عدم الاستقرار السياسي. لكنَّ التنوع العرقي في السنغال لم يمنع ظهور إحساسٍ قويٍّ بالهوية الوطنية السنغالية. وقد بدأت هذه الهوية الوطنية كسمةٍ مميِّزةٍ للنخبة الفرانكوفونية الحضرية، لكنَّها أصبحت في القرن الحادي والعشرين سمةً لمعظم السنغاليين، في مجتمع متزايد التحضر. وهذه المشاعر العابرة لإثنيات غالبًا

ما يعبَّر عنها في لغة الولوف الحضرية الجديدة، التي أصبحت اللغة المشتركة للحياة، في المجال العام.

وفي السنغال جماعتان مسلمتان كبيرتان ـ الطريقة التجانية والمريدية ـ تتمتعان بأهمية سياسية. ترجع جذور هذه الطرق إلى التطورات الإسلامية في القرن التاسع عشر، وكانت صوتًا مهمًّا لعامة الناس، في أيام الحكم الفرنسي. ويرتبط أكثر السنغاليين بإحدى هذه الطرق، وكانوا قديمًا ينظرون إلى مشايخها، طلبًا للتوجيه في الشؤون الدينية وكذلك السياسية. ومع ذلك، فقد قدَّمت هذه الطرق الدعم للنخبة السياسية الحضرية، ولم تنشئ أحزابها السياسية الخاصة. وبهذه الطريقة، ساعدوا في إدخال السنغاليين الريفيين وغير المنتمين إلى النخبة الحضرية، إلى المجال السياسي.

وفي القرن الحادي والعشرين، أسَّست بعض الجماعات الأصغر حجمًا والأكثر نشاطًا؛ أحزابًا سياسيَّة، لكن آراءهم ذات التوجُّه الإسلاموي لم تحظ بتأييد شعبي كبير. وكما هو الحال في إندونيسيا، تؤكِّد الجماعات الإسلامية الكبرى المُثُل والمعتقدات الإسلامية، لكنها ليست «إسلاموية» في برامجها أو أساليب عملها.

لقد كان التعاون بين النخبة السياسية الحضرية وقادة الجماعات الدينية والعرقية جزءًا مهمًّا من عملية التحول الديمقراطي طويلة المدى في السنغال. وأكَّدت انتخابات عام ٢٠١٢ التزام كل من النخبة السياسية السنغالية والرأي العام بالديمقراطية.

وفي ضوء هذه السرديَّات، من المدهش حقًّا أن العديد من المراقبين قد فوجئوا ـ بل «صُدِمُوا» ـ بسبب تطورات «الربيع العربي». إنَّ هذه التطورات ليست سوى جزء كبير من عملية الإصلاح السياسي المستمرة، وإن كانت متقلِّبةً، في البلدان ذات الغالبية المسلمة، التي أعاق تطوُّرها عقودٌ من السيطرة الأجنبية.

تبيِّن حالات الانتقال السياسي، في تونس ومصر، الحاجة إلى تحليل أكثر تعقيدًا ودقة، للتحول السياسي في العالم العربي. وهي تؤكِّد أهمية تحليل الدول تحليلًا فرديًّا يلائم سياقها، بدلًا من استخدام سيناريوهات متطرِّفة لا تاريخية، تضع العالم العربي في خانة السلطوية والفوضى. ففي

مصر، أدى امتناع النخبة السياسية عن تقديم التنازلات إلى مجيء نظام إقصائي، يمارس فيه الفائزون سلطةً غير مقيَّدة، على حساب الأسس التي تستند إليها مؤسسات البلاد، السياسية والاقتصادية. وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ الحالة التونسية، على الرغم من أنها لم تكن مثاليَّة تمامًا، قد أوضحت حتى الآن كيف يمكن أن تؤدي عمليات الانتقال غير الإقصائية، إلى تطوُّر مؤسسات متوازنة وخاضعة للمساءلة.

وكما ذكرنا في الفصل السابع، أظهرت تونس، التي بدأ فيها الربيع العربي، علامات على معارضة الحكم الاستبدادي، قبل فترة طويلة من أحداث ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٠. فمنذ الاستقلال عن فرنسا في عام ١٩٥٦، حكم تونس رئيسان فقط، وكان كلاهما ديكتاتورًا. وقد تميَّز النظامان بالسلطوية، والاقتصاد الفاشل، ونسب البطالة المرتفعة، والفساد، وسوء توزيع الموارد في البلاد (النفط والغاز)، وهي موارد كبيرة إلى حد ما، وغياب الحريات المدنية والسياسية. وكانت تلك هي الأسباب الرئيسية للانتفاضة.

وعندما أثبتت الانتفاضة نجاحها، وأجبرت الديكتاتور بن علي على الرحيل، فاز حزب النهضة الإسلامي بأول انتخابات حرة على الإطلاق في تونس؛ مما عكَّر على نموذج المعارضة الإسلامية للديمقراطية، الذي بناه المراقبون الغربيون. وبينما يرى بعض الإسلاميين ولا شكَّ أنَّ الديمقراطية أداة للإمبريالية الغربية الملحدة، فقد دافعت النهضة باستمرار عن الإصلاحات الديمقراطية. فإنه بعد فترة وجيزة من إعلان أول حاكم للبلاد في فترة ما بعد الاستعمار، وهو العلماني الراديكالي بورقيبة، أنه «رئيس مدى الحياة» في عام ١٩٧٥، أنشأ العالم والناشط راشد الغنوشي الجمعيَّةَ الإسلاميَّةَ، التي أصبحت حركة الاتجاه الإسلامي في عام ١٩٨١، خلال الفترة الوجيزة من التحرير السياسي في تونس. وفي غضون أشهر، نظَّمت الحكومة حملة قمع على الغنوشي وغيره من أعضاء الحركة، ووضعتهم في السجون.

حلَّ محل بورقيبة، زميله زين العابدين بن علي، في عام ١٩٨٧، لكنَّ شيئًا لم يتحسن عند التونسيين. وفي محاولة لتقويض حركة الاتجاه

الإسلامي، أعلن بن علي أنه لا يمكن لأي حزب أن يدَّعي تمثيل الإسلام؛ ولذلك تغيَّر اسم حركة الاتجاه الإسلامي إلى حزب النهضة. ثم أسفرت الانتخابات الصورية في عام ١٩٨٩ عن فوز جميع مرشحي الأحزاب الحكومية. وأدى الأداء القوي للغاية للنهضة، على الرغم من عدم منحها صفة الحزب رسميًّا، إلى حملة قمع أخرى، ألجأت الغنوشي والعديد من الأنصار الرئيسيين للحركة إلى المنفى.

لكنَّ قمع النشطاء المؤيدين للديمقراطية، الإسلاميين أو العلمانيين، لم يخفِّف من السخط الاجتماعي. ومع استمرار التدهور في الاقتصاد واستشراء الفساد، بلغ الضغط المناهض للحكومة نقطة الغليان في عام ٢٠١٠. فأجبرت احتجاجات «الربيع العربي»، التي قادها الشباب الحضري، غير المؤدلج في الجملة، بن علي في النهاية على الاستقالة. ولدى عودتهم من المنفى، نظَّم قادة النهضة أكثر الحملات فعالية، وهيمنوا على الانتخابات. ومنذ ذلك الوقت، واجه الحزبُ العنفَ السلفيَّ الراديكاليَّ، وشكَّل ائتلافات مع الأحزاب العلمانية. وفي سبتمبر عام ٢٠١٣، في أعقاب الهجمات الإرهابية، وتزايد المخاوف العلمانية من الحكم الإسلامي، انسحبت النهضة من الحكومة، للحفاظ على الوحدة الوطنية. وفي يناير ٢٠١٤، وافق التونسيون على الدستور، الذي مرَّ بعملية تفاوض شاقة.

لقد كان عام ٢٠١٤ نقطة تحوُّل في الحظوظ السياسية لحركة النهضة. فقد فاز ائتلاف نداء تونس في الانتخابات البرلمانية، ثم في الانتخابات الرئاسية.

والمفارقة هنا أنَّ تجاوز الغنوشي لرغبة حزبه بعدم سماحه بإصدار قانون العزل السياسي، في عام ٢٠١٤، الذي كان سيحظر على الأعضاء السابقين في حكومة بن علي والتجمع الدستوري الديمقراطي أن يترشَّحوا في الانتخابات؛ هو الذي أدى إلى الانتصار البرلماني لنداء تونس، وترشيح السبسي لمنصب الرئاسة وفوزه به.

إنَّ حالة تونس تقدِّم دراسة حالة رائعة عن المخاوف المعاصرة، حول مشاركة الجماعات الإسلامية في الحكومات، في أعقاب تصاعد الإرهاب

الدولي. وعلى الرغم من إنكارها المتكرر للثيوقراطية، فقد استمرَّت تلك المخاوف. لقد أظهر حزب النهضة التزامه المطلق بالحكم الديمقراطي، عندما انسحب من الائتلاف الذي أنشأه.

وكما ذكرنا سابقًا، فشل ائتلاف نداء تونس في إظهار التزامه المعلن بعدم الإقصاء السياسي، وذلك في تعامله مع النهضة وغيرها من الإسلاميين غير العنيفين، وكذلك مع اليساريين، وفي السعي إلى طريق الشراكة السياسية الجامعة والتسوية وتعزيز الوحدة الوطنية، لبناء مستقبل ديمقراطي، كما فعل الغنوشي والنهضة.

إنَّ قسمة العلمانيين ـ الإسلاميين، يجب أن تفسح المجال لنظام حكم يجمع الأصوات والأطراف الفاعلة المتعددة، وينظر إلى رغبات الجمهور، ويؤكد على فعالية العملية الديمقراطية ورفاهية البلاد، بدلًا من الاختلافات الأيديولوجية وقمع المعارضة. ويجب أن يتضمن هذا الفهم للديمقراطية اعترافًا بشرعية المعارضة السياسية، ما دامت معارضة مخلصة، وهي المعارضة التي يكون ولاؤها النهائي هو الوحدة الوطنية والمساواة والازدهار للجميع.

لقد كان تأثير التلاعب بمخاوف الإرهاب أكثر درامية في حالة مصر. لم يستعد المصريون سيطرتهم على الحكومة إلا في عام ١٩٥٢. لكنَّ هذا الاستقلال تحقَّق من خلال انقلابٍ عسكريٍّ، أدى إلى خطٍّ من الديكتاتوريين العسكريين.

ضمَّت حركة استقلال مصر في صفوفها أوَّل جماعة إسلامية في العالم، وهي جماعة الإخوان المسلمين. لقد دعمت الإخوان المسلمين جمال عبد الناصر والضباط الآخرين في انقلاب ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، مع توقُّعات بدخولهم وأجندتهم في الحكومة. وعندما لم يحدث ذلك، أصبحت العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين وعبد الناصر شديدة الاستقطاب.

في يناير ١٩٥٤، حظرت حكومة ناصر الأحزاب السياسية، وأعلنت حلَّ جماعة الإخوان، واعتقلت زعماء الجماعة. وبعد وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠، تكرَّر هذا النمط بعينه في أنظمة أنور السادات (١٩٧٠؛ ١٩٨١)

وحسني مبارك (١٩٨١؛ ٢٠١١)، التي هيمن عليها الجيش. وعلى الرغم من حظرها، استمرَّت جماعة الإخوان في تقديم الخدمات الاجتماعية ـ كالتعليم والرعاية الصحية وغيرهما ـ، إلى القطاعات الاجتماعية التي تقصِّر فيها الحكومة، ونتيجةً لذلك استمرَّت شعبيتها في الانتشار. وفي بداية الثمانينيات، وخلال التسعينيات، دخل أعضاء الإخوان في تحالفات سياسية مع الأحزاب القانونية، واكتسبوا تمثيلًا في البرلمان، وقيادةً في عدد من المنظمات العمالية والمهنية في البلاد.

ومع انتفاضة تونس في عام ٢٠١٠، كان العديد من المصريين على استعداد للخروج إلى الشوارع احتجاجًا، بعد عقود من حكم مبارك الاستبدادي، والقمع والانتهاك الواسعين لحقوق الإنسان، والاقتصاد الفاشل، ونسبة البطالة المرتفعة، وسوء الخدمات الاجتماعية، والفساد المستشري. وفي أوائل عام ٢٠١١، انفجرت المظاهرات العفوية في جميع أنحاء البلاد. وقد لعبت ظاهرة «التضخم الشبابي» والشباب غير العامل دورًا رئيسيًّا، متأثرين بنموذج الانتفاضة التونسية ووسائل التواصل الاجتماعي، لحثِّ الناس على النزول إلى الشوارع. كما أنَّ حادثة مقتل مبرمج الكمبيوتر الشاب، على أيدي الشرطة، في أحد مقاهي الإنترنت في الإسكندرية، كانت كالبؤرة التي تجمَّع فيها الغضب الشعبي. لكنَّ تلك الانتفاضة، كما رأينا في الفصل الثامن، كانت ثورةً شعبيَّةً تمتعت بدعم واسع النطاق من جميع فئات المجتمع، العلماني والديني، والذكور والإناث، والمسلمين والمسيحيين، والفقراء والأغنياء.

لم تتولَّ جماعة الإخوان المسلمين قيادة الانتفاضة ضد مبارك. ولكنَّها بعد نجاح الانتفاضة، كانت هي المنظمة الأكثر تنظيمًا وظهورًا في جميع أنحاء البلاد. ولذلك فقد كانوا على استعداد للهيمنة على أول انتخابات حرة في البلاد. ومع ذلك، لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن يحلُّوا محل البيروقراطية العميقة، التي يسيطر عليها الجيش في البلاد. وكما ذكرنا في الفصل الثامن، إذا كان السؤال الأساسي في الماضي هو: «هل الثقافة العربية أو الإسلام متوافقان مع الديمقراطية؟»، فإنَّ سؤال الربيع العربي هو: «هل الحرس القديم والنخبة العميقة الراسخة (كالجيش والقضاء والشرطة والأمن، والبيروقراطيين الحكوميين

وغيرهم من النخب السياسية والاقتصادية)، وكذلك الإسلاميون؛ على استعداد للانتقال إلى الديمقراطية؟».

لقد كانت هذه النخبة - أي: الفلول، وهم «بقايا» النظام القديم - هي التي خرَّبت أول ديمقراطية في مصر. ومع سعي الجيش، ورجال القضاء الذين عينهم مبارك، إلى تقويض الحكومة المنتخبة حديثًا، حاولت حكومة مرسي بحماقةٍ أن تحمي نفسها، باتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز السلطات الرئاسية. وقد سلَّط الضوءَ على هذه الإجراءات أعضاءُ الحرس القديم، الذين دعموا حركة «تمرُّد» الجديدة. كما أن تلك الحركة، جيدة التمويل، التي يقودها الشباب في الظاهر، أثارت الخوف من الإسلام الراديكالي، وفرض القيود الإسلامية القانونية العتيقة. كما تسببت العصابات الإجرامية - البلطجية - في إحداث فوضى عارمة في الشوارع، ونسبت الحملات الإعلامية الفعالة هذه الأعمال الوحشية إلى جماعة الإخوان المسلمين. وهاجم بعض المسلمين المتشدِّدين الأقليات المسيحية؛ وهذه الهجمات أيضًا، نُسِبَت إلى جماعة الإخوان المسلمين. غلب الخوف على البلاد، مانعًا بذلك أي نوع من الانتعاش الاقتصادي، وكذلك الجولات الأخرى من الانتخابات. وبحلول الذكرى الأولى لانتخاب مرسي، امتلأت الشوارع مرة أخرى، لتطالب هذه المرة بتنحيه. وبدعم من الإمارات والسعودية، طالب وزير الدفاع في حكومة مرسي، الجنرال عبد الفتاح السيسي، الرئيس مرسي بالتسوية مع الجيش. رفض مرسي ذلك، فأعلن الجيش تعطيل الدستور، وعيَّن السيسي نفسه رئيسًا للحكومة المؤقتة، واعتقل المتهمين المعهودين. فاعتُقِل مرسي والآلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وحُكِم على مئات منهم بالإعدام. وكُمِّمت أفواه وسائل الإعلام المعارضة، وقُمِعت المظاهرات بوحشية، مما أدى إلى مقتل المئات. كما أنَّ التأييد المسيحي للانقلاب الذي قاده السيسي زاد من تأجج المتطرفين، مما أدى إلى مزيد من الهجمات على المسيحيين؛ وقد نُسِبَت هذه الهجمات مُجدَّدًا إلى جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين بصورة عامة. ولم تعد جماعة الإخوان المسلمين جماعة غير قانونية وحسب؛ بل أُعلِن رسميًّا أنها منظمة إرهابية، ولم يكن ذلك في مصر وحدها؛ بل أعلنت سوريا والسعودية والإمارات أنَّ الجماعة

منظمة إرهابية. ومرّة أخرى، أدّت الانتخابات المشكوك فيها إلى حد كبير إلى تولي أحد القادة العسكريين منصب الرئاسة. كما أكّد الحكم الصادر في مايو ٢٠١٥، بإعدام مرسي، الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا، أن الحكم السلطوي العسكري القديم قد عاد.

لقد غابت الفطنة السياسية تمامًا عن جماعة الإخوان المسلمين، في أول تجربة لمصر على الإطلاق مع نظام حكم ديمقراطي. لكنَّ دعم الجماعة للديمقراطية ورفضها للعنف أمر راسخ بوضوح. وكما تشير قائمة المؤيدين لحظر جماعة الإخوان المسلمين، فإنّ مطالبات الإخوان على وجه التحديد بالحكم الديمقراطي هو ما أزعجهم، وليس الخوف من الإرهاب أو القوانين الإسلامية المحافظة. ومرّة أخرى، يوضح النموذج المصري أن مسألة التوافق بين الإسلام والديمقراطية لم تكن هي القضية.

إنَّ سؤال مستقبل الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين لمسألة عالمية. وإنَّ جميع التقاليد الثقافية الكبرى لديها تاريخ حديث مع كلٍّ من السلطوية والديمقراطية. وقد لاحظ بعض الباحثين، مثل ديڤيد هيلد (بالإنكليزية: David Held)، أنَّه على الصعيد العالمي «هناك ميول واضحة، تتضافر لتضعف الديمقراطية والمساءلة، داخل إطار الدول القومية وما وراءها»[١١]. كما ذهب فرانسيس فوكوياما، في تحليله للتطورات بعد «نهاية التاريخ»، إلى أنَّ «الموجة الثالثة [من الديمقراطية] قد تُوِّجت بعد نهاية التسعينيات، وقد ظهر (ركودٌ ديمقراطيٌّ) في العقد الأول من القرن العشرين»[١٢]. وتحدَّث آخرون عن القرن الحادي والعشرين بوصفه قرن الديمقراطية[١٣].

يضيف التاريخ السياسي للبلدان ذات الأغلبية المسلمة أبعادًا مهمة إلى هذه المناقشات، حول طبيعة الديمقراطية ومستقبلها. ومع ذلك، فإنَّ

(١١) David Held, *Models of Democracy*. 3rd ed. Stanford: Stanford University Press, 2006, p. 304.

(١٢) Francis Fukuyama, *The Origins of Political Order*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011, p. 4.

(١٣) Larry Diamond, "The Next Democratic Century." *Current History* 99 (January 2014): 8 - 11.

البدائل عمومًا هي إمّا الحكم السلطوي وإمّا الحكم الديمقراطي، وليس الحكم «الديني» أو العلماني. وإنّ السؤال عمّا إذا كان التقليد الديني المعين، كالكاثوليكية أو المسيحية الأرثوذوكسية الشرقية أو الإسلام، موافقًا للديمقراطية أم لا، لهو جزء من حقبة أخرى من التاريخ السياسي.

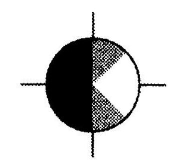
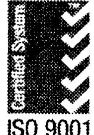
في هذا الكتاب، درسنا تجربة سبع دول مميزة، من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ووجدنا أنّ الإسلام والحكم الديمقراطي بعيدان كل البعد عن كونهما غير متوافقين، لكنّ التحوُّل الديمقراطي ما زال عمليَّة مستمرَّة. وفي حين أنّ مصر وغيرها قد مرَّت بانتكاسات كبرى، فإنّ المرء في حاجة إلى أن يتذكَّر أن عمليات التحوُّل الديمقراطي غالبًا ما تكون معقدة وطويلة الأجل. وتظهر التقارير السنوية، الصادرة عن مؤسسة فريدوم هاوس، الصعود والهبوط في دعم الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وتشير هذه التقارير إلى أنَّه في أواخر التسعينيات، حدث تحوُّل عالمي كبير في الديمقراطيات الانتخابية، ولكن في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، حدث تراجع في الحريات الديمقراطية. وفي تقرير المؤسسة الصادر عام ٢٠١٥ عن الوضع العالمي لعام ٢٠١٤، ذكر التقرير أنَّه «للسنة التاسعة على التوالي، أظهر تقرير الحرية في العالم، وهو التقرير السنوي للمنظمة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية العالمية؛ تراجعًا عامًّا. وإنّ قبول الديمقراطية بوصفها الشكل السائد للحكومات في العالم - وقبول النظام الدولي القائم على مبادئ الديمقراطية - يتعرَّض للتهديد أكثر من أي وقت مضى، خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية»(١٤).

في هذا السياق من التغير العالمي، يختلف سجل البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي درسناها في هذا الكتاب إلى حد ما. وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شهدت ست دول، من البلدان السبعة محل الدراسة، انتخابات تنافسية في عامي ٢٠١٣؛ ٢٠١٤، وكانت مصر هي

(١٤) Arch Puddington, “Discarding Democracy: A Return to the Iron Fist.” *Freedom in the World 2015*. Washington, DC: Freedom House, 2015, p. 1.

الاستثناء الوحيد. وفي حين أنَّ هذه الانتخابات قد لا تمثِّل موجة رابعة من الديمقراطية، لكنَّها تبيِّن الالتزام الطويل لمعظم المسلمين في العالم بالديمقراطية. ليس السؤال الأساسي عمَّا إذا كان الإسلام موافقًا للديمقراطية أم لا. فإنَّ معظم المسلمين قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب. لكنَّ السؤال هو: ما الصورة التي قد تتخذها الدولة الديمقراطية، في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة؟ إنَّ تنوُّع الرؤى والبرامج من شمال أفريقيا وغربها، إلى جنوب شرق آسيا، يبيِّن أن المسلمين يشاركون بنشاط في الإجابة عن هذا السؤال.




مؤسسة نزيه كركي
KARAKY PRINTING PRESS
Kraitem - Beirut - Lebanon
Telefax: +961 1 862500
E-mail: print@karaky.com


ISO 9001

الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي

يقوم هذا الكتاب بإعادة النظر في المسالك الإسلامية إلى الديمقراطية، في ضوء انتفاضات الربيع العربي وإخفاقاتها الظاهرة، التي كشفت عن عدم وجود تحوُّلٍ حتميٍّ من الانتفاضة الشعبية إلى حركة اجتماعيّةٍ أو سياسيّةٍ مستدامة، من خلال دراسة تاريخ التحوُّلات الديمقراطية، في تجارب سبع دول (تركيا، إيران، باكستان، إندونيسيا، السنغال، تونس، مصر). وتكمنُ أهميّة هذه الدراسة في تتبّع مستويات العلاقة بين الإسلام والحكم الديمقراطي، وتطوّر الممارسة الديمقراطية في البلدان السبعة وكيف نجحت أو أخفقت فيها القوى الإسلامية والعلمانية والليبرالية في إنجاح الانتقال الديمقراطي في ضوء العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بتجاربها.



مركز نهوض
للدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

السعر:
12 دولارًا أمريكيًا
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-470-017-4



INFO@NOHOUDH-CENTER.COM | WWW.NOHOUDH-CENTER.COM